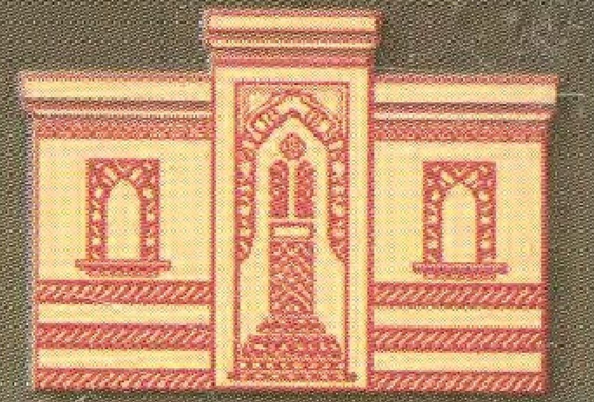


دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

أوروبا فى القرن التاسع عشر

الصراع بين البورجوازية والإقطاع

١٧٨٩ - ١٨٤٨

تأليف

د. محمد فؤاد شكرى

تصدير

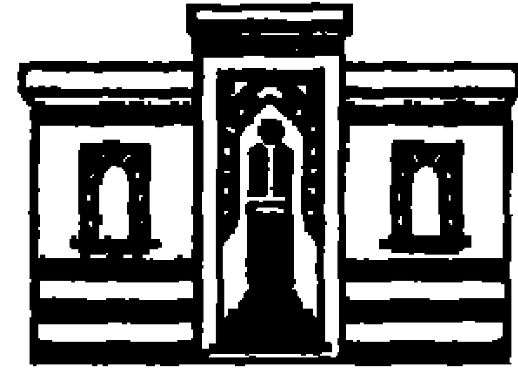
د. السيد فليفل

المجلد الأول

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

الصراع بين البورجوازية والإقطاع

١٧٨٩ - ١٨٤٨



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

أوروبا فى القرن التاسع عشر :

الصراع بين البورجوازية والإقطاع

١٧٨٩ - ١٨٤٨

تأليف
د. محمد فؤاد شكرى

تصدير
د. السيد فليفل

المجلد الأول

الطبعة الثانية

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

شكرى ، محمد فؤاد.
الصـــراع بين البـــورجـــوازية والإقطاع ١٧٨٩ - ١٨٤٨/
تأليف محمد فؤاد شكرى؛ تصدير السيد فليفل .ـ ط 2. ـ
[القاهرة]: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية
للمراكز العلمية ، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2008.
مج 1 ؛ 24 سم.
فى رأس العنوان: أوربا فى القرن التاسع عشر
تدمك 5 - 0597 - 18 - 977
١ - البورجوازية ٣٠١,٤٤٤٣
أ - فليفل ، السيد (مصدر) ب - العنوان

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٧٦٣/٢٠٠٨

I.S.B.N. 977 - 18 - 0597 - 5

أ. د. محمد فؤاد شكرى

«أوروبا فى القرن التاسع عشر ـ الصراع بين البورجوازية والإقطاع ١٧٨٩ ـ ١٨٤٨»

تقديم

بقلم الدكتور / السيد فليفل

بين يدى القارئ الكريم إحدى الدراسات العديدة القيمة التى قدمها للمكتبة العربية واحد من مؤرخى مصر الكبار، الذين قادوا حركة التأليف التاريخى فى الجامعة المصرية فى فترة شبابها، وهو الأستاذ الدكتور محمد فؤاد شكرى. وأما المؤلف فهو كتاب: «أوروبا فى القرن التاسع عشر ـ الصراع بين البورجوازية والإقطاع ١٧٨٩ ـ ١٨٤٨»، وهو يتكون من مجلدين، انتهى المؤلف منهما فى مارس من عام ١٩٥٨ . وتتشرف الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بإعادة نشره ـ بتوجيه من رئيس مجلس إدارتها أ. د. محمد صابر عرب ـ لما رآه من أنه يعد كتابا عمدة رغم مرور نصف قرن على كتابته، مما يدل على نقص التأليف فى الشئون الأوروبية فى المكتبة العربية.

وللمؤلف الراحل إضافات قوية ليس فقط فى حقل التاريخ الوطنى والقومى والأوروبى؛ بل أيضا فى توظيف الدراسات التاريخية لصالح القضايا الوطنية والقومية، حيث اعتمد عليه الوفد المصرى فى الأمم المتحدة بقيادة النقراشى باشا فى عرض القضية المصرية / السودانية على مجلس الأمن فى عام ١٩٤٧، كما اعتمدت ليبيا على أوراقه ودفوعه فى نيل الاستقلال والوحدة فى عام ١٩٥١ .

ومن أشهر دراساته كتابه القيم: «مصر والسودان ـ تاريخ وحدة وادى النيل السياسية (١٨٢٠ ـ ١٨٩٩)، وكذلك: «الحكم المصرى فى السودان»، وكتابه The Khedievie Ismael and Slevervj in the Sudan، و«السنوسية دين ودولة»، و«ميلاد دولة ليبيا الحديثة ـ وثائق تحريرها واستقلالها»، و«الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر»، وغيرها من الدراسات.

ويتناول الكتاب مرحلة خطيرة فى تاريخ أوروبا، تبدأ بالثورة الفرنسية إلى إعلان الجمهورية مجددا فى عام ١٨٤٨، فكأنما اختار الدكتور محمد فؤاد شكرى بداية ونهاية فرنسيتين لتاريخ أوروبا، ولا غرو فإن الأحداث الجسام التى شهدتها فرنسا فى نصف القرن ـ موضوع الدراسة ـ هى التى حكمت مسار التاريخ الأوروبى عامة، ومع هذا فهو لم يضع للكتاب عنوانا متعلقا بالثورة الفرنسية ذاتها، بل بالموضوع الذى انشغلت به هذه الثورة، وهو قيادة الطبقة البورجوازية الصاعدة للأحداث، على نحو يفسح لها مجال الوصول إلى القرار السياسى، سواء عبر إلغاء سيطرة الطبقة الإقطاعية، ورمزها الأكبر هو الملكية الفرنسية، أو عبر الاعتراف المتبادل بين الطبقتين المفضى إلى التعايش على الصعيد السياسى، مع اقتسام الثروة على الصعيد الاقتصادى.

ومن هنا فإن الدراسة الثرية التى وضعها أستاذنا محمد فؤاد شكرى تبدأ بمدخل إلى تاريخ القرن التاسع عشر، يشرح التحول نحو القومية، ليس فقط فى فرنسا، بل فى عدة دول أخرى أيضا، مثل ألمانيا، وهولندا وإيرلندا والمجر وغيرها. كما يعرض الكتاب للثورة الفرنسية، ويناقش دور فلاسفة العصر فى التمهيد لها، وجدلية الصراع بين الجديد البورجوازى والقديم الإقطاعى، ومحاولات التعايش عبر مجلس طبقات الأمة والجمعية

الوطنية، والصراع مع الملكية حول حقوق الإنسان، كما يناقش ديكتاتورية البورجوازية فى إطار الجمعية التشريعية الفرنسية، ويجسد المذابح التى جرت، ثم نشأة المؤتمر الوطنى، والذى أفضى إلى إعدام الملك وتكرار المحاولات الإنقلابية، وسطوة روبسبير، ثم الصراع الاجتماعى بين السلطات الثلاث إلى فشل المؤتمر الوطني، مما أنهى الثورة جزئيا، وفرض ديكتاتورية الفرد، عبر حكومة الإدارة، وقاد إلى التورط فى الحملة الفرنسية على مصر وعلى إيطاليا، فى سلسلة متعاقبة من الصراعات السياسية والاجتماعية التى أنهت دور حكومة الإدارة، وأنهت الثورة معها.

وأخيرا يعرض الأستاذ لامتداد تأثير الثورة الفرنسية على الشعوب الأوروبية، لاسيما فى بولندا وسويسرا والروسيا وإيطاليا وألمانيا، ومظاهر تصاعد المد القومي فى هذه البلاد جميعها، وفى غيرها، وكذا تصاعد مواقف القوى المعادية للثورة الفرنسية ولإجراءاتها ضد قوى الملكية والإقطاع. ويخص المؤلف اليونان بمبحث مهم، باعتبار أن نمو النزعة القومية فيها سيقود إلى إنهاء صلتها بالدولة العثمانية، وإلى تجديد شباب القارة الأوروبية من جانب، ويبعث ـ من جانب آخر ـ روحا جديدة فى القارة، باعتبار اليونان هى الرمز الحى للتاريخ الأوروبى القديم، بنزعاته الحضارية والفلسفية، وبروح العلم والعقل التى تساعد بقوة فى القضاء على المرجعية التقليدية ـ الكنيسة ـ للنظم الإقطاعية الملكية السائدة فى أوروبا. فإذا كانت الثورة موجهة ضد هؤلاء لأسباب اجتماعية واقتصادية، فهى فى حالة الثورة اليونانية ضد العثمانيين تستند إلى جانب تلك الأسباب، لأسباب أخرى قومية وحضارية بل ودينية، باعتبار العثمانيين هم قوة إسلامية آخر الأمر.

وهكذا فعلى الرغم من أن قوى الإقطاع فى أوروبا قد نجحت فى قمع

الثورة الفرنسية، فإن عجلة التغيير قد طالت هذه القوى، وبعثت المد القومي، وفرضت البورجوازية كقوة تأثير سياسي واقتصادى على المجتمعات الأوروبية، حلت محل قوى الإقطاع.

وعلى ذلك، ومع انتقال المؤلف للمجلد الثانى الذى يعرض لإمبراطورية نابليون، فإنه كان حريصا على أن لا يركز على الصراعات والحروب السياسية فقط، بل على أن يحلل تكوين هذه الإمبراطورية من الناحية الاجتماعية، كدولة بورجوازية الطابع، وقد عرض هذا المجلد لعصر القنصلية، ثم لإمبراطورية نابليون، وما اتسما به من ديكتاتورية، ثم يفصل الحصار القارى على فرنسا، وحملة نابليون على روسيا، ثم الحملات المتعاقبة على الإمبراطورية، وهزيمة وواترلو والحلف الملكى الذى نجح فى مآربه أخيرا فى إزاحة بونابرت؛ وهو هنا يميز بين الهزيمة العسكرية والآثار التى ترتبت على الامتداد الثورى الفرنسى من شيوع فكر حقوق الإنسان فى الحرية والإخاء والمساواة، ومن دور للطبقة البورجوازية، ومن صعود للفكر القومي. وكذلك فإنه يعد وحدة أوروبا ضد نابليون عودة جديدة لأسس قديمة كانت ثابتة وراسخة سواء فى ظل الإمبراطورية الرومانية أو فى ظل البابوية.

ويطرح المؤلف سعى أوروبا لإعادة تنظيم شئون القارة وأقاليمها، وإن على أسس الشرعية الملكية ، التى أقضت الثورة الفرنسية مضاجعها وزلزلت أركانها، وهو ما تجسد فى هيمنة مترنيخ مستشار النمسا والمجر، وهو شخصية فذة أخرى، على التوازن الأوروبى الداخلى فى أوروبا بمنع سيطرة أية قوة على القارة، أو تفوق أية قوة على بقية الدول، وهو ما رعته كل من القوتين الكبيرتين، الروسيا من الشرق وبريطانيا من الغرب.

وكان مدخل مترنيخ فى هذا المجال هو بلورة لسياسة حاسمة لمجتمع الدول فى أوروبا تقوم على إقرار مبدأ التدخل الدولى للقضاء على الحركات القومية، وهو ما اقتضى عقد سلسلة من المحالفات قام عليها التوازن الأوروبى، ومن المعروف أن السياسات الأمريكية فى العالم استرشدت بهذا المبدأ، وبصفة خاصة خلال الفترات التى تولى فيها الدكتور هنرى كيسنجر منصب مستشار الرئيس للأمن القومى، أو وزارة الخارجية الأمريكية، وذلك بحكم أن رسالته للحصول على الدكتوراه فى التاريخ تناولت مترنيخ ومبدأ التوازن فى أوروبا، والذى جسدته تسويات مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ فى أعقاب هزيمة نابليون، وجرى تطبيقه منذ هذا التاريخ، عبر عدد كبير من المحالفات والمؤتمرات.

ويعرض الكتاب كذلك لموقف أوروبا من قضية اليونان ومن القضية المصرية، والتسويات التى فرضت على السلطان العثمانى وعلى محمد على، مبينا كيف تمدد التوازن الأوروبى إلى أراضى الدولة العثمانية والشرق الأوسط. ثم يعرض أخيرا للموقف المأزوم للملكية فى فرنسا حتى قيام ثورة ١٨٤٨، لتنتهى بذلك ظاهرة مترنيخ من التطبيق السياسى، وإن ظلت حاضرة كرؤية سياسية نافذة.

وأخيرا وليس بآخر، فالكتاب سياحة لامعة فى عالم التاريخ الحديث والدبلوماسية الأوروبية، وكذلك فى عالم الصراع الطبقى، ومقابلات الأفكار ومدى قدرتها على البروز فى عالم التطبيق والواقع السياسى، وتسعد دار الكتب سعادة بالغة إذ تجدد الاهتمام بهذا الكتاب، وبواحد من الرعيل الأول من المؤرخين الأفذاذ المرحوم أ. د. محمد فؤاد شكرى.

وبالله التوفيق


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

تبين أثناء تدريس تاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر ، أن هناك حاجة ماسة إلى كتابة هذا التاريخ باللغة العربية ، وذلك حتى تتهيأ فرصة الوقوف على حقائقه للذين يعنون به عناية خاصة ، أو لأولئك الذين يودون الاستزادة من المعرفة وحسب ؛ وقد لايجدون بين أيديهم فى هذا الموضوع مايشفى غلتهم .

ولعل السبب فى انصراف الكتاب عن معالجة التاريخ الأوروبى ، والاقتصار على نشر الكتب المدرسية ، أو القيام ببعض الدراسات العابرة ، هو الاعتقاد بأن الأوروبيين أحق وأولى بتدوين تاريخهم ، ولديهم من الوسائل مايجعل فى مقدورهم فعل ذلك ، فصار أكثر كتابنا العرب يؤثرون النقل والترجمة على التصنيف والتأليف ، ومع ذلك فقد لا يكون — لسبب أو لآخر — فى استطاعة القراء الوقوف على أحدث بحوث الأوروبيين أنفسهم فى هذا التاريخ ، فى حين أن « تفسير » التاريخ نفسه عملية مستمرة ، وذلك فى ضوء ماهو متجدد دائماً من تيارات فكرية ناشئة من تراكم الحقائق المستكشفة من بطون الوثائق والأسانيد ، والتى هى كذلك منبعثة من تطور المجتمع فى كل النواحى .

ولقد حاولنا فى هذه الدراسة أن نعرض « تفسيراً » لتاريخ القرن التاسع عشر يقوم على أساس أن هذا القرن شهد ظهور الطبقة المتوسطة (البورجوازية) كقوة جديدة اكتمل نموها وصارت تبغى إحراز السيطرة فى المجتمع بالقضاء على الحكومات المطلقة والطبقات الأرستقراطية

ذات الامتيازات فى (النظام القديم) ، فاعتنقت البورجوازية المبـــدأ القومى والمذهب الحر ، كى تشيد صرح الدولة القومية الوطنية ، والتى اقترن تأسيسها كذلك بإنشاء الحكومة الديمقراطية ، أى ذلك النوع من الحكومات الذى لا تكتفى البورجوازية فيه بالمساهمة فى إدارة شئون الحكم ، بل تنشد السيطرة على كل أسباب الحكم نفسه . وهكذا دخلت البورجوازية فى نضال مرير مع (الطبقات الإقطاعية) القديمة . فكان الفشل نصيبها تارة ، وكان النجاح رائدها فى النهاية ، عندما دانت السلطة للطبقة المتوسطة (البورجوازية) ، وتمتعت بالسيطرة فى أوروبا منذ أواسط القرن التاسع عشر تقريباً ، ولو أن هذا النجاح نفسه كان يشمل فى طياته بذور قوة ناشئة جديدة سوف تنهض لمناصبة البورجوازية العداء ، فى الوقت الذى كادت فيه هذه تستكمل دعم سيطرتها ، أما هذه القوة المناضلة الجديدة فكانت (البروليتارية) أو الطبقة العمالية .

وفى هذا القسم من التاريخ الأوروبى (١٧٨٩ - ١٨١٥) عالجنا منشأ الفكرة القومية والمبدأ القومى من ناحيتين : الفلسفية والتاريخية وإن شئت النظرية والتطبيقية ، لننتقل من ذلك إلى بيان أن الثورة الفرنسية وإمبراطورية نابليون ، إنما كانتا بمثابة « التجربة » الحاسمة لاختبار قدرة البورجوازية على تحقيق الغرض الذى ناضلت من أجله فى سبيل الوصول إلى السلطة للمحافظة على كيانها ومصالحها ، وهو تحطيم بقايا « الإقطاع » ، وذلك ليس فى فرنسا وحدها ، بل وفى كل أوروبا . وسوف يجد القارىء أننا قد عنينا — على وجه الخصوص — ببيان الأثر العميق — سواء من الناحية السلبية أو الأخرى الإيجابية — الذى أوجده قيام الثورة الفرنسية وإنشاء الإمبراطورية النابليونية فى كل بلدان أوروبا ، وذلك فيما ظهر من نظريات وآراء متعلقة بموضوعات الدولة والأمة والقومية وما إلى ذلك ، ثم ماوقع من ترتيبات وتغييرات إقليمية، تشكلت بها خريطة أوروبا السياسية .

ولقد كان هذا العرض ضروريا لتوضيح الأسباب التى أدت إلى « بعث » الإقطاع من جديد ، ولو لأجل موقوت ، على يد الملكية الراجعة التى كان يمثل الوزير النمسوى (مترنخ) نظامها وقتئذ خير تمثيل . فكان أن استأنفت البورجوازية النضال سنوات عديدة بعد سقوط الإمبراطورية النابليونية ؛ وهو نضال وإن لم ينته بصورة حاسمة فى صالح البورجوازية ، فإنه ولاشك قد مهد السبيل لأن تظفر هذه الطبقة المتوسطة ببغيتها فى السنوات التالية ، بعد سنة ١٨٤٨ .

ونحن لا يمكن أن نكون من السباقين فى هذا النوع من التفسير . فنضال الطبقات فى حد ذاته فكرة (ماركيسية) أصيلة ، والتاريخ الذى سجلناه إنما قد استقيناه من المصـــادر الأوروبية ، ولم يكن فى وسعنا أن نخلق جديداً ، بل لا تعدو مهمتنا اختيار الموضوعات وترتيبها لشرح « الفكرة » التى تقوم عليها دراستنا ، ومحاولة عرض هذه الدراسة عرضاً سليما .

نرجو أن نكون قد وفقنا فيما حاولناه والله من وراء القصد ،،

العباسية { ١٥ شعبان ١٣٧٧ / ٦ مارس ١٩٥٨ } المؤلف

فهرس المجلد الأول

صفحة

الكتاب الأول ـ المدخل إلى تاريخ القرن التاسع عشر

الكتاب الثانى ــ الثورة الفرنسية

الكتاب الاول

المدخل إلى تاريخ القرن التاسع عشر

تمهيد

يبدأ تاريخ القرن التاسع عشر فى أوروبا بقيام الثورة الفرنسية (١٧٨٩) ويستمر قرناً وربع قرن من الزمان ، أى إلى وقت نشوب الحرب العظمى أو العالمية الأولى سنة ١٩١٤ . والسبب فى اختيار هذين الحدثين لتعيين بداية ونهاية هذا القرن ، أن التاريخ الأوروبى أثناء هذه السنوات المائة والخمس والعشرين كان يجرى بصورة منسقة ومترابطة بسبب خضوعه لتأثير عوامل محددة كان لامندوحة عن أن تتشكل بها الحوادث ، وبدرجة حكمت تطور النظام السياسى الأوروبى لتبرز فى نهاية الشوط إلى عالم الوجود ، الدولة القومية المتحررة فى هذا القرن والتى اختلفت الأسس التى قامت عليها عن تلك التى كانت سبباً فى تكوين (الدولة الوطنية) فى بداية العصور الحديثة ، أى من نحو قرنين من الزمان تقريباً . فقد اقترن ظهور الطبقة المتوسطة (البورجوازية) فى أوروبا ، فى بداية العصور الحديثة بتعزيز سلطان الملكية كخير كفيل لصيانة مصالح هذه الطبقة الآخذة فى النمو ضد مايقع عليها من اعتداءات الطبقات ذات الامتيازات فى (النظام القديم) القائم على الإقطاع ، فعرفت أوروبا خلال القرون الثلاث السابقة من السادس عشر إلى الثامن عشر ، الملكيات المطلقة بنوعيها المستبدة ، والمستبدة المستنيرة ، وفى كلا هذين النوعين لم يكن للبورجوازية (الطبقة المتوسطة) حقوق سياسية تخولها المشاركة فى ممارسة شئون الحكم ، وإن كانت هذه الطبقة بفضل ثرائها وقدرتها على إمداد الحكومات بحاجاتها من المال — أو منع ذلك عنها — للإنفاق على الإدارة وجهاز الحكم الذى كان يزداد تعقداً تبعاً لنمو الدولة المطرد سواء فى بناء حكومتها المركزية الداخلية ، أو فى رسم حدودها وتشكيل علاقاتها الخارجية مع الدول —

قد استطاعت فى أحايين كثيرة ، التأثير بطريق غير مباشرة على نشاط هذه (الدولة الوطنية) الناشئة .

ولقد كان اكتمال ونمو الدولة الوطنية المتحررة ، الحدث البارز فى تاريخ القرن التاسع عشر حيث قد تسنى للبورجوازية (الطبقة المتوسطة) أن تؤسس كياناً جديداً (للدولة) على أنقاض الصلاة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى (النظام القديم) وذلك حينما نضج شعور الشعوب (وأهل هذه الطبقة البورجوازية) بقوميتهم فرفضوا الخضوع لأى سلطان أجنبي عنهم ، وقامت فى كل مكان فى أوروبا الحركات القومية التى توجب بالاستقلال لإنشاء الحكومة الوطنية . ولا جدال فى أن البورجوازية التى ظفرت بإنشاء الدولة القومية (الوطنية) المتحررة ، ما كانت لترضى ببقاء نظم الحكم على حالها فى هذه الدولة القومية الجديدة ، أى بقاء أسباب السلطة فى أيدى الأمراء والملوك والأباطرة ، واستمرار البورجوازية محرومة منها ، بل لقد عمدت البورجوازية إلى تغيير أسس الحكم القديمة بصورة تفسح المجال لأن يشارك أهل هذه الطبقة مشاركة فعلية فى تدبير شئون الحكم ، ولأن يتجرد أصحاب السلطان فى العهد أو النظام القديم من كل امتيازاتهم وحقوقهم الموروثة . وسار جنباً إلى جنب النضال من أجل التحرر القومى والخلاص من السيطرة الأجنبية ، ثم من أجل تقييد سلطة الأمراء والملوك وإزالة الفوارق الطبقية التى حرمت الشعوب (وأهل الطبقة البورجوازية) من كل حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية فى الماضى ، وهى الحقوق التى أرادت البورجوازية عند انتصارها أن تسجلها فى عهود ومواثيق لتصبح « دستوراً » يرسم فى حدود واضحة مايجب أن تكون عليه حقوق وواجبات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى الدولة القومية (الوطنية) الحديثة . وأما المبادىء التى كفل انتصارها تحقيق هذه الغاية فقد عرفت باسم المبادىء الحرة أو (المذهب الحر) Liberalism .

وفى القرون الثلاث الماضية والتى سبقت قيام الثورة الفرنسية كان قد أخذ ينمو إلى جانب نمو الطبقة البورجوازية ذاتها ، نظام الرأسمالية Capitalism وعزز النظام الرأسمالى سلطان البورجوازية حتى أنه لم يلبث أن تألف من أثرياء هذه الطبقة أرستقراطية جديدة هى (أرستقراطية المال) وذلك على أنقاض أرستقراطية النبلاء (الأشراف) القديمة. ومع أن البورجوازية أشركت معها فى النضال ضد الملكية المطلقة ، أرباب الحرف والصناعات والعمال الزراعيين ، فقد عجزت الثورة الفرنسية عن إدخال أى تغيير أو تعديل على النظام الاقتصادى الرأسمالى السائد والتى كانت تسير عليه أوروبا من بداية العصور الحديثة . وأدى إخفاق الثورة فى هذه الناحية إلى أن تظفر البورجوازية بالغنم كله فى نظام الدولة القومية (الوطنية) الجديدة ، ولقد ساعدها على ذلك أن طوائف العمال والصناع لم ينشطوا قط للمطالبة لتحسين أحوالهم أو المساهمة بقسط فى أعمال الحكومة. أضف إلى هذا أن حصول الانقلاب الصناعى ثم انتشاره فى أوروبا من أواسط القرن التاسع عشر تقريباً قد عزز سلطان البورجوازية من جهة كما أدى إلى تطوير الرأسمالية لتصبح تسلطية (أى امبريالية) تحطم حواجز الدولة الوطنية لتظفر بالسيطرة على العالم .

غير أن ظهور ونمو الطبقة المتوسطة (البورجوازية) فى إطار الدولة القومية (الوطنية) الحديثة مع كل ما اقترن بذلك من مبادىء ومذاهب سياسية واقتصادية واجتماعية و (طبقية) كان يحمل فى طياته بذور مبادىء ومذاهب (مضادة) فى الوقت نفسه . فلم تتأثر أحداث القرن التاسع عشر بالمبادىء القومية والحرة ، أو بالنظام الرأسمالى فحسب ، بل أن النظام الرأسمالى الذى قام من الناحية الاقتصادية (المؤسسة على مصادر الإنتاج ووسائله) محل نظام رقيق الأرض Serfdom فى العهد الإقطاعى ، لم يلبث أن ظهرت فى كنفه ، وبسبب ازدياد قوته ذاتها ، الآراء والمبادىء

الاشتراكية . بل إن المذهب الاشتراكى Socialism كان قد بلغ درجة من القوة ، فى الوقت الذى بلغت فيه الرأسمالية ذروتها ، فى نظام (التسلطية) السياسية والتجارية ، جعلت صراع البورجوازية ضد المبادىء الاشتراكية من حوالى منتصف القرن التاسع عشر لايقل فى صرامته عن صراع هذه البورجوازية ضد الإقطاع (أثناء الثورة الفرنسية) وضد بقايا الإقطاع أو بالأحرى محاولات إحياء أنظمة (العهد القديم) خلال السنوات الثلاثين (١٨١٥ — ١٨٤٨) التى أعقبت حروب الثورة الفرنسية ونابليون . وكان انتشار الانقلاب الصناعى من العوامل التى تسببت فى زيادة حدة هـــذا الصراع لأن هذه الثورة الصناعية التى شدت من أزر الرأسمالية لدرجة بعيدة ، قد أوجدت كذلك الطبقة التى اعتنقت الاشتراكية وناصبت البورجوازية العداء ، وكان لامحيص عن وقوع الصدام بين البورجوازية وبينها ، ونعنى بذلك الطبقة العمالية (البروليتارية) Proletariat وهى الطبقة التى أحرزت نجاحاً ملحوظاً فى نهاية هذا القرن إما بالوسائل « الدستورية » فى أكثر الدول الأوروبية وإما بطريق الثورة كما حصل فى روسيا السوفيتية.

وهكذا خضع تاريخ القرن التاسع عشر (١٧٨٩ — ١٩١٤) لتأثير عوامل معينة : المبدأ القومى ، المذهب الحر ، الرأسمالية ، الإنقلاب الصناعى (والميكانيكى) الاشتراكية (والشيوعية) ؛ ولقد كان لبعض هذه العوامل آثار أبلغ ظهوراً من غيرها فى مراحل معينة من تاريخ هـــذا القرن (التاسع عشر) وإن كان من المتعذر فصل هذه الآثار لارتباطها بعضها بعضاً ؛ ولأن كل (نظام) سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً ، إنما ، هو فى حركة دائبة وتغيير مستمر وإن تطلب حدوث هذا التغيير زمنا — يختلف فى استطالته أو فى قصره — حتى يصبح شاملا ويتسنى حينئذ القول بأن انتقالا قد حدث من نظام إلى آخر .

وفى بداية القرن التاسع عشر (١٧٨٩) كان الحدث الظاهر هو نضال

البورجوازية ضد الإقطاع ، وهو النضال الذى أشعل الثورة الفرنسية وهيأ السبيل لانتشار المبادىء القوية والحرة التى أتت بها هذه الثورة فى أوروبا ولاجدال فى أن عهد السيطرة النابليونية فى هذه القارة قد أدى إلى تأكيد النصر الذى أحرزته البورجوازية ضد الإقطاع متمثلا فى الحركات القومية التى قامت فى وجه السيطرة النابليونية ذاتها ، ثم مالبثت حتى صارت معولا هدم عروشها كى تنشىء على أنقاضها (دولا قومية) تقوم فيها حكومات وطنية تستأثر البورجوازية بكل أسباب السلطة الفعلية فيها . ولقد كان نضال هذه البورجوازية عنيفاً فى الفترة التالية عندما أراد الملوك والأمراء الراجعون بعد انتهاء السيطرة النابليونية أن يتجاهلوا الحقوق التى صارت للبورجوازية والتى لم يكن متوقعا أن تتخلى عنها هذه بحال من الأحوال فى أى نظام يحاول هؤلاء الملوك والأمراء الراجعون أن يفرضوه على شعوبهم . فى حين كان معنى انتصار هؤلاء الملوك والأمراء الراجعين عودة الحكم المطلق ، سواء كان استبدادياً أو استبدادياً مستنيراً ، وإعاقة نمو وظهور الدولة القومية والمتحررة من كل سيطرة أجنبية عليها . وفى نهاية هذا القرن التاسع عشر (١٩١٤) كانت الدولة القومية التى تقوم حكوماتها الوطنية على أكتاف البورجوازية وفى ظل نظام الرأسمالية المتطرفة ، قد صارت « وحدة » النظام السياسى فى أوروبا . وإن كانت الاشتراكية قد قطعت كذلك شوطاً بعيداً لتصبح فى أواخر هذا القرن نفسه عاملا ذا شأن فى توجيه النضال السياسى والاقتصادى فى داخل الدولة القومية ذاتها ثم بصورة لا تلبث أن تظهر آثارها فى بداية القرن العشرين ، أما فى إطار الدولة الشيوعية أى الاشتراكية الماركسية (نسبة إلى كارل ماركس) تتحقق فى وجودها السيطرة العمالية (البروليتارية) وأما فى إطار الدولة الاشتراكية الوطنية التى يكفل نظامها بالفعل دوام سيطرة البورجوازية الرأسمالية . وفى كل هذه الأحوال كانت (القومية) طراز الدولة سواء

كانت هذه اشتراكية وطنية ، لا وجود لها من غير هذه القومية ، أم اشتراكية ماركسية (شيوعية) لا تزال غير قادرة بالرغم من محاولاتها الشديدة وبسبب النظام البورجوازى الرأسمالى القائم ، على تخطى حدودها القومية الضيقة لتخرج إلى ميدان الدولية الواسع .

ولذلك فقد كان المبدأ القومى من أهم العوامل التى ذكرناها وأبعدها أثراً فى توجيه حوادث القرن التاسع عشر . ولا يضعف من أثر هذا العامل ظهور (الاشتراكية) كحقيقة حاسمة يخضع لسلطانها تاريخ النصف الثانى من هذا القرن خصوصاً .

ونحن فى ضوء الاعتبارات التى ذكرناها سوف نحاول معالجة تاريخ النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٧٨٩ — ١٨٤٨) بما قد يتضح منه أن قيام (الدولة القومية) الجديدة إنما يرتبط وثيقاً بالصراع الذى كان لامفر من أن تخوض غماره البورجوازية ضد الإقطاع. وتلك حقيقة يسهل إدراكها عند تتبع تاريخ المبدأ القومى: نشأته وذيوعه فى أوروبا من أواخر القرن الثامن عشر إلى أيام الثورة الفرنسية ونابليون .

الفصل الاول
المبدأ القومى

التعريف بالقومية :

ينطوى المذهب القوى على (فكرة) و (مبدأ) فالفكرة معناها الارتباط بمصالح مشتركة واستهداف غايات محدودة مشتركة يجمع بينها شعور واحد يستند على مقومات مشتركة من اللغة والجنس والدين وما إلى ذلك .

والمبدأ هو إخراج الفكرة إلى حيز الوجود وكضرورة لازمة لتفسير أحداث التاريخ ولتسويغ وقوعها ، إلى رسم سياسة معينة تسترشد عند تطبيقها بتلك المصالح والأهداف أو الغايات المشتركة التى انطوت عليها (فكرة) القومية ذاتها .

والمبدأ القومى كان أظهر القوى الدافعة أو المحركة فى القرن التاسع عشر ، مثله فى تحريك الحوادث وتشكيلها ، مثل المذهب الدينى — أى قوة الفكرة الدينية ومبدئها وأى محاولة تطبيقها — أو المذهب الملكى ، أو فكرة الدولة ومبدئها ، أى النظرية الخاصة بإنشاء الدولة والعمل من أجل تأسيسها من حيث تكوينها وتوحيد السلطة بها خصوصاً على نحو ما حدث فى العصور السابقة .

ولما كانت الدولة القومية ثمرة المبدأ القومى فقد وجب لظهور المبدأ القومى نفسه ثم لخروج الدولة القومية إلى حيز الوجود ، أن تتطور فى أذهان الناس المعانى المرتبطة بمفهوم (الدولة) و (الأمة) ، عندما صارت تناضل الشعوب الأوروبية طوال القرن التاسع عشر من أجل إرضاء شعورها القومى وتشييد صرح الدولة القومية . ومن أول الأمر لا مفر من

التفريق بين الدولة والأمة . فالدولة هي الشكل السياسي الذى يتخذه المجتمع ثم هي مساك ما ينشأ من علاقات بين أعضاء هذا المجتمع ، ورباط الأنظمة الاقتصادية والسياسية والتشريعية المسيطرة فى المجتمع ، وما تؤديه هذه من خدمات له . ويجب فى نظر القانون العام توفر عناصر ثلاثة لقيام الدولة : وجود السكان ، أى وجود جماعة من البشر ألفت العيش المشترك فى جماعة واحدة ، ثم وجود سلطة ، لها الحق فى اتخاذ الإجراءات التى تراها ضرورية للمحافظة على حياة هذه الجماعة ولتنظيم المصالح الهامة والمبنية على علاقات الأفراد ، ثم وجود رقعة من الأرض تعيش عليها الجماعة ، ذات معالم أو حدود واضحة معينة . فالدولة قبل كل شيء حقيقة واقعة ثم هي فى الوقت نفسه فكرة قانونية مستمدة من ولايتها الحكومية (أو التشريعية القضائية) مما يترتب عليه أن صار للدولة صفتان فهى ذات شخصية قانونية أى أن لها حقوقاً وعليها واجبات يحددها جميعها القانون ، ثم إن لها صفة أخرى مستمدة من الحق الذى لها فى مراقبة حقوق الآخرين وتنظيم هذه الحقوق فى المجتمع ، سواء كانت هذه حقوقاً أخلاقية أو قانونية أو متصلة بضرورة المحافظة على سلامة الأفراد فى علاقاتهم مع بعضهم بعضاً ، أى أن الدولة هى التى يصدر عنها القانون وهى التى تقوم بتعريفه وتحديده ثم تسهر على صونه وتقوم بتنفيذه .

والدولة لذلك فى استطاعتها أن تؤلف بين العناصر التى تعتمد عليها فى تكوينها وأن تدمج هذه العناصر إدماجاً تاماً حتى تصبح وحدة متفقة كاملة ، وبمعنى آخر للدولة قوة إنشائية ، تستطيع أن تخلق بها (الأمة) آية ذلك أن دولا اصطناعية كثيرة تدخلت عوامل سياسية وقانونية معينة فى تأسيسها أصلا ، تمكنت بتوفر عاملى الوقت والاستقرار إلى جانب تضافر مؤثرات أخرى من إدماج العناصر المختلفة التى تتألف منها لخلق (أمة) معينة ، كالأمة البروسية .

على أن هناك فوارق ظاهرة بين الدولة والأمة فالأمة ليست

فكرة قانونية بل هى حادث أو حقيقة من حقائق المجتمع وهى لذلك (فكرة اجتماعية) ، ثم إن الأمة تختلف فى مدلولها عن السكان أو الشعب الذين هم أفراد يعيشون معاً ومتجاورين على رقعة معينة من الأرض ؛ ثم كذلك الذين يخضعون لحكومة واحدة فيؤلفون فى هذه الحالة العنصر الجوهرى الذى يقوم عليه كيان الدولة ذاتها من الناحية السياسية .

ولقد فهم أهل العصور الوسطى (الأمة) بمعنى أنها الأصل أو الأرومة التى نبت منها شعب من الشعوب ، فقالوا مثلا إن جامعة باريس تتألف من أمم أربع، هم الفرنسيون والنورمانديون والبيكارديون والألمانيون . وأثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر طرأ تغيير على هذا المعنى فصار المقصود (بالأمة) الكيان أو الجثمان السياسى الواحد فقرب معنى الأمة حينئذ من معنى الدولة بالكيفية التى أشرنا إليها ، حتى إذا كان آخر القرن الثامن عشر أوجد رجال الثورة الفرنسية معنى للأمة أرادوا أن يميزوا به الدولة الفرنسية فى عهدها الجديد ، وبأنظمتها الجديدة التى تتعارض مع الدولة الفرنسية فى عهدها الغابر وبنظامها الملكى القديم . فالأمة فى اعتبار هؤلاء كانت الدولة ولقد عرفوا (الوطنيين) Patriots بأنهم أولئك الذين تمسكوا بالآراء الجديدة فى كل مايتصل بنظام الدولة وشئونها ، وراحوا يؤيدون هذه الآراء الجديدة تأييداً تاماً . وفى هذه الصورة الأخيرة اتسعت (فكرة) الأمة لتشمل فى معناها عناصر مشتركة بينها وبين مدلول السكان أو الشعب ومدلول الدولة ، فصارت تعرف (الأمة) بأنها مجموعة من الأفراد الذين ولدوا فى بلد من البلدان وتجنسوا بجنسية واحدة وعاشوا فى ظل حكومة واحدة . ثم صارت (الأمة) تعنى إلى جانب ذلك مجموعة من المواطنين الذين يعتبرون جثماناً اجتماعياً منفصلا عن الحكومة التى تحكمهم . فأوجد هذا التعريف إذاً فروقاً ظاهرة بين (فكرة) السكان أو الشعب وبين (فكرة) الأمة حيث أنه قد أدخل فى معنى الأمة عناصر أخلاقية وسياسية كان تعريف الشعب أو السكان يخلو منها .

وثمة تعريف آخر للأمة بمعنى أنها مجموعة الأفراد الذين يعيشون مجتمعين على أرض واحدة ، وقد يخضعون أو لايخضعون لسلطان حكومة واحدة ، ثم تربطهم من أزمان طويلة مصـــالح مشتركة ، حتى أن المرء ليعتبرهم جميعاً من أصل أو جنس واحد . وفى ضوء هـذا التعريف يتضح أن الأمة بمعنى المجتمع السياسى مرتبط كيانها بالشعوب أو السكان الذين تتألف منهم دون ثمة حاجة لقيام (سلطة حكومية) على غرار مايحدث فى الدولة ، فلا اتفاق أو (تواؤم) فى هذه الحالة بين الأمة وبين السلطة وبالتالى بين الأمة وبين الدولة فى حين تدل (الأمة) فى هذا المعنى الأخير على امتزاج وترابط خلقى كامل وصار لايقصد بالأمة مدلول إحصائى أى عدد أفراد الشعوب والسكان الذين تتألف هذه منهم وعلى نحو ماهو ظاهر عند كلامنا عن شرف الأمة وعلم الأمة وأموال أو أملاك الأمة وكذلك مؤتمر الأمة (الجمعية الأهلية أو المؤتمر الوطنى فى تاريخ الثورة الفرنسية) وهكذا مما يدل على معنى اشتراك جميع العناصر التى يتألف منها الشعب أو السكان الذين يرتكز عليهم صرح الدولة فى مثل واتجاهات أخلاقية واحدة.

وهناك فارق بين الأمة وشعوبها (أو سكانها) المنتسبة إليها وبين (الوطن) الذى هو الأرض التى ولد بها الإنسان ونشأ وترعرع عليها ، والذى هو لهذا السبب نفسه مسقط الأوائل والجدود ومبعث العاطفة الوطنية التى تبعث فى الإنسان بجد الأرض التى نبت فيها وتدفعه للذود عنها ولذلك كان الوطن «فكرة» عاطفية فى حين كانت الأمة «فكرة» اجتماعية والدولة فكرة قانونية فالوطنية تعريفها أنها العاطفة التى تشعر بها الشعوب التى تتألف الدولة أو الأمة منها.

على أن هذه الفوارق الملحوظة فى كل المعانى التى ذكرناها لم يعد لهـا وجود فى البلدان التى تتمتع بتاريخ قديم ، وتم تكوينها من أزمان طويلة ، ففى فرنسا مثلا سرعان ماصارت متفقة مدلولات : وطن ، شعب ، أمة ، دولة وصارت معانيها واحدة لدرجة أن أكثر المؤرخين الذين أرادوا

تصوير ما حصل من يقظة الشعور القومى أثناء ما وقع من أحداث فى فرنسا فى سنتى ١٧٨٩و١٧٩٠ سرعان ما وجدوا لزاماً عليهم أن «يميزوا» بين الأمة والدولة . ولو أن القومية Nationalism كفكرة ومبدأ ، أى فى أصولها الفلسفية والتاريخية ، كانت ترتد إلى أبعد من ذلك ، إلى القرن الثانى عشر والثالث عشر الميلادى . وعلى ذلك قد يكفى أن يذكر المرء أن الأمة معناها الشعور بوجود مثل واتجاهات «عالية» أخلاقية مشتركة وأن «الأمة» تقوم على أسس وروابط روحية وليس على روابط سياسية فحسب — كما هو حال (الدولة) أو على روابط جثمانية «عضوية» كما هو حال «الشعوب» وإن الشعور الكامل بوجود هذه الروابط الأخلاقية المشتركة هو مساك الأمة والدعامة التى يرتكز عليها كيانها نفسه .

أما القومية فلها معان متعددة . من ذلك المعنى (القانونى) إذا أريد بالقومية التبعية من الناحية القانونية لدولة معينة ، وفى هذه الحالة يقصد بها الجنسية فى قولنا القوميـــة أو الجنسية الفرنسية أو الإنجليزية . . إلخ ولا يدخل فى نطاق البحث الاهتمام بهذا المعنى القانونى . ثم أن للقومية معنى سياسياً يمكن تعريفه فى ضوء ما سبق أن عرضناه بشأن مدلولات الأمة والدولة بأنه طابع وصفة فحسب ، وليس حدثاً أو واقعة (أو فعلا مادياً) وبهذا المعنى الأخير تعتبر (القومية) مصطلحاً حديثاً يكاد يتفق المؤرخون على أن مدام دى ستال (Stael) الفرنسية كانت أول من استخدمه فى العصر الحديث . ومدام دى ستال (١٧٦٦ — ١٨١٧) إبنة المصرفى السويسرى الأصل (جاك نكر) Necker الذى تولى الوزارة فى فرنسا فى عهد مليكها لويس السادس عشر . نالت شهرة ذائعة كأديبة وكاتبة نابهة وضعت مؤلفاً عن (ألمانيا) ، de l'Allemagne ، وظهر فيه مصطلح القومية بمعناها السياسى . وفى سنة ١٨٢٣ أخرج العالم اللغوى الفرنسى (كلود بواست) Claude Boiste معجما فى اللغة الفرنسية عرف فيه

القومية بأنها تعبير حديث يدل على طابع أو صفة وطنية خاصة ، وعلى وجود روح وطنى ومحبة وأخوة وشعور بالوطنية مما يشترك فى الاتصاف به جميع الناس ، وفى سنة ١٨٢٥ نقل عن الألمانية أحد الناشرين الفرنسية (لورتا) Lortat كتاباً عالج فيه صاحبه بوضوح القومية وروح الشعوب الألمانية والأنظمة المناسبة لعوائدهم وخلقهم فاعتذر الناشر فى مقدمته لهذا الكتاب عن استخدام مصطلح القومية الحديث والذى اختصه بمعنى لا يوحى بالمعانى الدارجة والتى ألفها الناس فى عصره . ثم حدث أن بدأ فى سنة ١٨٣٤ ينشر كل من بوشيه Buchez ورو Roux بالتعاون فيما بينهما (تاريخ الثورة الفرنسية البرلمانى) الذى تم فى ثمانى وأربعين جزءاً واستغرق إنجازه أربع سنوات (١٨٣٤ — ١٨٣٨) وقد أفرد (بوشيه) فى أول أجزاء هذا التاريخ عند صدوره فصلا تحدث فيه عن القومية الفرنسية ، وقد فسر (بوشيه) بعد ذلك بحوالى الثلاثين سنة ما كان قد قصد إليه عند الكلام فى كتابه هذا عن القومية ، بأنه إنما أراد ابتكار تعبير أو مصطلح جديد حاول كل هذه السنوات العديدة جهد طاقته أن يحرص على بقاء المعنى الذى أراد أن يختص به هذا المصطلح أو التعبير الجديد . أما وقد صار الآن هذا المعنى الذى أراده مسلماً به ، فإن المقصود (بالقومية) — على حد قوله — لم يعد مجرد التعريف (بالأمة) فحسب بل صار المقصود بها كذلك الدلالة على أن هناك شيئاً معيناً يضمن بقاء الأمة ويكفل وجودها حتى لو كانت هذه الأمة تفقد الحق فى ممارسة شئونها بنفسها على أساس الحكومة الذاتية .

ولقد قبلت الأكاديمية (المجمع العلمى) فى فرنسا فى معجمها الذى نشرته فى سنة ١٨٣٥ المعنى الذى اختص به مصطلح (القومية) . وهو المعنى الذى حصل ذيوعه أيام الإمبراطورية النابليونية من قبل ثم لم يلبث أن تأكد تماماً أثناء ثورة يوليو سنة ١٨٣٠ المشهورة فى فرنسا ، فعرف الناس (القومية) وقتئذ بأنها الاجتماع أو التكتل الذى يحدث بين الأفراد وتم حصوله فعلا ، وفى الواقع فى صورة (أمة) ، أو كانت تحدو هؤلاء

المتكتلين الرغبة فى تكوين أمة متميزة من غيرها من الأمم ، وذلك فى كلا الحالين بفضل مالدى هؤلاء من تقاليد واحدة ومصالح مشتركة وانتمائهم إلى أصل واحد . كما عرف الناس (القومية) بأنها مجموع كل تلك الخصائص التى تطبع الأمة بطابعها الخاص بها والذى يميزها عن غيرها من الأمم ، والتى يقوم عليها فى الوقت نفسه كيان الأمة .

ومما تجدر ملاحظته أن هناك دولا لايمكن اعتبارها أمماً أو أن لها طابعاً قومياً ، فى حين أن هناك أمماً أو قوميات لا يمكن اعتبارها دولا سواء أكانت هذه الأمم والقوميات مما يدخل فى نطاق دولة معينة : مثال ذلك الإمبراطورية النمساوية - فى القرن التاسع عشر - التى تتألف من عناصر أو أجناس مختلفة عاشت متجاورة ضمن حدود الدولة النمساوية الهنغارية ؛ أم كانت هذه الأمم والقوميات موزعة على أكثر من دولة واحدة ، كالأمة البولندية ، التى أسفر تقسيمها خلال القرن الثامن عشر (فى سنوات ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥) عن تشتيت هـذه الأمة وتوزيعها بين دول ثلاث : روسيا وبروسيا والنمسا .

وعلى ذلك فقد تعذر دائماً أو أكثر الأحايين من الناحية التاريخية أن يكون هناك اتفاق أو تواؤم بين (القومية) و (الدولة) . ولكن المبدأ القومى يقتضى من الناحية النظرية وجود هذا الاتفاق والتواؤم بين الدولة والقومية ولذلك صارت الحركات القومية فى القرن التاسع عشر تستهدف المواءمة بين الدولة والقومية وكان من أغراضها أن تجمع بينهما فى صعيد واحد كى يتسنى إنشاء (الدولة القومية) .

ولقد قامت صعوبات ومشاكل كان لا مندوحة عن محاولة معالجتها وتذليلها فى طريق هذا التطور التاريخى الذى انتهى بانتصار المبدأ القومى . من هذه المشكلات معرفة مدى الامتزاج الذى يجب حدوثه بين الدولة والقومية ، والفصل فى أى العناصر والعوامل يجب إخضاعها

لغيرها أو أن من الضرورى التخلى عنها إذا لزم الأمر . فإذا انتشر الشعور القوى بين شعب يعيش فى أقاليم متفرقة (جغرافياً) بحيث يجعل هذا التوزيع الإقليمى من المتعذر على هذه القومية المعينة — أى أهلها أن يعيشوا معاً « جغرافياً » وفى رباط واحد هل يكون ممكنا أن تتألف الدولة من مثل هذه القومية . وثمة مشكلة أخرى هل : يتفق وجود قومية ما أى شعب نضج شعوره القوى ، فى إقليم معين مع قيام (دولة) فى هذه البقعة إذا كان من المتعذر أن يكون لهذه الدولة فى أرضها حدود يمكن الدفاع عنها . ثم أن القومية يدخل فى تكوينها عدة عوامل لا غنى عن توفرها لنشأتها كذلك كاللغة والجنس والدين والتراث التاريخى واتحاد العاطفة الاجتماعية والمشاركة فى الحياة العامة ، فأى هذه العوامل إذاً يصح إيثاره على غيره وجميعها لا غنى عن أحدها فى تكوين القومية ونشأتها وظهورها . ولقد تعددت (النظريات) المتصلة بتعريف القوميـــة تبعاً لتعدد العوامل التى ذكرناها . فالقومية تارة هى فى اعتبار ، فريق من الناس ، اشتراك فى جنس واحد ، وتارة أخرى هى الكلام بلغة واحدة ، أو هى الشعور بعاطفة روحية اجتماعية واحدة ، وهكذا .

على أن هذه النظريات لا تلبث أن تنتقل من ميدان الفكر الفلسفى إلى عالم السياسة سواء عند النظر فى علاقات الدولة « الداخلية » أى بحث الروابط التى تجمع بين كل هذه العناصر المختلفة والتى تتضافر على تأسيس وتكوين الدولة ، وسواء عند بحث العلاقات التى تربط فى الميدان الدولى بين كل دولة وأخرى . ولقد كان الانتقال إلى عالم السياسة ، أى العمل من أجل « تطبيق » الفكرة القومية مبعث الخصومات والنزاعات التى أثارت الحروب من جهة كما أنه كان من جهة أخرى مبعث ما ظهر من « نظريات » سواء أكانت هذه أنجلو سكسونية أم فرنسية أم المانية — لتعريف الدولة والقومية ولتحديد العلاقة بينهما واختلفت هذه النظريات بعضها عن بعض اختلافا عظيما حتى لقد بات واضحا أن ثمة نتائج تاريخية خطيرة سوف

تنجم لامحالة عن محاولة تطبيقها إذا ما عمد أصحابها إلى إعادة تأسيس أو تنظيم الدول على قواعد جديدة سواء اتفقت هذه أو لم تتفق مع مبدأ (القومية) .

ولا يعنينا بحث هذه النظريات أو الدخول فى جدل فلسفى أو سياسى لإظهار قيمتها ، ووزن آثارها من ناحية الفكر والرأى الشخصى ، ولكن الذى يعنينا منها هو معرفة ناحيتها الإيجابية ، أى إدراك النتائج التى أسفرت « تاريخياً » عن تطبيقها فى صورة كل ماوقع من أحداث ، ونشأ من اتجاهات شغلت مجرى « التاريخ » من بداية هذا التطبيق إلى نهايته ، ولعل أهم الحقائق التى يجب ذكرها فى هذا الشأن ، أنه لما كان (لفكرة) الأمة والقومية ، صور مختلفة ، أو بقول آخر معان مختلفة ، فقد اختلف « التطبيق » من وقت لآخر ، وتنوعت الإطارات التى برزت فيها إلى الوجود هذه الفكرة ، ولذلك فقد بات جديراً بالاهتمام معرفة ماوقع من أحداث ، عند حصول هـــذا « التطبيق » من جهة ، ثم إدراك ماطرأ على (الفكرة) القومية ذاتها من تطور ، وماترتب على هذا أيضاً من تطور فى تطبيقها . ومعنى ذلك دراسة الحركات القوميـة ، فى القرن التاسع عشر ، ودون حاجة لدراسة (فكرة) القومية ذاتها ، أو المبدأ القومى « مجرداً » وتلك دراسة إيجابية ، تقوم على معرفة مانجم من وقائع عند تطبيق فكرة القومية ، ومن شأن ذلك تحديد الأثر الذى كان للمبدأ القومى فى تطور التاريخ الأوروبى فى القرن التاسع عشر .

الفصل الثانى

القومية : أصولها الفلسفية

القومية كفكرة نظرية : كان لانتشار القومية كفكرة ومبدأ ، الأثر الأكبر فى تشكيل كل ماطرأ من تغيرات على خريطة أوروبا السياسية فى القرن التاسع عشر ، حيث قد أجريت دائماً باسم القومية ، التعديلات التى رسمت الحدود بين الدول خلال هذا القرن . ولم يشذ عن ذلك سوى حدثين فقط ، أولهما ضم الألزاس واللورين « الفرنسية » إلى الإمبراطورية الألمانية الناشئة فى سنة ١٨٧١ ، وثانيهما وضع البوسنة والهرسك اليوغسلافية ، ومن أملاك الدولة العثمانية ، تحت إدارة النمسا (إمبراطورية النمسا والمجر) فى سنة ١٨٧٨ . فقد انتهى فيما عدا هذين الحدثين ، كل ماحصل من تغييرات فى خريطة أوروبا السياسية ، بين عامى ١٨١٥ ، ١٩١٩ بإنشاء الدولة القومية ، وتشييد صروحها .

والقومية كفكرة يقصد بها تحرر الشعوب ، من كل سيطرة أجنبية عليها ، وكمبدأ أو كقوة دافعة ومحركة ، يقصد بها تطبيق هذه (الفكرة) تطبيقاً عملياً . وبهذا المعنى تصبح القومية غرضاً أو هدفاً فى حد ذاته ، تتضافر الجهود على تحقيقه ، ثم تغدو فى الوقت نفسه « مبرراً » يسوغ مايقع من تغييرات سياسية . والقومية كقوة دافعة ومحركة لا تقل أهميتها كعامل إنشائى فى تكوين الدولة القومية (أو الوطنية) الحديثة فى القرن التاسع عشر ، عن كل تلك القوة الدافعة والمحركة ، ذات الأثر الواضح فى تشكيل حوادث العصور السابقة — وهى التى سبقت الإشارة إليها فى التعريف بالقومية — كعامل الوحدة الدينية ، وإنشاء الملكية الثابتة المستقرة ، وتأسيس الدولة بمعناها السياسى الحديث ، وكل تلك كانت عوامل

ساعدت على تكوين أوروبا من الأزمان (العصور) الوسيطة . ولقد كان كل واحد من هذه العوامل ينطوى على رغبة فى الاستئثار بالسلطة وامتداد السلطان أو التوسع . والقومية مثلها كمثل هذه القوى الدافعة ذاتها لاتعدو هى الأخرى أن تكون من الناحية التطبيقية ، مظهراً من مظاهر هذه الرغبة فى الاستئثار بالسلطة وامتداد السلطان أو التوسع . ولذلك صارت القومية (أداة) للتمتع بالسلطة « الداخلية » إذا أراد شعب أن يتحرر من ربقة السيطرة الأجنبيـة ، ثم أنها صارت كذلك أداة للتمتع بالسلطة (الخارجية) إذا شاء شعب أن يضم إليه شعوباً أخرى متحدة معه فى الجنس أو اللغة أو الدين أو التقاليد أو العادات ، وكانت هذه الشعوب لاتضمها إليه حدود واحدة ، أى خارجة عن نطاق حدوده .

وظهور مبدأ القومية — وما تفرع عنه وارتبط به من آراء ومذاهب حرة ، وديمقراطية تهدف إلى ضرورة أن يمارس كل شعب شئون الحكم بنفسه ، عن طريق نوابه وممثليه — بصورة واضحة وذات أثر فعال فى تشكيل حوادث القرن التاسع عشر ، كانت نتيجة لما تمخضت عنه (الثورة الفرنسية) على وجه الخصوص ، منها آراء ومبـادىء ، على أن فكرة القومية نفسها لم تكن وليدة هذه (الثورة الفرنسية) وحدها بل لقد شهدت أوروبا بداية ظهور الفكرة القومية ، فى السنوات القليلة التى سبقت اندلاع هذه الثورة ، ثم اتخذت الفكرة القومية لبداية ظهورها ميادين أخرى غير فرنسا .

فقد ظهرت بوادر الفكرة القومية بين سنتى ١٧٦٠ ، ١٧٧٠ فى إيطاليا حيث تصدى لمعالجة الفكرة القومية مؤرخان « من إيطاليا » هما (مافى) Maifei ، (موراتورى) Muratori ، وفى أوروبا الشرقية الجنوبية ، حيث نشر فى ١٧٦٢ الأب (بانيزى) Paisi تاريخه (السلافى البلغارى) الذى تناول فيه قصة الشعب والقياصرة والقديسين فى بلغاريا . وكان بحثاً قصره صاحبه على تاريخ شعب معين من عنصر أو جنس معين هو العنصر

السلافى البلغارى متميز من غيره من الشعوب ، أى متمتع « بقومية » معينة ومحددة . وفى اليونان ، بدأت حركة قومية أثناء حرب الروس ضد الأتراك سنة ١٧٧٠ ، كان لها أكبر الأثر فى شبه جزيرة المورة ، وفى جزر الأرخبيل . وفى أوروبا الشمالية ، فى اسكندناوة ، بدأت تظهر الفكرة القومية منذ سنة ١٧٦٠ حينما ظهرت أول الأقاصيص أو الأساطير الخرافية المختصة بالأبطال والآلهة (الميثولوجيا) الاسكندناوية . ثم نشر بعد سنوات قليلة (١٧٧٢) جرهارذ شونتج Gerhard Schoning تاريخاً للنرويج ، كما ظهرت بعد شهور عديدة أنشودة « قومية » أو وطنية نرويجية ، تدعو الشعب النرويجى إلى التحرر من السيطرة الأجنبية المفروضة عليه (الدانمرك) وتحطيم الأغلال التى رسف فيها أجيالا طويلة . وكان قبل ذلك بعام واحد فقط (١٧٧١) أن ظهرت فى فنلندة كذلك أنشودة وطنية من الطراز نفسه ، وكانت فنلندة تخضع لحكم السويد . وفى ألمانيا كتب (جيته) Goethe فى موضوع الوطنية ، أو القوميه الألمانية فى سنة ١٧٧٣ . وفى الأراضى المنخفضة بدأ إحياء تسمية (بلجيكى) وكانت الأراضى المنخفضة الجنوبية (البلجيكية) من الأملاك النمساوية . أضف إلى هذا أن تقسيم بولندة المعروف فى سنة ١٧٧٢ بين الروسيا والنمسا وبروسيا سرعان ما أحدث رجة عنيفة فى أوروبا ، كان من المتعذر محو آثارها ، عندما تشبث الشعب البولندى بمقوماته الأهلية ، وبمعنى آخر « بقوميته » وإن كانت هذه القومية لاتزال وقتئذ « مبهمة » بعض الشىء ، بل زاد تمسكه بقوميته بالرغم مما حدث من تقسيمات تالية ، على دفعتين ، فى سنة ١٧٩٣ بين روسيا وبروسيا ، وفى سنة ١٧٩٥ بين روسيا وبروسيا والنمسا .

وتلك أحداث تدل جميعها على أن الشعور بالقومية كانت قد بدأت تظهر بوادره فى هذا الحين بين الشعوب الأوروبية . على أن أوروبا لم تكن القارة التى انفرد ظهور هذا الشعور القومى بها وحدها فقط . ففى

العالم الجديد، كان صمويل أدمز Samuel Adams فى ولاية (ماساشوسيت) بأمريكا الشمالية، فى شتاء ١٧٧٢ — ١٧٧٣ يعد برنامجاً لاستقلال (الولايات والمستعمرات الثلاث عشر)، عن انجلترة واتحادها فيما بينها لتؤسس دولة و (قومية) جديدة هى الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت هذه «ظواهر» متفرقة ولا سبيل للقول بأنها تنهض دليلا على أن هذه الشعوب التى ذكرناها قد نضج شعورها القومى أو أنها صارت تدرك معنى القومية إدراكا صحيحاً كاملا. ولكن من ناحية أخرى لاجدال فى أن حدوث هـــذه «الظاهرة» فى أماكن مختلفة فى وقت واحد إنما يبرهن على أن هناك (فكرة) جديدة معينة قد أخذت تشيع بين الشعوب، هى (فكرة) القومية، ولا ينال من أهميتها أنها كانت لا تزال فى هذا الدور الأول من وجودها (مبهمة) ولما يتولد منها بعد تلك القوى الدافعة والمحركة التى سوف تسيطر على تشكيل الحوادث طيلة القرن التاسع عشر.

على أنه مما يجدر ملاحظته كذلك أن هذا العهد المتقدم قد شاهد كذلك بداية ظهور (النظريات) التى تناولت تفسير تلك القومية. فانقسم أصحاب فكرة القومية (النظريين) إلى فريقين يتبع أحدهما (المدرسة الفرنسية) والآخر (المدرسة الألمانية) وتبنى كل واحدة منها تفكيرها على تفاعل العوامل التى تتألف منها «الشخصية» أو «الذاتية» الفرنسية أو الألمانية وهى عوامل نفسية وخلقية مرتبطة أوثق الارتباط بتاريخ الشعبين الفرنسى والألمانى، وهى كذلك قوائم هذا التاريخ نفسه.

* * *

المدرسة الفرنسية: ومن المعروف أن فرنسا كان قد اكتمل فى تكوينها السياسى من أزمان طويلة فبات متوقعاً أن تنشأ بين أهلها العاطفة القومية أو الوطنية من وقت مبكر. فقالت النظرية الفرنسية بحق كل أمة فى الحياة حقاً مطلقاً لا يمكن حرمانها منه، ولو تنازلت الأمة نفسها عن هذا الحق

بمحض إرادتها . ولذلك فقد انطوت النظرية الفرنسية على فكرة «التعاقد» Contrat ، بوصف التعاقد أساساً لكيان الأمة ، فيحدث التعاقد فى هذه الحالة بين الشعب وصاحب السيادة الشرعية عليه .

فى العصور الوسطى ، عبر عن هذا الرأى فيليب بوت Philippe Pot فى برغنديا وذلك أمام مجلس الطبقات الذى انعقد سنة ١٤٨٤ عقب وفاة ملك فرنسا لويس الحادى عشر لتأليف مجلس للوصاية . وفى العصور الحديثة ظهرت نظرية استحالة نقل حقوق السيادة التى على شعب معين والتنازل عنها لسلطان آخر ، حينما تنازل فرنسوا الأول ملك فرنسا إلى الإمبراطور شارل الخامس عن برغنديا فى معاهدة مدريد سنة ١٥٢٦ فأعلن البرغنديون فى ٤ يونيه ١٥٢٦ أن ملك فرنسا لا يملك حق التنازل لملك أجنبى عن بلادهم من غير موافقتهم وثار جدل طويل عقب ذلك بين أسبانيا وفرنسا حول هذه المسألة ، بسط فرنسوا الأول فى أثنائه هذا الرأى فى وضوح عندما قال « ومن المتعذر قانوناً أن ينقل إنسان حقوق السيادة التى على مدينة من المدن أو مقاطعة من المقاطعات بدون إرادة أهلها ومن غير موافقتهم التامة على نقلها » . وفى ١٦ ديسمبر ١٥٢٦ اتخذ برلمان باريس قراراً نفى فيه أن للملك حق التنازل إلى ملك أجنبى عن مقاطعة من مقاطعات مملكته . وعندما حدث فى سنة ١٥٥٢ أن ضمت فرنسا إليها أسقفيات تول ومتز وفردان (فى الحرب التى أعلنها ملكها هنرى الثانى على الإمبراطور شارل الخامس فى فبراير ١٥٥٢) ، أعلن أسقف متز لمواطنيه أن الملك الفرنسى إنما جاء إلى هذه البلاد « محرراً » وأنه يريد معاملة أهل متز المعاملة التى يلقاها الفرنسيون أنفسهم ، وأنه يبغى أن يعلن شعب متز عن رغبته بمحض اختياره فى الانضمام إلى فرنسا بدلا من استخدام أساليب العنف والشدة من جانب الملك الفرنسى نفسه ليحقق هذه الغاية .

ولقد تأيدت هذه الآراء « الديمقراطية » و « القومية » أو الوطنية التي نادى أصحابها بضرورة استناد الدولة عند تأسيسها على رغبات الشعب المطلقة الحرة ، عند انتشار حركة الإصلاح الديني في أوروبا ، وذلك لأن الإصلاح الديني أتى بآراء سياسية ساعدت على نمو وتأييد فكرتي القومية والديمقراطية . ولقد تمسك فريق البروتستنت (الهوجونوت) والكاثوليك بهذه الآراء أثناء الحروب الدينية في فرنسا . فنشر فرانسوا هوتمان Hotman وهو من أعلام الهوجونوت كتابه عن (الفرنجة والغالة) في سنة ١٥٧٤ وقد اعتمد في بحوثه على دراسة التاريخ الفرنسي لإقامة الحجة على أن الشعب نفسه هو موئل السيادة العليا في آخر الأمر باعتبار أن القومية الفرنسية إنما تتألف من فرنجة وغاليين ربطت بينهم في اتحاد وثيق رغبة مطلقة وإرادة حرة مشتركة جعلت هذين الفريقين يتحدان في انتخاب ملك واحد بالاقتراع العام ، هو أول ملوكهم فيلبريك الأول (٥٣٩ — ٥٨٤) من الأسرة الميرفينجية ، وتلك نظرية تفتقر من الناحية التاريخية لما يؤيدها . ومع ذلك فالذي يعنينا من أمرها أنها قائمة على فكرة التعاقد ، أي العقد الذي يبرمه شعب من الشعوب بمطلق حريته وإرادته مع صاحب السيادة الشرعية عليه ، كما أنها تنطوي عند التحليل النهائي على « فكرة » أن الشعب هو مقر السيادة العليا في الدولة .

على أن هــــذه النظرية التي جعلت قيام (الأمة) مستنداً على موافقة الشعوب والدخول في تعاقد بين هذه الشعوب وأولئك الذين يمارسون حقوق السيادة العليا عليها لم يلبث أن انزوت في ركن من النسيان خلال القرن السابع عشر عندما طغت نظرية « حق الملكية المطلق » على كل ماعداها من نظريات طول هذا القرن . ولم يكن معنى هذا الانزواء أنه قضى تماماً على فكرة « القومية » . آية ذلك مافعله هنري الرابع ، ملك فرنسا عندما ضم إلى بلاده في سنة ١٦٠١ إقليمي بريس Bresse وبوجي Bugey

ويقعان بين فرعى نهر الرون وكانا يدخلان ضمن حدود الإمبراطورية الرومانية المقدسة . فقد أعلن الملك الفرنسى إلى المفاوضين الأسبان ، أنه إنما يبغى أن يبقى للأسبان لغتهم الأسبانية ، وللألمان لغتهم الألمانية . أما الذين يتكلمون الفرنسية فالأحرى أن يكونوا جميعاً تابعين له ، أى للملك الفرنسى . وقال (صلى) Sully وزير هنرى الرابع : على المرء أن يفكر طويلا قبل الإقدام على ضم جماعة إلى جثمان الدولة ، يختلفون عن أهل هذه الدولة فى روحهم وتفكيرهم ولغتهم وعاداتهم بصورة تقضى على كل انسجام بداخلها . وعندما طرحت مسألة اللورين على بساط البحث بين الفرنسيين وسفير الإمبراطور ليوبولد الأول (لافوجيون) La Vauguon سنة ١٦٨٥ وذلك حينما أراد لويس الرابع عشر أن يستكمل سيطرته على الإلزاس بالاستيلاء على الأقاليم المجاورة فى حوض الراين الأوسط ، قال الملك الفرنسى : لايوجد إنسان فى فرنسا لايعتبر اللورين جزءاً لايتجزأ من المملكة حتى أنه صار لا يجرؤ مخلوق على فصل اللورين دون أثارة غضب كل فرنسى وحقده .

وواضح أنه من المتعذر على المرء أن يلمس فى أقوال هؤلاء الملوك الفرنسيين ووزرائهم مايدل على وجود خطة مرسومة « لسياسية فرنسية » واضحة المعالم وذات أغراض ومقاصد محددة ، عندما كانت سياسة هؤلاء سياسة إيجابية واقعية تقوم على فكرة (الدولة) وليس على فكرة (الأمة) ومقوماتها . على أن من المسلم به فى الوقت نفسه أن هؤلاء الملوك ماكانوا يترددون فى الاستناد عند الضرورة على الآراء القائلة بضرورة اعتبار ولاء الشعب أو الأهلين الذين تضمهم الدولة داخل حدودها ركناً أساسياً فى قيام هذه الدولة ووجودها . الأمر الذى ترتب عليه أن صار الأخذ بهذه الآراء جزءاً من « تقاليد » السياسة الفرنسية الظاهرة .

بل إن هذه « التقاليد » القديمة ذاتها ، هى التى أفضى وجودها إلى بروز نظرية واضحة المعالم فى القرن الثامن عشر قامت على أركان هذه التقاليد لتعريف الدولة وبيان الأسس التى تقوم عليها . فقد كان حتى هذا الوقت وجود الدولة إطلاقاً مرتهناً أصلا بوجود السلطة العليا وتقريرها كشرط أساس لذلك . مما ترتب عليه أن صارت (الدولة) مرتبطة بمبدأ (الملكية) . ولكن لم تلبث فكرة (الأمة) فى القرن الثامن عشر أن أخذت تعلو على فكرة صاحب السيادة العليا أو (السلطة) باعتبارها العامل الأساسى فى تكوين الدولة . ولقد نجم من ذلك أن بطل اتخاذ مبدأ (حقوق الملكية المقدسة) معياراً عند محاولة الحكم على « شرعية » الدولة أو عدم شرعيتها .

ولقد كانت هناك أسباب عديدة جعلت ضرورياً التفكير من أجل ابتداع هذه النظريات الجديدة . لعل أهمها أن الخلاف سرعان مادب بين المعاصرين عندما حاولوا تفسير أصول الدولة تفسيراً تاريخياً . من ذلك مانشره الكونت دى بولانفييه Boilainvilliers سنتى ١٧٢٧ ، ١٧٣٢ من بحوث تاريخية عن حكومات فرنسا القديمة حتى عهد هيوكابيه Hugues Capet ثم عن طبقة الإشراف . فعرض النظرية القائلة بأن الفرنجة الذين غزوا فرنسا وهزموا الغاليين هم الذين يؤلفون طبقة الأشراف (النبلاء) الفرنسية التى أخضعت الشعب لسلطانها وكان غرض (بولانفييه) من ذلك تبرير كل الامتيازات التى تمتعت بها هذه الطبقة . ولم يمض هذا « الرأى » دون مناقشة ، فقد تصدى للرد عليه أحد رجال الدين وهو (آبيه دى بوس) L'Abbé du Bos الذى نشر سنة ١٧٣٤ (نقداً تاريخياً لقيام الملكية الفرنسية ونشأتها فى بلاد غالة) . فحاول إقامة الحجة على أن الدولة الفرنسية إنما ترتد فى أصولها إلى أسس رومانية وليس إلى أسس فرنجية ، وأن سلطان الملوك الفرنسيين إنما هو مستمد من السلطان الرومانى المطلق القديم وليس مستمداً من غزو أرستقراطية الفرنجة للبلاد

ولقد دار حول هاتين النظريتين المتعارضتين : نظرية الأرستقراطية الفرنجية ، ونظرية السلطان المطلق الرومانية جدل طويل ، جعل متعذراً الوصول إلى رأى قاطع بشأن أصول الأمة الفرنسية ووحدتها . وتعذر الاتفاق بين أصحاب هاتين النظريتين ، على تفسير معين يوضح هذه الأصول من الناحية التاريخية. وعندئذ راح (المفكرون) يسعون للاهتداء إلى (آراء) أخرى قد تساعدهم على تقرير الحقيقة فى ضوء نظريات تستند هذه المرة إلى (الفكرة المثالية) المجردة بدلا من الاعتماد على التفسير التاريخى وحده فقط .

وثمة سبب آخر ، هو أن « الأدباء » وأهل الرأى من المعاصرين سرعان مانزلوا إلى ميدان السياسة فى هذا القرن (الثامن عشر) ، وأخذوا يعالجون موضوعات الفلسفة السياسية ، وتلك ميادين وموضوعات ظلت جميعها حتى هذا الوقت لايطرقها أو يتناولها غير رجال الدين ومفكريهم ثم رجال القانون . كما أنه كان قد بدأ يحدث فى هذا الحين رد فعل ملحوظ ضد سلطة الملوك الاستبدادية فنشر فى سنة ١٧٤٧ الفيلسوف الكاتب (جان جاك بورلاماكى) Burlamaqui (١٦٩٤ — ١٧٤٨) وأصله من جنيف ، مؤلفه عن (مبادىء القانون الطبيعى) ثم نشر الفيلسوف الفرنسى (مونتسكيو) فى العام التالى (١٧٤٨) كتابه المشهور عن روح التشريع أو القوانين . ثم عظم نشاط أصحاب الموسوعة (الأنسيكلوبيديين) الفرنسيين بعد ذلك . ومن هاتين المدرستين برزت إلى عالم الوجود نظرية (الحرية السياسية) .

ولقد أخذ هؤلاء المفكرون على عاتقهم أن يبحثوا من جديد كل الآراء القديمة عن (الأمة) و (الدولة) سواء أكانت هذه دينيـــة أم قانونية . فهم أصحاب الفضل فى تحديد معنى مصطلح (الشعب) بما يدل

على المشاركة فى المنبت ، كما صارت تدل فكرة الأمة فى معناها الجديد على وجود تنظيم سياسى واجتماعى معين ، فلم يعد لها ارتباط بالحقائق التاريخية أى أن معنى الأمة بتعبير أدق ، صار يستند تدريجياً على التفكير (العقلى) ويبدو متعارضاً تماماً مع التفكير (التاريخى) . فيدون أحد المعاصرين ، الماركيز دارجانسون d'Argenson فى (جورناله) بتاريخ ٢٦ يونيه ١٧٥٤ : أن الآراء القومية والوطنية هى السائدة الآن مما قد يكون له آثار بعيدة ، حيث يكثر فى الوقت الحاضر ترديد كلمتى أمة ودولة بصورة لم ينطق بهاتين الكلمتين أحد البتة على أيام لويس الرابع عشر . كما أن أحداً لم يكن وقتذاك يدرك كنههما . ولم يسبق أن صار المرء يلم بما للأمة والحرية من حقوق ، ويدرك تماماً هذه الحقوق مثلما هو حادث اليوم » .

ولا شك أن إخضاع هذه المسائل لقوة التفكير العقلى ، أى تحكيم العقل فيما يعرض من ظواهر لمعرفة حقيقتها ، وإخضاعها لقوة المنطق ، والتمعن الفلسفى ، جعل ممكنا تفسير أصول الدولة والأمة ، وصياغة النظريات اللازمة لمعالجة هذه الموضوعات وما يتصل بها . وكان بفضل هذه القدرة على استخدام العقل والفكر عند مراجعة الآراء القديمة ، ومحاولة وضع تفسير « عقلى » لمعنى الدولة والأمة ، أن صارت الفكرة التى ينطوى عليها معنى (الأمة) ويرسم لفظ (الأمة) فى أذهان مدلولها وثيقة الصلة بالمعنى الذى يوحى به الكلام عن (الجماعات القومية) أو الوطنية . فانفصلت بذلك فكرة الأمة هذه عن الفكرة القانونية التى ينطوى عليها معنى (الدولة) وصارت متصلة بدلا من ذلك بفكرتى الحرية والحقوق . أى أن الكلام عن الأمة صار يستتبع حتما الكلام عن الحريات والحقوق التى لأفراد وأبناء هذه الأمة .

ولقد كاد ينجم عن الانتقال إلى هذا التفسير الواسع لفكرة الأمة خطر القضاء على الشعور الوطنى الأوّلى ، أى الشعور بواجب الدفاع عن

الوطن والتفانى فى خدمته ، والاستعاضة عن هذا الشعور الوطنى بشعور آخر إنسانى يهدف إلى إزالة الفوارق بين الأمم . ولكن هذا الانسياق وراء العاطفة الإنسانية سرعان ما أوقفه أو عمل على تصحيحه ، واجب السير فى سياسة خارجية معينة أدت إلى إشعال الحروب التى خاضت الثورة الفرنسية غمارها ، بل أن رجال الثورة أنفسهم لم يلبثوا أن كافحوا لقمع هذا الانسياق وراء العاطفة الإنسانية أو (العالمية) أى ضد الاندماج فى حياة لاتقيم وزناً للفوارق القائمة فعلا بين الأمم المختلفة . فقال بيير فرنسوا روبير Pierre F-J-Robert ، من حزب دانتون فى المؤتمر الوطنى « بودى لو أن المشرع الفرنسى فى وسعه أن يتناسى العالم لحظة واحدة لينصرف للانشغال بشئون بلاده . وحبذا لو كان لدينا ذلك النوع من الأنانية الوطنية التى بدونها نكون قد أغفلنا واجبنا ، وارتكبنا إثماً فى حق الوطن . أنى أحب جميع الناس ، وأحب على وجه الخصوص الأحرار جميعهم . ولكن محبتى ولاشك للأحرار فى فرنسا أشد وأقوى من محبتى لسائر الأحرار فى أنحاء العالم » .

تلك إذاً كانت الأسباب التى جعلت ضرورياً التفكير فى صياغة « نظريات » معينة لتفسير مدلول أو مفهوم الأمة والدولة فى فرنسا .

أما (النظرية) نفسها التى كانت نتيجة لإخضاع الموضوعات المتصلة بالأمة والدولة لقوة التفكير العقلى خصوصاً ، ففى وسعنا القول بأنها قد خرجت إلى عالم الوجود بعد سنة ١٧٦٠ تقريبـــاً عندما نشر جان جاك روسو Rousseau فى سنة ١٧٦٢ كتابه المشهور عن (العقد الاجتماعى) ، ثم كتابه الآخر فى سنة ١٧٧٢ عن (الحكومة فى بولندة)[١] وينهج روسو فى البحث طريقاً يتفق مع مايتبعه أصحاب الموسوعة (الأنسيكلوبيديون) ومدرستهم وهم الفلاسفة الذين يدينون بفكرة

(١) Contrat Social-Cdnsidérations sur le Gouvernement de la Pologne.

البحث المجرد أى دون التقيد بالوقائع والأحداث ، كمقدمات تفضى إلى نتائج معينة . فهو يقول فى (رسالته عن المساواة)[١] التى نشرت فى سنة ١٧٥٤ : دعونا نترك جانباً كل الوقائع ! فعند روسو ، كما هو الحال مع (الأنسيكلوبيديين) ليس القياس الفرضى أو النظريات الافتراضية نتيجة استخلاص واستنتاج من الحقائق والأحداث الماضية القديمة لغرض تفسير هذه الوقائع والحوادث وبيانها ، بل يجب أن يكون القيـاس الفرضى أو النظريات الافتراضية بمثابة المبرر المقبول والذى يسوغ بقدر الاستطاعة هذه الوقائع والأحداث ذاتها . وأما هذه الوقائع والأحداث فكانت كما عرفها وذكرها روسو أن الإنسان قد مر فى أدوار متعاقبة بدأت بالحياة الطبيعية البحتة état Naturel ، تتلوها الحياة الوحشية أو المتوحشة état sauvage لتأتى بعدها الحياة الاجتماعية état Social وهى الحياة الراهنة التى وصفها روسو بأنها ملآنة بالآثام والشرور والرذائل ، والتى لاتنفك تدفع الإنسان على السير فى طريق التدهور ، والانحطاط مرحلة بعد مرحلة ؛ وأخيراً الحياة المدنية (état civil) وفى هذا الدور الأخير يتحد الناس لإعادة بناء الدولة على أساس تعاقدى باسم المصلحة العامة .

على أن روسو لم يتناول فى كتاباته موضوع (القومية) أو (الوطنية) كمسائل قائمة بذاتها ولم يضع للقومية تعريفاً محدداً . بل لقد درج روسو على استخدام كلمة (القومية) أو الوطنية بالمعنى المألوف فى عصره أى فى صورة مجرد الانتساب (للأمة) والوطن . فيقول فى كتاب محاوراته[٢] وهو يصف نفسه أنه رجل ينتمى للعالم بأسره l'homme du monde ، يحترم أعمق الاحترام القوانين والأنظمة الوطنية ، أى تلك التى تختص بها كل أمة ، ومع ذلك كله فقد كان روسو صاحب أراء فى الوطنية أو القومية ساعدت

(١) Discours sur l'inégalité.

(٢) Dialogues.

على تفسير هذه المبادىء وتسويغها . من ذلك آراءه المتصلة بنظرية «العقد الاجتماعى» ذلك العقد الذى هو فى نظره أساس المجتمع فى مرحلة الحياة المدنية أى أساس المجتمع «النموذجى» والذى يستند عليه المبدأ القائل بأن أساس المجتمع ودعامته إنما هو اجتماع المواطنين فى زمرة واحدة ، والذى تقوم عليه فكرة الاستعاضة بالإرادة العامة Volonté Générale عن الإرادة الفردية Volonté Individuelle السائدة فى دور الحياة الاجتماعية، والقول بأن هذه الإرادة العامة إنما هى تعبير صدر عن (كائن متضامن) être collectif ، أو مجموعة أو طائفة وطنية . وفى اعتبار (روسو) أنه لا يزال هناك (كائن اجتماعى) — فى مرحلة الحياة الاجتماعية الراهنة ، وهو موجود فعلا ، ويتحتم على الجميع أن يحترموا حق هذا الكائن الاجتماعى فى الحياة وفى إبداء آرائه والإفصاح عن رغباته فى حرية كاملة .

ولقد كانت نظرية العقد الاجتماعى تنطوى كذلك على فكرة إخضاع الدولة بوصفها كائنا أو جثمانا أو تنظيما سياسيا . لتلك الروح الوطنية المتولدة من اجتماع المواطنين وترابطهم فيما بينهم من أجل التنازل عن إرادتهم الفردية ، لخلق الإرادة العامة ، أى وجوب إخضاع الدولة لسلطان الإرادة العامة .

ولم يغفل روسو فى تفكيره السياسى ، وخاصة فيما يتعلق بمسائل الدين، وجود (الضمير الانسانى) . بل شيد صرح فلسفته العامة على أساس احترام (الفرد) . وذلك بالرغم من المبادىء التى ارتكزت عليها نظرية العقد الاجتماعى . أضف إلى هذا أن روسو عند تفكيره فى معنى (الدولة) ، طفق يعرض طائفة من الآراء تلقى ضوءاً على المعانى الماثلة فى ذهنه عن القومية أو الوطنية . من ذلك رأيه فى وجوب أن يستهدف التشريع فى الدولة مراعاة روح الشعب نفسه . فتصدر القوانين تعبيراً صادقاً عن قومية الشعب ، ومرآة صافية تعكس مشاعره القومية أو الوطنية حتى يتسنى حينئذ

المحافظة على تقاليد وعادات الوطن . وأما الوسيلة إلى تحقيق هذه الغاية فهى التربية والتعليم ، قبل كل اعتبار آخر . ولقد أوضح روسو هذه الفكرة بجلاء فى رسالته السالفة الذكر عن (الحكومة البولندية) التى نشرها فى سنة ١٧٧٢ ، وموجز القول أن من الضرورى دائماً الملائمة بين الدولة ، والروح أو العبقرية الوطنية أو القومية . وتلك غاية أراد روسو بلوغها عندما حاول أن يضع دستوراً لبولندة على أساس جمهورى ، ولو أنه من ناحية أخرى لم يكن يرى مستطاعاً إلا فى حالة واحدة فقط الملائمة بين هذا النوع من الدساتير لإقامة النظم الجمهورية وبين الشعور القومى أو الوطنى وذلك إذا كانت الدول المراد وضع هذا الدستور الجمهورى لها دولا صغيرة .

ويتضح مما تقدم إذاً أن أقوال روسو نفسه لا تعنينا بقدر ما يعنينا إدراك حقيقة الروح التى تغلغلت فى كل كتاباته ، ثم لوحظت آثارها فى كتابات وآراء معاصريه والتى عبرت عنها فكرة الديمقراطية والجمهورية ، وبمعنى آخر فكرة سيطرة السيادة الشعبية .

ولقد عمد تلامذة روسو وأتباعه إلى صقل تلك الفكرة التى أمكن استخلاصها من كتاباته وأقواله عن القومية أو الوطنية وتحديدها ، فعل ذلك الفيلسوف الألمانى (إمانويل كنط) (Emanuel Kant)(١٧٢٤ — ١٨٠٤) الذى انتهى فى بحوثه إلى أن الانسان وحدة ذاتية وأن للضمير سيطرة مطلقة على كل ما يتصل بمسلكه . الأمر الذى يدعو إلى احترام الفرد كواجب حتمى ، والامتناع لزوماً عن فرض أية إرادة أجنبية على الروح القومى أو الوطنى . واعتقد (كنط) أن القوانين الأخلاقية واحدة ، بالنسبة للفرد والأمة على حد سواء ، وكذلك يستحيل على المرء أن يتلمس مسوغاً أو ينتحل عذراً يفسر أى حادث « اغتصاب » فى التاريخ . ومع ذلك فقد كان (كنط) فى تفكيره رجلا لا يفرق فى محبته بين بلد وآخر ، ولا يعتقد بوجود فوارق بين الأمم يفصلها بعضها عن بعض ، كما أن فلسفته لم تكن تستند إلى أسس وطنية أو قومية أو أخرى مرتبطة (بالإنسانية) ، بمعناها المطلق ولذلك صار

من التعذر إذا قصرنا البحث على الميدان السياسى الصحيح اعتبار أنه كان لهذا الفيلسوف (كنط) أثر كبير فى نمو وتطور النظرية التى جاء بها روسو .

أما صاحب الأثر الواضح فى نمو نظارية روسو وتطورها فكان أحد رجال الدين المشهورين فى فرنسا (آبيه مابلى) l'abbé Mably الذى نشر فى سنة ١٧٦٣ بحثا فلسفيا بعنوان محاورات أو مذكرات (فوسيون) Phocion فى موضوعى الأخلاق والفلسفة (١) و (فوسيون) هو القائد والخطيب اليونانى (من أثينا) الذى حكم عليه بتناول السم ليموت ظلما وعدوانا ، ولقد نشر (مابلى) بعد ذلك بعامين كتابا آخر بعنوان آراء أو ملاحظات ، عن تاريخ فرنسا ، وفى هذين البحثين نجح (مابلى) فى دعم أركان مبدأ المساواة بل ومبدأ [الشيوعية] كجزء لا يتجزأ من كل تفكير اجتماعى . من ذلك أن أصول التاريخ الفرنسى إنما ترتد فى رأيه إلى قيام نوع من الجمهورية الوطنية فرنجية وفرنجية غالية وأن مجالس الطبقات (طبقات الأمة) إنما هى تعبير صادق للحياة الوطنية ، ولا يمكن فصلها عنها وتأتى فى ترتيب ظهورها قبل قيام الملكية ذاتها ؛ وأن لكل امرىء قانونه الخاص به أصلا ، أى أن الانسان ولد يفعل مايشاء ، ولذلك فقد تعــذر ارتباطه بنظام معين دون أن يقبل هو مقدما هذا الارتباط وبمحض إرادته .

وإمعان الفكر فى النظريات التى أتى بها كل من روسو وكنط ومابلى يكشف عن حقيقة جديرة بالملاحظة ، هى أن تفكير هؤلاء جميعاً إنما يصل بهم إلى نتيجة واحدة موجزها اعتبار القومية [أو الوطنية] مجرد ارتباط بين إرادات حرة مطلقة .

(١) l'abbé Mably : Les Entretiens de Phocion sur le rapport de la morale et de la Politique.

(٢) Mably : Observations sur l'histoire de la France.

على أن المفكرين فى فرنسا لم يقصروا بحوثهم على ابتداع المبادىء النظرية فحسب بل لقد حاول كثيرون منهم تطبيق هذه المبادىء بصورة عملية . مثال ذلك مافعله (الماركيز دار جانسون) الذى سبقت الإشارة إليه والذى نشر فى سنة ١٧٦٤ بحثاً بعنوان آراء أو ملاحظات عن حكومة فرنسا (١) واشتمل على مشروع لتقسيم أملاك الأمبراطورية العثمانية جعله (دار جانسون) يقوم على مبدأ القومية باعتبار أن اليونان متمتعون بقومية خاصة بهم وكذلك أهل آسيا الصغرى وأهل فلسطين وسوريا ومراكش بل أن (دار جانسون) شرع يطبق هذا المبدأ (القومى) على أوروبا ذاتها عندما وجد مستطاعاً إنشاء اتحاد أو ائتلاف دائم يربط بين الدويلات الإيطالية وآخر يجمع بين الأمارات الألمانية وإنشاء اتحاد من الأمارات الهولندية وكذلك من المقاطعات أو الأقاليم السويسرية .

ولقد حدث فى الوقت الذى كان يكتب فيه روسو ومابلى بحوثهما كانت الولايات (المستعمرات) الثلاث عشر الأمريكية تناضل من أجل استقلالها الذى أعلنته فى يوليو ١٧٧٦ ومع أن الاستقلال كان حدثاً سياسياً أى نتيجة صراع سياسى (ضد انجلترة الدولة المستعمرة) فقد نبذ الاستقلال سلطان «سيادة» وسيطرة أجنبية وحقق الاستجابة (لشعور قومى) جديد وأنشأ (قومية) جديدة وعلى ذلك فقد رحب الفرنسيون باستقلال هذه الولايات باعتبار أن استقلالها نجاح « عملى » للآراء والنظريات السياسية التى جاءوا بها حول (الدولة) و (القومية) .

ومع ذلك فلا جدال فى أنه كان (للثورة الفرنسية) الفضل فى انتقال هذه الآراء والمبادىء القومية من دائرة التفكير النظرى إلى حيز التطبيق العملى وذلك لأن هذه الثورة بما انطوت عليه من معنى التحرر وتحطيم القيود القديمة كانت من جهة مبـــدأ (عالمياً) أى مما يأخذ به كل شعب من

(١) Argenson : Considerations sur le gouvernement de la France

شعوب (العالم) يريد الانطلاق من أسار الأنظمة السائدة فى العهد القديم ثم أنها من جهة أخرى قد حملت فى طياتها حلولا عملية وتنظيمياً واقعياً لإنشاء مجتمع جديد. والدليل على ذلك (إعلان حقوق الانسان والمواطن) الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ إنما يشتمل من الوجهة القومية أو الوطنية على فكرتين أساسيتين: أن الأمة هى مقر السيادة العليا وأن القانون بيان للإرادة العامة، والذى يعبر عن رغبات هذه الإرادة العامة أى أن الإرادة العامة هى وحدها مستقر القانون (وضباط) التشريع. الأمر الذى يجعل لها صلاحية تعيين سيادة الأمة والمحافظة على بقائها أى بقاء (الأمة). ولن يتسنى قيام (الدولة) فى هذه الحالة إلا إذا وافق المحكومون موافقة مطلقة وبمحض إرادتهم على قيامها.

ولقـــد أمكن الوصول من هاتين الفكرتين الأساسيتين إلى نتيجة مزدوجة شقها الأول أن الثورة صارت ترفض فكرة الاستيلاء على الأراضى والأقاليم وامتلاكها (بحق الفتح) أى أنها قد رفضت الاعتراف بأن للفتوح حقوقاً تسوغ خضوع الشعوب لسلطان حكومات أجنبية عنها، وشقها الثانى أنها صارت من ناحية أخرى تعترف بأن للشعوب مهيضة الجناح أو التى كانت تئن من فداحة المظالم التى وقعت عليها على يد مغتصب السلطة بها الحق كل الحق فى التحرر والخلاص بالانفصال من تلك السيطرة الغاشمة المفروضـة عليها، وذلك لأن (حق الانفصال) الذى يجب أن تتمتع به مثل هذه (الأمة) لايعنى فى واقع الأمر إلا إتاحة الفرصة للشعوب «المغصوبة» حتى تتخلص مما هى فيه من ظلم تنوء به من ثقله. ومثل الأمم والشعوب فى التمتع بهذا الحق مثل الأفراد الذين يكفل لهم (إعلان حقوق الانسان المواطن) الحق فى مقاومة الظلم والعمل والانفكاك من ربقة الاستبداد. ولقد كرس دستور الثورة الأول (٣ سبتمبر ١٧٩١) هذه المبادىء عندما أعلن فى فصله السادس أن الأمة الفرنسية قد نبذت ظهرياً الدخول فى حرب تبغى من ورائها الحصول على أية فتوحات وأنها لن

تستخدم قواتها للإضرار بحرية شعب من الشعوب . بل أن الحال مالبث حتى تطور بعد شهور قليلة بانتقال الأمر من الإصرار على عدم استخدام القوات الفرنسية للإضرار بحرية شعب من الشعوب إلى وضع هذه القوات فى خدمة الشعوب التى أرادت استرجاع حرياتها المغصوبة .

وحرصت فرنسا فى عهد الثورة على دعم نظرية العقد الاجتماعى بصورة عملية ثم أنها شرعت فى علاقاتها الخارجية تعمل لتطبيق المبادىء التى تضمنتها هذه النظرية . ففيما يتعلق بالأمر الأول أحيت الثورة فى احتفال (الوحدة القومية) La Fédération يوم ١٤ يوليو ١٧٩٠ ذكرى سقوط الباستيل الذى حصل فى العام السابق فوفد الممثلون الفرنسيون من مختلف الأقاليم والمقاطعات إلى باريس لإعلان اتحادهم الشعبى أو القومى فى هذا العيد (الوطنى) ولدعم هذا الاتحاد وتأكيده وسوف يأتى ذكر هذا الحادث مفصلا فى موضعه . وفيما يتعلق بالأمر الثانى أن الثورة عندما ضمت إلى فرنسا مقاطعتى فنيسان Comtat Venaissin و (أفينون) Avignon وكانتا تابعتين للبابوية منذ القرن الرابع عشر ، طلب أهل هاتين المقاطعتين من البابا عقد (مجلس طبقات) يقدر على إعلان ضمهما إلى فرنسا على اعتبار كما قالوا أن موافقة الشعب موافقة تامة بملء إرادته ومطلق حريته الأساس الشرعى الوحيد والذى لاغنى عنه لكل عمل يؤدى إلى الاستيلاء على أية أراض وأملاك يراد الاستحواذ عليها ، كما أن هذه الموافقة التامة هى الأساس اللازم لدعم حقوق السيادة العليا ، ومن الواجب قبل الخضوع لسيطرة أخرى أن يسبق ذلك الدليل على وجود هذه الموافقة العامة وعلى رضائها بما سوف يحدث ، وواضح أن هذا القول إنما معناه تقرير حق الشعوب فى اختيار الحكومة أو الدولة التى يخضعون لسلطانها . ولقد لقيت هذه النظرية مؤيدين كثيرين وقتئذ من بين أعضاء (مجالس الثورة) المختلفة مثل روبسبيير وبارناف Barnave وبتيون Petion وغيرهم ، كما تصدي

من ناحية ثانية آخرون لمعارضتها . من هؤلاء كان (ترونشيت) Tronchet القانونى الذى استند إلى ضرورة احترام مبادىء القانون القديم وميرابو Mirabeau السياسى الذى لم يعتبر الظرف مناسباً . ولكن سرعان ماتدعمت (النظرية القومية) وانتصر أصحابها حين وافقت الجمعية الوطنية التأسيسية فى ١٤ سبتمبر ١٧٩١ على ضم كونتية فينسان وكونتية أفينون إلى فرنسا .

ولقد استندت (الثورة) على هذه (النظرية القومية) نفسها عندما أرادت أن تضع حلا لمسألة الأمراء الألمان الذين لهم أملاك فى مقاطعة الألزاس الفرنسية وأثاروا مشكلات عديدة بسبب ممتلكاتهم هذه فقد اتفق الرأى على أن الإلزاس إقليم حصلت عليه فرنسا (من أيام صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨) وأن امتلاك الأرض لايعطى هؤلاء الأمراء الألمان أية حقوق على هذه الأراضى منفصلة عن السكان الذين يعيشون عليها ولقد عمد أهل ستراسبورج (الإلزاسيون) للافصاح عن رغباتهم وإرادتهم فى تقرير مصيرهم بأن بادروا بإرسال بيان أو خطاب إلى (الجمعية الوطنية التأسيسية) بباريس فى ١٨ مارس سنة ١٧٩٠ قالوا فيه « أنهم قد وثقوا اتحادهم بفرنسا بفضل الأيامين التى حلفوها من هذا المكان نفسه الذى لم يأسف أباؤهم على الانضمام منه إلى فرنسا . لقد أقسمنا وتردد هذا القسم الآن على بذل آخر قطرة من دمائنا لتأييد الدستور ، وإذا لم تكن ستراسبورج قد نالت المجد والرفعة كالمدينة الأولى التى يحتذى بمثالها فى ميدان الوطنية بين مدن المملكة ، فسوف يكون لها على الأقل شرف الصدارة كطريق كبير يقود لتحقيق الحرية الفرنسية بفضل وطنية سكانها وأهلها » . وفى ٣١ أكتوبر ١٧٩٠ جاء فى تقرير اللجنة السياسية التى عهدت إليها الجمعية الوطنية التأسيسية بحث هذه المسألة وكانت اللجنة برئاسة النائب (مرلان دى دووية Merlin de Doueai أن الشعب الإلزاسى متحد مع الشعب الفرنسى لأنه يريد هذا الاتحاد ، فإرادة الشعب الإلزاسى وحدها فقط وليست معاهدة مونستر Munster (وهذه مع معاهدة أوسنابروك Osnabruck)

قام على أساسهما صلح وستفاليا السالف الذكر سنة ١٦٤٨ وبمقتضاه احتفظت فرنسا بالإلزاس النمساوية ما عدا ستراسبورج والأراضى التى يمتلكها الأمراء الألمان الذين كانوا أتباعاً Vassals للامبراطور مباشرة فى الامبراطورية الرومانية المقدسة - هى التى جعلت هذا الاتحاد شرعياً .

والحقيقة أن الثورة اتبعت هذه الأساليب نفسها أى الاستناد إلى (النظرية القومية) وتطبيق المبدأ القومى عندما عقدت استفتاءات عامة تمهيداً لضم نيس وسافوى إلى فرنسا فأفصح أهل هذه البلاد عن إرادتهم فى الانضمام إلى فرنسا والاتحاد معها واتخذ (المؤتمر الوطنى) قراراً بذلك فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٧٩٢ . وقال جريجوار Grégoiré عضو المؤتمر الوطنى تفسيراً لهذا القرار وتأييداً له أنه تحقيق لمبدأ سيادة الأمة وأن الطبيعة هى التى جعلت نيس وسافوى أقاليم فرنسية، وأخيراً أن هذين الاقليمين تربطهما المصلحة المشتركة بفرنسا . ثم أن هذا الأسلوب نفسه لم يلبث أن اتبع لتفسير والأخرى لتسويغ ، ضم بلجيكا والشاطىء الأيسر لنهر الراين (الأقاليم الراينية) إلى فرنسا فأعلن المؤتمر الوطنى انضمام نيس فى ٣١ يناير سنة ١٧٩٣ ثم أعلن انضمام بلجيكا فى ١٤ فبراير والمقاطعات الراينية فى ١٧ مارس وذلك بعد عقد المجالس والاجتماعات من أهل كل هذه الأقاليم لإظهار رغباتهم وإعلان إرادتهم من أجل الانضمام إلى فرنسا والاتحاد معها تحقيقاً لمبدأ (القومية) .

وهكذا ظهر إلى عالم الوجود فى فرنسا من الناحية النظرية والواقعية (قانون عام) جديد سواء فيما يتعلق بشئون الدولة الداخلية الخاضعة لأحكام القانون العادى الداخلى ، أو ما كان متعلقاً بالشئون الخارجية أى بعلاقات الدولة بغيرها من الدول مما يخضع لأحكام القانون الدولى . وفى هذا العهد حينما بدأت الثورة الفرنسية كان مبدأ القومية لا يزال وثيق الصلة بمبدأ الحرية السياسية كما كانت (الوطنية) فى هذا العهد تعنى الانتصار

للحرية ومحبة الوطن والذود عن حياضه فى الوقت نفسه . وبذلك أعتبرت فرنسا (أمة) لأنها دولةمتحررة أىصارت تتمتع بالحرية الكاملة وبهذا المعنى كتب المعاصرون عن فرنسا فوصفوها بتعريفهم لها أنها (الأمة العظيمة) .

تلك إذاً هى النظرية الأولى وهى نظرية جوهرية فى موضوع القومية وكانت تستند فى أساسها على تصورات أو مدركات فلسفية .

* * *

المدرسة الألمانية : وتغاير نظرية المدرسة الفرنسية «الفلسفية» النظرية التى أخذت بها المدرسة الألمانية وتتعارض معها لأن هذه الأخيرة نظرية تاريخية . وسبب الاختلاف بين هاتين المدرستين فى تفسير معنى القومية أن تكوين هذين البلدين التاريخى ، فرنسا وألمانيا ، كان يختلف فى كل منهما عن الآخر بصورة أدت إلى وجود اختلاف فى الاتجاه الفكرى بين البلدين فى نهاية القرن الثامن عشر حتى صار لفكرتى الدولة والقومية معانى فى ألمانيا مغايرة لمعانيها فى فرنسا . واختلفت النظرية الألمانية عن النظرية الفرنسية من ناحية تطورها والمراحل التى مرت بها حتى اكتمل نموها ، ثم من ناحية الآثار التى ترتبت عليها بعد ذلك فى توجيه الشعوب الأخرى فى هذا الطريق (القومى) نفسه .

ولا معدى لادراك النظرية الألمانية عن معرفة الأدوار التاريخية التى مرت بها ألمانيا ذاتها . ولقد خضعت ألمانيا فى أثناء تكوينها التاريخى لآثار تجربتين سياسيتين على درجة كبيرة من الأهمية أولاهما أن ألمانيا بقيت ترسف أزماناً طويلة فى قيود العصور الوسطى ، فى حين تحررت فرنسا بتحطيم هذه القيود . فاستمرت ألمانيا تخضع لتأثير الآراء والمبادىء السائدة فى العصر الوسيط ، فلم تكن ترى تحت تأثير هذه الآراء والمبادىء الوسيطة فى معنى السيادة العليا غير الامبراطورية ، أى أن الفكرة التى أصبحت متغلغلة بها كانت الفكرة الامبراطورية ، وبمعنى آخر الفكرة «العالمية» . فلم يكن لمدلول (الدولة) القائمة على مساحة معينة من الأرض أى وجود فى فكرة الامبراطورية أو أى ارتباط بها ، بل تتخذ الامبراطورية مكانها

متربعة فوق كل (الدول) الأخرى ، ويتخذ الامبراطور مكانه متربعاً فوق كل الملوك العاديين ، والامبراطور هو الذي يمثل الفكرة المسيحية فى عالم السياسة كما يمثل البابا هذه الفكرة نفسها فى عالم الروح أو الدين . ولقد استتبع ذلك أنه صار متعذراً بقاء الفكرة الامبراطورية محصورة فى ألمانيا فقط بل اتسع ميدانها حتى تخطت الحدود الألمانية سواء صوب الغرب أو صوب الجنوب فدخل فى نطاقها من الناحية الغربية حوض الرون واللورين ومن الناحية الجنوبية إيطاليا الشمالية ، كما أرادت إدخال إيطاليا الوسطى وروما فى نطاقها كذلك .

على أن هذه الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة التى امتدت غرباً وجنوبا داخل الحدود الألمانية الجغرافية لم تكن تشمل الأقاليم التى انضمت فيما بعد إلى الرقعة الأوروبية بعد تأسيس هذه الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة على يد أوتو Otto العظيم (٩٣٦ - ٩٧٣) وذلك نتيجة لإنشاء العواصم (أو الثغور) Marks التى أقيمت على حدود أوروبا الجنوبية الشرقية لوقف الغزو الأسيوى عن طريق النمسا والمجر (هنغاريا) ثم ماحدث من توسع فى الحدود الشرقية بسبب إرغام السلاف البولنديين على الارتداد والتراجع . ومع ذلك فإن حدود الامبراطورية الرومانية (الجرمانية) المقدسة فى نهاية القرن الثامن عشر لم تكن متفقة مع حدود ألمانيا وحدها وحسب . فبلغت مساحتها حوالى ستمائة ألف كيلو متراً مربعاً ويقطن بها حوالى ثلاثين مليون نسمة وتغطى عليها بعض الدول أو الحكومات التى تتألف منها هذه الامبراطورية وتعتبر جزءاً منها مثل النمسا التى بلغ عدد سكانها فى الأقاليم الداخلة فى نطاق الامبراطورية عشرة ملايين ونصف فى حين بلغ عدد سكانها فى الأقاليم الخارجة عن نطاق هذه (الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة) أربعة عشر مليوناً ومثل بروسيا بعدد سكانها الذين يبلغون مليونين ونصف داخل الامبراطورية ثم مليونين ونصف آخرين خارج الامبراطورية . وذلك توزيع كما هو واضح

من شأنه تهيئة العوامل التى تجعل من المحتمل كثيراً فى المستقبل قيام حركات المطالبة بالحقوق السياسية داخل الامبراطورية (الرومانية الجرمانية المقدسة) إذا شاء المرء أن يرد القومية إلى أصول تاريخية ، أو أن يؤلف وحدات قومية من بين الشعوب التى كانت فى وقت ما جزءاً من هذه الامبراطورية .

وهكذا انفصلت فكرة السيادة العليا الألمانية التى نبتت أصلا كفكرة امبراطورية عن كل سند إقليمى أو سياسى ، الأمر الذى يجعل ممكناً حصول الانفصام بين القومية الألمانية والتنظيم السياسى فى ألمانيا بل يفسره . تلك إذا كانت التجربة السياسية الأولى التى مرت بها ألمانيا .

ولقد كانت التجربة الثانية من بعض نواحيها مناقضة لهذه التجربة الأولى ومرد ذلك إلى أنه لم يلبث أن ظهر فى ألمانيا نوع من الدول التى خرجت تاريخياً إلى حيز الوجود بفضل عوامل مصطنعة ، مثل بروسيا التى عمل آل هوهنزلرن (الأسرة الحاكمة بها) على تكوينها من أقاليم مختلفة دخلت فى حوزة هذه الأسرة إما بطريق الإرث أو الزواج أو كفتوحات بحد السيف ، أو بالشراء ، وتألفت منها مملكة بروسيا . ولقد صار لبروسيا شكلها السياسى بعد خطوات كان أسبقها إنشاء براندنبرج أمارة انتخابية أى بأن يكون لناخبها (حاكمها) صوت فى اختيار وانتخاب الامبراطور فى الامبراطورية الرومانية (الجرمانية) المقدسة ، ثم كانت الخطوة التالية تأسيس الملكية عندما منح الامبراطور ليوبولد الأول فى سنة ١٧٠٠ لقب الملك فردريك الأول ليستميل بذلك إلى جانبه أحد أمراء الامبراطورية الأقوياء فى حرب الوراثة النمساوية المنتظرة . ويرجع الفضل فيما بلغته بروسيا وقتئذ من بأس وقوة إلى تنظيمها البيروقراطى المحكم ثم إلى وجود جيش نظامى قوى بها . وطول مدة تكوينها ، ظل الجيش والبيروقراطية العنصرين الأساسيين فى تشييد صروحها ، ثم جاءت الخطوة الأخيرة لإعطاء بروسيا شكلها السياسى عندما أنشأ بها فردريك الثانى ، أو الأكبر

(١٧٤٠ — ١٧٨٦) الحكومة المستبدة المطلقة ، وفضلا عن ذلك ، فآل هوهنزلرن هؤلاء هم الذين أوجدوا بروسيا من حيث أن (سكانها) أو أهلها صاروا يتألفون من العناصر ، أو الأجناس ، التي جلبها الملوك البروسيون نتيجة لسياستهم الاستعمارية أو الاستيطانية الواسعة ، والتي اضطروا لاتباعها من أجل تعمير الأراضي التي كانت لا تزال — داخل ملكهم — غابات وأحراشاً ، فجلبوا لها المعمرين من أنحاء أوروبا ، وبذلت الادارة قصارى جهدها لإدماج هذه العناصر الجديدة ، بالعناصر الأصلية كما عمل فردريك الثاني على إخضاع (سكان) هذه الأقاليم التي حصل استعمارها لسلطان الحكومة . فأمكن بفضل هذه الجهود التي بذلها آل هوهنزلرن أن تخرج إلى عالم الوجود تدريجياً (أمة) بروسية اختلفت في تكوينها تماما وللأسباب التي ذكرناها عن الأمة الفرنسية ، أو الأمة الانجليزية ، وهما الأمتان اللتان كان قد تم اكتمال تكوينهما ووجودهما بصورة من الصور قبل تأسيس (الدولة) ذاتها في فرنسا وفي انجلترة . وهكذا فيما يتعلق بالقومية صارت بروسيا مثالا ظاهراً لما يمكن أن تحدثه وتوجده (الدولة) بما لديها من قوة وقدرة إنشائية ، حتى أن المرء في وسعه أن يعزو صنع كل شيء للدولة بعد أن شهد قدرة الدولة على خلق وتكوين الشعب والأمة . من كل تلك العناصر المبعثرة في مختلف الأقاليم التي استعمرتها الدولة وأدخلتها في حدودها وبسطت عليها سلطانها . ولقد أصبحت (الدولة) كذلك ذات ذاتية خاصة بها وإن شئت ذات كيان يفيض بالحيوية والنشاط الأمر الذي جعله سهلا أن ينتقل البروسيون إلى تقديس الدولة على حساب الفرد ، بخلاف ما حصل في فرنسا . حتى أنه يدعو للعجب حقاً أن ينتشر الإصلاح الديني في ألمانيا على يد مارتن لوثر لأن الاصلاح إنما يقوم في جوهره على احترام الفرد ، في حين يعني تقديس الدولة فناء الفرد في الدولة ولم تكن الفلسفة التي شيد صروحها هيجل Hegel — جورج وليم فردريك هيجل — (١٧٧٠ — ١٨٣١) فيما بعد سوى نقل هذه الحقيقة البروسية من ميدان الحوادث الواقعية إلى عالم الفكر المجرد .

على أن ذلك كله قد أسفر عن نتيجة هامة أخرى متولدة من ذلك التأثير الذى أحدثه وجود بروسيا ، التى عرفت كيف تنشىء لنفسها كيانا متماسكا قويا ، على سائر أجزاء ألمانيا التى بقيت مفتقرة إلى كيان منظم . ولقد زاد تأثر ألمانيا بما حدث فى بروسيا بسبب الشهرة العسكرية والأخرى الفلسفية اللتين تمتع بهما فردريك الثانى الأكبر نفسه ، وكانت تلك شهرة عظيمة حتى أنه سرعان ما أصبح موضع فخار وإعجاب كل ألمانى . وهو شعور شارك فيه شاعر ألمانيا (جيته) Goethe (١٧٤٩ — ١٨٣٢) الذى سجل فى (مذكراته) إعجابه ببروسيا ، أو على الأصح بملكها فردريك الذى خفقت القلوب لذكره ، والذى أشاعت انتصاراته الفرح فى نفس (جيته) كما قال وفى نفس والده . وكان (جيته) يسجل هذا الشعور فى مذكراته وهو بمدينة فرنكفورت الحرة مسقط رأسه ، بعيداً عن بروسيا ، ثم إن الاعجاب بالعاهل البروسى ، كان شعوراً شارك فيه كذلك المهاجرون الألمان الذين نزحوا فى ذلك الحين إلى أمريكا ، والذين هزت مشاعرهم انتصارات فردريك الأكبر الملك البروسى ، الذى صار موضع تمجيدهم وتقديسهم . ولقد أفضى هذا الاعجاب فى ألمانيا إلى ظهور أدب الحرب والوطن فى منظومات (هنريك فون كلايست) Kleist (وجوهان جلايم) Gleim (وتوماس آبت) Abbt وغيرهم .

على أن كل هذا التمجيد والاعجاب كان ينطوى على تناقض ظاهر ، لأن (الدولة) والملك الذين أوحيا للألمان الاعجاب بألمانيتهم والافتخار بها ، كانا فى حقيقة الأمر أقل ما يمكن « ألمانية » الأولى (الدولة) فى تكوينها وأنظمتها ، والملك فى نشاطه وأهدافه فيبدو التناقض واضحاً إذا ذكرنا أن فردريك الأكبر خاض حروبه ضد النمسا ، وضد الامبراطورية (الرومانية الجرمانية المقدسة (أى أنه حتى يبنى صرح دولته ، قد دخل فى نضال دائم ضد الأساس الذى يرتكز عليه التاريخ الألمانى نفسه .

وثمة عامل آخر ساعد على بناء (القومية) الألمانية لم يلبث بعد فترة

من الزمن استمر يظهر بوضوح أثناءها أن صار سبباً أساسياً في بناء هذه القومية — ونعني بذلك الكراهية التي حملها الألمان لفرنسا، وهي الكراهية التي أدت في ألمانيا إلى ظهور كلمة (الوطن) Patrie من وقت لآخر في كتابات ورسائل السياسيين ودراساتهم. ففي النزاعات التي أثيرت بين فردريك الثاني، وبين ماريا تريزا Maria Theresa التي تولت عرش الامبراطورية سنة ١٧٤٠، حول مصير سيليزيا، وقامت بسببها حروب الوراثة النمساوية (١٧٤٠ — ١٨٤٨) ثم انتهت باستيلاء فردريك على سيليزيا، اتجه كلاهما لاستمالة «الوطن الألماني» إلى جانبه: فعلت ذلك ماريا تريزا من أجل الدفاع عن الامبراطورية ضد فردريك، ثم ضد الفرنسيين بعد ذلك، وهم حلفاء فردريك. ثم فعل هذا أيضاً فردريك عندما هاجم الامبراطورية بدعوى «تحرير الوطن الألماني من الأجانب». ولقد خاضت ماريا تريزا غمار حرب أخرى، وهي حرب السنين السبع (١٧٥٦-١٧٦٣) من أجل استرداد سيليزيا، لم تلبث أن انتهت بالاعتراف بتنازلها نهائياً عن سيليزيا إلى بروسيا.

على أنه بعد سنوات قليلة من انقضاء هذه الحروب، لم يلبث أن حدث في سنة ١٧٦٩ انقلاب في علاقات هذين العاهلين بحيث تعاون كلاهما الآن فردريك الثاني، والامبراطورة ماريا تريزا على إنشاء «نظام وطني ألماني» موجه ضد فرنسا، وكان لتبرير إنشاء هذا النظام أن ادعى كلاهما الرغبة في الدفاع عن الحريات الألمانية. ولقد كانت هذه الدعوى ذاتها هي التي استند إليها فردريك الثاني كذلك فيما بعد في مقاومة جوزيف الثاني الذي انفرد بحكم الامبراطورية بعد وفاة والدته (١٧٨٠) ماريا تريزا وكانت له أطماع إقليمية في ألمانيا لم تلبث أن نفرت منه الأمراء الألمان فاستطاع فردريك الثاني في سنة ١٦٨٥ أن يؤلف من هؤلاء حلفاً كونفدرانيا باسم (اتحاد الأمراء) غرضه الظاهر المحافظة على الامبراطورية في نظامها القائم حسبما أقرته معاهدات الصلح في وستفاليا سنة ١٦٤٨، ووقاية الامارات

الألمانية من وقوع أية اعتداءات عليها ؛ فى حين كان غرض (الاتحاد) كما يستبين من نصوصه السرية ، مقاومة رغبات جوزيف الثانى الذى أراد إلى جانب أطماعه الاقليمية الأخرى ، أن يستعيض عن الأراضى المنخفضة النمساوية (بلجيكا) باقليم بفاريا .

ولقد حاول فردريك وليم الثانى (١٧٨٦ — ١٧٩٧) عند اعتلائه عرش بروسيا ، أن يؤسس نفوذه فى ألمانيا على هـــذا (النظام الوطنى الألمانى) الموجه ضد فرنسا ، حتى أن ميرابو Mirabeau لم يلبث أن وصف العاهل البروسى بما معناه : أنه الملك الذى فكر أن يكون رجلا عظيما وصار يحدوه الأمل أن يصبح هذا الرجل العظيم بفضل الاعتزاز بألمــانيته فلا يرضى بأن يكون ألمانيا وحسب ، بل يبغى أن يكون ألمانياً بحتاً تطغى ألمانيته على ما عداها من الصفات ، وبفضل احتقاره التفوق الفرنسى وازدرائه لرفعة فرنسا .

ومع ذلك فما يجدر ذكره ، أن هذه الأقوال والتعبيرات عن الوطن والحريات الألمانية ، والنظام الوطنى الألمانى لم يكن يعتقد بحقيقة معانيها أو مدلولاتها كعوامل ذات أثر حاسم فى تقديراتهم السياسية ، أحد من أولئك الذين جرت على ألسنتهم : فردريك الثـــانى أو ماريا تريزا ، أو فردريك وليم الثانى ، بل إن كل ما يمكن أن يدل عليه مجىء هذه العبارات فى أقوالهم إنهم إنما لجأوا إلى استخدامها فى أحاديثهم وبياناتهم لشعورهم بأن لها وزنا وقيمة ، كدعاوى أو حجج يقبلها الشعب وتمس مشاعره . لأن محبة (الوطن) الألمانى وتقديس (الحريات) الألمانية وكراهية فرنسا ، قد صارت جميعها عواصف ذات وجود فعلى لدى الشعب الألمانى .

وعلى كل الأحوال كانت النتيجة الظاهرة لهذا التطور التاريخى أن ألمــانيا لم تكن جثماناً سياسياً قومياً أو وطنياً بصورة من الصـــور

فالأمبراطورية (الرومانية الجرمانية المقدسة) تتألف من (٣٦٠) أمارة أو وحدة حكومية ، وفى وسط ألمانيا وغربها تشكيلات سياسية غير عادية وتتألف من حوالى سبع مساحة ألمانيا طائفة من الامارات الضئيلة والتى لانهاية لها : من ذلك الأقاليم التى فى حوزة الفرسان الخاضعين مباشرة لإشراف الإمبراطور عليهم Chevalies immédiats وتبلغ مساحة هذه الأراضى أقل من مائتى فرسخ يعيش بها حوالى أربعمائة وخمسين ألف نسمة، ثم هناك المدن الامبراطورية وعددها أحداً وخمسين مدينة وسكانها سبعمائة ألف نسمة ، ثم إمارات كنسية ، عبارة عن دويلات صغيرة أكبرها (ماينز) Mainz وعدد سكانها ثلثمائة وخمسون ألفاً ، وتريف Trèves وكولونيا Cologne ؛ وعدد سكانهما مائتان وثلاثون ألفاً ، ثم ورتزبورج Wartzbourg (٣٢٠،٠٠٠) ثم بامبرج Bamberg (٢٠٠،٠٠٠) وغير ذلك . وتؤلف هذه الأمارات الكنسية والمدن الأمبراطورية ، سبعاً آخر من مساحة ألمانيا . أما الخمسة أسباع الباقية فتتألف منها إمارات أو دوقيات يحكمها أمراء أو أدواق ، أكبرها بروسيا وعدد سكانها مليوناً ونصف مليون نسمة وتليها بفاريا (والبلاتينات Platinate) وعدد سكانها مليونان ومائة ألف . وأصغر هذه الأمارات كان فى حجم بادن Baden ونساو Nassau) وعدد سكان كل منهما مائتا ألف نسمة) .

وهذه الدويلات الثلثمائة والستين موزعة فى عشر دوائر (Circles) أو مجموعات لكل دائرة أو مجموعة منها مجلس (دياط) Diet ومهمة الدياطات أو (المجالس (الدفاع العام أو المشترك عن هذه الدوائر أى عن أعضائها وتنفيذ قوانين الأمبراطورية . وأما تنظيم الشئون العامة ، فذلك موكول لمجلس أو دياط الأمبراطورية Diète D'Empire الذى كان فى الماضى ، عبــارة عن اجتماعات « مؤقتة » تنعقد من وقت لآخر ، فى مناسبات معينة بدعوى من الأمبراطور . ولم يكن الدياط أو المجلس الأمبراطورى الذى انعقد فى راتزبون Ratisbon سنة ١٦٦٣ قد انفض من جراء صدور

قرار بحله ولكن تعطلت أعماله فحسب ، واستمر فى حالة « انعقاد » دائمة وفى وسع الأمبراطور دعوته فى أى وقت يشاء ولذلك فقد اعتبر الدياط الأمبراطورى « قائماً » .

وكان هذا الدياط يتألف من ثلاث كليات Colleges أو طبقات Estates طبقة الذين لهم حق انتخاب الامبراطور وهم (الناخبون) Electors وعددهم سبعة ، ثلاثة منهم من الأكليروس (رجال الدين) هم رؤساء الأساقفة فى مطرانيات ماينز وتريف وكولونيا ، والأربعة الباقون من الأمراء العلمانيين وهم أمراء البلاتينات (بفاريا) وسكسونيا وبوهيميا ، وأما الطبقة الثانية فتتألف من الأمراء الذين كانوا قسمين أمراء علمانيين وأمراء كنسيين أى من الأكليروس ، وتتألف الطبقة التالية من المدن الأمبراطورية أى من المدن التى كان الأمبراطور نفسه رئيسها الأعلى . ولاتخاذ قرار من القرارات كان ضروريا موافقة طبقتين من هذه الطبقات الثلاث ومع أن عدد الأصوات فى هذا الدياط (المجلس الأمبراطورى) كان مائة صوت بعدد ممثلى هذه الطبقات الثلاث فى المجلس فلم يزد فى العادة عدد الجالسين به على ثلاثين فقط فى حين بلغ الذين يحضرون من بينهم جلسات المجلس بصورة مستمرة أربعة عشر .

ولم يكن هناك (حكومة) فى هذا النظام السياسى فى ألمانيا . فلم يكن الدياط حكومة ، وانعدام وجود سلطةمركزية منظمة فى هذا الكيان المفكك فلم تزد ميزانية الدياط على (١٣,٨٨٤) فلورينا أى مايساوى ألف وثلثمائة وثمانية وثمانين جنيها تقريباً ، ولم ينظر الدياط القضايا التى كانت تقيمها الإمبراطورية على الذين تريد محاكمتهم . فقد كانت هذه تنظرها (الغرفة الأمبراطورية) Chambre Impériale ومقرها فى وتزلار Wetzlar من أعمال نساو . ولم تبد هذه الغرفة أى نشاط فى أعمالها فوصل عدد القضايا المعلقة بها فى سنة ١٧٧٢ حوالى عشرين ألف قضية . ثم أنه لم يكن هناك (جيش

ألمانى) تحت تصرف الامبراطورية ، فلم يكن مستطاعاً إعداد جيش ألمانى إلا إذا صدر قرار من الدياط بإنشائه ولم يكن مستطاعاً تحريك هذا الجيش إلا إذا وافقت دياطات (أو مجالس) الدوائر وأصدرت أوامرها بذلك .

وهكذا لم يكن معنى (الدولة) فى التنظيم السياسى فى ألمانيا ، أن هناك أمة ألمانية ذات كيان سياسى ، فبقيت ألمانيا مجزأة فى عدد من الوحدات أو الأجزاء الصغيرة على أساس من المحلية الصارمة . وقوى التمسك ببقاء هذا الترتيب « الانفرادى » ذى الصفة المحلية لدرجة أن أى نقاش أو بحث فى ضرورة تغيير هذه الحالة ، أو فى احتمال حدوث هذا (الإصلاح) كان يسبب الخوف والفزع من أن يؤدى هذا التغيير إلى إعادة تنظيم البلاد على أساس (الوحدة) . فالوطنية التى وجدت فى ألمانيا ، كانت (وطنية) مجزأة بعدد الوحدات المحلية التى كانت مجزأة إليها ألمانيا . أى أن الشعور بحب الوطن كان شعوراً مجزءاً بقى مستنداً إلى روابط التعلق العاطفى التى ربطت أهل كل إمارة أو دويلة من هذه الوحدات العديدة والمتناثرة بالرقعة المحددة من الأرض التى يعيشون عليها . فلم تعرف ألمانيا بسبب هذه «المحلية» عملة موحدة ولا قوانين ولا مقاييس وأوزان . الخ موحدة . ولم يجمع بين هذه الأقسام المتناثرة إلا شىء واحد فقط هو الوحدة الأدبية والروحية وكان لهذه الوحدة الروحية والأدبية الفضل كل الفضل فى خلق (أمة) متحدة أو متجانسة روحياً وأدبياً فى ألمانيا فى نهاية القرن الثامن عشر إلى جانب تلك التجزئة السياسية التى عطلت إنشاء (أمة سياسية) فى ألمانيا .

وعلى ذلك فنى حين تعذر خروج ألمانيا إلى حيز الوجود فى أواخر القرن الثامن عشر ولها كيان سياسى وقومى أو وطنى ، فقد شهد هذا العصر (أمة) من ناحية الأدب والفكر فى ألمانيا . ولا جدال فى أن هذا كان شيئاً جديداً إذا ذكرنا أن النشاط الذهنى فى ألمانيا كان قد أصابه الشلل بسبب

حروب الثلاثين سنة (١٦١٨ — ١٦٤٨) فى القرن السابع عشر، فلم يبرز من أبنائها سوى فيلسوفها المعروف ليبنتز Leibnitz (١٦٤٦ — ١٧١٦) حتى إذا انقضى هذا العهد المضطرب بدأت فترة من التهيئة والاستعداد، تميزت بحصول نشاط «متناقض» اتضح أثره أولا فيما فعله (العقليون) Rationalists أتباع ليبنتز الذين أنشأوا مدرسة ضمت إليها عدداً من الفلاسفة والشعراء والكتاب المسرحيين، مثل الشاعر (جيلريت) Gellert والروائى المسرحى (جوتشيد) Gottsched الذى حاول إنشاء مسرح ألمانى؛ وثانيا فى اتجاه التفكير وجهة دينية تجلت فى ظهور جماعتى (المتورعين) Piétistes و (المستنيرين) الذين استنارت بصائرهم Illuminés ولقد ترتب على هذا النشاط الذهنى أن صار متيسراً ابتداء من سنة ١٧٤٠ الكلام عن وجود أدب ألمانى حقيق.

وهذا الأدب الألمانى إنما تتفق نشأته مع ارتقاء الطبقة المتوسطة (البورجوازى) فى حياتها الاجتماعية بسبب الانتعاش الاقتصادى العظيم الذى حدث فى هذا العصر، وبسبب انتشار التربية والتعليم انتشاراً قوياً بين أهل هذه البورجوازية، والدليل على وجود هذا النشاط الذهنى وارتقائه بين البورجوازية، ذلك العدد العظيم من المجلات الأدبية والأخلاقية، التى صارت متداولة فى ألمانيا بين سنتى ١٧١١، ١٧٦١ فقد بلغت هذه مائة واثنين وثمانين مجلة، أو صحيفة أدبية. ثم ينهض دليلا على وجود هذا النشاط الذهنى لدى البورجوازية ماظهر من اهتمام جدى بإصلاح شئون الجامعات وقتئذ، ثم إنشاء جامعة جوتنجن Gottingen الجديدة فى سنة ١٧٣٣، والتى قامت على أسس تربوية مختلفة عن سابقاتها كان لها أكبر الأثر، على الطلاب والتلاميذ، فى هذه الجامعة الناشئة، كما تأثرت الجامعات الأخرى، بجدية البحوث والدراسات والأساليب الدراسية الجديدة المتبعة بها. فقد أشاعت جامعة جوتنجن، روحاً متحرراً فى ميادين الفكر والبحث العلمى، واتسمت دراساتها بطابع العلم والمعرفة

المستندة على الحقائق ، فلم يلبث هذا « الانطلاق » الذهنى أن صار يغزو تدريجياً وشيئاً فشيئاً الجامعات الأخرى .

ولقد ترتب على ارتقاء الطبقة المتوسطة (البورجوازى) وإصلاح الجامعات ، أن يكون فى ألمانيا جمهور مثقف فى وسعه أن يتذوق آثار النشاط الذهنى الذى سبقت الإشارة إليه .

واتفق مع وجود هذا النشاط الذهنى وكان من آثاره — وهو كذلك أحد عوامله — بروز طائفة من أصحاب الفكر الذين صار تفكيرهم « ألمانيا » بحتاً بعد أن درج المفكرون الألمان فى الماضى على تقليد زملائهم، فى فرنسا وانجلترة ، ولعل أهم هؤلاء كان الشاعران ويلاند Wieland وكلوبستوك Klopstock [1] . ونشر هذا الأخير أهم قصائده حوالى سنة ١٧٤٨ ثم صار له تلاميذ كثيرون يتضح من منظوماتهم ثم من كتاباتهم الأدبية والتاريخية ، إن (أدباً قومياً) وأدباً يتسم بطابع الكراهية الغالية (أى لفرنسا) قد خرج إلى حيز الوجود للمرة الأولى فى ألمانيا . نذكر من هؤلاء الشاعر جوهان هنريك فوس Voss وزملاءه برجر Burger والأشقاء ستولبرج Stolberg ، وفى عالم الفلسفة والأدب جوهان يواكيم وينكلمان Winckelmann مؤرخ الفنون والعصور القديمة الذى نشر أهم دراساته فى فنون النحت والتصوير لدى الإغريق فى سنتى ١٧٥٤ ، ١٧٦٤ . وأخيراً نذكر (ليسنج) Lessing [2] الذى بلغت على يديه فى هذا العصر حركة (التنور) Aufklarung فى الأدب والنقد ذروة تطورها ، والذى يعتبر بحق محرر الفكر الألمانى . و (ليسنج) هو الذى أوجد المسرح القومى أو الوطنى عندما كتب أولى مسرحياته ، وهى مأساة بعنوان (مينافون باكنهيلم)[3] ، فى سنة ١٧٦٧ ثم توج حياته

(١) Christopher Martin Wieland - Fredrick Gottlib-Klopstock.
١٧٣٣ — ١٨١٣ ، ١٧٢٤ — ١٨٠٣

(٢) Gotthold Ephraim Lessing (1729-1781)

(٣) Minna Von Bacnhelm ?

الأدبية بكتابة مأساته الخالدة (ناثان الحكيم) سنة ١٧٧٩ ولم يكن نشاط (ليسنج) مقصوراً على كتابة المسرحيات ، بل تناول النقد المسرحى وكتب فى فلسفة الفن الجميل . ولقد شهد الثلث الأخيـــر من القرن الثامن‌عشر ، نخبة من أعلام الأدب والفكر فى ألمانيا، مثل (جيته) (وشيلر) Schiller و (كنط) وهردر Herder .

تلك إذا كانت معالم الحركة الأدبية التى تميزت « بألمانيتها » والتى شقت لنفسها طريقاً مستقلا ومنفصلا عن زميلاتها ، فى فرنسا وفى انجلترة والتى صار لها الآن شعور بقيمتها الذاتية ، وأهميتها كحركة أصيلة ابتداعية .

على أنه مما يجدر ملاحظته ، فيما يتعلق بالقومية أن هذه الحركة الأدبية بقيت أدبية فحسب ولا تتجاوز دائرتها الأدبية فلم تقتحم الميدان السياسى البحت بحال من الأحوال . فظل الأدب الألمانى بالرغم من أنه قد صار أدباً قومياً بعيداً كل البعد عن الوطنية السياسية . بل على العكس من ذلك اعتقد هؤلاء الأدباء الألمـان (الوطنية) بمعنى محبة الوطن ضعفاً ومسبة وعاراً ، فلم يكونوا يدركون معنى فكرة « الوطنية » بما تنطوى عليه من محبة للوطن ، أو فكرة الوطن الألمـــانى . بل كانوا يرون من واجبهم ألا يجعلوا اهتمامهم مقصوراً على « ألمانيا » وحدها فقط ، فيكتب « جيته » مثلا فى سنة ١٧٧٢ : « إنه لما يسبب لى التعب والانزعاج أن أسمع قائلا يقول : إن الشعور بمحبة الوطن منعدم بيننا وإننا لا وطن لنا . . . إن تلك إلا ألفاظ وحسب ، ولاشىء غير ألفاظ ، وإنى لأتساءل ما جدوى تلك الجهود التى تبذل من أجل إحياء عاطفة لا سبيل لشعورنا بها الآن بتاتاً ، وهى عاطفة لم يكن لها وجود فيما مضى ولا يمكن وجودها إلا فى لحظات معينة من لحظات التاريخ وتكون نتيجة لتضافر ظروف معينة » .

ولطالما شعر هؤلاء الكتاب والفلاسفة بالغبطة العظيمة لأن ألمانيا على حد قولهم لم يكن لها وجود ما من الناحية السياسية . الأمر الذى

جعلهم متحررين من (عاطفة) من شأنها كما قالوا الحجر على نباهة الذهن والتضييق عليه والحد من القدرة على التفكير. فنرى (هردر) يزدرى بفكرة الوطن، ونرى (فردريك شيلر) Schiller (١٧٥٩ — ١٨٠٥) يكتب فى سنة ١٧٨٩ ما معناه؟ أن الأمم التى لم يكتمل نضجها هى وحدها التى يسود بها الاعتقاد بأن للصالح الوطنى قيمة ووزناً، وذلك اعتقاد يسود كذلك بين شباب العالم. وتلك فكرة مثالية متخاذلة فقيرة، ولا شك التى تجعل الكتابة من أجل أمة واحدة فقط، وتعجز الروح الفلسفية عن احتمال هذا التضييق». وعلى ذلك فقد كان (الوطن) فى اعتبار (شيلر) مجرد جزء من كل لاوزن ولا قيمة له، أو أن وجود الوطن على الأقل كان لا يبدو له ضرورياً أو شرطاً لا غنى عنه، لإمكان شحذ الذهن وضمان الرقى الفكرى، ولقد اعتقد الذين كانوا أكثر (ألمانية) من بين هؤلاء الكتاب والمفكرين أن لألمانيا رسالة يجب عليها تأديتها، وأنها لم تستطع تأديتها فى الماضى ولكن المستقبل كفيل بمعاونتها على إتمام رسالتها فى حين أن الدول والبلدان الأخرى قد انتهى دورها؛ ومن بين هذه فرنسا. أما هذه الرسالة فهى العمل من أجل تقرير السلام ونشر ألوية الحضارة.

وتلك الآراء هى التى كانت تدور عليها المناقشات التى أثيرت فى ألمانيا وقت تأليف (اتحاد الأمراء) الذى سبقت الإشارة إليه، أو حتى بين المصلحين السياسيين الذين كثرت مساجلاتهم خصوصاً عشية (الثورة الفرنسية) وهؤلاء كانوا يدينون بمبدأ المساواة الطبيعية، مع أنهم كانوا لا يزالون متمسكين بوجود الفوارق التى تقسم الناس طبقات حسب مولدهم، ويتشبثون بفكرة (الهيراركية) Hierarchy، أو نظام المراتب الحكومية. وإلى جانب فكرة المساواة الطبيعية التى أخذ بها هؤلاء المصلحون السياسيون، كانت لهم آراء إنسانية فنادوا بتحرير رقيق الأرض، وتعليم الشعب وتربيته، باعتبار أن هذه حقوق طبيعية، وأما هذه الآراء: تحرير رقيق الأرض وتعليم الشعب، فقد سميت فى ألمانيا آراء «جمهورية».

والسبب فى أن هؤلاء المفكرين والفلاسفة لم يكن يستأثر بحبهم قطر أو وطن واحد من الناحيتين النظرية والواقعية ، أنه كانت لهم علاقات واسعة، بأقوام من شعوب مختلفة ، وقاموا برحلات وجولات ، فى أنحاء أوربا ، وأنشأوا صلات وثيقة مع زملائهم من أرباب الفكر والقلم فى فرنسا وهولندة وانجلترة ولذلك فإنهم مع إيمانهم بالفكرة (الألمانية) بمعناها السامى الذى شهدنا آثاره لم يكونوا يربطون بين هذه الفكرة وبين أى مفهوم سياسى لها أو أى إدراك للمشاركة الأدبية والأخلاقية ، كعامل فى تكوين الشعوب وخلق الأمم ، ومن هذه الناحية إذا كان الحال يختلف اختلافاً بيناً فى ألمانيا عنه فى فرنسا التى وجدت بها من زمن طويل (أمة فرنسية) .

ومع ذلك فنحن إذا أمعنا النظر فى آراء هؤلاء الفلاسفة والمفكرين الألمان ، وتعمقنا على وجه الخصوص ، الرأى القائل بالوحدة الفكرية ، أو الذهنية عاملا حاسماً فى نشأة ألمانيا وتكوينها لوجدنا وجوها للشبه بين هذه الآراء ، والآراء التى بسطها (جان جاك روسو) فى كتاباته كمثله (الانسانية) العالية وإيمانه بأن الانسان مطبوع على الخير ، وما للآراء والفكرات من قوة وآثار قاطعة . والحقيقة أنه كان لكتابات روسو وقع عظيم فى ألمانيا ، ولو أن ألمانيا لم تتأثر بكتابه عن (العقد الاجتماعى) وإنما بكتابيه عن (أميل) Emile و (الواز الجديدة) Nouvelle Héloise وهما كتابان تربويان فى صميمهما .

وثمة ملاحظة أخرى هى أنه قد ترتب على الفكرة القائلة بوجود (ألمانيا) من الناحية الأدبية ، وقيامها ذهنياً وثقافياً ، ولكن ليس سياسياً ، أن صار للفكرة القومية فى ألمانيا نوع من الميوعة جعلها تتشكل فى معانى مختلفة بخلاف ما كان عليه الحال فى فرنسا ، ولذلك فقد تعذر أن يكون (للقومية) فى ألمانيا تعريف أو صورة ثابتة ، واستمرت فى نظر الألمان

دائماً فكرة تخضع لما قد يقع عليها من تأثيرات مختلفة فى المستقبل ، وتمثل لذلك كل ما قد يحدث من احتمالات مستقبلة أى أن (القومية) فى نظر الألمان لم يكن لها أى أثر واقعى أو حتمى معين ومحدد .

وواضح مما تقدم إذاً أن الأمة الألمانية التى ظهرت فى عالم الوجود فى آخر القرن الثامن عشر « كأمة عقل وفكر » أى تستند فى تكوينها على العامل الذهنى والفكرى (الأدبى والروحى) فحسب ، كانت شيئاً جديداً فى تاريخ ألمانيا . ولقد كانت هذه الأمة ألمانية ومنتمية لجميع البلدان فى وقت واحد ، أى أنها كانت ألمانية فى شعورها الأدبى والذهنى متحررة من القيود التى تربط الشعوب بمحبة أوطانهم . ولقد كانت هذه الأمة الألمانية بالمعنى الذى ذكرناه منبت أحد أولئك الفلاسفة العظام من الألمان والذى كانت زرايته بالشعور أو العاطفة الوطنية ومحبة أرض الوطن منشأ نظرية قومية جديدة سرعان ما صار لها آثار عميقة مباشرة وقت ظهورها ثم فى المستقبل كذلك . أما هذا الفيلسوف فكان (جوهان جوتفريد هردر) Johann Gottfried Herder (١٧٤٤ — ١٨٠٣) .

القومية لدى هردر :

ولد (هردر) فى إحدى قرى موهرونجن Mohrungen من أعمال بروسيا الشرقية . كان أبوه مدرسا رقيق الحال ترك أثراً ظاهراً فى تنشئة ابنه ولو أن عوامل أخرى تضافرت كذلك على تكوينه منها أنه كان لدى قسيس القرية البروتستنتى مكتبة كبيرة ، انكب (هردر) الصغير على مطالعة الكتب التى بها . كما حدث مصادفة بعد فترة من الزمن أن مر بالقرية جراح روسى ، أعجب بهردر فاصطحبه معه إلى كونجزبرج Konigsberg ليعلمه الجراحة . وكان فى كونجزبرج أن قرر (هردر) ترك دراسة الطب حتى يتفرغ لدراسة اللاهوت ثم انتقل إلى (ريغا) Rige ليقوم بالتدريس بها ثم كان بطريق الصدفة مرة أخرى أن تعين (هردر) مربياً لأمير شاب

فى (هولشتين) Holestein مما هيأ (لهردر) الفرصة حتى يزور كل بلدان أوروبا الغربية تقريباً ، ثم كان بطريق الصدفة مرة ثالثة أن التقى (هردر) أثناء رحلاته بالشاعر (جيته) وذلك فى ستراسبورج فى غضون سنة ١٧٧٠ فنشأت من ذلك الحين بين الرجلين صداقة كبيرة حتى إذا صار «جيته» وزيراً فى (فايمر) Weimer استقدم إليها صديقه (هردر) ليعينه مفتشا على المدارس ورئيسا لهيئة القساوسة البروتستنت الدينية فى سنة ١٧٧٦ .

وفى كل أدوار حياته أبدى (هردر) تشوقا للازدياد من المعرفة ، معرفة كل شىء ، ورغبة فى التنقيب والبحث عن كل شىء ، وذلك إلى جانب همة عالية وانكباب على العمل كما أظهر من بداية شبابه إلى آخر أيامه قدرة على التصور والخيال عجيبة كانت ثمرة استنارة وعبقرية أكثر منها ثمرة استنتاجات عقلية .

وبالوقوف ملياً عند كل مرحلة من مراحل حياته يتسنى لنا إدراك حقيقة آرائه ونظرياته كيف وجدت وكيف تطورت. من ذلك أثناء دراسته اللاهوت فى كونجسبرج وهو لايزال يافعا كان (هردر) يتلقى دروسه على أستاذ سرعان ما صار صديقا له لم يلبث أن فتح له آفاقا جديدة من المعرفة فدرس فلسفة «كنط» ، وتوفر على قراءة الأدب الأجنبي فدرس شكسبير ودانتى والشاعر الأيقوسى أو الاسكتلندى والذى عاش فى القرن الثالث الميلادى ونشرت منظوماته سنة ١٧٦٠ (أوسيان) Ossian وتعلم (هردر) اللغات الأجنبية جميعها تقريبا وأتقنها حتى تسنى له قراءة كتب الأدب بلغاتها الأصلية ثم انتقل «هردر» من كونجسبرج إلى ريغا وتعين مدرسا بها سنة ١٧٦٤ فكان فى هذا الوسط الروسى البعيد عن ألمانيا أن أتيحت له الفرصة ليدرس الأقاصيص والأساطير الشعبية وأشعار القدماء وأغانى الحب لدى أهل فلنده ولابلاند Lapland وانكب بنفس الحماس على قراءة (الكتاب المقدس) وشىء من الشعر فى (الشرق) إلى جانب أهازيج الحرب

وأغانى فى البحار التى ينشدها القراصنة النرويجيون ؛ بل اهتم (هردر) فيما بعد بدراسة أشعار الشعوب الأصليين فى البحار الجنوبية ، أضف إلى هذا كله مطالعاته الواسعة فى الأدب المعاصر . ولقد أثمرت هذه القراءات والدراسات الكثيرة ثمرتها المنتظرة عندما أصدر فى سنة ١٧٦٧ مؤلفه فى الأدب الألمانى الجديد (١) ونحا فيه منحاً جديداً فلم يقتصر نقده الأدبى على وزن ما كتبه الأدباء الألمان من ناحية الروعة الفنية فحسب بل حاول فهم الروح التى تجلت فى كتاباتهم ، فلم يشأ أن يطبق على نتاجهم الفكرى قواعد مرسومة تدور على مقاييس الجمال الفنى بل قصد إلى التغلغل فى معانى ما كتبوه حتى يتسنى له معرفة (الروح) ذاتها أو العبقرية التى أنتجت هذا الأدب . ولا ريب أن ذلك كان منحى جديداً استتبع إدراكا جديداً لكل تلك العناصر والعوامل التى تتضافر عادة فيما بينها على تكوين وإنماء عبقرية الشعوب . أما المرحلة الهامة التالية فى تنشئة (هردر) وتطور آرائه الفلسفية فكانت عندما بدأ يعمل أستاذاً فى ريغا وذلك لأنه اعتقد فى هذه المرحلة بضرورة تحديد أساليب التعليم على أساس أن المدرسة يجب أن تشبه حديقة فيحاء لا سجناً رهيباً . واقتضاه الاستعداد والتهيؤ لوضع النظام الجديد الذى أراده للتعليم أن يقوم بأسفار عديدة فى أوروبا الغربية حتى يدرس برامج التعليم فى البلدان المختلفة ، فزار باريس حيث تعرف بكبار الكتاب والفلاسفة بها وتردد على دور الكتب وكان فى باريس أن عرض عليه العمل مربياً لأمير هولشتين ، فمر فى طريقه إلى هذه الدوقية بين أقاليم ألمانيا الغربية ، وفى هامبورج قابل (جوتهولد افرايم ليسنج) فأنشأ معه صلات وثيقة . ولقد استطاع (هردر) بعد ذلك فى صحبة تلميذه الأمير التنقل فى أنحاء هولندة وألمانيا الراينية (أى الأقاليم الواقعة على شاطىء الراين) فزار (ستراسبورج) حيث قابل أثناء وجوده بها (سنتى ١٧٧٠ ، ١٧٧١) الشاعر (جيته) ووثق صلاته به ، وفى ستراسبورج

(١) Fragments sur la nouvelle littérature allemande

وضع (هردر) بحثاً هاماً عن أصل اللغات [١] نشر بعد ذلك فى سنة ١٧٧٢.

وتتفق بداية المرحلة الثالثة فى تطور آرائه مع استدعائه إلى (فايمر) فى الظروف التى سبقت الإشارة إليها وذلك بعد أن كان قد تقلب (هردر) فى وظائف عدة منها عمله كأستاذ فى (جوتنجن) سنة ١٧٧٥ . وكان الذى استدعاه إلى (فايمر) صديقه (جيته) فأقام (هردر) بها ولم يغادرها طول حياته بعد ذلك إلا مرة واحدة أثناء سفرته فى إيطاليا فى سنتى ١٧٨٨ و ١٧٨٩ وكان فى (فايمر) أن انكب (هردر) على دراسة الكتاب المقدس وتاريخ الشرق القديم وأثمرت هذه الدراسة بحثاً فى (الشعر العبرى) نشر فى سنة ١٧٨٣ . وذلك لأن (هردر) لم يدرس الكتاب المقدس من الناحية الدينية أو الفقهية بل عنى بدراسة الناحية الإنسانية ، محاولا أن يفهم هذه الناحية الإنسانية فى ضوء ما استطاع أن يلم به ويعرفه عن تلك المدنيات الشرقية القديمة التى كانت معاصرة للكتاب المقدس . ولقد عنى (هردر) كذلك بدراسة أخرى هامة هى دراسة فلسفة التاريخ فنشر بين سنتى ١٧٨٤ ، ١٧٩١ أعظم مؤلفاته إطلاقاً : (آراء فى فلسفة تاريخ الإنسانية) [٢] ثم مالبث حتى نشر فى سنة ١٧٩٣ رسائله عن تقدم الإنسانية [٣] وكان أثناء هذه المرحلة أن نشر (هردر) كذلك فى سنة ١٧٧٨ مؤلفه عن (صوت الشعوب) [٤] وهو عبارة عن مجموعة من القصائد والأناشيد الشعبية من مختلف البلدان . ولقد أنهى (هردر) حياته الأدبية بترجمة بعض المنظومات الأسبانية وكانت وفاته فى سنة ١٨٠٣ .

وبفضل هذا الإنتاج الأدبى الضخم كسب (هردر) شهرة واسعة فى ألمانيا كما كسب محبة الشعب الألمانى وأحدث (هردر) بكتاباته توجيهاً

(١) Origin of Languages

(٢) Idées sur la philosophie de l'histoire de l'humanité

(٣) Lettres sur le progrés de l'humanité

(٤) La voix des peuples.

فكرياً جديداً لدى شطر كبير من الألمان فى ميدان الأدب والفلسفة ؛ فهو الذى جعل الفكر الألمانى بصورة أو بأخرى ينكص على عقبيه ، مرتداً عن (فلسفة التنور) ليسير فى اتجاه مضاد نحو (عصر العواصف) أو الحركة التى يصفها الألمان فى ميدان الأدب والفلسفة بأنها حركة عاصفة محتدمة ذات انطلاق واندفاع بين Sturm und Drang . ثم إن الفضل يعزى إلى (هردر) كذلك فى إنشاء (مدرسة تاريخية) امتد أثرها إلى ما وراء الحدود الألمانية . فكان (جيزو) Guizot من أعلام المفكرين الفرنسيين فيما بعد، أحد الذين تأثروا فى شبابهم بكتابات وآراء (هردر) .

ولقد اعتمد (هردر) فى بحوثه وتفكيره على الفهم والإدراك الذهنى ثم دعم ما يذهب إليه بالأسانيد والوثائق أكثر من اعتماده على الطريقة الاستنتاجية والتعقلية البحتة التى اتبعها الفلاسفة الفرنسيون . ولما كان يطمح إلى احتلال مكانة عالية فى ميدان العلوم الأخلاقية فقد دأب على البحث المنظم ليستكشف بوسائله القوانين المسيطرة على تطور الانسانية وتقدمها منذ نشأة الانسانية وتدرجها فى تلك الخطوات التى أوجدت فى درجات متتالية أنواعاً من الانسانية لم تكن قط من صنع الانسان أو ثمرة جهوده على نحو ما يقول الفرنسيون أصحاب الفلسفة (التعقلية) ؛ بل كانت نتيجة لفعل ظروف وعوامل خارجية بجانب استخدام القوى أو الخصائص الغريزية . فالانسانية فى رأيه فى حدود بلد من البلدان لا تعدو أن تكون (مجموعاً كلياً) يفنى فيه الفرد وتعجز فيه قوة العقل وحدها عن تغيير أسباب الحياة أو العمل من أجل ضمان رقى الانسانية وتقدمها . وبذلك يكون (هردر) قد أفسح مكاناً عريضاً فى نظرية الانسانية لفعل قوى تتصف بالغموض والتضام فى الوقت نفسه . ولو أن ذلك لم يمنعه من التفاؤل بهذه الانسانية ذاتها فأدار ظهره بهذا التوجيه الجديد فى ميدان الفلسفة العامة ،

للفلسفة الفرنسية ، وترتب على ذلك رد فعل ضد (التعقلية) الفرنسية والكنطية نسبة (لكنط) ، ورد الكرامة لفلسفة سينوزا Spinoza الهولندى (١٦٣٢ — ١٦٧٧) والتى لم تكن فى جوهرها وتفاصيلها «مادية» وواقعية وقامت على أساس إدراك ما هوية كل الأشياء بطريق الفكر ، أكثر من معرفتها بطريق الحواس ؛ والتى تقول بوحدة الوجود بمعنى أن الله والكون واحد ، أى أن الله حال فى كل شىء وفى كل جزء منه ومتحد به .

ونحا (هردر) منحى جدياً عند دراسته الأدب وتاريخ اللغة ، ساعد إلى جانب ما تقدم على وضع نظرية (القومية) التى نسبت له. وذلك أنه عند دراسته كتابات معاصريه وكتابات القدماء وآثارهم الأدبية ، وأثناء تنقيبه عن مميزات كل مرحلة تاريخية من مراحل نمو الشعوب وتطورها ، حاول أن يصل إلى معرفة الأسس التى قامت عليها عبقرية الشعوب المختلفة . فكان فى رأيه أن لكل شعب خصائصه التى يتميز بها من غيره ، شأن الشعوب فى ذلك شأن الأفراد ، وأن الثمار التى تنبت من الأعماق أو من تلقاء نفسها تعبير يفصح عن عبقرية الشعب ويدل على حقيقة هذه العبقرية وكنهها ، وأن كل تقليد ، وبمعنى آخر ، كل خضوع لمؤثرات خارجية وأجنبية عن طبيعة الشعب ، إنما هو جهد يدل على ضآلة الذهن ولا يلبث حتى يصبح خطراً يهدد بالتشويه آراء الشعوب وتفكيرها . ولقد ترتب على الأخذ بهذه الأقوال أن حصل تجديد أدبى واسع النطاق صار مصدر الحركة الرومانتيكية (التخيلية أو التصورية) الألمانية . ونجح (هردر) فى أن يجعل النقاد فى ميدان الأدب والفنون يحولون انتباههم عن معايير الجمال الفنى إلى البحث عن مصادر الأدب والفن الأدبى والتنقيب فى ماضى الشعوب نفسها كى يتسنى لهم الوقوف على عبقرية الشعوب فى نتاجها الأدبى وقوة الابتداع أو الابتكار المرتبط بعبقريتها .

ويتفرع عن هذه الفكرة بصورة من الصور الرأى القائل بأن اللغة أو لسان الشعب نفسه هو الأداة الأساسية التى يمكن بها الإفصاح عن عبقريته . ولا تستند اللغة فى أصولها إلى أن اتفاقاً قد حدث على استخدام وسيلة أو أسلوب فنى معين للأداء ، بل يعتبر (هردر) اللغة حقيقة عضوية لها مولد ولها حياة وتخضع للموت والفناء . وهى فى نظره روح الشعب فى صورة مجسدة تعبر عن مزاجه وأحاسيسه وأفكاره وكل ماهو متصل بأصل هذا الشعب ومنبته من قدرة على الابتداع والابتكار ، أى أن اللغة الوسيلة التى تعبر بها الشعوب عن خلجاتها . وكذلك كان لامناص فى رأيه من معرفة الأدوار التى مرت بها اللغة أثناء تطورها لمعرفة تاريخ الشعوب . والكاتب العظيم حقاً هو الذى تتسم اللغة التى يكتب بها بالطابع الوطنى الصميم ، والذى يرفض محاكاة أو تقليد التعبيرات الأجنبية الغربية ، والواجب يقتضى لذلك كل كاتب أو إنسان له حس وضمير أن يتقن لغة قومه وأن يذكر أصولها فيعرف ما كانت عليه هذه اللغة فى مراحلها البدائية الأولى ، وعلى ذلك لايستطيع المرء أن يعرف شعباً إلا إذا عرف لغته ، وبمعرفة لغاتها تستفيق الشعوب لتدرك بشعورها ماتنشده من أهداف وماتنتظر بلوغه من نمو وتطور فى المستقبل .

تلك إذاً كانت الآراء التى استندت عليها نظرية (هردر) فى القومية (فالأمة) فى رأيه إن هى إلا جثمان أو كائن حى له وجوده الذاتى والبدائى ويتمتع بغريزة حية نشيطة وبعبقرية معينة تفصح جميعها عن نفسها تلقائياً فى لغة هذا الكائن وعاداته البدائية وفى مسلكه الخلقى . وعلى ذلك كانت (القومية) شيئاً طبيعياً أى من صنع الطبيعة ولا إرادياً أى لاحيلة للإنسان فيه وذا حياة تاريخية . ومع أن (هردر) فى كل بحوثه فى الأدب والفن وأصول اللغة كان ينتزع الأمثلة التى يبغى بها

إرشاد الشعب الألمانى وإسداء النصح للكتاب على أساس الدفاع عن اللغة الألمانية والتقاليد والعادات والفنون . . . إلخ الألمانية فقد انفصلت (القومية) فى تفكير (هردر) عن الوطنية بمعنى محبة الوطن . فنراه ينشر فى سنة ١٧٦٥ بحثاً تساءل فيه إذا كان قد أصبح لبلاده بعد جمهور ووطن على غرار ما هو حادث فى البلدان الأخرى ثم أجاب على هذا السؤال بعقد مقارنة بين المجتمع فى العصور القديمة والذى يقوم على محبة الوطن وبين المجتمع فى عالم المسيحية والذى يعتبر الشعوب أخوة تؤلف الانسانية بينهم والذى يدين بالانسانية مثلا أعلى من ناحيتى السياسة والاجتماع . ولقد عزا (هردر) إلى الحضارة المسيحية الفضل فى إزالة الحواجز التى فصلت الشعوب عن بعضها بعضاً . ومن أقواله المأثورة أن الفخورين بقوميتهم أكثر الناس بلادة ذهن مثلهم فى ذلك مثل الذين يفخرون بأصولهم العريقة وتراثهم العريض . وفى أواخر أيامه سنة ١٧٩٤ كتب (هردر) يدين كل اشتباك دموى بين وطن وآخر بأنه أسوأ درجات البربرية التى ينحدر إليها البشر . فلم يعترف (هردر) إلا بنوع واحد من المنافسة بين الأمم هى المنافسة المثمرة فى سبيل التقدم والرقى الحضارى . وكان من المتوقع إذاً أن يرحب بتلك الضآلة السياسية التى كانت عليها ألمانيا فى عصره بدلا من أن يأسف على ذلك . بل إنه اعتبر فى صالح ألمانيا أن يكون لها وعلى نحو ما هو حادث فعلا عدة قواعد أو مراكز سياسية اعتقد أن وجودها ضرورى ولا غنى عنه ليتسنى نمو فروع أصيلة متعددة من الدوحة الألمانية أى الجنس الألمانى فلم يكن لدى (هردر) إذاً أى فكر عن استطاعة ألمانيا أن تصبح (وحدة جغرافية) ولو أنه كان من ناحية أخرى يمجد ألمانيا ويرى أسباب هذا التمجيد فى لغتها وروحها (وخلقها) وتقاليدها ويطلب منها أن تشحذ كل قواها وعلى نحو ما كان يفعل هو نفسه ليصبح لألمانيا الموحدة عقلياً وذهنياً شعور بذاتها ووجودها .

وهكذا وصل (هردر) إلى مفهوم للقومية يستند على عناصر تختلف تماماً

عن تلك التى استندت عليها نظرية روسو وسائر الفرنسيين . وزيادة على ذلك فإن (هردر) لم يكن يلبس نظريته هيكلا تتجسد به فى كائن سياسى على نحو ما فعل الفرنسيون فى مفهوم القومية لديهم .

وأما هذا المفهوم والمعنى الذى جاء به (هردر) لنظرية القومية فقد انتشر فى أوساط الفكر جميعها فى ألمانيا بصورة مزدوجة : فى شكل الحركة الرومانتيكية فى الأدب معتمدة على عناصر الحياة البدائية والتاريخ الألمانى ثم فى شكل حركة علمية كان قوامها فقهاء اللغة والمؤرخين والذين يدرسون تاريخ الأديان . وكانت الجامعات العديدة والمنتشرة فى أنحاء ألمانيا مراكز هذه الحركة الأدبية والعلمية المزدوجة فكان يؤم هذه الجامعات الطلاب الذين صاروا يفدون إليها من أقاصى البلدان البعيدة . وفى هذه الجامعات صار هؤلاء يدرسون نظريات (هردر) عن القومية وعن ارتكاز عنصرية الشعوب على لغاتها الأصلية . وهؤلاء الطلاب هم الذين صاروا يروجون هذه النظريات فى أنحاء أوروبا .

الخلاصة :

وهكذا وجدت عشية اندلاع (الثورة الفرنسية) نظريات فى موضوع (القومية) اختلفت كل منها عن الأخرى اختلافاً عظيما : النظرية الفلسفية التى أخذت بها فرنسا وبمقتضاها كانت القومية عقداً أبرمته إرادة المتعاقدين الحرة المطلقة . ثم النظرية التاريخية التى أخذت بها ألمانيا وبمقتضاها اعتبرت القومية كائناً عضوياً ، لغة الشعوب البدائية هى أداة تعبير هذا الكائن العضوى الأساسية . ولم يكن مفهوم القومية فى هذين الحالين نتيجة المصادفة أو الظروف الطارئة بل كانت الفكرتان على العكس من ذلك تفسيراً لتطور تاريخين يسيران فى اتجاهين متضادين : إحداهما تاريخ بلاد تكونت من عوامل مختلفة امتزجت امتزاجاً كاملاً لتصبح كلا واحداً تحت تأثير ترابط واندماج سياسى ترتب عليه أن (الدولة)

و (الأمة) و (القومية) كلها مدلولات لشيء واحد — وذلك فى فرنسا . والآخر هو تاريخ بلاد افتقرت إلى هذا الاندماج والترابط السياسى وكانت مؤسسة من استقرار شعب فى رقعة ممتدة من نهر الراين غرباً إلى نهر الأودر شرقاً ، ظل بمنأى من كل غزو أجنبى أو سيطرة أجنبية عليه ولكن سرعان ما صار لا يفقه معنى لفكرة (الدولة) عندما لم يكن لمفهومه عن الدولة أساس جغرافى ولم يتجسد هذا المفهوم فى صورة سياسية ، وبقيت (القومية) لديه تستند على العنصر البدائى المشترك وهو اللغة التى تمثلت فيها وحدة الأصل عند هذا الشعب — وذلك فى ألمانيا .

تلك إذاً كانت الأصول النظرية أو الفلسفية (والمثالية) للحركة القومية فى أوروبا .

الفصل الثالث

القومية : أصولها التاريخية

تمهيد

تستند القومية إلى أصول تاريخية ، كاستنادها إلى الأصول الفلسفية والنظرية التى سبق الكلام عنها ، ونشأة الفكرة القومية ونموها من الناحية الفلسفية أو النظرية ، كان يتفق من حيث الترتيب الزمنى مع وقائع التاريخ وحوادثه الأولى ، ولو أنه كان بيطء شديد أى بعد مضى زمن طويل ، أن أحدثت هذه النظريات أثراً جعل الوقائع مطابقة لها فاقتضى الحال مرور قرن ونصف قرن من الزمان تقريباً ليكتمل شعور الشعوب بقومياتها فى عالم الواقع والنشاط الفعلى . فلا يجوز الاعتقاد بأن التاريخ يعرض فجأة ودون سابق إنذار مشهداً للقوى المتضامنة بلا أسباب ولا مقدمات له لأن التاريخ إنما يسلك طريق التطور ، ولا قدرة للفكرة النظرية على إبراز الحوادث التاريخية بغير هذا الطريق البطىء ، لأن الفكرة الواحدة (أو الرأى المعين) قد تظهر فى جهة ما، ليدين بها جماعة ما ، ثم لا تلبث حتى تختفى بعض الوقت لتعود إلى الظهور بعد فترة من الزمن قد تكون طويلة أو قصيرة حسب شتى المناسبات ومن أجل تأييد حوادث معينة بذاتها ، فيلتف فريق من الناس حول هذه الفكرة أو النظرية ، وفى هذه المرحلة تكون هذه الاراء أو الفكرات قد اكتسبت حيوية ونشاطاً يتعذر معهما محوها من الوجود بالرغم مما قد يكون هنالك من قوى معارضة تريد القضاء عليها ، فينشب عندئذ نضال عنيف تنتصر فى نهايته النظريات والآراء الجديدة وتبدو ثمرة هذا الانتصار فى صورة حوادث ووقائع فى عالم الحقيقة . ثم لا تلبث حتى تنتشر

هذه النظريات بين الجماهير فى قوة تتعذر مقاومتها بعد أن تكون فى هذه المرلة قد نجحت فى استثارة قوات متضامنة عظيمة .

ونظرية القومية كغيرها من النظريات ، إنما تسلك هى الأخرى هذا الطريق نفسه ، فتمر فى أدوار عدة ، وتتخذ مظاهر أو أشكال متباينة تبعاً لدرجة نموها وتطورها ، ولا يجب اعتبار أن هذا النمو والتطور قد حصلا بصورة رتيبة بطيئة بل جاءت نظرية القومية نتيجة نمو أو تطور متقطع وغير متسلسل الحلقات .

ولم يكن تكوين هذه القوميات « صناعياً » فلقد كان لها وجود مستكن ، قبل بروزها إلى عالم الوجود الفعلى الخارجى فهى لا تعدو عن كونها حقائق اكتمل الشعور بذاتيتها وبوجودها . ولا يمكن كذلك اعتبار القومية للسبب نفسه ، ابتكاراً أو ابتداعاً أى شيئاً مستحدثاً من العدم ؛ فكل ما هنالك ، أن القوميات كانت موجودة ، ولكن بدرجات متفاوتة ، فبعضها كان لا يزال فى دور الميوعة ، ولا يمكن تمييزه من البيئة أو الوسط الذى أحاط بها كشعوب البلاد السلافية ، أو الذين تتالف منهم إمبراطورية الهابسبرج وتلك كانت آخر القوميات التى دبت فيها الحياة واكتمل شعورها بذاتيتها . وعلى النقيض من ذلك ، فهناك أمم كانت تتمتع بحياة مستقلة واحتفظت بذاتيتها بالرغم من خضوعها لسيطرة (دولة) أخرى عليها ، فالقوميات من هذا الطراز يستمر بقاؤها ووجودها دون أن يكون لديها شعور بهذا الوجود ودون أن تكون لديها رغبة أو إرادة لإبراز ذاتيتها ويكفى أن تطرأ مناسبات تاريخية معينة ، حتى تستيقظ هذه القوميات من سباتها ، وتستبد بها الرغبة حينئذ فى طلب الاستقلال الذى لامعدى عن تحقيقه فى هذه الحالة إن شاءت البقاء بعد ذلك ، والقوميات التى من هذا الطراز هى التى اختفت فى الواقع كذاتية سياسية من أزمنة طويلة حتى لقد بات متعذراً عليها إدراك أن لها رسالة فى الحياة أو أن لها (قومية) خاصة بها . ومع ذلك فإن هذا لا يعنى اختفاء العناصر والمقومات التى دخلت

فى تكوين هذه القوميات ضمن الإطار المرسوم لها . بل صار ينقصها الروح فقط الذى يشيع فيها الحياة ويجعلها تشعر بذاتيتها وتتبع ظهور هذا الروح ، أو يقظة القومية هو موضوع هذه الدراسة .

لقد شهد القرن الثامن عشر فى السنوات الأخيرة منه تجربة صحيحة تشير إلى ما كان منتظراً أن تمر فيه القوميات من أدوار عند تكوينها ولو أن هذه التجربة المقصود الكلام عنها بالذات قد حدثت فى وقت كان تطور الآراء فيه قد بلغ مرحلة من النمو والتقدم يتعذر بها خنق هذه الآراء وإخمادها كما حصل فى أمم أخرى ، وأما هذه (التجربة) فكانت حادث الإثم الذى ارتكب فى حق الأمة (والقومية البولندية) عند تقسيمها الأول فى سنة ١٧٧٢ .

وعلى ذلك سوف يشمل البحث فى أصول حركة (القوميات) من الناحية التاريخية دراسة هذا الحادث البولندى من جهة وهو حادث (دولة) كانت تسير فى طريق الاختفاء من عالم الوجود ؛ ثم دراسة (الدول) التى كان لا يزال لها وجود ولكنها فقدت (قومياتها) كالمجر (هنغاريا) واليونان وإيرلندة ، باعتبار أن هذه جميعها قد خضعت لسيطرة أجنبية عليها ولكن لم تستطع هذه السيطرة الأجنبية أن تمحو (ذاتية) هذه الدول . ولقد اختلف النظام الذى أقامته السيطرة الأجنبية فى كل واحدة من هذه الدول واختلفت (ذاتية) كل شعب من هذه الشعوب الثلاثة ولم تكن هذه الدول الثلاث أو الشعوب الثلاثة ، قد خطت بعد فى طريق (القومية) خطوات ظاهرة وإن كانت تملك القواعد أو الأسس التى تشيد عليها صروح قومياتها .

* * *

١ — بولندة :

لم يكن يوجد ببولندة وقت التقسيم الأول (١٧٧٢) شعور قومى ، كما لم تكن بولندة (دولة) بالمعنى المعروف ، بل كانت أولا وقبل كل شىء تصويراً أو (صياغة) تاريخية دون أسس جغرافية أو عنصرية وتتألف أساساً من بولندة الكبرى وبولندة الصغرى أى من إقليم بوزن Posen

ووارسو من جهة ومن كراكاو ولوبلين Lublin من جهة أخرى وكان حول هذه النواة أن صار تكوين بولندة نتيجة لحوادث ثلاثة : زواج ابنة لويس أنجو Louis D'Anjou ملك بولندة من (جاجلون) Jagellon غراندوق ليتوانيا سنة ١٣٨٦ فتضاعفت مساحة بولندة لانضمام ليتوانيا وروسيا البيضاء إليها بسبب هذا الزواج ؛ ثم التوسع بسبب هجرة فلاحى الأوكرين إلى كييف Kiev ونهر الدنيبر Dineper والفتوح التى فتحوها، وكذلك صوب الجنوب حتى مدينة (تارجويتز) Tergowicz على الحدود العثمانية ، وأما الحادث الثالث فكان سببه الإصلاح الدينى وذلك بأن الأمراء الذين اعتنقوا البروتستنتة واستولوا على أملاك الكنيسة وأرادوا تمكين سلطانهم فى إماراتهم وحكوماتهم ، لم يلبثوا أن وضعوا أنفسهم تحت سيادة بولندة فضمت بولندة إليها بفضل ذلك بروسيا الشرقية وليفونيا Livonia وكورلاند Courland ووصلت أراضيها حتى خليج ريغا شمالا . ولقد كان طبيعياً أن تطرأ تعديلات على حدود هذه الدولة البولندية فى مختلف مراحل تاريخها فقد حدث فى وقت من الأوقات أن وصلت حدودها إلى موسكو كما حدث أن فقدت كذلك جزءاً من أراضيها فضاعت منها كييف كما نبذت دوقية بروسيا سيادة بولندة عنها ، وفى سنة ١٧٧٢ كانت بولندة دولة يبلغ عدد سكانها خمس عشرة مليون نسمة وفى سنة ١٧٧٢ كانت بولندة (دولة) وحقيقة تاريخية واقعة .

ومع ذلك لم يكن لدولة بولندة من الناحية السياسية وجود ما أو أنها كانت قائمة ولكن فى صورة سيطرة مطلقة تتمتع بها طبقة واحدة هى الطبقة الأرستقراطية وتمارس هذه الطبقة السلطان المطلق فى الدولة فى ميادين السياسة والاجتماع والثقافة . وهذه الطبقة التى لا يزيد عددها على مائة ألف وحسب ، لم يوجد لديها أى شعور بضرورة الحاجة إلى (دولة) بل لقد عملت على هدم أركان الدولة بسبب تمسكها بدستور كان يشمل من أجل ضمان مصـــالح هذه الطبقة ، أولا (حق اعتراض) Liberum Veto

يستطيع بفضله أى نبيل من النبلاء (الذين تتألف منهم هـــذه الطبقة الأرستقراطية) أن يمنع (الدياط) من اتخاذ قرار ، يرى فيه النبيل المعارض افتئاتاً على مصالحه ومصالح طبقته ، وثانياً حقاً يخول هؤلاء النبلاء عقد اتحادات فيما بينهم (مجالس كونفدرالية) لتنفيذ أغراض معينة وبقوة السلاح إذا لزم الأمر (Confederations) وثالثاً نصاً يجعل الملكية فى بولندة انتخابية بفضل إعطائه النبلاء فرصة فرض مايشاءون من شروط على الملك قبل اختياره لمنصب الملكية (Pacta Conventa) . وبذلك استطاع النبلاء البولنديون أن يحطموا سلطة الملك تحطيما . ولم يكن هؤلاء يشعرون بوجود صالح عام أو وطنى يقتضيهم الواجب المحافظة عليه فكانت المشاحنات الشخصية أو النزاعات الطبقية الأساس الذى قامت عليه الأحزاب التى ساعد وجودها على تفرق الكلمة وإضعاف البلاد . وانعدم إلى جانب هذا أى تضامن أو تماسك بين الطبقة الأرستقراطية وسائر أفراد الشعب وطبقاته واستأثرت هذه الأقلية الارستقراطية بالثروة والغنى فأخذت بأساليب المدنية الأوروبية وأقامت نظاماً (بوليسياً) أحكمت فيه الرقابة وأنشأ أعضاؤها الصلات القوية مع الغرب بفضل الزواج من الأسرات الأوروبية الكبيرة فى غرب أوروبا . ولكن هؤلاء النبلاء لم يكونوا بحال من الأحوال يمثلون (الأمة) البولندية ، بل عاشوا عالة عليها ، ويستنزفون مواردها ، وكما لو كانوا يعيشون فى بلد فتحوه بحد الحسام .

ولم يوجد فى بولندة طبقة متوسطة (بورجوازية) بالمعنى المعروف والتى تشغل فى العادة مكاناً وسطاً بين الطبقتين العليا والدنيا فقد كان مايمكن تسميته بالبورجوازية فى بولندة تتألف من بعض المعمرين الألمان فى المدن والذين كانوا يعيشون فى كد ونصب وفى مذلة وهوان وكذلك اليهود الذين فرضت عليهم الضرائب المتنوعة دون حساب . ولقد بقيت هذه الطبقة المتوسطة المزعومة دون التئام أو اندماج ودون شعور جماعى ودون تنظيم بل ودون حياة خاصة بها .

أما الطبقة الدنيا ، فكانت تتألف من كتلة الفلاحين الضخمة ،

الذين رسفوا فى أغــلال رق الأرض والذين تحدث عنهم (مابلى) Mably عند كلامه عن حكومة بولندة، فقال إن السادة (الأسياد) النبلاء البولنديين لم يكن لديهم الذكاء والإدراك حتى ليعاملوا فلاحيهم نفس المعاملة التى تلقاها خيولهم. وكان هذا العدد الضخم من الأهلين من (الفلاحين) — لا يأبه فى قليل أو كثير لما يصيب سادتهم من سرور أو ينزل بأوطانهم من كوارث فعاشوا فى خمول تام، كانت تتخلله من وقت لآخر بعض فورات تعصب دينى شديد.

وواضح أن مجتمعا هذا شأنه كان من المتعذر أن يتم فيه توحيد أو اندماج، بل أن الكاثوليكية التى كان مستطاعا أن يتسلح بها البولنديون فى مقاومتهم ضد جيرانهم الروس أو الألمان من أصحاب العقائد المغايرة لعقيدتهم لم تكن كافية لأن يصبح عامل إدماج وتوحيد، فقد كان من بين البولنديين أنفسهم نفر اعتنقوا الأورثوذكسية أو اللوثرية.

وعلى ذلك كان تقسيم بولندة فى سنة ١٧٧٢ عند وقوعه، مجرد عملية بتر لاقتطاع أجزاء من أرض الدولة دون إلحاق أى أذى بقوى الدولة ذاتها ففقدت بولندة جزءاً من روسيا البيضــاء أخذته روسيا وفقدت بوميرانيا التى أخذتها ألمانيا (بروسيا) وهذا الجزء صار يعرف باسم بروسيا البولندية واستولت النمسا على إقليمى (لدوميريا) Ludomeria روسيا الحمراء وأطلق النمساويون على هذه الجهات اسم غاليسيا Galicia وأما أن عملية البتر هذه لم يتسبب منها ضرر لبولندة فمرده إلى أن بولندة كانت كما شاهدناها (دولة تاريخية) فحسب أى أن تكوينها كان نتيجة انضمام مساحات من الأراضى إلى بعضها فى مختلف مراحل التاريخ فلم يؤثر شيئاً فى (قوميتها) اقتطاع بعض هذه الأراضى منها. ولا تعدو لذلك أن تكون عملية البتر هذه مجرد طعنة أصابت كبرياء النبلاء أو الطبقة الأرستقراطية البولندية ومن المتعذر لهذا كله اعتبار التقسيم الذى حصل سنة ١٧٧٢ اعتداء وقع على (أمة).

إلا أن هذا التقسيم لم يلبث أن أدى إلى قيام حركة صارت فيما بعد أصلا للقومية البولندية . فقد ظهرت بعد التقسيم حركتان هامتان الأولى عندما تألفت جماعة من المصلحين الذين أرادوا إصلاح الدولة والقضاء على الفوضى الناجمة من وجود (حق الاعتراض) وتلك العهود والمواثيق المبرمة عند اعتلاء الملك العرش لتنفيذ شروط النبلاء عليه ، ثم اتحادات النبلاء فى مجالسهم الكونفدرالية . ولقد أراد هؤلاء فى الوقت نفسه إصلاح الدولة بإنشاء جيش يضم قوات من المشاة والمدفعية ، مع فرض ضريبة معينة للإنفاق من محصولها على هذا الجيش . التف فريق المصلحين هذا حول بعض الزعماء النبلاء مثل الأمير (تزارتوريسكى) Czartoryski وبوتوكى Potocki وزامويسكى Zamoyski وغيرهم . وكان أن انعقد من أجل تحقيق هذه الاصلاحات (دياط) فى وارسو فى ٦ أكتوبر سنة ١٧٨٨ . ولكن بدلا من الاهتمام بالإصلاح انغمس (الدياط) فى المشكلات السياسية نتيجة للتنازع على النفوذ بين روسيا وبروسيا . وتحت تأثير النفوذ الذى كان للوزير البروسى والأموال التى أنفقها على أعضاء المجلس ارتمى (الدياط) فى أحضان بروسيا واتبع سياسة مناوئة لروسيا ووصل إلى قرارات كان من المتعذر تنفيذها قبل الاستعداد اللازم أولا بالبدء فى إصلاح شئون الدولة ذاتها وإعادة تنظيمها فقد قرر (الدياط) إنشاء جيش من مائة ألف مقاتل وطالب بجلاء روسيا عن الأراضى التى احتلها عسكرهم (بمقتضى تقسيم ١٧٧٢) كما قرر المفاوضة مع بروسيا لعقد معاهدة تحالف معها . وتأجل البحث فى برنامج الإصلاح المنشود إلى العام التالى .

وأما الحركة الثانية التى كان منشؤها التقسيم الذى حدث فى سنة ١٧٧٢ فكانت الأغراض التى هدفت إليها أبعد مدى وأعمق أثراً . ذلك أنها أرادت النهوض بالنبلاء خلقيا وفكرياً أو ثقافياً عن طريق إصلاح التعليم وكان بدء ظهور فكرة الإصلاح أو الإنعاش الفكرى والثقافى فى النصف الأول

من القرن الثامن عشر على يد أحد الرهبان (الأب كونارسكى) Konarski (١٧٠٠—١٧٣٣) ولم يلبث أن ساعد على اشتداد الرغبة فى الإصلاح ذيوع الآراء الفرنسية بعد ذلك فى بولندة وعلى وجه الخصوص آراء القائلين بحكم الطبيعة (أو الفيزوقراطيين — Physiocrats — وسنتكلم عن آرائهم بالتفصيل فى موضعه . ولقد تسنى وضع نظام للتعليم العام عندما ألغى البابا جماعة اليسوعيين (الجزويت) سنة ١٧٧٤ وهو القرار الذى قوبل فى بولندة بمعارضة شديدة نظراً لأن اليسوعيين كانوا يتمتعون بمحبة الشعب لهم فأمكن تخصيص الأموال أوريع الأملاك التى كانت لهذه الجماعة للانفاق على التعليم وعاون هؤلاء أنفسهم بعد حل جماعتهم فى مشروعات التعليم وعلى ذلك فقد تأسست فى سنة ١٧٧٤ لجنة للتربية والتعليم الأهلى أى الوطنى وضعت نظاماً شاملا لبرامج التعليم وأشرفت على إخراج الكتب التربوية اللازمة كما أدخلت إصلاحات كبيرة فى جامعتى (كراكاو) و (فلنا) Vilna وقد عهد بالإشراف على هذا الإصلاح إلى ميشيل بونياتوسكى) Poniatowski فكان بفضل إصلاح التعليم إذا أن تكون لدى البولنديين بمرور الزمن ، شعور عام ، وروح قومى (أو وطنى) وسياسى ولو أن هذا لم يحدث إلا بعد مشقة عظيمة وبعد مضى وقت طويل بسبب العقبات التى اعترضت هذا النمو القومى والعراقيل التى أثارها ما وقع من حوادث ، بعد ذلك .

فقد كان مقدراً لهذه الحركة المزدوجة سواء من أجل الإصلاح السياسى أو الإنعاش الروحى والخلقى ، أن تشق طريقها وسط مناضلات حادة ومكائد وأحداث شديدة لا تقل فى آثارها العنيفة عما كان يحدث قبل تقسيم سنة ١٧٧٢ ؛ بل إن هذا التقسيم نفسه لم يكن له من أثر إلا زيادة هذه النزاعات والأحداث حدة على حدتها .

بتقسيمها فى سنة ١٧٧٢ ثم كان مقدمة لاعتداءات لاحقة (فى سنتى ١٧٩٣ ، ١٧٩٥) ترتب عليها اختفاء بولندة من خريطة أوروبا كلية ، إنما وقع فى وقت كان قد بلغ فيه تطور الآراء وتقدمها درجة جعلت متعذراً على البولنديين الرضوخ للتقسيم وعدم الاحتجاج عنده ؛ الأمر الذى جعل نفسه متعذراً خنق الروح البولندية وإخمادها ، على نحو ما حدث للدولة التى ذهبت من الوجود فيما مضى ، واقتسم أرضها الطامعون فيها والمعتدون عليها وقضوا عليها : أضف إلى هذا أن المسألة البولندية تنازعتها تيارات متضاربة بسبب المؤامرات الكثيرة الناجمة من اختلاف المصالح الأوروبية السياسية بشأنها. ثم لم تلبث أن نشبت الثورة الكبرى فى فرنسا فى سنة ١٧٨٩ فكان لهذه الثورة أكبر الأثر فى تحرير الحركة البولندية وفك عقالها بصورة من الصور ، بعد سنة ١٧٨٩ .

ولذلك وبفضل هذه الأسباب جميعها ، فإنه بدلا من انقضاء (المسألة البولندية) واختفائها من ميدان السياسة الأوروبية فقد بقيت مسألة « مفتوحة » وذلك ليس فيما يتعلق بالدبلوماسية الأوروبية وحسب ، بل وفيما يتعلق بأهل البلاد أنفسهم كذلك ؛ ولو أنها ظلت فى الوقت نفسه مسألة سياسية تستأثر باهتمام الطبقة الأرستقراطية (طبقة النبلاء) وحدها فقط ولا تلقى أى اهتمام من جانب سواد الشعب نفسه ثم أنها لم تثر بعد أى شعور قوى فلم يستثر هذا الشعور القوى إلا بعد وقوع الكوارث التى نزلت ببولندة فى العهود التالية .

٢ — هنغاريا (المجر) :

وكانت هنغاريا (المجر) فى آخر القرن الثامن عشر (دولة) من طراز آخر : دولة تاريخية فى نطاق دولة أخرى وتحتفظ بذاتيتها وشخصيتها بالرغم من ذلك . والبحث فى تاريخها يكشف عن المدى الذى بلغه شعورها ، بذاتيتها هذه وشخصيتها .

وتحتل مملكة المجر (هنغاريا) مركزاً خاصاً لا معدى عن توضيحه لعلاقة ذلك بما يعرف باسمه نظرية الحقوق التاريخية وهى النظرية التى اعتمد عليها الهنغاريون فيما بعد عند المطالبة بحقوقهم الوطنية . ذلك أن مملكة المجر من الممالك القديمة فى أوروبا والتى كان لها وجود قديم فما لبثت حتى فرضت ذاتيتها و (شخصيتها) على سادتها الجدد عندما انتقل فيها الحكم إلى آل هابسبرج فى سنة ١٥٢٦ فانتخبت ملكا عليها فردنند النمساوى شقيق الامبراطور شارل الخامس (والذى أعطى كما هو معروف الحكم فى النمسا ثم صار امبراطورا بعد تنازل أخيه شارل الخامس سنة ١٥٥٦ وكان فردنند قد تزوج من شقيقة ملك بوهميا والمجر (لويس جاجلون) الذى لقى حتفه فى واقعة موهاكز المشهورة على يد الأتراك فى سنة ١٥٢٦) وقد اعتبر (الدياط) فى هنغاريا اتحاد البلاد مع النمسا بمثابة محالفة الغرض منها الاطمئنان على سلامة الدولة فى حين أن فردنند على النقيض من ذلك كان يعتبر حصوله على المجر بمثابة (هبة) منحتها الدولة له شخصياً .

وحقيقة وجود المجر أى تمتعها بكيان قائم بذاته فينهض دليلا عليه فى عرف الفقه السياسى وجود طائفة من القوانين باسم (الدستور الهنغارى) كما تضافرت قوى تاريخية مختلفة على صون هذا الكيان الذاتى وضمان بقائه. فأمكن الحفاظ على استقلال البلاد القانونى وبدرجة معينة على استقلالها السياسى كذلك . ومن أهم هذه القوى كان النضال الذى تحتم على هنغاريا أن تخوض غماره فى الداخل والخارج معاً ، ذلك بأن مملكة المجر بقيت زمناً طويلا مقسمة إلى ثلاثة أجزاء ، فهناك إلى جانب المجر (هنغاريا) التى خضعت للعثمانيين، قسم آخر حكمه آل هابسبرج ، ثم ثالث هو المجر الجنوبية يخرج عن نطاق القسمين الأولين ويتمتع بالحكم الذاتى فى داخل الامبراطورية العثمانية ، وهو المعروف باسم إمارة ترنسلفانيا Transylvania والتى حفظت لها وجودها القومية الهنغارية القديمة . وزيادة على ذلك فقد دافعت هنغاريا عن ذاتيتها ضد الملك أو الحكم الهابسبرج بفضل الثورات

التى نشبت من وقت اتحادها مع النمسا (فى سنة ١٥٢٦) واستمرت حتى سنة ١٧١١ وهى ثورات كانت تلقى تعضيداً من جانب الدبلوماسية الأوروبية وخصوصاً الفرنسية لإضعاف الهابسبرج فنجح المجريون فى المحافظة على ذاتية أو شخصية المملكة أى أنهم حالوا دون فنائها فى نطاق سيطرة الهابسبرج الأجنبية . ولقد أمكن فى آخر الأمر إعادة بناء الوحدة الهنغارية، بطرد الأتراك العثمانيين على يد الهابسبرج فى القرن السابع عشر خصوصاً بفضل الانتصارات التى أحرزها أمير سافوى البرنس أوجين Eugene فأمكن استرجاع بودابست سنة ١٦٨٦ وانهزم الأتراك فى زنطة Zenta ثم اضطروا فى معاهدة (كارلوفتز) Corlwitz فى سنة ١٦٩٩ إلى التخلى عن أراضى المجر التى كانت فى حوزتهم ، فلم يستبقوا فى حوزتهم سوى بنات تمسفار Banat Temesvar التى لم تلبث أن سقطت فى يد البرنس أوجين بعد أن ضيق الحصار على تمسفار شهرين من الزمان ثم فقدها الأتراك نهائياً فى معاهدة (بساروفيتز) Passarowitz فى يوليو سنة ١٧١٨ وبمقتضى هذه المعاهدة الأخيرة أضافت المجر إلى أراضيها جزءاً صغيراً من السرب وبلاد الأفلاق (Wallachia) .

وهكذا بقيت المجر أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر محتفظة بكيانها كمملكة بل لقد ترتب على تمسكها بهذه الذاتية (والشخصية) الخاصة بها والدفاع عنها ضد الإمبراطور صاحب السيادة الشرعية عليها أن دخلت المجر فى مفاوضات معه أسفرت عن حل وسط اتخذ شكل معاهدة فى (زاتمار) Szatmar فى سنة ١٧١١ سرعان ما أعقب إبرامها استصدار طائفة من (قوانين أساسية) وافق عليها الدياط بين سنتى ١٧١٢ ، ١٧٣٢ اعترف الهنغاريون بمقتضاها بمبدأ ملكية الهابسبرج — وهو المبدأ الذى كانوا قد سلموا به منذ سنة ١٦٣٧ عن اعترافهم بنظام الوراثة فى نظير الاتحاد مع قوات الامبراطورية فى النضال ضد العثمانيين . وكانت فى مقابل ذلك قد اعترفت النمسا (أو الإمبراطور) بالقوانين الهنغارية التى نظمت طرائق الحكم وأساليبه فى هنغاريا أعيد النظر الآن فى هذه القوانين الدستورية

لتصبح متلائمة مع وضع الدولة الجديد فى ميادين الإدارة والقضاء وفى المسائل العسكرية . وهكذا فى حين استطاع الهابسبرج خلال هذه المدة الطويلة من أواخر القرن السادس عشر ثم أثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر ، القضاء على مملكة بوهميا وإدماجها فى أملاكهم فقد بقيت المجر على خلاف ذلك محتفظة بكيانها وذاتيتها داخل نطاق دولة آل هابسبرج ذات نظام الحكم المطلق . فكان أن ترتب على هذه الحقيقة قيام ذلك الوضع التاريخى الذى جمع فى نظام ثنائى بين النمسا والمجر .

وأثناء القرن الثامن عشر تضافرت عوامل عدة على دعم كيان المجر والمحافظة على وجودها وبقائها . وكان أهم هذه العوامل أن الامبراطور ليوبولد الأول عمد فى سنة ١٧٠٣ إلى ترتيب نظام للوراثة فى آل هابسبرج وأن الأمبراطور شارل السادس وضع فى سنة ١٧١٣ ذلك (الضمان الوراثى) Pragmatic Sanetion الذى أراد منه ضمان وراثة ابنته (ماريا تريزا) لأملاكه النمساوية فقد قامت مفاوضات بين الهنغاريين والامبراطور صاحب السيادة عليهم حول مسألة الوراثة فاشترط الأولون شروطاً عديدة فى نظير اعترافهم (بالضمان الوراثى) أراد الأمبراطور أن يرفضها أولا ثم انتهى الأمر إلى الوصول إلى حل وسط على أساس قبول الضمان الوراثى ، الذى قبله الدياط فى المجر سنة ١٧٢٣ باعتبار أن المجر قد قبلت ما ينطوى عليه هذا الضمان) من تقرير أن وراثة الهابسبرج إنما هى من الآن فصاعداً وراثة موحدة وشاملة بحيث يتعذر تجزئة أملاك الهابسبرج أو انفصال أى أقاليم من جثمان هذه الدولة . ومعنى ذلك أن المجر أيدت ارتباطها بالنمسا وصار متعذراً عليها الانفصال عنها . ومع ذلك فقد انطوى هذا المبدأ نفسه على مبدأ آخر ، هو أنه لما كان متعذراً على المجر الانفصال عن النمسا فقد صار متعذراً على النمسا كذلك الانفصال عن المجر . ولهذا المبدأ أهمية كبيرة لأن تقرير ارتباط النمسا بالمجر وعجزها عن الانفصال عنها كان معناه أن النمسا صارت تعترف بأن للمجر كيانا وذاتية خاصة بها .

ويمكن إيجاز الشروط التي اشترطها المجريون للاعتراف بالضمان الوراثي في أن هؤلاء اعتبروا الضمان الوراثي من قوانينهم ، أي قانوناً مندمجا في قوانين « مملكتهم » فصار هذا القانون الذي اعترف بالوراثة في آل هابسبرج جزءاً لا يتجزأ من الدستور الهنغاري ؛ مما معناه أن المجر لا تعترف بوراثة الهابسبرج كأمراء نمساويين تؤول إليهم حقوق الوراثة وفق القوانين النمساوية ولكن باعتبار أن لهم حقوقاً وراثية بمقتضى القوانين الهنغارية وبناء على ما تتضمنه هذه القوانين الهنغارية من نصوص خاصة بوراثة العرش في المجر فحسب . أضف إلى هذا ما تعهد به وارث العرش من آل هابسبرج من إدارة شئون الحكم في المجر بوصفه ملكا على المجر وفق قوانين البلاد وحسبما نص عليه دستورها . فكان معنى ذلك أن هناك (عقداً رسمياً) بين الدياط (المجرى) وبين صاحب السلطان والحكم بها . وهكذا فإنه في حين قد تم الاعتراف بوجود (دولة) النمسا ووضعت هذه نظاماً إدارياً يسرى على كل أقاليمها « السلافية — الألمانية » ظفرت المجر بالاعتراف بحقها في الوجود وبذاتيتها الخاصة بها مما تدعم بسببه نهائياً نظام (الحكم الثنائي) داخل الدولة الهابسبرجية .

وثمة عامل ثان ساعد على دعم وجود المجر واحتفاظها بكيانها أثناء القرن الثامن عشر ونعني بذلك السياسة التي اتبعتها ماريا تريزا التي تولت عرش الامبراطورية من سنة ١٧٤٠ إلى ١٧٨٠ بعد وفاة والدها شارل السادس . فقد سبقت الإشارة إلى الصعوبات التي صادفت الامبراطورية بسبب اعتداءات فردريك الثاني (الأكبر) ملك بروسيا على أملاكها في سيليزيا حتى أنه لم يكن هناك معدى عن حشد كل القوات التي تملكها (ماريا تريزا) لدفع هذا الغزو فأقبل الهنغاريون في هذه الظروف على تقديم كل مساعدة كانت ملكتهم (ماريا تريزا) كما قالوا في مسيس الحاجة لها . وفي نظير ذلك أيدت الملكة — وهي إمبراطورة النمسا وملكة المجر — كل الحقوق والامتيازات التي كانت لهؤلاء . ولقد أرادت ماريا تريزا بعد حرب الوراثة النمساوية (سنة ١٧٤٠ — ١٧٤٨) التي تميزت كما سبق أن عرفنا بالنضال بين بروسيا

والنمسا حول امتلاك سيليزيا وأثناء (فترة الهدوء) التى تلت هذه الحروب أرادت أن تعمل لتوحيد السلطة وتركيزها فى النمسا بإنشاء إدارة وحكومة مركزية من الناحيتين السياسية والقضائية خصوصاً ، فاستصدرت لهذه الغاية عدة قوانين بين سنتى ١٧٤٧ ، ١٧٤٩ ثم ما لبثت حتى تابعت نشاطها لتحقيق هــذا الغرض نفسه أثناء (حرب السنوات السبع) التى استمرت من سنة ١٧٥٦ الى ١٧٦٣ وكانت تبغى منها ماريا تريزا استرجاع سيليزيا ولكن دون طائل ، فاستصدرت طائفة أخرى من القوانين بين سنتى ١٧٦٠ ، ١٧٦٣ ومع ذلك فالذى يجدر ملاحظته أن هذه الإصلاحات التى هدفت إلى إنشاء إدارة أو حكومة تقوم على أساس تركيز السلطة فى النمسا لم تكن تشمل هنغاريا بل وقفت هذه الإصلاحات عند نهر ليتا (أحد فروع الدانوب الصغيرة) على الحدود بين النمسا والمجر وبقيت هذه الأخيرة خارجة عن نطاقها . وهكذا فى حين توطدت أركان السلطة العليا فى الدولة النمساوية اتبعت ماريا تريزا سياسية (خاصة) نحو هنغاريا ثم أنه كان فى عهد هذه الامبراطورة (الملكة) أن حقق الهنغاريون أغراضهم عندما ظفروا منها بالاعتراف رسمياً بأن ترنسلفانيا وكرواتيا Croatia أقاليم ضمت إلى مملكة المجر .

وكان هناك عامل ثالث ساعد بدوره على بقاء المجر متمتعة بكيانها وذاتيتها ، ونعنى به إصلاحات الامبراطور جوزيف الثانى (١٧٦٥ - ١٧٩٠) ابن ماريا تريزا ، أو على الأصح ، تعطيل تلك الإصلاحات التى حاولها هذا الامبراطور . وكان جوزيف الثانى حاكماً فيلسوفا حول توحيد أملاكه النمساوية بالرغم من تباين أقاليمها على أساس يقبله العقل أى على أساس (فلسفى) فلم يلبث أن أثار ضده معارضة شديدة فى كل أنحاء مملكته عندما رفض رعاياه إلغاء تقاليدهم الموروثة والنزول عن لغاتهم الأهلية أو الرضاء بإلغاء الأنظمة القضائية والإدارية المحلية كما عارضوا نظام التجنيد العام الذى أريد به الاستعاضة عن التطوع الاختيارى فى نظام الخدمة العسكرية واشتدت المعارضة على وجه الخصوص فى المجر ثم فى الأراضى الواطئة

النمساوية (بلجيكا) ، لدرجة أن جوزيف الثانى لم يلبث أن اضطر قبل وفاته بمدة قصيرة إلى إلغاء كل الإصلاحات التي كان ابتدعها . وانتهز المنغاريون فرصــة وفاته واعتلاء شقيقه ليوبولد الثـانى عرش الامبراطورية (١٧٩٠ — ١٧٩٢) لاستعادة أنظمتهم القديمة فأرغموا ليو بولد على التخلى عن برنامج الاصلاحات التى هدفت إلى توحيد الأملاك النمساوية ثم أن إصلاحات جوزيف الثانى بما ترتب عليها من رد فعل كبير قد سـاعدت كذلك على تقوية شعور المحلية فى المجر ، فقد اجتمع الدياط فى صورة هيئة تأسيسية وكان لم يجتمع مدة من الزمن أيام ماريا تريزا ، ولم يجتمع أصلا فى حكم جوزيف الثانى فبادر الآن بالانعقاد عقب وفاة الملك مباشرة ليستصدر عدة قوانين (خلال سنتى ١٧٩٠ — ١٧٩١) تحتم بمقتضاها تتويج الملك فى بودابست عاصمة المجر خلال الشهور الستة التالية لاعتلائه العرش ، كما حرمت هذه القوانين الملك من ممارسة سلطاته الكاملة حين نصت على اجتماع (الدياط) مرة كل ثلاث سنوات ومنعت الملك من فرض الضرائب وجمع الجيوش من غير موافقة (الدياط) وصار للدياط إلى جانب الملك الحق فى سن القوانين وتفسيرها وإلغائها . وصار حتما ممارسة السلطات التنفيذية والقضائية وفق القانون .

وتألف من هذه القوانين نوع من الدستور لعل أهم ما يستلفت فيه النظر ، إلى جانب كل ماتقدم ماجاء فى مادته العاشرة ، التى جاء فيها أن الملك معترف باستناد حقه فى الوراثة إلى القانون الهنغارى كاستناده إلى القانون النمساوى سواء بسواء . « وأن هنغاريا إنما تؤلف مع الأقاليم التى ضمت إليها مملكة حرة فى كل مايتصل بشكل الحكومة القانونى ويدخل فى ذلك كافة فروع الإدارة ، وهى مستقلة أى متحررة من أى نوع من أنواع الخضوع لمملكة أخرى ، أو لشعب آخر ، بل هى على العكس من ذلك مستمتعة بوجود كيان صحيح ولها دستورها الخاص بها ، ولذلك فإن مليكها المتوج عليها شرعاً وقانوناً ، الواجب عليه أن يدير شئون الحكم وفق القوانين وحسب التقاليد والعادات الخاصة بها وليس حسبما يجرى

فى أقاليم أخرى ». وتلك كانت عبارات صريحة قوية تؤيد ما كان للدستور المجرى من طابع خاص . ولم يكن ذلك شيئاً جديداً إذ أن هذا (الدستور) كان موجوداً قبل ذلك وكل مافى الأمر أن صدر تأكيد رسمى لهـــذا الدستور الآن . ولا ينبغى أن يؤخذ من ذلك أن المجر قد صارت انفصالية أن تريد الانفصال من النمسا . لأن المجر ، على العكس من ذلك قد قبلت تبعيتها للدولة النمساوية وقبلت سيادة الملك العليا عليها ؛ وأرادت فقط أن تحتفظ بطابعها وذاتيتها كما أرادت النمسا بدستورها التاريخى ذلك (الدستور) الذى لم يكن مستنداً إلى نظريات أوحى بها الفكر والعقل ولكن إلى وقائع وأحداث التاريخ .

ولم يكن الدستور الهنغارى (مسطراً) فى وثيقة واحدة ، بل نما وتطور حتى صار يتألف من عدة قوانين وقرارات ومرسومات وما إلى ذلك ، صدرت من أزمان بعيدة فى شتى المناسبات والظروف ، لعل القانون الصادر فى سنة ١٢٢٢ والخاص بتقرير حقوق وامتيازات النبلاء وهم من المجيار ، ووسائل إجبار الملك على احترام هذه الحقوق ، كان من أهم القوانين التى صدرت فى هذه الأزمان البعيدة . ولقد رسمت هذه القوانين والقرارات المتناثرة والتى صدرت فى أوقات متفاوتة ، نظام الحكم (أو الجهاز الحكومى فى المجر فكان (الدياط) هيئه طبقية تتألف منذ ١٦٠٨ من طبقة أو مجلس (العظماء) Table of Magnates وهم الأساقفة وكبار الموظفين وعظام النبلاء ، ثم طبقة أو مجلس (النواب) Table of Deputies وهؤلاء كانت تنتخبهم المجالس Comitats فى الأقاليم والمدن الحرة . وكان للدياط سلطات تشريعية ولكن كان للمجالس الإقليمية الحق فى الاعتراض لدى الحكومة على القوانين التى لا تريدها وتعطيل ماتشاء تعطيله منها ، كما كان لها الحق فى انتخاب وعزل موظفى الإدارة والقضاء ولذلك فإذا استصدر الدياط قانوناً ولم يكن مقبولا فى البلاد ، بقى دون تنفيذ . ومن الواضح أن نظاماً كهذا جعل متعذراً أى تقدم سياسى . ولكن من ناحية أخرى حفظ هذا النظام حقوق البلاد (وحرياتها) عندما أوجد المجالس الإقليمية

التى درجت على الاتصال فيما بينها للإبقاء على الروح الوطنية مشتعلة إذا رفض الملك دعوة الدياط للإجتماع . وكان فى تفاصيل نظام التمثيل والنيابة سواء فى المجالس الإقليمية ، والمقاطعات والمدن الحرة أو فى الدياط بمجلسيه أو طبقتيه ماجعل طبقة النبلاء وهم من المجيار كما ذكرنا يحتكرون كل أسباب السلطة السياسية فى أيديهم . ومع أن شطراً من الأهلين كانوا من الجرمان (التيتون) فقد حرم هؤلاء تماماً من أن يكون لهم صوت فى توجيه الشئون العامة ، وهؤلاء النبلاء (المجيار) هم الذين انتخبوا فردنند الأول النمساوى سنة ١٥٢٦ ملكا على هنغاريا حتى يخف لنجدتهم ضد الأتراك العثمانيين ، ولقد بقى كما رأينا تاج المجر من ذلك الحين من نصيب آل هابسبرج .

وعلى ذلك فقد كان دستور المجر دستوراً « إقطاعياً تاريخياً » : إقطاعياً لأن الدولة بمقتضى هذا الدستور لم تتأسس إلا من اتحاد عنصرين أحدهما (الملك) والآخر الأمة ولم تكن اختصاصات كل منهما وعلاقاتهما إزاء بعضهما بعضا واضحة الحدود والمعالم فى القانون الاقطاعى القديم ، وتاريخيا لأن حوادث التاريخ هى الأصل فى قيام هذا الدستور ولأنه صار يعتمد فى بقائه على موقف كل من هاتين القوتين (الملك والأمة) من الأخرى وتلك علاقات متغيرة حسب مقتضيات الأحوال والظروف فى العصور المختلفة . ولم يوجد جهاز الحكم بهيئاته التى ذكرناها : الملك ، الدياط ، المجالس الأقليمية (Comitats) نظاماً برلمانياً بالمعنى المعروف فى الأزمان الحديثة أو حتى على غرار ما كان معروفاً فى ذلك العصر فى انجلترة فلم يكن النظام الهنغارى ، إذاً نظاماً تمثيلياً نيابياً بحال من الأحوال وإنما كان نظاماً إقطاعياً ، لاريب فى أنه أدى مع ذلك مهمته بنجاح من حيث أنه هيأ لهنغاريا الفرصة للاحتفاظ بكيانها وذاتيتها فى وجه « ملك » هو صاحب السيادة الشرعية عليها يريد أن يحكم حكما استبدادياً ، أى يحاول عدم

الاعتراف بالحقوق والحريات التى للهنغاريين أو يريد توحيـــد أملاكه (ومن بينها هنغاريا) على أساس الحكومة المركزية . ولقد كان هذا الدستور هو ذلك الدستور الذى صارت له شهرة عظيمة فيما بعد وبقى الهنغاريون يطلبون من (مليكهم) احترامه حتى منتصف القرن التاسع عشر ، وحتى أثناء ثورة ١٨٤٨ .

والحقيقة أن المجر (هنغاريا) لم تكن أمة بل (مجتمعا إقطاعياً) : سواد الأهلين من الفلاحين رقيق الأرض ، والطبقة المتوسطة (البورجوازية) فى المدن لاقيمة ولا وزن لها . فيؤلف الفلاحون ٩٩٪ من أهل البلاد ومع ذلك لم يشترك هؤلاء فى حياتها السياسية الوطنية بل استأثر النبلاء كما رأينا بكل أسباب السلطة واضطلعوا بأعباء كل الوظائف ، وهم سلالة الأسر المجيارية الغازية القديمة ، أو رفعهم الملك إلى مرتبة النبلاء ، أو منحهم الدياط مايمكن تسميته بصفة المواطن أو «الجنسية» الهنغارية L'Indigenat ؛ ويفقد النبيل (نبالته) إذا اتهمه الملك بأنه أخل بولائه له إذا ارتكب جرماً خان به واجباته الإقطاعية . ولقد كان يزيد عدد هؤلاء النبلاء الهنغاريين عن عدد النبلاء فى فرنسا سنة ١٧٨٩ بإثنى عشر ضعفاً وذلك بالنسبة للطبقات الأخرى فى المجتمع . وأما أهم امتيازاتهم فكان إعفاؤهم إعفاء تاماً من الضرائب أو إلزامهم بدفع شىء إلى الدولة .

ولقد كان هؤلاء النبلاء متساويين ولا فوارق بينهم فى نظر القانون ولكنهم كانوا منقسمين إلى فريقين : فريق يعيش فى بؤس وضنك ويعرف هؤلاء باسم نبلاء الأخفاف Nobles en Sandales أى الذين ينتعلون النعال الخفيفة ، وفريق كبار الملاك أصحاب الأراضى الشاسعة الأغنياء والمثقفين الذين تأثروا لدرجة ما بأساليب المدنية أو الحضارة الأوروبية ويطلق على هؤلاء إسم (العظماء) Magnates ، ومنهم تألفت الأرستقراطية المجرية (الهنغارية) التى ذكرنا أنها أنشأت لها صلات بالأسر الأوروبية فى الغرب

ولقد عاشت بين هذين الفريقين طبقة النبلاء الإقليمية وكانت متوسطة الحال ولكنها الطبقة التى سيطرت على أعمال المجالس فى المقاطعات المختلفة Comitats وفى مجلس النواب فى الدياط وتزعمت المعارضة وكانت قوام الحياة السياسية ومساكها فى البلاد ، على أنه مما يجدر ملاحظته أن هؤلاء النبلاء الهنغاريين لم يكونوا عموماً من المثقفين أو المتعلمين ولا يدركون شيئاً من معنى الأمة أو القومية . وانحصر كل نشاطهم فى الدفاع عن مصالحهم الشخصية أو تأييد مصالحهم الطبقية وحسب . وهؤلاء النبلاء الهنغاريون الذين كانوا الطبقة السياسية الوحيدة فى البلاد لم يتكتلوا فى جبهة متحدة ضد صاحب السيادة الشرعية عليهم وهو العاهل النمساوى الذى كان إمبراطوراً على ألمانيا (الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة) ولقد اتخذ سلطان هذا الامبراطور على طبقة هؤلاء النبلاء وبالتالى على مجموع (الدولة) فى هنغاريا وذلك إذا تركنا جانبا الجيش والبيروقراطية المالية طريقين : طريق النفوذ الدينى ، وطريق النفوذ الأرستقراطى أى تأييد الأسر الأرستقراطية لنفوذه .

ففيما يتعلق بالأمر الأول أن المجر عند انتشار الإصلاح الدينى اعتنقت البروتستنتية ولكن ما أن قويت حركة انتعاش الكنيسة الكاثوليكية حتى عاد قسم عظيم من البلاد إلى الكاثوليكية مرة أخرى وفى كل مكان عملت الكنيسة الكاثوليكية لتأييد مصالح الأسرة المالكة وربطت مصيرها بمصير (الملك) صاحب السيادة الشرعية على البلاد . وكانت هذه الكنيسة صاحبة ثراء عريض وقوة عظيمة وكان لرجال الدين (الاكليروس) الحق كما شاهدنا قانوناً فى اتخاذ مقاعدهم فى (الدياط) إلى جوار النبلاء العظام فى مجلس أو طبقة العظام Table des Magnats كما أنهم ملأوا أهم الوظائف فى الدولة ، وكثيراً ما صاروا يتدخلون للوساطة بين النبلاء وصاحب السلطان الشرعى (الملك والامبراطور) وخصوصاً كلما

كان يشتد النقاش حول القوانين المراد استصدارها . ومن هذه الناحية إذاً كان رجال الدين (الاكليروس) فى هنغاريا عامل توحيد وتركيز حكومى لربط هذه البلاد بمقر صاحب السيادة العليا وهو الامبراطور النمساوى فى فينا . وعندما ازدهرت الحياة فى البلاط النمساوى فى عاصمة الهابسبرج أيام شارل السادس ثم ماريا تريزا فى القرن الثامن عشر كان نبلاء المجر عماد هذه الحياة الاجتماعية الجديدة فى العاصمة النمساوية . أضف إلى هذا أن ماريا تريزا اتبعت سياسة هدفت إلى التقريب بين النبلاء الألمان والنبلاء الهنغاريين وعملت على (مزج) الفريقين بتشجيع التزواج بينهما وعند ملء الوظائف الادارية وبتوزيع المناصب عليهم فى البلاط كما أغدقت عطاياها على الفريقين بالتساوى فترتب على ذلك أن بدأت تشعر هذه الطبقة الأرستقراطية الهنغارية بروح جديد أخذ ينمو شيئاً فشيئاً ، حتى صارت تنظر إلى الأشياء نظرة أكثر اتساعا منذى قبل . وحتى صار هؤلاء النبلاء الهنغاريون الذين عاش أكثرهم فى فينا وأنشأوا صلات شخصية مع الامبراطور ، ينظرون إلى الأمور من الناحية السياسية ، وليس من الناحية الوطنية (الهنغارية) فحسب وذلك بالرغم من أن عواطفهم بقيت هنغارية كما ظل الوطنى الهنغارى (المجر) يستأثر بمحبتهم .

وهؤلاء النبلاء الهنغاريون كانت لهم صلات كذلك مع الطبقات الارستقراطية فى أوروبا ، خصوصاً الارستقراطية الفرنسية والانجليزية كما أنهم تأثروا بالثقافة الأوروبية الغربية الأمر الذى ترتب عليه كله أن صارت تدريجياً هذه الارستقراطية الهنغارية لا تجد غضاضة فى قبول ما يريده ويوصى به صاحب السلطان (أى الملك والامبراطور) حتى لقد غدت أخيراً طبقة النبلاء العظام فى مجالس الدياط أداة طيعة فى يد الامبراطور .

وهكذا صار هؤلاء النبلاء العظام عوامل نمو وتطور ، أفادت منها

الدولة النمساوية على حساب الدولة الوطنية (هنغاريا) مما تهدد بالخطر هنغاريا، حيث أن النمسا التى اتبعت فى بوهيميا سياسة مشابهة لما تفعله الآن فى المجر كانت قد نجحت فى «جرمنة» بوهيميا «جرمنة» كاملة وقضت عليها تماما ولكن النمسا عجزت عن القضاء على المجر وبقيت هذه للأسباب التى ذكرناها بالرغم من محاولات النمسا المتكررة محتفظة بكيانها وذاتيتها. إلا أنه لا يمكن اعتبار المجر (هنغاريا) أمة حديثة أى بها مجتمع من طراز المجتمعات الحديثة المعروفة، بل لقد بقيت المجر محتفظة (بمجتمعها) القديم الذى استطاع الدفاع عن امتيازاتها ومقاومة ضياع هذه الامتيازات التى هددت الملكية بإلغائها. فكان للمجر «استقلال» سياسى وحياة وطنية (أهلية) ولكنها لم تكن تتمتع بنظم برلمانية أو نيابية تمثيلية، كما أنها لم تكن (أمة) فقد كان بعد انتشار التعليم والشعور السياسى بين طبقة النبلاء الوسطى أن أمكن انطلاق القومية الهنغارية، ولقد حدث ذلك فى الربع الأول من القرن التاسع عشر. فالمجر إذاً دولة تاريخية لها ذاتيتها الخاصة بها واستطاعت المحافظة على هذه الذاتية أو الشخصية، ولكنها لم تصل بعد إلى مرتبة الدولة القومية أو الوطنية بالمعنى المعروف.

(٣) أمة اليونان:

واليونان أمة يختلف طرازها عن الطرازين السابقين من حيث أن اليونان يؤلفون أمة «روحية» تشعر بتقاليدها ولكنها لا تزال عاجزة تماما عن الشعور بحياتها أو وجودها القومى. وليست العناصر التى تضافرت على خلق الأمة اليونانية مستمدة من الآراء الحديثة، بل لقد كفى الأمة اليونانية أن تعتمد على ذكرياتها القديمة لتستطيع الحياة والبقاء، ومع أن اليونان خضعت لسلطان الأتراك العثمانيين منذ نهاية العصور الوسيطة فقد أمكنها المحافظة على وجودها وكيانها، وتلك حقيقة لا ينبغى أن تثير الدهشة إذا عرفنا أن الدولة العثمانية لم تكن (دولة) بالمعنى الصحيح، بل كانت خليطاً

أو مزيجاً من الأقوام يعيشون فى أقطار كان كل ما يعنى الأتراك من شأنها هو استمرار احتلالهم ثم استغلالهم لها . مما ترتب عليه أن صار (تركيب) هذه الدولة العثمانية تركيباً غير عادى فهناك حكومة وهناك سكان أو (رعايا) وهناك طبقة إقطاعية ممتلكة فرضت نفسها على البلاد التى فتحتها والتى أجازت لأهلها أن يعيشوا تحت سلطانها طبقة دنيا فى نظير أن (يفتدوا) أنفسهم بالقيام بما صار يطلب منهم تأديته من واجبات وخدمات : كدفع الخراج (الضريبة المفروضة على الأرض) وكانت هذه نوعا من الضرائب الشخصية أو الفردية التى يدفعها (الروم) لقاء العيش فى سلام ، ثم الضريبة العقارية وضريبة العشور وكل هذه ضرائب (فدائية) أى يفتدى بها الأفراد أنفسهم وأملاكهم من أرض وعقار إلخ . وفى الماضى أخذ العثمانيون عدداً من أبناء وبنات الروم بنسبة الخمس . وذلك لتنشئتهم النشأة التى يريدونها ولتكوين تلك الفرق التى عرفت باسم الانكشارية وبطل العمل بهذا النظام فى سنة ١٦٨٥ فقط فكانت هذه ضريبة افتدائية أخرى . وهكذا بقى العثمانيون بفضل هذه الضرائب الافتدائية إن صحت هذه التسمية — سواء لافتداء الأفراد (من الروم) بدفع الخراج أو لافتداء الأرض والعقار بدفع العشور والضريبة العقارية ، أو لافتداء أبناء وبنات الروم فى نظام الانكشارية — نقول بقوا طبقة منفصلة عن أهل البلاد التى فتحوها ومفروضة على سكانها الأصليين فرضاً ، ولم يفكر العثمانيون فى الامتزاج بهؤلاء أو اتباع سياسة تهدف إلى حدوث اندماج بين الفريقين وعلى ذلك فقد استطاع اليونان أن يحتفظوا بطابعهم وذاتيتهم ، وسهل على العثمانيين فى ظل النظام الذى أقاموه أن يعترفوا بوجود الأمة اليونانية .

ولقد تضافرت عوامل عدة على إنشاء هذه الأمة اليونانية ، لعل أهمها أن اليونان كانوا يتبعون الكنيسة الأرثوذكسية وقد أبقى محمد الفاتح الذى فتح القسطنطينية (١٤٥٣) على هذه الكنيسة الأرثوذكسية لأنها كانت وقت الفتح ضالعة لحد ما مع الغزاة الفاتحين بسبب كراهيتها لسياسة آخر

الأباطرة البيزنطيين (قسطنطين دراغاسيوس) Dragases الذى كان قد بدأ المفاوضة مع رومة من أجل الاتحاد مع الكنيسة الرومانية . وعلى ذلك فقد عقد محمد الفاتح (الثانى) مع البطريق اليونانى (جينياثيوس) Genuatios اتفاقا ظل موضع احترام السلاطين والبطارقة فى العهود التالية . ونص هذا الاتفاق على إعفاء رجال الدين من الخراج فى نظير مبلغ تدفعه الكنيسة إلى السلطان سنوياً وترك السلطان فى يد البطريركية إدارة شئون الكنيسة المدنية واعترف باستقلال الأكليروس القضائى ، واستعان البطريق فى القيام بأعباء وظائفه بمجلس كنسى (سينود) Synode من عشرة من المطارنة يعينهم البطريق إلى جانب أربعة مطارنة آخرين هم مطارنة هرقلة (فى جنوب الأناضول) وتزيقوس Czycus (على شاطىء بحر مرمرة الأسيوى) وخلقدونه Chalecdon (على الشاطىء المقابل للقسطنطينية) ودرقوس Dercos فى آسيا الصغرى . ولقد امتد سلطان البطريكية ومجلسها (السينود) حتى شمل اليونان وجزر الأرخبيل وآسيا الصغرى بأسرها وكل المشرق (أو الليفانت) وشبه جزيرة البلقان بل وامتدت ولاياتها (القضائية) إلى أبعد من ذلك حتى أنه عند إنشاء كنيسة روسيا كان بطريق القسطنطينية هو الذى أجلس على كراسيهم الأساقفة الروس لممارسة وظائفهم الدينية .

ولما كان الأتراك العثمانيون لم يميزوا بين الدين والأمة والدولة فخلطوا بين مفاهيمها ، فقد أعطى السلطان العثمانى الكنيسة اليونانية عند اعترافه بها نوعا من النيابة فى ممارسة السلطات العامة ورضى أن تقوم إلى جانبه هيراركية (أى تنظيم إدارى) مستقل ، فى شكل الكنيسة الأرثوذكسية وبفضل هذا كله أتيحت الفرصة لهذه الكنيسة الأرثوذكسية أن تنمو وأن يثرى رجالها سواء كانوا من القساوسة أو من الرهبان وانتعشت الأديرة انتعاشاً عظيما ووجدت أهم هذه الأديرة فى (جزر الأمراء) الصغيرة فى بحر مرمرة ، حيث أعطيت هذه الأديرة الإذن بدق أجراسها ومع ذلك فقد

كان أعظم مراكز الرهبنة إطلاقا فى جبل أتوس Mont Athos المقدس حيث وفد إليه الرهبان من أقاصى البلاد الأرثوذكسية، مثل روسيا وبلغاريا واليونان وغير ذلك، ولقد كان بيت المقدس مركزاً هاماً آخر لحياة الرهبنة، ودفعت هذه الأديرة أتاوة للسلطان العثمانى فى نظير سماحه لها بالنمو والاتساع، وبالاحتفاظ بأملاكها.

ومن أول الأمر سلكت هذه الكنيسة الأرثوذكسية طريق المعارضة الرسمية والمستمرة ضد الكاثوليكية. وتبدت هذه المعارضة فى أول الأمر فى مقاومة رغبة الإمبراطور (قسطنطين دراغاسيوس) فى إعادة الاتحاد بين الكنيسة الأرثوذكسية والكاثوليكية. وكانت هذه المعارضة سبباً كما سبق القول، فى أن يقبل رجال الدين الأرثوذكس السيطرة العثمانية (فى القرن الخامس عشر) وفى القرن السابع عشر كافحت الكنيسة الأرثوذكسية — جماعة اليسوعيين (الجزويت) كفاحاً مريراً لأن هؤلاء يمثلون كنيسة رومه فى الشرق. وفى آخر هذا القرن وبداية القرن التالى (الثامن عشر) عاون الأرثوذكس الأتراك العثمانيين معاونة فعالة فى انتزاع المورة من جمهورية البندقية وهى دولة كاثوليكية كما أنهم هاجموا مع العثمانيين جزيرة (كرفو) التابعة للبندقية.

ولذلك فقد بقيت الكنيسة الأرثوذكسية داخل الدولة العثمانية بمثابة الحفيظ على العاطفة الوطنية (القومية) لدى اليونان والتى اختلطت بالعاطفة والعقيدة الدينية فتجانست هاتان العاطفتان: الوطنية (القومية) والدينية فى أنه قد نشأت منهما مقاومة مزدوجة، ضد السلطان العثمانى من أجل الاستقلال الذاتى، وضد الكاثوليكية من أجل الاحتفاظ بالذاتية الأرثوذكسية.

وأما اليونان الكاثوليك فقـــد عاش أكثرهم فى مجموعة الجزر اليونانية الصغيرة من جزر بحر الأرخبيل (سيكلاد Cyclades) فى بحر إيجه [1] وذلك فى شبه عزلة داخل الامبراطورية العثمانية وقد تمتع

(١) وهى جزر (ناكسوس) Naxos (أندروس) Andros (باروس) Paros (سانتوريون) Santorion (ميلوس) Melos (سيرا) Syra.

هؤلاء بامتيازات معينة ناشئة من اضطلاع فرنسا بحماية مصالح الكاثوليك فى هذه الأمبراطورية نتيجة لتلك المعاهدات الكثيرة التى عقدها العثمانيون مع الملوك الفرنسيين واعترفوا فيها بحقوق الكاثوليك الموروثة ، ومن هذه حق هؤلاء فى ترميم كنائسهم بحرية . وهذه الحقوق التى عرفت باسم (الامتيازات) Capitulations ، والتى كانت أصلا (منحة) من السلطان العثمانى ، هى التى صارت ضماناً كفل للكاثوليك حرية العبادة . وكان بين اليونان الأرثوذكس واليونان الكاثوليك هؤلاء أن نشب النضال الذى اتفق حدوثه مع حركة اليونان الاستقلالية .

ذلك إذاً كان نظام المؤسسة الكبيرة « الكنيسة الأرثوذكسية » التى امتد سلطانها حتى وسع الأمبراطورية العثمانية بأسرها .

ومع هذا فقد وجد إلى جانب الكنيسة الأرثوذكسية تنظيم إدارى آخر لا يقل فى أهميته عن وجود هذه الكنيسة الأرثوذكسية ، ونعنى بذلك المجالس البلدية . فقد أبقى العثمانيون عندما أقاموا أمبراطوريتهم مكان الدولة البيزنطية ماكان لدى هذه الأخيرة من ترتيبات وأنظمة إدارية واكتفوا باستبدال الموظفين العثمانيين بأولئك الذين ملأوا مناصب الإدارة فى العهد البيزنطى ، وترك العثمانيون الوظائف الصغرى يشغلها أصحابها . والسبب فى ذلك أنه لم يكن لديهم العدد الكافى من الرجال لملء هذه الوظائف فأبقوا فى المقاطعات والمدن التى يخدمها الخوارنة (خورى الكنيسة) المجالس البلدية التى درج السكان على انتخاب أعضائها بأساليب تختلف باختلاف المدن والمقاطعات . وأما هؤلاء الذين ينتخبهم الأهلون لممارسة الإدارة فكانوا الرؤساء الذين وضع تحت تصرفهم نوع من الشرطة أو العسس عرفوا باسم (باليكاريس) Palikares وعرف رؤساؤهم باسم (أرماتولى) Armatolis وقد ذاعت شهرة هؤلاء الباليكاريس والأرماتولى فى أوروبا وقت انتشار الحركة الهللينية لإحياء مجد الإغريق

القديم . وكان أثناء سيطرة البندقية على المورة أن تدعم نظام المجالس البلدية فى هذه البلاد خصوصاً ، واستمر العثمانيون يحترمون هذه الأنظمة بعد استرجاع المورة . ولقد صارت المجالس البلدية تتمتع باستقلال كامل من الناحية العمليـــة الواقعية فى الجزر التى صعب على الأتراك أن يبسطوا سلطانهم الكامل عليها ، بل أن هذه الجزر ما لبثت حتى صارت مستقلة تماماً فى إدارة شئونها حسب رغبات أهلهـا بسبب ضآلة العناصر العثمانية بها . مثال ذلك جزيرة رودس التى يحكمها بيك عثمانى ، هو الإدارى العثمانى الوحيد فى حين يشغل الأهلون كل مناصب الإدارة . وفى جزيرة طاسوس Thasos الكبيرة (والقريبة من شاطىء طراقيا) قام بأعباء الحكم أولئك الرؤساء الذين انتخبهم الشعب مرة كل عام أعضاء لمجلس بلديتها . وفى جزيرة (بسارا) Psara الصغيرة بالقرب من شيوز Chios اضطلع بأعبـاء الحكم والإدارة أعضاء بلديتها والمعروفون باسم (الجيرونت) Gerontes الذين اختارهم الشعب كذلك لهذه المهمة . وفى جزيرة (هيدرا) Hydra ــ وهى الجزيرة الصغيرة التى سوف تصبح من معاقل حركة اليونان الاستقلالية لم يكن موجوداً بها عثمانى واحد . ولذلك فقد اعتبر كثير من المؤرخين ، هذه المجالس البلدية « جمهوريات وطنية » صغيرة لكل منهـا طابعها المستمد من كل تلك التنظيمات التى ظهرت فى أرض اليونان فى الأزمان القديمة فى صورة (الدولة) الديمقراطية النابرة (والشعور المحلى) الانفصالى القديم.

ولقد ترتب على اعتراف السلطان العثمانى بوجود الكنيسة الأرثوذكسية والبلديات اليونانية أن استمرت اليونان تتمتع بحياة روحية مستقلة . وكان مما ساعد على ذلك أن الأتراك لم يستهدفوا فى أساليب حكومتهم الدعوة للدين الحنيف ونشر لواء الإسلام بين الشعوب التى خضعت لسلطانهم . وذلك فى رأى كثيرين لأن الأتراك اعتقدوا أن الله وحده سبحانه هو الذى يختار من يشاء من عباده لهدايته بنعمة الإسلام فكانوا أبعد ما يكون عن الرغبة فى فرض الإسلام ديناً على الشعوب

الي خضعت لهم وكانوا يرون أن الخير كل الخير بدلا من ذلك أن يبتعدوا عن التعرض بشيء لحياة اليونان الروحية والفكرية .

واستندت هذه الحياة الروحية والفكرية عند اليونان إلى ما كان لهم من تراث أدبي كبير تألف من الأقوال والأحاديث والحكم المأثورة والقصص التاريخي والأساطير والمنظومات والقصائد والأهازيج التي توارثوها على مر العصور وانتقلت بالتواتر من جيل إلى جيل . ولقد نشر أحد المؤرخين الفرنسيين (فوريل) Fauriel في سنة ١٨٢٤ مجموعة من الأغاني الشعبية في (اليونان الحديثة)(١) وكان يقصد باليونان الحديثة ، بلاد اليونان في العصور الوسطى ، وليس في العصر الحديث ، كشيء يختلف تماماً عن اليونان القديمة أي يونان العصور الغابرة . وكان يقصد (فوريل) من نشر هذه الأغاني الشعبية إقامة الدليل على أن اليونان يتمتعون بحياة روحية كاملة . وتلك حياة نهض الدليل على وجودها فعلا فيما صار يصدر من كتب ومؤلفات وينشأ من مدارس تعهدته بالتأييد والتعضيد الكنيسة الأرثوذكسية . فاحتفظت الثقافة البيزنطية ، ثقافة العصور الوسطى في اليونان ، ببقائها بل وانتعشت انتعاشاً عظيما في مراكز عديدة كانت (كرفو) من أهمها ثم جزيرة كريت حيث أعيد بهما تنظيم المدارس في القرن التاسع عشر على يد أحد البطارقة المثقفين (سيريل لوكاريس Cyrille Loukaris) الذي عمل على نشر التعليم في أنحاء اليونان وإنشاء أول مطبعة في حي الفنار .

وتعددت مراكز الثقافة اليونانية الهامة فوجدت بالقسطنطينية (ويانينا) وأرطه ومونت آثوس وميسولونجي وغيرها . وفي سنة ١٧٤٠ نشأ مركز جديد لهذه الثقافة في (كوزاني) Kozani في مقدونيا وزيادة على ذلك فقد تأسست في جزيرة شيوز مدرسة للفنون والصـــنائع كانت بمثابة جامعة حقيقية اشتهر تلاميذها « بفرنسي المشرق » وهو اللقب الذي أضفي عليهم

(١) Les Chants Populaires de la Grèce Moderne.

ثم تأسست فى (ياسى) وبوخارست مراكز لتعليم اللغة اليونانية ، فى الولايات الدانوبية (البغدان والأفلاق) . واحترم العثمانيون هذه المدارس جميعها ولم يتعرضوا لها بسوء ولم يحاولوا حرمان اليونان من أن يكون لهم هذه السيطرة الفكرية ولم يحدوا من نشاطها لسبب معين وإلى جانب الأسباب التى مرت بنا هو أن الأتراك لم يكونوا يأبهون لها . ولقد قصد كذلك عدد من اليونان إلى الغرب (أوروبا الغربية) لارتشاف العلم من مناهله فى دورها ويمموا شطر فرنسا خصوصاً للتزود من ثقافتها .

أما هذا النشاط فقد دل على أن اليونان ظل شعورهم بقوميتهم ينمو نمواً مطرداً دون أن يطرأ شىء يوقفه أو يعطله وكان مظاهر هذا الشعور الوطنى (أو القومى) أنهم أطلقوا على أبنائهم أسماء إغريقية كما سموا أنفسهم أسماء إغريقية أو بيزنطية فأكدوا بذلك تصميمهم على الاحتفاظ بكيان مستقل ومنفصل عن الكيان العثمانى . ومع ذلك فالذى يجدر ملاحظته بشأن هذه الثقافة اليونانية أنها اعتمدت فى صميمها على التقاليد البيزنطية فى حين يقل كثيراً اعتمادها على الثقافة الإغريقية القديمة وتلك حقيقة فات إدراكها على كثيرين من المعاصرين الذين انبروا لتأييد الهللينية أو حركة إحياء الحضارة اليونانية فاعتبروا اليونان الحديثين سلالة الإغريق القدامى واعتبروا نشاطهم الثقافى إحياء للثقافة الإغريقية القديمة فى حين كان الحال على العكس من ذلك تماماً لأن اليونان التى عاصرها هؤلاء إنما كانت (يونان) بيزنطية وذات ثقافة ترتد فى نشأتها إلى أصول بيزنطية .

ولقد كان هناك عامل آخر إلى جانب الكنيسة الأرثوذكسية والمجالس البلدية يساعد على استمرار بقاء الأمة اليونانية ونعنى بذلك سلسلة الوقائع والأحداث التى فتحت آفاقاً لاستمرار نشاط هذه الأمة فيما يحفظ عليها ذاتيتها من جهة ، ثم أتاحت الفرصة فى الوقت نفسه لحصول رد فعل بين اليونان ضد السيطرة العثمانية . ذلك العامل هو وجود طبقة من كبار (البيزنطيين) بالقسطنطينية عاصمة الامبراطورية العثمانية ذاتها ، سواء كان

هؤلاء من الطبقة الأرستقراطية أم من أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) فهؤلاء هم الذين عاونوا على صيانة التقاليد الهللينية فى مستقر هذه التقاليد من الأزمان السابقة . وتنوعت أصول هذه الأسر التى عاشت فى القسطنطينية فبعضها ينتمى لأسرة الأباطرة البزنطيين كأسرتى (أرغيروبولو) Argyropoulo (وابسلنتى) Ypsilanti والبعض الآخر كان من أصل إيطالى استقروا بالعاصمة من أيام العصور الوسطى كأسرة (مانو) Mano و (نجرى) Negri ؛ وأخيراً كان هناك اليونانيون الذين وفدوا إليها من مختلف أقاليم اليونان ذاتها ، منهم أسرات (كانتا كوزين) Cantacuzene و (ماوروكرداتو) Mavrocordato و (ستوردتزا) Stourdza وغيرها وقد بلغت هذه عشرين أسرة حفظ تاريخ اليونان أسماءها . وعاش أعضاء هذه الأسر الكبيرة فى حى الفنار فى قصورهم ويقف على خدمتهم أتباع عديدون ، وكانوا ذوى ثراء عريض وهم الذين يترأسون البيوت التجارية الكبيرة واستأثروا بالمشروعات الاقتصادية الهامة داخل الامبراطورية العثمانية . فإنه لم يمض زمن طويل على سقوط القسطنطينية فى قبضة الأتراك حتى كان هؤلاء قد أعادوا صفوفهم وانطلقوا يعملون لتنمية ثرواتهم وامتاز يونان الفنار بمعرفتهم لغات (المشرق) أو الليفانت ولغات بلدان البحر المتوسط وكذلك بلدان أوروبا الغربية فأنشأوا مع كل هذه الجهات صلات واسعة ساعدتهم فى نشاطهم التجارى خصوصاً وأصبح لهم بفضلها ما يشبه نظام المخابرات الدقيق . ثم كان طبيعياً أن تتوثق العلائق بينهم وبين (البطريركية) التى أمدوها دائماً بالأموال للإنفاق على المدارس والكنائس والأديرة .

ويلى الأسر التى اتخذت مقامها فى حى الفنار فريق آخر من اليونان الأثرياء ذوى النشاط الملحوظ والذين اختصوا (بالتجارة البحرية) ولقد بلغ نشاط هؤلاء درجة بعيدة حتى أن السفن جميعها تقريباً التى حملت الراية العثمانية كانت سفناً يونانية فى الحقيقة . وصاروا هم الذين

يقومون بالملاحة البحرية الطويلة ثم الملاحة الساحلية ، وتعاونوا فى مبدأ الأمر مع اليهود الذين لجأوا للتوطن فى الدولة العثمانية فراراً من الاضطهاد الذى نزل بهم فى أسبانيا والبرتغال فتواطنوا فى (سالونيك) وفى غيرها ولكن سرعان ما عظمت المنافسة بين الملاحين اليونان وبين هؤلاء اليهود اللاجئين . ولقد أفاد اليونانيون من الضعف والانحلال الذى أصاب نشاط البندقية فى تجارتها البحرية فى القرن الثامن عشر فاستطاعوا أن يوسعوا شيئاً فشيئاً دائرة نشاطهم البحرى ثم طرد الإيطاليين أنفسهم فى آخر الأمر من مياه الجزر اليونانية . ولما كان الانجليز قد قضوا كذلك على نشاط الفرنسيين فى هذه الجهات (فى حروب الثورة الفرنسية) فقد حل اليونان محلهم . وهكذا احتل اليونان مكان الإيطاليين والفرنسيين فى أساكل الليفانت ، وبفضل ذلك استطاعوا احتكار هذه التجارة البحرية بأجمعها تقريباً .

وإلى جانب هؤلاء كان هناك يونانيون أنشأوا جاليات كبيرة فى كل موانى البحر المتوسط الهامة وفى أماكن أبعد من هذه كذلك مكان منهم أصحاب السفن أو الذين أشرفوا على تجهيزها وسقها بالبضائع وأصحاب مخازن التجارة ومستودعاتها ثم التجار أنفسهم ، وقد أثرى هؤلاء ثراء عظيما ولقد كانوا فى أول الأمر يقومون بنشاطهم التجارى تحت حماية الراية الفرنسية التى نالت اعتراف الأتراك بها دون إعلام سائر الدول وقتئذ وتأسست أهم الجاليات الكبيرة فى مرسيليا وجنوة وتريستا والاسكندرية وليفورنة والبندقية . بل وكان لليونان جاليات فى أماكن بعيدة فى لندن وانفرس (أنتورب) وموسكو وفينا وأشهر الأسر التى تألفت منها الجاليات الكبيرة كانت أسرة (باليولوج) Paleolgue وأسرة كنتاكوزين Cantacuzene ببلاد المورة كما اشتهرت من بين الأسر التجارية الكبيرة : (نوتاراس) Notaras و (عمالى) Mammali وفاتاتزيس Vatatzis .

ولم يكن هؤلاء المعمرون أو المتوطنون اليونان من التجار والفناريين أنانيين ولا «واقعيين» فحافظوا بحرارة على كل التقاليد البيزنطية وظلت تربطهم بأوطانهم صلات وثيقة وتبرعوا بسخاء بأموالهم للمدارس اليونانية والمؤسسات الخيرية بل أن أهل الجاليات اليونانية والفناريين أنفسهم هم الذين قاموا بتمويل حركة الاستقلال اليونانية أثناء ثورة المورة فى سنة ١٨٢١ .

ولقد كان لثراء اليونان الذى أسفر عن ظهور طبقة أرستقراطية أو طبقة عالية من البورجوازية الغنية نتائج بعيدة داخل الإمبراطورية العثمانية فإن هؤلاء اليونان ما لبثوا حتى صاروا يتغلغلون شيئاً فشيئاً فى دولاب الإدارة العثمانية فكان منهم خصوصاً عمال المالية ورجال إدارة الخزينة بل إن المالية العثمانية لم تلبث أن صـــارت تتألف من اليونان ثم أنهم سرعان ما شرعوا يملأون مناصب لا تقل عن هذه المناصب المالية أهمية عندما استخدمهم الباب العالى تراجمة فى وقت نشطت فيه الدبلوماسية العثمانية فى منتصف القرن السادس عشر ثم فى منتصف القرن السابع عشر خصوصاً ، فأنشأت الدولة صلات واسعة ومنوعة مع الدول الأوروبية وصار ضروريا استخدام هؤلاء التراجمة فاستخدمت الدولة اليونان الذين اشتهر من بين التراجمة الكبار فيهم (بنايوتى) Panaiotis وهو من شيوس وأول من شغل منصب كبير التراجمة . ولقد بقى اليونان يشغلون هذا المنصب بعد ذلك وكان أوسع كبار التراجمة شهرة (اسكندر ماوروكرداتو) (١٦٢٦ — ١٧٠٩) والذى كان يسمى « بالعارف بالأسرار » تعددت زياراته لبلدان أوروبا الغربية واشتغل بالطب فى بادوا (بإيطاليـــا) وعاش زمنا فى بولونى (فى فرنسا) ثم انتهى به المطاف إلى الاستقرار فى القسطنطينية حيث شغل ما يشبه وظيفة السكرتير العام لوزارة الخارجية العثمانية بها وكان هو الذى تفاوض عن الدولة لعقد معاهدة كارلوفيتز Carlowitz (١٦٩٩) ثم أنه كان أديباً كتب باليونانية (تاريخاً مقدساً) نشر فى بوخارست فى سنة ١٧١٣ بعد وفاته .

ولم يلبث أن صار اليونانيون يشغلون مناصب أرقى وظائف الإدارة العثمانية فتعين (نيقولا ماوروكرداتو) ابن اسكندر حاكما (هوسبدارا) Hospodar فى سنة ١٧٠٧ للبغدان (ملداقيا) ثم على الافلاق (ولاشيا) فى سنة ١٧١١ ومن ذلك الحين عين السلطان حكام هاتين المقاطعتين ، اللتين عرفتهما أوروبا باسم (الولايات الدانوبية) من بين يونانى الفنار وكان نيقولا أديبا كوالده ولكنه كتب باللاتينية وتوفى سنة ١٧٣٠ فلم يلبث السلطان أن عين أخا له يدعى قسطنطين حاكما (هوسبدار) على الافلاق (ولاشيا) إبتداء من سنة ١٧٣٥ . ولقد احتفظت الولايات الدانوبية (الافلاق والبغدان) بقوانينهما الخاصة بهما تحت السيادة العثمانية مقابل دفع أتاوة سنوية وكان حكام هاتين الولايتين ينالون من السلطان عند تقليدهم الحكم بهما لقب الباشوية الذى يخولهم الحكم قواداً عسكريين وحكاماً مدنيين كما كانوا ينالون من البطريق (والكنيسة الأرثوذكسية) لقب ، صاحب السلطة Despote — أى رئيس الأهالى اليونان وعميدهم .

ولقد قام بفضل هذا التقليد المزدوج نوع من (الحكم الثنائى) فى هذه الولايات الدانوبية جمع بين السلطة المركزية العثمانية وبين ممثلى هذه السلطة المركزية فى الافلاق والبغدان وهم يونانيو الفنار ، وكان هذا النوع من الإدارة التى قامت فى الولايات الدانوبية بمثابة تجربة أتاحت لليونان من الأسر الكبيرة الفرصة لممارسة شئون الحكم ، سوف يفيد اليونان منها فى المستقبل .

وهكذا كان بفضل كل هذه العوامل أن وجد من بين جمهرة اليونان نخبة ممتازة شعرت بأهميتها وأدركت أن هناك احتمالات لمستقبل زاهر للأمة اليونانية وهذه النخبة الممتازة هى التى زودت عند سنوح الفرصة الأمة اليونانية بقادتها وزعمائها ثم كان بسببها أن استطاعت اليونان عند تحريرها واستقلالها أن تجد « هيئة إدارية » تتسلم زمام الأمور كان قد تم تهيئتها سياسياً وتدريبها على ممارسة شئون الحكم والإدارة فى داخل الامبراطورية العثمانية ذاتها .

على أنه إلى جانب الأسر اليونانية الكبيرة التى أثرت بسبب نشاطها التجارى والاقتصادى كان هناك عنصر يختلف تمام الاختلاف عن هؤلاء كان لوجوده ونشاطه أثر فعال عند قيام حركة اليونان الاستقلالية ونعنى بذلك أولئك الذين وضعوا أنفسهم خارج القانون والذين صاروا عضد الحركة الاستقلالية وساعدها الأيمن منذ نشبت الثورة (١٨٢١).

والسبب فى وجود هؤلاء (الخارجين على القوانين) من رجال العصابات طبيعة البلاد وتكوينها الجغرافى حيث قد نصلت الجبال بين مختلف أقاليمها ومقاطعاتها فصارت هذه منعزلة عن بعضها واتخذ اللصوص وقطاع الطريق الذين طاردهم القانون من هذه الجبال معاقل لهم وعرفهم اليونان بأسماء مختلفة منها (الكلفت) Klepht ومعناها اللصوص وقطاع الطريق إلخ وهؤلاء (الكلفت) ألفوا العصابات واستقروا فى المقاطعات الجبلية، صعبة المسالك والدروب فى بلاد اليونان وخصوصاً فى منطقة الجبال الممتدة على حدود الامبراطورية الجنوبية، ومن هؤلاء اللصوص كان بوتزاريس Botzaris الذى أدرك شهرة بعيدة فيما بعد ثم فى جبال (أجرافا) Agropha فى الجزء الجنوبى من هضبة البندوس Pindus فى جبال (مونت أوليمبوس)، و (مونت فالتوس) Mont Valtos حتى إذا اجتزنا خليج كورينث Corinth وجدنا (الكلفت) فى شبه جزيرة المورة فى إقليم (مانى) Magne، (أى فى لاكونيا Laconia القديمة) وتزعمت أسرة (ماورو ميخالى Mavromichalis عصابات الكلفت فى هذه الجهات وفى جزيرة كريت ألف الخارجون على القانون هؤلاء (الكلفت) عصابات صغيرة من خمسة إلى عشرة رجال اعتصمت فى الجبال وكان فى أحايين كثيرة من المتعذر التمييز بين هؤلاء اللصوص وقطاع الطرق والخارجين على القانون (أو الكلفت) وبين الجندرمة أو العسس فى هذه البلاد والذين انغمسوا فى حياة لا تختلف كثيراً عن حياة عصابات الكلفت أنفسهم وكان هؤلاء الجندرمة أوالعسس المسمون (باليكاريس) Palikaris

وكان القول المأثور فى هذا العصر «أن الحرية لا تكون إلا فى الجبال» وفى الجزر كان هناك خارجون على القانون كذلك من طراز (الكلفت) نفسه وهؤلاء كانوا من النوتية والملاحين ورجال البحر القراصنة وقد كان عددهم عظيما فى جزر الأرخبيل (سيكلاد) ونشر المؤرخ الفرنسى (فوريل) السالف الذكر كثيراً من أغانيهم التى تحدثوا فيها عن مغامراتهم.

ولقد كان متيسراً كما هو واضح — أن ينقل هؤلاء اللصوص وقطاع الطرق والقراصنة نشاطهم فى اللصوصية والنهب والسلب إلى ميدان آخر هو الثورة عند نشوبها وأن يشتركوا مع سائر أهل البلاد فى المقاومة الوطنية ولقد فعلوا ذلك فى مرة سابقة سنة ١٧٧٠ أثناء الحرب الروسية التركية عندما أرسلت القيصرة كاترين الثانية حملة بحرية كبيرة إلى بحر إيجه لمهاجمة الامبراطورية العثمانية. فقد سبق إرسال العمارة الروسية أن أوفدت القيصرة إلى تساليا Thessaly (الاقليم الشرقى الساحلى من أرض اليونان شمال مورة) أحد الضباط الروس (باباز أوغلى) Papazaglou وكان ينحدر من أصل يونانى وذلك حتى يثير القلاقل والاضطرابات فى البلاد. تزعم باباز أوغلى وبناخى Benaki الثوار هناك فعينت الدولة (محسن زادة محمد باشا) سرداراً على جيش مورة وأمدته بعسكر جديد فكان بعد لأى وعناء أن استطاع هذا القائد تسكين الإضطرابات ولكن بعد خسائر كثيرة على أن الروس انتصروا فى هذه الحرب على العثمانيين فى روسيا الجنوبية وشبه جزيرة القرم، فسعى جماعة من الرؤساء اليونانيين يطلبون الاتصال بالقائد الروسى الجنرال (أورلوف) Orlof فى البندقية أولا ثم فى ليفورنه وذلك لتدبير القيام بعمل مشترك بينهم وبين الأسطول الروسى ثم حاول الروس احتلال (كورون) Coron الميناء الجنوبى بالمورة وبمجرد نزولهم به قصد إليهم جمع غفير من اليونانيين الكلفت والباليكاريس الذين حضروا من كل أنحاء اليونان ومن جزر الايونيان وكريت ومن

جهات أخرى للانضمام إلى الروس الذين حاولوا بمساعدة كل هؤلاء لهم الاستيلاء على (تريبوليتزا) Tripolitza عاصمة إقليم (مانى) لتمتعها بسبب موقعها فى قلب المورة بمركز استراتيجى هام فحاصرها الروس مرتين ولكن تحصينات المدينة كانت قوية ففشلت الحملة وانتقم الأتراك من اليونانيين فقتلوا منهم من أهل المدينة ثلاثة آلاف وسير الأتراك جيشاً من مائة ألف ألبانى لإخماد هذه الثورة وهو الجيش الذى تعين لقيادته محسن زاده محمد باشا السالف الذكر ولقد دافع اليونانيون ببسالة أعادت إلى الأذهان بطولة قوادهم فى التاريخ الغابر فوقف (كريستوف جريفاز) Christophe Grivas بحفنة من ثلثمائة يونانى وحسب ، يحاول وقف تدفق القوات الألبانية عند ممر ضيق حاولت الجيوش الزاحفة أن تعبر منه نهر (اسبروبوتاموس) Aspropotamos فهلك هو ورجاله .

وهذه الثورة فى سنة ١٧٧٠ التى صحبت الغزو الروسى كانت بمثابة (تصوير) سابق لما سوف يحدث فى ثورة ١٨٢١ ذلك أن ثورة ١٧٧٠ قامت على أكتاف اليونان الخارجين على القانون الذين رفعوا راية العصيان وأثاروا سائر مواطنيهم ضد الدولة العثمانية ولم تتردد عن المضالعة معهم فى هذه الثورة (البطريركية) أو السلطات الدينية . ومن ناحية أخرى فقد انتقم الأتراك من اليونانيين انتقاماً فظيعاً على نحو ما سوف يفعلون فى سنة ١٨٢١ وذلك فى ميسولونجى ، وبتراس Patras وبيولى Beolis خصوصاً وكان من بين الذين لقوا حتفهم فى هذه الثورة (١٧٧٠) من كبار الزعماء الوطنيين فى المورة (اتيين ماورو ميخالى) وولده فى حين عزل السلطان بطريق الكنيسة الأرثوذكسية فى القسطنطينية ميلتيوس الثانى Meletion II .

وانتصر الروس على العثمانيين فى الحرب التى كانت بدأت منذ أن أعلنها الأخيرون على روسيا (فى أكتوبر ١٧٦٨) واستمرت حتى حاقت الهزائم بالدولة وخشى الباب العالى العاقبة فطلب الصلح وأبرمت معاهدة قوجك قينارجه (كنشك كينارجى (فى يوليو سنة ١٧٧٤ . فنصت المعاهدة

على منح اليونانيين العفو الشامل وضمان حرية عباداتهم وإعفائهم من الضرائب المتأخرة عليهم ؛ كما أنها نصت على احترام ما كان للأفلاق والبغدان (الولايات الدانوبية) من امتيازات سابقة . ولقد اشتملت معاهدة قوجك قينارجه على بندين كان لهما أهمية بالغة بسبب ما انطويا عليه من تقرير أول الأسس التى اعتمدت عليها المطالب والادعاءات الروسية من أجل التدخل لصالح أبناء الكنيسة الأرثوذكسية فى الامبراطورية العثمانية. هذان البندان كانا السابع والسابع عشر فنص البند السابع على أن « يعد الباب العالى بحماية الديانة المسيحية بصورة دائمة فى جميع الكنائس ويوافق على أن يقدم إليه الوزراء الروس كل ما يبدو لهم من أمور متعلقة بصالح الكنيسة المؤسسة فى القسطنطينية وبصالح خدمة هذه الكنيسة جميعهم ، ويعد بقبول كل ما يقدم إليه احتجاجات باعتبار أنها صادرة من أشخاص محترمين يمثلون دولة مجاورة وصديقة مخلصة ويتكلمون باسمها » . وواضح أن هذا النص كان ينطوى على مبدأ جديد هو أنه صار لروسيا حق التدخل قانوناً فى صالح البطريركية الأرثوذكسية فى القسطنطينية ذاتها . وعلاوة على ذلك فقد أضاف البند السابع عشر أن الباب العالى يعد من الآن فصاعدا بأن الديانة المسيحية لن تتعرض لأى اضطهاد مهما قل شأنه ، وأنه لن يمنع أحداً من إصلاح الكنائس وترميمها أو إعادة بنائها وأن يمنع منعاً باتاً أن يلحق برجال الدين المسيحيين إهانة أو يكونوا موضع سخرية أو اضطهاد بأى شكل من الأشكال » .

ومع ذلك وبالرغم مما تقدم جميعه لم تكن ثورة سنة ١٧٧٠ حركة قومية ولم يكن (الكلفت) أو رجال البحر القراصنة إلخ متأثرين بأى (شعور قومى) . وكل ما يمكن أن تدل عليه هذه الثورة أنه كانت هناك عناصر مقاومة يونانية وطنية وأن هناك احتمال لظهور هذه العناصر ذاتها مرة أخرى إذا سنحت الفرصة لقيام حركة قومية صحيحة .

وثمة عامل أخير لا غنى عن ذكره عند الكلام عن هذه (الأمة

اليونانية الداخلة فى نطاق الأمبراطورية العثمانية وكان ذا شأن فى ظهور القومية اليونانية فيما بعد ونعنى بذلك وجود مجموعة (جزر الأيونيان) Ionian Islands الواقعة تجاه ساحل اليونان الغربى وجنوب بحر الأدرياتيك والتى لم تدخل قط تحت سلطان العثمانيين (المسلمين) وكانت هذه الجزر سبعا أكبرها كرفو وسيفالونيا وهذه الجزر مع المدن الحصينة الأربع على ساحل إيبروس Epirus : بوتريندو Butrindo وبارجا Parga وبريفيزا Proveza وفونيتزا Vonitza كانت بقايا أو أملاك أمبراطورية البندقية القديمة فى بلاد اليونان وانتشرت بها الكاثوليكية إلى جانب الأرثوذكسية ولو أن الأرثوذكس كانت لهم الأكثرية وتبع رئيس الكنيسة الأرثوذكسية فى جزر الأيونيان بطريق القسطنطينية فى حين بقيت الجزر تتبع من الناحية السياسية جمهورية البندقية يحكمها حاكم من البندقية ويساعده موظفون إيطاليون فى أعماله الإدارية ، وعلى هؤلاء البنادقة تتلمذ اليونانيين فى شئون الإدارة . وكان النبلاء اليونان يجتمعون سنوياً لانتخاب مجلس من مائة وخمسين عضوا ينتخب بدوره ثلاثة من (الوكلاء) Syndics ليمثلوا هذه الجزر فى مدينة البندقية . وهؤلاء النبلاء اليونان كانوا يعملون بطبيعة الحال على تأييد حقوقهم الاقطاعية بالنسبة لجمهورية البندقية ولكن لم تكن لهم حقوق فى الإشراف والهيمنة على الحكومة البندقية فى الجزر (جزر الأيونيان) . ثم أن الجمهورية كانت تمنع يونانى الجزر من الاشتغال بالملاحة حتى لا يتحد يونانيو الجزر خصوصاً مع أهل كرفو المعروفين بعدائهم الشديد — كسائر أهل الجزر — ضد السيطرة الإيطالية التى يخضعون لحكومتها . وكانت (كرفو) هذه مركزاً هاماً للثقافة غزت بأضوائها بلاد اليونان نفسها .

وهكذا وجدت فى اليونان كل العناصر التى تتألف منها (القومية) وأهم هذه اللغة والدين . وإن كانت هذه القومية لم يتح لها الظهور بعد بل

بقيت تترقب الفرصة تسنح فى شكل مثل عليا معينة أو عواطف ملتهبة ليتسنى لها جمع هذه العناصر فى (شعور قومى) ناضج كما بقيت تترقب الفرص تسنح فى وقوع حادث سياسى أو مجىء ظروف سياسية مناسبة لتصبح (حركة قومية) . وأما الذى كان صاحب الفضل فى إمداد اليونانيين بهذه المثل العليا ثم فى تهيئة الظروف السياسية المناسبة فكان (الثورة الفرنسية) ثم كان عندئذ أن انتقل اليونان من مجرد (أمة) مشتتة وما تزال فى دور الميوعة إلى أمة اكتمل نضجها وصار له شعور قومى ، أى إلى (أمة قومية) .

٤ — إرلندة :

وكانت إرلندة (دولة) — وبالأحرى (دويلة) من طراز يختلف عن الطرازات السابقة من حيث أن إرلندة نقطة ابتداء لما يصح وصفه (بالقومية) الخالصة . وذلك لأن إرلندة تمتعت (بذاتية) بدت فى جميع مناحى الحياة السياسية والاجتماعية بالرغم من رزوح هذه (الذاتية) تحت أقسى أنواع البؤس والاستبداد لدرجة حطمت قواها وأعجزتها حتى عن إدراك مقدار ما صارت إليه من وهن وانحطاط ، بل وأعجزتها عن الشعور بما كان يتحتم عليها فعله لمقاومة هذا الانحطاط .

وإرلندة كانت أمة قد توافرت لديها العوامل التى لاغنى عنها لتكوين الأمم وهى وجود الأرض التى يعيش عليها شعب من جنس واحد ، هم الكلت Celt ودين واحد هو الكاثوليكية ويتكلم بلغة واحدة هى الأرلندية وله ماض مشترك . وتلك هى العوامل التى سوف تتألف منها القومية الأرلندية .

ولكن أرلندة ظلت فى عزلة عن سائر بقاع الأرض بسبب البحر الانجليزى الذى فصل بين هـــذه الجزيرة البعيدة وبين القارة الأوروبية والغرب عموماً . ومن زمن طويل وقعت أرلندة تحت سيطرة الإنجليز وكانت هذه سيطرة غاشمة حتى أن ماكولى Macauley المؤرخ الانجليزى

كتب أن الانجليز استخدموا السيف ضد الارلنديين الكاثوليك ليس فى عهد إدارة (حكومة) واحدة فحسب أو حتى فى عهد عشرين إدارة أو حكومة ولكن طول قرن من الزمان بأكمله . لقد لجأنا إلى محاولة نشر المجاعة فى أرلندة بل ولجأنا إلى اصطناع كل أساليب الظلم والاستبداد باستصدار القوانين الغاشمة ثم حاولنا وسائل التشريد والإفناء ولم يكن الغرض من ذلك كله تحقير شعب بغيض أو كسر شوكته وحسب بل عملنا من أجل إبادة شعب بأسره فى بلاد نبت فيها وشب وترعرع » . ومع ذلك فقد استطاعت أرلندة اجتياز هذه الشدة والنجاة من الموت والفناء الذى كان ينتظرها . ولكن كان الأثر الذى خلفته الكوارث والنوازل أن فقدت الأمة أحاسيسها ومشاعرها لدرجة أنه لم يعد هناك مجال لحدوث (رد فعل) قد ينتشلها من الوهدة التى تردت فيها وكان كل الأثر الذى خلفته هذه الكوارث والنوائب كراهية عظيمة تغلغلت فى نفوس الارلنديين ضد أولئك الذين بطشوا بهم .

ويتبين من تاريخ أرلندة أنها كانت تخضع دائماً لنظام حكومة تأسست فى البلاد بطريق الفتح أى تميزت أساليبها بالوحشية الغاشمة وهى أساليب تركت آثاراً دامية فى حياة هذه البلاد ، فقد بدأت الفتوحات فى أرلندة فى القرن الثانى عشر فى العهد الانجليزى النورماندى ومن ذلك الحين عرفت منطقة الاحتلال الانجليزى على شاطىء الجزيرة الشرقى وعلى مسافة قريبة من انجلترة ذاتها باسم القصر أو (المسوجة) Palisade أى الدائرة المحاطة بسياج من الأوتاد) أو الحامية Garrison أو (البال) Pale (أى دائرة النفوذ الانجليزى) . ومنطقة الاحتلال الانجليزى هذه كانت بمثابة رأس الجسر لامتداد النشاط الانجليزى العسكرى إلى داخل إرلندة . ولكن سرعان ما اتضح أن منطقة الاحتلال الانجليزى كانت تسير تدريجياً وبصورة من الصور نحو الاندماج فى الكيان الارلندى فلم تلبث أرلندة أن « تمثلت »

الانجليز الذين أقاموا فى منطقة الاحتلال وكانوا يمتلكون الأراضى الشاسعة فى أرلندة حتى انتهى الأمر بأن صــــار هؤلاء يؤلفون طبقة من النبلاء (الأنجلو أيرلنديين) ، وتحتم حينئذ على حكومة الملك فى لندن أن تعمل من وقت لآخر لتغذية منطقة الاحتلال بعناصر إنجليزية جديدة وفى عهد أسرة تيودور (خصوصاً أيام الملكة الياصابات) وفى عهد أسرة ستيوارت أى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر تأيد نظام (الحكومة الفاتحة) وتدعمت أركانه بأن تجددت العمليات العسكرية التى أرهقت البلاد وخربتها وأذاعت بها الإرهاب وجوعت (الإدارة) الأهلين وأهلكت المجاعات عدداً عظيما من الناس . وفى عهد أسرة تيودور (الملكة الياصابات) جلب الانجليز إلى أرلندة حوالى عشرين أو ثلاثين ألفاً من الإسكتلنديين ليتوطنوا بمقاطعة (ألستر) Ulster فى الشمال على حساب الارلنديين الوطنيين الذين جردوا من أراضيهم وأملاكهم ليغتصبها هؤلاء النازحون الجدد منهم بشتى الوسائل . ثم إن إنجلترة وقد صارت (بروتستنتية) لم تلبث أن أدخلت (الكنيسة الانجليكانية) إلى أرلندة فصادرت دون إمهال أموال وأملاك الكنيسة الكاثوليكية بها وعمدت إلى اضطهاد الارلنديين الكاثوليك .

وكما كان متوقعاً أدى هذا النظام الغاشم إلى قيام الثورة فى سنة ١٦٤١ فبدأت أولا فى إقليم (ألستر) حيث ارتكب الانجليز الأرلنديون الفظائع الشديدة ضد بعضهم بعضاً ووقعت المذابح العديدة بين الفريقين ، وبقيت الثورة سنوات حتى قمعها (أوليفر كرمويل) Cromwell الذى ترأس الحكومة الجمهورية فى انجلترة عندما أرســـل إلى أرلندة فى سنة ١٦٤٩ حملة قضت على الحاميات الأرلندية ، ولقد اتبعت حكومة الاحتلال مع الأهلين خطة إبادة وإفناء منظم ، ذهب ضحيته خلال السنوات الإحدى عشر التالية ستمائة وستة عشر ألف أرلندى من سكان بلغ عددهم مليونا

وأربعمائة وستة وسبعين ألفاً . ثم أنشئت محاكم خاصة كأداة للاستمرار فى أعمال الإفناء والإبادة سرعان ما صارت تعرف باسم (محاكم المجازر) ، فترتب على هذه المآسى أن غادر أرلندة فراراً من بطش الإنجليز حوالى ثلاثين أو أربعين ألفاً لجأوا إلى أوروبا وأمريكا . ولم يكتف الإنجليز بما فعلوا فباعوا فى أسواق الرقيق حوالى ستين ألفاً من الأطفال والنساء أو البنات للعمل فى جزيرة جمايكا وجزر بربادوس ، وبهذه الوسائل نقص عدد السكان فى أرلندة إلى أقل من مليون نسمة . ثم إنه لما كانت الحكومة قد صادرت أراضى الارلنديين فى مقاطعات (لينستر) Leinster و (ألستر) ومنستر Munster فقد وزعت هذه الأراضى المصادرة على جنود كرمويل وعلى الذين استطاعوا الاستحواذ عليها بطريق التقاضى أمام المحاكم التى صارت تطبق قوانين التملك الانجليزية . ودفع الانجليز دفعا أهل البلاد ليرتدوا إلى طرف الجزيرة الغربى ، ليقيموا فى مقاطعة واحدة فحسب هى مقاطعة (كنوت) Connaught والانجليز من وراء أقفيتهم يتصايحون إلى (كنوت) أو إلى جهنم وبئس المصير . على أن الانجليز أدركوا أهمية الإبقاء على عدد من الأرلنديين حتى فى تلك المناطق التى أبيدو فيها إبادة كادت تكون تامة ، لاستخدامهم فى أغراض مناوراتهم السياسية وكان لبقاء هذا العنصر «الضئيل» الفضل فى إعادة بناء الشعب الأرلندى . وفى عهد ملكية ستيوارت الراجعة (١٦٦٠ — ١٦٨٨) تمسك الانجليز بالنظام الحكومى السارى فى أرلندة فأعادوا دعم أركان الكنيسة الانجليكانية من جهة ثم استصدروا من جهة أخرى (إعلان سنة ١٦٦٠)[١] والذى هدف إلى معالجة مسألة الأراضى على أساس إعادة أملاك الكنيسة الانجلكانية إليها وإبقاء الأراضى فى حوزة الملاك الإنجليز من الجنود الذين اشتركوا فى قمع الثورة الأرلنـــدية بين سنتى ١٦٤٩ ، ١٦٥٣ ، ثم أولئك

(١) The Declaration of 1660

المغامرين الذين أمدوا الحكومة بالأموال اللازمة لإخضاع هذه الثورة . ولم يفد من هذه (التسوية) سوى عدد ضئيل من الكاثوليك الذين « ثبتت براءتهم من القيام بالثورة ضد (التاج) وكان بفضل هذه التسوية أن صار انتقال (ملكية) الأراضى من أصحابها الأرلنديين إلى سادتهم الإنجليز إجراء يستند إلى قوانين رسمية .

ولقد تم فتح أرلندة على يد وليم الثالث الذى اعتلى العرش بعد (الثورة السلمية) المشهورة فى سنة ١٦٨٨ التى أقصت جيمس الثانى عن العرش وأنهت حكم أسرة ستيوارت من انجلترة . فقد أرسل الثالث إلى أرلندة حملة للاقتصاص منها بسبب تعضيدها لجيمس الثانى الذى كان اعتمد على الأرلنديين (الكاثوليك) فى محاولة استرجاع عرشه ، فأوقع وليم بالأرلنديين وبجيش جيمس الثانى هزيمة كبيرة فى واقعة (بوين) Boyne فى يوليو ١٦٩٠ وسقطت (دبلين) فى قبضته وفر جيمس إلى فرنسا . وبعد أن سلم إقليم (ليمريك) Limerick فى غرب إرلندة الجنوبى فى أكتوبر ١٦٩١ عقد الانجليز مع الأرلنديين فى السنة نفسها اتفاقا (سلام ليمريك) تعهد فيه الانجليز باحترام مبدئى حرية العبادة والمساواة فى الحقوق بينهم وبين الأرلنديين على أن الانجليز مالبثوا حتى نقضوا هذا الاتفاق . فصادروا مساحة شاسعة من الأراضى ، حوالى مليون فدان ، ليستقر بها عدد عظيم من الانجليز الذين أتوا بهم من جديد إلى أرلندة . وفقد كبار الارلنديين كل رجاء فى إمكان الاحتفاظ « بالقومية الارلندية » فغادر هؤلاء أوطانهم وهاجروا إلى فرنسا . وأما الذين آثروا البقاء فى أرلندة فقد رضخوا لكل إرهاق وقع عليهم دون أن يحركوا ساكناً لدفعه ودون أن يفكروا فى إثارة أية مقاومة ضده . وهكذا كان يبدو « الفتح » كأنه يريد إنشاء أرلندة انجليزية تقوم عروشها على بقايا الوطن الإرلندى الصميم .

على أن قصـــة الفتح الانجليزى فى أرلندة لم تكن قد استكملت

فصولها بعد فقد استصدر البرلمان الأرلندى نفسه فى (دبلن) تحت تاثير النفوذ الانجليزى طائفة من القوانين بين سنتى ١٦٩٥ ، ١٧٠٩ عرفت باسم (قوانين العقوبات) Penal Laws — تقضى بسببها على حريات الأهلين الكاثوليك وحقوقهم المدنية ومنع أتباع البابوية من التدريس فى المدارس وفى منازلهم الخاصة ، وصار محرما على الأطفال تلقى العلم على أيدى معتنقى الكاثوليكية فى بلادهم ، كما منعوا من التعليم الكاثوليكى خارج بلادهم ، ثم نفى رجال الدين الكاثوليك من أرلندة ، وحرم على البروتستنت الزواج من كاثوليك ، ووضعت عدة شروط لتنظيم وراثة الأرض والأملاك الأخرى بصورة تمنع الكاثوليك من توريثها أو وراثتها، وموجز القول أن هذه القوانين (قوانين العقوبات) فرضت سيطرة أقلية من البروتستنت على أكثرية من الكاثوليك هم أهل البلاد الارلنديون وكان واضحاً أن الحكومة الانجليزية لم تكن تستهدف من سياستها إدماج الارلنديين أو استيعابهم ، وإنما كانت تبغى إخضاعهم لسيطرتها الباطشة المستبدة من ناحية ، ثم استغلال موارد البلاد واستنزاف دماء أبنائها من ناحية أخرى ، تعتمد فى تحقيق مآربها على وجود (الحامية) الانجليزية البروتستنتية مما كان معناه أن حالة حرب فعلية كانت قائمة بصورة مستديمة تحت ستار (نظام سياسى) معين .

ولقد قامت هذه السيطرة الانجليزية فى إرلندة على دعامات عدة منها (قانون بوينجس) Poynings Law نسبة إلى (إدوارد بوينجس) الذى حكم أرلندة نائباً للملك هنرى السابع (من أسرة تيودور) فترة من الزمن وصدر هذا القانون فى ديسمبر سنة ١٤٩٤ ، وتضمن المبادىء التى صارت مرعية طول القرون الثلاثة التالية فى حكم أرلندة ، وبمقتضى هذا القانون صار البرلمان الأرلندى مرغماً على الموافقة على القوانين التى تقدم إليه واستصدارها دون مناقشة أو تعديل لها ، وكما أعدتها الحكومة الانجليزية

وكان معنى ذلك إدخال التشريع الانجليزى فى أرلندة وسريانه بها ، وإخضاع البرلمان الأرلندى لرغبات الحكومة الانجليزية ، وأما الدعامة الثانية للسيطرة الانجليزية ، فكانت الكنيسة الانجليكانية ، ولو أن هذه الكنيسة لم يكن لها أتباع من بين الأرلنديين أنفسهم لأن هؤلاء كما هو معروف إنما كانوا من الكاثوليك ما عدا أقلية بروتستنتية فى شمال الجزير الشرق فى مقاطعة (ألستر) ولقد اعتمدت الكنيسة الانجليكانية فى تقرير العقيدة وتنظيم العبادات على القرارات والقوانين التى يستصدرها البرلمان ، وهذا فيما يتعلق بالعقيدة ذاتها ، ثم على الملك الذى كان من حقه تعيين القساوسة والأساقفةوهذا فيما يتعلق بملء الوظائف الكنسية ، وقد بلغ عدد الأساقفة اثنين وعشرين أسقفاً والقساوسة ثلاثة آلاف ، فى حين لم يكن يوجد أرلندى واحد يدين بالولاء للبروتستنتيةفىالأبرشيات الانجليكانية فى أرلندة وعددها المائتان ، ثم أن هؤلاء الأساقفة ظلوا يعيشون أكثر الوقت فى انجلترة ، وكانت هذه الكنيسة الانجليكانية التى فرضت فرضاً فى إرلندة ذات ثراء عريض نتيجة مصادرة أملاك الكنيسة الكاثوليكية كما صارت تحصل العشور من الأرلنديين ، وأشرفت على التعليم وعلى حياة الأهلين المدنية وتمتعت بالولاية القضائية على الأراضى التى تملكها ، وعلىالفلاحين المقيمين عليها ، وذلك كله دون أن يفيد الأرلنديون وهم كاثوليك شيئاً من الخدمة الروحية التى تؤديها الكنيسة ، وفضلا عن ذلك لم ينج من سلطان الكنيسة الانجليكانية أولئك الاسكتلنديون أتباع (الكنيسة المشيخية) والذين عاشوا فى مقاطعة ألستر .

وكان الملاك الدعامة الثالثة التى قامت عليها السيطرة الانجليزية فى أرلندة وهذه كانت أبعد الدعامات أثراً وأقواها نفوذاً . ذلك أن الانجليز كانوا يملكون فى أرلندة الأرض التى استولوا عليها نتيجة مصادرة أملاك الأفراد الصغيرة وأملاك كبار الأرلنديين من أصحاب الأراضى الشاسعة . ولقد كان

هناك طبقتان من الملاك الانجليز : الطبقة الأولى وتتألف من كبار الملاك الذين لم يتخذوا مقامهم فى إرلندة وعهودا باستغلال أراضيهم إلى طائفة من الوكلاء كانوا فى أحايين كثيرة من أهل البلاد أنفسهم وذلك فى نظير نسبة معينة من الايراد ، الأمر الذى جعل هؤلاء الوكلاء يشتدون فى معاملتهم ويقسون على المشتغلين فى هذه الأراضى من أجل الحصول على أعظم قدر ممكن من الإيراد . أما الطبقة الثانية فكانت جماعة الملاك متوسطى الحال الذين عاشوا فى البلاد نفسها وصاروا يؤلفون طبقة أقل فى مستواها من كبار الملاك ونعنى أعيان الطبقة المتوسطة Gentry وكان هؤلاء هم الذين عمدت الحكومة إلى ملء وظائف الإدارة منهم فجمعوا إلى جانب السيطرة الاقتصادية بسبب ثرائهم أسباب السيطرة الإدارية والحكومية فى أيديهم كذلك . وهؤلاء الملاك (من طبقة أعيان البورجوازية) انتشروا على وجه الخصوص فى مقاطعات (لينستر) و (ألستر) على شواطئها وفى (منستر) ولقد كان للملاك الانجليز الحق فى توريث أراضيهم إلى أكبر أبنائهم الذكور كما كان لهم الحق فى توريثها مقدما كذلك لأكبر حفدتهم الذكور وذلك حرصا على بقاء الثروة مركزة فى يد كبير الأسرة . ولقد حرم هذا النظام الأرلنديين الذين عاشوا فى هذه الأراضى من الحماية التى كانت لهم فى علاقتهم كفلاحين بالسادة الأشراف أو ملاك الأرض وفق القواعد والأنظمة (الاقطاعية) القديمة ثم أن الأرض مالبث حتى فقدت جودتها وقلت غلتها تدريجيا بسبب امتناع الملاك عن إنفاق أموالهم فى استصلاحها أو فى استخدام طرائق حديثة فى استغلالها فنزل الضنك والبؤس بالفلاحين وهم جمهرة الشعب الأرلندى نتيجة لسوء الحالة الاقتصادية وكان الملاك يعطون بطريق الايجار إلى المزارعين الأرلنديين جزءاً صغيراً من أراضيهم لمدة لا تزيد على عشرين أو ثلاثين سنة ، فى نظير أن يؤدى هؤلاء المستأجرون خدمات معينة إلى جانب ما يدفعون من إيجار ، فكان أشق هذه الخدمات

تسخيرهم فى العمل فى أراضى الملاك لقاء أجر ضئيل أو بالمجان .

ومما زاد هذه السيطرة الانجليزية قوة وإحكاما أن الانجليز استمالوا إليهم بشكل ما جماعة من الأرلنديين الذين سوف يصبحون عند الضرورة (الصفوة الأرلندية) الذين تتألف منهم طبقة بورجوازية ريفية . فقد حدث خلال القرن الثامن عشر خصوصاً أن تحولت بعض الأراضى الأرلندية إلى مزرعات لتربية الماشية بسبب استغلال الأراضى مراعى بدلا من زراعتها فسوجت هذه المزرعات المخصصـــة للرعى وعرفت باسم (التحويطات الزراعية) Enclosures فى مقاطعات (ليمريك) ، و (تيبرارى Tipperary و (كلير) Clare و ميث Meath و (ووترفورد) Waterford ولو أنها كانت قليلة العدد بسبب ما يلزم لهذه المراعى من مساحات من الأرض شاسعة وكان ملاك هذه (المسوجات) أو مستغلوها من الأرلنديين يحاكون أهل طبقة أعيان البورجوازية Gentry من الانجليز فى عيشهم ويقلدونهم فى كل شيء ويقفون أثرهم . ولقد وجد إلى جانب هؤلاء فريق من أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) الأرلندية من جماعة (الوسطاء) Middlemen الذين استأجروا (التزموا) بجزء من أراضى الملاك الانجليز فاحتفظوا بقسم منها يستغلونها بأنفسهم فى حين وزعوا القسم الآخر فى أجزاء صغيرة على « مستأجرين » آخرين ، وكان هؤلاء (الوسطاء) الأرلنديون الذين عاونوا الملاك الانجليز على استغلال أراضيهم موضع كراهية واحتقار هؤلاء الانجليز أنفسهم الذين استخدموهم ثم كراهية واحتقار الفلاحين الأرلنديين الذين استبد بهم (الوسطاء) وأساءوا معاملتهم فاعتبرهم مواطنوهم خونة لقضيـــة الوطن . وأما هؤلاء (الوسطاء) فقد صاروا يتطبعون بطباع الانجليز ويمعنون فى تقليدهم ومحاكاتهم على أنه مما تجدر ملاحظته أن جميع هؤلاء الملوك الانجليز من أعيان البورجوازية ثم هؤلاء الوسطاء الأرلنديين كان ينقصهم التهذيب والتعليم ولا ثقافة لهم كما كانوا غلاظ الطباع أصحاب خشونة ووحشية فى مسلكهم وأساليب حياتهم .

تلك إذاً كانت دعامات السيطرة الانجليزية فى إرلنـدة : الإدارة السياسية ، الكنيسة الانجليكانية ، نظام الملكية العقارية (والأرض) ثم ذلك النظام الحكومى الذى هدف إلى تحطيم جميع أسباب الحياة الروحية والمادية فى أرلندة .

ولقد كان لهذه السيطرة الانجليزية آثار بعيدة . من ذلك أن البروتستنتية الانجليكانية التى فرضـــت على أرلندة درجت على تعقب الكاثوليك بالاضطهاد والتشريد فمنع الكاثوليك وهم الأرلنديون من مزاولة طقوس العبادة الظاهرة كالحج ودق النواقيس وما إلى ذلك وعظمت حروجة مركز القساوسة الكاثوليك دينياً واجتماعياً ثم أنه تقرر فى سنة ١٥٩٨ إرسال الأساقفة الكاثوليك والقساوسة الذين تمسكوا بالعقيدة ومظاهر العبادة الكاثوليكية إلى المنفى ، وأجيز فقط بقاء القساوسة الذين سجلت الحكومة أسمائهم فى سجلاتها وكان عليهم أن يحلفوا يمين الولاء للحكومة ولكنيستها وكان عدد هؤلاء القساوسة المسجلة أسماءهم قليلا ، وفيما عدا ذلك فقد اعتبر الأساقفة والقساوسة (خارج القانون) وخصصت المكافآت المالية للإرشاد عنهم وسمى هؤلاء الذين يرشدون عن رجال الدين (الخارجين على القانون) بصائدى القساوسة Priest Hunters .

وكثرت القيود التى ضيقت من الناحية القانونية سبل العيش فى وجه الكاثوليك أى الأرلنديين فإلى جانب عجز هؤلاء عن مزاولة طقوس عبادتهم وحرمانهم من حقوق الملكية وقصر مدة (استئجارهم) الأراضى على عشرين أو ثلاثين عاماً (التزاماً) فقد حرموا كذلك من مزاولة المهن الحرة ما عدا مهنة الطب ثم حرموا من مزاولة أكثر المهن المتعلقة بالتجارة إلا فى حالات معينة . ولما كان البرلمان الانجليزى يبغى استبعاد الكاثوليك من الوظائف الحكومية فى الدولة فقد استصدر فى سنة ١٦٧٣ (قانون التمييز الطائفى Test Act يحتم على جميع موظفى الحكومة ان يحلفوا يمين الولاء للكنيسة الانجليكانية وأن يؤمنوا بسر القربان المقدس وفق طقوس هذه الكنيسة وأن يرفضوا علنا الإيمان بتحول الخبز والنبيذ إلى جسد المسيح

ودمه فكان هذا القانون (اختباراً) استبعد بفضله عند تطبيقه فى أرلندة كل الكاثوليك — أى الأرلنديين — من شغل الوظائف العامة . أضف إلى هذا أن هؤلاء كانوا قد حرموا كذلك حق الولاية على أطفالهم كما قدمنا فنع غير البروتستنت من القيام على تعليمهم فى أرلندة كما منع غير البروتستنت من تعليمهم فى خارج أرلندة ، وعلاوة على ذلك فقد حرم الكاثوليكى قانوناً من حقه فى إرث أبويه إذا كان من البروتستنت وتمتع البروتستنت بحق حصر الوراثة فى الإبن الأكبر فى حين تجزأت أملاك الكاثوليك بين الأبناء بالتساوى وهكذا لم يعترف القانون فى نظر الحكومة الانجليزية بوجود الكاثوليك أتباع الكنيسة الرومانية . وقد وصف (أدموند بيرك) Burke الفيلسوف الانجليزى هذه الأحوال السائدة فى أرلندة فى عصره وكان مولده فى دبلن سنة ١٧٢٩ ودرس بها قبل أن يتم دراسته القانونية فى لندن ثم زار أرلندة بعد ذلك وتوفى بانجلترة سنة ١٧٩٧ وهو صاحب شهرة ذائعة بسبب كتاباته ضد الثورة الفرنسية — وصف (بيرك) الحالة فى أرلندة بأنها منتهى درجات التمام التى يمكن أن تصلها الرذيلة ورق تقشعر منه الأبدان ، ينطوى على جحود وكفران مبين ، وطغيان يدل على أقصى ما تصل إليه وقاحة الانسان وفساد خلقه .

هذا أما حياة البلاد الاقتصادية فقد تدهورت تدهوراً عظيما بسبب أن أرلندة كان يحكمها الانجليز بوصف أنها مستعمرة وحسب ، يستغلها حكامها لصالح العاصمة (لندن) وحدها . ولقد قضى قضاء منظما على الصناعات الارلندية الوطنية الواحدة بعد الأخرى بفضل القوانين العاتية التى استصدرت والضرائب المرهقة التى فرضت على الأرلنديين فاختفت منذ أواخر القرن التاسع عشر صناعة الصوف وحذت حذوها صناعة الخزف والفخار ولم يترك الانجليز سوى صناعة الأقمشة من القنب أو الكتان فى بعض المدن الشمالية الشرقية مثل (بلفاست) Belfast (ولندونديرى)

Londonderry وترتب على هذا الضيق الاقتصادى أن أرلندة لم تفد شيئاً من الانقلاب الصناعى الذى حدث فى إنجلترة فى القرن الثامن عشر .

ومن ناحية الزراعة بقيت أرلندة فى حالة تأخر ظاهر تزاول أساليب الزراعة القديمة وأدواتها المحاريث الخشبية فاستمرت فلاحة الأرض طالما أخرجت الأرض محاصيلها حتى إذا ضعفت التربة تركت الأرض بوراً وانصرف الناس عن فلاحتها وزرعها . أضف إلى هذا انعدام وجود الطرق وعربات النقل مما جعل متعذراً نقل المحاصيل إلى الأسواق لبيعها فلم تنل زراعة الحنطة أى عناية واقتصرت زراعتها فى بعض أجزاء أرلندة الجنوبية الغربية فقط لإنتاج مشروب الويسكى وصار البطاطس محصـــول البلاد الرئيسى وذلك على حساب المحصولات الأخرى وزاد فى ضنك أهل البلاد وبؤسهم تقسيم الأراضى إلى أجزاء صغيرة وكان من عوامل هذا التفتيت والتجزئة نظام الوراثة الذى ذكرنا أنه قضى بتوزيع أملاك المورث على الورثة بالتساوى . وثمة عامل آخر وهو تجزئة أراضى القرية (المشاعة) على أهل القرية بالتساوى وقد ظلت تنقص وتتضـــاءل مساحات هذه الأجزاء من الأراضى المقسمة والموزعة تبعاً لزيادة عدد السكان . وأما العامل الأخير فكان انعدام وجود المزارعين المستأجرين . ولقد عرفنا أن طريقة التأجير والوساطة كانت الطريقة المتبعة فى استغلال الأراضى وكانت لا تزيد مساحة كل منطقة حسب هذا النظام على عدد من الأفدنة يتراوح تقريباً بين الخمسة عشر والأربعين فداناً . وهكذا بقيت أرلندة بعيدة كل البعد من تلك الحركة الاقتصادية الزراعية التى قامت وقتئذ فى إنجلترة وفى قسم من فرنسا وأحيت النشاط الزراعى من جديد فى كل منهما .

تلك إذاً كانت مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية فى أرلندة تحت السيطرة الإنجليزية الغاشمة . وأما لإدراك ما كان عليه

حال الارلنديين فى هذه الحياة فإن أول ما ينبغى ذكره كحقيقة تساعد على فهم موقف هؤلاء أن الارلنديين أمة تتناسل بكثرة عظيمة فقد بلغ عدد سكان أرلندة فى آخر القرن الثامن عشر حوالى خمسة ملايين عاشوا فى ضنك وبؤس استرعيا نظر الانجليز أنفسهم فى ذلك الحين فتحدث عن هذا الضنك والبؤس (جوناثان سويفت) Jonathan Swift أحد كتاب الانجليز المشهورين الذى نشر فى سنة ١٧٢١ بحثا عن الحالة فى إرلندة لم يلبث أن أعقبه فى سنة ١٧٢٩ بنشر مقترحاته «المتواضعة» لمعالجة مسألة الفقراء والبؤساء الأرلنديين الذين وصلوا إلى درجة من البؤس والشقاء تفوق ما كان عليه الشحاذون فى إنجلترة ولقد تصدى آخرون كذلك لوصف حال هؤلاء البؤساء الأرلنديين كما فعل (أدموند بيرك) الذى سبق ذكره ثم لورد (شيستر فيلد) Chesterfield الذى وصف الأرلنديين بأنهم كانوا أسوأ حالا من العبيد السود، وسماهم شعباً من الرقيق والشحاذين ثم (أرثر يونج) Arthur Young الذى وصف معيشة الأيرلنديين فى آخر القرن الثامن عشر فقال أنهم يعيشون فى أكواخ حقيرة ويضعون على أجسامهم خرقاً مهلهلة وينام أفراد الأسرة مع مواشيهم فى غرفة واحدة ولقد كان من دواعى البؤس كذلك أن انتشرت المجاعات بين هذا الشعب الأرلندى فحدث خلال العشرين سنة فى القرن الثامن عشر وحده ما لا يقل عن أربع مجاعات اجتاحت عدداً عظيما من أهل البلاد.

وترتب على وجود هذا البؤس والشقاء أن اضطرت العناصر النشيطة إلى الهجرة من البلاد وبخاصة عندما تعذر عليهم العمل كأجراء زراعيين فى أراضى الملاك الانجليز الذين منعوهم من الدخول فى أراضيهم. ولما كان الانقلاب الصناعى قد حصل وقتئذ فى انجلترة فقد نشأت مراكز صناعية جديدة صارت بسببها الحاجة ملحة إلى الأيدى العاملة الكثيرة فقصد هؤلاء المهاجرون الأرلنديون إلى هذه المراكز الصناعية الجديدة وسرعان

ما تألفت منهم (جاليات) كبيرة فى ليفربول ومانشستر خصوصاً ، وتزايد عدد الأرلنديين فى هذه المدن بنسبة نمو الصناعة بها . ثم أن فريقاً آخر هاجر إلى الخارج للعمل كجنود مرتزقة فى جيوش فرنسا وأسبانيا والنمسا فكان لدى جيش الملك فى فرنسا دائماً (فرقة أرلندية) ومثل هؤلاء المهاجرين هم الذين أطلق عليهم مواطنوهم اسم (الأوز البرى) Wildgeese ويقدر عدد الأرلنديين فى جيش الملك الفرنسى الذين هلكوا فى الحروب التى دارت أثناء القرن الثامن عشر بحوالى أربعمائة وخمسين ألفاً . ومع ذلك فقد تولى بعض هؤلاء الأرلنديين مناصب القيادة فى فرنسا وأسبانيا وامتاز منهم قواد عظام من أسرة (لالى) Lally وأسرة (ديلون) Dillon فى فرنسا ثم أسرة (أونيل) O'Niell و (أودونيل) O'Donnel فى أسبانيا بل شغل أحد أفراد الأسرة الأخيرة وهو (دى وال) De Wall منصب رئيس الوزارة بها . وفى النمسا كان القائد الكونت لافال نوجنت Nugent ثم (موريس لاسى) Lacy القائد النمساوى الآخر من أصل أرلندى . ثم أن نفراً آخر من الأرلنديين هاجروا إلى أمريكا .

ولقد ترك هذا البؤس والضنك آثاراً لا تمحى فى نفوس الأرلنديين فمن الناحية النفسية (السيكولوجية) زادت حدة ذلك الطابع الذى امتاز به الخلق الأرلندى ونعنى بذلك عدم الاكتراث وعدم المبالاة وقلة التبصر فى عواقب الأمور ثم (المطاوعة) والتزام مسلك سلبى إزاء كل ما يقع من أحداث ، فهم يستسلمون للبؤس راضخين ويوطنون النفس على ضرورة الثقة بحسن نوايا (ساداتهم) فلا يهتمون حتى بأن يكون استخدامهم بناء على عقود مكتوبة مما جعل الانجليز يتشجعون على الاستهانة بهم والإمعان فى إذلالهم وإرهاقهم . ففقد الأرلنديون بسبب البؤس والضنك الذى كانوا فيه كل شعور باحترام أنفسهم أو الثقة فى أنفسهم حتى أن المثقفين منهم كان يسيطر عليهم الخمول الذهنى والجسمى معاً لدرجة

منعتهم حتى من التفكير فى الإتيان بأى نشاط كان . وكان طبيعياً لهذا كله أن يقتنع الانجليز أن من العبث أن يرجو المرء خيراً من هؤلاء الأرلنديين أو أن يستحثهم على فعل شىء وهم الذين اعتقد الإنجليز أنهم شعب من المنافقين الكذابين الذين انطبعت نفوسهم على القسوة والوحشية والحقد لا يعرفون معنى النظام ولا يصلحون إلا للخضوع لنير حكومة باطشة مستبدة وهذا الاعتقاد كان من أهم أسباب إمعان السادة الانجليز فى سياستهم القائمة على العسف بالارلنديين ومحاولة إبادتهم وإفنائهم .

ولا جدال فى أن هذا الاعتقاد الخطير فى نتائجه كان اعتقاداً خاطئاً فالإرلنديون كما يتبين من وثائق العصر كانوا يتمتعون بروح عظيمة حقيقة أرغم البؤس والضنك الذى حل بالأمة الارلندية أبناءها أن يؤمنوا بحكم القضاء والقدر وجعلهم البؤس والضنك فى حالة ركود نفسانى ظاهر فقدوا بسببه القدرة على تنظيم صفوفهم والشعور بما كان لديهم من قوة كامنة ، ولكن ذلك لم يكن إلا نتيجة نظام الحكم الانجليزى السائد فى بلادهم ، النظام الذى حطم نفوسهم تحطيما حتى أنهم لم ينتهزوا فرصة نزول جيمس الثانى فى بلادهم وما تبع ذلك من اضطرابات ناجمة من محاولة هذا الأخير استرداد عرش أسرة ستيوارت فيقوم الارلنديون بثورة مستطيرة تخلصهم من ظلم السادة الانجليز . ومع ذلك فقد بقيت الروح الارلندية حية ولم تندثر بالرغم من كل ما حدث .

وهذه القوة الروحية وبمعنى أدق روح الارلنديين « الاستقلالية » قد استندت على عقيدتهم الدينية الكاثوليكية . لقد شاهدنا كيف حطم الحكم الانجليزى كل أنظمة الايرلنديين وأساليب حياتهم فى شتى نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولكنه عجز عن تحطيم الكنيسة الكاثوليكية وعجز عن محو عقيدة الارلنديين الدينية فبقيت الكنيسة فى أرلندة بأنظمتها وتقاليدها وكما كانت قبل السيطرة الانجليزية

فاستمرت البـــلاد مقسمة إلى ست وعشرين أبرشية أسقف تحوى أربعة رؤساء أساقفة وحوالى الألف من القساوسة ومائتى كاهن موزعين على (خوريات) بهذا العدد فضلا على قساوسة الأبرشيات الذين بلغوا تسعمائة . وقد عين الأساقفة فى أول الأمر المطالب بالعرش الانجليزى جيمس الثانى بعد ثورة ١٦٨٨ ثم صار يعينهم المطالبون بالعرش من بعده من أسرة ستيوارت : جيمس إدوارد ثم شارل إدوارد ، وباختفاء هذا الأخير اتبع القساوسة والأساقفة الارلنديون نظاماً آخر فصاروا يعدون قائمة بأسماء المرشحين لملء المناصب الدينية يعرضونها على البابا الذى يختار لهذه المناصب من يشاء من بينهم . وحيث أن الانجليز قد صادروا أملاك الكنيسة الكاثوليكية فإن هذه لم تلبث أن اعتمدت فى إدارة شئونها على المساعدات التى يقدمها لها أتباعها . على أن الذى تجدر ملاحظته أن هذه الكنيسة ظلت قائمة فى الخفاء بسبب القوانين التى استصدرتها الحكومة الانجليزية لتعطيل نشاطها فلم يكن لها كنائس لاستيلاء الكنيسة الانجليكانية على دورها المخصصة للعبادة وعجزها بطبيعة الحال عن بناء غيرها ، ومنعت من دق النواقيس أو الاحتفال علناً بأعيادها إلى غير ذلك من المظاهر والطقوس الدينية ، فاكتفت حينئذ بإعداد معابد صغيرة فى الأكواخ الحقيرة غالباً وفى الاهراء أو المخازن ، وفى بلفاست لم يكن يوجد سوى «معبد» كاثوليكى واحد ، وأما القساوسة أنفسهم فكانوا يتلقون دروس اللاهوت فى خارج أرلندة لتعذر إنشاء المدارس الإكليريكية أو غيرها من المدارس الكاثوليكية فى داخل أرلندة ، فدرسوا اللاهوت فى (لوفان) Louvin و (دويه) Douai فى بلجيكا وفى باريس بفرنسا و (سلامنكا) فى إسبانيا، وكانت كل هذه ، وفى فرنسا على وجه الخصوص مراكز للتعاليم الجاليكانية ، التى نبذت العلاقة مع كنيسة رومة وجعلت التعيين للوظائف الكنسية يخضع لسلطان الحكومة والملك مع بقائها تدين فى الوقت نفسه بالعقيدة الكاثوليكية . وعلى ذلك فقد تلقى القساوسة

الأرلنديون فى هذه المراكز مبادىء الخضوع الكامل لسلطان الحكومة وصاحب السيادة العليا فانطبعوا على الطاعة التامة وعدم الثورة ضـــد الحكومة ، وكان بفضل هذه التنشئة ذاتها أن صارت الحكومة الإنجليزية تعتمد عليهم أنفسهم فى تهدئة الشعب الأرلندى وتسكينه ، وفى فض الخلافات والنزاعات المحلية ، كما أنها صارت تعتمد عليهم فى القبض على المجرمين وفى منع الفلاحين من التفكير فى الثورة عليها .

ولقد خضع الشعب الأرلندى لسلطان ونفوذ هؤلاء القساوسة ورجال الدين خضوعاً مطلقاً ، ومما ساعد على هذا الخضوع أنه لم تقم فى أرلندة أية حركة « تعقلية » تستند على تحكيم العقل والتفكير المنطقى فيما يعرض من أمور . ثم أن من أسباب هذا الخضوع كذلك امتياز الجنس الكلتى الذى منه الأرلنديون بالانكباب على العبادة والتدين لدرجة التصوف .

على أن تمسك الأرلنديين بعقائدهم ودياناتهم الكاثوليكية كان الأساس الذى أوجد العاطفة الوطنية لديهم بمعنى أن الأرلنديين شهدوا فى واقع كونهم « كاثوليكا » الوسيلة التى أبقت لهم كيانهم ووجودهم بل واستقلالهم إزاء الانجليز بالرغم من كل ما فعله هؤلاء لإفنائهم وإبادتهم بل أن إمعان الانجليز فى اضطهادهم كان من أثره زيادة هذه العاطفة وإن شئت الغريزة الدينية وبالتالى العاطفة أو الغريزة الوطنية شدة على شدتها وقوة على قوتها ، ثم أن القساوسة الكاثوليك هم الذين اضطلعوا وحدهم بشئون التعليم وكان فى استطاعتهم تعليم الأبناء الأرلنديين لغة بلادهم وتاريخها بل وأغانيها وذلك عندما منعت الحكومة تدريس ذلك كله ضمن برامج التعليم العام ، وأصبحت جامعة دبلن والثالوث الأقدس Trinity College التى تأسست سنة ١٥٩١ إنجليزية بروتستنتية ولم يعد للكاثوليك وسيلة لتعليم أبنائهم سوى تلقينهم مبادىء العلوم والمعارف الأولية فيما يعرف باسم المدارس (المسوجة) وهى بمثابة كتاتيب فى

الهواء الطلق تنشأ جنب دغل من الأدغال يتلقى فيها أطفال القرية المبادىء الأولية على أيدى القساوسة فى بعض الأحراء أو فى الهواء الطلق ثم كان عند صدور (قانون الاندماج) فى سنة ١٨٠٠ فى المملكة البريطانية المتحدة أن تأسست جمعيات أو محافل لتعليم الأطفال وتنشئتهم ، وهى جماعات (الاخوان المسيحيين) Christian Brothers أو إخوان (رهبان) القديس باتريك .

وعلى ذلك فقد ارتبطت الكاثوليكية بالعاطفة الوطنية فى إرلندة ارتباطاً وثيقاً بل واندمجتا فى بعضهما بعضا اندماجا كلياً ثم إن هذه العاطفة الوطنية تبدت فى ضرورة واحدة وحسب ، هى تصميم الأرلنديين على تمسكهم بتقاليدهم الدينية ، وكان هذا (العناد الخلق) المتعلق بكل ما يمس عقائدهم الدينية لايمت بسبب أو صلة كما هو واضح إلى أى شعور أو يقظة (قومية) أو عاطفة سياسية ، وكان كلما تقدم الزمن بالأرلنديين تزايد عناد الأرلنديين الخلق وإصرارهم على التمسك بكاثوليكيتهم ، حتى أن الحركة الدينية التى ظهرت فى انجلترة وعرفت بإسم الحركة (النظامية الدينية) Methodism — وهى بروتستنتية — بزعامة جون وزلى Wesely (١٧٠٣ — ١٧٩١) وكان من أعظم الوعاظ وأقدرهم على التنظيم الدينى — لم تلبث أن أخفقت فى محاولتها جعل الأرلنديين ينبذون عقائدهم الكاثوليكية بالرغم من أن (وزلى) نفسه زار أرلندة للوعظ والإرشاد بها سبعة عشر مرة .

ومع ذلك فإن أرلندة التى عظم بؤسها وشقاؤها لدرجة أن خمد كل شعور لدى الشعب بالحاجة لمقاومة السيطرة الانجليزية لم تلبث فى السنوات القليلة التى سبقت اشتعال (الثورة الفرنسية) أن أصبحت مسرحاً لبعض حركات المقاومة التى اقترنت بأعمال العنف والشدة ضد هذه السيطرة الانجليزية .

ففى عهد جورج الثالث تكونت بين سنتى ١٧٦٠ ، ١٧٧٠ عصابات المقاومة ممن عرفوا فى مبدأ الأمر باسم العاملين من أجل المساواة وإزالة الفوارق بين البشر (Levellers) ثم صاروا يعرفون من آخر سنة ١٧٦١ باسم (الصبيان البيض) Whiteboys توزعوا فى جماعات من مائتين أو ثلثمائة رجل يرتدون عباءات بيضاء فوق ملابسهم العادية ويضعون شارات بيضاء فوق رؤوسهم ، أو حول قبعاتهم ، وكانوا من الفلاحين ولقد صارت هذه العصابات تسطو على (التحويطات الزراعية) لتخريبها وعلى الماشية لإيذائها بكسر أرجلها ، وكل ذلك انتقاما من القوانين الصارمة التى حرمت الأرلنديين من الأرض . وكانت مصدر كل تلك المساوىء التى سبق وصفها عند الكلام عن ملاك الأرض الانجليز واعتدى (الصبيان البيض) على أتباع هؤلاء الملاك وموظفيهم واستفحل شرهم ، فصار لايجرؤ أحد على الشهادة ضدهم ، وعجز القانون عن تأديبهم أو وقف اعتداءاتهم ، وكانت هذه العصابات أولى تلك (التنظيمات الزراعية) التى تعددت واستمر رجالها أو « أعضاؤها » طول قرن من الزمان يتحدون القانون ويحطمونه دون أن تستطيع الحكومة ردعهم ، ولقد شهدت انجلترة نفسها مثل هذه الحركات وقتئذ ، ومنشأ ذلك كله ولا شك نظام (التحويطات الزراعية) الذى ضمت بمقتضاه الحقول الصغيرة لتؤلف حقولا كبيرة ثم حوطت الأراضى أو سوجت وقسمت تقسيما جديداً وأدمجت المساحات البور والمراعى المشاعة فى أراضى كبار الملاك وكثرت هذه التحويطات الزراعية فى إرلندة كما كثرت فى إنجلترة ، ولقد تألفت بعد سنة ١٧٧٠ عصابات أخرى من طراز (الصبيان البيض) ولقد أفادت هذه العصابات من المتاعب والصعوبات التى صادفتها إنجلترة حينئذ بسبب ثورة مستعمراتها (الولايات) الثلاثة عشر فى أمريكا واستقلالها .

ودرج الأرلنديون على الاستفادة دائماً من متاعب الانجليز ليفوزوا

بعض ما يصبون إليه ، حتى لقد قيل : فى مصاعب إنجلترة الفرصة السانحة لنفع أرلندة[١] وكذلك فقد استفاد الأرلنديون من قيام الثورة فى الولايات (المستعمرات) الأمريكية فظفروا ببعض الحقوق التى اضطر الانجليز إلى التنازل عنها لهم ، فإن الثورة الاستقلالية فى أمريكا لم تلبث أن أسفرت عن نتيجتين : اتساع الحركة الثورية فى أرلندة ، حتى تزايدت العصابات من طراز (الصبيان البيض) كما ذكرنا فوجدت عصابات المكافحين أو المدافعين Defenders وهؤلاء من الكاثوليك الذين ناصبوا العداء البروتستنت ، ثم (الصبيان القويمين) Right boys ابتداء من سنة ١٧٨٥ ، ثم (صبيان السنديان) Oakboys الذين قاموا بحركتهم الثورية سنة ١٧٦٣ بالقرب من أرماغ Armagh وقد انتشرت حركتهم حتى امتدت بعد ذلك إلى كل المقاطعات المجاورة لها ، وكان منشاؤها الشكوى من العشور ومواجهة الضرائب المخصصة لصيانة الطرق وسوء توزيع هذه الضرائب الأمر الذى جعل عبء صيانة الطرق يقع على كاهل مستأجرى الأرض وحدهم وكان بعض هذه العصابات جماعات دينية غرضها الدفاع عن العقيدة الكاثوليكية فى حين تصدى بعضها الآخر لمقاومة الضرائب المحلية والعشور خصوصاً ، ثم قام فريق ثالث لمقاومة ذلك النظام الاقتصادى الذى جمع الأرض فى أيدى الملاك الانجليز ، وحرم الفلاحين الأرلنديين من الاستقرار فى الأراضى التى استأجروها وعاشوا عليها واضطروا إلى دفع الإيجارات الفادحة عنها والتى كانت لا تتناسب مع غلتها وريعها .

وفضلا عن ذلك فقد تألفت فى الجهات الشمالية خصوصاً فى أقليمى (داون) Down و (أنتريم) Antrim عصابات من الفلاحين البروتستنت اتباع (الكنيسة المشيخية) تحت إسم أصحاب القلوب الفولاذية Steel boys Steel Heart تشبه عصابات (الصبيان البيض) للنضال ضد كبار الملاك

(١) England's difficulty, Ireland's opportunity

الانجليز اتباع الكنيسة الانجليكانية واستمرت ثورة أو عصيان هؤلاء مدة سنتين (١٧٧٢ ، ١٧٧٣) وقد قضى عليها بعد مشقات كبيرة واضطر أصحاب القلوب الفولاذية إلى مغادرة البلاد مع زوجاتهم وسائر أفراد عائلاتهم إلى أمريكا فانضموا هناك إلى أعداء انجلترة فى المستعمرات (الولايات) الثائرة عليها ويقدر ما فقدته (ألستر) — وهى المنطقة الشرقية فى أرلندة والتى تشمل أقاليم (داون وانتريم وأرماغ) — بين سنتى ١٧٧٢ — ١٧٧٣ بحوالى ربع الأموال المستغلة فى التجارة وحوالى ربع عدد السكان المشتغلين بالصناعة بها .

على أن هذه الحركات الثورية جميعها كان مبعثها المطالبة بحقوق اجتماعية لفريق من الناس أرهقهم البؤس وأضناهم الضنك والشقاء بسبب الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الغاشمة السائدة تحت سيطرة الانجليز فلم تكن هذه الحركات الثورية بحال من الأحوال (قومية) أو سياسية .

ومع ذلك فالجدير بالملاحظة أن الثورة الاستقلالية الأمريكية سرعان ما أحدثت أثراً كبيراً بين الأقلية الأرلندية البروتستنتية وحركتهم إلى المطالبة بالحقوق السياسية وتلك هى النتيجة الثانية التى أشرنا إليها لهذه الثورة الاستقلالية . فقد كان الأرلنديون البروتستنت ومن هؤلاء التجار والملاك على الرغم من اعتناقهم البروتستنتية يرزحون بدورهم تحت أثقال القوانين الانجليزية وكان البروتستنت من أتباع الكنيسة المشيخية أى البرسبتيريين محرومين من الوظائف العامة بسبب (قانون التمييز الطائفى لسنة ١٦٧٣) الذى سبق الحديث عنه فكان موقفهم يشبه من عدة وجوه موقف أولئك (الأمريكيين) الذين أرادوا الدفاع عن حقوقهم كمواطنين إنجليز ضد الحكومة . ثم أنهم أنشأوا وكما فعل الأمريكيون أيضاً نوعاً من (المليشيا الوطنية) أو الجيش الإقليمى والقوات المرابطة للدفاع عن

جزيرتهم بلغ عدده أربعين ألفاً من المتطوعين ، ثم قاموا بحركة واسعة لمقاطعة التجارة الانجليزية فى أرلندة ، وبفضل إنشاء المليشيا الوطنية ومقاطعة التجارة الانجليزية استطاع الأرلنديون إبلاغ احتجاجاتهم المدوية إلى إسماع الحكومة وإرغام الحكومة على التسليم ببعض مطالبهم . ومع ذلك لم تكن هذه حركة قومية لأن هؤلاء الأرلنديين البروتستنت لم تكن تحدوهم فى حركتهم هذه أية رغبة فى الانفصال عن انجلترة ولقد كان أتباع الكنيسة المشيخية (البروتستنت) دائماً من أنصار الملكية كما كان الأرلنديون الكاثوليك أعداء البروتستنت الأمريكيين وعلى ذلك فقد بات متعذراً اعتبار الحركات التى قامت فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر فى أرلندة (حركات قومية) .

وهذه الحركات الثورية التى كان قوامها البروتستنت لم تلبث أن أدركت نجاحاً فى ميادين عدة وذلك حينما تحولت لفترة من الزمن إلى حركة أساسها المطالبة بحرية التجارة والاستقلال التشريعى ، أى قدرة البرلمان الارلندى على استصدار القوانين وذلك إلى جانب العمل للظفر بحرية الفرد وتأييدها وعلى ذلك اضطر البرلمان الانجليزى فى (وستمنستر) **Westminister** فى سنة ١٧٧٩ ، أولا إلى إلغاء القيود التى قيدت التجارة فى أرلندة والتى حتمت على إرلندة الاتجار مع انجلترة وحدها شأنها فى ذلك شأن سائر المستعمرات الإنجليزية فصار فى قدرة الأرلنديين بعد إلغاء هذه القيود أن يصدروا أصوافهم إلى الأسواق الأوروبية ، وثانياً إلى سحب قانون التمييز الطائفى وإبطال عمله فى أرلندة وهو القانون الذى عرفنا أنه حرم على غير البروتستنت ملء الوظائف العامة .

ثم ظفر الأرلنديون بانتصارات أخرى فصار يطبق فى أرلندة منذ ١٧٨١ المبدأ القانونى الذى يمنع حبس الأفراد وتوقيفهم دون تقديمهم للمحاكمة **(Habeas Corpus)** وترجع أصول هذا المبدأ إلى ما قبل (العهد

الأعظم) Magna Carta الصادر سنة ١٢١٥ ثم استصدر به (البرلمان القصير) فى عهد أسرة ستيوارت قانوناً فى مايو سنة ١٦٧٩ وكان الغرض منه دعم حريات الفرد ضد السلطة الاستبدادية . وأخيراً ظفر الأرلنديون باستقلال السلطة التشريعية فى بلادهم عندما نزلت انجلترة عن حقها فى سن القوانين لأرلندة فصار للبرلمان الأرلندى منذ ١٧٨٢ حق التشريع فى حين احتفظ التاج بحق الاعتراض Veto على مشروعات القوانين فحسب وهكذا استطاع الأرلنديون البروتستنت الحصول من البرلمان الانجليزى على نوع من الاستقلال الذاتى للبرلمان الأرلندى .

ومع أن هذه الحركة كانت بروتستنية بحتة فقد أفاد منها الكاثوليك الأرلنديون أيضاً ، وذلك لأن هنرى جراتان Grattan متزعم هذه الحركة البرلمانية فى أرلندة كان يعمل لجمع كلمة الأرلنديين البروتستنت والكاثوليك على السواء فى جهد موحد ضد السيطرة الانجليزية فقد كان يعتبر من العار أن يعمل المرء من أجل أن يظفر بالحرية لعدد لا يتجاوز ستة عشر ألف رجل فى حين يكون فى استطاعته الظفر بالحرية لحوالى مليونى نسمة وبفضل هذه الخطة الحكيمة أدرك الكاثوليك بعض الخير من هذه الحركة . من ذلك تخفيف صرامة بعض القوانين والعقوبات التى ذكرنا أنها أرهقتهم زمنا طويلا ، وفى سنة ١٧٧٨ ألغى القانون الذى كان يقضى بانتقال الإرث عند وفاة أحد الكاثوليك إلى أى ولد من أبنائه يعتنق البروتستنتية وفى سنة ١٧٨٢ اعترفت الحكومة بحرية العبادة والتعليم .

وإذا كان البرلمان الأرلندى قد أجاز تمتع الكاثوليك بكل هـــذه الحقوق فالسبب فى ذلك ولا ريب هو حدوث ذلك التطور الذى بدأت تظهر آثاره فى الرأى العام البروتستنتى فى أرلندة ذاتها نتيجة لتلك الصورة التى رسمتها للحالة فى أرلندة أقلام (جوناثان سويفت) الذى سبق ذكره و(جورج بيركلى) Berkeley الفيلسوف الذى تولى فيما بعد أسقفية (كلوين)

Cloyne فى جنوب أرلندة (وقد توفى سنة ١٧٥٢) وسويفت وبيركلى كانا من أصل أرلندى وكان كلاهما بروتستنتياً كتبا بالانجليزية وتركت كتاباتهما آثاراً لا تمحى فى الأوساط الأرلندية والانجليزية على السواء. أضف إلى هذا أن الأرلنديين الأحرار من حزب (الويجز) Whigs فى البرلمان الانجليزى قاموا بحملة تشهير ضـــد المظالم التى أنهكت قوى الشعب الأرلندى. ومع ذلك فالفضل الأكبر فى هذا التطور الذى حدث فى الرأى العام البروتستنتى فى أرلندة خصوصاً إنما يعود إلى (أدموندبيرك) الذى مر بنا ذكره والذى دخل البرلمان الانجليزى فى سنة ١٧٦٥ ثم إلى هنرى جراتان الأرلندى الذى ترأس حركة الاحتجاج ضد انجلترة فقد أدرك (بيرك) و (جراتان) إن إرلندة البروتستنتية لن تحرر بتاتاً إذا بقيت أرلندة الكاثوليكية ترسف فى أغلالها وأنه طالما كانت أرلندة راسفة فى أغلالها فسوف تبقى دائماً مسرحاً للثورة ولذلك فمن صالح الانجليز والأرلنديين البروتستنت معاً إزالة تلك القيود التى صفدت بها أرلندة وتخفيف وطأة النظام الغاشم الذى فرضته السيطرة الإنجليزية عليها.

وهكذا نستبين من دراسة تاريخ أرلندة فى آخر القرن الثامن عشر أن العناصر التى تتألف منها (القومية) قد وجدت مجتمعة فى إرلندة ولو أن هذه القومية كانت لا تزال مفتقرة إلى الشعور بذاتيتها وإلى ضرورة العمل من أجل إبراز وجودها بصورة قاطعة. وذلك لأن الحقوق التى حصل الأرلنديون عليها لم تكن كافية لأن يتحرر هؤلاء بفضلها من ذلك البؤس والشقاء الذى نزل بساحتهم وظلوا يقاسون من آثاره بل أن هذا البؤس والضنك بقى على شدته وقسوته حتى أنهم كانوا بحالة يعجزون فيها عن القيام بأى عمل إيجابى لطرده عنهم. وفى آخر القرن الثامن عشر كان الأرلنديون قد نسوا تماماً كل ما تمتعت به أمتهم من أمجاد غابرة أو حاضرة زاهرة نشرت ألويتها فى أرلندة قبل الغزو أو الفتح الأنجلوسكسونى لبلادهم فلم

يكن يقض مضاجعهم سوى شعور الألم بسبب الفوارق التى فصلت بينهم وبين الانجليز الذين نكلوا بهم وأخضعوهم لسيطرتهم الباطشة . وغنى عن البيان أن الشعور بالألم وحسب لا يمكن اعتباره شعوراً بالقومية .

الخلاصة :

تلك إذا كانت الأمم التى تمتعت بوجود وكيان ذاتى فى آخر القرن الثامن عشر ، ولكن دون أن يشعر أهلها شعوراً قومياً بهذه الذاتية حتى يمكن أن ترتفع بفضل ذلك إلى مصاف الدول القومية التى عرفها القرن التاسع عشر . والذى يستخلص من تاريخ هذه الأمم الأربع (أولا) أن كل واحدة منها : بولندة ، المجر (هنغاريا) ، اليونان ، أرلندة كانت ذات شخصية أو ذاتية تاريخية . وتشترك جميعها فى وجود هدف تاريخى واحد يربط بين كل شعب من شعوبها ولو أن هذه كانت شعوباً يختلف أحدها عن الآخر فقد ظل سواد الشعب فى كل من بولندة والمجر (هنغاريا) بعيداً كل البعد عن حياة (الدولة) — والحكومة — ونشاطها ، ولا أثر له فى تاريخ الأمة . فصارت تمر الحوادث وتقع الوقائع دون أن يأبه لها سواد الشعب ودون أن يسهم فيها بشىء حتى أنه لو صح التسليم بوجود أى شعور فى بولندة والمجر فذلك ملحوظ فقط فى جماعات قليلة من أهل الطبقة العليا ولم ينفذ هذا الشعور بتاتاً إلى سواد الشعب نفسه .

وأما الحال فقد كان على العكس من ذلك فى اليونان وأرلندة ففى كل منهما كان سواد الشعب نفسه هو الذى تتمثل فيه الحياة الجماعية المستمدة من تطورات التاريخ نفسه ومن حوادثه فانتفى فى كل منهما وجود طبقة أرستقراطية ذات امتيازات معينة بل كان سواد الشعب نفسه مبعث كل عناصر القوى التى وجدت بهما والتى اعتمد عليها الشعور القومى فيما بعد عند ظهوره .

وعلى ذلك فقد ارتدت يقظة الشعور القومى فى أسبابها إلى دوافع

عاطفية كانت تختلف فى كل مجموعة من هاتين المجموعتين أى بولندة والمجر فى جانب واليونان وأرلندة فى جانب آخر .

ومما يجدر ملاحظته أنه مع تعذر ظهور الشعور القومى بصورة واضحة أو بمعنى آخر مع عجز هذه الأمم عن إدراك أن لها ذاتية مستقلة وخاصة بها فقد كانت من ناحية أخرى تخضع لسيطرة العاطفة القومية التى أرغمتها على إدراك ما كان يوجد من فوارق تفصل بينها وبين الدول التى فرضت عليها سيطرتها وأخضعتها لسلطانها كجزء لا يتجزأ منها . مثال ذلك العاطفة الدينية القومية فى اليونان حيث قاوم أهلها الأرثوذكس سلطان الحكومة الإسلامية العثمانية ، والعاطفة الدينية الكاثوليكية فى أرلندة حيث قاوم الأرلنديون الكاثوليك سلطان الحكومة البروتستنتية الإنجليكانية ، وفى أرلندة كما شاهدنا — تضافر مع العاطفة الدينية — الشعور بالألم العميق نتيجة لما نزل بالشعب من كوارث ونكبات ليجعل أهل هذه الجزيرة يدركون أن هناك فوارق عميقة تفصل بين جزيرتهم وبين انجلترة .

وأما فى المجر (هنغاريا) فقد لعبت اللغة ولعب اعتزاز الهنغاريين بتقاليدهم السياسية هذا الدور نفسه . وفى بولندة كانت العاطفة الانتقامية هى المتغلبة حيث أصر البولنديون على النضال ضد أولئك الغرباء الذين اجتاحوا بلادهم واقتسموها فيما بينهم غنيمة باردة .

أضف إلى هذا كله عاطفة الاعتزاز بالجنس : ففى أرلندة الشعب كلتى وفى هنغاريا مجيارى وفى اليونان يونانى لاتينى وفى بولندة سلافى . يقابل ذلك الجنس التوتونى فى إنجلترة والنمسا والأورالى الطائى فى تركيا (آسيا الصغرى) .

ولذلك فقد اختصت هذه الأمم التى لم ينضج شعورها بقوميتها بعد بوجود عنصرين متحدين أحدهما إنسانى وتاريخى والآخر طبيعى ووراثى وهذان العنصران هما اللذان سوف يتألف من اجتماعهما دائماً تلك الأسس التى قامت عليها الحركات القومية فى القرن التاسع عشر .

تلك إذا كانت الأصول النظرية أو المثالية (الفلسفية) ثم التاريخية الواقعية (المادية) التى تستند عليها الحركة القومية والتى بتناولها أمكن تصوير ما كانت عليه أوروبا كذلك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً فى آخر القرن الثامن عشر. وقد اتضح من هذه الدراسة أن الشعور القومى كان قد بدأ يستيقظ فى إبهام عبرت عنه العاطفة ذات النوازع المختلفة، إما على يد طبقة أرستقراطية (إقطاعية) وإما بجهد طبقة بورجوازية (متوسطة) ناشئة ولا تزال ضعيفة فى ظل الإقطاع القديم. وهذا الشعور القومى المستيقظ لم يلبث أن اكتمل نضجه فى السنوات التالية مباشرة بسبب قيام الثورة الفرنسية وإنشاء الامبراطورية النابليونية لتنتقل الفكرة التى انطوى عليها هذا الشعور إلى «مبدأ» أى إلى قوة تؤثر فى مجرى الحوادث لإخراج هذه الفكرة إلى عالم الوجود السياسى فى القرن التاسع عشر. ولقد اقترن وصول الشعور القومى إلى مرتبة النضج هذه باكتمال نمو الطبقة البورجوازية (المتوسطة) كقوة تبرز إلى الميدان لتدخل فى صراع مرير مع الإقطاع لتحاول بالقضاء عليه الظفر بالحقوق المدنية والسياسية التى تكفل لها السيطرة «القانونية» والفعلية فى المجتمع الجديد. ولقد كان لقيام الثورة الفرنسية وبناء عروش الامبراطورية النابليونية أكبر الأثر فى أن تفوز البورجوازية بالسلطة فى فرنسا ثم فى أنحاء أوروبا تدريجياً لتدخل بعد انقضـــاء عهد الثورة الفرنسية وإمبراطورية نابليون فى صراع جديد مع بقايا الإقطاع بعد أن تحطم النظام القديم «عملياً» فى أكثر بلدان أوروبا وصارت تبذل العناصر الرجعية كل ما وسعها من جهد وحيلة لترميم بنائه، ولكن فى النهاية، من غير طائل.

الـكتاب الثانى

الثورة الفرنسيـــة

تمهيد :

مرت بأوروبا فترة من الزمن ، بين سنتى ١٧٩٢ و ١٨١٥ شهدت خلالها انقلابات عديدة لم يسبق لها مثيل فى تاريخها ، وتأثر بها تكوينها الإقليمى والسياسى معاً بدرجة عميقة ، وذلك بسبب ما ترتب على هذه الانقلابات من تغييرات واسعة فى (النظام الأوروبى) ، أو ما وقع من شد وجذب وتحول وتبدل نتيجة لهذه الانقلابات ، ولقد كان ما وقع الآن يختلف كل الاختلاف عن كل ما سبق حدوثه بسبب الصورة الجديدة التى اتخذتها هذه الانقلابات ، أو الطابع الجديد الذى تميزت به عن سابقاتها .

وذلك لأن الانقلابات التى حدثت فى (عهد الثورة ونابليون) لم يكن مبعثها تآلف أو اختلاف عوامل سياسية معينة وأنها أفضت كذلك إلى ترتيبات وتنظيمات سياسية معينة وحسب ، بل امتازت إلى جانب هذا كله بتأثرها بمبدأ مثالى خاص ، ثم ذيوع هذا المبدأ المثالى فى أنحاء القارة الأوروبية فى عصر الثورة ونابليون ، ثم فى العصور التالية إلى الوقت الحاضر . فقد ناقشت الثورة الأسس التى كانت ترتكز عليها مبادىء القانون العام نفسه ، كما ناقشت القواعد التى قام عليها المجتمع وقتئذ . ولذلك فإن الحديث عن الانقلابات التى وقعت فى أوروبا فى هذه الفترة ، إنما تتناول إلى جانب البحث فى نشاط رجال السياسة فى الدول المختلفة ، دراسة فلسفة جديدة اجتماعية وقانونية تناقضت مبادئها مع كل ما كان يتعارف عليه القوم وقتئذ .

وبمعنى آخر لم تكن الثورة الفرنسية مجرد حلقات متتابعة من الحوادث وحسب ، بل كانت كذلك حركة فكرية ، أى حركة آراء ومبادىء ، حتى إنه عند انتهاء انقلابات الثورة ، ظلت بقاياها ظاهرة فى صورة كل ما طرأ على (الدول) من تبدل وتغير فى حياتها حينئذ ؛ كما ظلت بقاياها ظاهرة

فى صورة تلك الآثار التى خضعت لها الشعوب والتى كانت مبعث التغييرات التى سوف تحدث فى المستقبل فى الميدان السياسى ؛ ومن هذه الناحية كانت الحركات القوميـــة التى انتشرت فى أوروبا بعد سنة ١٨١٥ هى ذلك « التراث » الذى خلفته الثورة .

ولقد كان الذين اعتنقوا (الآراء الجديدة) ثم روجوا لمبدأ القومية بعد أن آمنوا به أنفسهم ، أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) الذين تألفت منهم الطبقـــة الثالثة فى فرنسا عند اجتماع مجلس طبقات الأمة فى سنة ١٧٨٩ ، ثم صاروا هم قوام الحياة السياسية فى كل مجالس الثورة التالية ؛ والذين استصدروا دساتير الثورة المختلفة ، وتكفلوا بفضل « سياستهم الخارجية » بإذاعة المبادىء التى نادت بها الثورة ، وأهمها «القومية» والحرية الفردية ، على أساس المشاركة فى الحكم أولا ، ثم التسلط على الحكم أخيراً . وتلك مبادىء هدفت بالقضاء على (النظام القديم) وسيطرة الإقطاع القديمة إلى تحرر البورجوازية وتحطيم القيود التى حرمتها — سواء فى ظل حكومة أجنبية عنها ، أو تحت استبدادية محلية أو أهلية — من كل أسباب السلطة ، فكانت عاجزة عن صيانة مصالحها «كطبقة» ترى فى واقع وجودها ، ليس صيانة هذه المصالح « الطبقية » فحسب ، بل وصيانة المصالح «الوطنية » ، والذود عن حقوق (الأمة) وحرياتها .

وفى هذه الدراسة سوف يتضح كيف نضج الشعور القومى بفضل اشتعال الثورة الفرنسية ، وقيام الإمبراطورية النابليونية ، ومدى تأثر القارة الأوروبية بالقوميـــة فى هذا العصر ، ثم كيف اكتمل سلطان البورجوازية فى فرنسا ، والخطوات التى اتخذتها للمحافظة على مصالحها فى فرنسا ، ثم للتغلب على القوى الإقطاعية فى سائر أوروبا سواء وفّقت فى هذه المحاولات أم لم توفق .

على أن (عهد الثورة ونابليون) إنما يتألف فى واقع الأمر من عهدين، لكل منهما طابعه الخاص الذى يتميز به : عهد الثورة ذاتها ، ثم عهد الإمبراطورية النابليونية ؛ وإن كانت (الإمبراطورية) تعتبر مكملة (للثورة) ومستتبعة لها ، بل ويعتبر فريق من المؤرخين أن الإمبراطورية هى الثورة بذاتها ولكن فى شكل جديد . ومع ذلك فهناك اختلاف واضح بين الثورة والإمبراطورية يجعل ضرورياً دراسة تاريخ كل منهما على حدة فى الإطار الذى حددناه .

الباب الأول

الآراء الجديدة

١ – التعريف بالثورة وأسبابها :

ليست الثورة حدثاً بسيطاً ، كما لا يمكن اعتبارها حدثاً تميز دائماً بالعنف والشدة وإراقة الدماء كما يؤخذ من معنى كلمة « ثورة » . فالثورة الفرنسية على الرغم من التخريب الذى حدث والحروب العنيفة التى وقعت والدماء التى سفكت بسببها وأثناءها كانت من ناحية أخرى حركة بناء وتكوين ، ثم إنها خلفت آثاراً كانت أكثر دواماً من حوادث العنف والشدة العابرة .

ومن المعروف أنه عندما بدأت الثورة لم يكن أحد يفكر فى هدم النظام القائم واقتلاعه من جذوره . ومن الحقائق المسلم بها أيضاً أن أحداً لم يكن يفكر وقت اندلاعها فى تأسيس الجمهورية ، أو يريد فصل الكنيسة عن الدولة ، أو إقامة نوع من الأنظمة القضائية الاستثنائية ، أو بناء المقصلة التى أطاحت برءوس الألوف من أبناء الثورة ذاتها . بل على العكس من ذلك كان ما فهمه قادة هذه الحركة وصفوة رجالها وقتئذ أن الثورة فى معناها (اللفظى) إنما تدل على حركة منظمة ، منطقية ، يتحكم العقل فى حوادثها بصورة تجعل ممكناً وقوع هذه الحوادث فى إثر بعضها بعضاً فى ترتيب طبيعى وفى غير ما عنف أو شدة . فكان فقط بعد قيام الثورة أن صارت حوادثها تخضع تدريجياً لتأثير الظروف والمصادفات البحتة التى تضافرت على صبغها فى النهاية بتلك الصبغة الدموية التى عرفت بها . وفضلا عن ذلك فقد تعددت دوافع الثورة ، كما تنوعت العناصر التى تألفت منها ، واختلفت النتائج التى ترتبت عليها ، حتى صار من المتعذر اعتبارها حدثا

منفرداً أو واقعة مستقلة بذاتها يمكن أن يحدد لها بداية ونهاية .

ولعل هذا « التعقد » الظاهر الذى أضفى على الثورة مسحة من التناقض بين أهدافها وأسبابها المباشرة وبين ما انتهت إليه ، ثم ما صحبها من أعمال العنف والشدة إلى جانب قيامها بنشر الدعوة خارج حدودها إلى الإخاء والحرية والمساواة نقول : لعل هذا التعقد الظاهر كان منشأ ذلك التضارب الذى لوحظ فى آراء الكتاب والمؤرخين الذين حاولوا تسجيل حوادث الثورة وتفسير وقائعها .

فمنهم من اعتبرها « عملا شيطانياً » مثل (ديمستر) de Maistre ، ومنهم من اعتبرها « عملا أحيا البشرية وبعثها بعثاً جديداً » . ووصل طائفة من الكتاب إلى نتائج معينة مستمدة من حوادثها ووقائعها . فاعتبر (تيير) Thiers الثورة نتيجة لخضوع فرنسا قروناً عديدة للملكية المطلقة. وفى نظره كان (الإرهاب) نتيجة حتمية لتعرض البلاد للغزو الأجنبى . واعتبر (إدجار كينيه) Edgar Quinet أن الثورة هى الأثر الذى تخلف عن طغيان استمر جيلا بعد جيل ، ولو أنه كان من رأيه أن الطغيان الذى وقع على يد (المؤتمر الوطنى) كان عديم النفع ولا جدوى منه ، عقد عمل الثورة وقيد سيرها فحسب. ثم كان (ميشيليه) Michelet فى مقدمة الكتاب الذين أحاطوا الثورة بهالة من المجد والفخار ، واعتبر عملها ثمرة جهود الشعب الذى بجده (ميشيليه) تمجيداً عظيما . و (ميشيليه) هو المسئول فى واقع الأمر عن تشجيع الكتاب والمؤرخين من بعده على جعل بحوثهم ودراساتهم مقصورة على وصف حوادث الثورة ووقائعها وصفاً خلاباً رائعاً صرف الناس ردحاً من الزمن عن محاولة فهم أسباب الثورة وطبيعة العوامل التى شكلت حوداثها .

على أن الثورة سرعان ما لقيت فى شخص (تين) Taine مؤرخاً لا يقل عن سلفه حدة تأجج عواطفه وقوة بلاغته . ونجح (تين) فى

عرض الحوادث ووصف الشخصيات ، وتميز عن (ميشيليه) فى أنه حاول تفسير هذه الحوادث وتحليل شخصيات الثورة من الناحية السيكولوجية النفسية ، فاستطاع أن يلقى ضوءاً ساطعاً على الدور الذى قامت به الجماهير خصوصاً فى عهد الثورة . ثم حمل (تين) حملة شديدة على الثورة ، فصورها فى صورة قاتمة دامية ، أثارت عليه غضب أولئك الذين نصبوا أنفسهم لتمجيد نشاط (اليعاقبة) قادة الجماهير وتخليد ذكرهم .

ولكن (تين) لم يكن موفقاً عندما أراد أن يستند فى أحكامه على العقل والمنطق وحدهما فى توضيح حوادث وأفعال لم يكن للعقل أو للمنطق أى سلطان عليها . ولقد قيل عن (تين) : حقاً لقد استطاع أن ينظر جيداً ، ولكنه أساء فهم ما رآه » .

ومع ذلك فثمة حقيقة واحدة جمعت بين فريقى المادحين والقادحين : هى تسليمهم بأن حوادث الثورة ، كانت « مقدرة » ومن المتعذر منعها أو دفعها . وهذا المذهب القدرى تولى (أميل أوليفيه) Emile Ollivier توضيحه فى تعليل قيام الثورة عندما قال : « لم يكن فى استطاعة إنسان الوقوف فى سبيلها أو مقاومتها : ولا يقع اللوم فى ذلك على من هلكوا أو من نجوا وعاشوا لأنه لم تكن هناك قوة شخصية (فردية) فى وسعها تغيير العناصر وتلافى الحوادث التى خلقتها طبيعة الأشياء والظروف » .

وكان (تين) يميل للأخذ بهذه النظرية عندما قال : « وفى اللحظه التى افتتح فيها مجلس طبقات الأمة ، لم تكن الآراء والحوادث قد صارت تسير فى مجرى محدد المعالم فحسب ، بل إن ذلك قد صار حقيقة ظاهرة وواضحة فكل جيل من الأجيال يأتى وهو يحمل سلفاً ودون علم سابق بمستقبله وتاريخه حتى إن المرء ليستطيع التنبؤ بما يخبئه القدر لهذا الجيل قبل وقوعه» .

ووجد المتسامحون مع الثورة فى حكم القدر هذا مسوغا جعلهم يغضون النظر عن وقائعها الدامية . فحاول (البيرسوريل) Albert Sorel أن يقيم

الدليل على أن الثورة التى اعتبرها البعض حركة هدامة ، واعتبرها آخرون عامل بعث لإحياء العالم الأوروبى القديم ، إنما كانت نتيجة طبيعية وحتمية تمخض عنها تاريخ أوروبا كله ، كما أنها لم تأت بنتائج غير تلك التى تمخض عنها هذا التاريخ نفسه .

وشاطر (جيزو) Guizot الرأى القائل بأن الثورة كانت حدثاً طبيعياً وأنها لم تبتكر جديداً ، فبدلا من أن تعطل الثورة مجرى الحوادث الطبيعى فى أوروبا ، لم تكن تردد أقوالا لم يسبق ترديدها أو تطلب مطلباً أو تستهدف هدفا لم يسبق أن ظهرت الرغبة فى تحقيقه والإرادة فى تنفيذه مئات المرات قبل انفجار بركان الثورة . ولم تكن بالمذاهب الجديدة المبتكرة أو تلك التى لا يصادفها المرء فيما اصطلح على تسميته بالعصور النظامية ، كل تلك المذاهب العامة التى أتت بها الثورة سواء فيما يتعلق بنوع الحكم فى الدولة أو بالتشريع المدنى وحقوق التملك وحريات الأفراد وخصائص السلطة وهكذا .

ولكن هذه الأقوال وما يماثلها لا تعدو أهميتها تذكير المرء بذلك القانون القائل بضرورة أن تستند كل ظاهرة حادثة إلى ظواهر سابقة لا مناص من أن تترتب عليها هذه الظاهرة ذاتها . ومع ذلك فإن تطبيق هذا القانون وحده على حوادث الثورة لا يساعد كثيراً على كشف خباياها ومن جهة أخرى فإن المذهب القدرى إنما يفيد عند تطبيقه على حوادث الثورة ، فى تسويغ وقائعها الدامية فحسب : على اعتبار أنه لم يكن هناك مناص من وقوعها .



ويذكر المؤرخون أسبابا كثيرة لقيام الثورة : من ذلك رغبة الفرنسيين فى التخلص من استبداد الملكية وإنهاء سلطانها المطلق . ولكن يجب ملاحظة أن الملكية لم يكن لها سلطان مطلق حتى فى العهود التى اشتهرت فيها بالبأس والقوة . حقيقة تمتعت الملكية أيام لويس الرابع عشر بسلطة مطلقة ،

ولكنها لم تلبث أن فقدت تدريجيا هذا السلطان المطلق حتى إذا ما جاء عهد لويس السادس عشر كان الملك قد صار محكوما من البلاط والوزراء ، بل ومن كل إنسان ، ولا سيطرة له حتى على نفسه .

ويعزى قيام الثورة إلى بغض وكراهية (البورجوازية) الطبقة المتوسطة للطبقات ذات الامتيازات . يؤيد هذا ، أن (البورجوازية) بمجرد أن دانت لها السلطة عمدت إلى اغتصاب أموال وأملاك النبلاء ورجال الدين (الأكليروس) الذين حاقت بهم الهزيمة . ولكن يجب ملاحظة أن أهل الطبقة المتوسطة هؤلاء لم يكونوا يحملون بغضاً أو كراهية للملكية ذاتها ، علاوة على ما ظهر لهم وقتئذ من استحالة الاستعاضة عن الملكية بنظام آخر ، حتى إن سوء تصرف الملك (لويس السادس عشر) واستنجاده بالأجانب ضد الثورة لم يترك سوى أثر بطيء فى تغير الناس من ناحية الملكية . زد على هذا أن أحداً من أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية — أول مجالس الثورة — لم يكن يفكر بتاتاً فى إنشاء جمهورية . بل إن كل ما كانت تفكر فيه هذه الجمعية الوطنية أو التأسيسية لم يتعد تأسيس ملكية دستورية بدلا من الملكية المطلقة . ولم يفقدها صبرها وأناتها سوى شعورها بقوتها المتزايدة ، ولم يستثر غضبها ضد الملك سوى إضراره على المقاومة . ومع ذلك لم يجرؤ هذا المجلس الأول على طرد الملك من عرشه أو إزالة الملكية .

ويعتبر آخرون أن سوء حال الفلاحين وبؤسهم وشقاءهم وتعرضهم للمجاعات كان من أهم أسباب الثورة . وتطرف بعض الكتاب فرسم صورة قاتمة لهذا البؤس والشقاء . ولكن وجد فريق آخر رسم صورة مغايرة لهذه ، كما فعل (أرثر يونج) الكاتب الانجليزى الذى زار فرنسا بين عامى ١٧٨٧ ، ١٧٨٩ وشاهد رضاء الفلاحين . وفى رأى كثيرين أنه من غير المعقول أن يكون الفلاحون قد عاشوا فى ضنك وعوز أيام (النظام القديم) L'Ancien Regime ، وهم الذين استطاعوا كما هو ثابت الاستحواذ على

أكثر من ثلث الأرض التي اشتروها فعلا. حقيقة شكا الفلاحون وغيرهم من تعقد أساليب الادارة المالية ومساوئها ، ومن العجز الظاهر الذي وقع بالميزانية في أحايين كثيرة ، ومن خضوع جباية الضرائب لنظام (الملتزمين) الذين اشتطوا واستبدوا في تحصيل الضرائب ، حتى إن هذا الموضوع نفسه كان في اللحظة التي قامت فيها الثورة محل شكوى مرة في كراسات Cahiers الثورة التي ضمنها الأهلون شكاياتهم ومطالبهم . ولكن هذه الكراسات كانت تصف وقت كتابتها وتقديمها حالات أوجدها رداءة المحصول في عام ١٧٨٨ ، وقسوة الشتاء غير العادية في العام التالي (١٧٨٩) . ثم إن هذه الكراسات خلت من أي فكرة ثورية . وانحصرت مطالب أشد هذه الكراسات تطرفا في موافقة مجلس طبقات الأمة على كل ضرائب يراد فرضها ووجوب اشتراك الجميع في دفع هذه الضرائب فلا تعفى منها الطبقات ذات الامتيازات . وفي بعض الأحيان ، طلبت هذه الكراسات ، أن يحد من سلطة الملك دستور يعين حقوق الملك وحقوق الأمة .

ويعتقد كثيرون أنه كان (للفلاسفة) بفضل كتاباتهم والآراء الجديدة التي أتوا بها أثر عميق في تشكيل عبقرية الثورة وتحريك حوادثها . ومع أن هؤلاء الفلاسفة لم يبتكروا جديدا أو يكشفوا عن جديد بكتاباتهم وآرائهم ، إلا أنهم أحيوا روح النقد وزادوا من نمو (الفكر الناقد) ودعمه حتى صار قوة عجزت المذاهب المقررة عن مقاومتها عندما تمهد الطريق لتفكك هذه المبادىء والمذاهب ذاتها . وكان تحت تأثير روح النقد هذه أن الأشياء التي كانت قد بدأت تفقد قيمتها وما كان لها من احترام كبير في الماضي ، قد استمرت تفقد احترام الناس لها حتى إذا نبذ الناس التقاليد المرعية ، انهار البناء الاجتماعي دفعة واحدة ، ولقد اتسع أثر هذا التفكك والانحلال تدريجياً حتى وصل إلى طبقة الشعب . ولم يكن الشعب نفسه هو المسئول عن هذا التفكك والانحلال الذي لم يحدث على يده لسبب ظاهر ، هو أن الشعب لا قدرة له على الابتكار والابتداع ولكنه يتبع مايراه من

أمثلة ويحذو حذو الغير دائماً . فالأثر الذى أحدثه الفلاسفة بكتاباتهم وآرائهم الجديدة إنما وقع على النبلاء الذين كانوا من غير عمل أو نشاط بسبب حرمانهم من كل سلطة سياسية ، واستمرارهم بعيدين عن زمام الأمور زمناً طويلا ، فكان بفضل ما وعوه من آراء ونظريات جديدة أن صاروا ينقدون الأنظمة القائمة دون تبصر بالعواقب ويقودون الحركة التعقلية والحركة الإنسانية فى عصرهم . فالطبقة الارستقراطية هى التى صارت تشجع البحوث والدراسات الخاصة بنظريات العقد الاجتماعى ، وحقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين والطبقة الارستقراطية صاحبة الامتيازات الإقطاعية العديدة هى التى شجعت التمثيليات التى أظهرت مساوىء المجتمع ، ونقدت الامتيازات ، وحملت على السلطان المطلق ، وسخرت من عجز رجال الحكم ورجال الدين على السواء . ولما كانت (الحكومة المدنية) فى النظام القديم مرتبطة (بالحكومة الدينية) ، وما يصيب إحداهما لامفر من أن يصيب الأخرى، فقد تزلزلت بسبب هذا النقد أركان الدولة بشطريها السياسى والدينى . ونال تقدم العلم والمعرفة وانتشار النور من قوة التقاليد .

وكان لتغلغل روح النقد العلمى الذى عمل الفلاسفة على إحيائه وإذاعته أعظم الأثر فى أن يخضع كل نظام وكل شىء فى الوجود للفحص الدقيق حتى يتسنى الكشف عن قيمه الحقيقية . ثم سرعان ما تبين أن القيم المعطاة للنظم القديمة والتقاليد المقررة لا مسوغ لها ، وأن الواجب أن يعطى (العقل) وحده كل تلك القوى التى كانت فى الماضى من نصيب الآلهة والتقاليد . وكان إعطاء السيادة العليا والقوة المسيطرة ، العقل وحده ، آخر ما وصل إليه الفكر فى ذلك الحين ؛ وهو يعتبر إلى جانب هذا مبعث (الثورة) بل والمسيطر كذلك على جميع حوادثها . وفى أثناء سيطرة سلطان العقل هذا استمرت الجهود تبذل فى مثابرة نشيطة لتحطيم الماضى وبناء صرح المجتمع على أساس جديد ووفق خطة جديدة قائمة على (المنطق) وحده .

وعندما تعرف الشعب إلى هذه النظريات التعقلية التى أتى بها الفلاسفة لم يلبث أن أدمجها فى فكرة بسيطة يتمكن من فهمها واستيعابها ، هى أن النظم والأشياء التى كانت حتى الآن موضع احترام وتقدير كبيرين لم تكن تستأهل شيئاً من ذلك . وحيث أن الناس قد أعلنوا متساوين فقد وجب نبذ السادة القدماء . وصار سهلا على سواد الشعب أن يفقد احترامه للأشياء التى ما عادت تحترمها الطبقات العليا ذاتها . ولقد كان فى انهيار حاجز الاحترام هذا صنع أو خلق الثورة وقيامها .

ووجد سواد الشعب وعامته نفراً كانوا على استعداد لمشاركته فى تلك الروح الثورية التى زاد تغلغلها فى المجتمع بدرجة خطيرة قبل انفجار الثورة أما هؤلاء فكانوا صغار رجال الدين الناقين على كبارهم ، وصغار السادة من أهل الأقاليم الذين عرفوا بعدائهم لأشراف البلاط ، والأتباع الذين ما عادوا يشعرون بالولاء للنبلاء الإقطاعيين،والفلاحين فى الاقطاعيات الذين ساءهم إقامة الأشراف الاقطاعيين فى المدن . بل إن الجيش نفسه لم يكن بعيداً عن التأثر بهذه الروح الثورية . فكان الضباط من أنصار «الإنسانية» الجديدة ومن مؤيدى قادة «التنور» الجديد ، وانتشرت فى مجتمعهم الفلسفة والآراء الجديدة .

وأما الجند الذين كانوا من حثالة القوم ، ويعجزون بطبيعة الحال عن إدراك المعانى الفلسفية الجديدة فقد فقدوا هم أيضـــاً الطاعة والاحترام لرؤسائهم فلم تلبث الفوضى الذهنية أن غزت الجيش بعد أن شملت كل طبقات المجتمع . وفى رأى كثيرين أن تأثر الجيش بهذه الفوضى الذهنية كان السبب الجوهرى فى اختفاء النظام القديم ، وزواله «فخيانة الجيش (أو خروجه على الأوضاع المقررة) بسبب استمالته لقبول آراء الطبقة الثالثة (العـامة) قد قضت — كما يقول ريفارول Rivarol — بالفناء على الملكية » .

ذلك إذا كان أثر الآراء الجديدة فى مجتمع النظام القديم . ومع ذلك

فإذا كان يعزى إلى الفلاسفة أصحاب هذه الآراء الجديدة قيام الثورة بفضل نضالهم فى تفكيرهم وكتاباتهم ضـــد بعض المساوىء الظاهرة والآراء والمذاهب العتيقة البالية ، فيجب أن نذكر من ناحية أخرى، أنهم لم يكونوا فى الحقيقة من مؤيدى الحكومة الشعبية أو يعطفون على الديموقراطية فلم تستهو الديموقراطية إذاً رجلا مثل (مونتسكيو) الذى كان مثله الأعلى حكومة دستورية على النمط الإنجليزى تمنع الملكية من النزول إلى درك الاستبدادية ، أو مثل (فولتير) الذى قل ميله لمناصرة الديموقراطية ، أو (الانسيكلوبيديين) أصحاب الموسوعة ، الذين يعزى إليهم القيام بدور هام فى تحريك الثورة ، والذين إجمالا لم يكونوا يهتمون بالسياسة ، اللهم إلا إذا استثنينا أحدهم (دولباخ) الذى كان مليكا حراً ، مثل فولتير ، وديدرو Didérot أو استثنينا جان جاك روسو . ولعل (روسو) كان الوحيد الذى انفرد من بين الفلاسفة فى عصره بتأييد الديموقراطية . واتخذ رجال الثورة (فى عهد الارهاب) كتابه « العقد الاجتماعى» إنجيلا لهم . ومع ذلك فإن عواطف روسو الديمقراطية موضع اشتباه كبير . لأنه اعتبر تطبيق مشروعاته لإعادة التنظيم الاجتماعى على قاعدة السيادة العليا الشعبية متعذراً إلا فى مدينة صغيرة، ولأنه نصح البولنديين بأن يختاروا ملكا وراثياً لحكمهم عندما سأله هؤلاء إعداد مشروع دستور ديموقراطى لبلادهم . زد على ذلك أن السبب الذى جعل رجال الثورة يتخذون كتابه (العقد الاجتماعى) أنجيلا لهم أن روسو عندما بسط نظرية العقد الاجتماعى أفلح فى إعطاء المسوغ التعقلى اللازم لانتحال الأعذار التى رأى رجال الثورة أن يلجأوا إليها لتبرير أعمال كان مصدرها فى الحقيقة عاطفة صوفية غامضة ونوازع لا شعورية بعيدة كل البعد عن إيحاء الفلسفة .

٭ ٭ ٭

(٢) الفلاسفة والآراء الجديدة :

على أن تأثر الثورة بالآراء الجديدة التي أتى بها الفلاسفة حقيقة لا سبيل إلى نكرانها ، حتى إن التأريخ للثورة إنما يبدأ في الوقت الذي برزت فيه هذه الآراء الجديدة وشرع المجتمع الفرنسي يتأثر بها . وقد اختلفت قوة هذا التأثر باختلاف الظروف والحوادث التي أحاطت بهذه الآراء نفسها ، ثم إن هذه الظروف والحوادث كانت كذلك بمثابة النبع الذي استقى منه (الفلاسفة) هذه الآراء الجديدة التي أتوا بها .

فكان لذلك إذاً أن اهتم المؤرخون بتعيين بداية للثورة يفرعون عنها ما وقع من أحداث ويرتبون عليها ما ظهر من نتائج . وبفضل البحث عن هذه البداية أمكن معرفة أسباب الثورة ، فوجدت هذه منقسمة إلى قسمين أحدهما يرتد في أصوله إلى منبت الفكرة الثورية ذاتها ، والآخر يرتبط بالحوادث التي سبقت الثورة مباشرة وساعدت الفكرة الثورية على الخروج من دائرة التفكير العقلي إلى حيز الوجود الفعلي .

فكان من الحوادث التي حاولوا بها تعيين بداية الثورة : صلح إكس لاشابل Aix La Chapelle سنة ١٧٤٨ الذي اختتمت به حرب الوراثة النمساوية ، ومحاولة (مشودارنوفيل) Machalt d'Arnoville مراقب المالية العام في فرنسا ، في العام التالي إصلاح المالية بعد أن استنفدت الحرب موارد فرنسا ، وذلك بفرض ضريبة على الدخل (١/٢٠) تدفعها الطبقات الممتازة (الأشراف ورجال الدين) إلى جانب سائر أفراد الشعب . ولقد قاوم الأشراف والأكليروس هذا الإصلاح . وكان في سنة ١٧٤٨ أن ظهر كتاب (مونتسكيو) المسمى روح التشريع كما بدأت تقوى من ذلك الحين (مدرسة التفكير الحر) التي كان قوامها رجال من طراز فولتير نشطوا لمهاجمة الكنيسة لمساوئها وإظهار مفاسد رجال الدين في حملة كبيرة

من السخرية والازدراء والتهكم اللاذع . وفى ١٧٥١ نشر الفـــلاسفة أو (الانسيكلوبيديون) أول أجزاء موسوعتهم التى بلغت بين عامى ١٧٥١ ، ١٧٦٥ سبعة عشر جزءاً . وفى ١٧٦٤ نشر (روسو) كتابه « العقد الاجتماعى » ، Le Contrat Social ، كما نشر (رينال) — Raynal — من الانسيكلوبيديين — مؤلفه المشهور فى عام ١٧٧٠ عن (التاريخ الفلسفى والسياسى لمراكز التجارة التى أسسها الأوربيون فى الهندين الشرقية والغربية) . وكانت على الخصوص الفترة بين عامى ١٧٦٠ ، ١٧٦٥ فيما يتعلق بسمعة الملكية السياسية نقطة تحول هامة ، حيث فقدت ملكية البربون قدراً كبيراً من سمعتها السياسية بسبب معاهدة باريس المبرمة فى فبراير ١٧٦٣ ، وهى المعاهدة التى اختتمت بها حرب السبع السنوات (١٧٥٦ — ١٧٦٣) ؛ وفقدت فرنسا بسببها أكثر مستعمراتها فى أمريكا الشمالية ، وفى جزر الهند الغربية والسنغال الأفريقى ، ومنعت من الاحتفاظ بقوات مسلحة فى السنغال وإنشاء أية تحصينات بها .

وصفوة القول أن فرنسا شهدت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر تبلور الآراء والمبادىء الجديدة التى تألفت منها (الحركة التعقلية) خصوصاً ، والتى نجم عنها انهيار المثل السائدة وانتشار الفوضى الذهنية التى هدمت (النظام القديم) وأوجدت (الثورة) .

وفيما يلى عرض سريع لهذه الآراء الجديدة :

مونتسكيو Montesquieu (١٦٨٩ — ١٧٥٥)

أثار مونتسكيو فى كتابه (روح التشريع) مسألة فصل السلطات الثلاث : التنفيذية والقضائية والتشريعية ، ضماناً للعدالة وصوناً للحرية — (الحرية المدنية) أو التحرر من الرق والعبودية سواء كان الرق مدنياً أو سياسياً ؛ ثم (الحرية السياسية) . ولم يكن معنى الحرية السياسية أن يفعل الإنسان

ما يريد وكما تشاء إرادته المطلقة ، بل معناها شعور المرء بالاطمئنان إلى أن فى وسعه « أن يفعل » — الأمر الذى لا يتأتى إلا فى ظل حكومة تقوم على القانون . أى أن الحرية السياسية هى شعور الاطمئنان إلى القدرة على فعل شيء — أى شيء — يجيزه القانون . ثم إنه لما كان ضرورياً صون هذه الحرية السياسية وحمايتها من النزوات البشرية والسلطة المستبدة ، فقد صار ضرورياً أن يخضع المرء للقانون وحده ، وليس لسلطان إنسان آخر عليه. الأمر الذى لا يتحقق إلا بتوزيع السلطات الثلاث (التنفيذية والقضائية والتشريعية) ووجود ضوابط بينها تجعل مستحيلا إساءة استخدام هذه السلطات ، أو تمكين إحداها من العدوان على الأخرى . والطريق إلى ذلك إنما يكون بفصل هذه السلطات الثلاث بعضها عن بعض . وكان لهذه النظرية أثر ظاهر فى تطور الفكر السياسى فى عهد الثورة ، وفى بداية القرن التاسع عشر على وجه الخصوص .

فولتير Voltaire (١٦٩٤ — ١٧٧٨)

لم تكن لفولتير آراء سياسية تمتاز بأنها أصيلة أو جديدة . ولكن ميزته الكبرى كانت فى تفوقه فى فنون النقد . ونقد فولتير كتاب مونتسكيو (روح التشريع) فكان مما عابه على صاحبه عدم تعمقه فى الاستقصاء التاريخى عن أصول القوانين التى ذكرها لدعم نظرياته ، ثم عدم رسمه فى دقة ووضوح الحدود الفاصلة بين الملكية والاستبدادية . « لأن الملكية والاستبدادية (الطغيان) — على حد قول فولتير — أخوين يشبه أحدهما الآخر شبهاً عظيما لدرجة العجز عن التفريق بينهما فى أكثر الأحايين ؛ ومن الواجب أن نعترف بأن الملكية والاستبدادية كان مثلهما فى كل الأزمنة كمثل هرتين كبيرتين تحاول الفئران تعليق الجرس فى عنقيهما » . ونقد فولتير نقداً مراً ما ذهب إليه مونتسكيو من حيث موافقته على شراء

وبيع الوظائف القضائية ، بدعوى نفع ذلك للدولة ذات النظام الملكى ، والتى قد يرفض بعض الناس فيها القيام بأعباء وظائف معينة تمسكا منهم بالفضيلة ، فتصبح هذه الوظائف حرفة أو مهنة تزاولها الأسر التى يدرج أبناؤها على ابتياعها . فندد فولتير بإجراء يجعل تنفيذ العدالة (وتلك وظيفة مقدسة) مهنة أو حرفة تزاولها أسرة معينة .

وفى كتيب بعنوان (آراء جمهورية[١]) ظهر سنة ١٧٦٥ عرض فولتير بعض الآراء القوية والجريئة . من ذلك قوله : إن الحكومة الاستبدادية السافرة ، هى عقاب حل بالناس اقتصاصاً منهم لسوء سلوكهم . فإذا خضع مجتمع من المجتمعات لسيطرة فرد واحد عليه أو عدد من الأفراد فلا سبب لذلك إلا افتقار هذا المجتمع للشجاعة والمهارة أو القدرة على حكم نفسه بنفسه . وعرف فولتير الحكومة المدنية بأنها « إرادة الكل يقوم بتنفيذها شخص واحد أو جملة أشخاص تبعاً لقوانين يدين الجميع بالخضوع لها » . وذلك تعريف قبله كذلك جان جاك روسو . ولقد أعجب فولتير بحكومة انجلترة إعجاب (مونتسكيو) بها لأن دستوراً — كما قال — « ينظم حقوق الملك والأشراف والشعب ، ويكفل لكل فريق من هؤلاء أمنه وسلامته ، من شأنه البقاء والدوام بقدر ما فى طبيعة الأشياء التى هى من صنع البشر ، من قدرة على البقاء والدوام » . ثم لاعتقاده أيضاً « بأن كل الدول التى تقوم على مبادىء مثل هذه لا تتعرض لحدوث أى ثورات بها » .

وفى رسالته عن العادات[٢] التى نشرت فى عام ١٧٦٥ عرض (فولتير) بعض الآراء السياسية التى شرحت (المذهب الحر المستنير) . فلاحظ عن الطبقة الثالثة (العامة) أنها الأساس الذى يرتكز عليه تكوين الأمة ، ونفى وجود أى مصلحة خاصة أو شخصية لدى هذه الطبقة . وقال عن الحرية

---

(١) Idees Requblicationes

(٢) Essai Sup les Moeurs

Liberté إن حب الناس لها طبيعي لدرجة أن جميع من ظفروا بها يرضون عن الآراء الجمهورية . وفى ضوء المذهب الحر عرف فولتير الملكية بأنها الحكومة السعيدة إذا كانت من طراز حكومة لويس الثانى عشر ، وبأنها أسوأ الحكومات إذا هيمن على حكومتها ملك خاسر وضعيف . وأشاد (فولتير) بذكر المساواة (Egalite) فقال : لا توجد بلدان تستحق السكنى بها كالبلدان التى يخضع أهلها للقانون متساوين وفى كل الظروف ، ثم فسر معنى المساواة الحقيق فقال : « أولئك الذين يقولون بأن الأفراد جميعهم متساوون ، إنما يقررون الحقيقة ، إذا قصدوا بذلك ، أن الأفراد جميعهم متمتعون على قدم المساواة بحقهم فى الحرية ، وفى الملك ، وفى حماية القانون لهم . ولكنهم يخطئون إذا توهموا أن الأفراد يجب أن يكونوا متساوين من حيث استخدامهم (أى مايقومون به من أعمال) لأن الأفراد لا يتساوون مطلقا فى كفاءتهم ومواهبهم » .

ووظيفة الحكومة — فى رأى فولتير — هى أن تقوم على تنفيذ ما يصدر من رغبات تبديها الإرادة العامة Volonte Generale وبشريطة أن يكون هذا وفق القوانين التى يقرها الجميع أو يأتى استصدارها بموافقتهم ووصف فولتير الحكومة المستبدة ، كما تقدم القول ، بأنها العقوبة التى تنزل بالناس جزاء لهم على سوء سلوكهم ، والدليل على أن المجتمع فقد القدرة والمهارة الكافيتين لاستلام زمام الحكم، وحكم نفسه بنفسه . ولقد انطوت هذه الأقوال وأمثالها على رغبة فى استحثاث الناس على إظهار الشجاعة والمهارة اللازمتين للتحرر من الاستبداد ، وللقدرة على حكم أنفسهم بأنفسهم أى الدعوة لتحقيق ذلك المبدأ العام الذى تدعو الضرورة لتطبيقه على وجه الخصوص إذا أخلت الحكومة بوظائفها وصارت لا تحترم (الارادة العامة) . ولقد كان إعجاب فولتير بنظام الحكم فى انجلترة ، وما وصل إليه نتيجة دراسته لنظام الحكم الدستورى فى انجلترة ، من أن الدول التى حكوماتها مستبدة تكون معرضة دائماً لحدوث الثورات بها — ينطوى كذلك

على دعوة صريحة للحد من سلطان الحكومة المطلق فى عصره ، وتقرير حرية الفرد ، وذلك كله فى ضوء نظرية (الارادة العامة) .

أصحاب الموسوعة

نذكر من الأنسيكلوبيديين ديدورو ، ود المبير D'Alembert ، وهلفيتيوس Hélvétius ، ودولباخ D'Holbach .

وقد أضيفت إلى (موسوعتهم) التى نشرت بين ١٧٥١ ، ١٧٦٥ أصلا فى سبعة عشر جزءاً ، أربعة أجزاء أخرى طبعت بعد ذلك بين عامى ١٧٧٦ ، ١٧٧٧ .

وهؤلاء (الانسيكلوبيديون) أرادوا أن يحتل العقل مكان الضمير فى تفسير سلوك الانسان وفى السيطرة على مسلكه كذلك . واعتقدوا أن جميع فعال الانسان تهدف لتحقيق سعادته ، وقد تصطبغ بالخير أو بالشر تبعاً لاتفاقها مع الهدف الذى ترمى إلى تحقيقه : أى سعادة الانسان الشخصية وكانت العودة إلى الطبيعة فى عرف الانسيكلوبيديين أن ينبذ الانسان ظهرياً كل القيود الأخلاقية . بحث هؤلاء موضوعات هامة مثل الارستقراطية والسلطة Autorité ، والديمقراطية ، والقانون ، والحكومة ، والرق ، والملكية ، والسياسة ، والسيادة العليا Souveraineté ، وغير ذلك . وكانت أكثر بحوثهم مقتبسة من مؤلف (مونتسكيو) السالف الذكر (روح التشريع) ، وتشيع فيها روح لا تتقيد بغير القيود التى فرضتها الأحوال القائمة فى المجتمع وقتذاك .

وكان عندما تحدث الانسيكلوبيديون عن (السلطة) أن عمدوا إلى مهاجمة مبدأ حق الملوك الإلهى ، وقالوا فى تبرير مهاجمة هذا المبدأ الذى استندت عليه الملكيات المطلقة فى فرنسا وفى سائر أوروبا فى ذلك العصر : « أنهم لا يريدون التشكيك فى أن سلطان الأمراء الشرعى مستمد من عند الله ولكنهم يريدون أن يميزوا بين هذه السلطة الشرعية ، وبين تلك التى اغتصبها المغتصبون وصاروا يمارسونها قوة واقتداراً فحسب . ولا شك فى

أن السلطة الأولى الشرعية حق إلهي أى مستمدة من الإله نفسه بدليل موافقة الشعب عليها ، وهذه الموافقة الشعبية حتمية ولا سبيل إلى نبذها ، وهى التى مكنت (هيوكابيه) Hughes Capet من الوصول إلى عرش فرنسا (٩٨٧ م) ، وهى التى وضعت التاج على هامته ، وضمنت استمرار الحكم فى أسرته وذريته » . وواضح أن هـــذا القول ينطوى على تقرير مبدأ (سلطة الأمة) .

وفيما يلى سوف نعرض آراء طائفة من هؤلاء الانسيكلوبيديين ، ومعاصريهم خصوصا چان چاك روسو ، صاحب « العقد الاجتماعى » أى صاحب تلك الفلسفة التى سيطرت فعلا على كل ما وقع من أحداث مثيرة اختتم بها القرن الثامن عشر . وكانت هذه فى أسلوبها ومداها من طراز غير الذى أتى به (مونتسكيو) فى كتابه (روح التشريع) .

روسو Rousseau (١٧١٢ — ١٧٧٨)

حاول روسو إقامة الدليل على أن (العقد الاجتماعى) حدث نتيجة تطور نقل الإنسان من (نظام طبيعى) Etat Naturel إلى (نظام اجتماعى) Etat Social نظام طبيعى تغلبت فيه رغبات الفرد الذاتية ، أى إشباع أهوائه وتحقيق مطالبه على ما عداها ، ورغبات الفرد إزاء رغبات إخوانه فى المجتمع أى أنه النظام الذى تتغلب فيه إرادة المرء ورغباته مستقلة عن إرادة ورغباب سائر إخوانه . (ونظام اجتماعى) تنازل فيه الفرد عن رغباته وإرادته إلى (المجتمع) الذى هو مقر وموئل الرغبة والإرادة العامة التى تتألف بدورها من مجموع رغبات وإرادات الأفراد ، والنظام الاجتماعى يمتاز بتغليب الرغبة والإرادة العامة على رغبات الفرد الذاتية إزاء أو نحو إخوانه فى المجتمع .

ولقد بنى (روسو) العقد الاجتماعى على أساس تنازل كل فرد فى المجتمع عن جميع ما لديه من رغبات وله من حقوق إلى (المجتمع) نفسه

وليس إلى هيئة معينة . وحيث أن هذا التنازل قد حدث للمجتمع عامة وليس لفرد أو لهيئـــة معينة ، فالتنازل — تنازل الفرد عن رغباته وحقوقه — لم يحدث لأى إنسان . ثم إن الفرد لا يزال إلى جانب هذا متمتعاً بكامل حريته ، لأنه دخل فى نظام العقد الذى أوجب عليه هذا التنازل بمحض اختياره . ولذلك فالعقد الاجتماعى يكفل من هذه الناحية تحقيق الحالة الطبيعية الأولى التى لم تعرف العبودية ولم يعرف الناس فيها سادة وعبيداً . بل صارت العبودية بعد (التعاقد الاجتماعى) هى الخروج على نظام هذا العقد نفسه .

ونشأت عن نزول كل فرد عن رغباته وإرادته الخاصـة ، رغبة أو إرادة عامة Volonté Générale هى التى يتمتع بها (المجتمع) وحده . وفرق (روسو) بين هذه الإرادة العامة ، وبين ما سماه (إرادة الـكل) Volonté de Tous فالأخيرة فى رأيه هى نزول جماعة من الجماعات عن رغباتهم ومصالحهم الخاصة إلى (هيئة معينة) تقوم من بينهم لوضع هذه الرغبة موضع التنفيذ . ومع أن هذه — أى رغبة أو إرادة الـكل — قد حدثت فعلا بطريق الإجماع ، إلا أنها تنشد صالحاً معيناً على خلاف (الإرادة العامة) التى تنشد دائماً الصالح العام . ولذلك فهناك تعارض بين الإرادتين . وقد ترتب على نزول الأفراد عن رغباتهم وإراداتهم الخاصة إلى المجتمع أن أصبح هذا المجتمع نفسه الطرف الثانى فى العقد الاجتماعى بينما بقى الأفراد أنفسهم الطرف الأول فى هذا العقد . كما أن المجتمع صار هو وحده صاحب القوة والسلطان المطلق، ومقر السيادة العليا Souveraineté أى تلك القوة Pouvoir والسلطة العامة التى هى قوة وسلطة الإرادة العامة .

ونشأ من وجود هذا العقد الاجتماعى : قيـام (الجماعة السياسية) وتـكوين الجثمان السياسى الذى هو دعامة الدولة Etat ، والذى تستند عليه الدولة فى تـكوينها . ثم إن (السيادة العليا) أو القوة والسلطة صاحبة السيادة

لا يمكن تخطئتها أو النزول عنها أو تجزئتها . وهي التي وحدها لها أن تعين الحكام الذين هم أداة لها ، ويقومون فقط بتنفيذ القوانين ، ولا حق لهم في وضعها . وهم الذين ليسوا سوى ضباط أو عمال مكلفين من قبل القوة والسلطة صاحبة السيادة العليا بتنفيذ القوانين فحسب : سواء كان هؤلاء الضباط والعمال ملوكا أو شيوخاً أو غير ذلك . وللقوة والسلطة صاحبة السيادة العليا أن تعزلهم من مناصبهم متى شاءت ولها أن تغير الحكومة في أي وقت تراه . وذلك لأنه مهما تعددت أنواع وأشكال الحكومة فهي ترتد جميعها إلى أصل ديمقراطي حيث أن تأسيسها جميعها منوط دائماً برغبة الشعب وإرادته العامة . ولما كانت الإرادة العامة هي القوة العامة ، فللشعب أن يغير حكومته متى شاء لأن كلمة الشعب في هذه الحالة إنما تعبر عن رغبته وإرادته العامة .

وواضح أن ذيوع هذه الآراء يهدم كل الحقوق التي استندت عليها الملكية كحق الفتح أو الحق الإلهي المقدس . وهذه الآراء التي انطوت عليها نظرية العقد الاجتماعي تهدم كل أساس تقوم عليه الملكية المطلقة والاستبدادية وحكومة الطغاة خصوصاً ، فقد صار من حق الشعب إجراء كل تغيير يريده في حكومته وإقصاؤها عن الحكم إذا وجد أن هذه الحكومة قد خرجت على إرادة الشعب العامة التي تستهدف الصالح العام دائماً ، وأنها قد أخلت بذلك العقد المبرم أصلا بينها وبين الشعب صاحب السيادة العليا في الدولة .

دولباخ D'Holbach (١٧٢٣ — ١٨٧٩)

وقد تناول آخرون غير (روسو) نظرية العقد الاجتماعي هذه : من هؤلاء البارون دولباخ الذي نشر في عام ١٧٧٣ كتابه (النظام الاجتماعي) Système Social . وهو كتاب تحدث فيه عن نظرية العقد الاجتماعي على غرار ما فعل (روسو) ، وحدد العلاقة بين الحكومة والمجتمع ، فقال

فى الحكومة أنها « مظهر القوى التى وضعها المجتمع بين أيدى أولئك الذين اعتبرهم صالحين لقيادته وإرشاده إلى ما فيه سعادته » . وقال (دولباخ) أن هناك عقداً بين الشعوب وقادتها أو رؤسائها على أساس أن يتعهد هؤلاء القادة أو الرؤساء بحكم الشعب حكما طيباً ، فإذا لم يفعلوا تحرر الشعب من من ارتباطه وعما تعهد به ، وصار باطلا وملغى ، وكأن لم يكن وبمقتضى نظرية العقد هذه صارت القوانين لا تعدو كونها التعبير الذى تفصح به الارادة العامة عن رغباتها ومطالبها فالمجتمع يعبر عن إرادته باستصدار القوانين . فإذا رفض مواطن أن يذعن لهـــذه القوانين (التى هى مظهر للإرادة العامة) أنهى بذلك ارتباطاته وخرج على ما تعهد به ، وحق للمجتمع حينئذ أن ينزل العقوبة به .

وهاجم (دولباخ) حكومات الطغاة الذين استبدوا بالشعب وبطشوا به ، وندد خصوصاً بحكومة لويس الرابع عشر ، تارة بالتلميح والإشارة ، وتارة بصريح العبارة ، فقال : « لقد أصبحت السياسة فى كثير من الأقطار مجرد مؤامرة محبوكة الأطراف ، موجهة ضد الشعوب . . . فالملك أو صاحب السلطان فى جميع أنحاء العالم تقريبا هو كل شىء . أما الأمة فقد ظلت لا تعنى شيئاً بتاتاً » . ومن أقواله ضد (لويس الخامس عشر) . « يندر جداً أن يعثر الإنسان على ملك يكلف نفسه مشقة القيام بأعباء وظائفه فى الدولة ؛ والسبب فى ذلك أن التربية والتعليم اللذين ينالهما سادة الأرض هؤلاء يجعلانهم أكثر صلاحية لأن يكونوا هم أنفسهم عبيداً من أن يتزودوا بما يؤهلهم لحكم غيرهم . فهم أدوات فى أيدى وزرائهم ورجال بطانتهم ومحظياتهم ، يحركها كل هؤلاء حسب أهوائهم ورغائبهم » . ولم يكتف (دولباخ) بمهاجمة الملكية ، فحمل حملة عنيفة على رجال الدين كذلك ، وهم الذين فى نظره قد اتحدوا مع الطغاة يستجدون منهم العطايا ، وكى ينالوا منهم إعفاءهم من الواجبات التى كان عليهم قانوناً وعدلا أن يؤدوها للمجتمع

والأمة ، وهذا فضلا عن تسخير رجال الدين للمجتمع فى خدمة أغراضهم ومآربهم . أى أن (دولباخ) حمل بعنف وقسوة على دعامتين أساسيتين من دعائم الدولة فى (النظام القديم) : الملكية والكنيسة .

آبيه دى مابلى[1] Mably (١٧٠٩ — ١٧٨٥)

وكان جبرائيل دى مابلى l'Abbé Cabriel de Mably ممن اعتبروا الملكية الفردية وخصوصا ملكية الأرض أساس كل المساوىء الاجتماعية والسياسية التى يشكو منها المجتمع ، ومصدر كل الشرور التى حلت به والتى أوجبت على أفراده البحث عن الوسائل اللازمة لإصلاح شئون هذا المجتمع ، ثم أدى بهم البحث عن هذه الوسائل إلى اقتراح أنظمة شيوعية واشتراكية لتحقيق هذه الغاية . ولقد تأثر مابلى بكتابات (روسو) تأثراً عميقاً ، ولكن المصدر الذى استق منه آراءه ونظرية الشيوعية خصوصا التى أتى بها ، كان كتاب أفلاطون عن (الجمهورية) ثم كتابه الآخر عن (القوانين) ، وليس مؤلفات (روسو) . فلا ذكر فى كتابات (مابلى) لنظريات (روسو) المعروفة عن العقد الاجتماعى ، أو الإدارة العامة ، أو غير ذلك . وكان عن طريق (مابلى) وما بسطه من آراء ونظريات ، أن صار لأفلاطون تأثير مباشر على الثورة الفرنسية ذاتها . والسبب فى هذا أن نادى اليعاقبة كان يتخذ كتابات (مابلى) مصدراً أو مرجعاً أساسياً يعتمد عليه فى دعم آرائه وتأييد نشاطه ، وبخاصة عندما كانت عقيدة اليعاقبة الهامة بإلزام الدولة بإنشاء نوع من الحكم تسود فيه (الفضيلة) ، ولأن آراء اليعاقبة الاشتراكية قامت على اعتبار الملكية الفردية أساس الشرور التى يعانى منها المجتمع .

وتتلخص نظرية (مابلى) فى أنه — كما فعل روسو — اعتبر عدم المساواة فى حقوق التملك منشأ كل المساوىء الاجتماعية والسياسية ومصدرها .

(١) معنى (آبيه) : رئيس دير وأحد أفراد الاكليروس ، وشماس أو شدياق .

واعتقد — كما اعتقد أفلاطون — أن من الممكن إزالة هذه المساوىء عن طريق التشريع الحكيم . كما كان التشريع غير الحكيم — فى نظره — هو سبب هذه المساوىء ذاتها التى ناء بها الشعب . ويتعارض عدم المساوة فى التملك تعارضاً تاماً مع أصول الطبيعة التى لم تخلق فقراء وأغنياء . ثم إنه لايجوز الاعتماد على وجود تفاوت فى المواهب لتسويغ عدم المساواة فى التملك ، لأن التفاوت فى المواهب فى حد ذاته نتيجة لعدم المساواة فى الفرص ، أو الحظوظ ، أو الثراء الناجم من عدم المساوة فى التملك . ولا يجوز الاعتماد على وجود تفاوت فى القوى ، لأن الفرد مهما كان قوياً جثمانياً فهو عاجز عن المقاومة إذا اتحد عدد من الأفراد ضده . وفى ضوء هذه الاعتبارات إذاً دعا (مابلى) إلى شيوعية الملك على أساس أن تصبح الدولة وحدها هى المتملكة فعلا لكل شىء فتقوم بتوزيع ما تملكه على الأفراد ، كل فرد بقدر حاجته ودون نظر إلى مواهبه أو كفاءته أو طاقته .

مورللى Morelly

ولم يكن (مابلى) وحده هو الذى دعا إلى هذا المذهب الشيوعى فى عصره . بل سبقه فى ذلك فرنسى آخر يدعى (مورللى) نشر كتاباً عن (قانون الطبيعة) (١) فى سنة ١٧٥٥ ؛ كما نظم مقطوعة مطولة قبل ذلك بعامين ترسم (عالماً شيوعياً) ، ولقد تضمنت كتاباته الدعوة لهذه المذاهب الاشتراكية والشيوعية الحديثة التى ابتدع لتنفيذها نظاماً متقناً استمد منه المصلحون الاشتراكيون فيما بعد فى فرنسا خططهم وبرامجهم ولكن (مورللى) كان خامل الذكر . وظل تاريخ مولده ووفاته مجهولا ، وساد الاعتقاد فى عصره أنه لم يكن صاحب كتاب (قانون الطبيعة) ووجد من عزا تأليف هذا الكتاب إلى (ديدرو) ؛ خطأ بطبيعة الحال . ولذلك فإنه

---

(١) Code de La Nature

بالرغم من وضوح الفكرة الشيوعية وتنسيقها فى نظـــام رتيب على يد (مورللى)، فقد انصرف المعاصرون عنه، وظل تأثرهم بكتابات (مابلى) يفوق كل تأثر، ولاجدال فى أن (مابلى) كان مصـدر الآراء الشيوعية والاشتراكية التى ظهرت فى عصر الثورة.

وتتلخص نظرية (مورللى) فى أن تحصيل المنفعة الذاتية هو الدافع أو المحرك الأول للانسان فى نشاطه، وهذه المنفعة الذاتية مصدر كل شر إذا أسيء توجيهها، لأن الطبيعة قصـدت أن يشترك الأفراد فى الملكية اشتراكا شيوعياً كى تصبح منافع الأفراد الذاتية متطابقة ومتماثلة؛ بحيث إذا عمل إنسان لتحقيق نفع ذاتى معين عاد هذا النفع فى الوقت نفسه عند تحقيقه على المجتمع بأسره. ولذلك فإذا اختص الفرد بامتلاك شيء معين لنفسه واستأثر به دون سائر إخوانه، عاد نشاطه الذى يبذله لتحقيق هـذا النفع الذاتى لنفسه بالضرر على سائر الأفراد وألحق الأذى بالمجتمع. لأن الملكية الفردية تستتبع حتما انصراف الأفراد لرعاية مصالحهم الخاصة، مهما كانت هذه المصالح متناقضة، ولا مفر فى هذه الحالة من أن يلحق هذا التناقض الأذى بهؤلاء الأفراد أنفسهم وبالمجتمع أيضاً. وتلك — فى نظر (مورللى) — حال غير طبيعية: أى أن يكون نشـاط الإنسان بسبب محاولته تحصيل النفع لذاته منصباً على إلحاق الأذى بغيره. والإنسان كان أصلا مطبوعاً على الأمانة، ولـكن هذه سرعان ما أفسـدها طغيان النهم والشره عليها عندما استبدت رغبة التملك — أساس كل شر — بالإنسـان. وعلى ذلك فقد اهتم (مورللى)، فى كتابه (قانون الطبيعة) برسم صورة لنظام اجتماعى يتيح للانسان فرصة العيش، بقدر المستطاع فعلا فى هذه الحياة، فى سعادة وفى فضيلة، ولو أن (مورللى) نفسه كان متشـائماً فى إمكان الوصول إلى هذه الحياة السعيدة، بسبب ظروف الحياة الواقعة فعلا، والتى يتعذر معها إنشاء مثل هذا المجتمع فى عصره.

آبيه رينال Raynal (١٧١٣ — ١٧٩٦)

وآخر من نذكر من هؤلاء « الفلاسفة » آبيه غليوم رينـــال Guialiaume Raynal صاحب أكبر إنتاج خلف آثاراً لاتمحى فى عالم الفكر والرأى فى عصره ، عندما اصطبغت بفضل كتاباته كل تلك الآراء والمذاهب التى انتشرت بين معاصريه بالعنف والشدة ، وانتقلت من عالم الفكر إلى ميـدان العمل . وذلك بسبب ما أثارته كتاباته من كوامن الأحقاد السياسية لدى طبقة الشعب الفرنسي التىلم يكتمل نضجها الفكرى، وكانت لا تزال وقتئذ (نصف متنورة) . وأما الذى أحدث هذا الأثر فكان كتابه المشهور عن (التاريخ الفلسفى والسياسى لمراكز التجارة التى أسسها الأوريون فى الهندين الشرقية والغربية) . (١) نشر للمرة الأولى فى سنة ١٧٧٠ دون ذكر اسم المؤلف ، ثم نشر ثانية مع ذكر اسمه سنة ١٧٨٠ ، وكان فى عشرة أجزاء ، وصادف رواجاً عظيماً .

حمل (رينال) على الاستبداد والطغيـان حملة شديدة ، ولو أنه عزا وجود هذا الطغيان إلى فعل الشعوب وليس إلى الملوك . من أقواله فى ذلك : لمـاذا يعانى الإنسان مايعانيه ، ولمـاذا لايندد بكل مايملك من قوة وحماس بهذا الطغيان؟ ولمـاذا لايبذل كل ماوسعه من جهد وحيلة لاسترداد قدره ومكانته كإنسان ؟ هل يرى فى ارتفاع صيحاته مدوية ضد الرق والعبودية عصياناً وثورة جامحة ؟ إن الرجال الذين لا يكافحون فى سبيل استرداد حقوق الإنسان وتقريرها لخليق بهم أن يهلكوا فى زوايا النسيان يغمرهم الخزى والعار والفضيحة ! » .

وحمل (رينال) على عدم المساواة فى الفرص أو الحظوظ (عدم تكافؤ الفرص) فقال إنها أصل كل إجحاف وظلم ، ومبعث كل استبداد وطغيان،

(١) Histoire Philosophique et Politique des établissements de Commerce des Européens dans Les deux Indes.

ولا سبيل إلى الخلاص من ذلك طالما بقيت عدم المساواة . وعدم المساواة الظاهرة فى توزيع الثروة هو منشأ البلاء والبؤس الذى يثقل كاهل الشعب . وكذلك حمل (رينال) على النظام الملكى وأنصاره ، وقال متهكما بهؤلاء الأخيرين « إنهم أولئك الذين ماكنت تسمع منهم إلا أمثال هذه العبارات : قال الملك ! أراد الملك ! شاهدت الملك ! قابلت الملك ! تعشيت مع الملك ! » ثم حمل على رجال الدين فقال : وماذا يفعل القسيس ؟ وما ذلك الدور الذى يؤديه ؟ إنه يجعل الناس (أى البشر) ينقلبون إلى غير آدميين بفضل مايشاهدونه من فعال رجل الدين ويلاحظونه على مسلكه ، ويسمعونه من عظاته وأحاديثه ! » . ثم حمل على النبلاء فقال : يتذلل كبار السادة للأمراء ، ويتذلل أفراد الشعب لكبار السادة . وهكذا فقد الإنسان احترامه الطبيعى لنفسه ، ولم تعد لديه أية فكرة عن حقوقه » .

ولكن هذه الحملة الشديدة التى أثارها (رينال) ضد الطغيان ، وعدم المساواة فى الحظوظ أو الفرص ، وضد الملكية ، والكنيسة والنبلاء ، لم تكن تنطوى فى جوهرها على أى مذهب أو عقيدة ثورية . كما خلت كتاباته من أية آراء جمهورية أو اشتراكية بارزة . بل إن (رينال) كان يؤمن بالنظام الملكى ، ويوصى باتباع النظام الملكى الإنجليزى خصوصاً ، لأن الحكومة فى انجلترة حكومة « مختلطة » — أى تجمع عناصرها ، على حد قوله ، بين الملكية الاستبدادية التى هى الطغيان بعينه ، وبين الديموقراطية التى تقود فى عرفه إلى الفوضى ، ثم بين الأرستقراطية . فصارت بفضل اشتمالها على هذه القوى الثلاث ، التى تحد كل واحدة منها من تطرف الأخرى ، وتتآزر إلى جانب ذلك فيما بينها جميعاً ، قادرة ، ومن تلقاء نفسها ، على تحقيق صالح الوطن .

ولكن (رينال) ، على خلاف (مونتسكيو) ، كان يعترض اعتراضاً شديداً على فصل السلطات (القضائية والتشريعية والتنفيذية) ، لاعتقاده بأن فصلها بعضها عن بعض ، وماسوف يستتبع ذلك من كفاح بين هذه

السلطات الثلاث ، سوف يؤدى إلى الفوضى ، وإلى انحلال الحكومة فى آخر الأمر .

ومع أن (رينال) لم يستطع إبراز فكرة جلية واضحة عن نوع الحكومة التى يريدها ، وظلت آراؤه فى هذا الشـــأن مبهمة ، فقد نادى بمبادىء ثلاثة ، كان الغرض منها (تطويع) الدين للدولة ، ومقاومة الفكرة القائلة بضرورة فصل الكنيسة أو السلطة الروحية عن الدولة أو السلطة الزمنية . وقد ذكر (رينال) عن هذه المبادىء الثلاثة فى قوله : « أولا — أن الدولة لم تؤسس من أجل الدين ولكن الدين هو الذى وجد من أجل الدولة ، ثانياً — مراعاة الصالح العام هو القاعدة التى يجب أن تأخذ الدولة بها بصورة دائمة . ثالثاً — أن للشعب وحده ، حيث أنه مقر سلطان السيادة العليا ، الحق فى إبداء حكمه فيما يتعلق باتفاق أى نوع من أنواع الأنظمة (الحكومية) مع الصالح العام » .

وكان من أهم ما تأثر به معاصرو (رينال) آراؤه عن الحرية : حيث قال عنها إنها لا تباع ولا تشترى ، وقسمها إلى طبيعية ومدنية وسياسية ، لا يستطيع إنسان بدونها أن يملك نفسه جثمانياً وروحياً أو يصبح زوجاً أو أباً ، أو يكون له وطن أو يصير مواطناً ، أو يكون له إله ولن يجد الضغط والاستبداد شيئاً فى القضاء على الحرية لأنها منقوشة فى الصدور وقال إنه لن يمضى وقت طويل حتى يكون الناس قد شعروا جميعا بأن الحرية أفضل نعم الله على الإنسان . وعندئذ سوف يتحرر الناس من استبداد الطغاة ، بطردهم وإقصائهم أو بقتلهم وإفنائهم . كما قال : ولقد اعتقد رجال الدين وأذاعوا على الملأ أن الملوك يستمدون سلطاتهم من الإله وحده ؛ ولكن هذا الزعم ليس سوى « قيود من حديد تربط أمة بأسرها بقدمى رجل واحد . وفى وسعنا أن نفرض الذل والهوان على أى شعب إذا سمينا أحد الطغاة (أباً) لهذا الشعب ودعمنا بفضل هذا اللقب استبداده به » . ولقد اعتبر علماء اللاهوت فى جامعة باريس وقتئذ هـــذه الأقوال وأمثالها

« مضادة للعقل ، ومسبة للدين ، وتدل على الزندقة واختلال الشعور ، والكراهية الشديدة للدين ولسلطان الملوك » . ولكن هذه الصفات ذاتها هي التي حببت سواد الشعب في أقوال (رينال) ، وجعلتهم يتأثرون بكتابته . والسبب في ذلك أن سواد الشعب لم يكن على قدر من الثقافة يكفي لأن يميز بين الغث والثمين أو يجعله قادراً على تقليب وجوه الرأي فيما يعرض له من آراء وأقوال . ثم إن (كتاب) رينال هذا قد ظهر في وقت كان قد علا فيه ضجيج سواد الشعب ، ومفكريه وقادته على السواء ، من تلك الفوضى التي انتشرت في فرنسا ، نتيجة لزوال كل نظام في ذلك (النظام القديم) الذي انهارت أركانه .

* * *

٣ — فوضى النظام القديم

فرض النظام القديم L'Ancien Régime على الشعب : (أولا) الرضوخ لسلطان ملكية مستبدة ، فقدت إلى جانب أنها استبدادية وذات سلطان مطلق في الحكم ، كل كفاءة وقدرة على إدارة شئون الحكم ، وفقدت تبعاً لذلك السبب المباشر في وجودها ، والذي كان يسوغ في مراحل تكوين الملكية السابقة وتطورها استئثارها بالسلطة المطلقة في فرنسا .

وفرض (النظام القديم) على الشعب (ثانيا) الرضوخ لسلطان النبلاء في وقت كان هؤلاء يعنون فيه بالأرض وصونها من البوار ، ويذودون عن حياض الوطن في جيوش الملك ، ويقيم أكثرهم بين فلاحيهم . ولكنهم نزحوا الآن إلى باريس للعيش في خمول في بلاط الملك ، وطالت غيبتهم عن أراضيهم ، وزال اهتمامهم بالزراعة ، وزادت نفقاتهم الجديدة ، فاشتط عملاؤهم في إرهاق الفلاحين واستنزاف مواردهم لسد حاجات هؤلاء (النبلاء المتغيبين) ؛ ثم قل وجود أصحاب المواهب العسكرية بينهم ، وظهر

عجزهم فى ميادين القتال . فانعدم بسبب ذلك كله أى مبرر لوجود الامتيازات والحقوق الإقطاعية القديمة ، وعظم سخط الفلاحين على (نظام) فرض عليهم دفع الضريبة العقارية Taille ، والملح Gabelle ، والفردة أو ضريبة الرءوس Capitation ، وضريبة الدخل Vingtieme وغير ذلك ، إلى جانب (العوائد المقررة) أو الحقوق الاقطاعية التى ألزمت الفلاح المالك بمعنى المنتفع من الأرض القيام بواجبات معينة نحو صاحب الإقطاع . وكانت هذه كثيرة : مثل حق صاحب الإقطاع فى بيع نبيذه فى إقطاعيته ، ومنع الغير من بيع أنبذتهم ، وذلك فى فترة معينة من السنة Banvin ؛ أو حقه فى جباية المكوس عند عبور الجسور أو السير فى الطرق واستخدامها فى إقطاعيته Péage ؛ أو استخدام الأفران والمخازن الخاصة بصاحب الاقطاع لقاء قدر معين من المال Banalité ؛ أو الخدمات العسكرية والمدنية وأنواع الخدمات التى كان مكلفاً بها أهل إقطاعية صاحب الاقطاع ، وما كان يحصله منهم فى صورة أتاوات نقدية أو عينية ، كجزء من حقوقه الاقطاعية عليهم ، Redevance . أو المال الذى يحصله من كل « صاحب أرض أو مستغل لها (كأجير) ما دامت هذه الأرض ضمن حدود إقطاعيته Cens . أو الأموال التى يحصلها من أية مزرعة أو عقار قد يرى صاحب الاقطاع فرض أتاوة خاصة عليه Censives . أو الاستيلاء على جزء من محصول الكروم فى إقطاعيته Carpot . أو الرسوم التى تدفع عند تعيين حدود كل مزرعة فى الاقطاعية Champage أو الرسوم المحصلة على مختلف المحصولات فى أوقات الحصاد حيث كان لصـــاحب الإقطاع مثلا أن يستولى عند حصاد القمح على (حزمة) واحدة من كل عشر حزمات من القمح Terrage ؛ وهكذا .

وكذلك فقـــد اشتد السخط على نظام فرض على الشعب احترام

الكنيسة ، والخضوع لرجال الدين ، من أساقفة وقساوسة ورؤساء ورئيسات أديرة ورهبان وراهبات ، عندما كان هؤلاء جميعاً يؤدون وظائفهم الدينية صحيحة ويحرصون على واجباتهم الروحية نحو الشعب ، وتدفقت وقتذاك الهبات والعطايا على الكنيسة ، واتسعت أملاكها وعظمت إيراداتها ،كما أنها كانت تنفق بسخاء على شئون العبادة والتعليم ، وتحسن على الفقراء والمعوزين ولكن لم يلبث أن أخذ الانحلال يتسرب إلى الكنيسة ، فانصرف رجال الدين كبارهم وصغارهم عن القيام بواجباتهم ، واعتبروا أملاك الكنيسة ملكا خاصاً لهم . ثم انعدمت المساواة فى توزيع إيرادات الكنيسة بين رجالها ، فتفاوتت إيرادات الأسقفيات والأديرة والأبرشيات وغيرها ، وانحط شأن القساوسة وصغار رجال الدين عموماً ، حتى عاش أكثرهم فى بؤس ساعد على انحلال أخلاقهم وفسادها . فكان بسبب ذلك إذاً ، أن انتفى أى مبرر لأن تتمتع الكنيسة ، ويتمتع رجال الدين بتلك الامتيازات العديدة التى كانت لهم ، وأهمها إعفاؤهم من الضرائب ولقد ضج سواد الشعب والفلاحون خصوصاً من ضريبة (العشور) أو العشر Dime التى حصلتها الكنيسة منهم ، وحاول كثيرون قبل قيام الثورة بسنوات عديدة الامتناع من دفعها . وعمدت الكنيسة إلى مقاضاتهم لإرغامهم على دفعها حتى بلغ عدد القضايا التى من هذا القبيل ، فى عام ١٧٨٨ حوالى (٤٠٠،٠٠٠) قضية .

ولقد كان من عوامل هذه الفوضى كذلك ، ذيوع (الماسونية) وانتشارها فى الجيش خصوصاً . والماسونية جمعية سرية ينتظم أعضاؤها فى (محافل) لتبادل المنفعة الأدبية والتعاون فيما بينهم . ويعتبر (البناءون الأحرار) أنفسهم (إخواناً) مهما تفاوتت طبقاتهم الاجتماعية ؛ ويقتضيهم واجب هذه الرابطة مساعدة بعضهم بعضا . وقد دخلت الماسونية إلى فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر ، وانتشرت (المحافل) الماسونية

فى الجيش ، فى السنوات التى سبقت الثورة ، حتى بلغ عددها فى سنة ١٧٨٩ خمسة وعشرين محفلا عسكرياً . وسواء سادت الروح الثورية هذه المحافل أو لم تسد ، فالذى لاريب فيه أن روح المساواة كانت ذات سيطرة تامة فى هذه المحافل بحيث ترأس الجنود العاديون وصغار الضباط بعضها ، وفقد كبار الضباط والقواد تبعاً لذلك نفوذهم . فاختل النظام فى الجيش ، وتسرب إليه الانحلال ، حتى ظهرت آثار هذه الفوضى فى العصيان الذى حدث فى عام ١٧٨٩ بين فرق الحرس الفرنسي Gardes Françaises ، وفى تمرد الجنود فى نانسى Nancy فى أغسطس سنة ١٧٩٠ . الأمر الذى حرم الملكية من تلك القوة — قوة الجيش — التى كان فى استطاعتها ، لولا ذلك الدفاع عن الملكية فى أزمتها .

تلك إذاً كانت أسباب الفوضى ومظاهرها فى فرنسا ، وهى الفوضى التى حببت جمهرة الشعب فى أقوال (رينال) ، وجعلت صفوة مفكريه ، من أهل الطبقة المتوسطة البورجوازية خصوصاً ، يتأثرون بالمبادىء والمذاهب التى نشرها (دولباخ) و (ومابلى) و (مورللى) و (الانسيكلوبيديون) عموماً ، ثم قبل ذلك كله (جان جاك روسو) ؛ وهى الفوضى التى دلت كذلك على إخفاق حكومة (النظام القديم) وفشلها ، وجعلت الشعب الفرنسى قاطبة يشعر بحاجته الملحة إلى ضرورة إنهائها ، وإعادة (النظام) إلى نصابه ، فى شكل حكومة ترعى الشعب ، وتعمل لما فيه خير الصالح العام فى فرنسا ، وهى الفوضى التى دعت (كالون) Calonne — من وزراء البلاط ومن أنصار الملكية الاستبدادية — يقول فى تقرير قدمه إلى الملك ، وكان لويس السادس عشر قد استدعاه بين عامى ١٧٨١ و١٧٨٨ لإصلاح مالية البلاد ، ولكن دون جدوى : « إن فرنسا مملكة مؤلفة من أقاليم ومقاطعات منفصلة بعضها عن بعض ، وذات إدارات مختلفة ، ولاتدرى كل مقاطعة من هذه المقاطعات شيئاً مما يجرى أو يقع فى غيرها ، ولا تتحمل جهات معينة شيئاً من الواجبات والتكاليف ، بينما

تزرح جهات أخرى بكل هذه الأعباء ، ولا تدفع أعظم الطبقات ثراء سوى أقل ضريبة ممكنة . وكان بسبب وجود الامتيازات أن اختل التوازن فى البلاد ، ولا سبيل إلى إيجاد نوع من الحكم المستقر أو إدارة عامة مستديمة . الأمر الذى يجعل من فرنسا بالضرورة مملكة وصلت فى نظامها إلى منتهى القصور والعجز ، تسود فيها المساوىء ، بل ومن المستحيل فى حالتها الراهنة ، إدارة شئون الحكم بها » .

* * *

٤ — الفيزوكرات : القائلون بحكم الطبيعة :

ويرى بعض المؤرخين أنه يصح اختيار سنة ١٧٧٦ أو سنة ١٧٨٧ لتحديد بداية (الثورة) وذلك بسبب خروج (ترجو) Turgot من الوزارة فى عام ١٧٧٦ وهو المصلح المالى والاقتصادى الذى لجأ إليه الملك بين ١٧٧٤ ، ١٧٧٧ لمعالجة الأزمة المالية المستحكمة . ثم بسبب تضافر عوامل عدة فى سنة ١٧٨٧ أفضت وقتئذ إلى تحريك الثورة ، منها رداءة المحصول ، وارتفاع ثمن الحبوب (الغلال) ، واستحكام الأزمة المالية والضائقة الاقتصادية ، وبعبارة أخرى وقوع كل ما من شأنه أن يزيل الثقة فى قدرة الملكية المطلقة على الاضطلاع بالحكم ، أو بأن فى وسعها الاستفادة من آراء أولئك المصلحين الاقتصاديين ، الذين أرادوا معالجة شئون الاقتصاد على أسس جديدة ، وذاعت آراؤهم وقتئذ ، وآمن بها كثيرون .

وأما هؤلاء المصلحون فقد عرفوا باسم (الاقتصاديين) Economists . وكان بعد مضى زمن طويل من ظهورهم ، أن أطلق عليهم اسم الفيزوكرات Physiocrats أو القائلين بحكم الطبيعة ؛ فصار هذا الاسم علما عليهم واشتهروا به . وكان على رأس هؤلاء (فرانسوا كسناى) Francois Quesnay (١٦٩٤ — ١٧٧٤) مؤسس هذه المدرسة الجديدة ، ثم (مرسييه دى لا ريفيير) ١٧٢٠ — ١٧٩٤ Mercier de la Riviere الذى وضع مذهب

الفيزوكرات فى أسلوب علمى واضح ؛ كما كان المـاركيز دى ميرابو Mrquis de Mirabeau أبو خطيب الثورة المشهور ، من أشـد مؤيدى (كسناى) بينما كان (ترجو) من الذين أيدوا آراء الاقتصاديين وعملوا على تحقيق مذهبهم.

وقد عنى الاقتصاديون ، أو الفيزوكرات ، أكثر ماعنوا بمعالجة المسائل المتصلة بحياة الأمة المادية ؛ وقصروا بحوثهم على بيان وظائف الطبقات المنتجة فى المجتمع : أى الزراع والصناع والتجار ؛ ثم إظهار الوسائل الكفيلة بإنهاضهم وإنعاش أحوالهم ؛ وبيـان علاقة هذه الطبقات المنتجة بالدولة . ثم إنهم حاولوا من وجهة نظر الحكم نفسه ، تحديد أكبر الوسائل أثراً فى ضمان الإيراد أو الدخل الذى يكفى الدولة ويعينها على النهوض بأعبائها . وكان من الطبيعى للوصول إلى هذا الغرض أن تتناول بحوثهم مسألة الضرائب : أى الغرض من تقريرها ، وكيفية فرضها وتحصيلها ، والآثار المترتبة على هذه الأمور جميعها ، حتى إذا فعلوا هذا ، انتقلوا إلى البحث عن مصادر الثروة التى تؤلف الضرائب نصيب الحكومة منها ، ثم البحث فى وسائل إنتاج هذه الثورة ، وتوزيعها ، وعلاقاتها برفاهية المجتمع، وحجم هذا المجتمع والصفات المميزة له .

على أن أهم مايسترعى النظر من مبادئهم ، كان تقرير الضريبة الواحدة l'Impôt Unique والتى تفرض على الأرض وحدها فحسب . على اعتبار أن الأرض وحدها مصدر كل ثروة ، ثم إلغاء المكوس الداخلية على تجارة القمح فى فرنسا (أى تقرير حرية التجارة) ، يحدوهم إلى تقرير هذين المبدئين ، الرغبة فى إمداد الحكومة بأكبر دخل مستطاع ، مع تأمين رفاهية الشعب ورخائه فى الوقت نفسه .

وتتلخص نظرية الفيزوكرات السياسية فى أن العدالة أول شرائط المجتمع، بل هى أول شرائط حياة البشر قبل وجود المجتمع كما أن العدالة فى أساسها

هى ضمان وتأييد تلك الحقوق التى أعطتها الطبيعة لكل مخلوق فى البشر : حق الفرد فى الحرية ، وحقه فى التملك . ولا يتنازل الأفراد عن شىء من حقوقهم الطبيعية عند تأليف أو تكوين الجثمان أو الكيان السياسى . بل على العكس من ذلك فإن الغرض من تكوين أو تأليف أية جماعة أو رابطة ، إنما هو تأكيد التمتع بهذه الحقوق فى أوسع نطاق ممكن . وليست القوانين المتبعة فى المجتمع سوى قواعد العدالة والأخلاق ، لأن سريان العدالة والتزام المبادىء الأخلاقية ، هما مناط أو مساك الكون بأسره .

وفى رأيهم تشمل الحقوق الطبيعية التى للأفراد ، والمتعلقة بالملكية (أو التملك) . (أولا) حق التملك الذاتى أو الشخصى ، أى حق الفرد فى امتلاكه نفسه ، بما ينطوى عليه ذلك من حقه فى استخدام كل مواهبه وكفاءاته ، ويستتبع هذا الحق ، حق آخر هو (حق العمل) أى حق الفرد فى أن يعمل . (ثانياً) : حق الفرد فى ملكية منقولاته ، أى تلك الأشياء التى أنتجها (عمله) ، وكانت ثمرة هذا العمل ، (ثالثاً) حق الفرد فى امتلاك الأرض (أو الملكية العقارية) Propriété Foncière .

ومما تجدر ملاحظته أن حق الفرد فى الملكية إنما يحد منه ما يحيط به من حقوق الملكية التى يتمتع بها الآخرون ، كما يحد من حق الفرد فى الحرية ، ما للأفراد من حقوق فى الحرية مماثلة لحقه .

ومن آرائهم ، أن الغرض من وجود (النظم) فى المجتمع ، أن يكفل المجتمع للأفراد جميعهم تمتعهم بما يمتلكون ، حقاً طبيعياً لهم ، ولذلك فقد صار وجود سلطة تعمل لحماية هذه الملكيات أمراً ضرورياً ، كما تحتم أن ترتكز هذه السلطة فى صاحب سيادة أو سلطان Souverain متسلحاً بقوة تكفى للتغلب على كل ما قد يصادفه من عقبات وصعوبات . ووجب أيضاً أن تجتمع السلطة فى مستقر واحد (أو فى وحدة) واحدة ، إذ من المتعذر تقسيم أو توزيع سلطة صاحب السيادة أو السلطان . وليس الغرض مطلقاً

من إنشاء أو إقامة هذه السلطة ، التى لصاحب السيادة أو السلطان ، صنع القوانين . لأن القوانين تم صنعها فعلا ، على يد ذلك (الكائن الأعظم) ، الذى أوجد الحقوق والواجبات . وأما ما يصدره صاحب السلطان من أوامر أو مراسيم ، فلا يمكن أن يكون إلا بمثابة إظهار لما هنالك من قوانين أساسية يقوم عليها النظام الاجتماعى ، هى قانون الحرية ، وقانون الملكية فإذا صدرت الأوامر والمراسيم مناقضة لهذه القوانين الأساسية ، فإنها تصبح ملغاة ولا وجود لها . وذلك لأن أهم واجبات صاحب السيادة أو السلطان فى المجتمع ، هو التشريع بإصدار أوامر تضع موضع التنفيذ هذه القوانين الأساسية التى تحكم النظام الاجتماعى . ويستأثر صاحب السيادة أو السلطان وحده ودون غيره ، بالسلطة التشريعية ، أو بمعنى أصح بسلطة إظهار آثار القوانين الأساسـيـة (الخاصة بالحرية والتملك) التى يقوم عليها النظام الاجتماعى . ثم إن صاحب السيادة أو السلطان يستأثر وحده كذلك بالسلطة التنفيذية . ولكنه من ناحية أخرى ، لا يمارس السلطة القضائية . لأن إصدار الأحكام القضائية ضد المواطنين لا يتفق ، ولا يتلاءم مع خصائص السيادة العليا ، حيث أن ممارسة الوظائف يستدعى فحص تفصيلات دقيقة كثيرة ، وبحث قضايا معينة ، لإصدار أحكام معينة فى كل واحدة منها ، وذلك عمل يبعده كل البعد عن الغرض من وجود السيادة العليا أى تقرير قوانين النظام الاجتماعى الأساسية . ولذلك فالقضاة هم الذين يتولون شئون القضاء ، وواجبهم مقارنة الأوامر أو المراسيم الموضوعة بقوانين (العدالة — أى القوانين الأساسية — حتى يقوموا بتطبيق ما كان متلائماً من هذه الأوامر أو المراسيم مع تلك القوانين الأساسية .

ثم كان بعد تقرير هذه المبادىء الجوهرية ، أن عالج الاقتصاديون ، أو الفيزوكرات مسألة الحكم والحكومة . وقد انتهوا من بحوثهم إلى أن (الملكية الوراثية) أفضل أنواع الحكومات إطلاقا . ولم يخش الفيزوكرات

من أن تصطبغ الملكية الوراثية بصبغة الطغيان ، طالما بقى وظل قائماً النظام الذى وضعوه للمجتمع ونفذت قواعده بصدق وأمانة ، وهو النظام الذى سبق القول بأنه يقوم على تقرير مبدأ الحرية وحق التملك . ولذلك فقد تحتم أن تصبح وظائف الملك فى ظل هذا النظام المحافظة التامة وبصورة مجدية على حقوق الحرية والتملك ، كما تحتم تنفيذاً لهذه الغاية ، وأن يفحص القضاة المتنورون كل مايصدره الملك من أوامر وقرارات ، وأن يدلوا بآرائهم فى شأنها ، وفى كل مايعرض لهم من قضايا مواطنيهم . وفضلا عن ذلك فإن إقامة نظام اقتصادى يرتكز على مبدأ (الضريبة الواحدة) من شأنه أن يقضى على مبعث الظلم والشر فى المجتمع ، وذلك لأن توفير قدر كاف من الإيراد للتاج أو الملك ، نتيجة للأخذ بهذا النظام الاقتصادى ، سوف يؤدى من تلقاء نفسه ، إلى ضمان أكبر قسط مستطاع ، من الرفاهية والرخاء ، لرعايا الملك وشعبه .

* * *

محاولات الإصلاح وفشلها : (ترجو) و (نكر) .

تلك إذاً كانت مبادىء الفيزوكرات الاقتصادية والسياسية . وقد لقيت فى فرنسا كل تأييد وتعضيد من جانب عدد غير قليل من رجال الحكم والإدارة ، كان أهمهم ترجو Turgo; (١٧٢٧ — ١٧٨١) ، أحد الذين عنوا بالشئون الاقتصادية والمالية ثم اعتبره كثيرون من مدرسة (الاقتصاديين) ، ولو أنه كان صاحب آراء أكثر اتصالا بالمبادىء التى نشرها (آدم سميث) Adam Smith (١٧٢٣ — ١٧٩٠) فى كتابه المعروف عن (ثروة الأمم) (١) ، والذى اعتبر أن الأرض ليست وحدها مصدر الثروة ، فناقض بذلك آراء الفيزوكرات ، فاعتبر العمل Labour ، ورأس

---

(١) The Wealth of Nations.

المال Capital من مصادر الثروة كذلك ، ثم نادى بمبدأ الحرية الاقتصادية حرية التجارة والعمل ، والصناعة وغير ذلك .

ولقد أتيحت الفرصة (لترجو) حتى يضع آراءه موضع التنفيذ عندما عين حاكما لإقليم (ليموج) Limoges ، ثم عند تعيينه فى سنة ١٧٧٤ مراقباً عاماً (أو وزيراً) للمالية عند اعتلاء لويس السادس عشر للعرش ، ووقع عليه عبء معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية ، فى وقت عظم فيه عجز الميزانية ، وكادت الدولة تعلن إفلاسها . فكان من إصلاحته أنه أطلق حرية التجارة فى الغلال ، وألغى المكوس الداخلية (بين مختلف المقاطعات) ، كما ألغى السخرية (تسخير الفلاحين فى إصلاح الطرق) ، والعوائد الإقطاعية المقررة ، واستبدل بذلك كله ضريبة عقارية منظمة (على الأرض) ، يجرى إنفاق حصيلتها على شئون الدولة . وانطوى فرض هذه الضريبة على مبدأ جديد يخالف مادرج عليه (النظام القديم) من تمييز بعض الطبقات الاجتماعية ، وإعفائها من دفع الضرائب ، لأن (ترجو) قرر ضرورة إشراك الجميع ، بما فى ذلك طبقتا الأشراف ورجال الدين ، فى دفع الضريبة الجديدة ، بدعوى أن الحكومة تقوم بالإنفاق على كل ما من شأنه تحقيق المنفعة لصالح الجميع ، ولذلك فقد وجب على الأهلين جميعاً أن يقوموا بسداد هذه النفقات ، بل إن الواجب يقتضى أولئك الذين يفيدون من انتعاش المجتمع ، أكثر من سواهم ، أن يقوموا بنصيب أوفر فى سداد نفقات الحكومة وبنسبة ازدياد منفعتهم. ثم ألغى (ترجو) نقابات الصناع وأصحاب الحرف Jurandes التى سيطرت على العمل من زمن طويل ، وعطلت الصناعة . وتلخص برنامجه المالى والاقتصادى فى مبادىء ثلاثة : « لا إفلاس ، لازيادة فى الضرائب ، لاقروض ! » .

ووسع نشاط ترجو ميادين أخرى شملت إصلاح التعليم ، ووضع مشروعات لمجالس انتخابية ، تبدأ فى الجهات والنواحى الصغيرة ، ثم فى المقاطعات والأقاليم وهكذا حتى ينتهى المطاف بإنشاء مجلس نيابى للدولة ،

ولو أن (ترجو) قرر جعل مهمة هذه المجالس مقصورة على مجرد المذاكرة والبحث ، فلا يكون لها سلطات تشريعية .

ولكن مشروعات (ترجو) وإصلاحاته لم تلبث أن أثارت المعارضة الشديدة ، من جانب النبلاء ورجال الدين ، وملتزمى الضرائب ، وكبار رجال المال ، والنقابات . وظهرت آثار هذه المعارضة الشديدة فى (برلمان باريس) وبرلمانات الأقاليم . وكان برلمان باريس من أيام العصور الوسطى محكمة قضائية عليا ، بينما تقوم البرلمانات الإقليمية بشئون القضاء فى دوائرها . وكان من وظائف برلمان باريس ، تسجيل الأوامر والمراسيم التى يصدرها الملك ، ومن تاريخ برلمان باريس ، أنه انتزع بمضى الزمن ، وبقدر مقابل لما كان يستأثر به ملوك فرنسا ، من السلطة الاستبدادية ، انتزع مايصح تسميته « حقوقاً سياسية » ، عندما ادعى لنفسه مطلق الحرية فى رفض تسجيل مراسيم أو أوامر الملك ، والاحتجاج عليها ، أو الرضاء بتسجيلها والموافقة عليها . ولقد تعطل برلمان باريس أيام لويس الخامس عشر ، بسبب شدة النضال بين البرلمان وبين الملك الذى نفى جميع قضاته ، وظل هذا البرلمان معطلا ، وكذلك برلمانات الأقاليم ، حتى استمع لويس السادس عشر لنصيحة وزرائه (ووزيره الكونت دى موريبا Maurepas) فأعاد برلمان باريس والبرلمانات الإقليمية فى أغسطس سنة ١٧٧٤ .

تجلت معارضة برلمان باريس الآن ، عندما رفض إلغاء السخرة وغير ذلك من الإصلاحات . فاستخدم الملك حقه المعروف باسم (سرير العدل) [١] فى ١٢ مارس ١٧٧٦ ، وأرغم البرلمان على تسجيل الأوامر والمراسيم الصادرة بهذه الإصلاحات ، غير أن السخط لم يلبث أن اشتد

---

(١) Lit de Justice — بأن يذهب الملك بنفسه إلى البرلمان ، فيعلن رئيس المجلس بحضوره رغبة الملك فى أن تصبح الأوامر الخ قوانين . والفكرة أن حضور الملك وتدخله يوقف مؤقتاً كل وظائف القضاة الذين هم لايساوونه فى المرتبة .

على ترجو ، حتى خشى لويس السادس عشر مغبة الاستمرار فى تأييده ، فى وجه بطانته ، ووزيره (موريبا) ، وزوجه النمساوية الملكة مارى انطوانيت فأقال ترجو من الوزارة فى مايو ١٧٧٦ .

وكما عظم فرح رجال البلاط والحاشية لخروج (ترجو) من الوزارة ، فقد استبد القلق بالفلاسفة ، والمفكرين السياسيين والاقتصاديين مثل : فولتير ، وكوندرسيه Condorcet وغيرهما ، فاعتبروا إقالة (ترجو) كارثة عظيمة . والحقيقة أن خروج ترجو من الوزارة كان حدثاً عظيما فيقول فى ذلك (البيرسوريل) ، مؤرخ الثورة ! « لقد ضاع بخروج ترجو كل أمل فى إعادة بناء هيكل الحكومة فى قالبها القديم » . ومعنى هذا القول ، أنه صار متعذراً من ذلك الحين أن يستمر بقاء (النظام القديم) ، وأنه صار لامعدى بعد هذا الفشل ، عن وقوع تغيير جوهرى فى أساليب الحكم ، مع مايستتبع ذلك ، من طبع (الدولة) الفرنسية بطابع آخر . أى أن خروج ترجو من الوزارة ، كان من هذه الناحية انقلاباً فى حد ذاته ، يضاف إلى جانب تلك الانقلابات الكثيرة التى وقعت فيما بعد ، والتى تألف من مجموعها ، ماصار يعرف باسم الثورة الفرنسية .

وأما ما تبع خروج (ترجو) من الوزارة ، فكان وقوع طائفة من الحوادث التى ساعدت على انتشار الفوضى ، من جهة ، وزادت من جهة أخرى ، سواد الشعب وصفوته معاً ، اعتقاداً بأن الملكية فى ظل (النظام القديم) ، قد فشلت فى أداء مهمتها ، وأنه صار لاغنى عن محاولة إدخال أساليب جديدة للحكم ، إذا شاءت الدولة أن تنجو بنفسها من خطر الانهيار المحدق بها . فقد اشتد تيار الرجعية بعد ترجو ، وأعاد خلفه فى الوزارة ، (كاونى) Cluny السخرة والنقابات ، وألغيت حرية التجارة فى القمح ، وكان كل ما ابتكره (كاونى) لسد العجز فى المالية أن تنظم الدولة (يانصيباً) حكومياً . وعندئذ اضطر (موريبا) إلى الاستعانة بخدمات

أحد رجال المال المعروفين، والمصرفى السويسرى الأصل (جاك نكر) Jacques Necker . وكان ممن أمدوا الدولة بالقروض فى الماضى، فعهد إليه الملك فى أكتوبر ١٧٧٦ بإدارة الخزينة، وفى العام التالى عينه مراقباً عاماً للمالية .

واتبع (نكر) سياسة عقد القروض، وصار يتوخى الاقتصاد فى النفقات جهد الطاقة، لتوفير المال اللازم لسد العجز الظاهر فى المالية، ولكن هذه الجهود ذهبت جميعها سدى عندما دخلت فرنسا الحرب ضد انجلترة، لمؤازرة الولايات الثائرة على هذه الأخيرة فى أمريكا، فأقنع (نكر) الملك، فى أوائل سنة ١٧٨١، بنشر (بيان) تعرف الأمة منه حقيقة مالية الدولة وذلك بإذاعة تفصيلات الدخل والخرج؛ ولقد توخى (نكر) أن يجعل الإيرادات فى هذا البيان تزيد على النفقات بمبلغ عشرة ملايين فرنك . وذلك حتى يستعيد ثقة الناس فيتشجعوا على إقراض الدولة . ولكن هذا البيان سرعان ماصار موضع مناقشة حادة من جانب الذين تشككوا فى صحة الأرقام المنشورة به، ومن جانب الطبقات صاحبة الامتيازات، التى أظهر البيان ماكانت تتمتع به من إعفاءات كثيرة هامة، بحيث وقع عبء تقديم المال اللازم لسد نفقات الدولة على كاهل سواد الشعب وحده . فاتخذت الملكة ورجال البلاط من نشر هذا (البيان) ذريعة ليغضبوا الملك على صاحبه؛ ثم لم يلبث (نكر) أن أثار عليه سخط برلمان باريس عندما اقترح مشروعاً لإنشاء مجالس انتخابية فى الأقاليم فتألبت المعارضة ضده من كل جانب، واضطر إلى الاستقالة فى مايو ١٧٨١ .

وبخروج (نكر) تغلبت العناصر الرجعية تماماً، فصارت الأحوال من سيء إلى أسوأ على أيدى من خلفوه فى منصبه . وكان على يد كالون Calonne ، الذى تولى بوساطة مارى أنطوانيت منصب مراقب المالية فى أكتوبر ١٧٨٣، أن فقدت الملكية، لدرجة كبيرة، احترام الناس لها،

بسبب خطة الإسراف المفرط التى اتبعها ، ثم لإقراره بعجز مالية البلاد بعد ذلك ، ومحاولته فرض ضريبة على الأرض ، لاتستثنى منها الطبقات الممتازة ، كإمداد أو مساعدة مالية Subvension Territoriale ، كما أنه أراد تخفيض الضريبة العقارية ، وضريبة الملح ، وأراد إلغاء السخرة . فعارضه البلاط والنبلاء ورجال الدين معارضة شديدة ، وانتهى الأمر بإقالته. وعندئذ تدخلت الملكة ثانية فى إسناد المنصب الذى كان يشغله (نكر) إلى أكبر خصومه ، لومينى دى برين Lemonie de Brienne وكان من كبار رجال الدين (رئيس أساقفة طولوز) . وفى عهد هذا الأخير اشتدت الخصومة بين البلاط وبرلمان باريس ، الذى أقر مبدأ ضرورة موافقة الأمة سلفاً بواسطة ممثليها ، على كل مايراد فرضه من ضرائب عليها ، وطالب (البرلمان) فى ٣٠ يونيه ١٧٨٧ بعقد مجلس طبقات الأمة Etats Généraux . فلم يجد الملك مناصا من دعوة هذا المجلس إلى الانعقاد ، وتحديد موعد للاجتماع يوم أول يونيه من العام التالى . وفى ٢٥ أغسطس ١٧٨٨ انتهى الأمر باعتزال (برين) منصبه ، ومغادرته البلاد إلى إيطاليا ، بعد أن ترك الحكومة فى فوضى شاملة . فكلف الملك (نكر) بتولى إدارة المالية العامة ، وعهد إليه بأهم أعباء الوزارة . وكان اجتماع مجلس طبقات الأمة حدثاً عظيما ، (أو انقلاباً) لا يقل فى خطورته ، عما سبقه ، أو لحقه من الانقلابات التى شكلت حوادث الثورة .

الباب الثانى

ديموقراطية أم ديكتاتورية بورجوازية

الفصل الأول

مجلس طبقات الأمة (١)

٥ مايو ١٧٨٩ — ٩ يوليو ١٧٨٩

أسباب دعوة مجلس الطبقات :

كان السبب الجوهرى لدعوة هـــذا المجلس ، الذى بقى معطلا منذ ١٦١٤ ، سوء الحالة المالية ، ورغبة الملك كما قال فى دعوته التى وجهها إلى حكام الأقاليم فى ٢٤ يناير ١٧٨٩ من أجل اجتماع مجلس طبقات الأمة : « أن يتعاون معه رعاياه المخلصون فى تذليل الصعوبات التى تحيط به بسبب الحالة التى عليها ماليته » .

ولم يكن سوء الحالة المالية شيئاً جديداً ، بل كانت الأزمة قديمة العهد من أيام الحرب الأمريكية والنفقات التى تحملتها البلاد بسبب اشتراكها فى هذه الحرب إلى جانب الولايات (المتحدة) ضد انجلترة . ثم زاد من حدة الأزمة ، تخبط سياسة الحكومة الاقتصادية خصوصا فى تجارة الغلال ، فتارة أطلقت حرية التجارة فى الغلال ، وتارة منعت : فقد حدث مثلا أن منعت سنة ١٧٧٠ ، وأطلقت سنة ١٧٧٤ ، ثم منعت سنة ١٧٨١ (على يد نكر) وأطلقت سنة ١٧٨٧ (على يد كالون) ، حتى إذا كان العام التالى (١٧٨٨) كان قد نفد المخزون من الحبـــوب . وجاء فى نفس هذا العام (١٧٨٨) المحصول رديئاً وقليلا ، فارتفع ثمن الخبز إلى سبعة أمثاله وخاف النـــاس من المجاعة ، فانتشر القلق وعم الاضطراب . وكان

---

(١) Les Etats Généraux

من عوامل القلق الظاهر عدم ارتياح أرباب الصناعة الفرنسيين إلى المعاهدة التى أبرمتها الحكومة مع انجلترة فى ٢٧ سبتمبر ١٧٨٦ على أساس حرية التبادل ، فى وقت كانت المصانع الإنجليزية مجهزة بالآلات الحديثة ، مما زاد فى قدرتها على الإنتاج ، وبتكاليف قليلة ، بينما فرنسا لاتزال مبتدئة فحسب فى إدخال هذه التغـــيرات الآلية الجديدة فى مصانعها . وشكا الصناع الفرنسيون من الخسائر الفادحة التى تكبدتها الأسواق الوطنية ، نتيجة للمنافسة الإنجليزية .

والمسئولون عن دعوة مجلس طبقات الأمة للاجتماع كانوا من طبقة (أصحاب الامتيازات) سواء من رجال الطبقة المتوسطة (البورجوازية) الأثرياء ، أو من الطبقة الأرستقراطية أى الأشراف والنبلاء ، الذين يبغون من دعوة مجلس الطبقات الحد من سلطات الملكية ، وهى التى ظلوا يعارضون استبدادها المركزى من أيام لويس الرابع عشر .

وكانت طبقة أصحاب الامتيازات هذه تتألف وقتئذ من أناس حصلوا فى أكثر الحالات على ألقاب النبـل والشرف عن طريق (الرشوة) ؛ وأقاموا فى الريف حيث صـاروا يحلون محل الاستقراطية القديمة ، وهم « نبلاء السيف » Noblesse d'Epée فى امتلاك الأرض ، كما أنهم التحقوا بالجيش ودخلوا فى خدمة الحكومة ، وصار فريق منهم حكاما للأقاليم ؛ وهم الذين دأبوا على تحريك المعارضة فى (برلمانات) المدن — وهى الهيئات القضائية التى طمحت إلى الاستمتاع بسلطان سياسى يمكنها من مقاومة سلطة الملوك المطلقة . ولقد كان هؤلاء هم الذين طالبـوا الآن باجتماع مجلس طبقات الأمة ، حتى يسيطروا على هذا المجلس مثلما سيطروا على البرلمـانات من قبل .

ومع ذلك فقد كان هذا النوع من (الأرستقراطية) ثم (البورجوازية) الغنية كذلك أكثر ثقافة من الأرستقراطية الإقطاعية : فهم يقرأون

ويفكرون ، ويرضون بالإصلاح ويريدونه وإن كان بشريطة أن يزيد الإصلاح من سمعتهم ومكانتهم ؛ وهم يثقون فى (مونتسكيو) ويعجبون بانجلترة لأنها وزعت السلطة (بفضل ثورتها العظيمة سنة ١٦٨٨) بين التاج والنبلاء . ولكنهم لايجيزون للملكية بتاتاً إجراء أية إصلاحات تساعد على دعم أركان الحكم المطلق . فهم قد طالبوا بدعوة مجلس طبقات الأمة للاجتماع ، لأنهم يريدون تقييد الملكية وفرض الرقابة الصارمة أو « الوصاية » عليها .

ولقد كانت هذه المطالبة بداية كل تلك الانقلابات التى تألفت منها الثورة الفرنسية والتى ظهرت أول ماظهرت فى شكل (ثورة نبلاء) أرادوا تضييق سلطان الملكية ومشاركة السلطة التنفيذية فى تدبير شئون الحكم .

* * *

تقرير نكر:

ولاشك فى أن الملكية قد فطنت وقتئذ إلى مصدر الخطر عليها ، فحاولت التخلص منه بالموافقة على دعوة مجلس الطبقات . ومنذ نوفمبر ١٧٨٧ أعلن لويس السادس عشر عزمه على جمع مجلس طبقات الأمة . وفى يوليو ١٧٨٨ صدر قرار بتكليف المختصين والهيئات العلمية ، تمهيداً لهذه الخطوة ، أن يجمعوا كل المعلومات المتصلة بمجالس الطبقات السابقة ومحاضر جلساتها الخ . وفى ٨ أغسطس ١٧٨٨ حدد الملك يوم أول مايو موعداً لاجتماع مجلس الطبقات . وفى ٢٥ أغسطس ١٧٨٨ عزل (لوميني دى بريين) حتى يعهد إلى (نكر) الذي استدعى إلى الوزارة ، مديراً عاماً للمالية — كما عرفنا — بمهمة إنجاز الترتيبات اللازمة لاجتماع المجلس . ثم دعا للانعقاد مجلساً للأعيان (١) لنظر هذه المسألة ذاتها .

(١) Assemblée des Notables

ولكن لما كان (مجلس الأعيان) متأثراً فى بحثه بتقاليد مجالس طبقات الأمة القديمة ، وخصوصاً ماحدث عند اجتماع المجلس سنة ١٦١٤ ، فقد تقدم (نكر) بتقرير فى هذا الموضوع فى ٢٧ ديسمبر ١٧٨٨ تناول فيه مسائل ثلاث على جانب عظيم فى الأهمية ، كانت موضع بحث ومناقشة شديدة، ويتوقف على القطع برأى حاسم بشأنها فى هذه المرحلة المبكرة ، سير الحوادث فى الشهور القليلة التالية ، إما بصورة تحمل العامة أو الطبقة الثالثة Tiers Etat على الاعتقاد بأن الملكية والطبقات ذات الامتيازات تريد الإصلاح حقيقة وإزالة أسباب الشكوى ، وإما بصورة تجعل العامة أو الطبقة الثالثة (البورجوازية) تفقد كل رجاء فى هؤلاء وتأخذ على عاتقها هى وحدها مهمة الإصلاح وإزالة المساوىء مبعث الشكوى .

وأما هذه المسائل الثلاث (فأولها) . هل يتساوى عدد النواب الذين ترسلهم المديريات أو الأقســام الإدارية إلى المجلس بصرف النظر عن اختلاف المساحة وعدد السكان فى كل منها ؛ أو ترسل كل منها عدداً من النواب يتناسب مع مساحتها وعدد سكانها . و (ثانيها) . هل يتساوى عدد نواب الطبقة الثالثة أو العامة مع عدد نواب كل طبقة من الطبقتين الأخريين (النبلاء ، ورجال الدين) ؛ أو يكون عدد نواب الطبقة الثالثة مساوياً لعدد نواب الطبقتين الأخريين معاً به ؛ و (ثالثها) : هل يحق لإحدى هذه الطبقات الثلاث أن تختار نوابها وممثليها من أهل طبقة أخرى ؟ أو يكون حقها مقصوراً على اختيار ممثليها أو نوابها من بين أهل طبقتها فقط ؟

أيد (نكر) فى تقريره ، أن يكون عدد النواب متناسبا مع عدد سكان ومساحة كل مديرية أو قسم إدارى ، كما أيد إطلاق الحرية التامة لكل طبقة فى اختيار نوابها وممثليها إذا شاءت ، من بين أهل الطبقات الأخرى . ثم أنه أيد مبدأ (التمثيل الضعفى) (١) للطبقة الثالثة ، بمعنى أن يكون عدد نوابها مساويا لعدد نواب الطبقتين الأخريين معا :

(١) Double Réprésentations

وكانت هذه المسألة الأخيرة بالذات المسألة التى احتدم حولها النزاع والنقاش ، والصخرة التى تحطم عليها فى النهاية مجلس طبقات الأمة . وذلك لأن مؤيدى (النظام القديم) وقتئذ ، أى الملكية والنبلاء والأكايروس ، ما عدا القلائل الذين تأثروا من النبلاء والأكايروس بالآراء الجديدة ، أرادوا أن يستمر ، على غرار ما جرى به العمل فى السابق ، تمثيل الطبقة الثالثة بنسبة الثلث فقط . وأن يكون (التصويت طبقياً) أى أن تصويت كل طبقة على حدة . وغرضهم من ذلك أن تظل الأكثرية من نصيب طبقتى النبلاء ورجال الدين أصحـــاب الامتيازات ، دائماً ، وحتى إذا أخذ بقاعدة (التصويت الفردى)(١) ، فالأكثرية فى هذه الحالة تكون كذلك من نصيب الطبقات ذات الامتيازات .

وقدم (نكر) كثيراً من الحجج لدعم وجهات نظره التى كان لها الغلبة فى النهاية فقبل مجلس وزراء الملك تقرير (نكر) ، ثم نشر قرار المجلس هذا مع تقرير (نكر) بمرسوم فى ٢٧ ديسمبر ١٧٨٨ . فقابله الشعب بالفرح وأقيمت الزينات ، وانهالت التهانى على (نكر) . وظهر كأنما الملك ووزيره قد انتصروا على النبلاء الذين كانوا يلحون فى دعوة مجلس طبقات الأمة للاجتماع ، وأنهما قد استطاعا الاستفادة من الموقف لصالح الملكية بتوثيق عرا الاتفاق بين الملك والأمة .

مطالب الأمة ، ووقائع الثورة :

وفى ٢٤ يناير ١٧٨٩ صدرت رسائل دعوة مجلس طبقات الأمة للاجتماع إلى حكام الأقاليم فى أنحاء المملكة ، وقد ذيل بهذه الرسائل قانون أو قواعد الانتخاب ، وطلب من رجال الحكومة والادارة تجنب الأساليب التى قد تمنع الشعب من إبداء رغباته الصادقة واختيار ممثليه

(١) Délibération Par Téte

بحرية كاملة ، لأن الملك كما جاء فى هذه الرسائل ، يريد « أن تسود الحرية المطلقة ، مع التوفيق بينها فى الوقت نفسه ، وبين المحافظة على النظام والهدوء الشامل ... (ولأن) الواجب يقتضى فى كل الأحوال ، تجنب كل ماقد يبدو تدخلا بطريق الضغط ، أو استثارة عامل الخوف . من نفوذ السلطات ، للتأثير على آراء الناس ومناقشاتهم ، وللتأثير على الانتخابات » ثم طلب الملك من رعاياه أن يقدموا إليه كل ما يريدون من مطالب . وكل ما يستطيعون إلى جانب ذلك ، جمعه وإعداده من معلومات ومقترحات يهتم بها الصالح العام .

وكان بناء على هذه الرغبة الأخيرة من جهة ، وإطلاق حرية الطبع والنشر فى الوقت نفسه من جهة أخرى ، أن صدر عدد كبير من (الرسائل) والبحوث التى دارت فيها المناقشة حول مطالب الطبقة الثالثة والمبادىء التى نادى بها « المتنورون » : من ذلك كتيب ، أو « رسالة » لكاميل دى مولان Camille Desmoulins بعنوان (فرنسا الحرة)(١) ورسالة (لتارجيه) Target بعنوان (عريضتى)(٢) ، ورسائل أخرى كثيرة تولى فيها أصحابها من الجانبين إما تأييد مطالب الطبقة الثالثة ضد أصحاب الامتيازات ، وإما الدفاع عن أصحاب الامتيازات ، ومحاولة التفرقة فى الوقت نفسه ، ببذر بذور الخلاف والشقاق بين أهل الطبقة الثالثة ، عندما صاروا يتحدثون عن (طبقة ثالثة عليا) و (طبقة ثالثة سفلى أو دنيا) ، أى بورجوازية عالية وأخرى صغيرة .

ولعل من أهم الرسائل التى نشرت وقتئذ كانت رسالة (الآبيه سييس) L'Abbé Sieys المشهورة وعنوانها : (ما الطبقة الثالثة ؟ كل شىء ؛ وماذا كان لها حتى الآن ؟ — لا شىء ، وماذا تبغى أن تكونه ؟ بعض الشىء(٣) .

(١) Le France Libre.

(٢) Ma Pétition.

(٣) Qu'est : Ce Que Le Tiers : État ? Tout Qu'a-T-il Jusqu'à Présent ? Rien. Que Demande-t-il à Être ? Quelque Chose.

وقد صدر هذا الكتيب فى يناير ١٧٨٩ ولقى فور صدوره رواجاً عظيما، لوضوح عبارته التى أفصح بها عن الآراء التى كانت تدور فى أذهان الشعب، والمشاعر المختلجة فى نفسه، كما أنه ذكر المطالب التى تريدها الطبقة الثالثة (المتوسطة) وشرح الأسباب التى تستند إليها. وكانت هذه المطالب ثلاثة: (أولا) أن ينتمى نواب الطبقة الثالثة إلى نفس هذه الطبقة التى جاءوا لتمثيلها فى المجلس، حتى يعبروا تعبيراً صحيحاً عن مطالب الطبقة التى يمثلونها، وكى يقوموا بواجب الدفاع عن مصالحها على خير وجه و (المطلب الثانى): أن يكون عدد نواب الطبقة الثالثة مساوياً لعدد نواب طبقتى الأشراف والأكليروس معاً؛ (والمطلب الثالث): أن يكون التصويت فى المجلس عددياً Par Tête، فلا تصوت كل طبقة بمفردها وعلى حدة. وختم (سييس) عرض هذه المطالب بقوله: «إن نواب الطبقة الثالثة يمثلون ٢٥ مليونا من الرجال، ويتشاورون فى صالح الأمة، وأما نواب الطبقتين الأخريين فهم عند اجتماعهم إنما يمثلون حوالى (٢٠٠,٠٠٠) من الأفراد فحسب، ولايفكرون إلا فى امتيازاتهم. وقد يقولون إنه فى غير مقدور الطبقة الثالثة أن تؤلف مجلس طبقات الأمة. ليقولوا مايقولون! إن الطبقة الثالثة هى التى سوف يتألف منها المجلس الوطنى (أو الجمعية الوطنية!)».

ولقد بيع من كتاب (سييس) فى بضعة أسابيع مالايقل عن (٣٠٠,٠٠٠) نسخة. وفى هذا الجو وفى هذا الغليان جرت الانتخابات لمجلس طبقات الأمة، وأعدت الدفاتر أو كراسات الثورة المشهورة Les Cahiers التى كانت عبارة عن سجل رصد المساوىء موضع الشكوى ثم المطالب التى نادت بها الطبقات الثلاث. وبلغ عدد هذه الدفاتر التى أعدتها الطبقات الثلاث حوالى الخمسين أو الستين ألفاً.

ولكن هذه الدفاتر وحدها لاتكفى لمعرفة الأحوال السائدة فى فرنسا

سنة ١٧٨٩ معرفة صحيحة ، أو للوقوف على حقيقة رغبات الأمة وقتذاك كاملة . فقد اختلف اهتمام الدفاتر بتدوين المساوىء التى شكت منها الأمة ، حسب اختلاف الجهات والأقاليم ، حيث اهتم على الأكثر أهل كل أقليم أو جهة بتدوين أسباب شكاواهم ، وتسجيل مطالبهم الخاصة بهم ، وظهر فى كل واحد من هذه الدفاتر أثر الشخصية أو الشخصيات التى تولت ، أو اشتركت فى كتابتها ، بحكم ما كان لها من كفاءة ، أو بحكم المناصب التى شغلتها ، حتى أنه ليتعذر الجزم بأن آراء الشعب الحقيقية قد صيغت صياغة دقيقة فى العبارات التى زخرت بها هذه الدفاتر .

وعلى ذلك فبينما شكت بعض الدفاتر مثلا من ضريبة الملح ، شكت الأخرى من الربا الفاحش على يد اليهود ؛ وبينما طالبت بعضها بحرية العقيدة والمذهب ، طالبت الأخرى بعدم التسامح مع الكاثوليك أكثر مما ينبغى ، وبينما طالبت أكثرية الدفاتر الساحقة بإعطاء حق الانتخاب لكل الذكور الراشدين ، أجاز بعض الدفاتر هذا الحق فقط ، إذا كان لا يترتب عليه تعطيل عمل مجلس طبقات الأمة وشل نشاطه ، وإذا كانت بعض الدفاتر قد طالبت بالملكية الدستورية ، فقد اهتم بعضها الآخر بضرورة إصلاح الطرق الرديئة ، وبينما طالبت بعضها بإصلاح الكنيسة إصلاحا واسعا شاملا يتناول الرأس والأعضاء معا ، انحصرت مطالب الآخرين فى ضرورة أن تتعلم (القابلات) القراءة كى يتولين تعليم الناشئة ، لأن البلاد تشكو من قلة المعلمين وندرتهم .. وهكذا . . .

ومن المتعذر أن يعثر الإنسان فى هذه الدفاتر على مذهب أو مطلب اتفقت الدفاتر على تفسير معين له . فهى قد طالبت «بدستور» Constitution ولكنها أخفقت فى تحديد معنى واحد له . فهو تارة الضمانات اللازمة لتقرير حرية الفرد ، وتارة إبطال الأوامر أو الرسائل المختومة Lettres De Dachet التى كانت تصدر بالقبض على الأفراد وسجنهم

دون تحقيق أو محاكمة ، وتارة إلغاء سجون الدولة .

وتحدثت الدفاتر عن إلغاء الامتيازات ، ولكن كان مفهوما ومتفقا عليه عدم المساس بتلك الامتيازات التي ينال منها أصحابها نفعا وفائدة . وطالبت الدفاتر (بالمساواة) فى الضرائب ، ولكنها كانت مساواة بين الأقاليم ، كما طلب بعض رجال الدين ، ومساواة بين الأفراد كما طلبت الطبقة الثالثة ، وكذلك كثيرون من أهل الطبقتين الممتازين .

وحقيقة كل الطبقات الثلاث ذات ولاء ظاهر للملكية ، ولكن الدفاتر طلبت أن يكون الملك « ملكا للفرنسيين » . وأصر أهل الطبقة ذات الامتيازات على ضرورة الحد من سلطة الملك ، ثم إنهم رضوا بتضحية بعض امتيازاتهم المالية ، ولكن فى نظير أن يظلوا محتفظين بتفوقهم الاجتماعى وسطوتهم السياسية .

وإذا كانت هناك رغبة واضحة فى تصفية أملاك وأموال الكنيسة لسداد الدين العام من حصيلتها ، فقد كان هناك خوف واضح من أن يؤدى السير فى هذا الطريق إلى نهايته إلى تعريض مبدأ الملكية الخاصة ذاته إلى الخطر . وهكذا قل فى مسائل الإصلاح القضائى ، وتنظيم العلاقة بين الكنيسة فى فرنسا وكنيسة روما ، واستخدام أموال الكنيسة فيما يعود بالنفع على الأمة بأسرها ، وإلغاء الرهبنة ، وطريقة التصويت فى مجلس طبقات الأمة ، حيث عجزت طبقة الأشراف عن الاتفاق على رأى واحد بشأنها ، والإصلاح الصناعى ، وهل تبقى أو تلغى النقابات ، ولو أن الجميع اتفقوا على قدسية حقوق الملكية باستثناء الثروات التى جاءت عن طريق (الاغتصاب) كما خلت الدفاتر من أية مطالب ذات صبغة اشتراكية .

ومع ذلك ، وبالرغم من هذه الاختلافات ، فقد كان واضحا ، وعلى نحو ما يمكن استخلاصه مما تقدم ، أن الرأى كان متفقا على مطالب معينة محددة ، هى إلغاء الامتيازات التى أعفت طوائف وطبقات معينة من التكاليف

والأعباء العامة ، وإصلاح نظام الضرائب ، وإلغاء الحقوق الإقطاعية ؛ وتحرير الأرض ، وإلغاء ضريبة العشر ، وغير ذلك من المطالب التى لو أجيبت لاختفى فى أثرها الإقطاع و (النظام القديم) .

ولقد كان (الإصلاح) والمطالبة (بالإصلاح) قبل ذلك كله الصرخة المدوية التى تجاوبت أصداؤها فى أنحاء فرنسا : إصلاح نظام الحكم إصلاحا أساسيا . ومع هذا ، فقد كان أخشى مايخشاه مريدو الإصلاح ، أن يؤدى المساس بقواعد الحكم ومايصحبه من قضاء على الحقوق الإقطاعية ، وتخلص من عبء الضرائب الثقيل ، إلى فتح الباب على مصراعيه للثورة ، وتقويض عروش النظام القائم . وكان لذلك ضروريا ، فى نظرهم ، الحيطة ، للحيلولة دون حدوث ذلك .

وكان من رأى قادة الطبقة المتوسطة (البورجوازية) ومفكريها سواء من السياسيين ذوى المطامع ، أو من الأحرار الذين يريدون الإصلاح حقيقة أن (الدستور) وحده هو الذى يكفل إزالة كل هذه المساوىء والأدواء التى تشكو منها الأمة ؛ وذلك دون أن يتعرض النظام القائم إلى الانهيار . ومن ذلك الحين كان استصدار هذا (الدستور) — أو البلسم الشافى — الأمر الذى صح عزم نواب الأمة عليه . ومن ذلك الحين ، صار شغل (المجالس) الشاغل فى تاريخ الثورة الفرنسية ، استصدار (الدساتير) ، لتعيين شكل الحكم ، وتسجيل حقوق الفرد وحرياته ، ثم واجباته ، ولإنقاذ الأمة — فى رأى واضعى هذه الدساتير — من الأخطار الداخلية ، والخارجية ، التى أحاطت بها من كل جانب . . ولقد كانت هذه (الدساتير) نقطة الارتكاز التى تأسست عليها كل تلك الجهود التى نقلت الحكم فى فرنسا خلال خمسة عشر عاماً فحسب ، من استبداد ملكية البربون المطلقة ، إلى ديكتاتورية الإمبراطورية النابوليونية الأولى .

اجتماع مجلس طبقات الأمة ومشكلة التصويت :

ذلك إذا كان البرنامج الضخم الذى أخذ ممثلو الطبقات على أنفسهم تنفيذه عندما وصلوا إلى فرساى (مكان اجتماع المجلس) ، فى آخر إبريل ١٧٨٩ . وكان عدد هؤلاء النواب ضخما كذلك . بلغوا (١١٣٩) نائباً ، ازدحمت بهم الطرق العامة فى جميع أنحاء فرنسا ، وهم فى رحلتهم التاريخية هذه إلى فرساى . يسترعى النظر من نواب طبقة الأكليروس (الكنسيين أورجال الدين) وعددهم (٢٩١) بعض رؤساء الأديرة ، ورؤساء الأساقفة الذين عرف عنهم التبذل فى حياتهم الخاصة واشتهروا بالعنف والقسوة أو المداهنة والنفاق والمطامع الواسعة ؛ ومن نواب طبقة الأشراف وعددهم (٢٧٠) كان هناك نخبة من الذين آزروا الثوار الأمريكيين فى حرب استقلالهم كالمركيز الشاب (لفاييت) La Fayette ، أو « الملكيون » الذين أرادوا ملكية من نمط الملكية الإنجليزية مثل الكونت دى ميرابو ، الذى اختارته الطبقة الثالثة ليكون من بين نوابها . وكان من بين رجال الدين جماعة من النواب الأحرار كأسقف أوتان Autin (تاليران-بيريجور) Talleyrand – Périgord ولقد بلغ عدد القساوسة (من صغار رجال الدين) المطالبين بالإصلاح (٢٠٥) و (٢٩١) .

وأما الطبقة الثالثة (البورجوازية) وعدد نوابها (٥٧٨) ، فكان من بين نوابها عدد من العلماء والكتاب الممتازين ، مثل العالم الفلكى (بايلى) Beilly ، والكاتب الرحالة الكونت دى فولنى Volney ، ثم من رجال الادارة (مالويه) Malouet ؛ ومن رجال المحاماة أو القانون وهؤلاء عديدون : (مونيه) Mounier ، نائب جرينوبل و (بارناف) Barnave وهو من جرينوبل كذلك ؛ ثم لوشابليه Le Chapilier ، وديفيرمو Defermou ، ولانجوينيه Laujuinais ، وهؤلاء الثلاثة حضروا من (رين) Rennes بإقليم (بريتانى) Brittany ، ثم أسسوا فى باريس (النادى

البريتونى) Club Breton منشـــأ نادى اليعاقبة المشهور فى تاريخ الثورة Club Jacobin ؛ ثم مرلان نائب (دويه) Merlin De Douai ، وبتيون Pétion نائب شارتر Chartres وعميد بلدية باريس فيما بعد ، وروبسبيير Robespierre نائب أراس Arras ، وهؤلاء جميعاً كانوا من الشبان الذين عرفوا « بالروية والحكمة » عموماً ويدينون بالمثل العليا ، ولـكن كانت تعوزهم الحنكة السياسية .

ولما كان عدد نواب طبقة الأشراف (٢٧٠) ، وطبقة الأكليروس (٢٩١) ، وتجمع بينهم رابطة الدفاع عن امتيازاتهم والمحافظة عليها ، فى جبهة تتألف من (٥٦١) نائباً ، فقد تشبث نواب الطبقة الثالثة بضرورة (التصويت الفردى) ، على أمل أن يعينهم ما كان لهم من أكثرية — ولو أنها وقتئذ كانت ضئيلة لا تزيد على (١٧) صوتاً فقط — إلى جانب ما قد يظفرون به من أصوات بعض نواب طبقتى الأشراف والأكليروس على إجراء (الإصلاح) المنشود .

على إن تدفق (النواب) على عاصمة المملكة ، وقصر الملك ، سرعان ما أثار مخاوف الملكية . حقيقة سخر (البلاط) فى أول الأمر من نواب الطبقة الثالثة المتحمسين ، والمزهوين « برسالة » الاصلاح الجسيمة ، التى عهد بها الشعب إليهم ، ولـكن هذه السخرية انقلبت مخاوف وهواجس عندما راحت الملكة مارى انطوانيت تسأل (نـكر) ، إذا كان مجلس طبقات الأمة سيصبح سيداً للملك ؟ أو أن الملك سيبقى سيداً للأمة (١) .

ولقد ساورت هذه الشكوك (نـكر) نفسه الذى أراد الاحتياط للطوارىء ، فاستدعى منذ أبريل (١٧٨٩) بعض فرق الجيش إلى باريس وحدث فعلا أن وقع شغب فى حى (سان انطوان) بباريس ، ذبح المشاغبون

(١) Si Les Etats - Généraux Seront La Maître Du Roi, Ou Si Le Roi Restera Le Maître De La Nation ?

فى أثنائه أحد أصحاب المحال التجارية ، واضطر فرسان الجيش إلى التدخل ، حتى يعيدوا الأمن إلى نصابه .

ولقد أفزع الملك هذا الحادث فزعاً شديداً ، حتى صار يعير أذناً مصغية لنصائح وتأنيب النبلاء له ، وعول على تفادى العاصفة باستدعاء أحد رجاله القدامى الموثوق بهم (ماشو دارنوفيل) إلى الوزارة . ولكن هذا الأخير رفض ، ونصحه أن يستبقى (نكر) . وهكذا عندما انعقد مجلس طبقات الأمة ، كانت الملكية على غير استعداد لمواجهة هذا المجلس ببرنامج وخطة مرسومة ، ويزعجها قبل أى شيء آخر ، ذكر كلمة (الإصلاح) .. وكان فى خوف الملكية من الإصلاح ، انهيارها وزوالها فى النهاية .

وفى يوم ٢ مايو استقبل الملك فى قصر فرساى نواب الأمة ، وفى ٥ مايو ١٧٨٩ انعقد مجلس طبقات الأمة فى أحد أبهاء القصر الواسعة (قاعة أو صالة التسلية أو التلهية [1]) .

وازدحم المكان بنواب الطبقات الثلاث ، للاستماع إلى خطاب الملك ، وهو الخطاب الذى أكد فيه الملك حقوق الملكية وسلطانها ، وطلب تنظيم المالية - ولكنه لم يذكر شيئاً عن المسائل التى شغلت أذهان نواب الأمة وقتئذ . هل سيدعى مجلس الطبقات للاجتماع بانتظام فى المستقبل ؟ وهل سيكون التصويت « طبقيا » أم « فرديا » ؟ وخطب حامل أختام الملك (بارنتان) Barentin فجاء كلامه عاماً لا يشفى غليلا ؛ ثم خطب (نكر) فأصغى إليه النواب باهتمام ؛ واستمر خطابه ساعتين ، فشرح حالة المالية بالتفصيل ، ولكنه لم يذكر شيئا عن (الدستور) ، كما كان يبدو أنه يميل إلى جعل التصويت طبقيا . فانقضى اليوم الأول فى وجوم ، ودون أن يظفر نواب الطبقة الثالثة بما يطمئن خواطرهم ، إلى أن هذا (التمثيل الصعنى) ،

---

(١) Salle De Menus Plaisirs

الذى جعل عددهم مساويا لعدد نواب الطبقتين الآخريين ، سوف يأتى بثمرته . وكان حول هذه المسألة أن بدأت الأزمة التى أخذت تتزايد حدتها ، وبخاصة عنـــدما وصل إلى فرساى سائر النواب ، بعد انتهاء عمليات الانتخابات الباقية .

وثارت الأزمة عندما شرع المجلس ينظر فى صحة انتخاب (نيابة) أعضائه ، وهى عملية ضرورية قبل البدء فى العمل . . فرفض نواب الطبقة الثالثة أن تقوم بعملية الفحص كل طبقة من الطبقات على حدة وكان قد خصص لـكل من النبلاء والأكليروس حجرة ، وبقى العامة ، « بالصالة » على حدة كذلك .

ثم اتصل العامة بطبقة الأكليروس ووجهوا إلى هؤلاء الدعوة رسميا « باسم الله والسلام وصالح الوطن » ، فى ٢٧ مايو ، حتى يجتمع نوابهم مع نواب الطبقة العامة (أى الثالثة) فى صالة المجلس للتشاور فى الوسائل المحققة للتعاون ، الذى يبدو ضرورياً « فى هذه اللحظة » ، لصون السلام العام .

ولـكن هذه الدعوة لم يستجب لها سوى أقلية من النبلاء (٤٧ من ١٨٨) ورجال الدين (١١٤ من ٢٤٧) ، وافقت على اشتراك الطبقات الثلاث معاً فى فحص صحة عضوية النواب ، فأسقط فى يد الطبقة الثالثة . وكان عندئذ أن اعتلى (ميرابو) منصة الخطابة للمرة الأولى ، يناشد نواب الطبقة الثالثة أن يثبتوا ويصمدوا ، ويؤكد لهم أن طبقتى الأشراف والأكايروس ، سوف تخضعان لهم فى النهاية حتما ، بسبب الانقسام فى صفوفهما ، وأنه لا مفر من ذلك ، خصوصاً إذا لزم نواب الطبقة الثالثة الجمود والفتور المطلق ، ووقف كل عمل أو نشاط . ولـكن (مونيه) Mounier الذى كان متخوفاً من هذا النبيل الثائر والذى رأى فيه « طاغية المستقبل » ، لم يلبث أن أقنع زملاءه بإرسال وفد إلى الطبقتين الآخريين يرجوهما « الانضمام إليهم والاندماج بهم » . ولـكن هذا المسعى الأخير

كان نصيبه الفشل كذلك . وفى النهاية قرر نواب الطبقة الثالثة فى ١٠ يونيه، أنه قد بات من العبث ومن الخيانة فى حق الأمة ، أن يستمر هذا التقاعد الملحوظ عن العمل . فوجهوا دعوة أخيرة لفحص صحة نيابة الأعضاء ، فى مجلس واحد ، منذرين بأن العمل الجدى النافع سوف يبدأ فعلا « سواء حضر أو تغيب نواب الطبقات الممتازة » .

* * *

الطبقة الثالثة تحول إلى (جمعية وطنية)[1] :

وفى ١٢ يونيه كان الأشراف ورجال الدين قد تسلموا هذه الدعوة . وفى مساء اليوم نفسه بدأت الطبقة الثالثة عملية الفحص بالمناداة على أسماء النواب من الطبقات الثلاث فتبين فى اليوم التالى أن ثلاثة من القساوسة ، أجابوا على هذه المناداه ؛ وفى ١٤ يونيه أجاب ستة منهم ؛ وفى ١٦ يونيه أجاب عشرة ؛ أى أن تسعة عشر نائباً من رجال الدين ، وافقوا على مطلب الطبقة الثالثة ولكن الأشراف ظلوا كتلة صامدة ، فى ظاهرها على الأقل ، وحاولوا مراراً إقناع (العامة) بترك حق الفصل فى صحة انتخاب النواب إلى الملك نفسه ، ولكن دون طائل .

وكان فى هذه الظروف إذاً ، أن قرر (العامة) ، أن المجلس، صار يضم أكثرية نواب الأمة ، وأنه لذلك « مجلس » شرعى وقانونى ؛ ولا يتفق فى وضعه هذا مع تسميته بمجلس طبقات الأمة ، بل يجب أن يسمى (المجلس الوطنى أو الجمعية الوطنية). وعلى هذا فقد تقررت هذه التسمية فى ١٧ يونيه . وفى ١٩ يونيه قرر رجال الدين بأكثرية (١٤٩) صوتا ضد (١٣٧) ، الانضمام إلى العامة ؛ والاجتماع معهم فى مجلس واحد .

ولما كان النبلاء قد تمسكوا بموقفهم ، وصار على الملك نفسه أن يكون

---

(١) Assemblée Nationale

حكمها بينهم وبين الجمعية الوطنية ، فقد نشطت المساعي والمؤامرات للتأثير على الملك ضد الجمعية الوطنية ، وتزعم هذا النشاط أخو الملك الكونت دارتوا D'Artois والبرنس دى كونديه Condé (لويس جوزيف دى بربون) . وظل الملك متردداً فترة من الوقت ، فقد (نكر) فى أثنائها فرصة مواتية للتدخل بين (العامة) والحكومة لإنقاذ الموقف . وفى ٢٠ يونيه قرر لويس السادس عشر — تحت تأثير وضغط بطانة الملك والملكة وأفراد الحاشية وكلهم من مؤيدى الأشراف والأكليروس — أن يعقد (جلسة عامة) Séance Royale يحضرها نواب الطبقات الثلاث مجتمعين يوم ٢٣ يونيه أى بعد ثلاثة أيام ، فيأمر الملك هؤلاء النواب بالاجتماع منفصلين ، كل طبقة يجتمع نوابها على حدة . وباتخاذ هذا القرار ارتكبت الملكية خطأ كبيراً .

ثم إنه خوفاً من حدوث تطورات أخرى ، أغلقت (صالة التسلية) بحجة إعدادها (للجلسة العامة) المقبلة ، وفى الحقيقة لمنع (العامة) من الاجتماع . ولكن هؤلاء سرعان ماعقدوا اجتماعهم فى اليوم نفسه فى (ملعب التنس)[١] — ٢٠ يونيه — وحيث أن هؤلاء النواب اعتبروا أن السبب فى دعوة الشعب لهم لتمثيله إنما كان ، كما قالوا « كى يضعوا دستوراً للملكية ، ويعملوا لإحياء النظام العام ، ولتأييد الملكية الصحيحة » ؛ ولما كان اجتماعهم ، فى أى مكان يجتمعون به ، لايجب أن يغير شيئاً من طبيعة أو صفة جمعيتهم الوطنية ، فقد شرعوا فور اجتماعهم يحلفون يميناً ، وضع صيغته (مونيه) أنهم سوف يجتمعون فى أى مكان تختاره الظروف لهم ، وأنهم لن يتفرقوا « حتى يتم وضع دستور المملكة على أسس متينة قوية » . ووقع الحاضرون على هذا العهد والميثاق ، الذى صار

---

(١) Jeu de Pomme

يعرف باسم (ميثاق ملعب التنس)[1] وكان من بين الموقعين عليها تسعة من القساوسة ، هم الذين حضروا هذا الاجتماع . بينما لم يحضره نبيل واحد.

ولكن الكونت دارتوا لم يلبث أن أمر بإخلاء الملعب . وإعداده للعبة ، في اليوم التالى ، على أمل تعطيل اجتماعات (العامة) . فاجتمع هؤلاء في اليوم التالى (٢١ يونية) في كنيسة سانت لوى Saint-Louis ؛ حيث انضم إليهم أربعة من كبار رجال الدين ، وكذلك (١٤٤) من القساوسة . ثم حضر إثنان من النبلاء قوبلا بعاصفة من الحماس الشديد . وأخذ (العامة) يستعدون لمواجهة ماقد يحدث في (الجلسة الملكية) المنتظرة .

وفي ٢٣ يونية انعقدت الجلسة العامة (الملكية) . فطلب الملك أن يكون اجتماع الطبقات وهي منفصلة الواحدة عن الأخرى . وأجاز للطبقات (وهي منفصلة) بحث مسألة الضرائب ، ولكنه منعها من التعرض لأى شيء متعلق (أولا) بحقوق الطبقات الثلاث الدستورية ، والتي لهذه الطبقات من قديم الزمن ، (ثانياً) : بالدستور الذى سوف يعين مجلس طبقات الأمة التالى شكله ؛ (ثالثاً) : بالملكيات الإقطاعية ؛ (رابعاً) : بالحقوق والصلاحيات ، أو الاختصاصات « العادلة » التي لطبقتي الأشراف ورجال الدين ، ثم اختتم الملك خطابه بقوله : وتلك هي إرادتي » ، وعندئذ طلب كبير أمناء القصر (الماكيز دى درو — بريزيه) Dreux-Brèzé ، أن ينسحب نواب الطبقة الثالثة من القاعة . فكانت دهشة نواب الطبقة الثالثة عظيمة وأذهلتهم المفاجاة ؛ ولكن (بايلي) لم يلبث أن أجاب : « بأن المجلس سوف ينظر هذه المسألة ، وأن الأمة المجتمعة هنا لترفض أن يصدر أى أمر لها ! » . ثم وقف (ميرابو) ليقول جملته المشهورة ، موجها القول (لدروبريزيه) : « اذهب ياسيدى ، وبلغ مولاك إننا لن نغادر هـــذا المكان إلا على أسنة الحراب ! » ، وقال (سييس) : لقد أقسمنا على أن

---

(١) Le Serment de Jeu de Pomme

نحصل للشعب الفرنسى على حقوقه . . . أيها السادة أنتم اليوم ، كما كنتم بالأمس ، فلنمض فى مباحثاتنا » . ثم اتخذ المجتمعون قراراً (اقترحه ميرابو) يقضى بتمتع نواب الأمة وممثليها بالحصانة الكاملة . ولم يكن هناك مناص من اتخاذ هذا القرار ، لأن النواب كانوا مصممين على عدم طاعة أوامر الملك ، مع مايترتب على ذلك من نتائج ، كان من الواجب الاحتياط لها ؛ وخصوصاً عندما كان بالأمس فقط ، كما قالوا ، يجرى على كل لسان : « مايشاؤه الملك يشاؤه القانون ! » : أى إرادة الملك هى القانون .

وحمل درو - بريزيه جواب « العامة » ، وانتظر الناس كلمة الملك ، ولكن لويس السادس عشر كان متعباً ، أنهكت قواه كل هذه الحوادث المتلاحقة ، فكان جوابه : هم يريدون البقاء . .. حسناً ؟ فليبقوا إذاً ! » . فكان هذا استسلاماً توقع كثيرون أن يتبعه استسلامات أخرى . ولقد كان لهذا التسليم أسباب أخرى هامة ، منها الخوف من أن يرفض الجنود الذين أحاطوا بمكان الاجتماع ، ووقفوا على أبواب القاعة ، وخلف (درو - بريزيه) عندما أبلغ هذا أمر الملك إلى النواب بإخلاء القاعة ، استخدام حرابهم ضد (العامة) ؛ ومنها موقف أفراد النبلاء الذين انضموا إلى الطبقة الثالثة مثل لفاييت ولينكور Laincourt ، ولارشفوكولد La Rochefoucould وغيرهم ، فقد عارض هؤلاء فى استخدام الجند لتفريق النواب ؛ ثم إنه كان متعذراً استخدام القوة المسلحة ضد هؤلاء النبلاء أنفسهم ؛ ومنها نزول الأسعار المستمر فى (البورصة) منذ بداية شهر يونية (١٧٨٩) ، وخوف الملكية لذلك من وقوف كل أصحاب المصالح المالية ضدها ؛ وقد يكون لموقف (نكر) ، الرجل المحبوب من الشعب وقتئذ ، والذى هدد بالاستقالة إذا لجأت الحكومة إلى وسائل العنف والشدة ، شىء من الأثر فى استسلام الملكية ، فكان لكل هذه الأسباب مجتمعة أن

وجدت الملكية فى هذه التسليم (ثم فيما تبعه من استسلامات لاحقة) خير الوسائل التى يمكن بها تفادى الأزمة .

ومع ذلك فلم يكن هناك ما يدل ، من قريب أو بعيد ، على أن هذه الاستسلامات سوف تضع حداً للأزمة . فقد استمر هياج الخواطر فى باريس ، لخوف الباريسيين من حدوث (انقلاب عسكرى) فى أى وقت للقضاء على الجمعية الوطنية الناشئة . ثم أعيد فى ٢٥ يونية تشكيل مجلس الناخبين[1] وهو المجلس الذى تألف من الناخبين الذين انتخبوا النواب Deputés العشرين الذين يمثلون باريس فى مجلس طبقات الأمة ، ولقد انضم إلى هذا المجلس الآن خمسة عشر نائباً من الأشراف ، وستة وعشرون من الأكليروس . وأعلن تأييده لكل أعمال الجمعية الوطنية ، واعتبر من حقه المشاركة فى إدارة شئون العاصمة حيث أنه يمثل سكان باريس ، وطلب إعطاءه قاعة يعقد بها اجتماعاته فى مبنى الأوتيل دى ڤيل Hôtel de Ville ، كما طالب بإنشاء حرس (وطنى) من أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) . زد على ذلك أن الخلاف اتسعت شقته فى صفوف الطبقات ذات الامتيازات فانضمت طائفة جديدة من الأكليروس إلى الجمعية الوطنية بين ٢٤ ، ٢٦ يونية ، وكذلك مدير جامعة باريس ، ومن النبلاء سبعة وأربعون نائبا يتزعمهم الدوق دورليان d'Orléans .

وهكذا عجزت الملكية عن فرض طاعتها ، وساعد ترددها المستمر ، على مخالفة أوامرها ومع أنها أرادت الاستعانة بالجيش ، فقد عجزت عن ذلك بسبب استعداد الجند للعصيان ، وتأييدهم للطبقة الثالثة ، حتى قيل عنهم إنهم إذا أرغموا على إطلاق النار ، فسوف يصوبون بنادقهم إلى صدور النبلاء ورجال الدين . وفقد الضباط كل سيطرة على جنودهم حتى أن أحد الجند لم ير بأساً فى أن يصفع أحد ضباطه على وجهه .

(١) Assemblée des Elécteurs

وجد الملك بسبب هذا كله إذاً أن يسلم بالأمر الواقع ، لعله يستطيع الظهور بمظهر (الحكم) بين الطبقات ذات الامتيازات وبين (العامة) . فكتب فى ٢٧ يونية إلى الأقلية من رجال الدين، وإلى الأكثرية من النبلاء ، الذين ظل كل فريق منهم يجتمع كطبقة منفصلة فى « غرفته » المخصصة له ، يطلب منهم الانضمام إلى النواب المجتمعين فى القاعة العامة . فانضم هؤلاء بالفعل – وفى نفس اليوم – إلى الجمعية الوطنية . وبهذه المناسبة أقيم احتفال رائع فى حدائق الباليه رويال Palais Royal وعلقت الزينات ، وفرحت الجماهير المحتشدة لمشاهدة انتصار الأمة فرحا عظيما . واعتقد كثيرون أن « الثورة قد انتهت ، من غير أن تراق نقطة دم واحدة ! » .

ومنذ ٣ يوليو انتظمت جلسات المجلس ، وفى ٦ يوليو تألفت (لجنة للدستور) ، وفى ٩ يوليو اتخذ المجلس اسم (الجمعية الوطنية التأسيسية) وبذلك انطوت صفحة مجلس طبقات الأمة نهائياً ، وهو المجلس الذى أوجده (النظام القديم) . وبدأت من ثم صفحة جديدة ، لمجلس جديد ، هو الجمعية الوطنية التأسيسية ، التى كان يبدو وقتئذ أنها قوة (سلمية) ولخدمة السلام ، وأنها سوف تبقى قوة سلمية ولخدمة السلام . بينما هى فى واقع الأمر ، وعلى العكس من ذلك ، قوة ثورية ولخدمة (الثورة) وسوف تبقى قوة ثورية ولخدمة الثورة ، لأن منشأها كان ثورياً .

الفصل الثاني

الجمعية الوطنية التأسيسية(١)

٩ يوليو ١٧٨٩ — ٣٠ سبتمبر ١٧٩١

الملكية والطبقة الثالثة :

كان لا يعني تسليم الملكية في ٢٧ يونية أن التحالف الذي ربط بين الملكية وبين طبقة النبلاء خصوصاً قد انفصمت عراه ، بل إن تسليم الملك لم يحدث إلا نتيجة لضغط الظروف فحسب ، فهو عمل اضطراري ومؤقت، وبمثابة حل وسط لا يمنع الملك من الاتحاد فيما بعد مع النبلاء ، وبخاصة مع غلاة المتطرفين منهم ، ثم مع نظرائهم من رجال الدين ، لتعطيل نشاط (البورجوازى) أهل الطبقة الثالثة ومقاومتهم : الأمر الذى أفضى إلى نتائج خطيرة ، سوف تشكل حوادث الثورة في مراحلها التالية .

وأما الجمعية التأسيسية فقد اهتمت بتأدية رسالتها على الوجه الأكمل ، وكانت تريد العمل متعاونة مع الملك . وفي هذه المرحلة كان أهم ما هدفت إليه هو منع الملك من التأثر بآراء دعاة العنف والشدة الذين أحاطوا به . وحذر (ميرابو) هؤلاء من عدم جدوى المكائد والمؤامرات في إثناء الجمعية الوطنية عن عزمها : وهو وضع دستور يعيد الرخاء إلى المملكة ويبعثها بعثاً جديداً . ولكن المحيطين بالملك ظلوا لا يدعون فرصة تمر ، دون أن يبينوا له ، أن ضمان تاجه وبقاء قوانين المملكة ، بل وسعادة شعبه نفسه ، يتطلب إخضاع الجمعية الوطنية لإرادته ومشيئته ، وأن الموقف يستدعي استقدام قوات جديدة من الجيش لمنع حدوث عصيان

L'Assemblée Nationale—La Constituante. (١)

أو مشاغبات ، ولتخويف محركى الفتنة وردعهم . واستمع الملك إلى هذه الأقوال ، وقبل فكرة استدعاء قوات من الجيش للقيام بمظاهرة عسكرية وكان منذ ٢٦ يونية قد أصدر أمره كى تجتمع ست فرق فى فرساى ، فانتهز الآن فرصة ظهور بعض علامات التذمر والعصيان فى أهم فرق الجيش الفرنسى وقتئذ وهى فرقة (الحرس الفرنسى) الذين غضبوا من تعطيل ترقية صغار ضباطهم ونقموا على قائدهم ، فاستقدم الملك ، فى أول يوليو ، عشر فرق جديدة أكثرها من السويسريين والألمان ، فاجتمع لديه حوالى عشرين ألف جندى بقيادة المارشال دى بروجلى de Broglie . فأثار وجود هذه القوات هياج الشعب فى باريس ، وصارت ترجو الجمعية الوطنية من الملك أن يسحبها ، ولكنه ادعى أن استقدام هذه القوات إنما هو للمحافظة على الأمن فى باريس ، وصون حرية الجمعية الوطنية ذاتها ، وأما إذا ساء الجمعية الوطنية وجود هذه القوات ، فهو لا يرى ما يمنع من نقلها إلى (نويون) Noyon أو (سواسون) Soissons . ثم لم يلبث أن انتقل الملك نفسه إلى (كومبيين) Compiegne تاركا باريس .

ويبدو أن الملك نفسه كان مقتنعاً بأن الغرض من وجود الجيش هو مجرد « ردع الجميع » فحسب . ولكن كانت هناك مشروعات وتدابير أخرى سرية لإجبار الملك على اتخاذ إجراءات معينة لا يجرؤ أصحابها ، وهم رجال الحاشية ، على الحديث عنها الآن مع الملك بصراحة . فلم يلبث أن زاد هذا النشاط من جانب بطانة الملك من حدة الخواطر ، بل وأثار عصيان الجنود وتذمرهم ، وسرت الإشاعات الخطيرة تقول ، بأن النية فى بلاط الملك ، مبيتة على حرمان العاصمة من المؤن ، وتهديد الباريسيين بالمجاعة ، ومطاردة نواب الطبقة الثالثة وتدبير مذبحة مروعة للإجهاز على الوطنيين . وكان من ذلك الحين أن بدأ اعتقاد الناس بوجود ما صار يعرف باسم (المؤامرة الأرستقراطية) .

ولقد ساعد على زيادة الهياج والاضطراب العام : اشتداد الأزمة المالية ، ونزول الأسعار ، الذى أزعج رجال المال والتجار ، وأشاع الخوف فى نفوس (البورجوازى) أهل الطبقة المتوسطة ، الذين خشوا من ضياع دخولهم وفقد ثرواتهم . وثمة عامل آخر هو وجوب (المرتزقة) السويسريين والألمان فى باريس ، حيث كان ذلك نذيراً بتعرض الفرنسيين الذين لايفهمون لغة هؤلاء المرتزقة فى جيش الملك ، لأخطار المذابح المفاجئة وأعمال العنف والقسوة ، فكانت بسبب هذا كله . أن اجتمع الناخبون — وهم الذين انتخبوا نواب باريس عن الطبقة الثالثة والذى ذكرنا أن (مجلسهم) كان قد أعيد تشكيله فى ٢٥ يونية — فاجتمعوا الآن فى يوم ١٠ يوليو فى (الأوتيـــل دى فيل) كى يحلفوا مرة أخرى اليمين التى حلفوها قبل ذلك بأسبوعين تقريباً ، بأن ينشئوا حرساً بورجوازيا بمدينة باريس ، لحماية الأفراد ، والمحافظة على الأملاك وصون المتاجر .

وفى هـذا الجو الثائر ، قرر الملك الاستغناء عن (نـكر) وأمره فى ١١ يوليو بمغادرة فرنسا ، وتشكلت الوزارة الجديدة برئاسة (بريتول) Bretéuil ، من المعروفين بعدائهم الشديد للثورة ، والذى تولى كذلك شئون المالية ، بينما عين وزيراً للحرب المارشال دى بروجلى . ولقد قوبل فى باريس يوم ١٢ يوليو خبر إبعاد (نـكر) بمجرد ذيوعه ، بوجوم كبير ، ككارثة وطنية ، وتوقع كثيرون أن يعقب ذلك (انقلاب حكومى) ، فتنحل الجمعية الوطنية ، قوة واقتداراً ، ويغزو الجيش العاصمة . واهتزت الأوساط المـالية بسبب ماحدث ، فقرر رجال المـال والأعمال إغلاق البورصة فى اليـوم التالى . وأما الجماهير فقد تدفقت من كل مكان إلى (الباليه رويال) ، وهو المكان الذى اعتاد أهل باريس الاجتماع به وقت الأزمات ، وخرجوا بمظاهرة كبيرة اخترقت شـوارع باريس وهم

يحملون تمثالين : أحدهما (لنكر) ، والآخر للدوق دورليان ، الذى أشيع أنه نفى كذلك .

وحاولت الفرقة (الألمانية الملكية) Royal-Allemand تشتيت الجماهير عند التوليرى فأصيب رجل مسن بجراح ، وزاد هذا الحادث من صخب الجماهير وهياجهم ، ووقف Camille Desmoulins (كاميل ديمولان) يخطب فى الجماهير فى (الباليه رويال) ويحرضهم على « حمل السلاح » ، وتجاوبت فى أنحاء باريس كلها صيحة « حمل السلاح » (Aux Armes) وأخذ بعض جنود (الحرس الفرنسى) يطلقون النار على جنود الملك الذين مالبثوا أن انسحبوا إلى ثكناتهم بالمدرسة الحربية ، Ecole Militaire ، وأخلوا الميدان للجماهير الثائرة ، التى اشتد صخبها ، عندما اشترك مع المتظاهرين قطاع الطريق والشحاذون ومن إليهم . فقد اقتحم « جيش » من هؤلاء أبواب باريس فى ليل ١٢ — ١٣ يوليو وأحرقوا (البوابات) وتدفقوا على العاصمة ينهبون ويسلبون ، واستبد الخوف والذعر (بالناخبين) فدقوا ناقوس الخطر من (الأوتيل دى فيل) . وفى صباح ١٣ يوليو قرروا إنشاء (لجنة دائمة) Comité Permanente تسلمت الادارة فى العاصمة وشرعت تجمع حرساً وطنياً للمحافظة على الأمن والنظام فى شوارع باريس.

هذه الحوادث الخطيرة لم تفد شيئاً فى إقناع المارشال دى بروجلى ، بأن الموقف قد صار متحرجاً . فلم يصدر أية أوامر إلى جنوده لقمع هذه الاضطرابات ، بل اكتفى بتكليفهم أن يدفعوا القوة بمثلها ، إذا وقع هجوم جديد عليهم ، ورفض اتخاذ إجراء حاسم لإعلان أن الثوار بعملهم هذا قد أجرموا فى « حق الملكية » ، ولتبصير (الطبقة المتوسطة) بعواقب الانسياق ، وراء ما سماهم مستشاروه ، عصبة من المهيجين وقطاع الطريق . ومع أنه أمر بإجراء بعض المناورات البوليسية ، فقد بقى هذا الأمر دون تنفيذ . والحقيقة أن بطانة الملك والملتفين حوله كانوا لا يزالون يشعرون

بالثقة والاطمئنان ، ولا يدركون جسامة الخطر المحدق بهم ، وذلك بالرغم من هياج الخواطر الملحوظ فى داخل الجمعية الوطنية ذاتها .

وأما سبب هذا الهياج فى داخل الجمعية ، فهو أن النواب قد صاروا يخشون حدوث (الانقلاب الحكومى) الذى توقعوه ، فى أية لحظة الآن وطلب النواب القسم من جديد لتأييد قرارات ١٧ يونية بأنهم جمعية وطنية ويمثلون الأمة ، وطالبوا بعودة الوزراء المطرودين ، كما طالبوا بالدستور ، وبضرورة السرعة فى إنجازه ، وإلا قضى على الجمعية الوطنية كما قالوا . وحاولت هذه ، دون جدوى ، حمل الملك على سحب جنوده ، والموافقة على إنشاء الحرس البورجوازى وعندما لم يستجب الملك لمطالبها ، قررت (الجمعية الوطنية) مسئولية الوزراء الحاليين أمامها ، وجميع مستشارى الملك مهما كانت مراتبهم ؛ وأيدت جميع القرارات السابقة ، لا سيما قرارات ١٧ ، ٢٠ ، ٢٣ يونية ١٧٨٩ ؛ ثم أعلنت أنها منعقدة بصورة مستديمة .

* * *

سقوط الباستيل :

وتطايرت الإشـــاعات أن الكونت دارتوا ، والدوقة دى بولينياك Polignac يحاولان التأثير على الجنود فى فرساى ، واستمالتهم ضد الشعب ، يبذل الوعود السخية لهم وتقديم المرطبات لهم والحفاوة بهم ، الأمر الذى زاد من غضب (المهيجين) فى باريس الذين خشوا من حدوث انقلاب حكومى وصاروا يمعنون فى تحريض الشعب على الثورة . وعلى ذلك فإنه ما بدأ نهار ١٤ يوليو حتى كانت الثورة مشتعلة فى باريس ، ولم يبلغ الجمعية الوطنية ، أو القصر الملكى فى فرساى ، سوى إشاعات متضاربة عن الحالة . ولكن ما إن تقدم النهار حتى وصلت أخبار الثورة ، بأن الشعب قد تسلح ونهب (أوتيل ديزانفاليد) Hotel des Invalides

وزحف على الباستيل « رمز الاستبدادية » وعندئذ انتقل وفد من الجمعية الوطنية لمقابلة الملك (فى فرساى) يكرر مطالب الجمعية ؛ وشعر الملك بحرج الموقف ، فوعد بإبعـــاد الجنود من ساحة (شان دى مارس) Champs de Mars التى كانو معسكرين بها فى باريس ، ووعد بتعيين ضابط لقيادة (الحرس البورجوازى) ومعاونة الحرس على إعادة النظام والأمن ولكن قبل عودة هذا الوفد إلى مقر الجمعية (بقصر فرساى) وصلت الأخبار المفصلة عن هجوم الشعب على الباستيل وإطلاق المدافع ، وإراقة الدماء فى باريس . فانتقل وفد آخر لمقابلة الملك ، الذى أعلن أن ليس لدية مايزيده على جوابه السابق . ولكن الأنباء مالبثت أن جاءت تؤكد سقوط الباستيل وانتقام الشعب لنفسه بقتل حاكم الباستيل (دى لونى) De Launey ، الذى أطلق النـــار على الجماهير عندما دخل مندوبوهم إلى الحصن ، كى يحثوا معه فى تسليمه ؛ كما انتقم الشعب لنفسه بقتل (فليسيل) Flesselles ، عميد التجار الذى اتهم بالخيانة والمضاربة فى أقوات الشعب . ولما كانت هذه أنباء خطيرة حقاً ، فقد راح الناس يتساءلون : وماذا ياترى يكون موقف الملك الآن ؟ وكيف تستطيع الملكية اجتياز هذه الأزمة العصيبة ؟

فى الوقت الذى كان ينسحب فيه الجنود من ساحة (شان دى مارس) تطايرت الإشاعات فى باريس ، بأن الكونت دارتوا ، والمارشال دى بروجلى سوف يهاجمان العاصمة بقوة كبيرة ، عندما يرخى الليل سدوله وأشيع أن الملك يتأهب لمغادرة فرساى ، حتى يترك الجمعية الوطنية بها تحت رحمة الفرق الأجنبية ، ومنذ ١٥ يوليو صار (ميرابو) يؤكد أن الجنود الموجودين بفرساى ، قد زارهم عشية ذلك اليوم (أى مساء أو ليل ١٤ يوليو) الأمراء والأميرات ، والمقربون والمقربات ، يغمرونهم بالعطف والهدايا ، ويستعدونهم ضد الشعب ، وأن هؤلاء الجنود الأجانب الذين امتلأت جيوبهم بالذهب ، ودارت الخمر برؤوسهم ، قد قضوا

الليل (ليل ١٤ يوليو) ، يتوعدون فى أغنياتهم المبتذلة الجمعية الوطنية بهدم أركانها ، ويهددون فرنسا باستبعادها واسترقاقها .

على أن الذى راح (ميرابو) يؤكده لم يكن إلا مجرد إشاعات . وأما الحقيقة فكانت أن الملك لم يلبث أن أدرك ، أن من الحكمة وأصالة الرأى ، إحناء الرأس حتى تمر العاصفة ، والانتظار فى الوقت نفسه حتى تحدث المعجزة ، وتلك كانت أن تتغلب محبة الملك الكامنة فى قلوب الشعب ، على كل هذه الأخطار . وعلى ذلك فقد حضر الملك بنفسه إلى الجمعية الوطنية ، يتحدث مع نواب الأمة فى الوسائل اللازمة لإعادة النظام والهدوء ، ويؤكد لهم أن أشخاصهم مأمونة مصونة بالرغم من كل ماحدث وأصدر أمر بإبعاد الجنود من باريس وفرساى ؛ وطلب من النواب معاونته لتأمين سلامة الدولة ؛ واستمع بهدوء إلى المديح والثناء العظيم الذى وجهه المتكلمون فى الجمعية الوطنية إلى شخص وزيره المبعد (نكر) .

ولكن موقف الملك هذا لم يرض بطانته ، واعتبر البرنس دى كونديه على وجه الخصوص ، موقف الملك هذا ، «تسليما يدل على الضعف والجبن» وكان من رأى المحيطين به ، أن يذهب (الملك) إلى متز Metz حيث يكشف للشعب من هناك عن حقيقة المؤامرات التى يدبرها أعداء العرش ، ثم يعلن الإصلاحات «المعقولة» التى يريدها هو أى الملك نفسه ، وليس الجمعية الوطنية . ولكن شقيق الملك ، الكونت دى بروفنس Brovence لم يوافق على أساليب اعتبرها عنيفة وشديدة ، وكان من رأى المارشال دى بروجلى ، أن اتخاذ هذه الخطوة لا يحل المشكلة ، قال : «صحيح فى وسعنا الذهاب إلى متز ، ولكن ماذا نحن فاعلون عندما نكون هناك ؟» . فبقى الملك بفرساى ، وبذلك ضيع الفرصة التى ندم على ضياعها فيما بعد ندماً كبيراً .

وهكذا ظلت الملكية مترددة ، لا تدرى ماذا تفعل فى يومى ١٤ ، ١٥ يوليو ، فى حين كانت الحوادث تجرى بسرعة عظيمة فى باريس ، من ذلك

أن (بايلى) أصبح منذ ١٦ يوليو عمدة لباريس : وأن لفاييت تولى رئاسة الحرس الباريسى الذى سمى بالحرس الوطنى ؛ واشتدت المطالبة باستدعاء (نكر) للوزارة والمطالبة بمجيء الملك نفسه إلى باريس .

واستسلم الملك مرة أخرى ، فاستدعى (نكر) من الخارج (وكان فى بال Bâlle) بسويسرة ، فأسرع بالعودة إلى باريس ، وكذلك عاد الملك نفسه إلى باريس منذ ١٧ يوليو بالرغم من الخوف من أن يحتفظ به الشعب (رهينة) فى باريس . وحاول لويس السادس عشر الدفاع عن « ضعفه » بأن أعد احتجاجاً رسمياً ضد كل ما حدث ، أو ما يمكن أن يحدث ابتداء من يوم ١٥ يوليو ١٧٨٩ ، ثم سلم أخاه الكونت دى بروفنس، وثيقة تخوله الوصاية على العرش إذا حصل اعتداء على حياة الملك أو حريته .

وأما حادث عودة الملك إلى باريس ؛ فقد وصفه روبسبيير فى رسالة له بتاريخ ٢٣ يوليو ؛ فذكر كيف دخل الملك باريس يوم ١٧ يوليو فى عربة بسيطة تحيط به جماعات الحرس البورجوازى (الوطنى) ؛ وتشق العربة طريقها وسط الجماهير المحتشدة من الحرس الوطنى والنساء والرهبان والجماهير؛ وكانوا جميعاً مسلحين بالبنادق والحراب والعصى ، فاستمر هذا الموكب فى طريقه حتى وصل الملك إلى الأوتيل دى تيل ، وهناك وافق على تسمية (بايلى) عمدة لباريس ، و (لفاييت) قائداً للحرس الأهلى أو الوطنى . وكان الملك يحمل بجوار الشارة (أو الجوكارد) Gocarde البيضاء ، شارة الباريسيين ذات اللونين الأزرق والأحمر — وكان ذلك منشأ الشارة (الكوكارد) المثلثة الألوان « فما أن شاهدت الجماهير الملك متزيناً بشارة الحرية هذه ، حتى علت الهتافات بحياته وحياة الأمة » . وكتب السفير الانجليزى فى باريس (ساكفيل دوق دورسيت)[١] . « وهكذا يستطيع المرء أن يقول أن

(١) Sackville Duke of Dorse.

فرنسا قد صارت من هذه اللحظة بلداً متحرراً ، وأن الملك قد أصبح ملكا فرضت القيود على سلطاته ، وأن النبلاء قد صار إنزالهم من عليائهم إلى مستوى سائر أبناء الأمة » .

* * *

الهجرة الأولى : (وأصول المؤامرة الاستقراطية) :

على أن تسليم الملك بهذه الصورة ، أغضب النبلاء الناقمين على « الثورة » وحوادثها والذين رفضوا الآن أن يربطوا مصيرهم بمصير ملكية وجدت فى الاستسلام المهين مخرجاً من الأزمات التى تعرضت لها. فغادر البلاد البرنس دى كونديه مع ولده الدوق دى بربون وحفيده دوق دانجيان D'Enghien وابنته الأميرة لويز Louise ؛ والكونت دارتوا أخو الملك مع والديه الدوق دانجوليم D'Angoulême والدوق دى برى Berry ؛ والدوقة دى بولينياك ، صديقة الملكة ، وأسرتها . وكانوا إلى جانب اعتقادهم أن « الشرف » يقتضيهم أن « يتنحوا عن كل شىء مادام الملك قد فضل الخضوع لأعدائه على قبول خدمات الأسرة المالكة ، كانوا يرجون أن يستطيعوا وهم بالخارج ، القيام بعمل أوفى ، وأبعد تأثراً ، فى إعادة الملكية إلى سابق عهدها . وآثر بعضهم الهجرة - كالكونت دارتوا والدوقة بولينياك - حتى لايزيد بقاؤهم من ناحية أخرى ، فى إحراج الأسرة المالكة ، وقد تبع هؤلاء مهاجرون آخرون من المقربين إلى البلاط ، ومن الوزراء السابقين ، وعملائهم أو وكلائهم ، وقصدوا جميعاً حدود الأراضى الواطئة (بلجيكا) أو إلى سويسرة . والتقى الكونت دارتوا والدوق دى كونديه فى بروكسل ، حيث التف حولها أعوانهم هناك ؛ وتخلى المارشال دى بروجلى عن قيادته ولجأ إلى لكسمبرج ووجه الكونت دارتوا إلى أخيه الملك رسالة حرص على إذاعتها بكل الوسائل ، يلومه فيها على ضعفه واستسلامه ، ويأخذ عليه نقص كفاءته الظاهر ، وهى الأسباب التى قال عنها ، أنها وحدها مصدر كل

الشرور التى حدثت ، والتى لامفر من زيادة حدتها .

ولقد أقام المهاجرون Les Emigrés الدليل، بهجرتهم هذه وبكتاباتهم على أن الأستقراطية الإقطاعية قد صبح عزمها على مقاومة حركة الإصلاح مقاومة صارمة ، وهو الإصلاح الذى شعرت الملكية ذاتها أن من واجبها رعايته . وثمة ملاحظة أخرى ، هى أن عزم هذه الأستقراطية الإقطاعية على المقاومة كان معناه أن الملكية قد ضعف سلطانها ضعفاً شديداً حتى عجزت عن فعل شىء ، وأن الاستقراطية التى تريد المقاومة ، قد صارت تحاول « احتكار » سلطة الملكية المتلاشية هذه .

ولكن سلطة الملكية لم تكن وحدها هى التى تلاشت ، بل كان يبدو كذلك أن سلطات غيرها ، وعلى رأسها سلطة الاستقراطية نفسها ، كانت فى طريقها إلى الانحلال كذلك .

فقد رأينا كيف نشأت فكرة أن هناك مؤامرة أرستقراطية للقضاء على (الطبقة الثالثة) بسبب استقدام الجنود إلى فرساى وباريس ؛ ولقد قوى اعتقاد الناس تدريجيا بوجود هذه المؤامرة بسبب ماوقع من حوادث بعد ذلك ؛ ثم رسخ هذا الاعتقاد عند « هجرة » أمراء البيت المالك وأتباعهم إلى الخارج . وسيطر على « الثوريين » نوع من (الذهنية الجماعية) التى وجهت نشاطهم وجعلتهم يعتقدون أن فى استطاعة البلاط القضاء على (العامة) وإفناءهم إذا تمكن خصومهم وهم النبلاء الفرنسيون من استخدام القوة ضدهم - (أى ضد العامة) - فإنه لما كان هؤلاء « الخصوم » أثرياء وينالون تأييد الدولة ، وفى حوزتهم الأسلحة الكثيرة ، ويعيشون فى قصور حصينة ، ولهم خدم وأتباع لاعدد ولا حصر لهم ، فقد تغالى « الثوريون » فى تقدير قوة هؤلاء الخصوم الحقيقية وباتوا يخشونهم ، واعتقدوا أن النبلاء علاوة على ذلك سوف يستعدون عليهم الملوك والدول الأجنبية ، بل ويستعينون فى محاربتهم وإفنائهم ، بعصابات قطاع الطرق

واللصوص والشحاذين ، الذين زاد عددهم كثيراً بسبب التعطل عن العمل وانتشار المجاعات . وقد رأى « الثوريين » لذلك على أن ينتزعوا الملك انتزاعاً من الوسط السيء الذي يحيط به ، وعلى تحريره من النفوذ الضار الذي وقع تحت تأثيره دائماً ، فيحسن صنعاً إلى نفسه - كما قالوا - ثم إلى باريس ، إذا كان هذا ممكنا ، ويوفى بالعهود التي قطعها على نفسه . وأما النبلاء الذين تزعموا حركة المقاومة أمثال دارتوا ، وكونديه ، وبولينياك ومن إليهم ، فقد كان الثوريون والمواطنون على استعداد « للتسلح » من أجل القضاء عليهم .

وهكذا بينما علت الهتافات للملك « الطيب » الذي دعا مجلس طبقات الأمة للاجتماع ، والذي استسلم لمطالب الجبهة الوطنية ، استحكم العداء بين الثوريين وبين أولئك النبلاء الذين تزعموا من ذلك الوقت المبكر ، (حركة المقاومة) ضد الثورة ؛ والذين اعتقد الثوريون أنهم جرؤوا على خديعة الملك ، وعلى إخضاعه لسلطانهم .

ولم تفد هجرة زعماء المقاومة هؤلاء في إقناع « الثوريين » بأن الملك وقد صار متحرراً من نفوذهم ، سوف يستمع من الآن فصاعدا لرغبات الشعب ويلبي مطالبه . بل بقي هولاء يعتقدون أن « المهاجرين » سوف ينشئون صلات خطيرة مع أعداء فرنسا ، وأن الملكة ماري أنطوانيت - والتي سموها دائماً : « بالمرأة النمساوية » L'Autrichienne إظهاراً لكراهيتهم واحتقارهم لها ، إنما كانت تصنع الصبر اصطناعا حتى يتم لها تدبير مؤامرتها لتسديد طعنة قاتلة إلى ظهر الوطن . وكان مما زاد من حدة مخاوف وشكوك (الثوريين) أن نواب الطبقة الثالثة مالبثوا حتى صاروا يتلقون من مختلف الأقاليم رسائل تحمل إلى باريس أنباء مزعجة ، عن جرائم ترتكبها عصابات اللصوص وقطاع الطريق ، الذين حرضهم النبلاء - كما قالت هذه الأنباء - على حرق المحاصيل ونهبها ، ونشر الذعر والفوضى ، وحرمان الأهلين من القوت ، ونشر المجاعة ؛ وذلك كله من أجل معاقبة

« الثورة » وبالفعل سادت الفوضى فى الأقاليم، بل وامتدت إلى باريس كذلك ، حيث قتل يوم ٢٣ يوليو أحد المستشارين ، وصهره الأول [١] لأنه توعد الشعب بأن يجعله « يأكل الحشيش » ، وعزى إليه أنه يريد إفلاس فرنســا والاستيلاء على الغلال : والثانى لاتهامه بحصد القمح قبل نضجه .

ولم يكن (الخوف) هو منشأ الفوضى التى انتشرت وقتئذ ، بقدر ما كان مبعثها الصحيح هو ذلك (النظام) أو الأسلوب الذى رسمه واتبعه الشعب لاتقاء المخاطر سواء كانت هذه حقيقية أو وهمية ، والانتقام لنفسه إذا نزل به الشر ؛ ثم منع وقوع الشر مرة ثانية . . وهو نظام ، أو أسلوب اقتضى لتحقيق هذه الغاية المبادرة بإلغاء الحقوق الإقطاعية التى حكمت على الفلاحين بالمذلة والمهانة ، ونكدت عليهم عيشهم ، وذلك بإعدام كل الوثائق والمستندات التى كانت هذه الحقوق الإقطاعية القديمة مسجلة بها ، ولما كان الشعب لايجد مبرراً لبقاء احتكار الملح أو لبقاء امتياز الصيد ، فقد هوجمت مخازن الملح ، وطورد حراس الصيد ؛ ثم إن الجماهير لم تلبث أن انتزعت من أيدى الجلادين ، كثيرين من المحكوم عليهم بالإعدام ؛ وأفاد عدد غير قليـل من هذه الفوضى لإشفاء غليلهم من أعدائهم ، ثم لم يكتف الفلاحون فى ثورتهم وهم الناقمون على (النظام القـــديم) عموماً بإتلاف السجلات والمستندات ، بل صاروا يحرقون ويخربون المبانى التى حفظت بها هذه السجلات . وكان الدافع المسيطر على (ذهنية) هؤلاء الفلاحين « الرغبة الشديدة فى الاقتصاص من صاحب الإقطاع ، وذلك بالانتقام منه ، فى أعز شىء لديه ، وهى الأملاك (القصور) التى ارتكز عليها سلطانه وكانت رمزاً لسيطرته » .

---

(١) المستشار (فولون) Follon، وصهره (برتيه) Bertier كان مفتشا لباريس Irtendant

وفى الأسبوعين الأخيرين خصوصاً من شهر يوليو (١٧٨٩) انتشر ما صار يعرف باسم (الرعب العظيم) La Orande Peur: الرعب من اللصوص وقطاع الطريق، ثم الرعب من جيش أجنبي يتوقع الناس هجومه على البلاد بتحريض من الكونت دارتوا. ولقد توترت الأعصاب بدرجة أن (نواقيس الخطر) صارت تدق محذرة من دنو العدو كلما شوهد غبار منعقد كالسحب من بعيد، أو دخان يتصاعد فى الأفق كثيفاً من المداخن، فيهرع أهل القرى والدساكر للفرار بمتاعهم ومواشيهم وأثاث بيوتهم.. إلخ، بينما يتسلح المعروفون بالشجاعة من بينهم، فيقفون متأهبين لحراسة القرية وبأيديهم البنادق، أو الحراب أو السكاكين، أو الفئوس وما إلى ذلك. وقد ينشط المسئولون فى بعض القرى فيلحون على أهلها بالفرار بكل سرعة فيساور القرويين الشك فى نواياهم، ويتهمونهم بالارتشاء من الأشراف ورجال الدين، لإخلاء القرى من أهلها، كى يستولوا هم على أملاكهم وثرواتهم، وعندئذ ينقلب القرويون على هؤلاء المسئولين النشيطين. ولقد ظلت، مع ذلك بعض الأقاليم لا يعرف أهلها الرعب والفزع بالرغم من اعتقاد الناس فى أنحاء فرنسا وتأكيدهم أنهم «شاهدوا» اللصوص وقطاع الطريق فى كل مكان، ثم إن (الرعب) كان طفيفاً فى بعض الأقاليم لا يعدو الانزعاجات المحلية البسيطة فحسب، وأما سبب هذا الرعب والفزع العظيم فكان كما شاهدنا الخوف من قطاع الطريق ومن مؤامرات النبلاء (أى المؤامرة الأرستقراطية)، وثورة الفلاحين، والتسلح المفاجىء.

وكان من المنتظر، وكما حدث فعلا، أن يترتب على حالة الرعب والفزع هذه، وقوع كثير من حوادث القتل والذبح، وذلك التخريب والتدمير الذى صحب ثورة الفلاحين، ولكن كانت هناك نتائج أعظم خطراً من هذه، وأبعد أثراً، وذلك عندما أخذ يقوى ويشتد فى وجه هذه الأخطار، ومنذ ربيع ١٧٨٩؛ تماسك وتكتل طبقى حقيقى، هو تكتل الشعب حول (الطبقة الثالثة) التى ينتمى إليها، حتى يدفع عن نفسه الأخطار التى تتهدده

من ناحية أعداء الثورة . وقد ظهر هذا التكتل خصوصاً منذ أن صار متوقعاً حدوث (انقلاب عسكرى) بعد حوادث ١٢ يوليو وهو اليوم الذى ذاع فيه خبر إبعاد نكر من الوزارة ، ومن فرنسا . ثم أخذ هذا التكتل صورة تشكيل قومونات [1] فعلية فى بعض المدن التى انتزعت لنفسها من السلطات الحكومية المحلية الصغيرة حق إدارة شئونها بنفسها . كما حدث فى ليون ، وأميان ، وبردو ، وديجون ، وروان ، ونانت ، ومونتيليه، ثم أنشىء فى كل مكان (حرس أهلى) من البورجوازية ، ولما كان مفتشو الأقاليم Intendants أو حكامها ، قد بقوا دون تعليمات ولا قدرة لهم على إعادة النظام ، فقد غادروا مراكزهم ، وحذا حذوهم القضاة والموظفون ، فلزموا بيوتهم ، وانتشر العصيان بين الجنود ، ولم يعد هناك كما قال أحد المعاصرين: « لا ملك ولا برلمان (أى هيئة قضائية) ، ولا جيش ، ولا بوليس » . ووجب على المجالس البلدية أن تتسلم على الفور زمام الأمور الذى أفلت من يد الحكومة . وهكذا كان فيما حدث ، انهيار (النظام القديم) من تلقاء نفسه ، كما أن هذا الانهيار جعل الملكية تعتمد على المجالس البلدية فى مواجهة هذه الفوضى ومقاومتها ، بينما وجدت البلاد من ناحية أخرى ، فى الحركة (الاتحادية) أو (الفدرالية) ، ما يحقق إنقاذها من الفوضى ؛ فاتحدت المدن التى فى إقليم (بريتانى) حول مدينة (رين) ، والتى فى إقليم نانت حول مدينة نانت وهكذا .

* * *

(١) القومونات Communes ظهرت أصلا فى القرن الخامس عشر ، ونالت تشجيع الملك لويس الحادى عشر (١٤٦١ — ١٤٨٣) ؛ وتألفت من المواطنين للدفاع عن أنفسهم ضد الظلم ، ولحماية حقوق الملكية ، وحماية وتشجيع التجارة .

زوال النظام القديم (يوم ٤ أغسطس) :

وعجزت الجمعية الوطنية التأسيسية أمام هذه الحوادث الجسيمة عن فعل أي شيء ، بسبب انقسام الرأى بين أعضائها ، واختلاف نزعات النواب وميولهم . فهناك فريق يريد وضع نظام صارم يكفل القضاء على الفوضى ، وفريق آخر يرى وضع (نظام) يتيح الفرصة للانتقام من كبار رجال الدين والنبلاء الإقطاعيين ، الذين أنشأوا الصلات مع (المهاجرين)، والذين اتهمهم الشعب الآن بأنهم هم الذين حرضوا الفلاحين والقرويين على تخريب الأملاك فى الإقطاعيات ؛ وفريق ثالث من أثرياء الطبقة المتوسطة الذين ابتاعوا من النبلاء بعض أملاكهم وأراضيهم وصار لهم ريع ودخل منها ، ولم يكن من مصلحتهم استمرار الفوضى والتخريب ، حتى لايحرموا من إيراداتهم ، علاوة على ما كان ينطوى عليه استمرار الفوضى والتخريب، من تعريض مبدأ الملكية الفردية ذاته للخطر .

وعلى ذلك فقد تعذر على الجمعية الوطنية أن تفعل شيئاً ، قبل التوفيق بين هذه الآراء المتعارضة . ولقد استمر الحال على ذلك ، حتى حدث فى مساء يوم ٤ أغسطس ١٧٨٩ ، أن اعتلى الكونت دى نواى Noilles منصة الخطابة ، وأخذ يعالج بمهارة الفروق القائمة بين الامتيازات الإقطاعية أى الخدمة الإقطاعية الشخصية التى يتمتع بها صاحب الإقطاع بحكم مولده النبيل ، والحقوق الإقطاعية ، وبين حقوق الملكية (التملك) الفردية ، أى الحقوق التى آلت إلى أولئك الذين ابتاعوا أملاكا من النبلاء حديثاً أى إلى الطبقة البورجوازية ، ثم أعلن كعلاج للهياج المنتشر فى الريف :

أولا : إلغاء السخرة ورقيق الأرض ، والخدمة الإقطاعية الشخصية أى الامتيازات الإقطاعية .

ثانياً : شراء الحقوق «الكائنة فعلا» — أى إلغاء الحقوق الإقطاعية فى نظير تعويض يدفع لأصحابها . ولم يكن (دى نواى) يملك مايخشى

أن يفقده هو شخصياً لأنه كان الابن الأصغر (ولا يرث شيئاً) ومفلساً . ولكن (دى نواى) لم يلبث أن لقى تأييداً من جانب النبلاء الأحرار ؛ وسرعان ماطغت موجة من الحماس على المجلس ، فصار النواب من طبقة النبلاء والأكايروس ، يهرعون إلى المنصة ليعلنوا منها تنازلهم عن امتيازاتهم وحقوقهم الإقطاعية ـ فعلوا ذلك من تلقاء أنفسهم ، ودون أن يفوضهم ناخبوهم من أهل هاتين الطبقتين فى ذلك التنازل إطلاقاً . ثم بادر نواب الأقاليم يعلنون كذلك تنازل المجالس الإقليمية عن كل ما كان لها من سلطات مالية ، وتنازل المدن عن نقاباتها وامتيازاتها الاقتصادية ، وأعلن القضاة تنازلهم عن حق شراء الوظائف القضائية ؛ وأعلن المجلس أن « الملك معيد الحرية إلى فرنسا وموطد لأركانها بها » ، وذلك ابتهاجا « بذلك الاتحاد السعيد الذى جمع اليوم بين العقول والقلوب » . وهكذا عندما انفض المجلس فى الثالثة من صبيحة اليوم التالى (٥ أغسطس) كان ظاهراً أن الاتفاق منعقد على (تحطيم النظام القديم) ، وأن لاسبب بعد اليوم يدعو إلى الخوف من « ثورة » عنيفة !

ولكن ذلك كان تفاؤلا ، لا يلق ما يبرره . وسبب هذا ماظهر من صعوبات عديدة عند تفسير وتطبيق القرارات الآنفة ، والقرارات التى اتخذت كذلك فى الأيام التالية بين ٥ ، ١١ أغسطس سنة ١٧٨٩ ، وبشأن : إلغاء شراء وظائف القضاء ، وبشأن حقوق واختصاصات المجالس البلدية ، وتحقيق العدالة لكل إنسان بدون مقابل ؛ وإلغاء الامتيازات المالية « بحيث يدفع كل مواطن الضريبة التى تفرض على جميع الأملاك ، بطريقة واحدة ، وفى شكل واحد » وتقرير المساواة ، « بحيث يكون من حق كل مواطن دون تمييز بسبب المولد الالتحاق بالوظائف الكنسية والمدنية والعسكرية » ، وبحيث لا يمنع أحد من ممارسة أية مهنة نافعة ، وإلغاء العشور مع تعويض الكنيسة عنها ، بما يكفى النفقات اللازمة لإقامة الشعائر الدينية وتأدية رجال الدين لواجباتهم ، ومساعدة الفقراء والمعدمين

إلى غير ذلك ، وإلغاء الأموال التي كانت تدفعها الكنيسة إلى (روما) ؛ ثم دعم حقوق الدولة في الإشراف والهيمنة على شئون الكنيسة عموماً . وقد دلت هذه المسائل على أن الجمعية الوطنية كانت مدفوعة إلى اتخاذ هذه الخطوات بميول (جاليكانية أي غالية) تحفظ للكنيسة في فرنسا ذاتيتها ، وأنظمتها في علاقاتها مع كنيسة (روما) ، وحسب المبادىء التي أعلنها القساوسة في فرنسا منذ قرن مضى (سنة ١٦٨٢) .

ولقد لعبت المجالس البلدية دوراً هاماً في كل التغييرات الكبيرة التي حدثت أو كان من المنتظر حدوثها أيضاً نتيجة لاتخاذ هذه القرارات من جهة وبسبب الصعوبات التي نجمت من محاولة تطبيقها من جهة أخرى ، وذلك لأن المجالس البلدية كانت تودع بها الأوامر المتعلقة بالنظام القضائي والاجتماعي . وكان من عملها تفسير القرارات التي عهد إليها بتنفيذها . ثم إن المجالس البلدية لم تلبث أن حصلت (في ١٠ أغسطس) على حق تجنيد المواطنين للجيش ، وتسريح الجنود الذين انتشر العصيان بينهم ، كما صار الجنود والضباط لايخضعون لسيطرة الملك وإشرافه المطلق عليهم ، منذ أن طلب منهم أن يحلفوا اليمين - يمين الولاء - « للأمة والملك والقانون » ، ووجب لذلك منع استخدامهم ضد « المواطنين » . أضف إلى هذا أن هؤلاء المواطنين ، أعضاء المجالس البلدية قد ازداد اهتمامهم الآن بكل مايقع من حوادث لامعدى من أن تترك أثراً على سعادتهم ومستقبلهم ، فقويت رغبتهم في الوقوف على حقيقة كل مايحدث ، ومناقشة آثاره ، والتفكير في خير الطرق الموصلة للانتفاع به . ولاجدال في أن يقظة الوعي القومي هذه كانت أساس « الثورة » الاجتماعية التي كان لامناص من دعم أركانها في (الدستور) المنتظر .

* * *

اعلان حقوق الانسان والمواطن[1] : ٢٦ أغسطس ١٧٨٩

طالبت أكثر دفاتر الثورة بتقرير المبادىء التى يجب استناد الحكومة الفرنسية عليها فى ميثاق أو عهد قومى Charte Nationale ، يحدد من الآن فى صورة قاطعة المبادىء التى نادت بها الأمة . ولما كانت الولايات الاتحادية الثلاث عشرة فى أمريكا الشمالية قد فعلت ذلك فى سنة ١٧٧٦ ، حيث تضمن إعلان الاستقلال الذى أصدرته فى ٦ يوليو ١٧٧٦ ، فى شبه مقدمة، حقوق الإنسان فى المساواة والحرية والحياة والسعادة ، وتغيير الحكومات التى لا ترعى هذه الحقوق ، فقد اقترح لفاييت استصدار « إعلان بحقوق الإنسان الطبيعية وبحقوقه كفرد يعيش فى المجتمع حتى يصبح هذا الاعلان الفصل الأول من فصول الدستور » الذى تنشده الأمة .

وفى أول أغسطس بدأت الجمعية الوطنية تبحث موضوع هذا الاعلان من حيث وجوب اشتماله على النظريات التى أتى بها الفلاسفة مثل روسو وغيره ، أو أن يشتمل فقط على الحقائق الأساسية التى هى مصدر كل القوانين الوضعية ؛ أو من حيث الأخذ بالمبادىء التى تقررت فى إعلان الاستقلال الأمريكى ، أو اعتبار أن مايصلح لأمة حديثة النشأة كالولايات المتحدة قد لا يصلح لأمة قديمة العهد ، ولإمبراطورية كبيرة ، كفرنسا . ولقد استغرقت هذه المباحثات وأمثالها وقت المجلس حتى يوم ٤ أغسطس، فوافقت الجمعية الوطنية فى هذا اليوم على استصدار إعلان الحقوق للإنسان والمواطن . ومما تجدر ملاحظته أن الجمعية رفضت استصدار إعلان مكمل لإعلان الحقوق للإنسان والمواطن ، يتضمن « الواجبات» كذلك المفروضة على الإنسان والمواطن . وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ اعتمد الاعلان فى صيغته النهائية .

(١) La Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen.

ويتفق إعلان الحقوق الذى صدر فى ٢٦ أغسطس ١٧٨٩ مع منطق العهد الذى صدر فيه، فهو خلو من الحشو، كما أنه مصـــاغ فى عبارات واضحة وبصورة تعكس المزاج والروح الفرنسى، عندما كانت تحدو أصحابه الرغبة فى «وضع إعلان يصلح لكل الأقوام ولكل الأوقات (الأزمنة) ولكل البلدان، ويصبح نموذجاً يحتذيه العالم قاطبة وينسج على منواله».

وبدأ إعلان الحقوق بمقدمة فى قالب من الألفاظ والعبارات الرنانة انتهت بوضع السبع عشرة مادة التى تألف منها الإعلان تحت رعاية (الكائن الأعظم) l'Etre Suprême. ولم يكن هناك مناص من أن يرعى (الكائن الأعظم) هذه الحقوق لأن الطبيعة وحدها كانت مصدرها، فمن جهة لم يكن واضعوا (الإعلان) يريدون التصدى لمعارضة الدين والعقائد فذكروا الكائن الأعظم، ثم إنهم من جهة أخرى أرادوا نكران أن «للتجربة» دخلا فى تقرير هذه الحقوق؛ (يعنى أن هذه الحقوق طبيعية).

ويتسم (الإعلان) بالطابع النفعى، أى بالرغبة فى الانتفاع من استصداره، عندما كانت الغاية الأولى من تقرير المبادىء التى تضمنتها مواده السبع عشرة، الحيلولة دون وقوع أى عصيان أو ثورة جديدة؛ الأمر الذى دل على إعلان الحقوق إنما استصدر فى ظروف خاصة، وأنه قد خضع لإملاء الحوادث. ولذلك فإن إعلان الحقوق، من هذه الناحية، يعتبر عملا أو إجراء سياسياً.

وثمة ملاحظة هامة هى أن هذا الإعلان كان من وضع (بورجوازية حرة) أى طبقة متوسطة تدين بمبـــادئ الإصلاح، كما أنها كانت (بورجوازية ممتلكة) أى أنها ذات مصلحة فى تقرير حقوق ملكيتها. فكان ذلك مبعث ما لوحظ من تناقض فى إعلان الحقوق — لأن بينما

أرادت هذه البورجوازية الحرة تقرير مبدأ الملكية (التملك) وعلى اعتبار أنه حق طبيعى مقدس لايمكن المساس به أو النيل منه (المادتان: ٢، ١٧)، كان واضحاً من جهة أخرى أن هذا المبدأ لايمكن أن يفيد منه سواد الشعب الذى لايملك شيئاً. زد على ذلك أنه قد تركت دون حل كل المسائل المتعلقة بمصير الملكية الإقطاعية والكنسية التى ألغتها قرارات الجمعية الوطنية فى ٤ - ١١ أغسطس سنة ١٧٨٩.

وعندما ضمن إعلان الحقوق، حق «المقاومة ضد الاستبداد والظلم» — (المادة ٢) كان واضعوه يريدون، قبل كل شيء، تقرير أن الحوادث الأخيرة التى بدأوا بفضلها يستأثرون بكل أسباب السلطة، كانت قانونية ومشروعة؛ وفى الوقت نفسه لاشك فى أن حوادث شهر يوليو كانت لاتزال ماثلة فى أذهانهم. ويسيطر على تفكيرهم ضرورة الحيلولة دون وقوع مايشبهها فى المستقبل، عندما جاء فى هذه المادة أن الغرض من كل نظام سياسى أو تضامن سياسى هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية والتى ليست مؤسسة على سلطة خارجية.

ومع أنهم أرادوا تهدئة النفوس وإزالة الأحقاد الماضية بإعلان مبدأ (المساواة) — [فى المادة ١] فقد وضعوا تحفظاً يجيز تقييد هذه المساواة عندما قالوا بوجود فوارق أو مميزات اجتماعية مستندة على الخدمات التى يؤديها الفرد للصالح العام وتعود بالنفع على المجتمع؛ فجاءت صياغة هذه المادة الهامة كما يلى: «يولد الناس أحراراً ومتساويين فى الحقوق، ويبقون أحراراً ومتساويين فى الحقوق، ولايجب بحال أن تقوم الميزات الاجتماعية إلا على أساس النفع العام أو الفائدة المشتركة (١)».

ثم إنهم قبلوا مبدأ حرية الرأى [المادة ١٠] وترك الناس أحراراً

(١) Les Hommes Naissent et Demeurent Libres et Egaux en Droits. Les Distinctions Sociales ne Peuvent Etre Fondées Que sur L'utilité Communes.

يبدون مايشاءون من آراء ، حتى الآراء الدينيـة ثم أكدوا حق الإنسان في التعبير عن آرائه وإذاعتها (المادة ١١) ولـكنهم (المادة ١٠) اشترطوا ألا يترتب على التظاهر بهذه الآراء إقلاق أو إزعاج للنظام العام المستندعلى القانون . وقد احتج (ميرابو) فى خطاب مثير على هذا المبدأ ، الذى قال إنه يدل على أن المجلس يريد ، تقرير العقيدة الدينية (الكاثوليكية) السائدة .

ولقد سبب هذا التناقض الألم ، كما بعث على الشعور بالخيبة فى نفوس المواطنين الذين عقدوا آلاما عظيمة على الدستور ، الذى كان إعلان الحقوق مقدمته ولـكن بالرغم من هذا التناقض الظاهر ، اشتمل إعلان الحقوق على أهم المبادىء التى نادى بها فلاسفة الثورة : الحرية ، المساواة سيادة الأمة ، فصل السلطات ، الإرادة العامة ، الخ . وكان بسبب تقرير هذه المبادىء فى وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن ، أن صار هذا الإعلان « عقيدة » الديموقراطية . ثم زاد من قوة هذه « العقيدة » ، إيمان رجال الثورة ، بأن الواجب الإنسانى ، يطلب منهم العمل على نشر هذه (العقيدة) ، أو المذهب الديموقراطى ، خارج حدود بلادهم ، حتى تسعد البشرية قاطبة ، ويتحرر الإنسان فى كل مكان ، من قيود الرق والعبودية .

* * *

حقوق الملك :

وبدأت الجمعية الوطنية التأسيسية تبحث موضوع الدستور ، وعندئذ ظهرت بوادر الانقسام الخطير فى المجلس ، ولم يكن سبب الانقسام التفكير فى تغيير شكل الحكم ، لأن المجلس كان يريد أن يبقى الحكم (ملكيا) . ولـكن دار الخلاف حول الطريقة التى يمارس بها الملك وظائفه فى المملكة وإذا كان لويس السادس عشر قد تنازل (مؤقتاً) عن سلطاته وسلم (ضمنياً) بمبدأ سيادة الشعب ، فقد كان معروفاً كذلك أنه لاغنى عن تصديق الملك على القوانين حتى تصبح نافذة ، وفى وسع الملك لذلك أن يعطل أو

يوقف نشاط النواب المتحمسين للإصلاح . وإذا كان المجلس من جهته قد أقر مبدأ فصل السلطات ، فإنه كان يرى كذلك أنه إذا بقيت السلطة التنفيذية فى يد الملك ، يجب أن يحتفظ المجلس بالسلطة التشريعية ؛ وأصر كثيرون على أن تبقى هذه السلطة التشريعية للمجلس وحده ودون شريك ؛ ورفض المجلس أن يكون للملك حق التصديق على القوانين «واستندوا فى ذلك إلى أن الاضطراب والحيرة سوف يسودان إذا رفض الملك التصديق على قرارات ٤ - ١١ أغسطس وعلى إعلان حقوق الإنسان ، أى إذا رفض التصديق على الإجراءات التى أعادت السلام الداخلى ، وأشاعت الثقة والطمأنينة فى النفوس » وهى الإجراءات أو القرارات التى يجب المحافظة عليها كاملة ومهما كان الثمن .

وكان لبعض أعضاء (لجنة الدستور) بالمجلس رأى يخالف ماذهب إليه المجلس ، وذلك أن الخوف من طغيان حوادث الشعب الجامحة قد جعل هؤلاء (ومقررا لجنة الدستور هما : مونيه ، ولالى تولينداك Lally - Tollendal (يريدون إقامة سلطة تنفيذية قوية فى وسعها الدفاع عن الأملاك والأموال وإخماد الاضطرابات . وقد تألف برنامجهم (وكان مأخوذاً من الدستور الانجليزى) : (أولا) : من إعطاء الملك حق الرفض (الاعتراض المطلق) Veto Absolu ، على جميع قرارات السلطة التشريعية و (ثانيا) . إنقاص السلطة التشريعية ذاتها ، وذلك بخلق أو إنشاء مجلس أعلى يتألف من أعضاء بحق الوراثة ، أو لمدة الحياة ، يقوم إلى جنب المجلس الشعبى أو الانتخابى .

وحمى وطيس المناقشة داخل المجلس وخارجه حول هاتين المسألتين : تقييد حق الملك فى رفض التصديق على القوانين ، التى تستصدرها السلطة التشريعية ، هل يكون مطلقا أو اعتراضا موقوتا (معلقا) Veto Suspensif ثم هل تستمر السلطة التشريعية فى مجلس واحد أو ينشأ إلى جانبها (غرفة ثانية) ، أى مجلس أعلى وراثى للإنقاص من سلطتها ؟

وازدحم الباريسيون فى (المقاهى) التى انتشرت فى العاصمة وقتئذ — وأهمها مقهى (كافيه دى فوى) Café De Foy فى حى الباليه رويال ، يتناقشون فى هذه المسائل ، ويستمعون إلى آراء النواب ، وإلى أقوال (المهيجين) فى مسألتى (حق الاعتراض والرفض) و (الغرفة الثانية) واستخدم (ميرابو) طائفة من الناشرين ، والمهيجين لتحريض الجماهير فى مختلف نواحى باريس ، وفى مقاهيها العديدة الأخرى ، التى لم يكن يخلو منها حى من أحياء باريس ، ضد حق الرفض والاعتراض (Veto) وضد الغرفة الثانية . ولم يكن الهياج مقصوراً على باريس وحدها ، بل تعداها إلى غيرها من المدن وانتشر فى البلاد بأسرها للتحريض فى كل مكان على مقاومة ما أطلقوا عليه اسم (مدام فيتو) Madame Veto .

ورفض المجلس (الغرفة الثانية) على اعتبار أنها محاولة لإضعاف السلطة التشريعية وإحياء طبقة النبلاء تحت إسم آخر . ولكن المجلس لم يلبث أن أعطى الملك فى ١١ سبتمبر ١٧٨٩ حق الاعتراض (الرفض) المؤقت ؛ وذلك بأن جعل هذا الحق موقوتاً بدورتين فقط من أدوار انعقاد المجلس أى لمدة أربعة أعوام ، فإذا أقر المجلس نفس القوانين بعد ذلك ، سقط حق الملك فى الاعتراض عليها . وكان (نكر) قد وعد بأن الملك سوف يصدق فى نظير ذلك على قرارات ٤ أغسطس .

ولكن سرعان ما تبين أن الملك لا يريد الوفاء بوعده ، ويحاول التخلص من التصديق على قرارات ٤ أغسطس ، فدار البحث فى المجلس حول هذه القرارات (٤ — ١١ أغسطس) هل هى ذات طابع دستورى (أى حقوق دستورية) فتنفذ بمجرد استصدارها ، أو أنها ذات طابع تشريعى (أى قوانين عادية) فلا تنفذ حتى تنال تصديق الملك عليها . ولكن الملك لم يلبث أن دعا إلى فرساى ، فى ١٤ سبتمبر « الآى

الفلاندر[١] ، فدل باستدعائه الجيش إلى مكان اجتماع الجمعية الوطنية ، على أنه يريد تحدى الجمعية ، مما كان له أعظم الأثر فى زيادة هياج الجماهير فى باريس بمجرد وصول هذا النبأ إليها .

* * *

الهياج فى باريس

ولقد كانت الفوضى وقتئذ تسود باريس . سببها إقفار الحوانيت من البضائع والأغذية ، لامتناع المزارعين والمنتجين عن إرسال سلعهم ، وغلالهم ومحصولاتهم إلى العاصمة ، ولأن الماليين صاروا يهربون أموالهم ، بسبب انتشار القلاقل والاضطرابات فى الأقاليم ، ولأن الجمهور صار متكالباً على تخزين المواد الغذائية لخوفه من المجاعة ، فارتفعت لذلك كله الأسعار وندر وجود العملة ، واضطر الباريسيون إلى الوقوف ساعات طويلة أمام المخابز للحصول على كسرة من الخبز لا تغنى ولا تشبع . وتعطلت الصناعات الكمالية التى كانت تزود أثرياء باريس بأدوات الزينة والترف ، منذ أن غادر العاصمة أكثر أهل البلاط ، وكبار الأجانب وأعضاء الأسر الغنية ، وانتشرت البطالة كما انتشرت المجاعات ، حتى صار يتزايد تباعا عدد الفقراء المعدمين فى باريس ، فوصل عددهم بعد عامين اثنين من بداية الثورة إلى ١٠٠,٠٠٠ تقريبا من سكان عددهم فى أوائل أيام الثورة حوالى ٦٠٠,٠٠٠ نسمة . ومن بين هؤلاء الفقراء والمعدمين حوالى ٦٠,٠٠٠ جاءوا من الأقاليم طلبا للرزق .

وكان فى وسط هذا الاضطراب إذاً أن تألف (القومون) فى باريس فى ١٨ سبتمبر ١٧٨٩ من أعضاء البلدية (٦٠ عضواً ، عن كل قسم من أقسام باريس عضو واحد) ، وعمدة باريس ، وهم الذين اختارهم الناخبون . وانقسمت باريس إلى شبه جمهوريات متنافسة فيما بينها عندما

(١) Reg. De Flandre

صار لكل قسم ، ومركز منها (قومون) أو لجنة أو مجلساً للإشراف على التموين ولتنظيم الحرس الأهلى ، وللمحافظة على الأمن والنظام ، أى أن هذه اللجان قد انتزعت لنفسها الاختصاصات التى كانت للبوليس والشرطة . وكان فى مراكز أو لجان المراكز هذه أن وجد أشد المهيجين تطرفاً فرصته السانحة للسيطرة على عواطف الجماهير . امتاز من هؤلاء : (مارا) Marat وهو سويسرى الجنسية ، ومن رجال الطب العسكرى ، كان قد أصدر حديثاً فى صحيفته المعروفة تاريخ الثورة : (صـــديق الشعب) L'Ami De Peuple . ثم (كاميل ديمولان) صاحب صحيفة (فرنسا الحرة) La France Libre وأحاديث المصباح للباريسيين Discours de la lanterne aux Parisiens ثم إليزى لوستالو Elisée Loustalot المحامى من بردو ومحرر (ثورات باريس) Revolutions de paris - وقد اتهم كل هؤلاء المهيجين جماعة « الارستقراطيين » و « أصحاب القلنسوات » (أى رجال الدين) فى المجلس بأنهم منشأ كل سوء ، ونصحوا بوجوب العمل مباشرة ضد الملك وضد البلاط ، وطالبوا بحل الجمعية الوطنية ، وعودة الملك إلى باريس .

وزاد من حدة الغضب ما كان يصدر وقتئذ من « رسائل أو كتيبات » مثيرة مثل « سوط الوطن » Le Fouet National ؛ و « متى نحصل على الخبز ؟ » (١) الخ . ثم اشتد الصخب عندما نشر رجل أطلق سراحه أخيراً من الباستيل رسالة قذف بعنوان (ميثاق المجاعة) (٢) اتهم فيها لويس السادس عشر وأنصاره ، بالاستيلاء على الغلال ، للاثراء من بيعها ، دون اهتمام بما يحدثه هذا العمل ، من تجويع الشعب . ولقد صدقت الجماهير الثائرة هذا الاتهام ، بسبب الاعتقاد السائد وقتئذ ، بأن البلاط وقد أخفق فى الانتصار على الثورة ، وليس فى قدرته اللجوء إلى القوة لإخمـــادها ،

---

(١) Quand Aurons-Nous du Pain ?

(٢) Le Pacte de Famine.

صار يحاول القضاء عليها بنشر المجاعة ، وأن القلق سوف يظل مستبداً بالنفوس حتى يتسنى فصل الملك الذى صار أداة طيعة فى أيدى المهاجرين والنبلاء عن حاشيته المحيطة به ، وأنه لامفر للوصول إلى ذلك من عودة الملك إلى باريس .

* * *

٥ ، ٦ أكتوبر : عودة الملك إلى باريس

وخشى الملك والبلاط من العودة إلى باريس ؛ وسعى البلاط عبثاً لاستمالة لفاييت والحرس الأهلى ، وهو القوة الموجودة فعلا منذ عصيان (الحرس الفرنسى) ؛ وحاول البلاط أن (يجس نبض) الجنود ، وكانت فرقة أو آلاى الفلاندر قد وصلت إلى فرساى بناء على دعوة الملك كما تقدم ، فاحتفلت سيدات البلاط بمقدمهم احتفالا كبيراً ، وأقيمت فى أول أكتوبر سنة ١٧٨٩ مأدبة فخمة لضباط الفرقة ، وشرب هؤلاء نخب الأسرة المالكة . وعندما رجع الملك من الصيد دخل فجأة إلى المقصورة المخصصة له لتحية المجتمعين ، ومعه الملكة والدوفان (أى ولى العهد) فعظم الحماس ، وفعلت الخمر فعلها فى الرءوس ، فأهان الجنود الشارة الحمراء الزرقاء (شعار باريس) ؛ واستبدلوا بها الشارة البيضاء (شعار الملك البربونى) ، أو الشارة السوداء (شعار الملكة مارى أنطوانيت) ؛ ولعن الجنود الجمعية الوطنية ، وصاروا يسبونها . وبلغ هياجهم ذروته عند خروج الأسرة المالكة من الاجتماع ؛ وأعلن الجنود وضباطهم أنهم يكرسون حياتهم لخدمة الملك وحده .

هذه المأدبة وماحدث فيها ، وصلت أخبارها إلى باريس ، فزاد هياج الجماهير ؛ ووجد المهيجون فيها فرصتهم السانحة ، لإرغام الملك على العودة إلى باريس . ولم تكن تعوزهم الحجة فى هذه المرة ، بسبب ماحدث فى فرساى ، لإقامة الدليل القاطع على أن النية مبيتة لإحداث (انقلاب

حكومى) ضد الشعب ، وضد نوابه فى الجمعية الوطنية . ووقف (مارا) يهيب بالجماهير أن «تسلحوا» ، وقررت مجالس أو لجان المراكز أن تنعقد بصورة دائمة ، وطلبت لجنة الكورديليه Cordeliers - أحد أحياء باريس - برئاسة دانتون Danton أن يذهب لفاييت إلى الملك لإقناعه بإبعاد فرقة الفلاندر ، والتصديق فوراً على قرارات الجمعية الوطنية التى كانت لا تزال معلقة .

ولكن كان يبدو أن لامفر من سلوك طريق واحد مع الملك الضعيف والمتردد ، والذى أحاط نفسه ببطانة السوء : هو الاتصال به مباشرة ودون وساطة أحد .

وكان النساء أكثر حماساً من الرجال وأشد هياجاً منهم . دوت أصواتهن تطلب الخبز ، وأحدثن جلبة وضوضاء لانظير لها ، وخصوصاً فى أسواق حى (الهال) Halle ، المكتظ ببائعات السمك ، وغيرهن من نساء الطبقة الدنيا . واستمر هذا الهياج الليل بطوله ، حتى إذا كانت الخامسة من صبيحة اليوم التالى (٥ أكتوبر) كان حوالى ١٠،٠٠٠ امرأة قد جرفهن جنون لاطاقة لإنسان على دفعه . . ثم تزايدت الفوضى عندما نهب بعض الثوار (الأوتيل دى فيل) . وتألف من هذه الجماهير الصاخبة موكب كبير بقصد الذهاب إلى فرساى لإحضار الملك .

وكان موكباً عجيباً : النساء العنصر البارز فيه ، حيث بلغ عددهن ستة آلاف وفى الطليعة نساء حى (هال) - « الفظيعات » المشاكسات (الفتوات) ينضم إليهن عدد من الرجال الذين حرصوا على حلاقة ذقونهم ، واستخدام الصباغ فى تزيين وجوههم - وكان استخدام الصباغ عادة منتشرة بين الرجال - وارتدى بعض هؤلاء الرجال ، ومن بينهم جنود من الحرس الأهلى ، أزياء النساء ، وتحمل أكثر الرجال بارتداء أحسن ملابسهم . وانضم الثوريون والمهيجيون أقوياء الشكيمة إلى هذا الحشد الغريب . وحمل

الموكب مدفعين ، وتقدم الموكب (الحاجب ميلار) Millard يقرع على طبلة ، وعندما ظهر على (لفاييت) التردد ، هدده رجاله بالموت : « إما إلى فرساى ، وإما إلى المشنقة ! » .

وبعد ظهر هذا اليوم (٥ أكتوبر) وصل الحشد إلى فرساى ، متلطخاً بالوحل وفى حالة هياج شديد وذهب وفد على الفور إلى الجمعية الوطنية كى يبلغها شكاوى الشعب : غلاء المعيشة ، وتلاعب المضاربين وإهانة الشارة الوطنية (الكوكارد) وأصرت النساء على مقابلة الملك ، واختيرت وفداً لهذه الغاية من أعضائه إحدى فتيات الهوى مادلين شابرى Madelaine Chabry التى أغمى عليها فى حضرة الملك : الذى وعد عندما قابله الوفد ، باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتموين العاصمة ، وأمر بإعادة النسوة إلى باريس فى عربات البلاط ، ثم أعلن قبوله لمواد الدستور وإعلان حقوق الإنسان ـ وساد الهدوء بعد هذه الوعود .

ولكن الملك لم يكن يريد العودة إلى باريس ، بل كان يريد الذهاب إلى (روان) Rouen ، مصطحباً معه (المعتدلين) من أعضاء الجمعية الوطنية وسبقت الملكة فعلا بالخروج ، ولكن الحرس الأهلى فى فرساى أوقفها . وحاول (نكر) ، وكان قد وصل إلى فرساى أن يوضح للملك خطورة الذهاب إلى (روان) بسبب الأزمة التى تعانيها الخزانة . ثم الخطر المترتب على ترك الميدان فسيحاً لدسائس ومؤامرات قرية الدوق دورليان (فيليب المساواة) Philippe L'Egalité الذى انضم إلى طبقة ممثلى الشعب منذ يوم ٢٥ يونيه ؛ ونصح (نكر) الملك بالذهاب إلى باريس . وكان يرجو أن يستطيع فى باريس التأثير على الملك . ولكن لويس السادس عشر ، وهو الرجل المتردد دائما ، لم يلبث أن زادت حيرته ، بسبب هذا النصح والإرشاد ، فبعث يطلب النصيحة من الجمعية الوطنية . غير أن هذه كان قد اقتحمها النسوة الصاخبات ، والمطالبات « الخبز والخبز وحده » ، ووقف

الشرور التى حدثت ، والتى لامفر من زيادة حدتها .

ولقد أقام المهاجرون Les Emigrés الدليل، بهجرتهم هذه وبكتاباتهم على أن الأستقراطية الإقطاعية قد صبح عزمها على مقاومة حركة الإصلاح مقاومة صارمة ، وهو الإصلاح الذى شعرت الملكية ذاتها أن من واجبها رعايته . وثمة ملاحظة أخرى ، هى أن عزم هذه الأستقراطية الإقطاعية على المقاومة كان معناه أن الملكية قد ضعف سلطانها ضعفاً شديداً حتى عجزت عن فعل شيء ، وأن الاستقراطية التى تريد المقاومة ، قد صارت تحاول « احتكار » سلطة الملكية المتلاشية هذه .

ولكن سلطة الملكية لم تكن وحدها هى التى تلاشت ، بل كان يبدو كذلك أن سلطات غيرها ، وعلى رأسها سلطة الاستقراطية نفسها ، كانت فى طريقها إلى الانحلال كذلك .

فقد رأينا كيف نشأت فكرة أن هناك مؤامرة أرستقراطية للقضاء على (الطبقة الثالثة) بسبب استقدام الجنود إلى فرساى وباريس ؛ ولقد قوى اعتقاد الناس تدريجيا بوجود هذه المؤامرة بسبب ماوقع من حوادث بعد ذلك ؛ ثم رسخ هذا الاعتقاد عند « هجرة » أمراء البيت المالك وأتباعهم إلى الخارج . وسيطر على « الثوريين » نوع من (الذهنية الجماعية) التى وجهت نشاطهم وجعلتهم يعتقدون أن فى استطاعة البلاط القضاء على (العامة) وإفناءهم إذا تمكن خصومهم وهم النبلاء الفرنسيون من استخدام القوة ضدهم - (أى ضد العامة) - فإنه لما كان هؤلاء « الخصوم » أثرياء وينالون تأييد الدولة ، وفى حوزتهم الأسلحة الكثيرة ، ويعيشون فى قصور حصينة ، ولهم خدم وأتباع لاعدد ولا حصر لهم ، فقد تغالى « الثوريون » فى تقدير قوة هؤلاء الخصوم الحقيقية وباتوا يخشونهم ، واعتقدوا أن النبلاء علاوة على ذلك سوف يستعدون عليهم الملوك والدول الأجنبية ، بل ويستعينون فى محاربتهم وإفنائهم ، بعصابات قطاع الطرق

وكان فى المدن الألمانية هذه أن أنشأ أمراء البيت المالك (بلاطا) على غرار بلاط فرساى ، وراحوا هم وأتباعهم يهددون بقرب القضاء على الثورة ، كما أخذوا يجمعون الجند استعداداً لليوم المنشود ، فكان لهذا أسوأ الأثر على الملكية ذاتها حيث أن الأمل الوحيد فى إنقاذ فرنسا كان منعقداً فى الحقيقة على إمكان التفاهم بين الملك والثورة ، فجعلت (الهجرة) ذلك متعذراً إن لم يكن مستحيلا ، مما عاد بالوبال على الملكية وساعد على تطور الثورة بالصورة الخطيرة التى سارت فيها الحوادث بعد ذلك .

وكان للإنتقال إلى باريس أثر آخر ، هو أن الجمعية الوطنية التى شهدت فى فرساى الجماهير تقتحم جلساتها يوم ٥ أكتوبر ، وتتدخل فى مناقشاتها لم تعد هى الأخرى متمتعة بحريتها منذ مجيئها إلى باريس ، عندما صارت قاعة المجلس تزدحم بجماهير المتعطلين عن العمل والمتطرفين فى عواطفهم السياسية، ويتعالى صياح هؤلاء وصخبهم إما لتأييد وإما لمعارضة خطيب من الخطباء ، وإما للموافقة على ما يروقهم من الاقتراحات المعروضة، وإما لرفض تلك التى لا تروقهم منها .

وفى هذا الجو الملبد إذاً وفى هذه الظروف الشاذة كان على الجمعية الوطنية أن تعمل لإنعاش الدولة ، ولبعثها ذلك البعث الجديد الذى طالبها الشعب به وهدف إليه (البرنامج) الذى انتخبت الأمة أعضاءها على أساسه.

وتضافرت صعوبات كثيرة ومتلاحقة لتعطيل نشاط أولئك الذين رغبوا حقيقة فى العمل المثمر الصحيح ؛ فتميز ما وقع وتم فى الشهور التالية بطابع التفكك وعدم الارتباط المنطقى سواء فيما كان يفسر مسلك الأفراد أو فيما صار يشكل مجرى الحوادث . فقد بقيت الأزمة المالية والاقتصادية على حالها . وظلت العاصمة فى هياج مستمر ؛ وزاد من حدة الأزمة التموينية أن الأقاليم احتفظت كل منها بما لديها من أغذية ومحاصيل ؛ وأدى عدم إقبال الشعب على المساهمة فى القروض الأهلية التى أصدرها (نكر) لسد

عجز الميزانية إلى شدة الضائقة المالية حتى باتت الدولة مهددة بالإفلاس . زد على ذلك استمرار مناوأة مجالس الطبقات الأقليمية والبرلمانات (وهى الهيئات القضائية العليا فى الأقاليم) لنشاط الجمعية الوطنية، وعملت العناصر المعادية للثورة من أجل تعطيل النظام الجديد بما فى ذلك من تعطيل وضع دستور للكنيسة وإدخال الإصلاحات القضائية اللازمة وإعادة تنظيم البلاد من الناحية الإدارية ، وغير ذلك من الأمور التى نجمت من زوال (النظام القديم) والتى وجب أن يشملها (الدستور) الذى انتظر الشعب الفراغ من وضعه بنافذ الصبر .

وقد تخلصت الجمعية الوطنية من هذه المنـــاوأة التى هدفت منها (البرلمانات) على وجه الخصوص إلى توجيه الحركة الثورية فى طريق معين يضعف السير فيه من قوة وقيمة المبادىء التى نادت بها الثورة ، وذلك بأن أصدرت فى ٣ نوفمبر ١٧٨٩ قراراً بتعطيل هذه البرلمانات (وكان عددها وقتئذ ١٣ برلماناً) إلى أجل غير مسمى .

وإلى جانب هذه المحاولات لمقاومه الثورة ظهرت فى المدن حركة ترمى الى تخليص الملك من سيطرة الثوريين والجمعية الوطنية وتهيئة الوسائل لإخراجه من العاصمة حتى يقيم بعيداً عنها فى الأقاليم ، سواء فى (رامبويه) Rembouilliet أو فى روان أو فى ليون Lyons . وكان من رأى (ميرابو) فى ١٥ أكتوبر - أن الملكية وفرنسا جميعاً سوف تصبحان أثراً بعد عين إذا لم يسرع الملك بالخروج من عاصمة صار لا يستطيع أن يكون فيها على اتصال بشعبه ، حتى إذا انسحب إلى إحدى المدن فى الأقاليم ، ولتكن هذه (روان) مثلا - استطاع أن يعلن من هناك حل الجمعية الوطنية ، تلك الجمعية التى فرقتها النزاعات شيعاً وخضعت لتأثير المهيجين ، وصارت تعمل لتدفع الأمة بأسرها إلى هاوية الإفلاس . ثم يعمد الملك إلى دعوة جمعية وطنية جديدة تحقق الاتحاد الكامل بين الملك وشعبه .

ولم تكن خطة (ميرابو) هذه سراً مكتوماً ، بل لم تلبث أن علمت الجمعية بها من ميرابو نفسه ، كما صار مشتبهاً فى مؤازرة ميرابو لقضية الملكية ، وتخوفت الجمعية من علاقات ميرابو بالملكية ، ولذلك فإنه عندما طلب ميرابو فى ٦ نوفمبر سنة ١٧٨٩ أن يكون لوزراء الملك صوت استشارى فى مداولات الجمعية الوطنية على غرار ما يحدث فى انجلترة حتى تتمكن الجمعية بسبب حضور هؤلاء الوزراء لجلساتها من الإشراف على أعمال السلطة التنفيذية ، لم تقتنع الجمعية الوطنية بوجهة النظر هذه وخشيت أن تستوزر الملكية ميرابو ، وقررت فى ٧ نوفمبر أن يمتنع على أى نائب دخول الوزارة طول مدة انعقاد الجمعية . وكان لقرارها هذا أثره فى الدستور بعد ذلك .

على أن الملك جاءته الدعوة من مدينة ليون للإنسحاب إليها والإقامة بها. وكانت هذه الدعوة ذات خطورة ظاهرة ، لأنه كان لمدينة ليون علاقات مع (المهاجرين) الذين اتخذ فريق منهم برئاسة الكونت دارتوا D'Artois شقيق الملك الأصغر مقرهم فى (تورين) فى بيدمنت (بإيطاليا) وأنشأوا بها (بلاطاً) وصار لهم فيها نشاط كبير وتطايرت الإشاعات وقتئذ بسبب نشاطهم هذا عن وجود (المؤامرة الأرستقراطية) كحقيقة واقعة وعن أنه كان هناك جيش يجهزه ملك سردينيا لمعاونة الملكية والمهاجرين ، على استرجاع نفوذهم وسلطانهم .

ولقد كان بسبب هذا كله : الخوف من الأخطار الخارجية (أى المتمثلة فى وجود المؤامرة الأرستقراطية ، والخوف من الأخطار الداخلية ، الخوف من انتشار المجاعة ، وانعدام الأمن ، وتهديد حقوق التملك التى حرص عليها (البورجوازى) أى الطبقة المتوسطة ، الغنية على وجه الخصوص ، ثم ارتباك الحالة المالية بدرجة تهدد بالإفلاس - كان بسبب هذا كله أن خطت الثورة خطوتها الأولى والمبكرة فى طريق جمع كل أسباب السلطة لوضعها فى أيدى أولئك الذين كانوا يرون فى وضع

واستصدار (الدستور) الذى يحد من سلطات الملكية . وهى التى تزعزعت ثقتهم بها — الوسيلة التى يستطيع بها الشعب وممثلو الأمة الحقيقيون - وهم البورجوازى دائماً - إنقاذ الوطن . وذلك بأن الرأى فى الجمعية الوطنية قد صار متجهاً الآن إلى ضرورة دعم سلطاتها أو بمعنى أصح إلى ضرورة تحويلها إلى (ديكتاتورية) ذات سلطات نافذة ، تمكنها من وضع الأنظمة التى تريدها ، على أساس أنها (أى الجمعية الوطنية) مقر السيادة العليا فى الأمة . ولكن مما تجدر ملاحظته هنا أن ديكتاتورية أخرى كانت تكمن وراء ديكتاتورية الجمعية الوطنية . تلك هى ديكتاتورية مدينة باريس (القومون) وهذه قد كانت لاتتردد عند الحاجة ، علاوة على ذلك ، فى مقاومة ديكتاتورية الجمعية الوطنية ذاتها .

* * *

الدستور (٣ سبتمبر ١٧٩١)

وفى هذا الجو استأنفت الجمعية الوطنية أعمالها « لتصفية » النظام القديم ، وإنجاز الدستور ، وبعد مناقشات عنيفة وكثيرة ، أسفرت أعمالها فى آخر الأمر عن تقرير مسائل الدستور الآتية :

أولاً : الملك والسلطة التنفيذية

كان الملك — كما عرفنا — قد أعطى حق الاعتراض المؤقت (١) فى ١١ سبتمبر ١٧٨٩ ، لتقييد سلطته . ولكن الدستور أبقى على الملكية الوراثية ، ونص على أن شخص الملك لايمس . ولو أن الجمعية الوطنية قررت فى الوقت نفسه أن لاسلطان أعلى من سلطان القانون . ثم تقرر

(١) Veto suspensif

للملك مرتب ثابت (٢٥ مليون فرنك سنوياً) وصار القائد الأعلى للجيش، ولكن لم يترك له الفصل فى أمر الحرب والسلم تماماً بل استلزم الدستور موافقة المجلس (أى الهيئة التشريعية) على إعلان الحرب أو إبرام السلم. ثم جعل من حق الملك تعيين الموظفين واختيار وزرائه ، ولكن بشريطة أن لا يكون الموظفون والوزراء من أعضاء الجمعية أو الهيئة التشريعية ، حرصاً على تنفيذ مبدأ فصل السلطات وخوفاً من أن يؤثر هؤلاء الموظفون والوزراء بالرشوة على أعضاء المجلس (الهيئة التشريعية) ثم حرم الوزراء من حضور جلسات الهيئة التشريعية حتى ولو كان ذلك للدفاع عن سياستهم، وقرر الدستور أن ليس لعضو سابق (فى الهيئات التشريعية) أن يلى وظيفة إلا بعد مضى أربعة أعوام من انتهاء عضويته .

ثانيا : السلطة التشريعية

وقد تقرر أن يكون التشريع من حق مجلس واحد هو الجمعية التشريعية، وجعل الانتخاب لهذه الجمعية التشريعية على درجتين .

ثالثا : التنظيم الإدارى

تقرر فى ٢٢ و ٢٣ ديسمبر ١٧٨٩ إلغــاء النظام الإدارى القديم فى الأقاليم فألغيت ، الامتيازات والأنظمة الموروثة فى المديريات من ذلك الوضع القديم الذى كان لها عندما كانت هذه أصلا، دولا مستقلة قبل أن يبدأ توحيد فرنسا فى عهد أسرة كابيه Capet ولقد قام النظام الإدارى الجديد على أساس اللامركزية التامة ، بإنشاء (القومونات) كوحدات محلية مختصة بشئون الإدارة فى الأقاليم . وبناء على هذا التنظيم الجديد صارت فرنسا تتألف من ٨٣ مديرية Départements ، روعيت الاعتبارات الجغرافية فى رسم حدودها ، وجعلت مساحاتها متســاوية بقدر الإمكان ، وقد قسمت كل مديرية إلى تسعة مراكز Districts ؛ وقسم كل

مركز إلى تسعة نواحي ريفية ، أى كانتونات Cantons (أو قومونات Communes) . على أن يكون لكل مديرية مجلس مديرية Conseil de Département من ٦٣ عضواً ، وهيئة تنفيذية تسمى إدارة المديرية : Directoire de Dép. من خمسة أعضاء . ثم نظمت الإدارة فى المراكز على هذا النمط : (مجلس المركز Conseil de Dist إدارة المركز Directoire de Dist) ولكن بعدد أقل من أعضاء مجالس وإدارات المديريات ، وعلى أن تكون هذه الهيئات فى المراكز تحت إشراف المديرية .

وأما فى الكانتونات ، فقد كان الغرض أصلا من إنشائها هو أن تصبح هذه وحدات انتخابية فالمواطنون العاملون Citoyens Actifs (أى الذين لهم حق الانتخاب) - ينتخبون (الناخبين) : Electeurs الذين ينتخبون بدورهم كل سنتين مرة ، الأعضاء الذين تتألف منهم المجالس والهيئات التنفيذية فى المديريات والمراكز ، وكذلك النواب الذين يجلسون فى الجمعية التشريعية المنتظرة . وكان إنشاء الكانتون (أو القومون) هو أهم ما يلاحظ فى هذا التنظيم الإدارى الجديد . وتتألف إدارته من مجلس البلدية ، ومن هيئة أو إدارة تنفيذية (الإدارة البلدية) يختلف عدد أعضائهما باختلاف عدد سكان كل (كانتون) أو (قومون) وينتخبهم الشعب (المواطنون العاملون) انتخاباً مباشراً .

ويلاحظ أن الغرض من هذا التنظيم الإدارى الجديد كان تأسيس الوحدة القومية ، وإزالة الفروق الإقليمية المحلية التى فصلت فيما مضى بين أهل إقليم وآخر فأصبح الجميع الآن « فرنسيين » فحسب ولم يعد هناك غاسكونييون أو نورمانديون.. إلخ ، كما أن هذه القومونات التى بلغ عددها ٤٤ ألفاً كانت تتمتع بسلطات أقوى مما كانت تتمتع به الحكومة المركزية وبدرجة جعلت من المنتظر أن تتطور هذه القومونات (أو الكانتونات) حتى تهدد بأن تصبح شبه جمهوريات مستقلة . على أن الذى يجب ذكره من ناحية أخرى ، أنه بدلا من أن يحكم فرنسا — كما كان الحال فى النظام القديم - عدد

محدود من حكام الأقاليم أو أن يحكمها اثنان فقط من المفتشين Intendants تحت إشراف وزير المالية ، صار يحكمها بفضل هذا التنظيم الجديد موظف منتخب عن كل ٣٤ ناخباً من أهلها .

ولما كان الغرض من هذا التشريع فى نظر الجمعيةالوطنية توحيد الأمة الفرنسية وإزالة الفوارق التى ذكرنا أنها كانت تفصل بين أقاليم فرنسا من قديم ، فقد أرادت الجمعية الوطنية تمكين الشعور بالوحدة وبالقومية وذلك بإقامة احتفال وطنى عام يحيى فيه الأفراد من جميع الأقاليم الوحدة القومية القائمة على الإصلاح والحرية والأخاء والمساواة ؛ وعلى أن يحدث هذا الحفل يوم ذكرى سقوط الباستيل . وعلى ذلك فقد جاءت للاشتراك فى هذا الاحتفال يوم ١٤ يوليو ١٧٩٠ الوفود إلى باريس من مختلف الأقاليم تمثل فرق الحرس الأهلى ، وفرق الجيش ، وقوات البحرية (الأسطول). وكانت الجمعية الوطنية قد أحالت الجيش إلى جيش وطنى ووعدت رجاله بفتح باب الترقى أمامهم إلى أعلى الرتب ، وأخذت عليهم عهداً بالإخلاص للدستور وبالطاعة للقانون ، — فجاءت كل هذه الوفود، ومشتركة مع حرس باريس الأهلى — لتحلف يمين الولاء للأمة والقانون وللملك . وحصل الاحتفال فى ساحة (شان دى مارس) Champs de Mars فقام (تاليران) بتلاوة صلاة دينية ، وتبعه لفاييت فأقسم باسم الوفود يمين الولاء للدستور وتلاه رئيس الجمعية الوطنية ، ثم أقسم الملك ، وأقسمت الوفود .

وقد حضر هذا الاحتفال من أعضاء الوفود والجماهير حوالى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة . ومع أن المطر كان ينزل مدراراً فى أثناء الاحتفال فقد ظل الحماس عظيما . واعتقد كثيرون وقتئذ أن الثورة قد تدعمت أركانها ، وأن مبادئها قد استقرت تماماً ، وأن عهد الظلم والاستبداد قد انتهى إلى غير رجعة ؛ وأن ذلك كله قد حدث دون أن تدفع فيه الأمة ثمنا غاليا .

ولكن مما يسترعى النظر فى التنظيم الإدارى الذى حصل أنه إنما استبدل نظام طبقات جديد بنظام الطبقات القديم . ذلك بأنه قد أوجد

ثلاث طبقات فى الأمة هى : (أولا) طبقــــة المواطنين غير العاملين Citoyens Passifs وهم المحرومون من حق الانتخاب إطلاقا ؛ (ثانيا) طبقة المواطنين العاملين Citoyens Actifs وهم المتمتعون بحق الانتخاب ، ويشترط فى هؤلاء أن يكونوا قد بلغوا سن الخامسة والعشرين ، ولهم إقامة ثابتة ، وليسوا من عداد الخدم ، ويدفعون ضرائب مباشرة تعادل أجر ثلاثة أيام من العمل . ومن هؤلاء (المواطنين العاملين) تتألف المجالس الأولية أو الابتدائية Assemblées Primaires التى تسمى أو تنتخب (الناخبين) Electeurs بنسبة ١ ٪ ؛ (ثالثا) طبقة النـاخبين Electeures وهم الذين يدفعون ضرائب مباشرة تساوى أجر عشرة أيام من العمل ، وهؤلاء هم الذين ينتخبون أعضاء المجالس الإدراية ، ولهم كذلك حق العضوية فى هذه المجالس ذاتها فى المديريات والمراكز ؛ (رابعا) طبقة الصالحين للنيابة فى الجمعية التشريعية المنتظرة Les Eligibles وهم الناخبون Electeurs الذين يدفعون ضرائب مباشرة قيمتها ٥٤ فرنكا ويملكون عقاراً .

وهكذا صار من بين عدد سكان فرنسا الذين بلغوا (٢٤ مليونا) ، أولا : مواطنون عاملون Citoyes Actifs ، وعددهم (٤,٢٩٨,٣٦٠) ؛ ثانياً : ناخبون Electeurs مقدارهم (٥٠,٠٠٠) ويدخل فى عدادهم الصالحون للنيابة (Elegibles) بينما حرم من هذه الحقوق المدنية سائر المواطنين . فكان نظاما كما قال (كاميل ديمولان) يدل على خرق الرأى والحمق ومن شأنه أن يحرم من تمثيل الأمة أناساً من طراز (روســـو) و (مابلى) و (كورنيل) Corneille . كما وصف هذا النظام آخرون بأنه متعارض كل التعارض مع المبادىء الديموقراطية . والحقيقة أن هذا النظام إنما يكشف عن وجود تلك السيطرة البورجوازية الغنية التى أرادت الاستئثار بكل أسباب السلطة فى فرنسا على أنقاض النظام القديم ، والتى لم تكن بعيدة كل البعد عن حب الذات . ولقد كانت هذه الأثرة والأنانية مصدر كل المتاعب التى حدثت ، والاصطدامات التى وقعت بعد ذلك .

رابعا — الإصلاح القضائى :

وعالج المجلس الإصلاح القضائى بحكمة تفوق ما ظهر فى إصلاحاته الأخرى . ولعل مرد ذلك إلى وجود عدد كبير من المحامين ذوى الخبرة فى الجمعية الوطنية . فقد ألغيت (البرلمانات) ، وأدخل نظام المحلفين فى نظر القضايا الجنائية ، ومنع التعذيب والعقوبات الوحشية ، وألغيت أوامر القبض على الأفراد وحبسهم بدون محاكمة Lettres de Cachet ، ولم تعد تعتبر الهرطقة وكذلك السحر من الجرائم ، وجعلت عقوبة الإعدام مقصورة على حالات قليلة . وأما فيما يتعلق بالتنظيم القضائى ، فقد صار ترتيبه على نمط التقسيم الإدارى ، بمعنى أنه أنشئت لكل مديرية محكمة جنائية ولكل مركز محكمة مدنية ، بينما أنشئت فى كل (كانتون أو قومون) وحدة قضائية بإشراف (قضاة الصلح) Jeges De Paix .

ولقد حاول الملكيون أن يكون للملك حق تعيين القضاة ، ولكن الخوف من تدخل الملك فى شئون القضاء كان كبيراً لدرجة أن تقرر اختيار القضاة من بين طبقة المحامين ، وأن ينتخبهم الناخبون Electeurs فى المراكز والمديريات ؛ ولو أن مبدأ « الانتخاب » هذا كان من أكبر ما يؤخذ على التنظيم القضائى الجديد ، لأن المحاكم القديمة ، بالرغم من فسادها كانت مستقلة على الأقل ، أما الآن فقد تدخل نفوذ الجماهير فى أعمال القضاء ، وهو لا يقل فى خطورة أثره عن نفوذ الملكية الاستبدادية .

وثمة إصلاح قضائى آخر ، هو أن الجمعية الوطنية لخوفها من إحياء (البرلمانات) القديمة ، منعت وجود محاكم استئنافية بمعناها المعروف ، فكان الحكم يستأنف من محكمة إلى أخرى من نفس مرتبتها ؛ ثم أوجدت نوعا جديدا من المحاكم هو محكمة النقض والإبرام Cour de Cassasion ومهمتها النظر فيما إذا كانت الأحكام المطعون فيها تخالف أو لا تخالف القانون .

خامساً — الإصلاح المالى :

كانت الأزمة المالية أعظم المشاكل التى واجهتها فرنسا فى هذا الحين بسبب ما أحدثته اضطرابات الثورة من تعطيل كثير من موارد إيرادات الدولة ، ثم بسبب زيادة النفقات زيادة عظيمة ، وهى النفقات التى اقتضاها تموين باريس بالغلال ، وتنظيم الحرس الأهلى ، وتعويض أعضاء البرلمانات الملغاة ، حتى أن (نكر) لم يلبث أن أصدر قرضين أهليين ، أحدهما من ٣٠ مليونا من الفرنكات والآخر من ٨٠ مليونا لسد العجز الظاهر فى الميزانية . ولما لم يقبل الأهلون على الاكتتاب فى هذين القرضين ، طلب (نكر) أن يتبرع كل فرد بما أسماه (هبة وطنية) بنسبة ¼ من دخله . وأيده فى ذلك (ميرابو) ؛ ولكن هذه الإجراءات لم تفلح فى سد عجز الميزانية وتوفير المال لنفقات الحكومة وعندئذ أشار (تاليران) كوسيلة لعلاج الأزمة المالية ، بضرورة الاستيلاء على أملاك الكنيسة ، وكانت تقدر قيمتها بأربعمائة مليون فرنك بدعوى أن رجال الدين لا يملكون أموال الكنيسة وإنما هم يشرفون على إدارتها فحسب ، فهى بمثابة وديعة فى أيديهم . وعلى ذلك فقد اقترح (تاليران) أن تستولى الأمة على هذه الأملاك حتى تصبح أموالا أهلية ، على أن تتعهد الأمة بأن تدفع مرتبات رجال الدين وبأن تقوم بالنفقات اللازمة لخدمة العبادة . وقد عارض فى ذلك رجال الدين معارضة شديدة ولكن دون جدوى . فصدر فى ١٩ ديسمبر ١٧٨٩ قرار بيع أملاك الكنيسة . وكان مقدراً لقيمة هذه الأملاك ثلاثة بلايين فرنك .

وعلى خلاف ما كان منتظراً لم يقبل أحد على شراء هذه الأملاك لأن الثقة فى استقرار الأوضاع كانت معدومة فلم يثمر هذا القرار الثمرة المرجوة منه ، فبقيت الأزمة المالية دون حل ، واستمر الحال على ذلك مدة ثلاثة شهور حتى وجدت (البلديات) المختلفة وفى مقدمتها بلدية باريس أن تشترى

أملاك الكنيسة على أن تبيعها بعد ذلك تدريجيا للأفراد وتحصل لنفسها على ربح من هذه العملية . ولما كانت هـــذه البلديات يعوزها المال لتدفع ثمن ما تبتاعه نقداً وفوراً فقد سمح لها بأن تدفع الثمن سندات بلدية ـ Muncipality Bills بضمانة هذه الأملاك وبفائدة ٥ ٪ . ولما كانت الحكومة (أو الدولة) ترغم دائنيها على قبول سندات البلدية هذه فى نظير (مقابل) ما هى مدينة لهم به . فقد رئى من المستحسن إستصدار ورق نقد بضمانة قيمة أملاك الكنيسة ، أى ثلاثة بلايين فرنك يصير التعامل به رسمياً . وورق النقد هذا هو المعروف باسم Assignats (من Assigner = إعطاء حق على شيء) ، وكل ورقة نقد تمثل ما يساوى قيمتها من أملاك الكنيسة ولكل فرد يتعامل بهذا الورق الحق فى أن يستبدل به ما يساوى قيمته عيناً من أملاك الكنيسة ثم لم تلبث الحكومة ذاتها أن صارت تصدر (أوراق النقد) هذه بكميات عظيمة . وبهذه الطريقة أمكن اجتياز الأزمة المالية ، ولو أن هذا النجاح كان « وقتياً » ، كما ترتب على إصدار هذه السندات آثار سيئة فيما بعد (فى صورة تضخم مالى خصوصاً) ، وقد ألغيت هذه الأوراق النقدية سنة ١٧٩٧ .

سادساً : قانون الكنيسة المدنى (١)

على أن رجال الدين الذين كانوا أكثر ميلا (للثورة) وأكثر عطفاً عليها من النبلاء انقلبوا الآن إلى مناوأتها ، وشرعوا يبذلون قصارى جهدهم لتعطيل أعمال الجمعية الوطنية . والسبب فى ذلك أن أنصار الإصلاح من طبقة الأكليروس أى أولئك الذين أيدوا (الثورة) كان من رأيهم أن الكنيسة ، دعامة قوية من الدعائم التى يستند عليها (النظام القديم) ؛ وأن وجودها كمؤسسة لها امتيـــازات وذات وضع خاص بها لا يتفق ،

(١) La Constitution Civile du Clergé.

بل ويتعارض مع التنظيم الثورى الجديد . وعلى ذلك فقد بدأ أنصار الإصلاح يهاجمون الآن (الكنيسة) ذاتها . بدلا من أن يجعلوا هجومهم مقصوراً على أملاكها — والأخير وهو الهجوم الذى نشأ من اشتداد الأزمة المالية كما رأينا . وكان مبعث الهجوم الجديد على (الكنيسة) ذاتها ، أن كان من بين أعضاء الجمعية الوطنية عدد من أتباع (جانسن) Jansen (ius) أسقف إيبر Ypres الهولندى (١٥٨٥ — ١٦٣٨) الذى قال بالقدرية (والغفران من الأزل) ، فقد أراد هؤلاء الانتقام من الكنيسة بسبب الاضطهادات الكبيرة التى أنزلتها هذه بهم من أيام لويس الرابع عشر . ثم إنه وجد إلى جانب هؤلاء عدد أكبر من أعضاء الجمعية من الذين اعتنقوا المبادىء التى نادى بها فولتير والانسيكلوبيديون أصحاب الموسوعة .

وأسفر الهجوم على (الكنيسة) عن إلغاء الأديرة وطوائف الرهبان ما عدا الطوائف التى تقوم بأعمال البر والإحسان ، كما صودرت أموال الأديرة والطوائف فى نظير إعطاء (معاشات) لأعضائها من قبل الدولة . وفى ١٢ يوليو ١٧٩٠ أصدرت الجمعية الوطنية قانون الكنيسة المدنى وبمقتضاه صار كل الأساقفة وغيرهم من القساوسة ينتخبون بواسطة الأمة ، على نمط ما يحدث فى انتخاب القضاة والموظفين فى المديريات والمراكز ، وجرى تعديل فى توزيع الأسقفيات وغيرها من الوحدات الدينية بحيث صار توزيعها متفقاً مع الوحدات الإدارية ، وذلك كله دون أن يكون للبابا دخل ما ، لا فى الانتخابات ولا فى رسم القساوسة . ثم أنقصت مرتبات الأساقفة بينما زيدت مرتبات صغار القساوسة .

وقانون الكنيسة المدنى هذا هو الذى أثار غضب رجال الدين على (الثورة) وسبب عداءهم لها . وظهر هذا العداء جلياً عندما طلب منهم حلف اليمين على ملاحظة واتباع هذا القانون ، فانقسموا إلى فريقين ،وكان عظيما عدد الذين رفضوا القسم وكان هؤلاء المخالفون (أو الرافضون)

فى أكثر الحالات من المعروفين بالتقوى والصلاح ويتمتعون بنفوذ كبير على الفلاحين خصوصاً وقد عرفوا باسم المخالفين «أو المستنكرين» Refractaires ، بينما عرف الذين قبلوا حلف اليمين باسم الدستوريين Constitutionnels أى الموافقين على التعديل الذى حدث .

وكان لهذا التشريع الكنسى نتائج سيئة أهمها :

أولا : أنه أدخل التفرقة بين شعب فرنسا من حيث شعوره تجاه الثورة ، وموقفه منها بصورة لم تحدث من قبل . حقيقة أعلن (المهاجرون) النبلاء حرباً شعواء على الثورة ولكن مناوأتهم للثورة زادت صفوف الشعب تماسكا وتكتلا ، وأما الآن فقد حدث الانقسام فى صفوف هذا الشعب بدرجة أشعلت الحرب الأهلية فى البلاد قبل مضى وقت طويل .

وثانياً : أن الملك الذى كان قد قبل (الثورة) وسلم بها ، لم يلبث أن وجد نفسه الآن وقد صار يقف منها موقف المعارضة الشديدة . وذلك لأن الملك اعتقد من أول الأمر أن فى هذا القانون مساساً بعقيدته ودينه ، وكان لويس رجلا متمسكا بالدين والعقيدة . فكتب للبابا يطلب النصح والإرشاد ، ولكن البابا أرجأ الإفصاح عن رأيه فاضطر الملك إلى الموافقة على القانون المدنى للكنيسة منعاً للهياج ولعدم إثارة عاصفة من الاحتجاج على (حق الاعتراض المؤقت) الذى أعطى له إذا استخدمه فى هذه المسألة فوافق على القانون فى ٢٤ أغسطس ١٧٩٠ .

وثالثاً : أن البابا لم يلبث بعد ذلك أن أعلن استنكاره لقانون الكنيسة المدنى فى ١٠ مارس ١٧٩١ ، فكان هذا التحدى من جانبه لقرار الجمعية الوطنية سبباً جعل الجمعية الوطنية فى ١٣ أبريل ١٧٩١ ترغم على رجال الدين «المخالفين أو المستنكرين» على حلف يمين الطاعة للدستور ، كضمان لولاء هؤلاء المستنكرين للثورة . فأدى هذا الإجراء بدوره إلى اشتداد

حركة المقاومة ضد الثورة من جانبهم. ولقد لقى القساوسة المخالفون تأييد معظم الفلاحين لهم ، لأن هؤلاء الذين كانوا قد رحبوا فى الماضى بإلغاء الحقوق الإقطاعية وانتزاع أملاك الكنيسة ، قد ساءهم الآن أن تتدخل الجمعية الوطنية فى شئون الدين والعبادة .

وعلى ذلك فقد وجد أعداء الثورة والمناوئون لها فى هذا كله مجالا فسيحاً للدس ضد المبادىء الجديدة . ثم كان لا يقل عن هذا أهمية ، أن الملك قد صار ينفر نهائياً من الثورة ، ومبادئها ، ولم يلبث أن صح عزمه على قتل الثورة بالقوة العسكرية .

ولكن حتى يتمكن الملك من القضاء على الثورة بالقوة العسكرية ، كان واجباً عليه أن يغادر باريس ، وأن يتصل بجيشه الرابض فى متز Metz على الحدود الشرقية .

* * *

فرار الملك إلى فارين Varennes

أوضحنا فيما سبق كيف أن (ميرابو) كان قد نصح الملك فى إلحاح أن يغادر العاصمة إلى إحدى المدن بالأقاليم (١٧٨٩) . ولكن أحداً لم يعمل بنصيحته . ثم حدث فى شهر مايو ١٧٩٠ أن وافق الملك على استخدام (ميرابو) للدفاع عن حقوق الملكية فى داخل الجمعية الوطنية وخارجها ، ولإطلاع الملك على مجرى الحوادث ، وكى يشير عليه بالسياسة التى يجب اتباعها . ومن ذلك الحين استمر (ميرابو) يلح على الملك فى ضرورة أن يغادر باريس حتى ولو أدى ذلك إلى إثارة الحرب الأهلية . ولكن مما تجدر ملاحظته أن (ميرابو) فى الوقت نفسه حذر الملك من التفكير فى الاستنجاد بالملوك والأمراء الأجانب ضد « الثورة » ، وتشجيع أى غزو أجنبى على البلاد كوسيلة تستعيد بها الملكية سلطانها المفقود ، وتقضى بها « الثورة » ، لأن هذا العمل من شأنه إذا حدث أن يستثير

الأمة بأسرها على الملك ، ويؤدى إلى وقوفها متكتلة ومتحدة ضده .

وعلى ذلك فإنه لما قرر الملك ومستشاروه قتل الثورة بالقوة العسكرية ، بدأ (البلاط) بجس نبض حاكم متز ، وهو القائد بويليه Bouillé لمعرفة مدى ولائه . ولكن (ميرابو) توفى فجأة فى ٢ أبريل ١٧٩١ قبل تنفيذ المشروع . وبموت (ميرابو) فقدت الملكية أكبر نصير لها ، وانتهى بموته كل رجاء فى إمكان إنقاذها .

وفى مساء ٢٠ يونية سنة ١٧٩١ بدأ تنفيذ خطة الهرب من باريس إلى الحدود الشرقية والاحتماء بجيش (بويليه) والاستنجاد به ضد « الثورة » بأن تمكن الملك والملكة وأولادهما الثلاثة وأخت الملك ، من مغادرة قصر التويلرى فى باريس قاصدين إلى مونتميدى Montmédy حيث كان الجنود على استعداد لاستقبالهم . وهذا بينما كان أخوه الأكبر الكونت دى بروفنس Provence ، يغادر البلاد هو الآخر ، وقد تمكن الكونت دى بروفنس من الوصول بسلام إلى بروكسل .وأما الملك فكان سىء الحظ حيث انكشف أمره عند (سانت منهولد) Ménéhould ثم أوقف عند (فارن) . وعندما وصل (بويليه) وفرسانه متأخرين كان الملك وأسرته قد أعيدوا فى مركبتهم تاركين (فارن) إلى باريس تحت الحراسة.

ووصل الملك وأسرته إلى باريس فى ٢٥ يونية ، وقد قابلته الجماهير وهى صامتة ولم ترفع القبعات لتحيته .

فقد ذاع خبر فرار الملك فى باريس صبيحة يوم ٢١ يونية. فكان لهذا النبأ وقع سىء . ثم إن أعداء الثورة اعتقدوا أن الفوضى سوف تنتشر فى باريس نتيجة لهذا الهرب ، وأنهم سوف يجدون فى حدوث هذه الفوضى المبرر الذى يمكنهم من اتخاذ إجراءات رجعية ضد الجمعية الوطنية . ولكن الجمعية الوطنية سرعان ما سيطرت على الموقف ، واتخذت عدة قرارات هامة لتأمين سلامة الثورة . وأما هذه القرارات فكانت : أن يطيع الوزراء وسائر الموظفين أوامر الجمعية وقراراتها وأن يحلف هؤلاء

وضباط الجيش كذلك يمين الطاعة ، وأن يكون لقرارات الجمعية قوة القانون دون حاجة إلى تصديق الملك ، وذلك مدة غيابه ، وأن تؤكد فرنسا نواياها السلمية ، وأن يبلغ هذا التوكيد إلى حكومات الدول ، وأن يعين مندوبون أو قوميسيريون للنظر فى الوسائل اللازمة للدفاع عن المملكة . وهكذا كما قال الماركيز دى فيرير Ferrières أحد نواب طبقة النبلاء . « خولت الجمعية الوطنية فى أقل من أربع ساعات كل السلطات . فاستمرت الحكومة فى أعمالها ولم يحدث ما يعكر الهدوء العام ، ثم عرفت فرنسا وباريس بفضل هذه التجربة أن الملك غريب دائماً عن الحكومة التى تقوم باسمه . وقد عاد هذا على الملكية ذاتها بكوارث جسيمة .

وعند عودة الملك قررت الجمعية أن « يوقف » وأن يستمر وقفه حتى يفرغوا من الدستور ، وأن يوضع الملك تحت الحراسة فى التويلرى ، وقد عهد بحراسته إلى لفاييت . وفى الشهور الثلاثة التالية شهدت فرنسا (فترة خلو) فعلية ، وتجددت الخلافات واشتد الهياج بدرجة هددت بعودة اضطرابات عام ١٧٨٩ . واحتج أكثر من مائتين من الملكين المتطرفين بالجمعية على وقف الملك ، وانسحبوا من الجمعية الوطنية . ولكن من ناحية أخرى كان من رأى اليعاقبة وأنصار الدوق دورليان (الطامع فى العرش) أن — الملك بهربه من باريس — وقد أخفق الملك فى محاولته لأسباب خارجة عن إرادته — قد خسر تاجه . وطالبوا إما بأن ينصب حاكم جديد وإما بأن تنشأ الجمهورية . وكان معنى القضاء على الملكية القضاء على ذلك (الدستور) الذى شغلت الجمعية وقتاً طويلا وبذلت جهوداً كبيرة فى وضعه فلم ترض الأكثرية فى المجلس بأن تذهب جهود المجلس سدى ويضيع (الدستور) من أجل إرضاء حفنة من المتطرفين من أمثال روبسبيير ، وبيتون ، Pétion ودانتون Danton وبريسو Brissot ومارا Marat ولكن روبسبيير الذى استطاع التأثير على نادى اليعاقبة وكان له فى هذا النادى نفوذ عظيم سرعان ما أصبح خلال هـــذه الأزمة

وللمرة الأولى ، أقوى رجل فى فرنسـا ، الأمر الذى ترتب عليه أن انسحب أعداؤه من نادى اليعاقبة وأنشأوا لأنفسهم نادياً عرف باسم (الفوريان) Feuillants ، نسبة إلى المكان الذى صاروا يجتمعون به ، وهو دير الفوريان ومعنى (فوريان) ، الوراقون ، وهم طائفـة القديس سان برنار . أما هؤلاء المنسحبون الذين أنشأوا هذا النادى فكانوا من « الدستوريين » .

وبسبب هذا الانقسام الذى حـــدث فى صفوف اليعاقبة ، وجد الملكيون مثل لفاييت ، وبايلى Bailly والأخوين اسكندر Alexandre وتيودور دى لاميث Lameth وديبور Duport وغيرهم ، أنصاراً لهم ، وكادوا يسيطرون على الجمعية . ولـكن اليعاقبة استطاعوا الصمود فى موقفهم ، وذلك لأنه كان لناديهم فروع كثيرة فى الأقاليم صار لهم بفضلها أكثرية وغلبة ظاهرة ، وصار رسلهم ودعاتهم يحركون الشعب فى الأقاليم وفى باريس ويحرضونهم على إثارة اضطرابات جديدة ، وذلك لتخويف الجمعية الوطنية . وكان من هذه الاضطرابات ما حدث من قيام (أول مظاهرة « جمهورية » فى ميدان شان دى مارس أيام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ يوليو ١٧٩١ ، فأمر لفاييت يوم ١٧ يوليو بإطلاق النار على المتظاهرين لتشتيتهم ، فقتل وجرح حوالى المائتين ، وانفض المتظاهرون ولـكن بعد أن خسر (لفاييت) منذ هذا الحين ، شعبيته ، أى محبة الجماهير له وتعلقهم به .

نهاية الجمعية الوطنية التأسيسية :

وأما الدستور فـكان قد تم الفراغ منه قبل هذه الحوادث الأخيرة . ومما تجدر ملاحظته أن (روبسبيير) استطاع فى مايو ١٧٩١ أن يستصدر قراراً أدى إلى هدم كل ما تعبت الجمعية الوطنيه فى بنائه منذ تأسيسها ، وذلك بأن تقرر بمقتضى هذا القرار منع أعضاء الجمعية الوطنية من أن يكونوا (ناخبين) Electeurs أو نواباً فى المجلس التالى (أى الجمعية

التشريعية) فقد كان معنى ذلك أن يوضع الحكم فى هذه الظروف الدقيقة فى أيدى طائفة من الناس لا خبرة ولا دراية لهم . من المتوقع أنهم لن يطمئنوا إلى الحكمة التى اتسمت بها أعمال وجهود الأعضاء السابقين ، أضف إلى هذا أن انتخاب الأعضاء الجدد سوف يحدث فى وقت كان اشتداد هياج الخواطر فيه عظيما .

وكان السبب فى إصدار هذا القرار ـ أو بالأحرى فى نجاح روبسبيير فى استصداره من الجمعية ، أن الحزب الرجعى فى الجمعية الوطنية ـ وهم الذين لا يعبأون بما قد يؤدى إليه اتخاذ هذا القرار من فوضى ما داموا يستطيعون ـ كما اعتقدوا ـ القضاء على الدستور نتيجة لهذه الفوضى ـ قد انضم إلى حزب اليسار المتطرف (من اليعاقبة) الذين هم أصحاب هذا القرار .

وفيما عدا ذلك ،منع وجود أكثرية معتدلة بالجمعية من إدخال تغييرات جوهرية على الدستور عند مراجعته . وأخيراً قررت الجمعية حتى تضمن بقاء الدستور « أن للأمة الحق فى مراجعته متى شاءت ، ولكن المجلس (أى الجمعية الوطنية) يعلن أن صالح الأمة ذاتها يدعوها إلى وقف هذا الحق لمدة ثلاثين عاماً .

وفى ٣ سبتمبر ١٧٩١ عرض الدستور على الملك ليصدق عليه ، فطلب مهلة لدراسته . وفى مساء ١٤ سبتمبر صدق الملك على الدستور ، وأعيد الملك إلى وظائفه . وكان آخر ما قامت به الجمعية الوطنية أنها حاولت دون طائل مهاجمة نادى اليعاقبة ثم أنهـا استصدرت قراراً بالعفو الشامل عن المشتركين أو المتعاونين فى مسألة هرب الملك . وفى ٣٠ سبتمبر ١٧٩١ أصدرت الجمعية قراراً بانفضاضها . وبذلك انتهى عهد الجمعية الوطنية التأسيسية .

الباب الثالث

الديكتاتورية البورجوازية

الفصل الأول

الجمعية التشريعية[1]

أول أكتوبر ١٧٩١ — ١٩ سبتمبر ١٧٩٢

تأليفها :

بدأت الجمعية التشريعية جلساتها يوم أول أكتوبر ١٧٩١، وكان عدد أعضائها ٧٤٥ انتخب معظمهم من بين الطبقة المتوسطة ، وأكثرهم من المحامين (حوالى ثلاثمائة) الذين لا خبرة لهم فى شئون السياسة ، كما كان من بين الأعضاء (سبعون) صحفياً . وقد توزع الأعضاء فى الأحزاب الآتية :

أولا — حزب اليمين : وهم (الفوريان) أو الملكيون الدستوريون وقد استمرت لهم الغلبة الظاهرة إلى أن فقدوا السيطرة على بلدية باريس ، فانتقلت إلى أيدى خصومهم (حزب اليسار) عندما فاز هؤلاء فى انتخابات البلدية فى أواخر ١٧٩١ وسيطروا على قومون باريس . وأما مبادىء (الفوريان) فكانت الرضا بالتغييرات التى حدثت ، ومناصرة النظام القائم بدعوى أنه يكفل الحريات العامة ، ثم التمسك فى الوقت نفسه بما كان للملكية من سلطات وحقوق نص عليها الدستور . وكان زعماؤهم : ماثيو دوماس Mathieu Dumas ، وفوبلان Vaublanc وجيراردان Girardin وغيرهم كما انضم إلى هذا الحزب : بارناف Barnave وديبور ولاميث ، وعن طريق هؤلاء الأخيرين أمكن الاتصال بالملك

---

(١) L'Assemblée Législative

والبلاط . وأما خارج الجمعية فكان لفاييت أقوى أنصارهم .

ثانياً — حزب اليسار : وهو الحزب المعارض (للفويان) . ويتألف من « الثوريين » والمتطرفين فى آرائهم وميولهم . وكان من أنصار هذا الحزب أقدر رجال الجمعية التشريعية وفى مقدمة هؤلاء : ڤرنيو Vorgniaud وجوديه Guadet ، جينسونيه Gensonne وهم يمثلون مقاطعة الجيروند فى الجمعية وقد صار الحزب يسمى باسم هذه المقاطعة : « الجيرونديين » Les Girondins وكان كذلك من أعضاء هذا الحزب : بريسو وكان مقتدراً بليغاً وله إلمـــام ودراية بشئون السياسة الخارجية . ثم كوندرسيه Condercet وكان كاتباً له مكانة عالية .

ثالثاً — حزب الجبل La Montagne وهؤلاء كانوا على ارتباط وثيق بالجيروند ، ولكنهم مع قلة عـــددهم كانوا من السياسيين المتطرفين ؛ غرضهم القضاء على الملكية وإزالتها وإنشاء الجمهورية . احتلوا مقاعد الجمعية العليا فى نهاية طرف القاعدة اليسارى ، ومن هنا جاءت تسميتهم (بالجبليين) Montagniards . وهم يحرضون الجماهـــير فى باريس ويعتمدون على هياجهم وصخبهم ومظاهراتهم فى تنفيذ خططهم وبلوغ مآربهم . كانوا يستمدون سلطانهم من تأييد نادى اليعاقبة لهم بزعامة مكسليان روبسبير ، ونادى الكورديليه بزعامة دانتون ومارا وكاميل ديمولان ، وفابر دانجلانتين Fabre D'Anglantine .

رابعاً — حزب الوسط Contre : ويتألف من المعتدلين وأصحاب الآراء والمبادىء المستقلة ، وقد اتسم نشاط هؤلاء بطابع التردد والخوف ولم يلبثوا أن فقدوا كل نفوذ بعد قليل ، كما صاروا يصوتون فى أكثر الأحايين إلى جانب الجيروند .

* * *

نشاط الجمعية التشريعية :

وكان أول ما شغلت به الجمعية التشريعية هو مسألة المهاجرين . فقد أنشأ هؤلاء جيشاً منظما على شواطىء الراين فى (كوبلنز) تحت إشراف الكونت دارتوا (أخى الملك ، وشارل العاشر فيما بعد ١٨٢٤ - ١٨٣٠) وفى (ورمز) Worms تحت إشراف البرنس دى كونديه Condé وصاروا يتآمرون من أجل إشعال (الثورة المضادة) [١] فاستصدرت الجمعية التشريعية بعد نقاش عنيف وطويل قرارين . القرار الأول فى ٣٠ أكتوبر ١٧٩١ بأن يطلب من شقيق الملك الكونت دى بروفنس والذى صار (لويس الثامن عشر فيما بعد ١٨١٤ - ١٨٢٤) العودة إلى فرنسا فى خلال شهرين وإلا فقد حقوقه فى الوصاية على المملكة . والقرار الثانى فى ٩ نوفمبر ١٧٩١ بإعلان المهاجرين عموماً بأنهم موضع اشتباه بتهمة التآمر ضد فرنسا ، وأنهم إذا استمروا حتى يوم أول يناير ١٧٩٢ محتشدين ومسلحين ، عوقبوا بمصادرة أموالهم وتوقيع عقوبة الإعدام عليهم .

وقد وافق الملك على القرار الأول ولكنه استخدم (حق الاعتراض) لتعطيل القرار الثانى مما أغضب المجلس . ومع أن الملك بادر فوراً عقب ذلك بتوجيه منشور أو نداء إلى المهاجرين يدعوهم فيه إلى العودة إلى البلاد ويهددهم بأقسى العقوبة إذا امتنعوا ، فقد تشكك المجلس فى صدق نوايا الملك وأعلن استنكاره لمسلكه - أى عدم التصديق على القرار الثانى) - واعتبره شريكا للمهاجرين فى مؤامراتهم وخططهم العدوانية ضد فرنسا .

ولقد تناول المجلس كذلك مسألة رجال الدين المستنكرين أو المخالفين الذين رفضوا حلف يمين الولاء للدستور ؛ وللمرة الثانية وقع الصدام بين الملك والجمعية التشريعية بسبب هذه المسألة . فقد قررت

---

(١) Contre-Révolution

هذه فى ٢٩ نوفبر ١٧٩١ حرمان رجال الدين المستنكرين من المعاشات أو المرتبات التى كانت تدفع لهم (أى للقساوسة) فى مقابل الاستيلاء على ريع أملاك الكنيسة التى صادرتها الأمة ، كما تقرر وضع هؤلاء تحت المراقبة . ولكن الملك رفض التصديق على قرارات اعتبر أنها تضطهد هؤلاء المستنكرين اضطهاداً كبيراً ، واستخدم فى هذه المرة أيضاً (حق الاعتراض) لتعطيلها .

وكان فى هذه الظروف أن جرى تعديل فى وزارة الملك وهى التى تألفت أصلا من (الفويان) أى من الملكيين الدستوريين ، ولما كان للملك أن يختار وزراءه كما يشاء ، ولما كان لويس السادس عشر يريد وزارة تساعده على التخلص من القيود التى فرضها الدستور على سلطته ، فقد نجم من هذا التعديل أن صارت الوزارة الجديدة تتألف من الفويان الأكثر تأييداً للملكية مثل (ناربون) Narbonne ، ودى ليسار de Lessart ، وبرتران دى مولفيل Bertrand de Moleville ، وكان أبرزهم (ناربون) وهو ملكى ديموقراطى ينظر إلى قيام حرب بين فرنسا والنمسا كخير فرصة يمكن أن تسنح لإنقاذ الملكية (نوفبر - ديسمبر ١٧٩١) .

وقد حدث فى انتخابات البلدية التى جرت وقتئذ كذلك أن أيد البلاط انتخاب (بتيون) ليكون عمدة لباريس ، وكان هذا جيروندياً متحمساً ، وذلك ضد لفاييت الذى لم يكن موضع ثقة الأسرة المالكة وتنفر منه الملكة مارى انطوانيت على وجه الخصوص . وتوكد أنه « ما كان يريد أن يكون عمدة لبلدية باريس إلا ليكون عمـــدة للقصر فى الوقت نفسه » . وبفضل المؤامرات التى دبرها القصر لفاييت . فاز بتيون بمنصب العمدية وبذلك صار للعرش ولأعداء الدستور القدرة على توجيه بلدية باريس أو حكومة العاصمة الوجهة التى يريدونها . ولكن « الثوريين » لم يلبثوا أن تداركوا الموقف عندما تألف مجلس البلدية الآن من أنصار الثورة المعروفين .

مثل دانتون، وروبسبير، وتاليان Tallien، وبللوفارن Billaud-Varennes

* * *

الحرب :

وواجهت الجمعية التشريعية مسألة على جانب عظيم من الخطورة، هي مسألة العلاقات بين فرنسا والدول الأجنبية، خصوصاً الإمارات الألمانية. ولقد ترتب على الفصل في هذه المسألة انتصار الثورة في النهاية وتقرير مصير الملك لويس السادس عشر نفسه.

وتفصيل ذلك أن حوادث الثورة كانت قد استرعت في أول الأمر انتباه الملوك والأمراء في أوروبا، ثم أثار إعلان حقوق الإنسان والمواطن اهتمامهم وهو الإعلان الذي تضمن مبادىء غير تلك التي قامت عليها حكوماتهم ثم إزعاجهم إصرار رجال الجمعية الوطنية التأسيسية على أن ينشروا هذه المبادىء التي جاءت بها الثورة ويعملوا على إذاعتها خارج حدود فرنسا، فكانت دعاية خطيرة تهدد بهدم عروش النظام القديم بأسره. زد على ذلك أن صلات القربى كانت تربط كثيرين من ملوك أوروبا بالأسرة الحاكمة في فرنسا. فملك أسبانيا وملك نابولي من البربون وهما يعتبران لويس السادس عشر رئيس الأسرة، وملك سردينيا (أميدوس الثالث Amedeus) صهر للكونت دارتوا، والامبراطور جوزيف (يوسف) الثاني، الذي توفي في ٢٠ فبراير ١٧٩٠، ثم الامبراطور ليوبولد الثاني الذي خلفه، وكذلك ناخب Electeur كولونيا جميعهم أشقاء للملكة ماري أنطوانيت. أضف إلى هذا أن الثورة من أيامها الأولى قد طغت على حقوق الأمراء المجاورين على الحدود الفرنسية. من ذلك أن كونتية فنيسان Venaissan ومدينة أفينون Avignon كانتا من أملاك البابوية منذ القرن الربع عشر، ولكن الجمعية الوطنية التأسيسية انتهزت فرصة حدوث الاضطرابات الناجمة من استصدار قانون الكنيسة المدني فقررت إدماجهما

فى فرنسا وإنشاء مديرية أو مقاطعة واحدة جديدة منهما هى المديرية الرابعة والثمانون (١) . وقد حدث مثل هذا فى الإلزاس Alsace (أكتوبر ١٧٩٠) وغيرها من الأقاليم الواقعة على حدود فرنسا الشرقية والتى كانت تدين بالتبعية للامبراطورية (الرومانية المقدسة) والتى حفظت معاهدات وستفاليا (١٦٤٨) حقوق الملكية وغيرها من الحقوق أو الامتيازات الإقطاعية فى هذه الأقاليم للأمراء الألمان الذين خضعوا لسيادة الأمبراطور عليهم فى الوقت الذى حلفوا فيه يمين الولاء لملك فرنسا — (أى بالرغم من حلفهم هذه اليمين) . فقد ألغت قرارات ٤ أغسس ١٧٨٩ وماتلاها من إجراءات كل تلك الحقوق وضمت هذه الأقاليم إلى فرنسا . ومع أن الجمعية التشريعية عرضت أن تدفع تعويضاً للأمراء الألمان فى نظير هذا الضم وإلغاء الحقوق القديمة التى كانت لهم ، إلا أن هذه التعويضات بلغت حداً من الضآلة جعل الأمراء الألمان يرفضونها ، وكان هؤلاء كبار (ناحى الراين) : أسقف ستراسبورج وأسقف سبيير Speier، وأسقف بال Basel، وحكام ورتمبرج Wartemberg وتزفايبروكن Zweibrucken ، وهس — درمستاد Hesse — Darmstadt ، وبادن Baden وغيرهم. وقد تقدم هؤلاء بشكاواهم إلى (الدياط) Diet أو المجلس الامبراطورى الألمانى الذى أيد دعواهم وطلب من الأمبراطور أن يتخذ الاجراءات التى يرى أنها كفيلة برد حقوق هؤلاء الأمراء الألمان إليهم .

وكان لهذه الحوادث أثر كبير فى تشجيع المهاجرين ، على المضى فى نشاطهم ، حيث كانوا يريدون تأليف محالفة أوروبية قوية ضد الثورة ، تتمكن بفضل القوات التى لديها من إعادة نظام الحكم القديم إلى فرنسا .

ولقد أنشأ هؤلاء المهاجرون — كما عرفنا — بلاطا فى (كوبلنز) ، صار يقصده أتباعهم وأنصارهم فى أعداد كثيرة ، من المدن المجاورة ومن مقاطعات

---

(١) 84 e departement

الراين ، وراح أخوا الملك يذيعان أنهما يمثلان حكومة فرنسا الحقيقية ، وأن من حقهما لذلك الدخول فى مفاوضات مستقلة باسم هذه الحكومة ، ولم يلقيا بالا إلى ماقد يترتب على مسلكهما هذا من أخطار يتعرض لها شقيقهما الملك . ومع أن لويس السادس عشر احتج على عملهما هذا فقدكان جوابهما عليه أنهما يعرفان أنه مقيد الحرية ولذلك فهما لن يقيما وزنا لما يكتبه إليهما تحت ضغط غيره . وفى بلاط كوبلنز هذا صار (لكالون) شأن كبير مع ماهو معروف عن عجزه وقلة كفاءته ، إذ سرعان ماصار بمثابة رئيس للوزارة فى هذا البلاط .

وكان مما قوى حركة المهاجرين هذه أن ناخباً كولونيا وتريف Treves — Trier وهما اللذان لجأ المهاجرون إلى أراضيهما ، ولم يلبثا أن وجدا من صالحهما تشجيع هذه الحركة ، كما أن الكونت دارتوا استطاع عند زيارته لتورين أن يظفر بمعاونة صهره ملك سردينيا ثم أظهر كل من ملك نابولى وملك أسبانيا أنهما يريدان أن يقوما بواجبهما كأعضاء فى أسرة بربون . وكذلك كان ملك السويد (جوستاف الثالث) Gustave الذى أرجع الحكم الأوتقراطى فى بلاده شديد الرغبة فى تولى قيادة حرب تثار من أجل تعزيز قضية الملكية ، ولقد لقى جوستاف هذا تشجيعاً فى ذلك من جانب قيصرة روسيا كاترين الثانية التى وجدت من صالحها لتنفيذ مشروعاتها الشرقية ، أن تشتبك دول غرب أوروبا فى حروب مع فرنسا . ولم يكن من المنتظر أن يرفض فردريك وليم الثانى ملك بروسيا مساعدة الملوك والأمراء الراغبين فى الحرب ضد فرنسا ، وهو الذى كان يسيئه من جهة الكوارث التى نزلت بالملك الفرنسى ، وكان من جهة أخرى قد سبق أن تمكن من إعادة حاكم هولندة إلى منصبه فى لاهاى .

ومع كل ذلك فقد كان من الواضح أن الامبراطور ليوبولد الثانى هو الرجل الذى بيده وحده تقرير ما إذا كانت أوروربا سوف تتدخل أو سوف تمتنع عن التدخل فى شئون فرنسا . فقد كان الامبراطور معروفاً

بالحذر ، استطاع التغلب على الصعوبات التى تركها له سلفه فى الحكم ،شقيقه الامبراطور يوسف الثانى (المتوفى فى فبراير سنة ١٧٩٠) ، فهو قد تجنب الدخول فى عراك مع بروسيا بأن عقد معها معاهدة فى رايشنباخ Reichenbach فى ٢٧ يوليو ١٧٩٠ ، ومنذ يونيه كان قد نجح فى تهدئة المجر ، وفى نوفمبر دخل جيشه بلجيكا دون مقاومة ، وأخمد ثورة كانت بها ضد حكم النمسا ؛ وفى ديسمبر كانت (لييج) Liège والأراضى الواطئة (بلجيكا) فى قبضته ، ودخل فى مفاوضات مع الأتراك ولو أنه لم يصل منها وقتئذ إلى نتيجة ، وكان الاعتقاد السـائد لأول وهلة أن الأمبراطور سوف يؤيد لا محالة قضية الملكية فى فرنسا لأسباب منها حبه لشقيقته الملكة مارى أنطوانيت ثم التجارب التى صادفها بسبب أخطار الحركة الثورية فى بلجيكا (ولييج) وهى أقاليم قريبة من فرنسا ؛ ثم واجبه كامبراطور يتحتم عليه النظر فى الشكاوى التى قدمها « أتباعه » Vassals الناخبون والأمراء إلى المجلس الأمبراطورى (الدياط) على نحو ما سبق ذكره .

ولكن ليوبولد الثانى كان بطبعه يميل إلى معارضة كل الإجراءات السريعة التى تأتى دون تمعن وتفكير ؛ وهو إلى جانب هذا معارض لكل سياسة من شأنها إشعال نار الحرب . وفضلا عن ذلك فقد كان يضع مصلحة النمسا ذاتها ، كما فعل سلفه يوسف الثانى ، فوق كل اعتبار . وكان فى هذه الآونة كما ذكرنا لم يعقد الصلح بعد مع تركيا ، ولم تكن علاقاته مع بروسيا بالرغم من معاهدة رايشنباخ السالفة الذكر قد استقرت ، وأزعجته — علاوة على ذلك — أطماع روسيا فلم يشأ أن يترك للقيصرة كاترين الثانية الميدان فسيحاً حتى تنال مآربها من تركيا وبولندة .

وعلى ذلك فإنه لما أصر (الدياط) وألح فى مطالبة الامبراطور بأن يتخذ الإجراءات التى تكفل إعادة حقوق الأمراء الألمان إليهم ، وعلم الامبراطور فى الوقت نفسه أن لويس السادس عشر قد حاول الهرب من باريس ولكن قبض عليه فى (فارن) وأعيد إلى عاصمة ملكه فى الظروف

التى عرفناها ، لم يجد الامبراطور مناصاً حينئذ من اتخاذ إجراء لم يكن الغرض منه إشعال الحرب ضد فرنسا ، وإنما مجرد المظاهرة فى صف الملكية (الفرنسية) . فأصدر فى (بادوا) منشورا[١] فى ٦ يوليو ١٧٩١ بعث به إلى الدول يطلب منها أن تؤيد قضية الملك الفرنسى على اعتبار أن هذه ليست قضيته وحده بل هى قضية الدول ذاتها كذلك ، وأن ترفض الاعتراف بأية قوانين أو قرارات تصدر فى فرنسا ما دام الملك مجرداً من حريته ولم يقبلها هو بمحض إرادته ؛ ثم طلب ليوبولد فى هذا المنشور من الدول أن تعمد إلى استخدام السلاح (أو القوة المسلحة) لإرغام الحكومة الفرنسية والجمعية الوطنية التأسيسية - وكانت لاتزال هذه منعقدة حتى ٣٠ سبتمبر ١٧٩١ - اذا امتنعنا عن إرجاع سلطات الملك السابقة إليه وإطلاق الحرية له .

وكما كان متوقعاً لم يكن لهذا المنشور أى أثر ، سوى أنه أشعل الغضب فى فرنسا من جديد ضد الملكية ، وأدى إلى تضييق الحراسة على الملك فى قصره حتى صار سجيناً هو وأسرته (الأسرة) المالكة فى التويلرى .

ولقد اضطر ليوبولد أن يخطو خطواته التالية بالرغم منه كذلك . فقد عقد معاهدة (سستوفا) Sistova مع تركيا فى أغسطس ١٧٩١ ؛ واستطاع أن يعقد مقدمات معينة فى ٢٥ يوليو ١٧٩١ ، لإبرام معاهدة ، مع بروسيا ولكن عقدهذه المقدمات كان على خلاف التعليمات التى أرسلتها بروسيا لمندوبها فى فينا . وعلى ذلك فقد اجتمع ليوبولد الثانى وفردريك وليم الثانى ملك بروسيا فى (بلنتز) Pillnitz فى ٢٧ أغسطس للنظر فى هذا الموضوع . وكان عندئذ أن انتهز الكونت دارتوا الفرصة فقابلهما فى هذا الاجتماع كى يعرض عليهما خطة للعمل ضد فرنسا وضعها المهاجرون ، ولكن الامبراطور وملك بروسيا رفضا هذه الخطة وحذرا المهاجرين ، أنهم وإن كان مسموحا لهم بالإقامة فى أرض ألمانية ، فليس مسموحا لهم

(١) Circular of Padua

بالقيـام بعمليات عسكرية . ومع ذلك فقد أصدر الامبراطور والملك تصريحا مشتركا ، هو تصريح بلنتز[١] فى أغسطس سنة ١٧٩١ أعلنا فيه أن عودة النظام فى فرنسا ، واسترجاع الملكية سلطاتها السابقة ، أمران على جانب عظيم من الأهمية ويستأثران بعناية أوروبا بأسرها . ثم دعيا دول أوروبا إلى التعاون معهما من أجل تحقيق ذلك ، ووعدا « فى هذه الحالة ولتأييد هذه القضية » بالتدخل الفعلى . أى فى حالة تعاون سائر دول أوروبا معهما لإعادة النظام فى فرنسا ودعم الملكية بها .

وواضح أن هذا الشرط الأخير — تعاون سائر دول أوروبا معهما — إنما يدل على أن (ليوبولد) كان يريد فى واقع الأمر تجنب الحرب مع فرنسا إذا كان هذا ممكنا .

فقد كان ليوبولد يعلم أن وزارة بت الأصغر Pitt The Younger فى انجلترة قررت اتخاذ موقف الحياد تجاه فرنسا ، ولذلك صار تحقيق « معاونة سائر دول أوروبا » الذى نص عليه تصريح بلنتز فى هذه الحالة متعذرا . ولاشك فى أن صدور هذا التصريح ، ثم رفض خطة المهاجرين التى عرضها الكونت دارتوا على ليوبولد وفردريك وليم الثانى ، ثم تحذير هذين للمهاجرين من اللجوء إلى أية عمليات عسكرية ، - لاشك فى أن هذا كله من شأنه ضمان السلام ، ولقد كانت المحافظة على السلام وتجنب الحرب هما رغبة ليوبولد ، وذلك على خلاف ما يعزوه إليه بعض المؤرخين (من الفرنسيين خصوصاً) من أنه كان يريد الحرب مع فرنسا وزيادة على ذلك فإن ليوبولد نفسه صار يلح على لويس السادس عشر فى قبول (الدستور) وكان بناء على هذه النصيحة أن قبل الملك فى ١٤ سبتمبر ١٧٩١ الدستور كما عرفنا ، وأخيراً فإنه بمجرد أن بطل (توقيف) الملك واستأنف هذا ممارسة سلطاته التى نص عليها الدستور ، بادر الامبراطور بإصدار منشور آخر أعلن فيه أنه لم تعد هناك الآن حاجة إلى محالفة أوربية .

---

(١) La Declaration de Pillnitz

وهكذا كان قيام الحرب أو المحافظة على السلم متوقفاً الآن على القرار الذى تتخذه فرنسا نفسها .

وفى الجمعية التشريعية استأثرت المسألة السياسية أو الشئون الخارجية باهتمام الأعضاء (النواب) من وقت انعقادها . ولقد تضافرت عدة عوامل جعلت الجمعية تقرر إعلان الحرب على النمسا . فقد لوحظ أن تصريحات الامبراطور (ليوبولد) مفرغة فى عبارات تنطوى على الوعيد والتهديد ، (مع أن رغبـــة الامبراطور الواضحة كانت تجنب الحرب) ثم إن (المهاجرين) ، استمروا فى استعداداتهم العسكرية . وكان أول من تأثر بهذه الوقائع الجيروند الذين عبروا عن شعور الأمة فى هذه المسألة - مسألة الحرب عندما صاروا يطلبون الانتقام من الملوك والمهاجرين ، الذين هددوا بالقضاء على الثورة ، والتدخل فى شئون البلاد الداخلية . واعتقد الجيروند أن الدخول فى حرب خارجية سوف يزيد من دعم سيطرتهم ، صرح بهذا الرأى (بريسو) الذى تزعم حزبه (أى حزب الجيروند) فى تأييد مطلب الحرب . ومما يجدر ذكره هنا - على خلاف الشائع خطأ - أن روبسبيير وهو من اليعاقبة كان يريد السلم ويعارض فى الحرب لخوفه من أن يفيد من الحرب منافسوه (الجيروند) من جهة ، ولأنه من جهة أخرى كان يميل بطبعه إلى السلم . وأما (الفويان) وهم الملكيون الدستوريون ، فقد اتفقت رغبتهم فى الحرب مع رغبة الجيروند كوسيلة لتقوية الملك : ثم قال خصومهم أنهم يريدون أن يكون لدى الملكية كذلك جيش قوى على رأسه ضباط من المناوئين للثورة تستطيع الملكية استخدامه ضد الأمة . ولقد صار للجيروند بفضـــل انضمام هذه العناصر المؤيدة للحرب ،الأكثرية فى الجمعية التشريعية التى تمكنهم من إرغام الملك ووزرائه على السير فى طريق الحرب وإعلانها ، وكانت الخطوة الأولى لتمهيد إعلان الحرب عزل ديبورتايل Duportail وزير الحربيـــة وتعيين وزير من (الفويان) مكانه ، هو (ناربون) ، وذلك فى التعديل الوزارى الذى

سبقت الإشارة إليه (فى نوفمبر — ديسمبر ١٧٩١).

وعلى ذلك فقد وجد الملك نفسه مرغما على إرسال مذكرة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٧٩١ إلى الامبراطور وإلى حاكم أو ناخب) تريف ، فحواها أنه إذا لم يسرح المهاجرون القوات العسكرية التى يجمعونها ، وذلك فى موعد أقصاه ١٥ يناير ١٧٩٢ فالعمليات الحربية سوف تبدأ فوراً ضد ناخب تريف . وترتب على ذلك أن بادر ناخب تريف بإصدار أمره تواً بوقف الاستعدادات العسكرية . ولكن المهاجرين لم يذعنوا لهذا الأمر ، ثم أهانوا المبعوث الفرنسى . وأما الامبراطور ليوبولد فقد أبدى رغبته فى السلم ولكنه أنذر الفرنسيين فى الوقت نفسه بأنه سوف يعتبر كل هجوم يقع على تريف عملا عدوانياً ضد مواجهة الامبراطورية .

وتلك« إجابات» لم ترض بطبيعة الحال (ناربون) الذى عمد من فوره إلى حشد ثلاثة جيوش على الحدود بقيادة (روشامبو) Rochambeau و(لفاييت) و(لوكنر) Luckner، بلغ مجموعها ١٥٠,٠٠٠ مقاتل ثم طلب من الامبراطور فى ٢٥ يناير ١٧٩٢ أن يصدر تصريحاً قاطعاً بشأن فض وتسريح قوات المهاجرين ، وأنذره بإعلان الحرب ضده إذا لم يصل منه (إلى ناربون) جواب مرض حتى يوم ٤ مارس .

وهكذا وجد الامبراطور أن آماله فى المحافظة على السلم فى أوروبا الغربية قد تبددت ، وأنه قد صار لزاما عليه أن يستعد لمواجهة الحرب المتوقعة ، ولذلك فقد صدق أولا على القرارات التى كان (الدياط) أو المجلس الامبراطورى قد اتخذها ضد اعتداءات الجمعية الوطنية التأسيسية - وكانت هذه - كما عرفنا - قد قررت ضم الألزاس إلى فرنسا فى أكتوبر ١٧٩٠ ، وإلغاء حقوق الأمراء الألمان وامتيازاتهم فى الأراضى التى يملكونها ، وهم الذين ظلوا فيما يتعلق بهذه الحقوق تابعين للامبراطورية تبعا لأحكام معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ بالرغم من يمين الولاء التى يحلفونها لملك فرنسا . وقد تقدم كيف أن (الدياط) طالب الامبراطور بالعمل من

أجل رد حقوق هؤلاء الأمراء الألمان إليهم . ثم أنه لم يلبث ثانياً أن أنهى مفاوضاته مع بروسيا فعقد معاهدة معها فى ٧ فبراير ١٧٩٢ ضمن بمقتضاها كل من الطرفين أملاك الآخر ، واتفق الامبراطور وملك بروسيا على التعاون فيما بينهما لرد أى هجوم يقع على أحدهما .

وعلى ذلك وبالرغم من هذه الاستعدادات . فإن ليوبولد الثانى كان لايزال يرجو أن تسنح فرصة لتجنب الحرب فى آخر لحظة ، وظل يمنى النفس بهذا الأمل حتى عاجلته الوفاة على أثر مرض مفاجىء ، فى أول مارس ١٧٩٢ . فتولى عرش النمسا ابنه فرنسيس الثانى (الذى توج إمبراطوراً على الامبراطورية الرومانية المقدسة فى ١٤ يوليو من السنة نفسها) . وكان هذا شاباً يبلغ الرابعة والعشرين ، ليست له الخبرة والتجربة والكفاءة والمقدرة التى كانت لوالده ، الأمر الذى جعل سهلا على (مناوئى الثورة) أن يجذبوه إلى جانبهم ، فصار بسبب ذلك قيام الحرب عاجلا أو آجلا أمراً مفروغاً منه .

ولكن مما يجب ذكره أن مسئولية قيام الحرب فى النهاية بين فرنسا والنمسا إنما وقعت على كاهل فرنسا ، وعلى كاهل الجيروند أنفسهم على وجه التحديد ، فقد اتفق رأى المؤرخين على أنه من المشكوك فيه كثيراً حتى لو عاش الامبراطور ليوبولد الثانى مدة أطول ، لكان فى استطاعته تجنب الحرب فى النهاية . والسبب فى ذلك أن (الجيروند) حشدوا كل قواهم آنئذ لمهاجمة وزير الخارجية (دى ليسار) فاتهموه بالانصياع بكل مذلة ومهانة لمطالب العدو . فألقى القبض على (دى ليسار) وسجن واستقالت وزارة (الفويان) فى مارس ١٧٩٢ . وألف الجيروند الوزارة الجديدة . وذلك من (رولاند) **Roland** - زوج مدام رولاند - للداخلية ، و(سرفان) **Servan** للحربية . و(كلافيير) **Clavière** للمالية . وتولى (ديموريه) **Dumouriez** الشئون الخارجية ، وديرانتون **Duranthon** العدل ، و(لاكوست) **Lacoste** البحرية ، وقد أطلق عليها أعداؤها اسم وزارة أصحاب السراويل

الطويلة Sans-Culottes أى الوطنيين الثوريين الذين نبذوا السراويل القصيرة Culottes زى النبلاء والبورجوازى فى النظام القديم.

واتخذ (ديموريه) لهجة الآمر الناهى فى علاقات البلاد الخارجية بصورة أزمت حكومة فينا ـ حكومة الامبراطور فرنسيس الثانى ـ أن تطلب فى ردها عليه ـ (مذكرة وزيرها دى كونيتز Kaunitz فى ١٨ مارس ١٧٩٢) ضرورة أن يستتب النظام فى فرنسا من أجل أمن أوروبا وسلامها كما طالبت بأن ترد إليهم حقوقهم التى انتزعت من البابا ورجال الدين، والأمراء الألمان، فيعوض الأول عن فقد أفنيون، ورجال الدين عن أملاك الكنيسة المصادرة، والأمراء الألمان عن حقوقهم التى فقدوها فى الإلزاس واللورين. فقوبلت هذه المطالب بإعلان الحرب من جانب فرنسا على ملك المجر وبوهيميا (أى النمسا)، حيث قررت الأمة الفرنسية ــ كما قال المجلس عند الاقتراع على قرار الحرب ـ المحافظة على حريتها واستقلالها ضد عدوان غاشم من ملك «Un Roi» عليها. وقد حضر لويس السادس عشر إلى الجمعية التشريعية ليقرأ إعلان الحرب فى صوت مرتجف ـ فى ٢٠ أبريل ١٧٩٢. وفى بلدة ستراسبورج الفرنسية على الحدود بين فرنسا وألمانيا ألهم حماس الدفاع عن حرية الأمة الفرنسية واستقلالها أحد ضباط سلاح المهندسين (روجيه دى ليل) Rouget de L'Isle فوضع «نشيد الحرب لجيش الراين» الذى لم يلبث المواطنون أن سموه (بالمارسيلييز) Marseillaise.

وباغت إعلان الحرب من جانب فرنسا كل أوروبا، وكان له رد فعل كبير فى كل أنحائها. ولم تلبث أن وجدت النمسا نفسها وقد صارت فى عزلة، لأن بروسيا وسردينيا اللتين أرادتا الدخول إلى جانبها فى هذه الحرب، لم يكن فى وسعهما فعل ذلك قبل تهيئة جيوشهما. الأمر الذى يقتضى زمناً ليس بالقصير لإنجازه. أضف إلى هذا أن بروسيا كانت مشغولة بمسألة بولندة.

(ومن المعروف أن تقسيم بولندة الأول وقع سنة ١٧٧٢ بين روسيا وبروسيا والنمسا، والتقسيم الثانى وقع سنة ١٧٩٣ بين روسيا وبروسيا والتقسيم الثالث بين الدول الثلاث كان فى سنة ١٧٩٥ وقد أزيلت بولندة كاية من خريطة أوروبا). وهذا بينما كانت أسبانيا مترددة، وفضلت انجلترة الوقوف موقف الحياد: كما أن أكبر نصير للملكية فى أوروبا وقتئذ وهو جوستاف الثالث ملك السويد كان قد توفى فى ٢٩ مارس ١٧٩٢ أى قبل إعلان الحرب بشهر تقريباً.

أما (ديموريه) فقد عول على الاستفادة من هذه الظروف لتوسيع حدود فرنسا الشرقية. وعلى ذلك فقد أمر قواد الجيوش الثلاثة: (لوكنر) و(لفاييت)، و(روشامبو) بالتعاون فيما بينهم للقيام بهجوم مشترك على بلجيكا (وكانت هذه تابعة للنمسا)، على أمل أن يترتب على هذا الهجوم إشعال الثورة من جديد فى بلجيكا، وهى الثورة التى سبق أن ذكرنا أن الامبراطور ليوبولد الثانى كان قد أخمدها حديثا. ولكن التغييرات الأخيرة التى أدخلتها «الثورة» على الجيش الفرنسى كانت قد قضت على كل نظام فيه، وصار الجنود لا يثقون فى ضباطهم فلم تلبث أن تعالت الصيحات بوجود الخيانة عند محاولة الجيش الفرنسى الهجوم على بلجيكا (عند مونز Mons)، وصار الجنود يفرون من الصفوف وهم فى رعب وهلع، وذبحوا قائدهم الجنرال (ديلون) Dillon وضابطاً آخر بدعوى أنهما يخونان الجيش لصالح النمسا، واضطر قائداً الجيشين الآخرين: لفاييت، وروشامبو إلى التزام خطة الدفاع.

وذاعت أنباء هذه الحوادث فى باريس، فتزايد فى العاصمة السخط والهياج، وعظمت الشكوك من ناحية البلاط الذى وجهت إليه تهمة الخيانة وشاع بين الناس أن الملكة مارى انطوانيت تجمع حولها (لجنة نمسوية) هى أصل هذه الخيانة، وأسرعت الجماهير تتسلح (بالحراب). ومن الآن فصاعداً صارت هذه الطبقة الدنيا من الغوغاء المسلحين منافساً خطيراً للحرس الأهلى، أى لتلك الأداة التى أوجدها أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازى)،

واعتمدوا عليها فى سيطرتهم على الموقف ، ثم أعلنت الجمعية التشريعية أنها منعقدة فى جلسة مستديمة ، وبادرت بحل حرس الملك الخاص ، وأصدرت قرارين على غاية من الخطورة ، اقترح أحدهما (سرفان) وزير الحربية دون استشارة الملك أو زملائه فى الوزارة ، ويقضى بإنشاء معسكر بجوار باريس لعشرين ألفاً من المتطوعين (أوالفدرائيين Volontaires-Fédérés) من جميع المديريات والأقاليم ؛ وكان الغرض الظاهر من هذا الإجراء ، الدفاع عن العاصمة ضد الغزو الأجنبي ، بينما كان الغرض الحقيق ، دعم سيطرة الجيروند . وأما القرار الآخر ، فقد أعطى الهيئات الإدارية فى الأقاليم السلطة لنفى القساوسة المستنكرين من فرنسا إذا شهد ضدهم عشرون من المواطنين .

وقد وافق الملك على تسريح حرسه الخاص . ولكنه أصر على استخدام (حق الاعتراض) لتعطيل القرارين الآخرين . وعندما نقد (رولاند) مسلكه لم يلبث الملك أن طرده هو وزميليه (سرفان) و (كلافيير) من الوزارة ، فى ١٢ يونيه ١٧٩٢ . وثلاثتهم كانوا العنصر الأوثق ارتباطاً بالجيروند فى الوزارة . وأراد الملك أن يستبق (ديموريه) والوزيرين الآخرين (ديرانتون) وزير العدل (ولاكوست) وزير البحرية ، ولكن هؤلاء أصروا على ضرورة أن يصدق الملك على قرارى الجمعية التشريعية الخاصين بإنشاء معسكر المتطوعين بجوار باريس ونفى القساوسة المستنكرين من فرنسا . ولما رفض الملك على وجه الخصوص التصديق على القرار المتعلق بنفى القساوسة المستنكرين ، فقد استقال ثلاثتهم ، وسقطت وزارة الجيروند فى ١٥ يونيه ١٧٩٢ .

* * *

حادث ٢٠ يونيه ١٧٩٢

حاول الملك الآن التحالف مع (الفويان) . فشكل وزارته منهم ،

وانبرى هؤلاء للدفاع عن الملك . ولكن سقوط وزارة الجيروند واستيزار الفويان كان معناهما فى نظر الوطنيين أن كل شىء قد صار الآن مهيئاً لتنفيذ (المؤامرة الأرستقراطية) . فراجت الإشاعات بأن الأوامر سوف تصدر لوقف القتال ، وأن الملك سوف ينتهز فرصة الاحتفال بيوم ١٤ يوليو ، ليصدر عفواً شاملا عن المهاجرين . واستبد القلق بالجمعية التشريعية ، حتى أنها أنشأت (لجنة استثنائية من إثنى عشر عضواً) « لاقتراح الوسائل التى يتسنى بها إنقاذ الدستور والامبراطورية الفرنسية » .

وعلى ذلك فقد جاء سقوط وزارة الجيروند ، مشابها لحادث إخراج (نكر) من الوزارة فى ١١ يوليو ١٧٨٩ . أى أن الملك قد طرد الوزراء الجيروند الذين لم يستطع احتمالهم سوى شهرين من الزمان فحسب ، ولم يكن قد استوزرهم إلا كسبا للوقت وحتى ينتهى هو من إتمام استعداداته ؛ أما وقد أخرجهم من الوزارة فالمتوقع أن الموعد قد حان لتنفيذ المؤامرة . ذلك ما كانت ترددة الإشاعات .

وقد زاد الاعتقاد بقرب تنفيذ المؤامرة رسوخاً عندما وجه (لفاييت) من معسكره فى (موبوج) Maubeuge خطابا إلى الجمعية التشريعية قرىء بها فى ١٨ يونيه ، قال فيه إن وجود (ديموريه) فى الوزارة السابقة كان عاراً وفضيحة ؛ ثم هاجم اليعاقبة هجوماً عنيفاً وطالب بإغلاق ناديهم وإخماد حركتهم ؛ ثم رسم برنامجاً لتطبيق الدستور بصورة تعطى الملك خصوصاً سلطات أوسع وتخوله الحق فى اختيار وزرائه « متحررين من الحزبية » . فاعتبرت رسالة (لفاييت) هذه مقدمة « لانقلاب حكومى » . واتحد الجيروند مع اليعاقبة لتحريض الجماهير على القيام بحركة ثورية لإلقاء الرعب والفزع فى قلب الملك وقلوب مستشاريه حتى يذعنوا ، وحتى يصدق الملك على قرارى الجمعية التشريعية .

وفى يوم ٢٠ يونيه ١٧٩٢ ، وهو يوم ذكرى توقيع ميثاق ملعب

وانبرى هؤلاء للدفاع عن الملك . ولكن سقوط وزارة الجيروند واستيزار الفويان كان معناهما فى نظر الوطنيين أن كل شيء قد صار الآن مهيئاً لتنفيذ (المؤامرة الأرستقراطية) . فراجت الإشاعات بأن الأوامر سوف تصدر لوقف القتال ، وأن الملك سوف ينتهز فرصة الاحتفال بيوم ١٤ يوليو ، ليصدر عفواً شاملا عن المهاجرين . واستبد القلق بالجمعية التشريعية ، حتى أنها أنشأت (لجنة استثنائية من إثنى عشر عضواً) « لاقتراح الوسائل التى يتسنى بها إنقاذ الدستور والامبراطورية الفرنسية » .

وعلى ذلك فقد جاء سقوط وزارة الجيروند ، مشابها لحادث إخراج (نكر) من الوزارة فى ١١ يوليو ١٧٨٩ . أى أن الملك قد طرد الوزراء الجيروند الذين لم يستطع احتمالهم سوى شهرين من الزمان فحسب ، ولم يكن قد استوزرهم إلا كسبا للوقت وحتى ينتهى هو من إتمام استعداداته ؛ أما وقد أخرجهم من الوزارة فالمتوقع أن الموعد قد حان لتنفيذ المؤامرة . ذلك ما كانت ترددم الإشاعات .

وقد زاد الاعتقاد بقرب تنفيذ المؤامرة رسوخاً عندما وجه (لفاييت) من معسكره فى (موبوج) Maubeuge خطابا إلى الجمعية التشريعية قرىء بها فى ١٨ يونيه ، قال فيه إن وجود (ديموريه) فى الوزارة السابقة كان عاراً وفضيحة ؛ ثم هاجم اليعاقبة هجوماً عنيفاً وطالب بإغلاق ناديهم وإخماد حركتهم ؛ ثم رسم برنامجاً لتطبيق الدستور بصورة تعطى الملك خصوصاً سلطات أوسع وتخوله الحق فى اختيار وزرائه « متحررين من الحزبية » . فاعتبرت رسالة (لفاييت) هذه مقدمة « لانقلاب حكومى » . واتحد الجيروند مع اليعاقبة لتحريض الجماهير على القيام بحركة ثورية لإلقاء الرعب والفزع فى قلب الملك وقلوب مستشاريه حتى يذعنوا ، وحتى يصدق الملك على قرارى الجمعية التشريعية .

وفى يوم ٢٠ يونيه ١٧٩٢ ، وهو يوم ذكرى توقيع ميثاق ملعب

أنبته على ترك قيادته فى هذه الظروف العصيبة . ثم أراد (لفاييت) أن يستخدم جنوده القدامى من رجال الحرس الأهلى ضد النوادى فى باريس ، ولكنه أخفق فى محاولته بسبب تدخل (البلاط) ضده . لأن (لفاييت) لم يكن موضع ثقة البلاط . فاضطر إلى الانسحاب حانقاً . وبانسحاب (لفاييت) فقد الحزب الدستورى كل أهمية كانت له . وبذلك ضاع الأمل الأخير فى إنقاذ الملكية .

* * *

يوم ١٠ أغسطس ١٧٩٢

والواقع أن الغزو الأجنبى الذى كان الملك يبنى عليه اعتماده فى إنقاذه وإنقاذ الملكية لم يأت بالنتيجة المرجوة منه ، بل لم يلبث هذا الغزو الأجنبى أن أتاح الفرصة لأعداء الملك حتى ينتصروا عليه .

فقد انتخب فرنسيس الثانى إمبراطوراً فى ٣ يوليو ١٧٩٢ ، واتخذ الأمراء الألمان والنبلاء الفرنسيون (المهاجرون) من الحفل الذى أقيم لتتويجه (١٤ يوليو) فرصة لحشـــد قواتهم وأحضر ملك بروسيا (فردريك وليم الثانى) ثمانين ألف مقاتل ، وارتهن الأمر لشن الهجوم الكبير على فرنسا بالفراغ فى تنسيق الإجراءات اللازمة لبدء العمليات العسكرية . وأمام هذا التهديد إذاً ، وجد الشعب الفرنسى ، أنه لم يعد فى وسعه أن يضع ثقته فى ملك كان من الواضح أن ميوله قطعا فى جانب أعداء الأمة . وانتهز الجيروند واليعاقبة فرصة وجود هذا الشعور المعبأ ضد الملك، كى يستأنفوا خططهم التى عطلها فشل حادث ٢٠ يونية . فخطب (فيرنيو) Vergniaud — من أبلغ خطباء الجيروند — ضـد الملك بعنف فى الجمعية التشريعية ، واتهمه بأنه مبعث كل الأخطار التى تهددت الوطن ، وراح يؤكد بأن خيانة الملك قد قضت بالفشل على كل أهداف الجيروند ، وجعلت الدفاع عن البلاد عديم النفع ولا جدوى منه .

وكان فى هذه الظروف أن استدعى المتطوعون (أو الفدرانيون) ـ وعددهم عشرون ألفاً ـ للحضور إلى المعسكر الذى وافق الملك أخيراً على قرار إنشائه . (وهو القرار الذى كان قد اقترحه (سرفان) كما عرفنا قبل سقوط وزارة الجيروند) . على أن ينشأ هذا المعسكر فى (سواسون) Soissons ، كما تقرر أن يكون مرور المتطوعين من باريس ذاتها وهم فى طريقهم إلى سواسون . وقد حضر متطوعو مرسيليا ، وهم ينشدون (المارسيليز) الذى وضعه كما ذكرنا (روجيه دليل) . وفى ١١ يوليو ١٧٩٢ أعلنت الجمعية التشريعية « أن الوطن فى خطر » ؛ وعمدت إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدفعه وأعيد (بتيون) إلى منصبه (عمدة لبلدية باريس) نزولا على إرادة الجماهير . وفى الاحتفال بعيد ١٤ يوليو ، أرغم الملك على تجديد قسم الولاء للدستور ، ولو أن عقيدة الشعب ، ـ وعن حق ـ كانت أن الملك حانث فى يمينه .

وفى ٢٥ يوليو ١٧٩٢ أصدر (دوق دى برنسويك) Brunswick قائد الجيش البروسى بلاغاً حرره أحد المهاجرين، توعد فيه كل من يعمد للدفاع عن نفسه ضد جيوش الحلفاء بمعاملته كثائر ، أى بإعدامه رميا بالرصاص، وهدد باريس بالتدمير التام إذا اعتدى إنسان على قصر التويلرى ولحق أى أذى بالأسرة المالكة . وقد عرفت باريس بهذا البلاغ فى ٢٨ يوليو ، فزاد بها الهياج ، واتحد اليعاقبة والجيروند لتدبير هجوم جديد على الملكية . وعبثاً حاول (برتواى دى مولفيل) وزير الفويان السابق — نصح الملك بالهرب إلى نورماندى .

وفى ٣ أغسطس تألفت مظاهرة من « أقسام » باريس على رأسها (بتيون) قصدت إلى الجمعية التشريعية ، تطلب خلع الملك ، ودعوة (مؤتمر وطنى) ، كما طالبت بتوجيه الاتهام ضد (لفاييت) . وفى ٦ أغسطس كرر هذا الطلب ـ خلع الملك ـ وفد من المتطوعين أو الفدرانيين .

ولما كانت الجمعية التشريعية قد رفضت الإذعان لهذه الديكتاتورية الديماجوجية ، ورفضت على وجه الخصوص توجيه الاتهام ضد (لفاييت) ـ جلسة ٨ أغسطس ـ فقد استقر الرأى على إحداث عصيان وشغب جديدين . ودبر اليعاقبة ـ باشتراك دانتون ، وسان تير وديمولان وغيرهم هجوماً على قصر التويلرى حددوا له موعدا مساء ٩ أغسطس . وفى الوقت المعين (منتصف ليل ٩ أغسطس ١٧٩٢) دق ناقوس الثورة ، فاحتشد الثوريون فى حى سان أنطوان . واستولوا على إدارة البلدية ، وحلوا مجلسها وأنشأوا (قوموناً) مؤقتاً وضعوا على رأسه (دانتون) ثم عملوا على إلغاء التدابير المتخذة لحراسة القصر والدفاع عنه ، فاستدعى (ماندا) Mandat رئيس الحرس الأهلى إلى دار البلدية وتقرر سجنه ، ثم ذبح فى الطريق إلى السجن ، وعين القومون بدلا منه (سان تير) ـ من زعماء حادث٢٦يونيه ـ. وزحف الثوار على قصر التويلرى وهم مسلحون بمختلف أنواع السلاح ، وبالمدافع . وفى الخامسة من صبيحة يوم ١٠ أغسطس ، استعرض الملك جنود الحرس فى حديقة القصر ، فكان هلعه عظيما عندما اكتشف أنهم من طراز لا يمكن التعويل عليه . ثم لم تمض ساعتان حتى كان قد حضر الغوغاء (٢٠ ألفا) لمهاجمة قصر التويلرى . فهرب الملك والملكة وأطفالها إلى قاعة الجمعية التشريعية وترك الملك وراءه الحرس السويسرى ، حرسه الخاص ، يلتحم مع الجماهير الثائرة ؛ إذ لم يصدر الملك إلى هذا الحرس أية أوامر بالانسحاب قبل الاشتباك مع الجماهير وأخفق وفد من الجمعية التشريعية فى تهدئة هؤلاء واستطاع الحرس السويسرى الصمود فى وجه الثوار ، ولكن الملك لم يلبث أن أمر بوقف إطلاق النار وبانسحاب الحرس إلى الجمعية التشريعية . وتعذر بسبب الفوضى أن يبلغ هذا الأمر لكل جنود الحرس فانسحب فريق منهم بينما بقى حوالى ثلاثمائة يقاتلون الثوار . فلم تمض

عشرون دقيقة حتى كانت عند الساعة الحادية عشرة ، قد انتهت المعركة وقتل الثوار هؤلاء عن آخرهم .

ذلك إذا كان يوم ١٠ أغسطس ، وهو يوم ذو نتائج حاسمة فى تاريخ فرنسا ؛ فلم تعد الملكية وحدها تحت رحمة الغوغاء ، بل صارت كذلك الجمعية التشريعية من الآن فصاعدا تحت رحمتهم . وحق للجيروند أن يندموا على ما حدث عندما انتقلت السلطة العليا الآن إلى يد قومون باريس الثورى . ولم يكن الجيروند هم أصحاب السيطرة فى هذا القومون ، بل كانت هذه من نصيب اليعاقبة . فلم يعد فى وسع الجمعية التشريعية إلا أن تصدر القرارات التى صارت تملى عليها . من هذه القرارات وقف الملك الذى أودع قصر لكسمبورج ، ودعوة مؤتمر وطنى لمراجعة الدستور ، ثم تشكيل وزارة جديدة ، دخلها من الجيروند : رولاند ، وسرفان ، وكلافيير . ولكن دخلها أيضاً (دانتون) وزيراً للعدل . وكان (دانتون) صاحب اليد العليا فى الوزارة بينما تعين (مارا) رئيساً للجنة المراقبة أو الأمن العام(١) .

ولقد أرغمت الجمعية التشريعية على إقرار التغيير الذى حدث فى مجلس البلدية ، وإقرار انتخاب القومون الثورى الذى عمد إلى الاستئثار بكل وظائف الحكم . وقد رفع عدد أعضاء هذا القومون من ستين أو سبعين عضواً إلى ٢٨٨ عضواً . وكان (روبسبيير) من الأعضاء الذين انتخبوا حديثاً . وكان (روبسبيير) قد أخفى نفسه أثناء حوادث يوم ١٠ أغسطس ولم يشترك فيها بشىء . ولكنه لم يلبث أن ظهر حتى يجنى ثمار تدبير غيره ، ويقتسم مع « دانتون » سلطان الحكم فى فرنسا .

ثم إن القومون لم يلبث أن نقـــل الملك يوم ١٣ أغسطس من قصر لكسمبرج إلى سجن الهيكل Temple ، وعين بثيون وسان تير لحراسته ،

---

(١) Surveillance-Sûrete Généralé

كما قرر هدم تماثيل الملوك، وطلب القومون من الجمعية التشريعية تأسيس محكمة استثنائية (جنائية) لمحاكمة أعداء الشعب الذين ساهموا فى المؤامرة ضد الأمة. فنزلت الجمعية ثانية عند إرادة الغوغاء، وقررت إنشاء هذه المحكمة فى ١٧ أغسطس سنة ١٧٩٢، تختـــار أقسام باريس أعضاءها ولا استئناف للأحكام التى تصدرها. ثم تنفذت القرارات الخاصة بمصادرة أملاك المهاجرين، ونفى القساوسة المستنكرين. وأعطيت البلديات السلطة فى إلقاء القبض على المشتبه فى أمرهم.

* * *

مذابح سبتمبر ١٧٩٢:

وبينما كانت هذه الحوادث تقع فى باريس، كان خطر الغزو الخارجى لا يزال ماثلا وعلى أشده. ذلك بأن البروسيين بقيادة دوق دى برنسويك، ويصحبهم ملكهم كذلك، كانوا قد بدأوا زحفهم يوم ٣٠ يوليو ١٧٩٢ من كوبلنز صوب حدود شامبانيا Champagne بطريق لكسمبرج، وتصدى لمقاومتهم جيشاً (لفاييت) و (لوكنر) بينما دافع جيش آخر بقيادة بيرون Biron وكاستين Custine عن الإلزاس. ثم جاءت أخبار يوم ١٠ أغسطس، فصار موضع التساؤل الآن هل يحذو الجيش الفرنسى حذو أكثرية إدارات الأقاليم. فيوافق على ما فعله الباريسيون، أو ينشق عليهم ولم يتردد (لفاييت)، وكان مقر قيادته عندئذ فى (سيدان) Sédan إعلان استنكاره ضد اليعاقبة والتنديد بهم وطلب إلى القائد الآخر (لوكنر) أن يزحف معه بجيشه على باريس لإعادة النظام بها. ولكن الجنود والضباط الآخرين وعلى رأسهم (ديموريه) رفضوا هذا الزحف. بدعوى أن الواجب يحتم على كل فرنسى أن يعمل لدفع العدو الأجنبى وليس قتال مواطنيه، وتخلى (لوكنر) عن (لفاييت). وعندئذ أعلنت الجمعية التشريعية أن (لفاييت) قد ارتكب جريمة الخيانة ضد الوطن. فلم يجد

(لفاييت) وسيلة لإنقاذ حياته سوى الهرب ، فهرب من الجيش هو وحفنة من أصدقائه (٢٠ أغسطس) قاصداً إلى هولندة . ولكن العدو لم يلبث أن قبض عليه وهو فى طريقه إليها وسجنه كأسير حرب ، فقضى خمس سنوات فى قلعة (أولمتز) Olmutz النمساوية ، حتى أفرج عنه عند عقد معاهدة (كمبوفرميو) مع النمسا فى أكتوبر ١٧٩٧ . وأما قيادته فقد انتقلت إلى (ديموريه) بينما حل (كلرمان) Kellermann محل (لوكنر) . وأفاد البروسيون من هذه الاضطرابات فسلمت إليهم (لونجوى) Longwy فى ٢٣ أغسطس ، وكان البروسيون قد بدأوا هجومهم عليها فى ٢٠ أغسطس ، ثم لم تلبث أن سقطت (فردان) Verdun فى ٢ سبتمبر . وبذلك صار الطريق أمامهم مفتوحاً إلى باريس .

وفى باريس استبد الفزع بأهلها لاقتراب الخطر منهم . واتخذت الجمعية التشريعية عدة قرارات للدفاع ، وحاولت القضاء على القومون كى تتحرر من سيطرته ، ولكن القومون لم يكتف بأن رفض الإذعان لمشيئة الجمعية التشريعية ، بل انتزع من الجمعية كل شئون الدفاع عن باريس وصار « دانتون » ديكتاتوراً حقيقياً على باريس بأسرها ، وأخذ على عاتقه وحده الدفاع عنها بكل الوسائل والطرق ، ضد أعداء الوطن الخارجيين والداخليين على حد سواء . وكان شعار دانتون : « أرهاب الملكيين ، وإلقاء الرعب فى قلوبهم » ! .

وكان من أثر الفزع الذى استبد بالعاصمة ، أن دخل «مارا» وغيره من المتطرفين هيئة القومون المشرفة على أعمال الشرطة « البوليس» . وفى مساء ٢٩ أغسطس أغلقت بوابات باريس وأجرى تفتيش دقيق فى المنازل بدعوى التفتيش عن الأسلحة ، وفى الحقيقة للقبض على المشبوهين ، أى أصحاب الميول الملكية . وتلقت السجون [1] فى باريس حوالى ثلاثة

(١) Châtelet ; Bicêtre, Conciergerie, Salpêtrière, la Force, Abbaye.

أو أربعة آلاف من القساوسة المستنكرين والنبلاء والضباط وغيرهم .

وفى ٢ سبتمبر راجت إشاعة بأن الملكيين على وشك مهاجمة السجون لإنقاذ المسجونين ولتسليم باريس خيانة وغدراً للبروسيين، أى أن المؤامرة الأرستقراطية ، قد دخلت فى دور التنفيذ - فهاجمت الغوغاء السجون ، وبدأت من ثم مذابح سبتمبر المشهورة . وتزعم الحركة فى بدايتها الحاجب (ميلار) Millard - فى بعض السجون - وزاد من وحشية هذه المجازر وصول النبأ فى مساء ٣ سبتمبر بسقوط (فردان) . . فراحت عصابات مسلحة تزور السجون وتفتك بمن فيها تحت إرشاد القومون وبتعليمات منه ، وقد دفع القومون بعد ذلك الأجـــور للباريسيين الذين اشتركوا فى هذه المذابح ، ثمناً «لجهودهم» . واستمرت هذه المذابح أربعة أيام متوالية ولم يتدخل أحد لوقفها ؛ ذهب ضحيتها حوالى الألفين على أقل تقدير . وتدخل (دانتون) بنفسه لإنقاذ قلائل كان من بينهم (بارناف) Barnave (من الفويان) . وكان من بين القتلى فى سجن (لافورس) البرنسيس دى لامبيل Lambelle صديقة الملكة .

وطلب القومون من الأقاليم اتخاذ إجراءات شبيهة بهذه ، بدعوى أنه لا يجب على الذاهبين إلى جبهة القتال أن يتركوا وراءهم أعداءهم (قطاع الطريق) الذين سوف يقتلون لا محالة - أثناء غيابهم - نساءهم وأطفالهم . فوقعت مذابح فى فرساى ، وليون ورايمز Reims، ومو Meaux وأورليان . فكانت هذه المذابح فى رأى بعض المؤرخين : «باكورة نتائج انتصار الجيروند ، وثمرة الجهود التى بذلتها الدول الأجنبية لإنقاذ فرنسا !

* * *

نهاية الجمعية التشريعية :

على أن الخطر الذى اتخذ وجوده ذريعة لهذه الحوادث الدامية كان

قد زال أثناء هذه المذابح . وذلك لأن (ديموريه) استطاع عقب سقوط « فردان » الاستفادة من بطء حركة البروسيين ، فبادر باحتلال الممرات فى غابة أرجون Argonne وتمكن من مناوشات كاد ينهزم جيشه فى أثنائها من احتلال موقع (سانت منيهولد) Ménéhould حيث لم يلبث أن وافاه به ، القـــائد (كلرمان) بجيشه من متز ؛ وشن البروسيون هجوماً على مرتفع Valmy (فالمى) القريب من هذا الموقع ولكن هذا الهجوم لم يسفر عن شىء سوى إطلاق المدافع من الجانب البروسى ، وصمد الفرنسيون لهذا الضرب . وكان هذا الصمود ـ وهو نجاح ضئيل ـ كافياً لتقرير مصير المعركة (فى ٢٠ سبتمبر ١٧٩٢) حيث بدأ العدو يتقهقر . وبذلك تسنى إنقاذ فرنسا (على يد ديموريه) .

وفى هذه الأثناء كانت الانتخابات للمؤتمر الوطنى قد أجريت . وهى انتخابات لم تلاحظ فيها القواعد التى نص عليها الدستور (دستور ١٧٩١) ، بل اعتبر كل فرنسى بلغ الواحـــدة والعشرين ، مواطنـا عاملا Citoyen Actif ، واعتبر كل مواطن يزيد على الخامسة والعشرين صالحا لأن يكون ناخباً ، ونائبا Elégible : (والانتخاب على درجتين) . كما لم توضع قواعد لتقييد العضوية ، فصار لكل عضو من أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية السابقة أو الجمعية التشريعية ، الحق فى أن يكون نائباً فى المؤتمر الوطنى .

وفى يوم ٢١ سبتمبر ١٧٩٢ أى فى اليوم التالى لمعركة فالمى اجتمع المؤتمر الوطنى وكان أول قرار اتخذه إلغاء الملكية ، وإعلان الجمهورية فى فرنسا .

الفصل الثاني

المؤتمر الوطني[1]

(٢١ سبتمبر ١٧٩٢ — ٢٤ أكتوبر ١٧٩٥)

تأليفه :

تألف المؤتمر الوطني من ٧٤٩ عضواً انتخبوا بالاقتراع العام ، ولو أن الذين استعملوا حق الانتخاب كانوا نسبياً قليلين . من هؤلاء الأعضاء (٦٥) سبق أن كانوا أعضاء بالجمعية الوطنية التأسيسية ، (١٦٤) أعضاء بالجمعية التشريعية . وجرى الانتخاب مباشرة تحت تأثير هياج الخواطر الذي أحدثته مذابح سبتمبر . ولما كان في باريس القومون صاحب الكلمة النافذة ، فقد انتخب للمؤتمر الوطني روبسبير ، دانتون ، كوللوديربوا ، Collot d'Herbois ، كاميل ديمولان ، مارا ، الدوق دورليان (أو فيليب المساواة) . وأما في أقاليم فقد ساد بها شعور بالغيرة من السيطرة التي كانت للعاصمة من جهة ، ثم كان هناك استنكار شديد للحوادث الدامية الأخيرة من جهة ثانية ؛ ولذلك فقد فاز الجيروند في معظم الانتخابات . ولم يوجد في المؤتمر الوطني ملكيون أو دستوريون .

وفي داخل المجلس ، صار الجيروند هم حزب اليمين المتطرفين . ويعتمدون على ما كان لهم من تفوق عددي في المجلس وسلطان على الوزارة لا سيما بعد أن استقال منها (دانتون) على أثر انتخابه نائباً في المؤتمر الوطني . وقد أعيد انتخاب الجيروند القدامى ، وهم فرنيو ، بريسو كوندورسيه ، جنسونيه . وكان غرض الجيروند خصوصاً إخضاع قومون

---

(١) La Convention

باريس للطاعة حتى يسترجعوا بذلك السلطة التى فقدوها منذ حوادث ٢ سبتمبر ، ولكى يحرروا المديريات من ديكتاتورية باريس عليها .

وأما فى أعلى مقاعد المجلس إلى اليسار فقد جلس نواب باريس الذين سبق ذكرهم (روبسبيير ، دانتون ، كوللوديربوا ، كاميل ديمولان ، مارا ، فيليب المساواة) مع حوالى ثلاثين عضواً آخرين عرفوا بسبب ارتفاع المكان الذى جلسوا فيه باسم (الجبل)(١) .

ولم تكن هناك فروق كبيرة بين حزبى الجيروند والجبل . لأنهم جميعاً كانوا جمهوريين ويعتمدون على الشعب (أو ديماجوجية الجماهير) فى تأييد الإجراءات التى يريدون اتخاذها ، وينحصر وجه الخلاف بين الحزبين ، فى أن الجيرونيد أرادوا إنشاء حكومة نظامية،وجعلهم رد الفعل الذى حدث نتيجة للمذابح الأخيرة لا يثقون فى جماهير الغوغاء ويميلون نحو الطبقة المتوسطة (البورجوازى) . ولما كانوا قد حصلوا على كل ما أرادوه : وهو التفوق العددى فى داخل المجلس والسلطان على الوزارة فقد صاروا الآن من المحافظين .

وأما الجبل فكان مصمماً على ضرورة أن تستمر « الثورة » ،وهدف قادة الجبل إلى انتزاع السلطة من أيدى الجيروند ، وكانوا على استعداد لقبول آية نتائج قد يسفر عنها تطرف الديمقراطية ، ثم استنكروا كل عمل من شأنه تعطيل إرادة الشعب الذى قالوا أنه صاحب السيادة العليا ، وعدوا ذلك خيانة . وكان مبعث قوتهم اتحادهم وتكتلهم ، ثم تأييد قومون باريس لهم ، وقد صار القومون الآن السلطة الأولى فى الدولة ، وأخيراً قدرتهم على تحريك الجماهير والغوغاء ضد الأكثرية فى المجلس .

وإلى جانب حزب الجيروند والجبل : كان هناك عدد كبير من أعضاء المجلس (المستقلين) والذين عرفوا باسم (السهل Plain) أو المستنقع

(١) Montagne Montagniards.

Le Marais ، يصوتون تارة مع الجبل ، وأخرى مع الجيروند حسبما تمليه عليهم آراؤهم أو مخاوفهم .

* * *

نشاط المؤتمر الوطنى :

واتخذ المؤتمر الوطنى إجراءاته الأولى بالإجماع ؛ لأن هذه كانت لدعم الجمهورية من الناحية القانونية حتى تتخذ الصيغة الشرعية اللازمة لها حيث أن الجمهورية ولو أنها كانت قائمة فعلا منذ يوم ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ ، إلا أنه لم يكن لها سند قانونى . فكان كما تقدم أول إجراء اتخذه المؤتمر الوطنى فى ٢١ سبتمبر ١٩٧٢ هو إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية (أى من يوم ٢١ سبتمبر) وبهذا اليوم بدأ العام الأول من الجمهورية .

ولما كان قد انتهى أمر الدستور السابق (دستور ١٧٩١) فقد تقرر فى يوم ٢٢ سبتمبر أيضاً ، إعادة انتخاب الهيئات الإدارية البلدية والقضائية، وكذلك قضاة الصلح ، ثم أبقيت القوانين التى لم تصدر قرارات بإلغائها ، وتشكلت لجنة لوضع (دستور) جديد . ولقد أحرز الجيروند فى هذه اللجنة وسائر اللجان أكثرية ساحقة .

وحتى يضمن المجلس استيلاء الأمة نهائياً على الأملاك المصادرة ، تقرر نفى المهاجرين نفياً أبدياً ، وإعدام كل من يعثر عليه منهم فى الأراضى الفرنسية ، أو يؤخذ أسيراً وهو مسلح .

وفى كل هذه الإجراءات كان الجيروند والجبل على اتفاق كامل . ولكن الاصطدام لم يلبث أن وقع بين هذين الحزبين عندما ناقش المجلس التقرير الذى وضعته الوزارة عن (الحالة العامة فى الدولة) .

فقد استنكر الجيروند المذابح الأخيرة (مذابح سبتمبر) وطالبوا

بعقاب الذين دبروها وهاجموا دانتون وروبسبيير ومارا « كثلاثية» ذات أطماع خطيرة تريد تأسيس حكم ديكتاتورى . وكان الجيروند يبغون من هذا الهجوم تحطيم (الجبل) وكذلك قومون باريس . ولكن الجيروند كانوا متسرعين ، فلم يحسنوا تقدير الظروف أو اختيار الوقت المناسب للقيام بهذا الهجوم ، ثم أعوزتهم الأدلة والبراهين لتأييد اتهاماتهم ضد اليعاقبة الثلاثة . وعلاوة على هذا فقد أضفوا على خصومهم أهمية كبيرة بهجومهم عليهم ، فجاءت النتيجة على العكس مما كانوا يريدون ، حيث تدعمت سيطرة هذه « الثلاثية » فى المجلس ، كما تدعمت سيطرة (القومون) فى باريس .

فقد استطاع دانتون وهو يدافع عن نفسه ، أن يوجه الاتهام ضد الجيروند أنفسهم، فاتهمهم بأنهم يريدون تمزيق وحدة فرنسا وتقسيمها إلى عدد من الجمهوريات المستقلة ، بمحاولتهم أن يجعلوا المديريات والأقاليم منفصلة عن باريس (والسلطة المركزية بالعاصمة) .وعلى ذلك فقد دار النقاش فى المؤتمر الوطنى حول الفدرانية (أى الجمهوريات المستقلة التعاهدية) — وهى التهمة التى ألصقها الجبل (اليعاقبة) بالجيروند ، والديكتاتورية (أى ديكتاتورية العاصمة والحكم فى فرنسا) - وهى التهمة التى ألصقها الجيروند بالجبل . وصارت كل من هاتين التهمتين بمثابة السلاح الذى حاول أن يقضى به كل حزب على غريمه . ثم تبع روبسبيير زميله دانتون . فتحدث فى دفاعه طويلا - وكما كانت عادته - عن الفضائل التى تحلى بها هو .وعندما أراد (مارا) الكلام للدفاع عن نفسه ، قوبل بعاصفة استنكار شديدة من جانب الجيروند (أى اليمين المتطرف) ومن جانب الوسط أو السهل ، وحاولوا أن يتجاهلوا وجوده بوصفه « وحشا زنيما » ، وصاروا يعزون كتاباته إلى أحد الملكيين ممن أرادوا تلطيخ سمعة الثورة،ولكن هذه المعارضة لم تنجح فى إسكات (مارا) . وانتهى الأمر بأن اضطر الجيروند إلى التخلى عن الاتهام الذى وجهوه إلى هؤلاء الثلاثة وانتقل المجلس إلى جدول الأعمال .

ولكن الجيروند سرعان ما جددوا هجومهم بعد ذلك ، وفى هذه المرة جعلوه مركزاً ضد روبسبيير . فطلب الأخير مهلة (ثمانية أيام) كى يتفرغ لإعداد دفاعه ، ولقد استطاع روبسبيير أن يدحض الاتهامات الموجهة ضده بمهارة حتى إن (السهل) اعتبر هذه الاتهامات ناشئة عن مجرد خصومة شخصية بين الجيروند والجبل ، ولا يجب أن تعلق عليها أهمية كبيرة .

والواقع أن مسلك الجيروند فى مسألة توجيه الاتهام ضد الجبل كان بعيداً كل البعد عن الحكمة والصواب . فالجيروند قد وجهوا اتهامات معينة ضد خصومهم ، ولكنهم لم يقدموا الدليل اللازم لإثباتها ؛ ثم إنهم اضطروا إلى التخلى عنها . فكانت النتيجة أن زادت « شعبية » خصومهم . ومع أن الجيروند كانوا قد نجحوا فى تقرير أن يجرى انتخاب أعضاء القومون من جديد ، إلا أنهم لم يتخذوا أية خطوات كى يحولوا دون انتخاب الأعضاء السابقين أنفسهم ، وكما حدث فعلا .

زد على ذلك أنهم جعلوا دانتون ينقلب عليهم . وكان دانتون أكثر أعضاء الجبل ميلا للاعتدال ، ويرى بعد حوادث المجازر السالفة ، من الضرورى منع إراقة الدماء ؛ وكان من الممكن استمالته بسهولة إلى ترك زملائه والانضمام إلى الجيروند . ثم أن وزراء الجيروند كانت تنقصهم المقدرة والكفاءة ولم يكن لهم سياسة مرسومة حقيقية . فكان لكل هذه الأسباب إذاً أن أخذ حزب الجيروند ينحل تدريجيا وفقد الجيروند ما كان لهم من ميزة التفوق العددى فى المجلس ، فصار لا يزيد عدد من اتحدت كلمتهم عند الاقتراع (أى التصويت) على أية مسألة على ثلاثين عضواً فقط ، وحتى هؤلاء كثيراً ما كانوا يختلفون فيما بينهم على المسائل الهامة التى أثيرت فى المجلس ، وكان هذا الانحلال مبعث الضعف الخطير الذى لوحظ فى صفوف الجيروند ، فى حين امتاز حزب الجبل بالتنظيم القوى المتين .

استمرار الحرب :

وكان من المنتظر بعد واقعة فالمى (٢٠ سبتمبر ١٧٩٢) التى قررت مصير حملة الجيش البروسى فى شمبانيا أن يقضى الفرنسيون على هذا الجيش تماما ؛ لو أن (ديموريه) نشط فى تعقب البروسيين بعد أن أجبروا على التقهقر بسبب تفشى المرض بين جنودهم وقسوة الجو ، ولكن بدلا من مطاردتهم آثر (ديموريه) الدخول فى مفاوضة مع العدو على أمل أن ينال لفرنسا نصراً دبلوماسياً عظيما يحمل بروسيا على الخروج من المحالفة القائمة بينها وبين النمسا ضد فرنسا ، ويجعلها تعترف بالجمهورية وتعقد معاهدة للصلح معها . فإن (ديموريه) كان يعرف أن الدوق دى برنسويك وأكثر الجنود البروسيين يمقتون النمساويين والمهاجرين أكثر مما يمقتون «الثورة» ؛ وأن ملك بروسيا (فردريك وليم الثانى) يريد إنهاء الحرب حتى يتفرغ لمسألة بولندة . ولكن آمال (ديموريه) لم تتحقق لأن ملك بروسيا كان يريد من جهة أخرى إبرام صلح شامل ، ويرى من الجبن التخلى عن النمسا عند أول فشل يصيبها ، ولذلك فقد حرص (فردريك وليم الثانى) على أن تظل المفاوضات مستمرة حتى يتمكن الجيش البروسى من التقهقر بسلام من الأراضى الفرنسية وبالفعل فإنه بمجرد أن تم تقهقر جيشه من الأراضى الفرنسية بادر بقطع المفاوضة .

ولقد كان من أثر النجاح الذى أدركه الجيش الفرنسى فى (فالمى) أن شعر الفرنسيون بثقة عظيمة فى أنفسهم لم تكن لديهم من قبل . فلم يعودوا يقنعون بمجرد الدفاع عن حدودهم ، بل أرادوا الآن أن ينشروا المبادىء التى جاءت بها الثورة ، بطريق القوة المسلحة ، وأن يحركوا الشعوب على الثورة ضد ملوكهم وأمرائهم . فأصدر المؤتمر الوطنى نداء يدعو فيه الشعوب المتذمرة من حكامها إلى طلب النجدة من فرنسا . ولكن لا يجب أن يتبادر إلى الذهن أن هذه الدعوة كانت مجردة من الأنانية والنفع الذاتى ، لأن

الديمقراطية الجديدة كانت ذات ميول عدوانية لا تقل فى عنفها عما كان عليه الحال فى عهد الملكية ذاتها ، فانبعثت من جديد فكرة الوصول إلى الحدود الطبيعية ، وبالصورة التى أخذ بها لويس الرابع عشر .

وتعددت ميادين الحرب : ففى سبتمبر ١٧٩٢ دخل جيش الجنوب (سافوى) للاقتصاص من ملك سردينيا (فكتور أمادوس الثالث) Amadeus الذى تحالف مع البربون (متأثراً بإقامة المهاجرين ، فى تورين ومصاهرته للكونت دارتوا) . ورحب شعب سافوى بالفرنسيين . وسبب هذا الترحيب أن دوقات سافوى كانوا قد فقدوا نفوذهم على أهل دوقيتهم الأصلية (سافوى) - ولغة هؤلاء الفرنسية - وذلك منذ أن صار الدوقات « قوة » أو « دولة » إيطالية ، كملوك لسردينيا بفضل امتداد سلطانهم إلى الجنوب فى شبه الجزيرة الإيطالية . وفى نوفمبر ١٧٩٢ ضمت كل من سافوى ونيس إلى فرنسا فتحولت الأولى (سافوى) إلى مديرية فرنسية باسم مديرية (الجبل الأبيض) Mont Blanc ، وتحولت الثانية (نيس) إلى مديرية أخرى باسم (مديرية الألب البحرية) Maritime Alps . ثم عهد المؤتمر الوطنى إلى الجنرال (مونتسكيو) Montesquieu قائد جيش الجنوب بالهجوم على جمهورية جنيف الارستقراطية . ولكن (مونتسكيو) كان من النبلاء فى (النظام القديم) ، فلم يشأ أن يقتحم جنيف ، التى وقف على حصارها مدة ، بل آثر الدخول فى مفاوضات معها ، فاتهمه المؤتمر الوطنى بالخيانة ، وهرب (مونتسكيو) لاجئاً إلى سويسرا ، وتخلصت (جنيف) مؤقتاً من الخطر الذى كان يتهددها .

وفى الميدان الألمانى . فاقت انتصارات الفرنسيين ، ما أحرزوه فى الميدان الجنوبى ، فاستولى الجنرال (كاستين) فى سبتمبر ١٧٩٢ على (سبير) Speier ، (وورمس) Worms ، وفى ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٢ سلمت (ماينز) Mainz دون مقاومة . واستطاع الفرنسيون كذلك أن يحتلوا (فرانكفورت) لفترة من الزمن .

وأما فى الميدان الشمالى فقد ترك (ديموريه) الجنرال (كلرمان) يطارد البروسيين ، بينما حمل هو الوزارة على الموافقة على غزو بلجيكا « وانتصر (ديموريه) على النمساويين انتصاراً حاسماً فى معركة (جماب) Jemmappes فى ٦ نوفمبر ١٧٩٢ - والتى قررت مصير بلجيكا ، حين انسحب النمساويون بعد ذلك وتقدم (ديموريه) فى زحفه حتى بلغ (إكس لا شابل) Aix-la-Chapelle .ورحب الأهلون فى كل مكان بالفرنسيين الذين حرروهم من سلطان النمسا . وإلى جانب هذه الانتصارات كان من المتوقع أن تسقط كذلك هولندة بسهولة بسبب الخلافات السائدة بين أحزابها .

وأراد المؤتمر الوطنى أن يفيد من هذه الانتصارات . فنبذ ظهريا المعاهدات السابقة، وقرر فتح نهر الشلدت Scheldet للملاحة ، كما أعلن (أنتورب) Antwerp ميناء حراً (٦ نوفمبر ١٧٩٢) .ثم أصدر فى ١٥ديسمبر سنة ١٧٩٢ قراراً يكشف عن ناحية « البروبجندا » فى سياسة « الثورة » الخارجية ويتبين منه مدى عداء المؤتمر الوطنى لدول أوروبا ، جاء فيه : « يعلن القواد (الجنرالات) فى كل بلد تحتله الجيوش الفرنسية ، إلغاء السلطات القائمة : إلغاء طبقة النبلاء ، والرق ، وكل الحقوق الإقطاعية. وكل الاحتكارات ، ويعلن القواد (الجنرالات) سيادة الشعب العليا ، ويدعون للانعقاد مجالس من السكان لتشكيل حكومة مؤقتة لا يرشح لها موظف من موظفى الحكومة السابقة ، أو نبيل من النبلاء ، أو عضو من أعضاء النقابات ذات الامتيازات ، ويصادر القواد لحساب الجمهورية الفرنسية كل أملاك « الملوك والأمراء » والنقابات المدنية والدينية . وأن الأمة الفرنسية سوف تعامل كأعداء لها ، أى شعب يرفض الحرية والمساواة ، ويريد الإبقاء على أميره أو حاكمه والطبقات ذات الامتيازات، وينبغى الاتفاق والتفاهم مع هؤلاء » . وإلى جانب هذا فقد كان واضحاً أن المؤتمر الوطنى يريد تعويض نفقات حروب التحرير من البلدان التى تغزوها جيوشه .

وشرع المؤتمر الوطنى يطبق هذه المبادىء ، فى البلدان المفتوحة . ولكن هذه المبادىء طبقت فى بلجيكا بصورة لم تلبث أن أدت إلى فتور حماس أهلها من ناحية تحريرهم ، وذلك لأن المؤتمر الوطنى أرسل إلى بلجيكا عدداً من المندوبين أو القومسيريين وعلى رأسهم (دانتون) كى ينشئوا بها حكومة جمهورية ، فعوملت بلجيكا على أيدى هؤلاء كما لو كانت مقاطعة استولت عليها فرنسا بحق الفتح فحسب، فصادر المندوبون الأملاك، وهاجموا على وجه الخصوص الأديرة ورجال الدين ، وأثاروا بعملهم هذا غضب البلجيكيين المعروف عنهم من قديم أنهم دائماً شعب متدين .

وغضب (ديموريه) غضباً شديداً لما حدث ، وهو الذى أرادأن ينشىء فى بلجيكا دولة محمية (أى تحت حماية فرنسا) . فشهد الآن ثمار انتصاراته تضيع بسبب أعمال النهب والسلب التى ارتكبها مندوبو « نادى اليعاقبة » وعندما فشل (ديموريه) فى حماية البلجيكيين ، ودفع الأذى عنهم ، لم يلبث أن عاد إلى باريس . ليعلم بمجرد وصوله إليها أن أحداثا خطيرة قد وقعت بها أثناء غيبته عنها .

* * *

محاكمة الملك وإعدامه :

وذلك بأن النزاعات الحزبية ظلت على أشدها فى المؤتمر الوطنى . ولم يلبث حزب الجبل أن اكتشف وسيلة جديدة يهزم بها خصومه وتمكنه من السيطرة فى المؤتمر : تلك الوسيلة كانت المطالبة بمحاكمة الملك كعدو للأمة . فإعدام لويس السادس عشر من شأنه أن يفصل فرنسا نهائيا عن تاريخها الماضى القديم . ويتيح الفرصة (للجبل) لإسقاط الجيروند إذا حاول هؤلاء الدفاع عن الملك ، فيتهمهم الجبل بأنهم (ملكيون) . وعلى ذلك فقد نظم نادى اليعاقبة عرائض كثيرة طالب فيها أصحابها بإعدام الملك.

ولقد أراد (المعتدلون) أن يلفتوا نظر المجلس إلى ضرورة مراعاة أحكام الدستور (دستور ١٧٩١) الذى ينص على أن شخص الملك لا يمس ، والذى يعين فى حالات معدودة عقوبة الخلع فحسب وكان من رأى هؤلاء المعتدلين أن هذه العقوبة (عقوبة الخلع) قد نفذت فعلا عند إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية . وأن ليس فى مقدور المؤتمر الوطنى أو أية هيئة أخرى أن تفعل أكثر من ذلك ، أو أن تتناول هذه المسألة من جديد. وعندئذ أحيل هذا الموضوع على لجنة كى تبحثه. ولكن هذه لم تلبث أن قررت أن للمؤتمر الوطنى الحق قانونا فى محاكمة الملك. وفى ١٣ نوفمبر ١٧٩٢ ناقش المجلس تقرير هذه اللجنة .

وجرت مناقشة عنيفة حيث اختلف موقف الأحزاب من هذا التقرير عندما رأى الجيروند وجوب تأييد الدستور ، بينما رأى (السهل) ضرورة قبول تقرير اللجنة ، واتخذ (الجبل) موقفاً متطرفا فطالب بإعدام الملك ودون أية محاكمة . وقد تولى قيادة الجبل فى هذه المسألة (روبسبيير) ، كما اشترك معه (سان جوست) Saint-Just . واستندت دعواهما فى ذلك على أن المجلس إنما يتألف من رجال دولة وسياسة ولا يتألف من قضاة، وأن إدانة الملك فصل فى أمرها فعلا منذ أن تقرر عزله ، وأن الملك المخلوع دائماً مصدر خطر على أى نظام جمهورى ، وأن الدستور مهما تضمن من نصوص لا يمكن أن يحول دون اتخاذ إجراء تستوجبه ضرورة المحافظة على سلامة الأمة وبناء عليه طلب روبسبيير وسان جوست إعدام الملك فوراً ودون محاكمة . وذلك كما قالا ، تطبيقاً لحق « الثورة » المقدس .

وكانت هذه مقترحات أو مطالب متطرفة ، وسرعان ما ضغطت على يد المعارضة . فقد خشى الجيروند أن يفقدوا « شعبيتهم إذا هم ظهروا بمظهر من يريد الدفاع عن الملك . فانضموا إلى جماعة (السهل) فى الاقتراع على محاكمة الملك أمام المؤتمر الوطنى . وتقرر ذلك يوم ٢ ديسمبر ١٧٩٢ .

وكان من العوامل التي ساعدت على الوصول إلى هذا القرار، أن اكتشفت خزانة (دولاب) سرية في قصر التويلري عثر فيها على أوراق الملك ومراسلاته مع (ميرابو) و(بوييه)؛ وكل الخطط والتدابير التي بحثت إما لتخليص الملك (وفراره من باريس) وإما لإرجاع سلطاته المفقودة إليه. وكانت هذه الأوراق الأساس الرئيسي الذي قام عليه الاتهام ضد الملك.

وكان لويس السادس عشر منذ ١١ أغسطس ١٧٩٢ سجيناً في سجن (الهيكل) Temple ، وكانت قد وقعت عليه منذ أكتوبر عقوبة فصله، وعزله عن سائر أفراد أسرته. وفي ١٣ ديسمبر بدأت محاكمته أمام المؤتمر الوطني.

ولم يحاول الملك مناقشة سلطات أولئك الذين كانوا متهميه أو خصومه وقضاته في الوقت نفسه. قرأ (بارير) Barère رئيس المجلس الاتهامات الموجهة إليه، وشرع يسأله الأسئلة التي كان قد سبق الاتفاق على سؤاله إياها وعددها ٣٣ سؤالا، وأجاب لويس عليها بهدوء. فأعلن أن وزراءه هم المسئولون عن أعماله العامة، وأنكر أن الأوراق التي وجدت في التويلري صحيحة. وكان أكثر تأثره في اتهامه بأنه أراق دماء المواطنين يوم ١٠ أغسطس.

ثم انسحب الملك، وقام نقاش عنيف في المجلس بعد انسحابه. وبالرغم من معارضة (الجبل) تقرر إجابة طلب الملك بأن يتولى الدفاع عنه محامون أمام المجلس. وكان الملك قد اختـــار لهذه المهمة (تارجيه) Target وترونشيه Tronchet.فرفض (تارجيه)، وتقدم من تلقاء نفسه (مالزهرب) Malesherbes متطوعاً للدفاع عن الملك، وهو أحد المستوزين القدماء، وصاحب شهرة كرجل فاضل كريم. وفي ٢٦ ديسمبر ترافع المحامي ديسيز Desèze من قبل مالزهرب وترونشيه. وكان الدفاع قد أعد بمهارة وعناية

فانقتين وبذل المحامون فى إعداده مجهوداً عظيما . ونزولا عند إرادة الملك لم يتضمن الدفاع طالباً بالرحمة من المجلس .

وفى ٢٧ ديسمبر استؤنف النقاش فى المجلس ، وأراد الجيروند إنقاذ الملك ولكنهم لسوء تنظيمهم الحزبى ، ولضعفهم لم يجسروا على إعلان رغبتهم فى تبرئته ، بل اقترحوا بدلا من ذلك أن تستفتى الأمة فى هذه المسألة، غايتهم من ذلك إرضاء ميولهم الجمهورية من ناحية وذلك بالرجوع إلى الأمة ، وتنحية المسئولية عن كواهلهم فى مسألة إدانة أو تبرئة الملك ، من ناحية أخرى . ولكن اليعاقبة سرعان ما حشدوا قاعة المجلس بأنصارهم المشاغبين والمهيجين الذين صاروا يهددون بالموت كل من يحاول من النواب إنقاذ الملك . وأخيراً انتهى النقاش فى يوم ١٤ يناير ١٧٩٣ بإلقاء الأسئلة الثلاثة التالية على المجلس : هل لويس كابيه مذنب ؟ هل يسمح باستفتاء الشعب ؟ ما نوع العقوبة التى يجب أن توقع عليه ؟

فكان الجواب على السؤال الأول بالإيجاب وذلك بالإجماع تقريباً . ورفض المجلس استفتاء الشعب بأكثرية ٤٨٤ صوتاً ضد ٢٩٢ صوتاً . وقبل الاقتراع على السؤال الأخير اقترح (لانجونيه) Lanjuinais ضرورة الحصول على ثلاثة أرباع عدد الأصوات عند تقرير نوع العقوبة . ولكن (دانتون) تدخل ، واقترح أن تكون الأكثرية المطلقة أى نصف العدد زائد واحداً هى التى يؤخذ بها ، وفاز مشروع اقتراح دانتون ، ثم حصل الاقتراع على السؤال الثالث بالمناداة على الأسماء ، حتى يعطى العضو صوته شفوياً . وعمد كثير من الأعضاء إلى بيان الأسباب التى بنوا عليها اقتراعهم واستغرق هذا وقتاً طويلا : مدة (٢٤) أو (٢٥) ساعة من الثامنة من مساء ١٦ يناير إلى الثامنة أو التاسعة من مساء ١٧ يناير . واستخدم (الجبل) بفضل اعتماده على جماهير الغوغاء المحتشدة فى القاعة ، كل وسائل التخويف لإرهاب الجيروند المترددين — وأعطى الجبل هذه الفرصة بطبيعة الحال

أن التصويت كان بالمناداة على الإسم أى شفوياً — وأفلح (الجبل) فى وسائله الإرهابية هذه لدرجة أن (فيرنيو) الذى دافع دائماً عن العدالة وطالب بالرحمة فى خطبه الرنانة السابقة، وكان الآن رئيس المجلس، لم يسعه إلا التصويت (أو الاقتراع) على إعدام الملك «لاجتناب الحرب الأهلية». وكذلك اقترح (فيليب دورليان) (أو فيليب المساواة) على إعدام رئيس الأسرة. وأخيراً قام (فيرنيو)، فى جلسة ١٧ يناير، يعلن نتيجة الاقتراع بصوت مرتجف. فاتضح أن عدد النواب المقترعين (٧٢١) والأكثرية اللازمة (٣٦١ صوتاً). وجرى التصويت على الوجه التالى (٣٦٦) إعدام، (٦٧) إعدام بشروط مختلفة، (٢٨٦) سجن أو نفى، (٢) ليمان (فى السفن). وبذل الجيروند جهداً أو محاولة أخيرة لإنقاذ الملك، فاقترح (بريسو) تأجيل تنفيذ حكم الإعدام بعض الوقت، خوف الوقوع فى حرب ضد الملوك الأجانب. ولكن هذا الاقتراح رفض بأكثرية (٣٤) صوتاً. وعلى ذلك فقد سمح للملك فى ٢٠ يناير ١٧٩٣ بأن يودع أسرته الوداع الأخير، وفى ٢١ يناير ١٧٩٣ أعدم لويس السادس عشر فى ميدان الكونكورد (١) بباريس.

وقال (مينيه) Mignet فى كتابه عن الثورة الفرنسية، تعليقاً على إعدام الملك ما يأتى:

«وهكذا هلك فى سن التاسعة والثلاثين ملك من أفضل الملوك، وإن كان فى الوقت نفسه، من أضعفهم، وذلك بعد حكم استمر ست عشرة سنة ونصف، قضيت فى فعل الخير. لقد أورثه آباؤه وأجداده الثورة. أما هو فكان أكثر من أى واحد منهم صلاحية وقدرة على أن يمنع اندلاعها، أو أن يعمل لإنهائها إذا اشتعلت، حيث كان بوسعه، قبل

(١) Place de La Concorde

تشوب الثورة أن يكون ملكا مصلحاً ، أو أن يصبح ، بعد قيامها ، ملكا دستورياً . وهو يكاد أن يكون الأمير (الملك) الوحيد الذى لا أطماع له ، ولا شغف أو ولوع بالسلطة ، والذى يجمع فى شخصه بين السجيتين اللتين تصنعان الملوك الصالحين : الخوف من الله ، وحب الشعب . ولقد هلك فريسة أطماع لم يشارك هو فيها بتاتاً ، هى أطماع أولئك الذين التفوا حوله والتى كان هو غريباً عنها ، وأطماع الجماهير التى لم يثرها هو . ولا يتمتع ملك ، إلا فى حالات قليلة ، بوجود ذكريات عنه موضع تقدير ، مثلما لهذا الملك أما التاريخ فسوف يقول عنه : لو أن مزيداً من متانة الخلق كان نصيبه ، لكان ملكا فريداً فى نوعه » .

وقد ترتب على قتـــل الملك أن تلطخت أيدى عدد كبير من رجال السياسة فى فرنسا بدم الملك ، أى أنهم صاروا « قتلة الملك Régicides » وصاروا يعملون ليجعلوا بعيداً ذلك اليوم الذى سوف يقعون فيه فى يد أحد أعضاء أسرة الملك وأقاربه ليقتص منهم على مافعلوه دون شفقة أو رحمة . ولذلك فقد صار « قتلة الملك » هؤلاء يبذلون قصارى جهدهم من الآن فصاعداً لإرجاء هذا اليوم بكل وسيلة . الأمر الذى جعلهم يسيرون من تطرف إلى تطرف أشد منه ، ومن حرب ضد الملوك إلى حرب ضد « الأمم » وهكذا دواليك ، حتى انتهى بهم المطاف إلى تأسيس ديكتاتورية بونابرت وإنشاء الإمبراطورية النابوليونية فى الظروف التى سيأتى ذكرها .

قال (لوى مادلان) Madelin تعليقاً على حادث قتل الملك :

« لقد غيرت الثورة بذلك طابعها ، وقطعت كل السبل على نفسها ، وصار لزاما عليها كما كتب أحد أعضاء المؤتمر الوطنى أن تمضى فى طريقها قدماً سواء شاءت ذلك أو لم تشأ . نعم ! ولكن بأى جنون تمس ! حقيقة لقد أتاح لها الجنون الذى قادها قسراً إلى الإرهاب ، الانتصار على طغاة

أوروبا انتصاراً جسيما ، لأنهم لما كانوا قد أهلكوا ملكاً فقد صاروا مرغمين على إهلاك ملوك الأرض طراً . وحيث أنهم صاروا معرضين للموت إذا فشلوا ، فقد تكاتفوا فى إنشاء تلك الأوليجاركية من قتلة الملك ، التى ما كان يسعها الاطمئنان إلا يوم أن يؤسس طاغية آخر هو بونابرت ، تلك الحكومة القوية التى تعد بوقايتهم أو تجنيبهم الانتقام ، ولكن أليس يحق لنا أن نتساءل هل حقيقة كان الغرض فى عام ١٧٨٩ عندما انبثق فجر الثورة هو إشعال الحروب التى لانهاية لها ، وإقامة الإرهاب الضرورى وتأليف أوليجاركية وإنشاء ديكتاتورية رجل واحد ؟ لأن ذلك جميعه هو ما جعل اقتراع يوم ١٧ يناير ١٧٩٣ تسير إليه ثورة الحرية» .

آثار قتل الملك : ثورة الفنديه وهزيمة نيروندن

قطعت الثورة إذاً على نفسها كل السبل بسبب قتل الملك ، ولم يعد فى وسعها أن تتراجع ، بل لقد سارت فى الداخل من تطرف إلى تطرف أعنف منه . وأما من حيث علاقاتها بدول أوروبا ، التى يسود بها النظام الملكى ، فكان مقتل الملك بمثابة التحدى لها جميعا . فكانت النتيجة المباشرة لمقتل الملك أن تزايد أعداء « الثورة » فى الداخل وفى الخارج .

فى الخارج نجد أن (دانتون) نفسه قد اعترف بأن المؤتمر الوطنى فى حادث ٢١ يناير ١٧٩٣ (أى حادث إعدام الملك) — « قد أعلن الحرب على الملوك ، وألقى القفاز فى وجوههم طلبا للمبارزة والقتال ، ولم يكن هذا القفاز إلا رأس طاغية » فاستثار قتل الملك دول أوروبا « الملكية » بأسرها وجعلها تتحالف ضد « الثورة » . فقد رأينا كيف أن انجلترة وقفت فى الماضى موقف الحياد من الثورة ، ولكن مقتل الملك سرعان ما صار الذريعة التى تذرعت بها لتغيير موقفها . وكانت انجلترة

منذ شهر نوفمبر ١٧٩٢ قد شهدت مصالحها تتعرض للخطر بسبب انهيار الأراضى المنخفضة أمام غزو الجيوش الفرنسية التى احتلت بلجيكا . كما أن الجمهورية الفرنسية قد أعلنت فتح نهر الشلدت للملاحة الحرة ، فألحقت الأذى بمصالح الانجليز الاقتصادية فى ميناء انتورب . زد على هذا تحريض المؤتمر الوطنى الشعوب الخاضعة للحكومات المستبدة على القيـــام بالثورة للتخلص من استبداد الطغاة — كما قال المؤتمر — حيث استصدر هذا قراراً فى ١٩ نوفمبر ١٧٩٢ بادر بترجمته إلى كل اللغات ، وأعلن فيه باسم الأمة الفرنسية رغبته فى مؤاخاة ونجدة الشعوب التى تريد استرجاع حرياتها ، وقد أزعج هذا القرار الانجليز ، الذين اعتقدوا علاوة على ذلك أن لا أمل فى استمرار سياسة (ديموريه) الذى أراد « تحرير » بلجيكا ، لأن فرنسا التى رغبت أصلا فى « تحرير » الشعوب لم تلبث أن حركتها أطماع الفتح والتوسع على حساب الأمم المجاورة لها ؛ ينهض دليلا على ذلك تصريحات رجال الثورة ، مثل (دانتون) الذى أعلن « أن حدود فرنسا قد رسمتها الطبيعة ، وسوف تصل إليها فى جهاتها الأربع ؛ المحيط ، وشاطىء الراين ، وجبال الألب ، وجبال البرانس ؛ ولن تستطيع دولة منعنا من ذلك » . وكذلك أعد (آبيه جريجوار l' Abbé Gregoire) وهو الذى طالب يوم ٢٢ سبتمبر ١٧٩٢ باستصدار قانون صريح يعلن رسمياً إلغاء الملكية فى فرنسا — أعد تقريراً فى ٢٧ نوفمبر عن توسع فرنسا للوصول إلى حدودها الطبيعية ، على شريطة أن تضم إليها الأراضى التى يبدى أهلها « رغبة حرة » فى الانضمام إلى فرنسا . وكان وقتئذ قد سبق أن انضمت سافوى ونيس إلى الأراضى الفرنسية ، وطلبت مدن وأسقفيات الراين الانضمام إلى الجمهورية الفرنسية . فلكل هذه الأسباب إذاً تذرعت انجلترة بإعدام الملك للدخول فى حرب ضد فرنسا .

ومع ذلك فقد كانت فرنسا هى البادئة بإعلان الحرب . وتفصيل ذلك أن البلاط الانجليزى أعلن الحداد على وفاة الملك لويس السادس عشر ،

وخطب (بيت)Pitt فى مجلس العموم فتحدث عن ضرورة الانتقام للجريمة التى لا مثيل لها فى التاريخ ، وأبلغ فى ٢٤ مارس ١٧٩٣ السفير الفرنسى فى لندن (شوفيلان) Chauvelin بقطع كل علاقة معه فاستدعى السفير إلى فرنسا بينما غادر سكرتير السفارة الأول (تاليران) Tallyrand لندن ، مهاجراً إلى أمريكا . وفى أول فبراير ١٧٩٣ بناء على تقرير من (بريسو) قرر المؤتمر الوطنى إعلان الحرب على انجلترا ، كما أعلن المؤتمر فى اليوم نفسه أن الجمهورية الفرنسية فى حالة حرب مع هولندة . وفى ٧مارس أعلن المؤتمر الوطنى الحرب كذلك ضد أسبانيا . فمهد ذلك لتأليف المحالفة الدولية الأولى ضد فرنسا . فقد وقع اعتداء على أحد سكرتيرى السفارة الفرنسية فى رومه — وهو (هوجون دى باسفيل) Hugon de Basseville وأعلنت الدولة البابوية الحرب على الجمهورية، ثم تبعتها نابولى ، وفلورنسة، وكذلك جمهورية البندقية ، ثم الدويلات أو الإمارات الألمانية ، وذلك بناء على قرار اتخذه (الدياط) فى ٢٢ مارس ١٧٩٣ . ولم يبق خارجاً عن نطاق الحرب سوى السلطان سليم العثمانى ، الذى أساء مقابلة المبعوث الفرنسى فى القسطنطينية (ديكورش) Descorches ، ثم سويسرة بالرغم من تهديدات الجنرال (مونتسكيو) فى جنيف ، وكذلك روسيا رغم أنها قطعت علاقاتها السياسية مع فرنسا ، لأن روسيا كانت مشغولة بتقسيم بولندة ، وقد وقعت معاهدة التقسيم الثانى مع بروسيا فى ٢٣ يناير ١٧٩٣ . وعلى غير ما كان متوقعاً ، ذهبت بولندة لمقاومة هذا التقسيم ، فقامت بها ثورة وطنية تزعمها أحد صغار النبلاء كوشيوزكو Kosciuszko ، ففوجئت بها مفاجأة ، كل من بروسيا وروسيا .

وصارت انجلترة هى الروح المحرك للمحالفة الدولية . وذلك بفضل الإمدادات المالية خصوصاً ، التى زودت بها حلفاءها . ومع ذلك فقد أكد (بيت) أن بريطانيا لن تتدخل فى شئون أية دولة . فرفض أن يأذن

للكونت دى بروفنس شقيق لويس السادس عشر الأكبر، فى «تجربة العمل» كما رفض أن يعلن «المهاجرون» أن الملك لويس السابع عشر - ولى العهد - قد وضع تحت حماية انجلترة. وتمسك الإنجليز بان غرضهم من الحرب ليس إلا العودة بالحالة فى أوروبا إلى ما كانت عليه قبل الحرب، أى حرمان فرنسا من ثمرة انتصاراتها فى سنة ١٧٩٢. ولو أن أطماع الانجليز وحلفائهم كانت فى الحقيقة أبعد من ذلك كثيراً.

وقد أفاد هذا الخطر الخارجى، فى أنه أوقف مؤقتاً النزاعات الحزبية فى داخل المؤتمر الوطنى، فاستطاع المؤتمر أن يتخذ قرارات هامة للدفاع عن الجمهورية. وكان المؤتمر قبل إعدام الملك قد أنشأ فى أول يناير ١٧٩٣ لجنة للدفاع العام(١)، وأدخلت عدة تغييرات فى وزارة الحرب لتعزيز نشاط هذه الوزارة (٣ فبراير)، وفى ٢٤ فبراير صدر قراراً بتجنيد ٣٠٠٫٠٠٠ مواطن. وهذا إلى أن الحكومة أصدرت من ورق النقد Assignats ما قيمته ٨٠٠ مليون من الفرنكات، ثم ضوعف عدد الحرس الأهلى تقريباً.

ولكن هذه الهدنة التى أوقفت الخلافات الحزبية، ومكنت من اتخاذ هذه الإجراءات كانت كما ذكرنا هدنة وقتية فقط، وذلك لأن الجيروند الذين وافقوا على إعدام الملك، لم يفعلوا ذلك إلا لإنقاذ أنفسهم فقط. وسرعان ما وجدوا الآن أنفسهم مخدوعين فيما أرادوه. حيث استمر (الجبل) وقومون باريس يناصباهم العداء الشديد، وصار للمتطرفين من أعضاء حزب الجبل خصوصاً (شوميت)(Chaumette)، هيبير (Hébert) نفوذ عظيم فى القومون؛ بينما عقد كل من (روبسبيير) و (مارا) العزم على التخلص من خصومهما (الجيروند)، فصار يحركان الجماهير والغوغاء ضد الخونة الذين حاولوا إنقاذ الملك.

(١) Comité de Défense Générale

ولم يكن هناك من بين اليعاقبة من يميل إلى الاعتدال غير (دانتون) وحده . فقد أنشأ دانتون وهو فى بلجيكا صلات مع (ديموريه) . وكان على استعداد كامل للاتفاق مع الجيروند ، ولكن هؤلاء خضعوا لتأثير مدام رولاند ، وجوديه لدرجة حالت دون الاتفاق مع « أولئك الذين أثاروا مذابح سبتمبر » فاضطر « دانتون » مرغماً ، وذلك لوقاية نفســـه ، إلى الاستمرار على تأييد زملائه الذين كان يرغب رغبة أكيدة فى التخلى عنهم . وارتكب الجيروند خطأ جسيما فى عدم الاتفاق معه .

وحاول الجيروند أن يشغلوا المجلس بمشروع دستور جديد ، وضعه « كوندورسيه » ولكن دون جدوى ، لأن الشعور الحزبى كان عنيفاً بصورة جعلت متعذراً المناقشة أو البحث فى مثل هذه الموضوعات .

ثم سرعان ما تزايدت قوة اليعاقبة بسبب ما وقع من حوادث متلاحقة بعد ذلك .

فقد انتشرت الاضطرابات ، ووقعت حوادث عصيان كثيرة فى فرنسا فى هذه الفترة ؛ من ذلك : الشغب والاضطراب الذى حدث فى باريس (٢٤—٢٦ فبراير ١٧٩٣) بسبب انخفاض قيمة (ورق النقد) Assignats، والمجاعة ، وارتفاع أسعار الحبوب ، فنهبت المخازن وتعددت العرائض التى طالب أصحابها بحفظ قيمة ورق النقد ، وجعل تداوله إجبارياً وتوقيع عقوبة الإعدام على المختزنين والمحتكرين . وحدث اضطراب أشد عنفاً فى مدينة (ليون) حيث طالبت الجماهير بضريبة تصاعدية على رأس المال ، وأخرى على الحبوب ، ووقعت حركات عصيان كبيرة ضد قرار ٢٤ فبراير الخاص بتجنيد الثلاثمائة ألف مواطن . وذلك فى مونتارجى Montargis (١٤ مارس) ، وفى (أورليان) Orléans (فى ١٦ مارس) حيث قتل مندوب المؤتمر الوطنى ؛ وهذا إلى جانب معارضة المجالس البلدية فى (روان) (وأميان) لقرار التجنيد والمطالبة بإلغائه .

وأما أخطر الاضطرابات فقد وقعت فى الأقاليم الغربية فى الفنديه Vendee وغيرها،من الأقاليم التى بقيت معقلا للنظام القديم برمته ، واحتفظ فيها رجال الدين والنبلاء بكل نفوذهم على الفلاحين خصوصاً . وكان سخط أهل (فنديه) ، وبريتانى Brittany . . إلخ . عظيما لأنهم شديدو التمسك بالعقيدة الكاثوليكية ، وهم الكثرة فى هذه البلاد ، ضد القساوسة الدستوريين الذين على الرغم من قلة عددهم كانوا مسئولين على الكنائس والمرتبات .. إلخ . ثم استبد الغضب بأهل (فنديه) والأقاليم المجاورة ، عندما صدر قرار تجنيد الثلاثمائة ألف مواطن ، لأنهم ما كانوا لبعدهم عن الحدود الشرقية يشعرون بالخطر الذى يتهدد فرنسا ، ولأنهم لا يريدون أن ينقلوا إلى جهات بعيدة عن مواطنهم ، ليحاربوا من أجل جماعة امتهنوا عقائدهم الدينية .

ولذلك فإنه بمجرد أن بدأت عملية التجنيد فى الأيام الأولى من شهر مارس ١٧٩٣ ، قامت الثورة فى أقاليم اللوار Loire ، وفنديه ، وسيفر Sévres وكانت ثورة عاتية ، اضطر بسببها المؤتمر الوطنى إلى إرسال قوات عسكرية لإخمادها ، وقد استمرت العمليات العسكرية حتى نهاية العام نفسه قبل أن يقضى على الثورة القائدان مارسو Marceau وكليبر Kléber ، ولو أن بعض العصاة استمروا يناضلون فترة من الوقت بعد ذلك فى مستنقعات (بريتانى السفلى) .

ولقد حدث هذا العصيان الخطير ، فى وقت كانت الحرب على الحدود الشرقية تسير فيه ضد صالح فرنسا . ذلك أن تعليمات المؤتمر الوطنى صدرت إلى (ديموريه) بغزو هولندة ، بينما كان يزحف جيش من النمساويين وحلفائهم قوامه مائة ألف جندى بقيادة دوق كوبورج CoBourg النمساوى على بلجيكا وماينز ، وكانت النمسا وبروسيا قد قررتا استرجاعهما ، بعد فقدهما فى حملة سنة ١٧٩٢ . فاضطر (ديموريه) إلى التقهقر بسرعة ،

ولكنه انهزم فى موقعة (نيروندن) Neerwinden فى ١٨ مارس ، ثم فى (لوفان) Louvin فى ٢١ مارس ١٧٩٣ .

* * *

خيانة ديموريه :

ويبدو أن (ديموريه) قرر من هذه اللحظة الخروج على المؤتمر الوطنى ، وتنفيذ الخطة التى بدأ يفكر فيها منذ إعدام لويس السادس عشر فقد تقدم كيف أن (ديموريه) قد ساءه مافعله (دانتون) ، والمندوبون اليعاقبة فى بلجيكا ، الذين أخذوا ينهبون البلاد بدعوى نشر المبادىء الجمهورية بها ، حتى نفر الديموقراطيون البلجيكيون من « الفاتحين » الذين كانوا قابلوهم فى أول الأمر وقبل أربعة شهور فحسب « كمحرريهم » ومنقذيهم من طغيان النمسا ؛ وقصد (ديموريه) إلى باريس ليعرض هذا الموضوع على المسئولين بها ، فبلغها أثناء مناقشة المؤتمر الوطنى موضوع مصير الملك . فراح (ديموريه) يبذل قصارى جهده لانقاذ الملك . ولكن دون جدوى . واعتقد (ديموريه) الآن ، وبعد هزيمة (نيروندن) أن الفرصة قد صارت مواتية لتنفيذ برنامجه : قلب الجمهورية وحل المؤتمر الوطنى ، وإعادة الملكية بإرجاع دستور سنة ١٧٩١ . وتتويج لويس فيليب دورليان دوق دى شارتر Chartes ابن فيليب المساواة (والذى حكم بعد ذلك فرنسا من ١٨٣٠ إلى ١٨٤٨) ملكا على فرنسا . وكان دوق دى شارتر وقتئذ ملتحقا بجيشه ، وحارب معه بفروسية ممتازة فى حملتيه (١٧٩٢ ، ١٧٩٣) ، وكان (ديموريه) ينتوى أصلا تنفيذ هذا البرنامج بعد أن يتسنى له إحراز انتصارات باهرة على العدو ترفع من سمعته وقوته . ولكن بعد هزيمتى (نيروندن) (لوفان) ، والقضاء على هذا الأمل ، قرر (ديموريه) فى ٢٣ مارس ١٧٩٣ الاتفاق مع العدو ، فأمضى اتفاقا على الهدنة مع القائد النمساوى (ماك) Mack ، يخلى (ديموريه) بموجبه بلجيكا ، ويتعهد النمساويون (كوبورج) ، بعدم اقتحام

الحدود الفرنسية أو القيام بأية فتوحات . وقد أعلن ذلك (كونورج)، ولاشك فى أن هذا كان « تعهدا » فى صالح (ديموريه) يتيح له الفرصة لتنفيذ مآربه ولكنه كان يتعارض مع رغبات حلفاء النمسا .

ولم يجعل (ديموريه) نواياه هذه سرا مكتوما ، ثم لم يلبث المؤتمر الوطنى عندما علم بهذه الخيانة أن بعث إلى (ديموريه) بأربعة قومسيريين مع وزير الحربية (بورنونفيل) Beurononville للتحقيق ولعزل (ديموريه) من القيادة إذا اقتضى الأمر . فوصل هؤلاء إلى معسكره فى (تورناى) Tournai فى ٢٥ مارس فقبض عليهم (ديموريه) ، ووجه نداء إلى الجيش يطلب منه الزحف معه على باريس لتخليص فرنسا من طغيان المؤتمر الوطنى . وبادر بتسليم قومسيرى المؤتمر ووزير الحربية إلى العدو . فأعلن المؤتمر الوطنى فى ٣ أبريل أن (ديموريه) « خائن للوطن » و« خارج على القانون » أى أهدر دمه . ورفض الجيش أن يتبع (ديموريه) بل حاول أحد قواده ، (دافو) Davout أن يقتله بإطلاق الرصاص عليه . وهرب (ديموريه) ومعه الدوق دى شارتر ، وحوالى الثمانمائة من رجاله إلى معسكر العدو وانتقلت قيادته إلى قائد آخر هو (دامبيير) Dampierre .ولم يسمح (لديموريه) بعد هذه الخيانة بالعودة إلى فرنسا إطلاقا ، فأقام فى النمسا ، ثم فى سويسرة ، ثم فى جهات أخرى ، وقضى حوالى عشرين عاماً فى انجلترة حيث صار مستشاراً للوزارة الانجليزية ، مسموع الكلمة فى أكثر الأحايين ، حتى توفى فى لندن فى سنة ١٨٢٣ .

ولم تكن هذه كل الهزيمة التى لحقت بالجيوش الفرنسية . فقد خسر القائد (كاستين) Custine خط الراين ، ومنذ ديسمبر ١٧٩٢ استرجع الدوق دى برنسويك مدينة (فرانكفورت) . ولو أنه لم يعبر الراين إلا فى ٢٥ مارس ١٧٩٣ على أثر هزيمة (ديموريه) فى (نيروندن) ؛ واضطر الفرنسيون إلى الانسحاب صوب الجنوب ؛ فسقطت (ورمز) و (سبير) ،

وارتد (كاستين) إلى (لانداو) Landau فى أول أبريل ، ووقف البروسيون على حصار (ماينز) . وفى ٩ أبريل ١٧٩٣ اجتمع رؤساء المحالفة فى أنتورب لوضع خطة الحملة المستقبلة ، وأعلنوا عدم اعترافهم بالهدنة التى منحت (دوق دى كوبورج) من اختراق الحدود الفرنسية ، واتفقوا فى هذا الاجتماع على توزيع المغـــانم فيما بينهم : فاحتفظت انجلترة لنفسها بدانكرك ، والمستعمرات الفرنسية ، واحتفظت النمسا بإقليمى أرتوا Artois ، وفلندرا الفرنسية واحتفظت بروسيا باسترجاع الإلزاس واللورين ، بينما كان نصيب أسبانيا المنتظر : الاستيلاء على نافار ، ورسيون Rousillon . وهكذا أصبحت فرنسا بمثابة « بولندة » جديدة تريد الدول تقسيمها ، وتطمع كل دولة فى اقتطاع جزء من جثمانها .

* * *

سقوط الجيروند : انقلاب ٢ يونيه ١٧٩٣

ولما كان (ديموريه) شديد الصلة بالجيروند ، فقد اشتد الهجوم على هؤلاء فى المؤتمر الوطنى بسبب خيانته . وحاول الجيروند دفع تهمة الخيانة عن أنفسهم بتوجيه الاتهام إلى (دانتون) بأنه كان شريكا (لديموريه) فى نشاطه وفعاله منذ أن تعرف به فى بلجيكا . ولكن هذا الاتهام أخفق ولم يسفر إلا عن كسب عداوة الرجل (دانتون) الذى كان أعظم (الديماجوجيين) ميلا إلى السلام .

ومن ناحية أخرى كان لهذه الخيانة ، ولحوادث المشاغبات والعصيان فى باريس وفى الأقاليم ، وفى (فنديه) خصوصا ، ولهزائم الجيوش الفرنسية على الحدود ، أثر عظيم الخطورة من حيث انتشار الرعب والفزع والإرهاب من جهة ، واتخاذ المؤتمر الوطنى من جهة أخرى لعدة إجراءات الغرض منها مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية على السواء ، كان من شأنهما التمهيد للقضاء على الجيروند نهائيا ، وإنشاء ديكتاتورية حزب الجبل .

وأما هذه الإجراءات فيمكن إيجازها فيما يلى :

إنشاء محكمة الثورة Tribunal Revolutionnaire فى ١٠ مارس ١٧٩٣، والمسئول أكثر من سواهما عن إنشائها كان روبسيير ودانتون .

إعلان طوائف معينة من الأفراد الذين اشتركوا فى الثورات والاضطرابات المناوئة للثورة أو علقوا الشارة البيضاء وهكذا ، إعلانهم « خارج القانون » فى ١٩ — ٢٠ مارس .

إنشاء « لجان للمراقبة العامة » لمنع المؤامرات المناوئة للحرية Comités de Surveillance Communaux فى وقت تحالف فيه الطغاة فى أوروبا ضد الجمهورية ـ فى ٢١ مارس .

توسيع جديد لاختصاصات لجنة الدفاع العام Comité de Défense Générale التى تأسست منذ أول يناير ١٧٩٣ من ٢١ عضوا كلهم تقريباً وقتذاك من الجيروند ، فتألفت هذه اللجنة الآن من خمسة وعشرين عضوا : لإعداد ووضع كل القوانين والإجراءات الضرورية للدفاع الداخلى والخارجى عن الجمهورية » ـ فى ٢٥ مارس .

نزع السلاح من المشبوهين سواء كانوا من النبلاء السابقين ، وغير الملتحقين بالجيش أو بالوظائف العامة المدنية ، أو القساوسة المستنكرين ، وكذلك الهيئات الإدارية فى القومونات والمراكز والمديريات التى تكون موضع اشتباه » فى ٢٦ مارس .

استصدار قرار بناء على اقتراح من (دانتون) أعلن خارج القانون جميع الارستقراطيين وأعداء الثورة ، وقرر تسليح المواطنين بالحراب Piques — فى ٢٧ مارس .

استصدار قانون جديد ضد المهاجرين ، أعلن بمقتضاه أن هؤلاء قد ماتوا موتاً مدنياً (Civil وصودرت أملاكهم ، ونفوا مدى الحياة ، مع توقيع عقوبة الأعدام على كل من يعود منهم إلى فرنسا — فى ٢٨ مارس.

استصدار قانون لتقييد حرية الصحافة ، مع توقيع عقوبة الإعدام على كل من تثبت إدانته كناشر أو طابع لأقوال تنطوى على التحريض على إلغاء التمثيل الوطنى ، وإعادة الملكية ، والافتئات على سيادة الشعب العليا (أو المساس بها) وصدر هذا القانون فى ٢٩ مارس .

تقرير وقف حصانة النواب ، عندما كان (دانتون) موضع شبهة كشريك (لديموريه) فى المؤامرة — فقد اجتمع هذا الأخير بثلاثة من اليعاقبة يوم ٢٦ مارس فى (تورناى) ، يبدو أنهم على اتفاق سابق (بدانتون) فى هذه المسألة — وكذلك لارتشائه ، وعندما كان الجيروند موضع شبهة كذلك ، فصار بفضل هذا الإجراء الذى اتخذ فى أول أبريل يحق توجيه الاتهام ضد أى نائب يشتبه فى أنه متعاون مع أعداء الحرية وضد الحكومة الجمهورية .

توسيع سلطات المحكمة الثورية التى لم يكن فى وسعها حسب قرار تأليفها فى ١٠ مارس ١٧٩٣ أن تنظر جرائم الخيانة أو التآمر على سلامة الوطن إلا إذا صدر قرار الاتهام من جانب المؤتمر الوطنى ضد الأشخاص الذين يراد محاكمتهم . أما الآن (فى ٥ إبريل) فقد صار فى استطاعة المدعى العام إلقاء القبض على مرتكبي هذه الجرائم ومحاكمتهم بمجرد أن تتهمهم السلطات بذلك أو المواطنون العاديون . وصار لا يستثنى من هذا الإجراء إلا أعضاء المؤتمر الوطنى أنفسهم الذين وجب أن يسبق محاكمتهم صدور قرار الاتهام ضدهم من جانب المؤتمر الوطنى ، كما كان الحال قبلا .

تأليف حرس من المواطنين فى كل مدينة يختار أفراده من بين أقل الناس ثراء وتخفيض ثمن الخبز على حساب أهل الثراء العريض — فى ١٥ إبريل .

إنشاء (لجنة الخلاص العام) Comité de Salut Publique ، لأن لجنة الدفاع العام لم تف بالغرض الذى أنشئت من أجله — فى ٦ إبريل .

وقد تألفت لجنة الخلاص العام من تسعة أعضاء من المؤتمر يتجددون كل شهر مرة ، وتعقد هذه اللجنة جلساتها سراً ، ومن مهامها اتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع الداخلي والخارجي معاً ، على أن يجرى تنفيذ إجراءاتها « دون إبطاء » أى أنها كانت ذات سلطات ديكتاتورية . وكان من الواضح أن لجنة الخلاص العـــام هذه قد انتزعت بحكم قرار إنشائها « سلطات تشريعية » هى من حق المؤتمر الوطنى وحده — كما قال الجيروند — أن يمارسها .

وبينما كان يجرى تجنيد المتطوعين فى الأقاليم ، وتقوم الثورة فى (لافنديه) ، كان الصراع بين الجيروند والجبـــل يمر فى آخر أدواره فى باريس ، حيث كان (مارا) يقوم فى نادى اليعاقبة بإعداد عرائض شعبية لتقديمها إلى المؤتمر الوطنى تطلب القبض على اثنين وعشرين عضواً من الجيروند ، وحيث كان (روبسبيير) فى داخل المؤتمر يشن هجومه على (بريسو) و (فيرنيو) وغيرهما من زعماء الجيروند . وقد ترتب على هذا الهجوم على نواب المؤتمر أن ائتلافاً وقتيا لم يلبث أن نشأ بين حزب اليمين (الجيروند) وحزب الوسط (السهل) فوجه الحزبان الاتهام ضد (مارا) ، ولكن محكمة الثورة سرعان ما برأته فى ٢٤ ابريل ١٧٩٣ ، وسط تصفيق وتهليل جماهير الغوغاء . وفى الأيام التالية استمر يتزايد هياج الخواطر خصوصا عندما بلغت الجماهير أنباء هزائم الجيش على الحدود ، حتى وجد المؤتمر نفسه أخيراً ، قد صار مهدداً بالقوة المسلحة . منذ أن بدأ يعقد جلساته فى قصر التويلرى فى ١٠ مايو .

وحاول الجيروند دفع هذا الخطر عنهم فاقترح (جوديه) ، أحد زعمائهم إلغاء السلطات القائمة فى باريس — ويقصد بذلك إلغاء قومون باريس خصوصا — إلا أنه كان من المتعذر على الجيروند الاتفاق فيما بينهم ، أو توحيد كلمتهم بشأن ما يجب اتخاذه من إجراءات إيجابية . فاقترح حينئذ

(باريز) Barère وهو من المستقلين حلا وسطاً ، هو إنشاء لجنة عرفت بلجنة الاثنى عشر (لتأليفها من إثنى عشر عضوا) [1] لفحص العلاقات التى يجب أن تسود بين المؤتمر الوطنى وقومون باريس من جهة ، ولإتخاذ الإجراءات الكفيلة بصون الهدوء والسلام وفحص أمر أولئك الذين قبض عليهم القومون ، خلال الشهر السابق من جهة أخرى . وكان أعضاء (لجنة الإثنى عشر) من الجيروند ، ومنهم من كان القومون قد اتهمهم بالخيانة وطالب المؤتمر الوطنى بإلقاء القبض عليهم ، وقد شجع تشكيل (لجنة الاثنى عشر) بهذه الصورة (بريسو) الذى وجد الجرأة الكافية الآن لأن يطلب فى ٢٢ مايو إلغاء قومون باريس وإغلاق نوادى اليعاقبة .

وأما لجنة الإثنى عشر فقد بدأت عملها فور تشكيلها ، بأن أخذت تفحص سجلات الأقسام Sections الثورية ، وعارضت فى تعين أحد اليعاقبة (بولانجيه) Boulanger لقيادة الحرس الأهلى خلفاً (لسان تير) الذى ذهب إلى (لا فنديه) للاشتراك فى إخماد ثورتها . ثم أمرت اللجنة بالقبض على (هيبير) : أكبر المحرضين على الاضطرابات ، ومن زعماء القومون . فأثارت هذه الاجراءات غضب الباريسيين ، وسببت ثورة شعبية عامة فى باريس ضد المؤتمر الوطنى ، الذى أرغمته الجماهير على إطلاق سراح (هيبير) وغيره من أصحـــــاب السراويل الطويلة Sans-Culottes (أى اليعاقبة) المقبوض عليهم ، كما أرغمته على حل لجنة الاثنى عشر فى ٢٧ مايو ١٧٩٣ .

غير أن الجيروند لم يلبثوا أن استعادوا تفوقهم فى اليوم التالى ، فأعيد إنشاء اللجنة ، وعندئذ قام الغوغاء الذين شعروا بقوتهم ، بثورة عظيمة فى ٣١ مايو بقيادة (هانريو) Hanriot الذى حل أخيراً محل (سان تير) فى قيادة الحرس الأهلى . وأراد (روبسبيير) أن يوجه هذه الثورة ضد زعماء الجيروند ، ولكن غرض الحركة كان فى الحقيقة القضاء على لجنة

---

(١) Comité de pouze

الإثنى عشر . وفازت الثورة بمأربها وانتهى العصيان عندما ألغى المؤتمر هذه اللجنة للمرة الثانية . وارتاح دانتون لحل (اللجنة) التى اعتزمت فحص حوادث مذابح سبتمبر ١٧٩٢ ، ولكن زملاءه : (مارا) و (روبسبيير) خصوصاً ، أرادوا الظفر بنصر حاسم على خصومهم . فوقع ما يعرف بانقلاب ٢ يونية ١٧٩٣ ، (١) الذى قضى فيه على الجيروند .

وتفصيل ذلك أن ثمانين مسلح بقيادة (هانريو) ، ومعهم مدفعية كبيرة قد حاصروا يوم ٢ يونية قصر التويلرى — مكان إجتماع المؤتمر الوطنى — وطلبوا من المؤتمر القبض على أعضـــاء لجنة الاثنى عشر وعلى زعماء الجيروند . وحاول (بارير) إنهاء ، الأزمة فاقترح أن يعمد النواب (الجيروند) المتهمون إلى إعلان وقف أنفسهم من وظائفهم ، وقبل عدد من هؤلاء العمل بهذا الاقتراح ، للتهدئة ولتسكين أعدائهم ولكن دون جدوى . وغضبت جماعة من حزب الجبل من هذه الديكتاتورية التى أراد الغوغاء أن يفرضوها على المؤتمر ، وهو جمعية وطنية لها حصانتها ، فخرج المؤتمر بكامل هيئته إلى الأبواب ، يأمر محاصريه بالانسحاب وفك الحصار ، ولكن (هانريو) بادر بتصويب المدافع على النواب الذين انقلبوا عائدين إلى المجلس ، وهم فى يأس وقنوط ، لعجزهم . وعندئذ انتهز (مارا) الفرصة فأعد قائمة بأسماء النواب الذين يراد حبسهم ، وهم أعضاء لجنة الاثنى عشر ثم اثنان وعشرون من زعماء الجيروند ، من بينهم (فرنيو) ، (جوديه) ، (جنسونيه) Gensonné ، بريسو ، (بتيون) ، وغيرهم ، قرر المؤتمر بناء على اقتراح من (كوتون) Couthon توجيه الاتهام ضدهم . وألقى القبض على هؤلاء بينما استطاع آخرون الهرب .

وحقق سقوط الجيروند ، نتيجة لانقلاب ٢ يونية هذا ، انتصار الجبل ، ولو أن هذا الحادث قد زاد من حدة الأخطار التى هددت فرنسا ،

(١) Le Coup d'étar de 2 Juin.

لأن كثيرين من الذين قبض عليهم استطاعوا الفرار من الحبس والالتجاء مع غيرهم إلى نورمانديا حيث حركوا الثورة فى (كاين) Caen وانحاز إلى جانبهم فى الثورة ضد طغيان باريس أكثر من خمسين مديرية . وتجلت روح المعارضة لطغيان باريس وديكتاتوريتها فى إقدام (شارلوت كورداى) Charlotte Corday على قتل (مارا) . فقد جاءت خصيصاً من (كاين) بمناسبة الاحتفال بعيد ١٤ يوليو . وطلبت مقابلة (مارا) «صديق الشعب» ، بدعوى أن لديها معلومات عن نشـــاط الجيروند فى نورمانديا تريد أن تدلى بها إليه . فلما قابلته وكان فى (حمامه) طعنته بخنجرها وقضت عليه فى ١٣ يوليو . وكانت (شارلوت كورداى) فتاة تبلغ الرابعة والعشرين ، تأثرت بقراءاتها الكثيرة لجان جاك روسو ، وبلوتارك ، وتنتمى لأسرة الشاعر (كورنى) Corneille ، وكانت إلى جانب هذا مخطوبة لأحد رجال الجيروند (باربارو) Barbaroux ، واعتقدت أن بوسعها إنقاذ الجيروند إذا هى ارتكبت جريمة من « جرائم البطولة » بقتل (مارا) . ولما كانت باريس تمجد (مارا) ، فقد قضت محكمة الثورة بإعدامها وماتت على المقصلة فى ١٧ يوليو .

على أن الثورة فى هذا الحين كانت قد امتدت إلى (ليون) و (مرسيليا) (طولون) ، (ونيم) Nimes وغيرها من المدن التى أعلنت استنكارها ضد المؤتمر الوطنى . بينما تسلحت فى الشمال مقاطعـــة (كالفادوس) Calvados لإعادة الملكية ، وهاجمت جيوش (لافنديه) مدينة (نانت) حتى تسيطر على نهر اللوار وتستطيع إنشاء الصلات مع انجلترة . ولكن هذه الحركات جميعها كان يعوزها تنسيق الجهود الأمر الذى شل نشاطها . ثم إن الجيروند ما كانوا يرتاحون للملكيين الذين أرادوا توجيه هذه الثورات لصالحهم .

ومن ناحية أخرى فإن الغزاة الخارجيين سرعان ما استغلوا هذه

الاضطرابات الداخلية لتنفيذ مآربهم التى رأينا أنها لم تعد مجرد القضاء على « الثورة » فحسب ، بل صارت تقطيع أوصال فرنسا وفتح أقاليم معينة منها لحسابهم . وانهزمت جيوش « الثورة » فى كل مكان . فسقطت ماينز فى ٢٣ يوليو ، وكان البروسيون قد وقفوا على حصارهم منذ ١٤ أبريل ، ودافع عنها (كليبر) وغيره من القواد ولكن دون جدوى . وكان نصيب القائد (كاستين) الفشل بعد انتصاراته الأولى ؛ واجتاز (كوبورج) القائد النمسوى الحدود زاحفا على كونديه Condé وفالنسيين Valenciennes فسقطتا فى ١٥ ، ٢٨ يوليو بالتوالى وانفتح بذلك الطريق وللمرة الثانية إلى باريس . وزحف الانجليز على (دانكرك) ، والبروسيون على (ويزنبورج) Wissenbourg و (لانداو) وعلاوة على ذلك فقد هزم الأسبان الفرنسيين فى البرانس ، وغزا عشرون ألفا من البيدمونتيين فرنسا من ناحية الألب ، وأعلنت الحكومة الانجليزية الحصار على كل الموانى الفرنسية ، وباتت العاصمة (باريس) مهدد بالمجاعة .

* * *

ديكتاتورية الجبل : (حكومة لجنة الخلاص العام)

وكان فى هذه الظروف الدقيقة : الاضطرابات والثورات فى الداخل والهزائم على الحدود وخطر الغزو من الخارج ، أن سيطر حزب الجبل على توجيه شئون الحكم فى فرنسا . وقد ظهرت آثار ديكتاتورية الجبل أولا فى تعطيل « الدستور » الذى أراده الجيروند ووضع مشروعه (كوندورسيه) ثم أنجزه (الجبل) بعد أن قضى على الجيروند فى انقلاب ٢ يونيه ١٧٩٣ ، فلم يضعه موضع التنفيذ وأبقاه معطلا حتى نهاية عهد المؤتمر الوطنى .

وثانيا : فى إنشاء تلك الحكومة التى عرفت فى تاريخ الثورة باسم حكومة لجنة الخلاص العام ، والتى سيطرت على شئون الحكم فى فرنسا

وحكمت البلاد حكما ديكتاتورياً مدة سنة تقريباً من يوليو ١٧٩٣ إلى يوليو ١٧٩٤ .

(أ) دستور سنة ١٧٩٣ (دستور السنة الثانية)

فقد ذكرنا عند الكلام عن نشاط المؤتمر الوطني، أن لجنة قد شكلت لوضع دستور جديد بدلا من دستور ١٧٩١ الذى انتهى العمل به، وذكرنا أن هذه اللجنة تألفت أكثريتها من الجيروند، كما ذكرنا أن هؤلاء أرادوا إشغال المجلس أثناء اشتداد النضال بينهم وبين الجبل، بتقديم مشروع دستور وضعه كوندورسيه، ليناقشه المجلس؛ ولكن دون جدوى وواقع الأمر أن (الجبل) ظل يبذل قصارى جهده لتعطيل أعمال لجنة الدستور، واستمر الحال على ذلك حتى حدث (انقلاب ٢ يونية) وتخلص الجبل من الجيروند نهائياً . وعندئذ صار من صالح (الجبل) التعجيل بإصدار الدستور، وذلك حتى ينفي عن نفسه تهمة الطغيان التي ألصقها به الجيروند . وحتى يستميل الأمة إلى مناصرته، لا سيما وقد زال خصومه الآن من الميدان . فتسنى إنجاز مشروع الدستور في ستة أيام فقط، وضعه (هيرودى سيشل) Herault de Sécbelles وقدمه إلى لجنة الدستور في ٩ يونية، فقبلته اللجنة في ١٠ يونية، وتلاه صاحبه على المؤتمر في اليوم نفسه واعتمده المؤتمر الوطني، بعد مناقشته في ٢٤ يونيه ١٧٩٣ .

ويتألف دستور ١٧٩٣ من (إعلان لحقوق الإنسان) في ٣٥ مادة؛ ومن قانون الدستور نفسه في ١٢٤ مادة .

أما (إعلان الحقوق) فقد جاء فيه أن الإعلان قد حصل في حضرة الكائن الأعظم (١) . وتجددت في هذا الإعلان الحقوق التي ذكرها إعلان

(١) En Présense de l'Etre Supréme

سنة ١٧٨٩ ، وزيد فيه نص على وجوب أن يكون (التعليم) فى متناول الجميع ، وأن يكون (العمل) متوفراً للجميع كذلك ، وأن تمد يد المساعدة لكل من يحتاج إليها . ونص الإعلان ، على أن الغاية من الاجتماع الانسانى هى توفير السعادة للناس ، كما ذكر أن للناس الحق فى مراجعة وتعديل وتغيير دستورهم حيث أنه لا يحق لجيل معين أن يتحكم بفضل دستور يضعه ، فى الأجيال المقبلة . واختتم الإعلان بنص يوجب القيام فى وجه الحكومة ، إذا اعتدت هذه على حقوق الشعب : « عندما تعتدى الحكومة على حق الشعب ، يكون حق الثورة من أقدس الحقوق والتى لا يمكن الاستغناء عنها » .

وواضح أن هذا النص إنما ينطوى على تقرير شرعية انقلاب ٢ يونية ، وسقوط حكومة الجيروند .

وأما الدستور نفسه فقد جعل لكل مواطن يبلغ الواحدة والعشرين حق الانتخاب فى المجالس الأولية أو الابتدائية فى الكانتونات . وأعضاء هذه المجالس هم الذين ينتخبون مباشرة النواب ، وأعضاء البلديات ، وقضاة الصلح ، وهم الذين ينتخبون كذلك « الأعضاء الناخبين » étécteurs فى المجالس الانتخابية (Assemblée Electorale فى كل المديريات . وجعلت مدة النيابة سنة واحدة . وذلك فى مجلس تشريعى واحد Corps Législatif يقترح القوانين ، وجعلت مدة حق الاعتراض على هذه القوانين أربعين يوماً يسقط بعدها هذا الحق وتقرر حق الاعتراض ، على أساس أن الشعب هو صاحب السيادة العليا ، ومن الضرورى لذلك الرجوع إلى الأمة فى كل القوانين التى تصدر . فإذا لم يعترض أى قومون من القومونات عليها صارت نافذة ، وأما السلطة التنفيذية فقد وضعت فى يد مجلس تنفيذى Conseil Exécutif يتألف من ٢٤ عضواً تنتخبهم الهيئة التشريعية من كشف يحوى أسماء ٨٤ مرشحاً ، وتعد هذا الكشف المجالس الانتخابية فى المديريات

بنسبة واحد عن كل مديرية ، ويتجدد نصف هؤلاء الأعضاء سنوياً .

وأخيراً نص الدستور فى مواده من المادة (١١٨) إلى المادة (١٢١) : على أن الشعب الفرنسى صديق وحليف طبيعى للشعوب الحرة ، وأنه لايتداخل فى شئون الأمم الأخرى الداخلية ، وكذلك لا يحتمل أن تتداخل هذه الأمم فى شئونه ، وأنه يرحب بكل اللاجئين الذين يأتون إليه من البلدان الأجنبية ، مشردين ومنفيين من أوطانهم ، من أجل قضية الحرية ، ولكنه يرفض أن يلجأ إليه طاغية من الطغاة .

ومما يجب ذكره أن هذا الدستور قد عدد حقوق المواطنين المدنية . فذكرت « المادة ١٢٢ » أن منها المساواة والإخاء والأمن والملكية «التملك» وحرية العبادة ، والتعليم العام وحرية الصحافة والدين العام والتمتع بكل حقوق الإنسان : حق الاجتماع وتأليف الجمعيات الشعبية ، وحق تقديم العرائض : إلخ. ولكن هذا الدستور لم يذكر شيئاً عن «واجبات»الانسان فلم يختلف فى هذه الناحية عن دستور سنة ١٧٩١ .

ولقد اقترع على هذا الدستور المؤتمر الوطنى نهائياً فى ٢٤ يونية ، ثم تمشياً مع روح الدستور نفسه — أى واجب الرجوع إلى الأمة — عرض الدستور على المجالس الأولية أو الابتدائية فى الأقاليم للاقتراع عليه : فى باريس من ٢ إلى ٤ يوليو ، وفى الأقاليم من ١٤ إلى ٢٢ يوليو ، ثم فى ٤ أغسطس . وقد قبلت الأمة الدستور . ولكن يجب ملاحظة أن سواد الشعب لم يكن متحمساً للتصويت . فمن بين سبعة ملايين ناخب لهم حق التصويت ، استخدم هذا الحق مليونان فقط ، ومع أن المعارضين للدستور كانوا قلة ، حيث لم يقترع ضده ولا ناخب واحد فى باريس ، فى حين بلغ عدد المعارضين فى الأقاليم من ١٥ إلى ١٦ ألفاً فقط ، فالذى يجدر ذكره أن الاقتراع كان بالمناداة بالإسم ، وأن من بين الموافقين كان « ١٠٠,٠٠٠ »

طالبوا بإدخال تعديلات على الدستور ، وكان من مطالبهم الإفراج عن نواب الأمة المقبوض عليهم فى انقلاب ٢ يونية ١٧٩٣ .

ولكن هـــذا الدستور لم يوضع موضع التنفيذ أبداً . فيقول « لوى مدلان » : أما وقد أمكن بلوغ النتيجة التى ظلت منشودة زمناً طويلا فقد رئى أن هذا الدستور الذى بلغ حداً من الصرامة لايجعله ملائماً لطبيعة الفرنسيين ، دستور طيب جداً بحيث لا يجب المجازفة باستخدامه حتى لا يتحطم ! . ولكن حتى لا يشك امرؤ فى وجوده فقد أودع هذا الدستور فى صندوق ، وأغلق عليه ووضع هذا الصندوق وسط ردهة المؤتمر ، فى مكان غير مناسب بتاتاً . وهكذا كما قال «باربر» ، وهو متنبىء آخر متصف بالهدوء والرزانة ، لقد صار هذا الصندوق قبره ! .

(ب) لجنة الخلاص العام

وهذه اللجنة كما تقدم تأسست فى ٦ إبريل ١٧٩٣ ؛ وأعيد انتخاب أعضائها منذ ذلك التاريخ . ولكن لم يلبث أن طرأ تغيير على تأليفها فى ١٠ يوليو ، عندما أنقص عدد أعضائها من ستة عشرة عضواً إلى تسعة أعضاء فقط ؛ ثم خرج منها « دانتون » ، وصارت تتألف بعد هذا التاريخ من : روبسبيير « منذ ٢٧ يوليو » وسان جوست ، وكوتون ، وبيللوفارن ، وكلو للوديربوا « والأخيران منذ ٦ سبتمبر » إلى جانب (باربر) وكذلك « كارنو » Carnot منذ ١٤ أغسطس . ولقد عرفت هذه اللجنة باسم « لجنة السنة الثانية الكبرى » (١) . وقد عرفت الفترة التى مارس خلالها هؤلاء أسباب السلطة باسم « حكومة لجنة الخلاص العام » وامتدت هذه الفترة على وجـــه التجديد من ١٠ يوليو ١٧٩٣ إلى ٢٧ — ٢٨ يوليو ١٧٩٤ .

(١) Le Grand Comité de L'an ii.

وتألفت حكومة لجنة الخلاص العام ، من « هيئة حاكمة » أو من رجال دولة Hommes d'état عددهم خمسة : فأشرف روبسبيير على التعليم والفنون الجميلة ، و « سان جوست » على التشريع والقوانين ، و (كوللود يربوا) و (بيللوفارن) و (كوتون) على شئون السياسة الداخلية ، والمراسلات مع أعضاء البعثات الموفدة فى مهمات ، ومع السلطات الإدارية . ثم قامت إلى جانب هذه ، « هيئة تنفيذية » من الرجال المنفذين Hommes d'exécution وكانوا (هنرى دى سيشل) لشئون السياسة ، و « جان بون أندريه » Jean Bon-André لإدارة البحرية ، و (كارنو) لتنظيم الجيش (وتدبير النصر) ؛ ثم كل من (بريور) Prieur نائب المارن ، و(بريور) نائب كوت دور la Lôte d'or ، و (روبير ليندت) Robert Lindet لشئون الإدارة الحربية ومصانع الجيش وخدمة المستشفيات والنقل ؛ وأخيراً (بارير) للادارة المالية ، كما عهدت إليه أعمال السكرتيرية العامة وإعداد التقارير وتقديمها للمؤتمر .

ولقد كان هؤلاء الرجال يمارسون « حكماً مطلقاً » فى فرنسا ، حيث قد اقتضت مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية التى تعرضت لها البلاد وقتئذ أن يتزايد تركيز السلطة بها ؛ وتولت « لجنة الخلاص العام » معالجة الموقف مستندة على سلطاتها الديكتاتورية .

فكان مما عالجته لجنة الخلاص العام الأزمة المالية ، وذلك بأن فرضت على الأغنياء الاكتتاب إجباريا فى قرض داخلى ، أرادت أن تسد به العجز الحاصل فى الميزانية ؛ ثم إنها تناولت الشئون الخارجية ، فكان من إجراءاتهـــا ، لمواجهة الموقف أنها بادرت بإعلان (التعبئة العامة) Levée en Masse : « بأن يذهب الشبان إلى ساحات القتال ؛ وبأن يصنع الأزواج السلاح وينقلوا الإمدادات ، وبأن يصنع الزوجات الخيام والأقمشة ، وأن يخدمن فى المستشفيات ؛ وبأن يمزق الأطفال

الثياب البالية الكتانية ، لعمل مشاقة منها ، وبأن يذهب العجائز إلى الميادين والمحال العامة ، ليشجعوا المحاربين ، وليشعلوا نار الكراهية ضد الملوك » .

ولمعالجة الثورات الداخلية ، ومجابهة العدوى الداخلى اتخذت لجنة الخلاص قراراً فى ٦ سبتمبر ١٧٩٣ ، بوضع جيش ثورى من ستة الآف من المشاة ، وألف ومائتين من المدفعية تحت تصرف اللجنة ، ليقوم بتنفيذ أوامرها فى كل أنحاء فرنسا . وفى ١٧ سبتمبر صدر (قانون المشبوهين)(١) لتعقب ومطاردة « المناوئين للثورة » والمشتبهة فى أمرهم . ويدخل فى عداد هؤلاء ، كل من يبدو من مسلكه أو علاقاته بالغير أو فى كتاباته وأقواله ، أنه عدو للحرية ، وضالع مع الطغيان أو الملكية أو الفدرالية ، أى الدولة التعاهدية ، لأن هدف الثورة ، هو الوحدة القومية ، وليس إنشاء جمهوريات مستقلة منفصلة فى الأقاليم ؛ وكان الغرض من النص على الفدرالية ، تعزيز النظام المركزى تحت سيطرة العاصمة ، أى باريس . ويدخل فى عداد المشتبه فى أمرهم كذلك ، كل أولئك الذين يعجزون على القيام بواجباتهم كمواطنين ، ثم الذين رفضت السلطات إعطاءهم (الشهادات المدنية)(٢) للتدليل على أنهم مواطنون طيبون صالحون ؛ ثم الموظفون الذين يوقفهم المؤتمر عن مباشرة وظائفهم ، أو القومسيريون الذين كانوا تابعين له ، ثم لا يعادون إلى وظائفهم ؛ ثم أقرباء المهاجرين ، الذين لا يظهرون دائماً شعور الولاء « للثورة » ، والمهاجرون ، الذين لم يعودوا للوطن فى المهلة التى حددتها القرارات لهم .

وعلاوة على ذلك فقد وضعت « تسعيرة » للغلال والمواد التموينية الأخرى ، تجنبا لخطر المجاعة ؛ واعتبر « مشبوها » كل تاجر يترك تجارته ، ولا يلبث أن يتعرض للحكم عليه بالإعدام إذا هو عمد إلى تخزين المواد الغذائية .

---

(١) Loi des Suspects (٢) Certificats de Civisme

وأخيراً فإن المؤتمر الوطني لم يلبث أن نقل سلطاته نهائياً إلى لجنة الخلاص عندما رئى إغفال الدستور — دستور السنة الثانية (١٧٩٣) — بدعوى استحالة تنفيذ القوانين الثورية مالم تكن الحكومة ذاتها ، كما قال (سان جوست) حكومة ثورية . ولقد استمر (سان جوست) يقول : إن على الدولة واجب إطعام المتعطلين ، وإخماد الثورات ، وإنقاذ الشعب ، وتلك مشكلة ضخمة لاسبيل إلى إيجاد حل لها إلا « بتقويم الحكومة بأمرها » . وعلى ذلك فقد أصدر المؤتمر الوطني قراراً في ١٠ أكتوبر ١٧٩٣ ، ذا شقين ، فهو قد أعلن رسمياً (أولا) ، أن حكومة فرنسا المؤقتة سوف تكون ثورية إلى أن ينعقد الصلح . والحكومة المؤقتة هنا كانت (المجلس التنفيذي المؤقت [١]) وهي « مؤقتة » لأن دستور ١٧٩١ كان قد ألغى ، في حين أن دستور ١٧٩٣ معطل . فأعطى هذا القرار حكومة الثورة القائمة فعلا وهي لجنة الخلاص ، الصبغة الشرعية اللازمة لها ، كما تأجل بمقتضاه تنفيذ دستور ١٧٩٣ نهائياً حتى ينعقد الصلح بين فرنسا والدول . ثم إن هذا القرار (ثانياً) وضع تحت مراقبة وإشراف لجنة الخلاص (المجلس التنفيذي المؤقت) والوزراء والقوات والهيئات الإدارية . . الخ فألغى القرار فعلا نتائج الانتخابات الشعبية (للهيئات الإدارية وما إليها) ، وأخضع كل موظفي الدولة في السلك المدني ، وفي الجيش كذلك لسلطان لجنة الخلاص .

وفي ٢ ديسمبر ١٧٩٣ اتخذ المؤتمر الوطني قراراً تقدمت بمشروعه لجنة الخلاص أعلن أن « المؤتمر الوطني المركز الوحيد الذي يصدر عنه نشاط الحكومة » . وواضح ، أن ذلك كان خرافة أو زيفاً قانونياً ، ولكن لم يكن هناك مناص من القول بها حتى يتسنى إعطاء أقل صيغة شرعية ممكنة لمجلس كان يجب أن ينفض بعد أن أدى الغرض من اجتماعه ، وهو إنهاء

(١) Conseil Exécutif Provisoire

وتصفية الملكية ، وإعلان الجمهورية ، وبعد أن خرج عليه نصف أعضائه ، وتوزعت السلطات التى كانت له بين مختلف اللجان التى أقيمت ، وخصوصا (لجنة الخلاص العام) التى استأثرت بكل أسباب السلطة الفعلية والحكم . وكان بمقتضى هذا القرار أن صارت لجنة الخلاص العام هى الحكومة الثورية « قانونا » فى فرنسا .

ولقد كان بفضل هذه الإجراءات (أو القرارات) إذاً ، أن تمكنت حكومة لجنة الخلاص ، من إخماد الثورات والاضطرابات الداخلية من جهة ، وإدارة الحرب بنجاح ، وإلحاق الهزيمة بالعدو من جهة أخرى . وزيادة على ذلك فقد ساعدت هذه القرارات على قيام عهد الإرهاب الذى انتهى بسقوط روبسبيير وانتهاء لجنة الخلاص ذاتها .

أولا : إخماد الثورات والاضطرابات الداخلية :

فقد انهزم الملكيون الثوار فى نورمانديا ، واستطاع مندوبو المؤتمر الوطنى الدخول إلى (كاين) فى ٣ أغسطس ١٧٩٣ . وتلا ذلك أن سلمت (بردو) مركز المقاومة فى الغرب ، وقبلت الدستور . ثم سقطت مرسيليا فى الجنوب فى ٢٣ أغسطس ، وحاصر القائد (كلومان) مدينة (ليون) التى سقطت بعد أن تكبدت خسائر فادحة (فى ٩ أكتوبر) وقرر المؤتمر الوطنى « إزالتها » ، وإقامة عمود فى مكانها منقوش عليه : « لقد حاربت ليون ضد الحرية فأزيلت (أو محيت) من الوجود » ، وفى ١٩ ديسمبر أخضع نابليون بونابرت طولون الثائرة والتى كان يحميها الأسطول الانجليزى بقيادة أمير البحر هود Hood الذى استنجدت طولون به . وأما ثورة (لافانديه) التى بدأت تعنف منذ مارس ١٧٩٣ فقد استطاع الفلاحون فى مدى شهرين أن يسيطروا على الأقليم بأكمله ، ويهزموا جيوش المؤتمر وأن يطردوها إلى ما وراء نهر اللوار ؛ واستمرت الثورة

إلى أن قضى عليها كما ذكرنا الجنرال (كليبر) وزميله (مارسو) فى ديسمبر سنة ١٧٩٣ . وحاول ثمانون ألفاً من أهلها (أهل فنديه) الفرار إلى أقليم (بريتانى) حيث استمرت بها بعض الوقت ، حرب متقطعة ضعيفة ، ولكن هذه العمليات أخفقت ، وتشتت الثوار ، وقررت لجنة الخلاص إبادة سكان (لافنديه) حيث أنه من المعتذر تهدئتهم،فأعدم كثيرمن أهلها. وعلى ذلك فإنه لم ينقض عام ١٧٩٣ حتى كانت فرنسا بأسرها قد خضعت للمؤتمر الوطنى ، وصار قومسيرو أو مندوبو المؤتمر يتمتعون فى الأقاليم بسلطات مطلقات تعادل ما كانت تتمتع به (لجنة الخلاص) من سلطات مطلقة فى باريس ولقد كان من أسباب ضعف المقاومة ضد اليعاقبة ولجنة الخلاص العام ذيوع الاعتقاد بين سواد الشعب بأن وجود سلطة مركزية قويه ضرورى حتى يمكن إنقاذ فرنسا من خطر الغزو الخارجى .

ثانيا : ادارة الحرب :

وكذلك نجحت إدارة الحرب . ولازم التوفيق فرنسا عندما دب الخلاف بين النمسا وبروسيا بعد سقوط (ماينز) فى أيدى البروسيين فى ٢٣ يوليو ١٧٩٣ فنمع هذا الخلاف البروسيين بعد استيلائهم على ماينز من الزحف على باريس ففاتت عليهم فرصة إخضاع العاصمة وكسب الحرب. وأما سبب هذا الخلاف فهو أن ملك بروسيا فردريك وليم الثانى (١٧٤٠-١٧٩٧) كان يريد الحيلولة دون أن تستبدل النمسا بفاريا ببلجيكا ، بينما كانت النمسا تقف كل جهودها على التوغل فى فرنسا الشمالية والالزاس وضم فتوحات جديدة إليها فى هذه الجهات . ودب النزاع كذلك بين (كوبورج) القائد النمساوى و (دوق يورك) قائد القوات الإنجليزية الواقفة على حصار (دانكرك) ، ورفض (كوبورج) مساعدة الإنجليز فى هذا الحصار .

وقد حدث هذا الخلاف بين الحلفاء فى الوقت الذى ساد فيه الخلاف

كذلك فى الداخل بين الثوار « الملكيين » « والجيروند » . فانتهز اليعاقبة (لجنة الخلاص العام) هذه الفرصة لتعبئة كل الجهود لإنقاذ الوطن . واستطاع (كارنو) الذى تسلم فى حكومة (لجنة الخلاص) إدارة الحرب، تنظيم ثلاثة عشر جيشاً ؛ وأدخل تغييرات هامة فاستبدل بالقواد الارستقراطيين القدامى أمثال (كاستين) ، (مونتسكيو) رجالا ممن ترقوا من الصفوف ، (مثل جوردان) Jourdan و (هوش) Hoche (بيشجرو) Pichegru ، فأعاد هذا التغيير الاتحاد فى الرأى والهدف بين قواد الجيش والحكومة المركزية . ثم إن تحول أغراض الحلفاء إلى الرغبة فى الفتح والتوسع على حساب فرنسا بدلا من نكران المصلحة الذاتية والنفع الخاص ، على نحو ما كانو يعلنونه فى بادىء الأمر ، لم يلبث أن صرف عنهم شعور العطف الذى ساد قبلا نحوهم بين بعض طبقات الشعب الفرنسى .

وعلى ذلك فقد اضطر الانجليز إلى رفع الحصار عن (دانكرك) فى ٦ سبتمبر ١٧٩٣ وانهزم الانجليز والهانوفيريون عن معركة كبيرة فى هوندشوتن Hondschoten بعد ذلك بيومين . بينما انتصر (جوردان) على النمساويين فى (واتيجنيز) Wattignies فى ١٦ أكتوبر ؛ وكان قبل ذلك قد تمكن (هوش) من هزيمة جيش نمساوى — بروسى فى ٢٥ سبتمبر ، وأرغم (بيشجرو) النمساويين بقيادة ورمزر Wuermser على الارتداد عبر الراين. واسترجعت جيوش (هوش) و (بيشجرو) ، ومع هذه الجيوش مندوب المؤتمر (سان جوست) ليشجع الجنود ويستحثهم على القتال — استرجعت (وايزنبرج) Weissenberg .

وتلك جميعها انتصارات باهرة . لم يطفىء بهاءها سوى تلك الاجراءات العنيفة التى اعتقد (الجبل) و (لجنة الخلاص) أنهما على حق فى اتخاذها

ضد أعداء الوطن الداخليين المتآمرين على « الثورة » وهى الإجراءات التى أوجدت عهد الإرهاب .

* * *

عهد الإرهاب (١)

أوجدت حكومة لجنة الخلاص العام عهد الإرهاب الذى أقيم بدعوى القضاء على أعداء الثورة الداخليين من المناوئين للثورة والمتآمرين عليها . واستندت حكومة لجنة الخلاص العام فى تعقب هؤلاء المناوئين والمتآمرين، ونشر الإرهاب ، على طائفة من القرارات التى اتخذها المؤتمر الوطنى ، وأهمها : القرارات التى صدرت فى ٥ مارس ١٧٩٣ ، وبمقتضاها صار تقوية (المحكمة الثورية) — التى عرفنا أنها أنشئت فى ١٠ مارس ١٧٩٣ ، وتوسعت اختصاصاتها فى ٥ أبريل — فقد رفع الآن عدد قضاتها إلى سبعة عشر قاضيا — وكانوا أصلا سبعة ثم زيدوا إلى عشرة . وبمقتضى قرارات ٥ سبتمبر تعين خمسة لمساعدة المدعى العام المسمى فوكييه تانفيل Foquier Thinville كناوبين له . وكذلك تقرر تقسيم المحكمة الثورية إلى أربعة أقسام ، يعمل كل إثنين منها معاً مرة بالتناوب حتى تسير الأعمال بسرعة ، وكذلك تقرر إنشاء «جيش ثورى» من ٦٠٠٠ من المشاة ، ١٢٠٠ من الفرسان ، لضمان تموين باريس وإحباط المؤامرات الارستقراطية ، ثم تقرر « تعويض » أو إعطاء مكافأة ماليـــة قدرها أربعون صلديا لأصحاب السراويل الطويلة (سان كيلوت) الذين يحضرون جلسات مجالس الأقسام (وقد أنقصت هذه إلى جلستين أسبوعياً) ثم إلغاء القرار الذى كان يمنع الموظفين ، تحت طائلة عقوبة الموت ، من تفتيش المنازل أو إلقاء القبض على المواطنين أثناء الليل ؛ بل صار الواجب على المواطنين

---

(١) La Terreur

« أن يفتشوا عن الأعداء فى أوكارهم أو جحورهم ، و (صار) لا يكاد يكفى للقبض عليهم النهار ولا الليل بطولهما » .

وفى ١٣ سبتمبر ١٧٩٣ حصلت لجنة الخلاص العام من المؤتمر الوطنى على حق تجديد تشكيل لجنة الأمن العام (١) والتى كانت تألفت منذ أكتوبر ١٧٩٢ والتى كان لها الإشراف على أعمال البوليس وإدارة القضاء والتى كان للجنة الخلاص السلطة فى دعوتها للاشتراك فى المباحثة معها لتنسيق العمل . ولو أن لجنة الأمن العام كان لها كيانها الخاص بها . فاخرج من لجنة الأمن العام كل الذين اتهموا باستغلال النفوذ لحماية المتعهدين (للتموين والجيش) أو أصحاب البنوك . . إلخ . وتعيين بدلا منهم أعضاء من أنصار لجنة الخلاص العام والخاضعين لنفوذ هذه اللجنة . وزيادة على ذلك فقد أجيز (للجمعيات الشعبية(٢)) (وفى الأقسام للمواطنين الذين لا يحضرون مجالس الأقسام) أن ترشد لجنة الخلاص العام إلى الأشخاص الذين يفرطون بواجباتهم المدنية أو المشتبه فيهم ، خصوصاً المتعهدين لتزويد الجيش بحاجاته .

وفى ١٧ سبتمبر ١٧٩٣ صدر قانون المشبوهين الذى سبق الحديث عنه لتحديد فئات المشبوهين الذين يجب الإرشاد عنهم .

ولقد بدأ الإرهاب فى باريس بأن امتلأت سجونها (التى تقدم ذكرها) بأكثر من خمسة آلاف « مشتبه فى أمرهم » ، قبض عليهم بمقتضى (قانون المشبوهين) . وبدأت محكمة الثورة عملها بنشاط وهمة بعد أن ظلت بلا عمل تقريباً منذ إنشائها فى ١٠ مارس سنة ١٧٩٣ وقال (باراس) Barras ما معناه : « يجب أن تبدأ بقتل خصومك على المقصلة

---

(١) Comité de Sureté Générale

(٢) Societés Populaieres

أو تنتظر حتى يقتلك بها هؤلاء ، وكان النائب (جروساس) Grosas أول من أعدم من الجيروند ، وعددهم ٢٢ وهم الذين طردوا من المؤتمر يوم ٣١ مايو (انقلاب ٢ يونيه ١٧٩٣) وفى ١٦ أكتوبر أعدمت (الأرملة كابيه) : مارى انطوانيت ، بعد أن أقذع القول فى اتهامها أمام محكمة الثورة كل من (شوميت) و هيبير) وأدينت بتهمة الاتصال بالعدو ضد سلامة الوطن . وفى ٣١ أكتوبر أعدم باقى الجيروند (٢١ عضوا عدا فالاذى Valazé الذى انتحر بطعنة خنجر) ومنهم (فرنيو) و (بريسو) (وجنسونيه) وغيرهم . وفى ٦ نوفمبر قطعت المقصلة رأس فيليب دورليان أو فليب المساواة عضو المؤتمر الوطنى ، والذى اقترح إعدام الملك وفى ٨ نوفمبر أعدمت مدام رولاند وهى تقول « أيتها الحرية كم من الجرائم ارتكبت باسمك » أما زوجها (وكان لاجئا فى روان) فقد انتحر فى ١٥ نوفمبر . وأعدم (بايلى) فى ١٠ نوفمبر ، (وبارناف) فى ٤ ديسمبر ، وانتحر(كلافيير) فى ٨ ديسمبر . ووجد (كوندرسيه) ميتا فى محبسه (فى باريس) فى ٢٩ مارس ١٧٩٤ — ومن المحتمل أنه مات جوعاً — وأعدم « جوديه » فى بردو فى ١٥ يونيه ١٧٩٤ وبارباور Barbaroux فى بوردو فى ٢٥ من الشهر نفسه وانتحر فى ٢٦ منه بتيون . وهكذا كما قال تاين Taine صارت « الثورة تأكل رجالها » ومن الذين لقوا احتفهم مدام دى بارى عشيقة لويس الخامس عشر . وكذلك كاستين الذى اتهم بالخيانة لتسليمه ماينز وفالنسيين .

وبعد الاستيلاء على ليون (٩ أكتوبر ١٧٩٣) أرسل إليها « فوشيه » F ouché للاقتصاص من أهلها فقبض فوشيه من ديسمبر ١٧٩٣ إلى مارس ١٧٩٤ على نحو ٣٥٠٠ مواطن ، أعدم منهم ١٦٨٢ ، واعتقل ١٦٢ ، وأطلق سراح الباقى . وأرسلت « لجنة الخلاص » لعقاب أقليم (لا فندية) — (كاريه) Carrer الذى أقام محكمة ثورية تحت رئاسته ، واستبطأ المقصلة

كأداة للعقاب ، فأغرق المقبوض عليهم بالجملة ، وأفواجاً أفواجاً فى نهر اللوار «عند نانت» . وبلغ عدد الذين هلكوا بناء على أوامر (كاريه) فى هذا التغريق Noyades خلال شهور أكتوبر ونوفبر وديسمبر ١٧٩٣ ، ما لا يقل عن ١٥٠٠٠ نسمة .

ثم إنه حتى يتم الانفصال كلية عن الماضى ، تقرر فى ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٣ استبدال تقويم ثورى بالتقويم المسيحى (الجريجورى) . فصار بدء حساب السنين من تاريخ إعلان الجمهورية أى فى يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٧٩٢ . وقسمت السنة إلى اثنى عشر شهراً متساوياً : هى Vendemiaire (شهر حصاد الكروم ، أول شهور السنة ويبدأ يوم ٢٢ سبتمبر ؛ Brumaire (الضباب) ، Frimaire (الصقيع) : وهذه لفصل الخريف . ثم شهور Nivose (الجليد) و Pluviose (المطر) ، Ventose (الرياح) . وهذه لفصل الشتاء ؛ ثم شهور Germinal (النبت) ، Floreal (الإزهار) ، Prairial (المراعى) ، وهذه لفصل الربيع ؛ ثم شهور Messidor (الحصاد) Thermidor (الحر) Fructidor (الثمر) : وهــــذه لفصل الصيف . وتنسب وضع أسماء هذه الشهور لعضو المؤتمر الوطنى : فابر د انجلانتين . وقد جعل كل شهر من ثلاثين يوما ، ثم قسم إلى ثلاثة أقسام متساوية سميت أيام كل قسم منها بترتيبها العددى هكذا اليوم الأول Primidi ، والثانى Duodi ، والثالث Tridi والرابع Quatridi ، والخامس Quintidi والسادس Sextidi ، والسابع Septidi والثامن Octidi ، والتاسع Nonidi ، والعاشر Decad وجعل اليوم العاشر يوم راحة ، ثم أضيفت خمسة أيام مكملة Jours Complementairs فى نهاية السنة سميت أيام السان كيلوتيين sans-culottes [مخصصة أو مهداة للعبقرية Genuis ، والعمل Labour ، والفعل Action والتعويض Recompenses والرأى Opinion] . وقد بقى هذا التقويم معمولا به حتى أول يناير سنة ١٨٠٦

وقد أدى بطبيعة الحال إلغاء التقويم الجريجورى المسيحى مع إلغاء أيام الآحاد والأعياد القديمة إلى مهاجمة المسيحية ذاتها. ولكن هذا الهجوم كان ينطوى على بداية ذلك الانقسام الذى أخذ يظهر فى صفوف (الجبل) وهو الحزب الذى استطاع حتى الآن أن يفرض ديكتاتوريته أو سيطرته المطلقة من غير منازع.

* * *

انقسام الجبل:

والحقيقة أن حزب الجبل كان قد بدأ يسير من مدة فى طريق الانقسام إلى ثلاث جماعات متباينة، وذلك بدرجة اختلاف ما كان لدى زعماء هذه الجماعات من آراء ووجهات نظر مختلفة: وكان الزعماء الثلاثة هم: دانتون وروبسبيير، ومارا.

حزب دانتون: فقد كان دانتون (وحزبه) يبررون قيام الإرهاب بأنه ضرورة لاغنى عنها لإنقاذ الوطن، ولكن حيث أن الخطر قد زال الآن بالقضاء على أعداء الثورة الداخليين (الإعدام على المقصلة: الجيروند والمشبوهين، والقضاء على الثورات فى لافنديه وليون.. الخ) وهزيمة أعدائها الخارجيين بفضل انتصار جيوش الثورة، فقد كان من رأى دانتون وحزبه أن من الواجب العودة إلى سياسة أكثر رحمة وشفقة. فسموا لذلك (بالمعتدلين). وتصدت جريدة كاميل ديمولان. المسماة (الكوردليه القديم) Le Vieux Cordelier لتنشر آرائهم بقوة، ولقوا تعضيداً كبيراً من أكثرية الطبقة المتوسطة (البرجوازية) — وكانت أكثرية كبيرة. ولكنهم فقدوا السيطرة على الحكومة منذ أن انسحب دانتون أو خرج من لجنة الخلاص العام (١٠ يوليو ١٧٩٣). ثم فقدوا سمعتهم بسبب الانحلال والبذخ اللذين تميزت بهما حياتهم الشخصية.

حزب مارا : وأما حزب مارا ، فمع أن الحزب قد فقد رئيسه (منذ ١٣ يوليو ١٧٩٣) فقد ظل ينتمى إليه نواب باريس فى المؤتمر الوطنى ، كما كان صاحب السيطرة فى قومون باريس . فمن زعماء هـــذا الحزب فى (القومون) كان (شوميت) و (هيبير) ومن رجاله قائد الجيش الثورى [قرارات ٥ مارس ١٧٩٣] رونسان Ronsin ؛ وكان داعيته أنشراسيس كلوتز Anachrasis Clootz البارون البروسى الذى صار مواطناً فرنسياً . وأصدر باريس صحيفة «الحوليات الوطنية» (١) ولقد ملأ أنصار هذا الحزب نادى الكورديليه ، بعد أن أخرج منه الدانتونيون ، وقد عرف هؤلاء باسم (الهيبيريين) Hébéristes نسبة إلى (هيبير) أو المفرطين Les Exagérés أى الذين أفرطوا فى تأييدهم تطرف الثورة فى كل شىء ، وأرادوا القضاء على العبادة والدين فى فرنسا وقد نشرت آراءهم صحيفة (هيبير) المشهورة (الأب دوشين) Pére Duchêsne . بدأوا نشاطهم بهدم القبور ، ثم أرغموا المؤتمر الوطنى على إلغاء الكاثوليكية وتقرير دين الحرية والمساواة ، وفى ١٠ نوفمبر ١٧٩٣ احتفلوا «بعيد العقـــل» فى كنيسة (نوتردام) حيث قامت عاهرة بتمثيل (إلهة العقل) وسميت هذه العبادة بعبادة العقل (٢) .

حزب روبسبيير : وقد أثارت هذه الطقوس المفزعة غضب واحتقار روبسبيير الذى كان صادق الإيمان فى وجود إله أو كائن أعظم . وتلك عقيدة استخلصها مكسمليان روبسبيير من قراءاته لكتابات جان جاك روسو . كما أنه اتخذ شعاراً له قول (فولتير) لو أنه لم يكن هناك إله لكان ضرورياً أن نصنع واحداً . ووقف روبسبيير موقفاً وسطاً بين المعتـــدلين والمتطرفين ، وكان لا يزال صاحب السلطان على نادى اليعاقبة فى باريس والنوادى التابعة له فى الأقاليم ، وفى وسعه بواسطة حلفائه وأنصاره

(١) Las Annales Patriotiques

(٢) Le Culte De La Raison

سان جوست ، وكوتون ، وبيللو — فارن ، وكوللوديربوا أعضاء لجنة الخلاص العام - وهم زملاؤه - أن يظفر بأكثرية فى هذه اللجنة . ووقفت لجنة الخلاص العام الآن موقف المعارضة الصريحة ، بل والمقاومة القوية ضد قومون باريس ، الذى كان يسيطر عليه (الهيبريون) وعملت لجنة الخلاص على تحطيم هؤلاء .

* * *

سيطرة روبسبيير :

وحاول (دانتون) وحزبه بكل وسيلة جذب روبسبيير إليهم ، ولكن روبسبيير رفض أن تكون له بهم أية صلة ، حيث قد قرر القضاء على الحزبين معاً (الدانتونيين والهيبريين) على أساس أنهما يهددان بوجودهما الجمهورية بالدمار : أحد الحزبين (وهم الدنتونيون) « باعتدالهم » المزعوم وباستهتارهم وفسادهم وانحلال حياتهم الشخصية ، ومباذلهم ؛ والحزب الآخر (الهيبريون) بتطرفهم ، وإشاعة الفوضى بفعالهم .

وليحقق هذا الغرض المزدوج إذاً تحالف روبسبيير مع الحزب الأضعف ، وهو حزب (دانتوان) ليستعين به على التخلص من الحزب الأقوى (حزب هيبير) وكان هؤلاء الآخرون قد بدأوا يقاومون أو يعارضون كذلك طغيان لجنة الخلاص العام ، فحاولوا — أى حزب (هيبير) تدبير ثورة من الأقسام (أقسام باريس) ولكن أحداً من الجماهير لم يستمع لهم ، فقرأ (سان جوست) اتهاماً ضدهم . فى المؤتمر فى ١٣ مارس سنة ١٧٩٤ ، وقدموا أمام محكمة الثورة فى ٢٠ مارس ، وبعد محاكمة دامت ثلاثة أيام حكم بإعدامهم ، وأعدموا وكانوا تسعة عشر فى ٢٤ مارس ومنهم : (هيبير) ، (رونسان) ، (كلوتز) .

ولقد قوبل إعدامهم بفرح كبير فى باريس حيث ساد الاعتقاد بأن روبسبيير قد انضم الآن إلى المعتدلين وأن عهـــد الإرهاب قد انتهى .

ولكن روبسبيير كان يريد الانفراد بالسلطة ويجب عليه لذلك أن يتخلص من (دانتون) الذى صار الآن – كما ذكرنا – يطلب حكومة معتدلة ، فأصبح موضع شك وعداء روبسبيير واعتمد (دانتون) على شعبيته ، فلم يستمع لنصح وتحذير أصدقائه ورفض الهرب من باريس والنجاة بنفسه ، اعتقاداً منه أن أعداءه لن يجرءوا على إلقاء القبض عليه .

ولكن لم يمض أسبوع واحد على إعدام (هيبير) حتى فوجئت باريس فى أول أبريل سنة ١٧٩٤ بنبأ القبض على دانتون وزملائه وسجنهم فى (اللوكسمبرج) فى ٣٠ – ٣١ مارس ولم يتدخل المؤتمر . وقدم دانتون وزملاؤه (وعدد الجميع خمسة عشر) ومنهم (كاميل ديمولان) ، (وفابر داجلانتين) ، (وهيرودى سيشيل) للمحاكمة . ودافع (دانتون) عن نفسه بكل قوة مستنداً إلى ماضيه فى تاريخ الثورة [١] ، ووجه الاتهام إلى (سان جوست) نفسه ، وعجزت (المحكمة) وعجز المؤتمر عن إسكات دانتون فاستصدر لجنة الخلاص من المؤتمر (فى ٤ أبريل) قراراً بإسكات المتهمين بوصفهم خارج – المناقشة – أى خارج المحاكمة (المحكمة) إذا أهانوا المحكمة ، وتذمر النظارة عند قراءة هذا القرار ، ولكن لم تلبث أن رفعت الجلسة ، وفى اليوم التالى أعلن (المحلفون) أن ضمائرهم قد صارت مرتاحة لإدانة المتهمين ، فحكم عليهم بالاعدام ، وأعدموا فى اليوم نفسه (٥ أبريل سنة ١٧٩٤) . وعرف (دانتون) أن روبسبيير هو السبب فى تقديمه للمحاكمة ، فصاح فى وجهه : « روبسبيير أيها المأفون سوف تطلبك المشنقة ! ... سوف يأتى دورك بعـــدى ... ! » وفى ١٣ أبريل أرسلت إلى المقصلة (لوسيل) Lucile أرملة كاميل ديمولان

(١) من أقوال (دانتون) فى دفاعه المشهور : « يقولون إن دانتون أرستقراطى ! ولكن فرنسا لن تأخذ بهذا الكلام طويلا . ويقولون إنى مرتش ، ولكن رجلا مثلى لا يستطيع أن يرشوه أحد ، سيمزق الشعب أعدائى إرباً إرباً ، قبل أن تمضى ثلاثة شهور فقط ، إن إسمى يظهر إلى جنب كل مؤسسة ومنظمة ثورية ثم لجنة الخلاص العام ، ومحكمة الثورة . وأخيراً فإنى الرجل الذى يلقى حتفه . وأنا مع ذلك أحد « المعتدلين » .

ثم أرملة (هيبر) كما أعدم عـــدد آخر من الهيبريين ؛ وكذلك (شوميت) .

وهكذا دانت السلطة لروبسبيير دون منازع . فقد كانت لجنة الخلاص لاتزال متحدة ولما يتطرق إليها الانقسام بعد ، وصار القومون مواليا له ولم يجسر المؤتمر الوطنى على مناقشة سلطانه . وتزايد عنف الإرهاب فقضت المقصلة بين شهرى مارس ويونيـــة ١٧٩٤ على حوالى (١٢٥١) ثم بين ١٠ يونية و ٢٧ يوليو فقط هلك (١٣٧٦) نسمة من بينهم (إليزابيث) شقيقة لويس السادس عشر ، و (لافوازيه) Lavoisier و (أندريه شينيه) André Chénier ؛ وكذلك (مالزهرب) وأسرته ؛ وكثيرون ممن لعبوا دوراً هاماً فى الجمعية الوطنية التأسيسية أو الجمعية التشريعية . وكان فى هذه الفترة أن بلغت قسوة (كاريه) ذروتها فى أعمال الإرهاب (التغريق) التى قام بها فى نانت ، وفاقت كذلك قسوة مندوب لجنة الخلاص (جوزيف لوبون) Lebon فى آراس Arras (بلد روبسبيير) القسوة التى شهدتها باريس ذاتها .

ثم عمد روبسبيير إلى إحياء العبادة والدين فى فرنسا ، ولكن فى صورة جديدة فاستصدر من المؤتمر الوطنى قراراً فى ٧ مايو ١٧٩٤ ، بأن الأمة الفرنسية تبنى عقيدتها على وجود (كائن أعظم) Etre Supréme ، وعلى خلود النفس ، وفى ٨ يونية أقام روبسبيير احتفالا فخماً ترأسه هو بوصفه الكاهن الأعظم للعبادة الجديدة .

* * *

سقوط روبسبيير

ولكن اتحاد الحكومة الثورية الذى ضمن بقاء الإرهاب لم يلبث أن تحطم بسبب ظهور انقسامات وأحزاب جديدة : فقد ساء الكثيرين من

أتباعه وأنصاره مظهر الاستعلام الذى ظهر به روبسبيير «كالكاهن الأعظم» فى الحفل الذى أقامه للعبادة الجديدة فى ٨ يونية ، وكان كل من بيللو فارن ، و (كوللرديربوا) يحقدان على روبسبيير تفوقه وما يتمتع به من سيطرة ؛ كما أنهما كانا أشد تطرفا منه ويريدان الانغماس فى إرهاب أشد وأفظع لم يستطع روبسبيير مجاراتهما فيه . وقد انضم إليهما (بارير) بمجرد أنه شعر أن روبسبيير قد بدأ بالفعل يفقد نفوذه ، بسبب هذه المعارضة الجديدة : ثم إن روبسبيير وزميليه (سان جوست) و (كوتون) كانوا قد بدأوا يرون بفضل الديكتاتورية التى صارت لهم ، وتقرير عبادة الكائن الأعظم ، أن الثورة قد حققت أغراضها ، وصار واجبـــاً لذلك فى نظرهم أن ينتهى عهد الإرهاب حتى يبدأ (حكم الفضيلة) الذى أراده روبسبيير وصار يدعو له . بل إن روبسبيير لم يلبث أن استدعى (كاربيه) من نانت ؛ وصار يقاوم نشاط (لجنة الأمن العام) .

وتألفت المعارضة ضد روبسبيير من اتحاد جميع المتطرفين ضده : من أنصار (بيللو — فارن) ، و (وكوللوديربوا) ، ومن بقايا الدانتونيين ، ثم من أولئك الذين صاروا يستفظعون جرائم النظام القائم ، والذين صاروا لا يأمنون على حياتهم من استمرار هذا النظام ، وكان من هؤلاء جماعة من أقرب المقربين إلى روبسبيير نفسه .

وعول روبسبيير على التخلص من معارضيه ، فاستصدر (كوتون) من المؤتمر الوطنى فى ١٠ يونية ١٧٩٤ ، قرارات لزيادة سلطات (محكمة الثورة) بحيث تنقسم إلى أربع دوائر حتى يزيد نشاطها ، وعلى أن يكون الإعدام العقوبة الوحيدة التى تصدر بها الأحكام فى هذه المحكمة ، ودون حاجة إلى دليل لإثبات الاتهام أو إلى مناقشة الشهود أو الاستماع إلى الدفاع ، بل يكفى لصدور الحكم بالإدانة ، أن يقتنع المحلفون « أدبياً » بإدانة المتهم وزيادة على ذلك فقد نص على تقديم أى نائب من نواب المؤتمر الوطنى يكون مشتبهاً فى أمره إلى المحاكمة بأمر لجنة الخلاص العام ، بدلا من

الإجراء السابق ، وهو ضرورة أن يصدر أولا قرار بالاتهام من المؤتمر نفسه .

ومع أن هذا المشروع عندما قدم قوبل برعب وهلع عظيمين ، فقد كان سلطان روبسبيير لا يزال طاغيا بدرجة أن المؤتمر لم يجسر على الرفض ، فصدر القرار المطلوب . وبلغ عدد الضحايا فى باريس وحدها منذ صدوره فى ١٠ يونيه ، إلى اليوم الذى سقط فيه روبسبيير ، فى ٢٧ يوليو ١٧٩٤ : (٢٠٨٥) نسمة . ولكن المعارضة سرعان ما حزمت أمرها على أن تسبق بتحطيم روبسبيير قبل أن يسبق هو بتحطيمها .

وفى أثناء هذه الأزمة تغيب روبسبيير حوالى ستة أسابيع من لجنة الخلاص العام ، ولجنة الأمن العام حيث كان أعداؤه قد استطاعوا الظفر بنفوذ كبير فيهما ، ولم يعودوا يخفون عداءهم وكراهيتهم له . وتألف تدريجياً تحالف من أعدائه هؤلاء داخل المؤتمر وكان على رأسهم (تاليان)، وفوشيه وباراس ، وكارنو وبارير . وجميعهم مصممون على الدخول فى معركة مع روبسبيير هى معركة الموت أو الحياة بالنسبة له ولهم .

وبدأ الهجوم على روبسبيير فى صورة هجوم على امرأة عجوز تدعى (كاترين ثيو) Catherine Theot ، اتهمت بإنشاء طائفة لعبادة شخص روبسبيير نفسه كمسيح جديد . فاغتم روبسبيير لذلك واعتزل الحياة العامة لمدة أسبوعين ، وعكف على إعداد اتهام طويل يريد أن ينسف به أعداءه الذين أثاروا مسألة (كاترين ثيو) وصاروا يتآمرون ضده . وكان اعتزال روبسبيير خطأ جسيما ، لأنه حدث فى وقت وجب عليه فيه النشاط فى المؤتمر نفسه ضد أعدائه ، وحاول (سان جوست) إقناعه بضرورة العمل الجرىء والسريع ، ولكن دون جدوى . والسبب فى تقاعس روبسبيير أنه كان يعتمد فيما مضى على النشاط أو الحركات التى يبدأها ويثيرها غيره فيأتى هو ليستفيد منها ، ولم يحدث بتاتاً أن كان له فضل

المبادأة بحركة من الحركات ، أو سبق له تدبير انقلاب بنفسه . أضف إلى هذا أنه ظل حتى اللحظة الأخيرة يعتقد أن نفوذه الشخصى وحده ، كفيل بأن يرهب خصومه ، ولا ضرورة لذلك لأن يستخدم القوة ضدهم ، لاسيما وأن القومون فى باريس كان يؤيده .

وحدث فى الأيام القليلة التالية ما جعل خصوم روبسبيير يسرعون بالعمل ضده . ذلك أن (سان جوست) اقترح فى المؤتمر الوطنى فى ٢٢ يوليو ١٧٩٤ إنشاء ديكتاتورية برئاسة روبسبيير . وفى ٢٤ يوليو ألقى القبض على (تيريزا كاباروس) Thérese Cabarrus عشيقة (تاليان)، أحد رؤساء المتآمرين أو المعارضين . وفى ٢٦ يوليو حضر روبسبيير فجأة ، واعتلى المنصة (أو المنبر) ليلقى خطبة طويلة ، فى غضب وعنف ، حمل فيها على لجنتى الخلاص ، والأمن ، وعلى موظفى الحكومة وعلى معارضيه، فوصفهم جميعاً بأنهم خونة ولصوص وملحدون ، ومتهتكون.. الخ . . وعلى نحو ما كان منتظراً لم يتحمس المؤتمر لهذا الخطاب ، وهو محشو بالتهديد لكل فرد منهم ! .. وانسحب روبسبيير بعد ذلك غاضباً إلى نادى اليعاقبة لتدبير الإجراءات التى سوف تتخذ فى اليوم التالى . وكانت جلسة المؤتمر الوطنى فى اليوم التالى جلسة حاسمة (٢٨ يوليو) . فقد قاطع المؤتمر تقريراً أخذ يقرأه (سان جوست) عن خطاب روبسبيير بالأمس. فكانت ضجة كبيرة . وأيد رئيس جلسة المؤتمر آنئذ (كوللوديربوا) وبعده ثوريو Thuriot زميليه (بللو فارن ، وتاليان) فى مقاطعتهما فأخذا يدقان الجرس لإغراق صوت روبسبيير ، وصاح بللو فارن بالمؤتمر أن عليه إما أن يترك أعضاءه يقتلون وإما أن يقتل ويحطم روبسبيير . وهدد (تاليان) والخنجر فى يده ، بقتل روبسبيير فى التو والساعة إذا لم يجد المؤتمر فى نفسه الشجاعة الكافية ليأمر بإلقاء القبض عليه . ولما كان روبسبيير وأنصاره لم يتخذوا العدة لهذا اليوم بالاتفاق على تدبيرات خاصة مع القومون ضد خصومهم ، فقد تعذر على روبسبيير أن يجعل المؤتمر يصغى لخطابه

أو ينصت لأقواله ، فأغرقت الصيحات المدوية أقواله : ليسقط الطاغية لتسقط الثلاثية الاستبدادية (روبسبير، سان جوست ، كوتون) . ووسط هذه الضجة اقترع المجلس على انعقاده في جلسة مستديمة وقرر القبض على روبسبير وكوتون ، وسان جوست . وانضم إلى هؤلاء باختيارهما (أوغسطين) Augustine شقيق روبسبير الأصغر ، وصديق آخر هو (لوباز) Lebas فنقل الخمسة إلى السجون ، كما قبض على (هانريو) .

ولكن الأمل لم يفقد بعد في إنقاذهم ، فقد ثارت الأقسام فوراً بتحريض القومون ، وأخرج الثوار (هانريو) الذي أرسل دون إمهال جماعات من الجنود والضباط إلى السجون لإطلاق سراح المسجونين ؛ وقد نقل هؤلاء في مظاهرة كبيرة إلى (الأوتيل دي فيل) . ولكن المؤتمر الوطني قابل الموقف بحزم .فأصدر قراراً بوضع روبسبير وهانريو وأقسام باريس ، خارج القانون ، فهدأت أكثر الأقسام نزولا على إرادة ممثلي الأمة ، وتسلم (باراس) قيادة قوات المؤتمر المسلحة (الجيش) ؛ وعند منتصف الليل كان باراس يقف على حصار (الأوتيل دي فيل) . فانتحر (لوباز) بمسدس وقفز أخو روبسبير من النافذة فانكسرت ساقه ؛ وحاول روبسبير الانتحار فجرح فكه الأسفل ، وفي ٢٨ يوليو ١٧٩٤ (١٠ ترميدور السنة الثانية) أعدم روبسبير ، وأخوه أوغسطين ، وسان جوست ، وهانريو وكوتون وغيرهم . وكان ترتيب روبسبير في قائمة الذين أعدموا العشرين .

* * *

محاولة الاستقرار الأولى

عهد الترميدوريين (١) :

أنهى انقلاب ٩ ترميدور (السنة الثانية) ٢٧ يوليو ١٧٩٤ عهد الإرهاب وأعقب سقوط روبسبير رد فعـــل ضد حكومة الطغيان ، ولأجل

(١) Les Thermidoriens

إنشاء حكومة «معتدلة» أو «إنسانية». فتقرر فى ٢٩ يوليو تجديد اللجان لا سيما لجنة الخلاص، ولجنة الأمن العام. فأخرج من هاتين اللجنتين أعضاؤهما الإرهابيون القدامى، ثم ضيقت اختصاصات وسلطات اللجان فصدر قرار على وجه الخصوص فى ٣١ يوليو نزع من لجنة الخلاص سلطة تقديم النواب مباشرة للمحاكمة أمام المحكمة الثورية (وهى السلطة التى كانت للجنة الخلاص العام بفضل قرارات ١٠ يونية ١٧٩٤، بعد أن كان المؤتمر الوطنى هو الذى يقدم قرار الاتهام ضد نوابه قبل أن تحاكمهم المحكمة الثورية) ثم تبع ذلك إعادة تنظيم المحكمة الثورية، فصدر قراران فى ٥، ١٠ أغسطس بإطلاق سراح المقبوض عليهم بمقتضى (قانون المشبوهين) والذين لاينطبق عليهم هذا القانون، وباستبدال جميع المحلفين، وكل قضاة المحكمة الثورية تقريباً. وبلغ فى باريس وحدها عدد الذين أطلق سراحهم، بعد زيارة السجون المختلفة، عشرة آلاف ثم تقرر للحد من سلطات لجنتى الخلاص، والأمن العام، وخصوصاً لجنة الخلاص، إنشاء ست عشرة لجنة جديدة (للتشريع، والفنون، والزراعة .. الخ) فى ٢٤ أغسطس. ثم ألغيت اللجان الثورية المحلية ما عدا ما كان منها فى مراكز رئيسية فى الأقاليم. وفى أول سبتمبر ١٧٩٤ ألغى قومون باريس واستبدلت به لجنتان إحداهما لإدارة البوليس والأخرى للمالية. وفى ١٤ سبتمبر برأت محكمة الثورة عدداً من أهل نانت كان (كاريه) ولجنة نانت الثورية قد حكمت بإعدامهم ثم نقلوا إلى باريس ونسوا فى سجونها. ثم قبض المؤتمر بعد ذلك بأيام قليلة على بعض القواد الذين ارتكبوا الفظائع أثناء إخماد ثورة لافانديه. وفى ٢١ سبتمبر قرر المؤتمر مصادرة مراسلات اليعاقبة.

وتوهم كثيرون بسبب هذه الإجراءات أن انقلاب ٩ ترميدور وينبىء بانتهاء «الثورة»، فأخذ أعداء الثورة يخرجون من مخابئهم ومكامنهم، وتسلل بعض المهاجرين خفية إلى مواطنهم وظهرت للمعتدلين صحف تنطق بلسانهم وتعبر عن آرائهم وتدعو إلى تعقب أذناب روبسبيير والقضاء عليهم. ولكن

التفكير فى إنهاء الثورة كان بعيداً كل البعد عن أذهان «الترميدوريين» الذين استمروا مع ذلك يطلبون الانتقام من الإرهابيين . ولقد توالى الهجوم على (نادى اليعاقبة) ؛ ثم مالبثت أن تألفت فى باريس جماعة من آلاف الشبان من الطبقات العالية ، خصوصاً للاقتصاص من اليعاقبة على فعالهم الإرهابية الماضية ، وقد عرف هؤلاء باسم الشبان ، Jeunes Gens أو « الشباب المذهب Jeunesse Dorée وفى ٩ نوفمبر قام هؤلاء بهجوم على نادى اليعاقبة ، واستطاع اليعاقبة بعد نضال شديد صد هذا الهجوم . ولكن منذ أواسط شهر أكتوبر صار المؤتمر يتناقش فى موضوع إغلاق الأندية والاتحادات والجمعيات الشعبية وما إليها ، والتى يعتبر وجودها خطراً على « وحدة الجمهورية » . وفى ١٢ نوفمبر ١٧٩٤ تقرر إغلاق نادى اليعاقبة . وفى ١٦ ديسمبر ١٧٩٤ أعدم (كاريه) ، ثم ألقى القبض على المدعى العام (فوكيه - تانفيل) ، و (كوللوديربوا) ، و(بللوفارن) و (باربر) ، (فاديه) Vadier (٢ مارس سنة ١٧٩٥) .

وفى شهر مارس صدر قرار بإرجاع الأعضاء الجيروند الذين كانوا قد طردوا من المؤتمر بعد انقلاب (٣١ مايو ١٧٩٣) .

ولكن هذه الاجراءات الموجهة ضد اليعاقبة جعلت هؤلاء يقررون المقاومة ولقد كان مما ساعد اليعاقبة على تحريك الثورة ، انتشار التذمر بسبب قسوة الشتاء وارتفاع الأسعار الفاحش ، وانخفاض (أو هبوط) قيمة ورق النقد ، وإفلاس كثيرين من الناس ، وانتشار الضنك والبؤس بسبب هذا كله فى باريس وفى الأقاليم . فتجمع الثوار فى أول أبريل سنة ١٧٩٥ واقتحموا قاعة المؤتمر ، وصاروا يطالبون بالخبز ، ودستور السنة الثانية (١٧٩٣) ، وإطـــلاق سراح (كوللوديربوا) وزملائه الارهابيين ، ولكن (الشباب المذهب) مع جنود الأقسام ، بقيادة الجنرال بشيجرو وشتتوا شمل الثوار ، وبدأ الترميدوريون بعد هذا الحادث مباشرة محاكمة (كوللوديربوا) وزملائه بعد أن ألقوا القبض كذلك على آخرين

من اليعاقبة . ولما كان أحد الثوريين المتطرفين (بابيف) Babeuf قد قام بحملة شديدة ضد التملك فى صحيفة محامى الشعب Tribun du Peuple ، فقد قبض عليه وسجن (فى ١٥ مارس سنة ١٧٩٥) . وفى ٦ مايو سنة ١٧٩٥ أعدم (فوكييه - تانفيل) وأما (كوللوديربوا) وزملاؤه فقد حكم بنفيهم .

ولكن فلول اليعاقبة والجماهير التى عضها ناب المجاعة المستمرة فى باريس لم تلبث أن قامت بثورة جديدة ، فأحاط الثوار بالتويلرى واقتحموا قاعة المؤتمر الوطنى فى ٢٠ مايو سنة ١٧٩٥ ؛ واستؤنف القتال فى اليوم التالى ؛ وطالب الثوار بالخبز ثم بالغاء الحكومة الثورية والعمل فورا بدستور سنة ١٧٩٣ . [وكان المؤتمر الوطنى قد شكل منذ (٤ أبريل سنة ١٧٩٤) لجنة تجدد تشكيلها بعد ثلاثة أسابيع (٢٩ أبريل) للنظر فى موضوع هذا الدستور ، فقررت عدم العمل به فى ظروف سوف يأتى ذكرها] ، كما طالب الثوار بالقبض على الذين تتألف منهم لجان الحكومة، وإطلاق سراح المواطنين الذين حبسوا لمطالبتهم بالخبز أو لأنهم أعلنوا آراءهم بصراحة : ثم طالبوا بحل المؤتمر الوطنى وأن تستبدل به جمعية تشريعية ... إلى غير ذلك من المطالب . ولكن المؤتمر سرعان ما استنجد بقوات الجيش بقيادة (منو) Menou و (مورا) Murat و (دلماس) Delmas ، فقضى على هذه الثورة فى ٢٣ مايو . وحوكم (الجبليون - اليعاقبة) أمام لجنة عسكرية ، حكمت باعدام ستة من زعمائهم وبالنفى المؤبد على آخرين ، بينما هرب واختفى الباقون . وبهذا قضى على كل نفوذ سياسى لحزب الجبل نهائياً .

ومن هذا التاريخ إذاً وكما يقول المؤرخ (جورج ليفبر) Lefèbre يجب اعتبار أن أجل « الثورة » قد تعين لأن قوتها أو شدتها قد انكسرت وتحطمت فى هذه المرة .

ولقد ساعد على إنهاء عهد الإرهاب زوال المبرر لوجوده: الخطر الخارجي (أو الغزو الأجنبي) ، والخطر الداخلي (أو العصيان والثورة الداخلية) .

فمن ناحية الخطر الخارجي : استمرت الجيوش التي جهزها (كارنو) تصمد في وجه قوات المحالفة الدولية الأولى ، بل وتنتصر عليها . فنال (جوردان) قائد جيش السامبر Sambre والموز Meuse انتصاراً على جيش الحلفاء في موقعة فلوراس Fleurus في ٢٦ يونية سنة ١٧٩٤ ، واتصل بجيش الشمال الذي كان بقيادة (بيشجرو) فدخل الفرنسيون بروكسل في ٩ يوليو وتقهقر الحلفاء بقيادة الدوق يورك صوب هولندة ، فاحتل الفرنسيون بلجيكا بأكملها ؛ وتهيأ جيش (بيشجرو) لغزو هولندة ، بينما طارد (جوردان) النمساويين وتعقبهم صوب الراين ، وهزمهم هزيمـــة كبيرة في ريرموند Ruremonde وأرغمهم على اجتياز النهر إلى الضفة الألمانية في ٥ أكتوبر سنة ١٧٩٤ . وسقطت كولونيا وكوبلنز في أيدي الفرنسيين ، بينما سلمت (تريف) لجيش الموزيل Moselle . وقبل نهاية شهر أكتوبر كان الفرنسيون قد سيطروا على مجرى نهر الراين بأكمله من (ورمز) إلى (نموجين) Nimeguen .

وعلى حدود سردينيا وأسبانيا انتصر الفرنسيون كذلك ، ولو أن الأسطول الانجليزي بقيادة اللورد (هاو) Howe أوقع الهزيمة بالأسطول الفرنسي عند جزيرة أوشانت Ushant (المقابلة لطرف شبه جزيرة بريتاني) في أول يونية ١٧٩٤ .

واستأنف جيش (بيشجرو) الهجوم فعبر نهر الموز في أواخر ديسمبر ١٧٩٤ ؛ وفي ١١ يناير ١٧٩٥ هاجم الانجليز والهولنديين في (نموجين) وأرغمهم على التقهقر بخسارة عظيمة ، ورحب الهولنديون (أهل البلاد) بالفرنسيين الغزاة فهرب حاكم Stadtholder هولندة إلى انجلترة ودخل

(بيشجرو) امستردام فى ٢٠ يناير ١٧٩٥ . وأما الانجليز المتقهقرون فقد وصلوا فى تقهقرهم شرقاً إلى (بريمين) Bremen حيث أبحروا منها إلى بلادهم، وبذلك تم افتتاح هولندة دون أية معارك . وجعلت هولنــدة جمهورية وسميت جمهورية بتافيا Rep. Batave ، من نمط الجمهورية الفرنسية وعقدت فرنسا معها معاهدة فى مارس ١٧٩٥ .

وحوالى هذا الوقت تقريباً كانت المفاوضات قد بدأت مع فردريك وليم (الثانى) ملك بروسيا الذى كان منذ مايو ١٩٧٤ قد تخلى عن حلفائه، وعقد الأمل على تعويض خسارته فى الغرب بكسب مغانم فى بولندة عن طريق الاشتراك فى تقسيمها مرة أخرى (التقسيم الثالث) . وقد اتفقت النمسا وروسيا فى ٣ يناير ١٧٩٥ على إجراء تقسيم بولندة فيما بينهما فقط . (وبالفعل نالت بروسيا نصيبها فى التقسيم الثالث) . وحتى يمكنها التفرغ لهذه المسألة إذاً عقدت بروسيا صلح (بال) Baale مع فرنسا فى ٥ إبريل سنة ١٧٩٥ . وأما أسبانيا فقد عقدت الصلح مع فرنسا كذلك فى ٢٢ يوليو ١٧٩٥ ونالت فرنسا نصف جزيرة سان دمنجو St. Domingo فى الهند الغربية . ولما كان (الدوفان) لويس السابع عشر قد توفى فى سجنه فى ٨ يونية ١٧٩٥ فقد أطلق سراح شقيقته (التى عرفت فيما بعد باسم دوقة دانجوليم d'Angoulême) من سجن (الهيكل) Temple فى مقابل إطلاق سراح قومسيرى المؤتمر الذين كان (ديموريه) قد سلمهم إلى العدو عند خيانته فى سنة ١٧٩٢ .

وقد عقدت تسكانيا الصلح مع الجمهورية ، كما عقدت (هس كاسل) إحدى الإمارات الألمانية معها معاهدة فى أغسطس ١٧٩٥ . وبذلك تكون تحطمت المحالفة الدولية الأولى التى تشكلت ضد فرنسا عقب إعدام الملك (فى ١٧٩٣) ؛ ولم يبق فى حرب مع فرنسا سوى انجلترة والنمسا وسردينيا .
وأما فيما يتعلق بالناحية الداخلية : فقد استطاع المؤتمر القضاء على

ثورة قام بها الملكيون (ويسمون شوان Chouans) فى إقليم (لافنديه) ، وذلك بعد أن كان المؤتمر قد أخضع ثورة لافنديه الأولى ، وعقد الثوار معاهدة للصلح مع المؤتمر فى فبراير ١٧٩٥ ، فلم يلبثوا أن استأنفوا الثورة الآن وأقنعوا الحكومة الإنجليزية بمساعدتهم فنقل الأسطول الإنجليزى بضعة آلاف من المهاجرين الفرنسيين وممن انضموا إلى الثوار (من المسجونين) إلى شبه جزيرة كويبرون Quiberon (شاطىء بريتانى الجنوبى) واستولوا على فور بنثيفو Fort Penthiévre وتحصنوا بالقلعة فى ٢٧ يونيه وكان الثوار (الشوان) قد تجمعوا من جديد وقتئذ بزعامة شاريت Charette وستوفليه Stofflet . ولكن جيش المؤتمر الوطنى بقيادة الجنرال (هوش) لم يلبث أن حاصر الثوار فى (فور بنتيفر) واقتحمها بعد هجوم عنيف فى ٢٠ يوليو ١٧٩٥ ، وألحق بالثوار هزيمة ساحقة ؛ وفى العمليات العسكرية التالية ، انهـــزم الثوار فى كل مكان . ولم يلبث الكونت دارتوا الذى كان قد التحق بالثوار لتزعمهم ، أن تركهم هارباً إلى انجلترة . وانهزم هؤلاء وأعدم أحد زعيميهم ، (ستوفليه) فى أنجيه Angers فى فبراير ١٧٩٦ بينما أعدم الزعيم الآخر (شاريت) فى نانت فى ٢٩ مارس ، وبذلك أخمدت الثورة نهائياً فى (فنديه) ؛ وأمكن تهدئة هذه الجهات الشمالية الغربية من فرنسا .

* * *

دستور ١٧٩٥ (العام الثالث)

وكان المؤتمر الوطنى قد شكل كما ذكرنا لجنة منذ ٤ أبريل ١٧٩٤ من أحد عشر عضواً كلهم تقريباً من الجيروند للنظر فى موضوع دستور ٩٣ : « وضع القوانين الأساسية التى يجب بمقتضاها أن ينتفذ الدستور الديمقراطى لسنة ١٧٩٣ » . وكنا ذكرنا أن تشكيل هذه اللجنة تجدد فى ٢٩ إبريل . ولكن لجنة الأحد عشر لم تلبث أن قررت عدم العمل بدستور ٩٣ ؛ ثم بعد ثورة أول أبريل ١٧٩٥ ، وثورة ٢٠ — ٢٣ مايو ١٧٩٥ ، وقعت اللجنة تحت تأثير رد الفعل الشديد الذى حدث ، ووجدت نفسها تدريجياً

تعمل لوضع دستور جديد حيث لم تعد المسألة حينئذ مجرد محاولة للملاءمة بين دستور ١٧٩٣ هذا ، الذى أزعجهم وأرعبهم كثيراً ، والأوضاع القائمة، وحيث قد وصف أعضاء اللجنة دستور ١٧٩٣ هذا ،الذى أزعجهم وأرعبهم كثيراً بأنه «دستور حى سان انطوان ».وعلى ذلك فقد قدم (بواسى دانجلاس) Boissy d'Anglas إلى المؤتمر الوطنى فى ٢٣ يونية ١٧٩٦ تقريراً باسم اللجنة عن الدستور الجديد. وكان فى هذا التقرير أن وجه (بواسى دانجلاس) لدستور سنة ١٧٩٣ نقداً شديداً على أنه وضع السلطة التنفيذية فى (مجلس تنفيذى) Conseil Exécutif مسلوب كل إرادة وكل سلطة ويخضع لسلطان الهيئة التشريعية المطلق ، والتى تخضع بدورها دائماً ، لإشراف وسلطان المجالس الابتدائية Corps Legislatif فى الكانتونات ، وهى المجالس التى عرفنا أن أعضاءها هم الذين ينتخبون مباشرة النواب (وأعضاء البلديات وقضاة الصلح) ولذلك فقد وجب أن يكفل الدستور الجديد المبادىء التى يقوم عليها النظام الجديد وهى الاستقرار ، والحرية ،وحق التملك،وقال (بواسى دانجلاس) :« إن بلداً يحكمه المتملكون (أصحاب الأملاك) لهو بلد يعيش فى نظام اجتماعى ، وأما ذلك الذى يحكمه غير المتملكين (أو الذين لا يملكون شيئاً) فهو بلد لا يزال فى حالته الطبيعية » .

وعلى ذلك فقد كان من المنتظر أن يحفظ الدستور الجديد مصالح الطبقة البورجوازية الغنية والتى أفادت من « الثورة » . كما كان من المنتظر أن يضمن الدستور الجديد إنشاء سلطة تنفيذية ، ذات قوة فعلية . ثم إنه لما كان قد تم وضع هذا الدستور فى جو من الرجعية الشديدة ، وتحت تأثير رد الفعل الذى حصل بعد انقلاب ٩ ترميدور وبعد ثورات أبريل ومايو ١٧٩٥ ، فقد كان من المنتظر أن يختلف هذا الدستور عن سابقيه ، فى أن مقدمته صارت تتحدث الآن عن واجبات الإنسان والمواطن ، إلى جانب الحديث عن « حقوق الإنسان والمواطن » .

كان واضع الدستور الحقيقى من بين أعضاء لجنة الأحد عشر هو

المواطن (دونو) Daunou ولقد ناقش المؤتمر الوطنى من مواد الدستور فى جلسات امتدت من ٤ يوليو إلى ١٧ أغسطس ، وتمت موافقة المؤتمر على الدستور فى ٢٣ أغسطس ١٧٩٥ (٥ فريكتدور السنة الثالثة) .

أعلنت مقدمة الدستور فى حضرة (الكائن الأعظم) L'être Suprême ليس فقط حقوق الإنسان بل وواجباته — كما ذكرنا ؛ كما عددت حقوق الإنسان والمواطن بدقة أكثر ولكن بحماس أقل مما حصل فى إعلانى ١٧٨٩ ، ١٧٩٣ . فانتزعت فى هذه المرة من حقوق الإنسان والمواطن : حق الثورة والعصيان ، وحق مطالبة الدولة بمده بالعون والمساعدة .

وأما مواد الدستور نفسه فبلغت ٢٧٧ مادة ، فى أربعة عشر فصلا . فنص الدستور على أن الأمة ولية الأمر ؛ ولكنه لم يمنح كل أفرادها حق الانتخاب بل جعل هذا الحق مقيداً بقيود ، كما كان الحال فى دستور ١٧٩١ ، وجعل الانتخاب على درجتين ؛ وحرم من حق الانتخاب أقارب المهاجرين والمشبوهين ، والمشتبه فى إخلاصهم وولائهم للجمهورية بسبب اشتراكهم فى دسائس ومؤامرات ملكية ، كما حرم رجال الدين الذين رفضوا حلف يمين الولاء للجمهورية ، والمترهبنين والخدم والأميين ، وأخلى من هذه القيود الأفراد الذين حاربوا للدفاع عن الوطن .

وبمقتضى هذا الدستور وضعت السلطة التشريعية فى هيئتين : مجلس القدماء (أو الشيوخ) Conseil Des Anciens (Sénat) من ٢٥٠ عضواً لا يقل عمر الواحد منهم عن أربعين عاما ، ويجب أن يكون زوجاً أو مترملا ثم مجلس الخمسمائة Conseil des Cinq Cents ولا يقل عمر العضو عن ثلاثين عاماً . ولقد قال أحد أعضـــاء لجنة الدستور (الأحد عشر) وهو (بودان) Baudin ، أن المجلس الأول يمثل العقل (La Raison) والثانى يمثل (الخيال) L'Imagination وأما أعضاء هذين المجلسين فيسقط ثلثهما كل سنة ويجرى انتخاب غيرهم . وتنتخب (المجالس الابتدائيـــة) —

Assem, Primaires وهذه تتألف من كل مواطن فوق الحادية والعشرين سنة ويدفع ضريبة مباشرة لتعادل أجور أيام معينة من العمل — تنتخب هذه المجالس ، الناخبين électeurs ، وهؤلاء ينتخبون النواب deputès ولمجلس الخمسمائة حق وضع مشروعات القوانين ، ولمجلس القدماء (أو الشيوخ) وحده حق رفض ما يقترحه مجلس الخمسمائة أو الموافقة عليه . والمشروعات التى تنال موافقة مجلس القدماء تصبح قوانين . ومما يجب ملاحظة أن السلطة التشريعية فى دستور سنة ١٧٩٥ كانت من نصيب مجلسين أو غرفتين ، بدلا من أن تكون من نصيب مجلس أو غرفة واحدة كما كان الحال فى دستور سنة ١٧٩١ ، ودستور سنة ١٧٩٣ .

وأما السلطة التنفيذية : فقد وضعت هيئة تتألف من خمسة مديرين عرفت باسم (الإدارة) Directoire تنتخبهم الهيئة التشريعية ، مع ما فى ذلك من افتئات واضح على مبدأ فصل السلطات ، ولو أن مبعث هذا الإجراء كان الرغبة فى تجنب قيام طغيان مستند على الجماهير . وحاول الدستور (المـــادة ١٢٣) التغلب على حقيقة أن أعضاء الإدارة ، ينتمون إلى نفس الهيئة التشريعية ، بأن جعل مجلس الخمسمائة يختار أسماء خمسين مرشحاً بانتخاب سرى ، يختار مجلس القدماء (أو الشيوخ) منهم خمسة (مديرين) . هذا ويشترط فى عضـــو الإدارة أن لا يقل عمره عن الأربعين عاماً ، وتستمر مدة عضويته خمس سنوات . على أن يسقط واحد من هؤلاء المديرين بالاقتراع كل سنة ليحل غيره محله ، ولا يجوز لمن تسقط عضويته أن يعاد انتخابه إلا بعد مضى خمس سنوات ، وذلك لضمان تغيير هيئة الإدارة بأكملها خلال هذه المدة ، حتى يظل المديرين على اتصـــال بمجريات الأمور وبالشعب . ولحكومة الإدارة أو المديرين هذه ، كل الحقوق التنفيذية المعروفة ، من سياسية وحربية وإدارية ، ولهم وزراء Ministres ستة ليسوا إلا رؤساء مصالح فحسب (من مالية وحربية وبحرية)

وخارجية وداخلية وقضائية (العدل) .. الخ وقد أنشئت وزارة سابعة فى ٢ يناير ١٧٩٦ لأعمال البوليس ؛ ولم يكن هناك لذلك مجلس وزراء .

وأما السلطة القضائية : فقد جعل حق المواطنين تولى الوظائف القضائية إذا كانت أعمارهم لا تقل عن ثلاثين سنة وبطريق الانتخاب . وذلك لمدة عامين أو خمسة أعوام . ويصح إعادة انتخابهم ، ثم أنشئت محكمة قضائية عليا (المادة ٢٦٥[١]) وكانت هذه أداة سياسية أكثر منها منظمة قضائية ؛ ومثلا فى ذلك (مجلس مراجعة الأحكام) الذى أنشىء (المادة ٢٣٨) إلى جانبها ، ومبعث هاتين المؤسستين كان الخوف وأثر رد الفعل الذى حصل ، وهما اللذان يشيعان فى هذا الدستور بأسره .

هذا ومما تجب ملاحظته أن دستور العام الثالث (فى المادة ٢٥٨) قد ضمن حق التملك « الذى لا يمكن خرقه أو الاعتداء عليه » وبشريطة دفع تعويض إلى أولئك الذين « يثبت قانوناً » أن الصالح العام يقتضى إعطاء تعويض لهم (فى نظير هذه التضحية) ، ثم أن هذا الدستور (فى المادة ٣٧٣) قد أيد كل القوانين الصادرة ضد المهاجرين ، وقرر أن أملاكهم وأموالهم قد صودرت بصورة لا رجعـــة فيها ، وذلك لفائدة ولحساب الجمهورية .

وواضح أن غرض المؤتمر الوطنى من تقرير ذلك ، إنما هو المحافظة على حقوق أولئك الذين استولوا على هذه الأملاك ، وهم البورجوازى ، عندما كان أكثر (اليعاقبة) من الأغنياء أصحاب الثراء العريض بفضل الثورة : يمتلكون الأموال والضياع والقصور ؛ نذكر من هؤلاء (شابوت) Chabot ، (باراس) ، (باربر) ، (تاليان) ، (مرلان) وغيرهم . بل إنه كان من بين أعضاء اللجنة المشهورة التى أنشأها الترميدوريون ، والتى كانت

(١) Haute, Cour de Justice.

بمثابة هيئة أركاب حرب لهؤلاء الجماعة وعرفت باسم (لجنة السنة الثالثة)(١) عضو صار فيما بعد أميراً ، هو « كمبسيرس » Cambacéres ؛ و ١٣ صاروا « كونتات » ، ٥ صاروا « بارونات » و ٧ صاروا أعضاء شيوخ فى عهد الإمبراطورية النابوليونية ، ٦ صاروا مستشارى دولة، زد على هؤلاء واحداً من بين أعضاء المؤتمر الوطنى صار فيما بعد « دوقا » ، هو « فوشيه Fouché دوق دوترانت d'Otrante » ، وواحداً صار كونتا هو مرلان » . وهكذا صار حوالى خمسين من الديمقراطيين قبل مضى خمسة عشر عاماً من أصحاب الألقاب ، ويمتلكون المركبات والخيول والقصور والخدم والحشم والأموال ؛ ولقد قدرت ثروة « فوشيه » مثلا عند وفاته بخمسة عشر مليون فرنك .

ولما كان غرض المؤتمر الوطنى المحافظة على الجمهورية ، ولما كان أعضاؤه من قتلة الملك Régicides ويخافون من انتقام الملكية إذ قدر لها أن تعود إلى البلاد ، ، فقد حرصوا على اتخاذ الضمانات التى تكفل الحيلولة دون وقوع ذلك . فاشترطوا فى بند خاص ، أن يكون ثلثا أعضاء الهيئة التشريعية الجديدة من أعضاء المؤتمر الوطنى أنفسهم ، وأن يكون الثلث الباقى بالانتخاب . ولكن هذا القرار الذى أخفى فى طياته تصميم الحزب المسيطر على المؤتمر (وهم الترميدوريون) على الاستئثار بالسلطة فى النظام الجديد ، لم يلبث أن أغضب خصوم المؤتمر من (إرهابيين) و (ملكيين) على حد سواء . فشاع الاضطراب والهياج فى باريس ومع ذلك فقد حاز الدستور الجديد موافقة الأقاليم . ونال الأكثرية اللازمة فأعلن المؤتمر قبول الأمة للدستور فى ٢٣ سبتمبر . ولكن « أقسام » باريس لم ترضخ لهذه النتيجة وقامت بالثورة ضد المؤتمر فى ١٢ فندمير السنة الرابعة (٥ أكتوبر ١٧٩٥) ، فعهد المؤتمر بقيادة الجند

(١) Comite de l'an iii.

إلى (باراس) الذى خبره المؤتمر فى أزمة ٩ ترميدور — للدفاع عنه ، وسلم (باراس) القيادة بدوره إلى نابليون بونابرت الذى نال شهرة كبيرة وكانت تعطف عليه مدام تاليان أثناء حصار طولون ، فبادر بونابرت بجلب المدافع إلى التويلرى ، وأطلق النيران على الثوار ، فشتتهم بعد أن أنزل بهم خسائر فادحة .

* * *

نهاية المؤتمر الوطنى

وفى نهاية ٢٤ أكتوبر ١٧٩٥ اجتمع المؤتمر للمرة الأخيرة ، فى قصر التويلرى، وأصدر عفواً شاملا عن كل مرتكبى الجرائم السياسية ، باستثناء ثوار يوم ١٣ فندمير وباستثناء القساوسة المستنكرين ، والمهاجرين ، والذين يزيفون (ورق النقد) ، كما أعلن انتهاء مهمته ؛ وفى ٢٦ أكتوبر سنة ١٧٩٥ انفض المؤتمر الوطنى وأوضع الدستور الجديد موضع التنفيذ .

ويقول المؤرخ الفرنسى (لويس فيلا) Louis Villat تعليقاً على أعمال المؤتمر :

« وهكذا فإن المجلس الذى أرسل لويس السادس عشر إلى المشنقة ، ونظم الإرهاب وانتصر على أوروبا المتحالفة ضده ، انتهى به الأمر بأن حرم الشعب من حق المشاركة (أو المساهمة فى إدارة) شئونه ، وبأن أعطى السلطة إلى البورجوازيين الذين انتفعوا من بيع أملاك رجال الدين والمهاجرين ، ليستولوا بثمن رخيص على الأرض . وإذا كان النظام القديم قد انهار بسبب الخلاف بين الحاكمين والمحكومين ، فإن خلافاً مشابهاً لهذا قد حصل وفرق بصورة خطيرة بين الشعب وبين أولئك المزودين بالمال ، والذين امتلأت به جيوبهم ، وعرفوا كيف يستفيدون على حساب الثورة . لقد ظل عدم التوازن باقيا على حاله حتى أن (موريس) Morris [وموريس هذا كان أمريكيا ، من أنصار الملكية الحرة بالصورة التى

أرادها لفاييت ، شهد الثورة ونشرت يومياته ومذكراته عنها بعد ذلك] أمكنه وقتئذ أن يتنبأ بحدوث سيطرة وطغيان فرد واحد » .

وقد عبر عن ذلك أيضاً (جوستاف لوبون) فى كتابه عن (الثورة الفرنسية وسيكولوجية الثورات)[1]. فقال :

« وهكذا وجد أن امتيازات العهد القديم التى تعالت الصيحات ضدها ، قد استرجعت ، ولكن لصالح الطبقة المتوسطة (البورجوازية) . ولقد كان من أجل الوصول لهذه النتيجة أن صار لزاما أن يلحق الخراب بفرنسا ، وأن تدمر مقاطعات بأسرها ، ويحكم بالتعذيب والإعدام على أناس عديدين ، وترغم أسر لا عدد ولا حصر لها على العيش فى يأس وقنوط ، وأن تقلب أوروبا رأساً على عقب ، وأن يهلك مئات وألوف الرجال فى ساحات القتال » .

(١) Gustave le Bon-la Révolution Française et la Psychologie des Revolutions.

الباب الرابع

« إنهاء الثورة » والتمهيد لديكتاتورية الفرد

الفصل الأول

جمهورية حكومة الإدارة[1]

استمرار محاولة الاستقرار الأولى : الديكتاتورية الخماسية[2]

٢٠ أكتوبر ١٧٩٥ — ١٠ نوفمبر ١٧٩٩

تمهيد :

تمثل حكومة الإدارة أول تجربة لحكومة جمهورية مؤسسة (أو قائمة) على دستور ، ولكن هذه التجربة لم تكن تجربة سعيدة الحظ ، لسبب جوهري هو أن الحكومة الجديدة لم تختلف فى شيء عن الحكومة السابقة : حكومة عهد الترميدوريين ، بينما تزايدت المشاكل التى واجهتها حكومة الإدارة . ويقول (ماثييز) Mathiez من أرخوا لحكومة الإدارة : « إن رجال الحكم هم تقريباً نفس رجال الحكم السابقين ، وأن أساليبهم لم تتغير فى شيء ، وأن الاعتداء يقع بصورة مستمرة على المبادىء الجمهورية بحجة العمل لإنقاذ الجمهورية ... » .

فقد كان دستور العام الثالث (١٧٩٥) من صنع الجمهوريين المعتدلين الذين أرادوا إنشاء « خير حكومة أخرجت للناس » . ولكن الدستور كما عرفنا وضع فى وقت كان فيه تيار رد الفعل شديداً بعد انقلاب ترميدور والحوادث اللاحقة ، حتى أن واضعى الدستور اعتقدوا من المتعذر عليهم أن ينشئوا نوع الحكومة التى يريدونها ، إلا إذا ضحوا بكثير من المبادىء الديموقراطية الصحيحة ، كالقضاء على حق الانتخاب العام ، وتقييد حق الانتخاب بنصاب معين من الضرائب — أى اشتراط حق التملك — وجعل

---

(١) Le Directoire

(٢) 'Pentarques'

الانتخاب على درجتين : وبمعنى آخر ، العودة إلى أبرز القواعد التى أخذ بها دستور سنة ١٧٩١ .

* * *

الحكومة الجديدة وبرنامجها :

ولما كان قد تقرر أن يكون ثلثا الأعضاء فى الهيئة التشريعية من بين رجال المؤتمر الوطنى ، فقد وجب أنه يكون خمسمائة من هؤلاء أعضاء فى الهيئة التشريعية الجديدة التى تألفت من ٧٥٠ نائباً (٥٠٠ لمجلس الخمسمائة ، ٢٥٠ لمجلس القدماء أو الشيوخ) واتخذ مجلس الشيوخ مقره فى قصر التويلرى فى نفس القاعة التى كانت للمؤتمر الوطنى من قبل ، بينما اتخذ مجلس الخمسمائة مقره فى قاعة أخرى فى التويلرى كذلك ، ثم انتقل بعد عامين إلى مكان آخر هو « (باليه بربون)[1] . وكان رئيس الشيوخ (لاريفيير ليبو) La Révillière-Lépeaux ، ورئيس الخمسمائة (دونو) ، وكلاهما من الجيروند ، ويمثلان البورجوازية الثورية التى ناصبت النبلاء ورجال الدين العداء والتى هى فى الوقت نفسه شديدة العداء للإرهابيين . وفى ٣٠ أكتوبر ١٧٩٥ كان قد تم تشكيل مجلسى الهيئة التشريعية .

وأما الهيئة التنفيذية فقد تم تشكيلها فى ٢ نوفمبر ١٧٩٥ ، وذلك بأن اجتمع أعضاء المؤتمر الوطنى القدماء الذين تألف منهم ثلثا أعضاء الهيئة التشريعية ، لإعداد قائمة بأسماء المرشحين لعضوية حكومة الإدارة ، كى ينتخب منهم مجلس الشيوخ خمسة ، فحصل حسب الدستور ، ترشيح خمسين ، انتخب منهم خمسة هم (لاريفلير ليبو) و (لوتورنير) Letourneur ، (وأصلهما من الجيروند) ؛ و (روبل) Reubell ، و (سييس) Siéys (وقد استبدل بهذا الأخير (كارنو) منذ ٤ نوفمبر) ، ثم (باراس) . أما (باراس) ، و (روبل) ، و (كارنو) فكانوا من الجبل ؛ وجميع أعضاء

---

(١) Palais Bourbons

حكومة الإدارة كانوا فى سن الشباب (بين الأربعين والثانية والأربعين) ؛ ولم يكن لكل من (لاريفلبير — ليبو) و (لوتورنير) أية قدرة على فهم الشئون السياسية . بينما كان (روبل) من رجال المال المعروفين بفساد الذمة ، وكذلك كان حال (باراس) وأما (كارنو) فقد اشتهر بحبه أو برغبته فى أن يسود السلام بين الجمهورية وأوروبا . وكانوا جميعاً — ماعدا (روبل) الذى كان موفداً وقتئذ فى مهمة إلى الأقاليم من قبل المؤتمر الوطنى ممن حضروا محاكمة لويس السادس عشر ، ووافقوا على إعدامه : أى أن هذه « الخماسية » كانت من « قتلة الملك » Régicides واتخذوا المديرون قصر لكسمبرج مقراً لهم .

وقد شرعت (الإدارة) فى تعيين الوزراء الستة المنصوص عليهم : للداخلية والعدل ، والخارجية والمالية ، والبحرية ، والحربية . وقد ذكرنا قبلا أن وزارة سابعة أنشئت بعد ذلك، لشئون البوليس فى ٢ يناير ١٧٩٦ .

وأصدرت حكومة الإدارة بياناً للشعب الفرنسى فى ٥ نوفمبر ١٧٩٥ عرضت فيه برنامجها : « فقالت : أنه الحرب ضد الملكية وإنعاش الروح الوطنية ، وإخماد الاضطرابات والعصيان ، والروح الحزبية ، والقضاء على كل رغبة فى الانتقام . والعمل على نشر الوئام والاتحاد ، وإعادة السلام ، وتجديد العادات، وإنعاش مصادر الإنتاج وإحياء الصناعة والتجارة وإبطال المضاربة فى أوراق النقد ، وإنهاض العلوم والفنون ، والعمل على إرجاع الرخاء ، وإعادة الثقة فى الدولة واسترجاع حسن السمعة واستبدال النظام الاجتماعى بالفوضى المصحوبة دائماً بالثورات ، وأخيراً السعادة والمجد إلى الجمهورية الفرنسية التى تترقبها » .

* * *

صعوبات حكومة الإدارة :

وكان هذا ولاشك برنامجاً كبيراً ، ومعقداً وصعب التنفيذ . وعجزت

حكومة الإدارة عن تحقيق شيء مما وعدت به ، بل وصارت هذه الحكومة مكروهة من الشعب ؛ ومرد هذه الكراهية كان إلى أسباب ثلاثة رئيسية : هى الصعوبات المـــالية ، والمنازعات الحزبية ، والأزمة الخلقية (أو التدهور الخلقى) .

فقد كانت خزانة الدولة خاوية على عروشها لأن المتحصل من الضرائب كان قليلا لسبب سوء الحالة المـالية والاقتصادية فى البلاد نتيجة للهبوط المستمر فى قيمة ورق النقد Assignats ، وحرمان الفلاحين الأجراء من امتلاك الأرض الزراعيـة عندما جرى توزيـع الأراضى المشاعة حسب القانون الزراعى وقتئذ ؛ وبسبب عدم وجود المـــال إذ صار الموظفون لاينالون مرتباتهم ، وكذلك لم ينل العمال أجورهم حتى صار كل منهم كثيرون يموتون جوعاً ؛ فأضربوا عن العمل وساءت حال الطرقات والجسور ، وانتشرت عصابات اللصوص وقطاع الطريق ، ينهبون البريد ويعطلون المواصلات .

وهذه الحاجة الملحة للمال لم تلبث أن أملت إملاء على حكومة الإدارة السياسة التى وجب عليها أن تتبعها ، من حيث التجاؤها إلى عقد القروض من الشركات والمتعهدين وأصحاب البنوك ، لآجال قصيرة أو طويلة ، وبشروط قاسية ؛ ثم اعتمادها على قوادها العسكريين أن يأتوها بالأموال التى تستطيع جيوشهم أن تنهبها من البلدان المفتوحة ؛ الأمر الذى أخضع حكومة الإدارة فى نهاية الأمر لنفوذ هؤلاء القواد العسكريين ، ووضعها تحت رحمتهم .

وأما المنازعات الحزبية ، فسببها وجود جماعات ثلاث هامة : الملكيون ومعهم المتعصبون دينياً ، والفوضويون ، والجمهوريون الحقيقيون . فمع أن الملكيين Royalistes قد انهزموا فى ثورة ١٣ فندمير (٥ أكتوبر ١٧٩٥) التى قاموا بها فى باريس ضد المؤتمر الوطنى ، فقد ظلوا يتصلون بالأمراء

المهاجرين : الكونت دى بروفنس (أو لويس الثامن عشر) الذى أذاع من فيرونا Verona منشورا أيد فيه الملكية المطلقة ، والكونت دارتوا الذى اتخذ مقامه فى انجلترة ، والبرنس دى كونديه Condé الذى تولى قيادة جيوش الأمراء فى الغابة السوداء فى ألمانيا . ولقى هؤلاء كل معونة مالية من انجلترة . ولقد اختلفت آراؤهم بشأن أفضل الوسائل الواجب اتخاذها لاسترجاع السلطة فى فرنسا : ففريق منهم كان يرى ضرورة القيام بعمل عسكرى ، وآثر فريق آخر الطريق الدستورى . وبذلت حكومة الإدارة بدورها كل جهد لمقاومة نشاط الملكيين ، فأمدت طائفة من الصحف بالمال لتكتب فى تأييد الحكومة ولتحمل على الملكيين وأنصارهم ؛ وشجعت إعادة تشكيل الجمعيات الشعبية . فتأسست جمعية (التئام أصدقاء الجمهورية)(١) التى صارت تعرف باسم (نادى البانثيون)(٢) . وكان أعضاء هذه الجمعية أو النادى على اتصال بالاشتراكى (بابيف) Babeuf ؛ وكانت هذه الصلة سبباً فى أنهم صاروا يسمون كذلك بالفوضويين، ولو أنهم من البورجوازيين الطبقة المتملكة والتى تستنكر أية فكرة شيوعية . وكان برنامج (نادى البانثيون) مهاجمة دستور العام الثالث (١٧٩٥) ، « غير الديموقراطى » ، والمقارنة بين هذا الدستور ، ودستور (١٧٩٣) .

وأما الجمهوريون الحقيقون ؛ فهم المؤيدون لنظام حكومة الإدارة . Directoriaux وهم أهل الطبقة المتوسطة الغنية ؛ الذين امتلأت جيوبهم بالأموال ، واشتركوا فى العمليات والصفقات المربحة والمضاربات المالية ؛ وكان كل ما يعنيهم أن يضمن أى نظام حكومى يقوم ؛ استمرار مكاسبهم، وزيادة ثرائهم . ولما كانوا قد صاروا يمتلكون أملاك الكنيسة التى صارت كما عرفنا (أموالا أهلية) ، فقد صاروا أعداء للكاثوليكية .

(١) Réunion des Amis de la République

(٢) Club de Panthéon

ولو أنهم لم يكونوا معادين للروح الدينية فى حد ذاتها ، على أساس أنها دعامة أخلاقية ضرورية للمجتمع .

وكان التدهور الخلق من العوامل التى زادت من حدة الصعوبات التى واجهتها حكومة الإدارة . فقد انتشر الفساد والرشوة بحيث صارت (الجمهورية) نهباً للنواب الذين قبلوا العضوية فى الشركات وارتشوا من المتعهدين والتجار والموردين لمصالح الحكومة والجيش ، وتغلغل الفساد والرشوة فى كل فرع من فروع الإدارة . وفى الجيش صارت الخدمة فى الجندية (كضباط أو جنرالات) وسيلة سهلة للإثراء الفاحش والسريع على حساب أغذية الجند وملابسهم، حتى صار هؤلاء يعيشون فى مسبغة ويكادون يسيرون وهم عرايا ؛ وبحيث أمكن لأى قائد من القواد أن يظفر بولائهم وإخلاصهم ، وإذا لم يكن مرتشياً ، وإذا قادهم — كما فعل بونابرت — إلى النصر فى سهول لمبارديا الغنية .

وانتشر الفساد الخلق فى الحياة الاجتماعية . فمع أنه جاء فى الدستور (دستور العام الثالث) : « إن الإنسان لا يمكنه أن يكون مواطناً صالحاً إلا إذا كان ابناً باراً ، ووالداً رحيما وأخاً عطوفاً ، وصديقاً وفياً ، وزوجاً طيباً » . فقد ساد الانحلال الخلق ، حتى صارت (المتعة) هدف الجميع وغايتهم ، وحتى كتاب أحد المعاصرين ؛ (ماليه دى پان) Mallet du Pan فى سنة ١٧٩٦ : « أن أحداً من الناس لا يفكر فى شىء سوى متعته ومشربه ومأكله » . فشهدت باريس حياة ترف وبذخ ولهو ومجون . ومغامرة ، ومضاربة ، لم يسبق لها مثيل . وعاد عهد الصالونات ، ولكن هذه بدلا من أن تكون منتديات أدبية ، صارت بؤراً للفساد . وكذلك الحال فى الحدائق العامة ، والمراقص والمسارح والمطاعم والمقاهى ؛ وتزيى النساء بأزياء فاضحة ، وكثرت حوادث الطلاق .

* * *

الأزمة المالية وحركة (بابيف) الاشتراكية :

وعنيت حكومة الإدارة قبل كل شيء بمعالجة الأزمة المالية ، بسبب خلو الخزانة من المال . وكان من أقوى أسباب هذه الأزمة تدهور قيمة (ورق النقد) Assignats حتى أن سعر الجنيه الذهب (Louis d'or وقيمته ٢٠ فرنكا) بلغ فى ديسمبر سنة ١٧٩٥ (٥٢٠٠) فرنك من ورق النقد . وحاولت حكومة الإدارة معالجة الأزمة بإصدار كية أخرى من ورق النقد ؛ ولكن ذلك سرعان ما أدى إلى تدهور أكبر فى قيمته ، فلجأت إلى عقد قرض إجبارى قيمته مليار من الفرنكات من المواطنين الموسرين : وفرضت ضريبة استثنائية تصاعدية على رأس المال تدفع عينا (من الحبوب) أو نقدا (من الذهب) : وذلك مع استئناف التعامل بورق النقد على أساس واحد على مائة من قيمته . وكان غرض الحكومة من هذا الإجراء امتصاص جزء من ورق النقد المتداول ، ووقف تدهور قيمته برفع سعر المبادلة . ولكن الذى حدث كان على خلاف ما توقعته ؛ لأن الحكومة بتحديدها النسبة بواحد على مائة من قيمة الورق قد أقرت رسمياً الخفض الحاصل فى قيمته ، واستمرت الأزمة ، فخولت الحكومة (اللجنة المالية Comité des Finances) فى ٢٣ ديسمبر ١٧٩٥ إصدار ورق نقد Assignats بمقدار أربعين مليارا من الفرنكات ، وعمدت إلى حرق ربع مقدار ورق النقد الذى حصلته عن طريق القرض الإجبارى . ولما فشلت كل هذه المحاولات وجدت الحكومة فى ١٨ مارس ١٧٩٦ من الضرورى إلغاء (ورق النقد) ، وأن تستبدل به نوعا جديدا من الورق بقيمة الأملاك الأهلية التى لم تكن قد بيعت ، والتى قدرت قيمتها بمليار ونصف مليار من الفرنكات ، على أن يكون لحامل هذا الورق الحق فى استبداله عيناً عند الطلب من هذه الأملاك الأهلية . ولذلك فقد سمى هذا (الورق الجديد) باسم (أذونات على الأرض أو سندات عقارية Mandats Territoriaux . وقد انفرجت الأزمة

مؤقتاً ولكن لم تلبث أن هبطت قيمة هذه الأذونات كذلك . ثم كان من الإجراءات الأخرى التى حاولت بها الحكومة معالجة الأزمة المالية : فرض الضرائب المتعددة والمنوعة كضريبة التمغة ، والرسوم الجمركية ، والضريبة على الصحف ، وعلى الأبواب ، وعلى النوافذ . . الخ . ولكن كل هذه المحاولات أخفقت فى حل الأزمة المالية والاقتصادية .

وعلى ذلك فقد استمر الضنك والبؤس فى البلاد ، وزادت مدة البطالة ، واشتد التذمر ، واضطرت الحكومة فى ٢٧ فبراير ١٧٩٦ إلى إلغاء (نادى البانثيون) — وكان يضم أكثر من ألفى عضو . والتف المتذمرون حول الاشتراكى (بابيف) — وكان هذا صحفياً ، أسس منذ ١٧٩٣ (جريدة حرية الصحافة)[١] ، وهى التى أسماها بعد ذلك (بالمحامى عن حقوق الشعب)[٢] وتزعم (بابيف) حركة اشتراكية كانت شيئاً جديداً فى تاريخ الثورة التى تمجد (حق الفرد) كدعامة من دعاماتها وتقدس (حق الملكية) : أهم ما تحرص عليه الطبقة البورجوازية التى قامت الثورة على أكتافها ، وأنكرت فى صميمها المبادىء الاشتراكية التى دعا إليها (بابيف) .

بدأ (بابيف) هجومه بتناول (القانون الزراعى) الذى نقده على أساس أنه يؤدى إلى توزيع الأراضى فى الريف وتقسيمها إلى ملكيات فردية ، وهو نفس القانون كما ذكرنا الذى حرم الفلاحين الأجراء من أى نصيب فى الأرض عند حصول هذا التوزيع . ولكن (بابيف) لم يلبث أن تناول مسألة أكبر أهمية فى نظره ، تدور حول « الصالح العام المشترك أو اشتراكية الأموال » (أو الأملاك) — فطلعت صحيفة (تريبون دى بوبل) فى ٦ نوفمبر ١٧٩٥ تتساءل « ما الثورة الفرنسية ؟ »

(١) Journal de la Liberté de la presse.

(٢) Tribun du peupel

ثم تجيب على هذا السؤال بقولها : « إنها الحرب المعلنة بين السادة والعامة ، بين الأغنياء والفقراء » .

ثم يقول (بابيف) (فى عدد ٣٠ نوفمبر ١٧٩٥) : « أن الديموقراطية هى وجوب أن يقوم أولئك الذين يملكون أكثر مما يحتاجون بسد حاجة أولئك الذين لا يملكون ما يفى بحاجتهم . لأن النقص أو العجز الحاصل فى أموال هؤلاء المحتاجين إنما منشؤه السرقات التى ارتكبها الأولون من أموالهم .. والأرض القابلة للحراثة لا يملكها أحد ، ولكنها ملك للجميع .. والممتلكات التى يقتنيها أولئك الذين لهم أنصبة من هذه الأرض كأملاك فردية ، إنما هى ممتلكات مسروقة ومغتصبة ... ومن العدل لذلك أن تنتزع هذه منهم ». والوسيلة الوحيدة لتحقيق الديموقراطية تكون بإقامة إدارة مشتركة وبإلغاء الملكية الفردية أو الشخصية ، وإعطاء كل فرد الحرفة أو العمل الذى يعرفه ويتفق مع استعداده وكفاءته ، وإلزامه بأن يسلم ثمرة (غلة) هذا العمل (عيناً) ليوضع فى مخازن مشتركة عمومية ، ثم إنشاء إدارة مبسطة للقيام بتوزيع هذه الغلات .. ولقد دلت التجربة على أن هذا نظام عملى ، حيث أنه مطبق على (١٫٢٠٠٫٠٠٠) رجل فى الجيوش الفرنسية الإثنى عشر . فالشىء الممكن عمله فى نطاق صغير، من الممكن عمله فى نطاق كبير » . وفى عدد ٢١ ديسمبر ١٧٩٥ اختتم (بابيف) شرح نظريته هذه بقوله إن « ثمار (غلات) الأرض ملك للجميع ، ولكن الأرض نفسها ليست ملكا لأحد » .

أى أن نظرية (بابيف) تتلخص فى أن (المساواة) التى نص عليها إعلان حقوق الإنسان والمواطن يجب أن تكون (مساواة) فى الغنى والفقر على حد سواء ، وأن ليس لإنسان أن يملك شيئا ، بل يجب أن تكون كل وسائل الإنتاج ملكا للجميع عامة ، وعلى الدولة أن تقوم بتوزيع الغلات بين الناس بنسبة ما يؤدونه من عمل ، وبنسبة حاجاتهم .

وأما الأداة التى كان عليها تحقيق هذا البرنامج ، فكانت (لجنة مركزية) أنشئت لهذه الغاية ، لم تلبث أن اتصلت بالإرهابيين القدماء من أعضاء المؤتمر الوطنى الذين « يأسفون على دستور سنة ١٧٩٣ » كما اتصلت ببعض أعضاء مجلس الخمسمائة ، وبعضو حكومة الإدارة (باراس) ثم (فوشيه)؛ وقام جماعة (بابيف) بحملة واسعة من الدعاية النشيطة لهذه المبادىء الاشتراكية بين العمال ، والأجيرين ، بل وأنشأوا صلات مشتبه فيها مع بعض الشخصيات الأجنبية (مثل الوزير الهولندى فى باريس (بلاءو Blauw) .

ولم تكن حركة (بابيف) تنطوى فى حد ذاتها على خطر كبير ، ولكن انضمام متطرفى اليعاقبة الساخطين على الوضع القائم إلى هذه الحركة ، لا عن عقيدة وإنما لتحقيق مآربهم ، لم يلبث أن ألب الحكومة على (بابيف) وأعوانه ، فقررت هذه فى ١٦ أبريل ١٧٩٦ إعدام كل من « يحرضون بالقول أو الكتابة على حل أو إنهاء الهيئات التمثيلية الوطنية أو حكومة المديرين (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية أو يحرضون على إرجاع الملكية ، أو إرجاع دستور ١٧٩٣ ، أو يحرضون على الاعتداء على الممتلكات العامة أو نهب أو اقتسام الممتلكات الخاصة (التى للأفراد) باسم القانون الزراعى ، أو بأية وسيلة أخرى .

وعندما نمى للحكومة أن اليعاقبة يتآمرون مع (بابيف) وأنصاره لتدبير انقلاب حكومى وإرجاع دستور سنة ١٧٩٣ ، ألقى القبض على (بابيف) وأعوانه فى ١٠ مايو ١٧٩٦ : وقدموا للمحاكمة أمام المحكمة العليا فى فندوم Vendome . ثم دبر البوليس حركة عصيان فى معسكر (جرينيل) Grenelle ، اتخذ منه ذريعة للقبض على عدد من الفوضويين (فى ٩ سبتمبر ١٧٩٦) ، وإعدام فريق منهم دون محاكمة . وأما (بابيف) وجماعته ، فقد استمرت محاكمتهم من ٢٠ فبراير لغاية ٢٦ مايو ١٧٩٧ ،

وكان عدد المتهمين خمسة وأربعين ، أعدم اثنان منهم هما (بابيف) وصديقه (دارتى) Darthé فى ٢٧ مايو ١٧٩٧، وحكم على سبعة بالنفى منهم (فاديه) Vadier ؛ وقضى على الحركة .

* * *

السياسة الخارجية : حملة إيطاليا

واتسمت سياسة حكومة الإدارة الخارجية بطابع التناقض ؛ من حيث أن حكومة الإدارة كانت تريد السلم ، لأن أكثرية الأمة الفرنسية ذاتها كانت تريده ، ولكنها لم تستطع الاستغناء عن الحرب ، لأنها لم تستطع إغضاب العسكريين الذين كانوا يريدون الحرب . ثم إن حكومة الإدارة كانت تريد أن تستهل عهدها بالفتوحات . أضف إلى هـــذا أن خزانة الدولة كانت خاوية ، والحاجة حينئذ ملحة إلى أسلاب الحرب لتملأ بها الدولة خزانتها .

ولقد تقدم كيف انفرط عقد المحالفة الدولية الأولى ضد فرنسا بعد أن عقدت الجمهورية الصلح مع بروسيا (معاهدة بال فى أبريل ١٧٩٥) ، وأسبانيا (صلح يوليو ١٧٩٥) ، ثم مع تسكانيا وهس كاسل ، ولم يبق فى حرب مع فرنسا سوى انجلترة والنمسا وسردينيا . وكانت فى أوائل العام نفسه (منذ يناير ١٧٩٥) قد خضعت هولندة وتأسست جمهورية بتافيا بها . وعلى ذلك فقد حاولت انجلترة خصوصاً بعد أن فقدت معاونة هولندة وأسبانيا لها ، أن تصل إلى تسوية مشاكلها مع فرنسا فى أواخر ١٧٩٥ ، وتعقد معها صلحاً بالاتفاق مع النمسا ، التى ما لبثت حتى تخلصت من هذه المحاولة . ولكن حكومة الإدارة (فى ٢٠ مارس ١٧٩٦) اشترطت للصلح ، احتفاظها ببلجيكا، فتوقفت المباحثات .

ولم تكن الحرب مع انجلترة ، أمراً ميسراً من الناحية العملية ، لأسباب منها أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أبرمت فى لندن معاهدة تجارية مع الإنجليز (صودق عليها فى أمريكا فى ١٩ نوفمبر ١٧٩٤) ، حدت من نشاط السفن الفرنسية فى المحيط الأطلنطى بدرجة كبيرة ؛ ولأنه كان متعذراً القيام بعمليات عسكرية ضد انجلترة عن طريق أرلندة أو فى البحر الأبيض المتوسط ، لعدم استعداد حكومة الإدارة الكامل ، ولحاجتها الشديدة وقبل كل شيء إلى أسطول . وعلى ذلك فلم تكن الحرب متيسرة إلا مع النمسا . وقررت حكومة الإدارة الرجوع إلى الخطط العسكرية التى وضعتها (لجنة الخلاص العام) لمهاجمة النمسا ، من حيث تجهيز جيوش ثلاثة للزحف على فينا فى وقت واحد : جيش السامبرو الموز بقيادة (جوردان) وجيش الراين والموزل بقيادة (مورو) Moreau ، وجيش إيطاليا بقيادة (بونابرت) وقد تولى بونابرت القيـــادة فى ٢ مارس ١٧٩٦ ، ثم تزوج من جوزفين بوهارنيه فى ٩ مارس ، ثم غادر باريس إلى مقر قيادته العامة فى (سافون) Savon فى ١٠ أبريل ١٧٩٦ .

واعتمدت حكومة الإدارة على جيشها فى ألمانيا لإحراز الانتصارات السريعة الباهرة ، ولكن قائد الجيش النمساوى (الارشيدوق شارل) لم يلبث أنه هزم (جوردان) وأرغمه على التقهقر إلى نهر الراين (سبتمبر ١٧٩٦) ، فاضطر (مورو) بسبب هذا التقهقر إلى الارتداد هو الآخر ؛ وكان قد استطاع اختراق الغابة السوداء ، فتقهقر الآن مرتدا إلى الإلزاس (٢٥ أكتوبر) ، وتحولت الأنظار نحو جيش إيطاليا ، والحملة الإيطالية التى صارت تحتل المكان الأول من الأهمية بفضل كفاءة قائدها بونابرت وعبقريته .

فمنذ اللحظة الأولى التى تولى فيها بونابرت قيادة جيشه ، كسب هذا القائد الشاب ثقة جنوده فى قيادته ، واحترامهم ومحبتهم لشخصه ، وصار

يسير بهم من نصر إلى نصر . بنى خطته الهزيمة النمساويين وحلفائهم البيدمونتيين (سردينيا) على الالتحام مع كل جيش على حدة ، وعلى سرعة الحركة . وكان ذلك ضرورياً لأن جيشه بلغ حوالى الثلاثين ألفاً فقط فى حين بلغ عدد الجيش النمساوى أربعين ألفاً ، والبيدمونتى حوالى الألفين . فبدأ بونابرت هجومه الخاطف على جيش سردينيا فهزمه فى جملة مواقع : (مونتنوت) Montenotte و (ديجو) Dego و (مليسيمو) Millesimo و (مندوفى) Mondovi ، وفرض على سردينيا هدنة (شيراسكو) Cherasco (فى ٢٨ إبريل ١٧٩٦) التى تحولت إلى صلح باريس فى ١٥ مايو ١٧٩٦ . ونالت فرنسا بمقتضى هذا الصلح سافوى ونيس. وتفرغ بونابرت لمناجزة النمساويين، فهددهم بالالتفاف حول جيشهم ، وخشى هؤلاء أن يقطع خط الرجعة عليهم فانسحبوا تاركين إقليم الميلانيه Milanais يسقط من غير قتال فى يد بونابرت ، وعقدوا العزم على مقاومة الفرنسيين عند نهر الأدا Adda . ولكن بونابرت هزمهم عند جسر لودى Lodi (فى ١٠ مايو) ودخل ميلان (فى ١٤ مايو) ، وبدأ يحاصر (مانتوا) Mantoue .

وانحصرت من هذا الحين جهود بونابرت فى ناحيتين : تهدئة إيطاليا الوسطى والجنوبية وتحصيل الأموال منها ، والاستمرار فى مناجزة جيوش النمسا .

ففيما يتعلق بالأمر الأول : عقد بونابرت المعاهدات مع (بارما) فى ٩ مايو ١٧٩٦ و (مودينا) Modene (فى ١٧ مايو) ، وأملاك الكنيسة (الدولة البابوية) التى نزلت لفرنسا عن بولونا وفراره وانكونا (٢٣ يونيه) ، وأخذ منها بونابرت كثيراً من الصور والتحف التاريخية ؛ وجنوه فى ٩ أكتوبر ، ونابولى فى ١٠ أكتوبر ١٧٩٦ . وقد أنشأ من كل هذه الأراضى جمهوريتين : جمهورية (خلف أو ماوراء نهر البو) Reb. Cispadane فى ١٦ أكتوبر ١٧٩٦ ، من بولونا وفراره ومودينا ،

وأعطاها دستوراً من طراز الدستور الفرنسى للسنة الثالثة (١٧٩٥) ؛ ثم جمهورية (عبر نهر البو) Rep. Transapadane فى سهل لمبارديا، فى ٩ يوليو ١٧٩٧ ، وقد انضمت الجمهوريتان فى ١٥ يوليو ، وتألفت منهما جمهورية (خلف أو ما وراء جبال الألب) Cisalpine .

وفى أثناء ذلك هزم بونابرت جيوش النمسا التى حاولت مرات أربع بقيادة (ورزمر) Wursmer ، وألفينزى Alvinzi تخليص (مانتوا) ؛ فانتصر بونابرت على النمساويين فى مواقع كاستليونى Castiglione ، (٥ أغسطس ١٧٩٦) ، بسانو Bassano (٨ سبتمبر ١٧٩٦) ، أركولا Arcole (١٧ نوفبر ١٧٩٦) وريفولى Rivoli (١٤ يناير ١٧٩٧) فسلمت (مانتوا) بعد هذه الموقعة الأخيرة ، فى ٢ فبراير ١٧٩٧ . ولقد استطاع بونابرت فى الوقت نفسه أن يمد أهل (كورسيكا) بالمساعدات التى مكنتهم من طرد الانجليز من جزيرتهم فى نوفبر ١٧٩٦ .

وكان بعد سقوط (مانتوا) أن اتجه بونابرت لمعاقبة البابا بيوس السادس) Pius vi الذى أظهر عداء للفرنسيين . ولم تستطع جنود البابا الصمود أمام جيش الجمهورية (الفرنسية) فاضطر البابا إلى عقد صلح تولينتينو Tolinteno فى ١٩ فبراير ١٧٩٧ وبمقتضاه دفع البابا أموالا طائلة لتعويض الفرنسيين عن خسائر الحرب ، ولتعويضهم كذلك عن مقتل (باسفيل) Basseville أحد موظفى المفوضية الفرنسية فى روما والذى قتله الشعب بها فى ١٧٩٣ . واستولى بونابرت على التحف التاريخية فى رافينا Ravenna وريمينى Rimini وبيسارو Posaro ، وأنكونا ، وبيروجيا Perugia ولوريتو Loretto وبعث بها إلى باريس .

ولما كان متعذراً على النمساويين بعد هذه الهزائم أن يعدوا جيوشاً جديدة للميدان ، فقد استمر بونابرت يزحف دون مقاومة ، عندما استأنف عملياته العسكرية ، قاصداً إلى فينا ، حتى وصل إلى (لوبن) Leoben ،

وعندئذ وقع النمساويون على مقدمات (صلح لوبن) فى ١٨ إبريل ١٧٩٧ . فنزلوا لفرنسا عن بلجيكا ولمبارديا بينما احتفظوا بماتتوا ، ودلماشيا ، واستريا Istria والبندقية ، وترك أمر الصلح مع (الأمبراطورية) — أى ألمانيا — إلى مؤتمر ينعقد لهذه الغاية .

* * *

الموقف الداخلى : حزب الكليشيان(١)

وفى أثناء هذه الانتصارات الخارجية ، كان الموقف الداخلى ينبيء بحدوث أزمة مستعصية بين الهيئة التنفيذية (حكومة الإدارة) ، والهيئة التشريعية (بجلس الخمسمائة ومجلس الشيوخ) . ومرد ذلك إلى ماجاء فى دستور العام الثالث (١٧٩٥) من وجوب تغيير ثلث أعضاء الهيئة التشريعية كل عام ، وسقوط عضو واحد من أعضاء حكومة الإدارة (الهيئة التنفيذية) كل عام كذلك . فإن إعادة انتخاب ثلث أعضاء الهيئة التشريعية ثم تبديل أعضاء حكومة الإداوة لم يلبثا أن أتيا بأعضاء من « المعتدلين » فى الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، تتعارض مبادئهم وأغراضهم مع مبادىء وأغراض الأعضاء الأصليين فى كلا الهيئتين : وهؤلاء الأخيرون هم الذين عرفنا أنهم كانوا من أعضاء المؤتمر الوطنى Conventionnels الذين اشترط الدستور أصلا أن يكون ثلثا أعضاء الهيئة التشريعية منهم ، وكانوا يمثلون مصالح الطبقة البورجوازية التى أثرت على حســـاب الانقلابات الاجتماعية والاقتصادية التى أحدثتها الثورة ، والذين كانوا من « قتلة الملك » الذين يريدون بقاء النظام الجمهورى ، ويعارضون أى اتجاه « رجعى » أو أى انحراف نحو تأييد الملكية .

---

(١) Club de Clichy. Les Clichyens.

ولكن التيار الرجعى الذى حدث بعد (انقلاب ترميدور) عموماً ثم بعد قيام حكومة الإدارة ذاتها ، وهى التى صارت تغض النظار عن مساعى « المهاجرين » — وهم الملكيون — الذين بدأوا يعودون فى أعداد كبيرة ، وصارت تتعامى عن الوسائل التى لجأوا إليها لتسهيل عودتهم إلى البلاد ، وإقامتهم بها ، مثل تزييف جوازات السفر ، أو شهادات الإقامة . . الخ . جعل ذلك كله فى وسع الملكيين أن يعودوا إلى الوطن ، بل وأن يلقوا من يتولى الدفاع عنهم أمام الشعب الفرنسى حتى أنهم شرعوا علاوة على ذلك ، يؤلفون الجمعيات السرية (أو العلنية : لأن أمرها لم يكن سراً مكتوماً) ويضمن إليهم عناصر من البورجوازيين الذين يريدون إنهاء الحرب وعقد السلام السريع ، ثم عناصر من الكاثوليك الذين يطالبون بحريات أوسع للعبادة ولقد تألف من بين هؤلاء الملكيين والبورجوازى والكاثوليكيين المنضمين إليهم ، اتحاد أو حزب أطلق عليه إسم (حزب الكليشيان) نسبة إلى شـــارع كليشى Clichy الذى كان به مقر اجتماع كثيرين من رؤسائهم ، وهو منزل عضو مجلس الخمسمائة (جلبير ديموليير) Gilbert Desmolières

وقد اشترك بعض هؤلاء (الكليشيان) ، فى مؤامرة قام بها بعض الوكلاء الملكيين . وهو الأبيه بروتيه L'Abbé Brottier ، ولكن الحكومة بادرت بالقبض على (بروتيه) وإخوانه فى ٣٠ يناير ١٧٩٧ ، ثم حكم عليه بالسجن عشر سنوات (فى ٨ أبريل) وقد نفوا جميعاً بعد انقلاب (١٨ فريكتدور) ٤ سبتمبر ١٧٩٧ إلى كايين Cayenne بأمريكا الجنوبية . ولكن الملكيين نبذوا سريعاً كل تفكير فى القيام بانقلاب بوسائل العنف بل عولوا بدلا من ذلك على بلوغ غايتهم بطريق العمل السلمى والقانونى ، حسبما أشـار عليهم به كبار رجالهم مثل (بيشجرو) Pichegru وغيره ، ووافق عليه الملك لويس الثامن عشر (دوق دى بروفنس) نفســـه (١٠ مارس

١٧٩٧) وكان معنى العمل العملى والقانونى ، أن يسيطر (الملكيون) أو (الكليشيان) على الهيئةالتشريعية والتنفيذية ، بأن تكون لهم الغلبةفيهما.

وعلى ذلك فقد راح الملكيون يستعدون لخوض الانتخابات المتوقعة (حسب الدستور) وموعدها فى ربيع ١٧٩٧ ، لتجديد الثلث الأول من أعضاء الهيئة التشريعية وجعلت كل من انجلترة والنمسا تتآمران لتأييد الملكيين فى الانتخابات المقبلة . وبالفعل نجح هؤلاء نجاحا تاما فى انتخابات (المجالس الابتدائية) Assm. Primaires فى ٢١مارس ١٧٩٧ و (المجالس الانتخابية) Assm. Electorales فى ٩ أبريل . فلم ينتخب من الأعضاء الذين سقطت عضويتهم ـ وهم كما نعرف من أعضاء المؤتمر الوطنى القدامى وعددهم ٢١٦ ، سوى ١٣ فقط (بالإضافة إلى أربعة منهم [باريز] ألغت الهيئة التشريعية انتخابهم) وفيما يتعلق بالهيئة التنفيذية ، خرج (لوترنير) بالقرعة وحل محله (بارتليمى) Barthélemy ـ المفاوض الفرنسى فى صلح بال سنة ١٧٩٥ — ومرشح حزب الكليشيان . وقد انتخب فى الوقت نفسه) (بيشجرو) من كبار الملكيين ، رئيساً لمجلس الخمسمائة و (باربيه ماربوا Barbé Marbois . وهو معدود من الملكيين كذلك لرئاسة الشيوخ .

ولقد ظهر أثر هذا التغيير عندما قرر مجلس الخمسمائة فى ١٦ يوليو ١٧٩٧ إلغاء القوانين القائمة ضد القساوسة المستنكرين . وعندما جرى التفكير فى تغيير وزراء أربعة من اليعاقبة : هم وزراء العدل ، والمالية ، والبحرية ، والخارجية . ولكن (باراس) — (من اليعاقبة) وعضو حكومة الإدارة — استطاع أن ينتهز هذه الفرصة للابقاء على وزيرين من هؤلاء . كانوا من أنصاره ، ثم أدخل فى الوزارة اثنين آخرين من أنصاره كذلك ، كان أحدهما محميه ، تاليران — بيريجور Talleyrand-Périgord .

وكان فى هذه اللحظة بالذات أن جددت انجلترة مسعاها لعقد الصلح ،

تحت تأثير انتصارات بونابرت فى إيطاليا من جهة، ولأنها كانت تعانى أزمة مالية داخلية، وتخشى من وقوع عصيان فى الأسطول من جهة أخرى. فقامت المفاوضات فى (ليل Lille) بين الانجليز (ومندوبهم مالمسبرى Malmesbury) وبين مندوبى حكومة الإدارة؛ وقد بدأت هذه المفاوضات فى ٧ يوليو ١٧٩٧. وكان قد استطاع (مالمسبرى) بإرشاد الوزير الانجليزى بيت الأصغر) وتحت تعليماته، أن يظفر ببعض مزايا؛ عندما وقع انقلاب ١٨ فريكتدور السنة الخامسة (٤ سبتمبر ١٧٩٧).

* * *

انقلاب ١٨ فريكتدور سنة ٥ : ٤ سبتمبر ١٧٩٧ :

لقد بقى بونابرت بعد الانتصارات التى نالها مقيما فى إيطاليا، حيث وافته زوجه (جوزفين بوهارنيه) إلى قصر كريفللى Crivelli العظيم فى مومبللو Mombello بالقرب من ميلان، وحيث احتفل بونابرت بزواج اخته (بولين) Pauline من الجنرال لكلير Leclerc. ويصف (ألبير سوريل) Albert Sorel أسلوب أو نوع الحياة التى كان يعيشها بونابرت فى ميلان وقتئذ فيقول: «أنه أنشأ بها بلاطاً حقيقياً. فالحكومة التى التف رجالها حوله هى حكومة أحد كبار القناصل الرومانيين فى عهد الرومان المجيد؛ هى حكومة الغازى الفاتح، ورجل الدولة، ومنظم الفتوحات، وناشر السلام بين الشعوب المقهورة. (إن مثل بونابرت فى ميلان) كمثل يوليوس قيصر فى بلاد الغال».

وبونابرت وقتئذ كان قد فرغ من إنشاء جمهورية ما وراء الألب (٩ — ١٤ يوليو ١٧٩٧). وفى ١٤ يوليو كانت قد بلغت ثقته فى قيادته وفى مقدرته حداً، جعله يبعث بالنصح إلى حكومة المديرين فى باريس، حتى تبذل نشاطاً أكبر ضد مؤامرات ومحاولات الملكيين ضد الحكومة، وأن يؤكد «للمديرين» ولاء جنوده الذين قال إنهم

مستعدون لاجتياز جبال الألب ، والحضور إلى باريس « فى سرعة النسور » لحاية الحكومة ولحماية الجمهوريين . ثم إنه لم يلبث أن أوفد إلى باريس أحد قواده (أوجيرو) Augereau كى يتولى قيادة الجنود بها (٨ أغسطس ١٧٩٧) .

ولما كانت أكثرية أعضاء حكومة الإدارة : وهم باراس ، وروبل ، ولارﭬﻴﻠﻴﭙﻴﺮ ليبو ، من الجمهوريين ، ويؤلفون ثلاثية حكومية متشبثة بالنظام الجمهورى بينما كان « كارنو » و « بارتليمى » من المعتدلين « أو الملكيين » : وهما أقلية فقد بقيت الهيئة التنفيذية تؤيد الجمهورية ، فى الوقت الذى كانت فيه أكثرية الهيئة التشريعية ، كما رأينا ، بعد انتخابات مارس — أبريل ١٧٩٧ ، من « المعتدلين » الذين يؤيدون الملكية .

وكان من نقائص دستور العام الثالث « ١٧٩٥ » أنه لم ينص على الطرق التى يمكن بها إزالة ما قد يقع من خلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فلم يكن لأى من المجلسين الحق فى إسقاط حكومة المديرين أو السلطة التنفيذية ، وليس لهذه الأخيرة حق حل المجلسين، وإجراء انتخابات جديدة فكان المخرج إذاً هو لجوء كل منهما إلى وسائل غير قانونية لحسم ما يحدث من خلافات بينهما . فتعددت حوادث الاصطدام بين أنصار المعتدلين « الملكيين » والجمهوريين ، وكثرت معارك الشوراع بين الفريقين .

وحاول (المجلسان) التخلص من (الثلاثية الديكتاتورية) : ثلاثية باراس ، لارﭬﻴﻠﻴﭙﻴﺮ ليبو ، وروبل - فأخذا يتهيآن يوم ١٧ فريكتدور السنة الخامسة (٣ سبتمبر ١٧٩٧) لتوجيه الاتهام ضد هؤلاء الثلاثة ، وفى المساء أقفلت (بوابات) باريس . ولكن باراس ، ولارﭬﻴﻠﻴﭙﻴﺮ ليبو ، وروبل أعلنوا انعقاد حكومة الإدارة فى جلسة مستديمة ، وبادر (أوجيرو) باحتلال مكان اجتماع المجلسين وشتت شمل الأعضاء الذين حاولوا الاجتماع وحبس فريقاً منهم . وقد ألقى القبض على (بارتليمى) وهو فى فراشه ، وتمكن (كارنو) من الهرب (إلى سويسرة) واقتاد (بيشيجرو) ثلاثة عشر نائباً إلى سجن (الهيكل) .

وفى اليوم التالى من ٤ سبتمبر (١٨ فريكتدور سنة ٥) أصدرت حكومة المديرين (الإدارة) قراراً باجتماع مجلس الخمسمائة (فى مسرح الأوديون l'Odéon ومجلس الشيوخ فى مدرسة الطب l'Ecole de Medécin وأبلغوا المجلسين وثائق متعلقة بالمؤامرة الملكية ضد الحكومة، وطلبوا من الهيئة التشريعية استصدار طائفة من القرارات لاعتماد الإجراءات التى يريدها وزير العدل (مرلان دى دويه Merlin de Douai) وقد انتظمت هذه القرارات فى قانون ٥ سبتمبر ١٧٩٧، وبمقتضاه:(أولا) صار إلغاء انتخاب ١٤٥ نائباً، ونفى ٥٣ نائباً آخر إلى كايين منهم كارنو، وبارتليمى، وباربيه ماربوا، وبيشجرو، وكذلك عدد من الصحفيين، ثم الآبيه بروتييه الذى سبق الكلام عنه. ولم يكن كل هؤلاء فى قبضة الحكومة. ومن الذين نفوا فعلا كان بارتليمى وبيشجرو وبروتييه، و(ثانياً) إلغاء كل القرارات التى صدرت فى صالح المهاجرين، والقساوسة المستنكرين ثم الاستزادة من صرامة الرقابة المفروضة على الصحافة، ثم إعطاء حكومة الإدارة سلطات استثنائية لتطهير كل فروع الإدارة فى الحكومة، (وثالثاً) وضع الجيش تحت سلطان وإشراف أصدقاء (باراس): أوجيرو، وخصوصاً بونابرت الذى بدأ يسطع نجمه، لاسيا بعد وفاة الجنرال (هوش) الذى توفى فجأة فى ١٩ سبتمبر ١٧٩٧، وكان المنافس القوى الوحيد لبونابرت.

وفى ٦ سبتمبر حل (مرلان دى دويه) وفرانسوا دى نوف شاتو Neufchateau محل كل من (كارنو) و(بارتليمى).

وأفادت حكومة الإدارة من هذا النصر الذى قضى (بفضل انقلاب ١٨ فريكتدور السنة الخامسة) على حزب الكليشيان والملكيين، وعلى كل معارضة وقتئذ — بأن راحت تبذل جهداً صادقاً لمعالجة الأزمة المالية، فاستصدرت قانون ٣٠ سبتمبر ١٧٩٧ لضغط المصروفات فى ميزانية الحرب،

ولإنقاص الدين العام خصوصاً ، ولتحسين الإدارة المالية بالعمل من أجل صيانة موارد الثورة العامة ، بما فى ذلك تخفيض الضريبة المباشرة ، وتنظيم الاحتكار ، وضريبة التمغة ، وغير ذلك .

* * *

صلح كامبو فرميو (١٧ أكتوبر ١٧٩٧) :

وخشى النمساويون بعد انقلاب ١٨ فريكتدور — وهو الانقلاب الذى ساعد بونابرت على إنجاحه ، وصار له بفضل هذه المساعدة نفوذ ملموس فى باريس — خشى النمساويون أن يتمكن بونابرت من إجبار حكومة الإدارة على تأييده فيما كان يريد فرضه من شروط على النمسا . وخشى وزير الخارجية النمساوى (ثوجوت) Thugut أن لا يتقد بونابرت فى هذه الظروف بشروط (هدنة لوبن) وأن يصر على إنشاء الجمهورية فى « فينا » ذاتها . وعلى ذلك فقد بادر (ثوجوت) بإرسال دبلوماسى ماهر هو الكونت لويس كوبنزل Cobenzl إلى (أودين) Udine حيث كان يقيم بونابرت حتى يعقد الصلح النهائى معه بكل سرعة . وفى ١٧ أكتوبر ١٧٩٧ تم إبرام الصلح بين النمسا وحكومة الجمهورية (الفرنسية) فى كامبو — فرميو Campo-Formio وفى هذا الصلح تنازلت النمسا لفرنسا عن ممتلكاتها فى بلجيكا وفى إيطاليا ، واعترفت بالجمهوريتين اللتين أنشأهما بونابرت فى إيطاليا وهما : جمهورية ماوراء الألب Rép. Cisalpine ، وجمهورية ليجوريا Rép. Ligurienne — (فى جنوه) : وكان بونابرت قد عقد مع حكومة جنوة الجمهورية القديمة معاهدة مؤقتة فى (مومبللو) فى ٦ يونية ١٧٩٧ استبدل فيها بحكومة النبلاء ، حكومة ديمقراطية من هيئة تشريعية فى مجلسين وهيئة تنفيذية فى شخص (دوج) Doge واثنى عشر (شيخاً) Senateurs أى حكومة من نمط حكومة الإدارة فى فرنسا . وقد سميت هذه بجمهورية ليجوريا .

وفى نظير ذلك تنازلت فرنسا للنمسا عن جمهورية البندقية والأراضى التابعة لها فى (فريولى) Fruili و (إستريا) ودلماشيا حتى نهر الأديج ، وجزر بحر الأدرياتيك ، وتلك أملاك ليست لبونابرت ، ولا حق له فى التصرف فى أمرها . وقد احتفظ بونابرت لفرنسا من أملاك البندقية السابقة فى بحر الأدرياتيك ، بجزر الايونيان : كرفو ، زانتى ، سيفالونيا ، سانت مور Sainte-Maure ، سيريجو Cérigo .

وفيما يتعلق بالصلح مع الامبراطورية (ألمانيا) تقرر فى ٣١ أكتوبر أن ينعقد مؤتمر لهذه الغاية فى (رشتات) Rastatt . وقد بدأ هذا المؤتمر أعماله فى ١٦ ديسمبر ١٧٩٧ ، ووافق مندوبو الولايات الألمانية والنمسا (فى ٩ مارس ١٧٩٨) على التنازل لفرنسا عن كل الشاطىء الأيسر لنهر الراين باستثناءات بسيطة . فأجاب هذا الصلح (صلح رشتات) مطلب الفرنسيين من حيث أنه ربط حدود فرنسا الطبيعية بالشاطىء الأيسر لنهر الراين .

وعلى خلاف ذلك كانت على صلح كامبو — فرميو مآخذ كبيرة : منها أن النمسا بالرغم من هزيمتها فى الحرب الأخيرة لم تفقد شيئاً — لأن خسائرها كانت فى بلجكا وإيطاليا — ولأن فرنسا (الجمهورية) قد تنكرت فى هذه الحرب للمبادىء التى نادت بها ثورتها ، من حيث الرغبة فى تحرير الشعوب ، ولأن هذا الصلح انطوى فى الحقيقة على أصول حرب جديدة قادمة . ولكن فرنسا كانت منهوكة القوى ، ولم يكن الشعب متنوراً التنور الكافى فى شئون السياسة الخارجية ولذلك قوبل صلح كامبو — فرميو بحماس عظيم . وحقيقة قضى إحراز هذا النصر السياسى «صلح كامبو فرميو» على الخطر من حدوث رد فعل أو حركة رجعية فى صالح الملكية ، ولكن هــذا «الصلح» قد وضع من الآن فصاعدا

السلطة الفعلية فى يد بونابرت الذى ألزمت سمعته القوية الناس على احترامه وأخرست ألسنتهم عن توجيه أى نقد لأعماله .

وأما بونابرت فقد عاد إلى باريس يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٧٩٧ ، وهو يشعر كما قال « بأنه لم يعد قادراً على تلقى الأوامر بعد اليوم من غيره » ولو أنه حاول جهد طاقته أن يعيش عيشة « المواطن » العادى. واستقبله الشعب بمظاهرات الترحيب الحماسية واستقبلته حكومة الإدارة استقبالا رسمياً . وفى ٢٥ديسمبر انتخب بونابرت عضواً فى المجمع العلمى L'Institut فى مكان (كارنو) ؛ وفى ٣ يناير سنة ١٧٩٨ أقام له (تاليران) حفلا عظيما تكريماً له حضرته (مدام دى ستال) Stael .

ولكن بونابرت لم يكن يرضى « بالبطالة » ؛ فأخذ يدرس موضوع مراجعة دستور العام الثالث ، والموقف السياسى الخارجى ، وسياسة الدول: انجلترة التى تعرف كيف تفيد من الظروف ، لتحول دون تأليف محالفة فرنسية ضدها ؛ وأسبانيا التى يحاول عضو الإدارة (روبل) أن يزج بها فى حرب مع البورتغال ، ولكن دون جدوى ؛ وهولندة التى أفقدتها الاضطرابات الداخلية كل قوة ؛ والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية . . وهكذا . كما استمر يهتم بشئون إيطاليا ، وبالجمهوريات التى أنشئت أو التى يجب أن تنشأ على حدود فرنسا خصوصاً سويسرة .. وظل بونابرت يدرس ويكتب وينشر فى الصحف ؛ وتسنى له بفضل هذا كله أن يجذب اهتمام الرأى العام إلى شخصه ؛ فأخذت تتزايد شهرته رسوخا عند الجماهير ، فى حين استمرت تتناقص وتسوء سمعة حكومة الإدارة .

وكان لغضب الشعب من حكومة الإدارة عدة أسباب : منها السياسة التى جرت عليها فى الداخل ، والتى أوجدت ذلك التناقض الذى سمح لفريق من الناس أن يعيش فى بذخ وترف ، بينما يشقى الباقون ، وهم أكثرية الشعب الساحقة ؛ ومنها ما يعرفه الشعب عن (باراس) ،

وإغضائه عن المتعهدين والموردين للجيش والمضاربين أو مشاركتهم فى أرباحهم التى جنوها على حساب قوت الجيش والشعب عامة ؛ ومنها الصعوبات التى وقفت فى طريق استيراد الحبوب والمواد الأولية من الخارج والتى أوجدها قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ؛ ومنها إفلاس كثيرين من أصحاب السندات بسبب إنقاص الدين العام ؛ وكذلك الخفض المستمر الذى حدث فى قيمة أوراق النقد الجديدة المعروفة باسم (الأذونات على الأرض) التى سبق وصفها ؛ ثم خزين الفلاحين محصولاتهم الزراعية . أضف إلى هذا كله الفضائح الخلقية المتزايدة بسبب الانحلال الذى طرأ على المجتمع مما سبق الحديث عنه .



انقلاب ٢٢ فلوريال سنة ٦ (١١ مايو سنة ١٧٩٨) :

وظهر غضب الشعب من حكومة الإدارة وكراهيته لها عندما جرت الانتخابات لتجديد ثلث أعضاء الهيئة التشريعية فى أبريل ١٧٩٨ .

وكان الاتجاه فى هذه المرة نحو انتخاب أعضاء من « اليعاقبة » . وليس انتخاب (ملكيين) كما حدث فى انتخابات العام السابق (سنة ١٧٩٧) . فأسفرت الانتخابات عن نجاح أعضاء المؤتمر الوطنى القدامى ، وانتخابهم لعضوية مجلسى الخمسمائة والشيوخ .

ولما كانت الأكثرية فى المجلسين (وهى الثلثان) من أنصار حكومة الإدارة ، فقد رأت التخلص من هذه العناصر الجديدة ، بالقيام بانقلاب من نمط انقلاب السنة الماضية فاستصدرت الهيئة التشريعية قانوناً فى ١١ مايو سنة ١٧٩٨ (٢٢ فلوريال سنة ٦) ، ألغى بمقتضاه انتخاب ٩٨ عضواً من الأعضاء الجدد ، ليستبدل بهم ٤٥ مرشحاً (١١ للشيوخ ، ٣٤ للخمسمائة) . والذى تجدر ملاحظته أن عدد الأعضاء الذين ألغى

انتخابهم من « اليعاقبة » كان كافيا لأن يجعل « اليعاقبة » الباقين الأقلية فى الهيئة التشريعية (أى فى المجلسين) . فلم يكن الغرض إذاً طرد كل « اليعاقبة » من الهيئة التشريعية : الأمر الذى يدل على أن هذا الانقلاب - انقلاب ٢٢ فلوريال سنة ٦ - لم يكن مبعثه سياسة واضحة مفهومة ومنطقية ، وإنما كان الغرض منه - كما كان الغرض من انقلاب ١٨ فريكتدور سنة ٥ الذى سبقه ، بجرد البقاء فى الحكم ؛ وذلك ليس بناء على رغبة فى إسداء خدمة معينة للأمة وللدولة ، ولكن للمنفعة الشخصية فقط .

ونفس هذه الحقيقة تفسر ما حدث كذلك عند اختيار عضو الإدارة الذى يخلف (فرنسوا دى نوف شاتو) والذى سقطت عضويته ، فوقع الاختيار فى ١٥ مايو ١٧٩٨ على (تريابارد) Treillhard بالرغم من أنه لم يكن حائزاً للشروط التى نص عليها الدستور ، وهى ضرورة أن تمضى سنة من تاريخ انتهاء عضويته فى الهيئة التشريعية ، حيث كان (تريابارد) عضو بمجلس الخمسمائة ولم تمض سنة بتمامها على خروجه من هذا المجلس حتى يصح اختياره لحكومة المديرين .

ومع أن هذه الحكومات قد بذلت قصارى جهدها لإجراء عدة إصلاحات - مشهورة باسم إصلاحات العام السابع - فى الإدارة المالية ، وشئون الضرائب ، والتعليم العام ، والاقتصاد ، والإدارة العامة ، فقد ظل الناس يكرهونها بسبب البذخ والترف الذى عاش فيه أعضاؤها ، والذين سماهم الشعب « بأصحاب الجلالة المقيمين فى قصر لكسمبورج » ، وذلك بينما يعيش الشعب فى بؤس وضنك . وسبب آخر لكراهية الناس لهذه الحكومة ، هو أن هـــذه الديكتاتورية التى فرضها النظام القائم على الشعب ، كانت لا تستند على رضاء هذا الشعب ، بل وصارت تعمل على إهدار حرياته وحقوقه . ولقد جعلت الظروف السائدة هذا الشعب نفسه يتطلع إلى قيادة أو توجيه أو حكومة الجنرالات المنتصرين فى الحرب

والذين فى وسعهم وحدهم أن يجنبوا البلاد أخطار الغزو من جهة وأن يكفلوا لفرنسا أكليلا من المجـــد والفخار بفضل انتصاراتهم من جهة أخرى .

* * *

المحالفة الدولية الثانية (١٧٩٨)

فقد نشأ عن سياسة الغزو التى اتبعتها حكومة الإدارة والتى ساعد بونابرت على نجاحها ، أن تألبت أوروبا ضد فرنسا، وذلك لأن السيطرة الفرنسية فى القارة لم تلبث أن امتدت حتى شملت الجمهورية السويسرية . بينما تدخلت فى إيطاليا حكومة الإدارة ، وتدخل بونابرت الذى كان شقيقه (جوزيف بونابرت) السفير الفرنسى فى رومه — تدخلت فى إيطاليا : فى شئون (الدولة البابوية) لتأييد الجمهوريين الرومانيين ، واحتل الجنرال (برتيه) Berthier مداخل رومة . حتى إذا أعلن الديموقراطيون بها (الجمهورية الرومانية) دخل القائد الفرنسى رومة فى (١٥ فبراير ١٧٩٨) .

ولقد أثار إنشاء هذه (الجمهورية الرومانية) حفيظة النمسا الكاثوليكية، بينما هدد وجودها تهديداً مباشراً ملك نابولى (فردنند الرابع) الذى انقلب الآن على فرنسا، وراح يبذل المساعدات لأسطول الإنجليز بقيادة اللورد نلسن فى البحر الأبيض . وكانت مارى — كارولين زوجة فردنند ، صديقة حميمة لليدى إما هاملتون Emma Hamilton زوجة السفير الانجليزى فى نابولى . وفى نوفمبر ١٧٩٨ قام فردنند بالهجوم على (الجمهورية الرومانية) وفى أول ديسمبر ١٧٩٨ تحالف مع انجلترة ، ومن هذا الحين صار يسدى كل معاونة فى قدرته للأسطول الانجليزى .

ثم لم تلبث تركيا أن أعلنت الحرب على فرنسا فى ٩ سبتمبر ١٧٩٨ ،

عندما غزت الحملة الفرنسية مصر بقيادة بونابرت فى شهر يوليو السابق، فى ظروف سوف يأتى ذكرها .

وتزايد الخطر على الجمهورية «فرنسا» عندما قرر بول الأول قيصر روسيا مؤازرة تركيا فى الحرب ضد فرنسا مع السلطان العثمانى فى ٧ أكتوبر ١٧٩٨ ، وأخذ يستحث النمسا على قطع علاقاتها مع فرنسا .

وفى أكتوبر ١٧٩٨ غزت الجيوش النمسا مقاطعة جريسون Grisons فى سويسرة «أو الجمهورية الهلفيتية» . وفى ١٦ نوفمبر تحالفت النمسا مع انجلترة ، وقامت هذه المحالفة على أساس تحرير سويسرة ، واسترجاع لمبارديا «للنمسا» ، واحتفاظ النمسا بالبندقية ، وإرجاع فرنسا إلى حدودها القديمة ، وكبح جماحها بإنشاء «دولة حاجزة» قوية على حدود فرنسا الشمالية الشرقية ، تتألف من بلجيكا وهولندة ، ثم إرجاع الحال فى إلمانيا إلى ما كان عليه فى عام ١٧٩٢ .

وهكذا تألفت المحالفة الدولية الثانية ضد فرنسا . وصارت جبهة القتال حينئذ ممتدة من هولندة إلى نابولى ، وتواجه فرنسا بجيشها المؤلف من ٢٠٠,٠٠٠ جندى ، جيش الحلفاء الذى كان قوامه ٤٠٠,٠٠٠ جندى .

ولقد حاولت حكومة الإدارة معالجة هذا الموقف بتجنيد جميع الشبان الفرنسيين بين سن الحادية والعشرين والخامسة والعشرين ، وأصدرت نداء لتجنيد ٢٠٠,٠٠٠ شاب ، ولكن هذا القرار أثار غضب الشعب ، وهرب كثيرون من الشبان الصالحين للخدمة العسكرية ، وانضموا إلى صفوف أو جماعات أو عصابات «قطاع الطريق» «الملكيين» .

وأما العمليات العسكرية فقد بدأت قبل تجهيز أية جيوش جديدة . فبدأت الحرب فى إيطاليا . حيث استولى الفرنسيون بقيادة «شامبيونيه» Championnet على تسكانيا ، ثم على مملكة نابولى (٢٣ يناير ١٧٩٩) التى

أنشأوا منها جمهورية لم تعمر إلا فترة قصيرة من الزمن . سميت بالجمهورية البارثينوبية Rép. Parthénopéenne . ولكن لم يلبث النمساويون أن انتصروا عليهم ، فهزم هؤلاء « بقيادة الأرشديوق شارل » جيش الجنرال « جوردان » فى موقعة ستوكاش Stockach فى ٢١ مارس ١٧٩٩ . وأرغموه على الارتداد على نهر الراين ، بينما عجز جيش فرنسي آخر بقيادة الجنرال « شيرر » Schérer عن عبور نهر الأديج « فى لمبارديا » واضطر إلى التقهقر حتى نهر « الأدا » Adda واستطاع بعد ذلك أن يقتحم نهر الأدا قائد جيش الحلفاء الجنرال «سواروف» الروسى Souvarov بعد هزيمة الفرنسيين الذين كانوا بقيادة الجنرال « مورو » Moreau الذى خلف « شيرر » فى القيادة عند « كاسانو » Cassano فى ١٧ أبريل ١٧٩٩ ، ولم تكن هذه كل الهزائم التى أدركت الفرنسيين فى إيطاليا .

فبينما كان النمساويون ينتقمون من الجمهورية الفرنسية لإعلانها الحرب عليهم ، بذبح مندوبيها فى مؤتمر (رشتات) عند مغادرتهم البلدة (فى ٢٨ أبريل ١٧٩٩) ، كان (سواروف) يواصل تقدمه فى شمال إيطاليا . فهزم الفرنسيين (بقيادة ماكدونالد) فى تربيا Trebbia (١٧ — ١٩ يونيه) ، ثم هزم جيش (جوبير) Joubert فى نوفى Novi (فى ١٥ أغسطس) . وقتل القائد الفرنسى فى المعركة .

وفى سويسرة كان الموقف فى صالح الفرنسيين . حقيقة أوقع بهم الأرشديوق شارل بعض الهزائم ، ولكن (مسينا) Masséna القائد الفرنسى اشتبك مع الروس فى جملة معارك ناجحة ، واستطاع بعد أن أرغمهم على الارتداد ، الصمود فى خط يمتد من زيورخ إلى ممر سان جوثارد (٣ — ٤ يونيه ١٧٩٩) .

وفى هولندة ظل الجنرال برون Brune يحتل البلاد ، ولو أن الخطر كان محدقا به بسبب نزول جيش انجليزى روسى بقيادة (دوق يورك) York على الشاطىء الهولندى فى سبتمبر ١٧٩٩ .

وهكذا إذا استثنيت العمليات العسكرية فى سويسرة وهولندة ، كادت تكون جيوش الجمهورية منهزمة فى كل مكان . ولقد أثارت هذه الهزائم ، وخصوصاً تلك التى حدثت فى إيطاليا الشعور ، وهيجت الخواطر ضد حكومة الإدارة . وقام الملكيون بثورات فى الأقاليم الغربية ، ولكن فى هذه المرة ليس فى (لافنديه) المنهوكة القوى ، ولكن فى الإقليم الواقع إلى الشمال منها ، والمعروف باسم بوكاج Bocage حيث كانت به مراكز (الشوان) من بريتانى ، ونورمانديا وأنجو ؛ ثم فى جهات طولوز (فى حوض الجارون الأعلى) . وكذلك قاومت بلجيكا أوامر التجنيد .

* * *

انقلاب ٣٠ بريريال سنة ٧ (١٨ يونية ١٧٩٩)

وعلى ذلك فقد أسفرت انتخابات مايو ١٧٩٩ ، عن نجاح عدد كبير من اليعاقبة من الذين سبق طردهم من الهيئة التشريعية فى انقلاب (٢٢ فلوريال سنة ٦ ، ١١ مايو ١٧٩٨) ونجاح عدد آخر من الذين عرفوا باسم (الفريكتدوريين) أى الذين قام على أكتافهم انقلاب (١٨ فريكتدور سنة ٥ ، ٣ سبتمبر ١٧٩٧) ، والذين صاروا الآن من ألد أعداء المديرين الحاليين ، إن لم يكونوا من ألد أعداء حكومة الإدارة ذاتها ، كنوع من أنواع الأداة التنفيذية .

وزاد من أزمة حكومة الإدارة أن (روبل) أقدر أعضاء هذه الحكومة والذى كان فى استطاعته ، من بينهم مواجهة الموقف ، لم تلبث أن سقطت عضويته وأخرجه الاقتراع من الحكومة فى ٩ مايو ١٧٩٩ . وانتخب بدلا منه (سييس) Sieyes والأخير ضد دستور العام الثالث ، وكان انتخابه لعضوية هذه الحكومة بمثابة الاعتراف بأن هذا الدستور (دستور ١٧٩٥) لم يعد يؤدى الغرض من وجوده ، وقد وجب لذلك إلغاؤه .

ووقع الاصطدام بين الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية على المسألة

المالية ، حيث اشتد الهجوم على حكومة المديرين ، بسبب العجز الكبير فى الميزانية ، والفساد المنتشر بين المديرين أنفسهم ، الذين تركوا المتعهدين والموردين والمضاربين يثرون على حساب الجيش (الجائع) والأمة التى تعيش فى ضنك ، بل وتواطئوا معهم .

وعندما وصل (سييس) إلى باريس من برلين فى مايو ١٧٩٩ — وكان موفداً فى مهمة لدى ملك بروسيا ، فردريك وليم الثالث لإقناعه — دون جدوى — بالخروج من حياده والتحالف مع فرنسا وتغيب عن باريس منذ ١٠ مايو ١٧٩٨ فى هذه المهمة — دخل (سييس) عضوا فى حكومة المديرين فى ١٦ يونية . ووجد (سييس) عند حضوره إلى باريس أن الرأى منعقد على ضرورة إخراج ثلاثة من المديرين حتى يتسنى إجراء أى إصلاح جدى . وهم لاريفلبير ليو ، ومرلان ، وتريلهارد . فلم يلبث أن اقتنع هو أيضاً بهذا الرأى ؛ ثم وجد (باراس) فى هذه الظروف من صـــالحه الانضمام إلى (سييس) بمجرد أن أدرك أن مصير هؤلاء الثلاثة قد صار محتوماً وأمراً مفروغاً منه .

وعلى ذلك فقد بدأت الهيئة التشريعية هجومها فى ١٦ يونية ، بأن اكتشفت الآن وبعد مضى عام بطوله أن (تريلهارد) قد انتخب عضواً فى حكومة المديرين بطريقة غير دستورية . فأخرج (تريلهارد) من حكومة المديرين ، وانتخب فى مكانه جوهييه (Gohier) (١٨ يونيه) ؛ ثم أرغم كل من (لاريفلبير ليو) ، [ومرلان] على الخروج كذلك فى مساء اليوم نفسه ، وانتخب فى مكانهما (روجر ديكو) Roger-Ducos ، والجنرال مولان Moulins فصارت حكومة المديرين تتألف الآن من : باراس ، سييس ، جوهييه ، وروجر ديكو ومولان .

وبهذا الانقلاب الذى عرف باسم انقـــلاب ٣٠ بريريال سنة ٧ (١٨ يونية ١٧٩٩) انتقمت الهيئة التشريعية من الهيئة التنفيذية صاحبة الانقلابين السابقين : انقلاب ١٨ فريكتدور سنة ٥ (١٧٩٧/٩/٣) ،

٢٢ فلوريال سنة ٦ ((١١/٥/١٧٩٨) ضد الهيئة التشريعية . وهكذا كما قال (لوسيان Lucien بونابرت) شقيق الجنرال بونابرت : بفضل هـذا الانقلاب الأخير (٣٠ بريريال) ، استعادت الهيئة التشريعية المكان الأول الذى هو من حقها أن تشغله فى الدولة » .

ولكن الشعب قابل هذا الانقلاب « ببرود » وجفاء ، لأنه كان من المتعذر عليه أن ينسى الشدائد التى تحملها فى أيام المؤتمر الوطنى ، والبؤس الذى عاش فيه والذى تزايدت حدته على عهد حكومة الإدارة . ولقد كان سبب النكبات التى نزلت بساحة الشعب ، تعرض البلاد لخطر الغزو الخارجى ، من ناحية ولخطر التآمر — تآمر أعداء الثورة — عليها فى الداخل من ناحية أخرى ، الأمر الذى جعل الشعب يعتقد أن قيام الحكومة القومية التى تتركز فى يدها السلطة سوف يدفع عنه هذين الخطرين: الخارجى والداخلى معاً . فكان لدفع هذين الخطرين إذاً أن تأسست (الديكتاتورية) التى حكمته فى عهد المؤتمر الوطنى والتى لا زالت تحكمه فى عهد المديرين . ومع ذلك فقد أخفقت هذه الديكتاتورية فى دفع هذه الأخطار عنه ، بل ظلت هذه الأخطار قائمة ومتجددة بل واقتضى وجودها وعدم زوالها اللجوء إلى اتخـاذ نفس الإجراءات التى قاسى الشعب من جرائها الأهوال فى (عهد الإرهاب) .

من ذلك (قانون الرهائن) Loi des Otages الذى صدر منذ ١٢ يوليو ١٧٩٧ ، وكان من طراز (قانون المشبوهين) المعروف الذى صدر فى ١٧ سبتمبر ١٧٩٣ وكان من دعامات عهد الإرهاب . فقد أجاز (قانون الرهائن) للحكومة أن تأخذ رهائن من العائلات المشتبه فى أنها تعطف على الفارين من التجنيد أو المنضمين إلى عصابات الملكيين ، أو المشتبه فى أنها ذات قرابة ولو بعيدة « بالمهاجرين » . على أن يكون نصيب هؤلاء الرهائن الإعدام إذا حاولوا الهرب ، وكذلك نفى أربعة منهم ومصادرة أموالهم ،

مع فرض غرامة جماعية عليهم ؛ وذلك فى نظير كل جمهورى واحد يلقى حتفه على أيدى خصوم الحكومة .

ولقد قاوم الشعب هذا القانون « الذى أعاد — كما قال الأهلون — حكومة سنة ٩٣ والذى لا يمكن أن يتحمله إنسان » ؛ وظهرت هذه المقاومة فى تأليف الجمعيات للانتقام من الموظفين الذين يريدون تنفيذ (قانون الرهائن).

وزيادة على ذلك فقد أفزع الشعب وأرعبه ، وأعاد إلى ذهنه ذكريات عهد الإرهاب الآلية ، وجعله ينقم على حكومة المديرين، أن هذه الحكومة حتى تكسب — كما اعتقدت — الرأى العام ، لم تلبث أن أجازت من جديد تشكيل (نادى اليعاقبة) القديم ، فصار هذا يعرف الآن باسم (جمعية المانيج) Société du Manège نسبة إلى صالة (المانيج)—ملعب الخيل — التى كانت مكان جلسات الجمعية التأسيسية الوطنية ، والجمعية التشريعية ، والمؤتمر الوطنى . وقد انضم إلى جمعية المانيج هذه حوالى (١٥٠) نائبا ، عكست خطاباتهم ومناقشاتهم صورة من تلك الأقوال المحمومة التى تميزت بها مناقشات المؤتمر الوطنى فى سنة ١٧٩٣ ، بالإضافة إلى التعبيرات الاشتراكية والشيوعية المنتشرة الآن كنتيجة للحركات الديموقراطية التى قامت فى عامى ١٧٩٥ ، ١٧٩٦ .

وتزايد فزع الشعب عندما صار الفوضويون ، Anarchistes يتحدثون علناً فى (مقهى جودو) Café Godeau بالقرب من التويلرى عن ذبح ألوف الناس انتقاماً لإعدام (روبسبيير) ، و (بابيف) . وأخذت تروج الإشاعات بأن مجلس الخمسمائة يعتزم إعادة تأسيس (لجنة الخلاص العام) ، وأن الجنرال (جوردان) أبرز القواد فى باريس ، قد شرب فى مأدبة نخب إحياء عهد « حاملى الحراب » piques — أى الثوريين « اليعاقبة » .

فقامت المظاهرات ، ووقعت الالتحامات فى شوارع باريس ؛ واضطر مجلس الشيوخ إلى إغلاق صالة (المانيج) . ولكن (جمعية المانيج)

وظلت هذه الجمعية موضع كراهية عظيمة عامة ؛ فحملت الصحف عليها حملات عنيفة ، وهزأت بها الجماهير وسخرت منها فى الطرقات والمقاهى والمسارح وفى كل مكان ؛ ولكنها بقيت مبعث رعب ، وإرهاب للجميع . لأن أعضاءها كانوا فى البوليس ، والموظفين المنتشرين فى مختلف فروع الإدارة ؛ ثم كان لها أنصار عديدون فى مجلس الخمسمائة ، ويعطف عليها من حكومة المديرين ، إثنان : هما (جوهييه) و (مولان) ؛ بينما كان من بين أعضائها ثلاثة من القواد : برنادوت ، وهو وزير الحربية ، وجوردان ، وأوجيرو .

والفزع الذى استبد بالشعب ، حدث فى نفس الوقت الذى كان قد أوقف فيه الهجوم العام الذى شنه الحلفاء على فرنسا (عند تشكيل المحالفة الدولية الثانية) . وتركزت حينئذ العمليات العسكرية على خط الحدود فى ميدانين أساسيين ، (أولهما) ، فى سويسرة : حيث استطاع الجنرال (ماسينا) هزيمة الروس بقيادة (كورساكوف) Korsakov فى زيوريخ فى ٢٥—٢٦ سبتمبر ١٧٩٩ ، فى حين اضطر الجنرال (سواروف) إلى التقهقر صوب إقليم (جريسون) بعد أن هلك نصف عدد جيشه وفقد مدفعيته وكل عتاده ؛ (وثانيهما) — فى هولندة : حيث انتصر الجنرال (برون) فى برجن Bergen ، فى ١٩ سبتمبر ١٧٩٩ ، على الجيش الانجليزى الروسى الذى ذكرنا أنه نزل على الشاطىء الهولندى بقيادة دوق يورك . فاضطر دوق يورك إلى التسليم فى (اتفاق ألكمار) Alkamaar فى ١٨ أكتوبر ١٧٩٩ ، والإبحار مع فلول جيشه إلى انجلترة فى ٣٠ نوفمبر ؛ وبذلك تم إنقاذ فرنسا .

* * *

الحملة المصرية وبونابرت (١٧٩٨ — ١٧٩٩)

ولكن هذه الانتصارات لم تثر اهتمام الشعب وقتئذ ، بسبب سوء الموقف الداخلى من جهة ، ولأن الأنظار من جهة ثانية كانت متجهة نحو مصر ، التى صارت ميداناً لانتصارات بونابرت الباهرة . ولقد أخفيت عن الشعب الفرنسى أنباء أية هزائم تكون قد حلت بجيش الشرق فى مصر ، أو أية صعوبات تحيط به أو الأخطار التى كانت محدقة بهذا الجيش ، فلم يعرف الشعب شيئاً عن ذلك كله ، وبدأت من هذا الحين تحاك الأساطير حول البطل الذى علق الشعب المكدود الآمال العظيمة فى أن تستعيد فرنسا مجدها وفخارها ، بفضل هذا القائد الشاب ، الذى غامر فى بلاد « الشرق » : بلاد الأسرار والغموض ، والبلاد التى ذهب إليها بونابرت غازياً فاتحاً ، ومنشئاً ومؤسساً للامبراطوريات العظيمة .

وكان المقصود من إرسال الحملة إلى مصر مهاجمة الإنجليز فى طريق مواصلاتهم مع الهند عندما اتضح أن من المتعذر مهاجمتهم فى جزيرتهم . ومن المتواتر أن بونابرت نفسه كان عندئذ يحلم بمشروعه الشرقى العظيم ، وأن حكومة الإدارة عندما قررت فى ١٢ ابريل ١٧٩٨ ، إرسال (جيش الشرق) بقيادة بونابرت إلى مصر إنما كانت تبغى إلى جانب ما ذكرنا التخلص مؤقتاً أو إلى الأبد ، من القائد المنتصر الذى صار يخاطبهم بلهجة الآمر صاحب السلطان والنفوذ فى شئون الدولة ، والذى يضع حكومة المديرين أنفسهم تحت رعايته أو حمايته . ومن الثابت أن فرنسا كانت تريد إنشاء مستعمرة جديدة ، فى ميادين جديدة ، ووفق مبادىء استعمارية جديدة تعوض عليها خسارتها فى جزر الهند الغربية ، وتمكنها من إحياء مجد الامبراطورية الاستعمارية القديمة .

ومهما يكن من أمر فقد جرت الاستعدادات لهذه الحملة فى هدوء وكتمان ، وكاد يعطل قيامها وقوع أزمة انتابت العلاقات الدبلوماسية

مع النمسا عندما حدث شغب فى فينا ، انتزع الجمهور فى أثنائه علم الثورة المثلث الألوان من مبنى السفارة الفرنسية ، وغادر السفير الفرنسى (برنادوت) فينا فى ١٥ أبريل ١٧٩٨ ؛ ولكن النمسا لم تستطع إثارة الإمارات الألمانية للدخول فى حرب معها ضد فرنسا لعدم استعدادها . وعندئذ تخلى بونابرت عن عزمه على الذهاب إلى (رشتات) لتسوية الأمور بنفسه (٢ مايو) . وذهب بدلا من ذلك إلى طولون ، فأبحرت الحملة من طولون فى ١٩ مايو ١٧٩٨ . وفى أول يوليو وصلت إلى الاسكندرية بعد أن استطاعت الإفلات من الأسطول الانجليزى بقيادة (نلسن) فى البحر الأبيض ، واستولت على جزيرة مالطة (١٩ يونية) .

ودخل بونابرت القاهرة بعد أن أوقع بالمماليك هزيمة كبيرة فى واقعة الأهرام فى ٢١ يوليو ١٧٩٨ . ولكن لم يلبث أن تحرج موقف الفرنسيين عندما حطم (نلسن) أسطولهم فى أبى قير فى أول أغسطس ؛ فانقطعت بسبب هذه الكارثة المواصلات بين جيش الشرق ، وأرض الوطن ، وصار من الآن فصاعداً الفرنسيون محصورين فى فتوحاتهم . وعندما أعلنت تركيا الحرب على فرنسا (٩ سبتمبر ١٧٩٨) ترك بونابرت الجنرال (ديزيه) Desaix فى مصر بينما زحف هو إلى الشام ، وانتصر على العثمانيين فى معركة جبل طابور ، Mont Thabor فى ١٧ أبريل ١٧٩٩ . ولكنه أخفق فى اقتحام حصن عكا ، ولما كان الطاعون قد انتشر فى جيشه ، وبات مهدداً بوقوع هجوم عثمانى — إنجليزى عليه ، فقد اضطر بونابرت إلى التقهقر (٢٠ مايو) والانسحاب إلى مصر ، التى وصلها فى الوقت المناسب لينتصر على العثمانيين الذين نزل جيشهم فى أبى قير (٢٥ يوليو ـ ٢ أغسطس ١٧٩٩) . وفى ٢٢ أغسطس غادر بونابرت مصر بعد أن ترك كليبر فى قيادة الحملة . ومن المعروف أن الجنرال (منو) لم يلبث أن خلف هذا الأخير فى القيادة بعد مقتله ، وأنه (أى منو) اضطر إلى التسليم بعد ذلك وخرج الفرنسيون نهائياً من مصر (فى أغسطس وسبتمبر سنة ١٨٠١) .

ونجا بونابرت بأعجوبة من الأسطول الانجليزى المتجول فى البحر الأبيض ، فوصل إلى فيريجوز Fréjus ، على ساحل إقليم بروفنس الجنوبى فى ٩ أكتوبر ١٧٩٩ ، وفى ١٣ أكتوبر دخل باريس .

وكانت باريس عندما وصلها بونابرت ، تتحدث من مدة سابقة ، عن ضرورة إصلاح الدستور بشكل يكفل تركيز وتقوية السلطة التنفيذية ، حتى يتسنى بفضل ذلك إنشاء عهد من الاستقرار فى فرنسا . فقد نشر (بنيامين كونستان Beniamin Constant) بوحى من (سييس) كراسة عن « الثورة — المضادة » الإنجليزية ؛ والتى أعادت أسرة ستيوارت إلى العرش فى سنة ١٦٦٠ . وكان (بنيامين كونستان) من الذين أسسوا مع (سييس) ، ومدام دى ستال وتاليران ، فى سنة ١٧٩٧ حزباً عرف باسم (الجماعة أو الدائرة الدستورية) Cercle Constitutionnel ، وهو حزب جمهورى يؤيد وقتذاك حكومة الإدارة ضد حزب (الكليشيان) المعروف من « المعتدلين » الملكيين . وفى هذه الكراسة نقد (بنيامين كونستان) « الفجوات » الكثيرة فى الدستور والتى تسبب عنها اللجوء إلى استخدام وسائل العنف والشدة ؛ فبدلا من إنشاء أداة تنفيذية قوية ، صار الاعتماد على الانقلابات والثورات لتحقيق رغبات الأحزاب المتناحرة ؛ والتى اتخذت من دعوى وضع الدستور ، أو التمسك به ، أو تعديله ، أو تغييره ، ستاراً تخفى وراءه تنازعها على السلطة . ثم طالب (بنيامين كونستان) بإنهاء « الثورة » ، وذلك كما قال بالاستفادة من الظروف القائمة فعلا لتخليص « المبادىء » الصحيحة ، والتى تجعل ممكناً ، أخيراً وبعد كل هذه الانقلابات والثورات ، « تأسيس الجمهورية » .

ولقد قالت بهذا الرأى كذلك (مدام دى ستال) فى كتاب نشرته فى الشهور الأخيرة من عام ١٧٩٨ ، بعنوان « الظروف القائمة فعلا والتى يمكن بها إنهاء الثورة »[١] .

(١) Des Circonstances Actuelles Qui Peuvent Terminer La Révolution.

وقد قرأ هذا الكتاب وصححه (بنيامين كونستان) ومع أن كل ما عنيت به (مدام دى ستال) فى هذا المؤلف ، كان ضمان مصالح الأغنياء ، فقد تحدثت عن « النظام » Ordre ، وعن « السلام » Peix : وهما الأمران اللذان طلبت الجماهير (الشعب) فى فرنسا فى سنة ١٧٩٨ ، أن تتأسس حكومة مركزية قوية فى البلاد حتى يمكن تحقيقهما . لأن الحاجة باتت ملحة الآن « للنظام » و « للسلام » أكثر من أى وقت مضى .

وأخذ (سييس) يفكر جدياً فى موضوع الوسيلة التى يمكن بفضلها حسم الخلافات التى تحدث بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . و (سييس) كان العدو اللدود لدستور العام الثالث ، وهو كما نعلم لم يشترك فى وضعه ، ولقد كانت أكبر معايب هذا الدستور ، وعلى نحو ما ذكرنا ، أنه لم يبتكر الوسيلة التى يمكن بها فض ما ينشأ من خلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بالطرق الدستورية القانونية ، أى بالطرق السلمية والنظامية . ولم يكن أحد قد استشار (سييس) عند وضع هذا الدستور .

ولقد تخيل (سييس) نفسه وإلى جنبه قائد عسكرى على رأس حكومة قوية وقادرة على إعادة النظام والسلام إلى فرنسا ؛ ويلتف حوله ليس فقط المعتدلون ، ولكن الوطنيون المخلصون ، والملكيون ، والمتآمرون المغامرون ، وبالاختصار كل أولئك الذين يريدون : (إنهاء الثورة) ، أى الذين يريدون تحقيق ما صار الجميع فى عام ١٧٩٨ يطلبونه ؛ لأن فريقا منهم قد امتلأت جيوبهم بالمال ويبغون استمرار الفائدة التى جنوها من « الثورة » ؛ ولأن فريقاً آخر لم يكن قد استفاد شيئاً من (الثورة) ، وصار يبغى الآن الاستفادة من تغيير الأوضاع القائمة عندما تنتهى « الثورة » ؛ ولأن فريقاً ثالثاً كان يؤمن إيماناً صادقاً بضرورة « إنهاء الثورة » عن إيمان بالمثل العليا .

أما بونابرت فقد وقف سريعاً على كل ما كان يدور ويحدث حوله ،

وأشرك نفسه سريعاً فى هذه المباحثات الدائرة حول ضرورة «إنهاء الثورة». وعندما سأله (تاليران) عن رأيه فى دستور العام الثالث، كان جوابه: «أن تنظيم الشعب الفرنسى لم يكد يبدأ بعد»! ولقد حمل بونابرت حملة عنيفة على دستور العام الثالث الذى ترك للهيئة التشريعية، كما قال، الحق فى تقرير السلم والحرب، والحق فى فرض الضرائب. وأعلن بونابرت أن السلطة الحكومية هى التى يجب اعتبارها الممثل الحقيق للأمة.

ومع أن شعوراً بالعداء، كان متبادلا بين (سييس) و (بونابرت)، فقد كفت الصلات التى نشأت بين الرجلين، منذ إقامة بونابرت فى باريس، لأن يعتقد (سييس) أن بوسعه الاعتماد على بونابرت فى تدبير الانقلاب المنتظر، ولأن يعتقد بونابرت من ناحيته، أن بوسعه بعد الانقلاب، أن يسلب من (سييس) كل سلطة حقيقية بسهولة، وعن ذلك فقد تم الاتفاق بينهما على أن يتعهد بونابرت بتنفيذ الانقلاب، فى نظير أن يوضع موضع التنفيـــذ ذلك الدستور الجديد الذى كان قد أعده (سييس) نفسه.

* * *

انقلاب ١٨، ١٩ بريمير سنة ٨ (٩، ١٠ نوفمبر ١٧٩٩)

وكان (سييس) قبل مجيء بونابرت من مصر قد بدأ يدبر مؤامرة الانقلاب الذى يقضى على حكومة الإدارة، وعلى دستور العام الثالث، ويتيح الفرصة لإنشاء الحكومة المركزية القوية التى تستطع إعادة (النظام) و (السلام) إلى فرنسا.

ولكن (سييس) وجد من المتعذر الاستناد على (المعتدلين) وحدهم لتنفيذ الانقلاب، ورأى من الضرورى الاستعانة بقوة عسكرية، أى الاعتماد على قائد له من حسن السمعة وقوة النفوذ، مايضمن نجاح المؤامرة ولما كان بونابرت بعيداً عن فرنسا، فقد اتجه تفكير (سييس) إلى الجنرال

(جوبير) Joubert ، الذى أعطى قيادة جيش إيطاليا ، على أمل أن يتمكن من هزيمة القائد الروسى (سواروف) فى إيطاليا ، فيعاون الحكومة عند عودته منتصراً ، فى القضاء على اليعاقبة ، ووضع دستور جديد بدلا من دستور العام الثالث .

ومن المسلم به أن (سييس) وجماعة من أعوانه كانوا يفكرون وقتئذ فى إنشاء ملكية دستورية . وهناك من يقولون أن (سييس) كان على اتصال بوكلاء الدوق دورليان ؛ وقال غيرهم أنه متصل بأمير بروسى أو بدوق برنسويك ؛ أو أنه يريد تولية أمير من أسرة بربون الاسبانية ... الخ إلى غير ذلك . كما أن (مدام دى ستال) كانت تدعو إلى جعل البروتستانتية دين الدولة الرسمى فى فرنسا . ومن المقطوع به أن فكرة إنشاء الملكية من جديد فى فرنسا كانت قائمة ، قبل حدوث انقلاب بريمير بأربعة أشهر . ولقد قضى هذا الانقلاب على كل ذلك .

أما (جوبير) فقد غادر باريس فى ١٦ يوليو ، ولكنه لم يلبث أن انهزم كما عرفنا على يد (سواروف) ، وقتل فى معركة نوفى Novi فى ١٥ أغسطس ١٧٩٩ وهى المعركة التى أفقدت فرنسا كل إيطاليا ، ماعدا(جمهوريه ليجوريا) فاتجهت الآن الأنظار إلى بونابرت كالرجل الذى فى وسعه وحده إنقاذ فرنسا .

وفى ٣٠ أغسطس كتبت الصحف : « أن بونابرت هو الرجل الذى نفتقده »[١] ويعوزنا .

ولم تلبث حكومة الإدارة أن سلمت بضرورة استدعائه من مصر . فقررت فى ١٠ سبتمبر ١٧٩٩ أن تدخل فى مفاوضات مع تركيا عن طريق السفير الأسبانى لدى الباب العالى ، من أجل عودة بونابرت والجيش الفرنسى فى نظير إرجاع مصر إلى الباب العالى ، وفى ١٨ سبتمبر صدرت

(١) C'Est Bonaparte Qui Nous Manque.

التعليمات من حكومة الإدارة إلى بونابرت بأن يتخذ كل الخطوات العسكرية والسياسية، والتى يرى بعبقريته أنها ضرورية لتحقيق عودتمع جيش الشرق إلى فرنسا .

ولكن قبل أن تصل هذه التعليمات إلى بونابرت ، كان هذا قد غادر مصر كما عرفنا منذ ٢٢ أغسطس . وفى ١٣ أكتوبر ١٧٩٩ وصل إلى باريس.

وبدأت الاستعدادات للانقلاب بأن أشرك (سييس) فى المؤامرة اثنين من المديرين هما : روجرديكو ، وباراس وأكثر الوزراء . وأكثرية مجلس الشيوخ : وكان من أعضاء هذا المجلس (جوزيف) شقيق بونابرت. ومن جهة أخرى تعهد شقيق بونابرت الآخر ، (لوسيان) — وكان رئيس مجلس الخمسمائة ومشهودا له بالكفاءة والذكاء ، وبأنه برلمانى ماهر — تعهد بأنه المسئول عن مسلك هذا المجلس . ثم انضم إلى المؤامرة نفر من رجال المال الذين أغضبهم على حكومة الإدارة ذلك القرض الإجبارى الذى فرضته هـــذه الحكومة على الأغنياء ، فقام بالإنفاق على الحركة وتمويلها أحـــد المتعهدين والموردين للجيش ويدعى (كوللو)Collot ، ومصرفى يدعى (أوفرارد) Ouvrard واكتملت الاستعدادات لتنفيذ المؤامرة (أو الانقلاب) يوم ٨ نوفمبر (١٧ بريمير سنة ٨) .

واتفق رأى المتآمرين على نقل مكان اجتماع الهيئة التشريعية إلى خارج باريس ؛ وكان لمجلس الشيوخ بحكم الدستور الحق فى تغيير مكان اجتماع الهيئة التشريعية . فادعى المتآمرون اكتشاف « مؤامرة » من تدبير اليعاقبة وانعقد مجلس الشيوخ لبحث هذه المسألة مساء يوم ٨ نوفمبر (١٧ بريمير) وبقى منعقداً طوال الليل حتى الثامنة من صباح اليوم التالى، ٩ نوفمبر(١٨ بريمير) وقرر المجلس أن ينقـــل مكان اجتماع الهيئة التشريعية إلى (سان كلو) ST Cloud ، وعهد بتنفيذ هذا القرار إلى بونابرت ؛ الذى عين لهذا الغرض حاكما عسكريا لباريس . وبناء على ذلك فقد حضر (بونابرت) مع قواده

وضباطه إلى قصر التويلرى ليحلف أمام مجلس الشيوخ يمين الولاء للدستور . وخطب بونابرت فحمل على القوانين التى تؤدى إلى بؤس الشعب وتساعد على نهبه ، وحمل على حكومة فاسدة تقضى على الثمرة التى يجب أن تجنيها البلاد من فتوحاته ومن الجهود التى يبذلها من أجل إنعاشها ، وزيادة ثروتها ، وجلب السلام والهدوء إليها . وحمل على الاستبداد ؛ ثم طالب بقيام الحكومة الطيبة التى تجعل الناس ينسون اختلافاتهم ونزعاتهم الحزبية ، وقال : إنما نحن نريد جمهورية تقوم على قواعد من القانون والأخلاق ، والحرية المدنية ، والتسامح السياسى .

وبادر بالاستقالة من حكومة المديرين : كل من (سييس) و (روجوديكو) وتبعهما (باراس) . وعندما رفض (جوهييه) و (مولان) أن يحذوا حذوهم ، كان نصيبهما السجن فى قصر لكسمبرج تحت حراسة الجنرال (مورو) .

وفى ١٠ نوفمبر (١٩ بريمير) اجتمعت الهيئة التشريعية فى (سان كلو) مجلس الشيوخ ومجلس الخمسمائة . وكانت أكثرية أعضاء (الخمسمائة) غاضبة عما جرى فى اليوم السابق ، وناقمة على مدبرى هذه الحركة ؛ وبدأ الأعضاء يحلفون ، عضوا بعد آخر ، يمين الولاء من جديد لدستور العام الثالث ، وسط الهياج والصخب الشديدين ، وعندئذ قرر بونابرت أن يحضر بنفسه إلى المجلس لإنهاء المسألة .

وحوالى الرابعة بعد ظهر اليوم نفسه ، حضر بونابرت إلى مجلس الشيوخ أولا ، وكان يبدو عليه الارتباك ، وعندما تكلم قوبل بفتور ، وفاته أن يذكر أن سبب الانقلاب هو مؤامرة اليعاقبة الموهومة . ثم انتقل بعد ذلك إلى مجلس الخمسمائة . ولكنه ما أن وقف خارج باب القاعة حتى تعالت النداءات والهتافات بسقوط الديكتاتور والطاغية ، وبطرده خارج القانون ، أى إهدار دمه . ثم هاجمه جماعة من النواب المهتاجين يضيقوا الخناق عليه

وهم يهددون ويتوعدون ؛ فأنقذه رجاله الذين سرعان ما أحاطوا به ، يتلقون عنه ضربات « الياقبة » ؛ واستطاعوا أن يحملوه خارج القاعة. وعبثاً حاول (لوسيان بونابرت) رئيس مجلس الخمسمائة أن يذود عن أخيه أو أن يكبح جماح الأعضاء الثائرين. وعندئذ غادر (لوسيان) قاعة المجلس ليخطب فى الجنود ، وليطلب منهم بوصفه رئيساً لمجلس الخمسمائة أن ينقذوا « الأكثرية » من النواب ، الذين ترهبهم « الأقلية » التى أعضاؤها من اليعاقبة « الأوغاد » صنائع الانجليز الذين يهددون هذه « الأكثرية » بخناجرهم ، والذين يريدون الفتك بقائدهم (قائد الجند) بونابرت ؛ وحتى يزول كل تردد لدى الجنود ، أقسم (لوسيان) « ليخترقن بسيفه صدر أخيه إذا جرؤ هذا فعرض حرية فرنسا للخطر ! » . ثم تكلم بونابرت ؛ ودخل الجنود بســــلاحهم وعلى رأسهم الجنرال (مورا) Murat ، والجنرال (لوكلير) إلى قاعة المجلس ليطردوا هذه « العصابة — كما طلب منهم بونابرت — عن بكرة أبيهم » !

* * *

نهاية حكومة الادارة (١٠ نوفبر ١٧٩٩ : ١٩ بريمير سنة ٨)

وكان بعد هذا « التطهير » أن اجتمع برئاسة لوسيان بونابرت فى مساء اليوم نفسه (١٠ نوفبر ١٧٩٩ ، ١٩ بريمير سنة ٨) مجلس الخمسمائة ، وقد نقص عدد أعضائه ، فصاروا حوالى الثلاثين ، ليتخذ القرار الذى يعترف بقانونية الانقلاب الذى حصل. فتقرر إلغاء حكومة الادارة : « لقد صارت حكومة الإدارة منتهية » (١) وتقرر إسقـــــاط العضوية عن (٦١) نائباً ، لما ظهر منهم من تطرف وعدوان « خصوصاً فى جلسة هذا الصباح » ؛ وتقرر أن تنشأ بصورة مؤقتة « هيئة أو لجنة قنصلية تنفيذية (٢) » مؤلفة

(١) Il n'y a Plus de Directoire

(٢) Commission Consulaire Exécutive

من المديرين السابقين : سييس ، وروجر ديكو . ومن الجنرال بونابرت . على أن يمارس هؤلاء الثلاثة « سلطة الإدارة » ، وأن يعهد إليهم بتنظيم كل فروع الحكومة والعمل على استتباب الهدوء والنظام فى الداخل ، والوصول إلى عقد السلام على أسس ثابتة متينة ومشرفة . ثم تقرر تأجيل انعقاد الهيئة التشريعية إلى يوم ٢٠ فبراير ١٨٠٠ . وأخيراً تقرر أن يعين المجلسان لجنة من ٢٥ عضواً لوضع تقرير عن التغييرات اللازم إدخالها على قوانين الدستور الأساسية ، ولعرض ذلك على الهيئة التشريعية عند اجتماعها . وقد أقر مجلس الشيوخ هذه القرارات لتصبح قانوناً . وحلف القناصل الثلاثة « المؤقتون » فى مجلس الشيوخ يمين الولاء للجمهورية « الواحدة والتى لا تتجزأ » وللحرية والمساواة : وللنظام التمثيلى (النيابى) ، وكان (لوسيان بونابرت) هو الذى وضع صيغة هذا القسم . وبذلك يكون قد انتهى عهد حكومة الإدارة .

* * *

إنهاء الثورة :

ذلك إذا كان انقلاب ١٨ ، ١٩ بريمير سنة ٨ ، وهو انقلاب قابله سواد الشعب لأسباب عديدة ومتنوعة ، ليس فقط دون إبداء أية معارضة ضده بل وبالارتياح والترحيب به . ذلك بأن حكومة الإدارة كانت قد صارت موضع كراهية الشعب واحتقاره بسبب طغيانها وفسادها وعجزها . ولقد ترتب على سقوط هذه الحكومة أن تسلم بونابرت مقاليد الأمور فى فرنسا لثقة الشعب به . ومع أن بونابرت بقى لفترة قصيرة من الزمن بعد ذلك يحرص على المظاهر والعادات التى أوجدتها « الثورة » إلا أن اليوم الذى تولى فيه بونابرت السلطة والحكم فى فرنسا إنما يحدد فى واقع الأمر آخر أيام الجمهورية .

قال (مينيه) Megnet تعليقاً على انقلاب ١٨ — ١٩ بريمير سنة ٨ :
« وهكذا وقع الاعتداء على القانون بحدوث هذا الانقلاب ضد نظام المجالس التمثيلية [النيابية]. ولقد بدأت القوة تفرض سلطانها . أن انقلاب ١٨ بريمير [٩ نوفبر ١٧٩٩] يشبه الانقلاب الذى حصل على يد الجيش ضد التمثيل النيابى يوم ٣١ مايو [١٧٩٣ وهو الانقلاب الذى أسقط الجيروند فى عهد المؤتمر الوطنى] لو أن هذا [الانقلاب] لم يكن موجها ضد حزب [من الأحزاب] بل ضد القوة الشعبية . ولكن من الإنصاف أن يميز الإنسان بين ١٨ بريمير ، وبين الحوادث اللاحقة لهذا الانقلاب والمترتبة عليه . لقد كان فى وسع المرء أن يعتقد وقتئذ أن الجيش إن هو إلا عضد للثورة ، كما كان الشأن يوم ١٣ فندمير (سنة ٤ ، ٥ أكتوبر ١٧٩٥ يوم أن دافع بونابرت عن المؤتمر الوطنى) ، وكما كان الشأن يوم ١٨ فريكتدور (سنة ٥ ، ٣ سبتمبر ١٧٩٧ ضــــد الملكيين) ، وأن هذا التغيير الذى لا مفر منه سوف لا يتحول أثره لفائدة (أو لنفع) رجل ورجل واحد فقط سوف يجعل من شباب فرنسا قريباً جيشاً كبيراً ، وسوف يجعل العالم الذى كان حتى هذه اللحظة منشغلا ومتأثراً ، بتلك الرجة (أو الهـــزة) الأدبية والنفسية العظيمة (التى أحدثتها الثورة) لايسمع إلا وقع أقدام جيشه ، ولا يستجيب إلا لإملاء إرادته » .

لقد قام انقلاب ١٨ بريمير سنة ٨ « لإنهاء الثورة » ، أى لإنهاء تلك الاضطرابات التى نجمت من وجود الخطرين الخارجى والداخلى ، ومن تجددهما المستمر بالرغم من الإجراءات العنيفة والدموية ، التى أهدرت المبادىء التى نادت بها الثورة ذاتها ، ولقد وضعت (الثورة) أسباب السلطة فى أيدى ديكتاتورية بورجوازية ، رضيت كى تحافظ على الثراء الذى نالته والمنافع التى حصلت عليها بسبب « الثورة » ، وكى تأمن على أرواحها منذ أن تلطخت يداها بدم الملك — رضيت بأن تنتقـــل السلطة إلى أيدى

ديكتاتورية محدودة ضيقة . هي ديكتاتورية حكومة المديرين « الخماسية » ، يحدوها إلى هذا رغبتها الملحة فى ذلك « الاستقرار » الذى صارت تنشده منذ أن انتهى عهد الإرهاب . ولقد خيل إليها تحت ضغط رد الفعل الذى حدث بعد ٩ ترميدور سنة ٢ أن لا سبيل إلى إنشاء الحكومة المركزية القوية إلا إذا زادت تضحية الأمة بحرياتها وحقوقها ، على أمل أن يتحقق « الاستقرار » الذى إنما يحفظ فى صميمه مصالح هذه البورجوازية على أساس أن يستتب « النظام » فى الداخل وأن يسود « السلام » علاقات الجمهورية مع سائر الدول .

ولكن هذه الديكتاتورية الخماسية لم تحقق شيئاً من « الاستقرار » المنشود ، فالخطر الخارجي ماثل ومتجدد ، والاضطرابات الداخلية ماثلة ومتجددة . ولقد زاد من حدتها تدهور الحالة المالية والاقتصادية والخلقية من ناحية ، وتعدد الانقلابات الحكومية بسبب تنازع الأحزاب على السلطة ، ونتيجة للعجز الظاهر ، فى ترتيب نظام الحكم ، الذى أوجده دستور العام الثالث (١٧٩٥) ، من ناحية أخرى . وهو ذلك العجز الذى جعل (الانقلابات) الوسيلة الوحيدة لحسم كل خلاف قد ينشأ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فى الدولة .

ومنذ أن فشلت حكومة المديرين (أو الديكتاتورية الخماسية) Pentarques فى إعادة « النظام » و « نشر السلام » اتجهت الرغبة نحو « إنهاء الثورة » : أى نحو إنهاء تلك الأخطار التى أوجدتها « الثورة » : خطر الغزو الأجنبى ، وخطر الانقلابات والثورات الداخلية — وذلك هو معنى الاستقرار المنشود بدعامتيه : النظام ، والسلام . وكانت الوسيلة لتحقيق ذلك التسليم بضرورة التضحية مرة أخرى بحريات وحقوق الأمة ، فى سبيل إنشاء حكومة مركزية أشد قوة من الحكومات السابقة فكان ذلك منشأ « جمهورية القنصلية » ، وكان فى ذلك إنهاء « الثورة » فعلا .

فعند انقضاء عهد الإدارة ، أى انقضاء التجربة التى مهدت لقيام حكومة الفرد فى الحقيقة ، يكون قد بدأ عهد جديد يتميز بقيام محاولة جديدة ثانية لتحقيق « الاستقرار » فى فرنسا . ذلك كان هدف الجمهورية القنصلية التى أنشئت فى انقلاب ١٨ برومير سنة ٨ ، وذلك سوف يكون مبعث قيام ديكتاتورية الإمبراطورية : « إمبراطورية » نابليون الأول ، التى حلت « قانوناً » محل « الجمهورية » التى اختفت عندئذ شكلا ، وحقيقة واقعة .

الباب الخامس

الثورة وأوروبا

الفصل الأول

سياسة الثورة

تمهيد:

قال أنصار الثورة : إن من مآثرها أنها أحلت القانون والعقل محل القوة ، فاتسمت أعمالها بهذا الطابع الجديد فى الداخل ، أى أثناء حوادث الثورة ذاتها فى فرنسا ، وفى الخارج ، أى فى علاقات الثورة أو (الجمهورية) بسائر الدول الأوروبية ، وبشعوب هذه الدول ، وكان إحلال القانون والعقل محل القوة فى حياة الأفراد والشعوب ، ثم فى علاقات الدول بعضها ببعض ، عنصراً جديداً ينطوى على مبدأ « مثالى » . ولقد أرادت (الثورة) أن يذيع هذا المبدأ المثالى فى أوروبا ، فلا تختص به فرنسا وحدها ، ولا يشمل أثره الفرنسيين وحدهم بل يتعدى الحدود الفرنسية ليتسنى (تطبيقه) فى بلدان أخرى ، ولا تظل آثاره مقصورة على الفرنسيين وحدهم . وعملت (الثورة) لتحقيق هذه الغاية . وكان عندئذ أن انتقلت (الثورة) ذاتهـــا من حادث « موضعى » أو « محلى » إلى (حركة) عامة شاملة . ولقد عبر خير تعبير عن اصطباغ الثورة بهذا (الشمول) الذى صار لها أحد الذين عاصروا الثورة ، وراقبوا حوادثها ، ونعنى به (ماليه دى بان) Mallet du Pan — وكان من جنيف ، ويرأس تحرير صحيفة من صحف الرأى المعارض للثورة (عطارد فرنسا) Mercure de France ، وشهد له (تين) Taine بالقدرة والحصافة ودقة الملاحظة وعمقها ، فى حين اعتبره مؤرخ الثورة (أولار) Aulard ، أحد القادحين فى الثورة ، الذين أكل الحقـــد قلوبهم — فقد قال (ماليه دى بان) منذ ١٧٩٣ ما معناه : إن

الثورة لم تعد « ملكا » للفرنسيين وحدهم فحسب ، يستأثرون بامتلاكها دون غيرهم من الشعوب ، لأن الثورة بفضل (الطابع العام) الذى صار لها لم تعد حركة يختص بها شعب دون آخر .

وأما السبب فى أن (الثورة) صارت (حركة شاملة) فهو من شقين :
أولها أن الثورة أتت بالمبادىء الجديدة التى نادى بها أصحابها «البورجوازيون» والذين دانت لهم السلطة فى بلادهم على أنقاض (النظام القـــديم) الذى حطموه بأيديهم بعد نضال عنيف ضد الإقطاع وبقاياه فى بلادهم (فرنسا) . فقرروا المبادىء التى كفلت حقوق الأفراد والشعوب وحرياتهم وأكدت سيادة الأمة ، التى ترتب عليها أن تكون الأمة نفسها مصدر السلطات ، وأقامت نوع الحكومة المستندة على (المذهب الحر) الذى يكفل تأمين البورجوازية على مصالحها ، بأن يقرر لها حقاً صريحاً وقبل كل اعتبار آخر ، ليس فى مشاركة الحكم فحسب ، بل والسيطرة عليه كذلك ؛ سواء جاءت هذه السيطرة بطريق ممارسة الديمقراطية الصحيحة ، أم بتأسيس ديكتاتورية الفرد .

ولقد كانت القومية كذلك من المبادىء الجديدة التى أذاعتها الثورة ، وعملت على نشرها خارج حدودها وتطبيقها على الشعوب التى احتكت بها فى حروبها ، وكنتيجة لتشكل علاقتها بالحكومات (الأوروبية) وتطورها. فقد كانت « الذاتية » التى يقوم عليها الشعور القوى من الأهـــداف التى عملت (الثورة) من أجل إحيائها أو إيقاظها أو استكمالها لدى (الأمم) التى لم يكن هناك معدى عن تأثرها بصورة أو بأخرى بالمبادىء الحرة والقومية التى نادت بها الثورة . وكان معنى (الذاتية) أن تتحرر الشعوب من كل سلطان أجنبي عنها ، وأن تبنى فى الوقت نفسه كيانها السياسى إلى جانب (ذاتيتها) الروحية والاجتماعية ، وتلك مهمة من حق (البورجوازية) ـ الطبقة المتوسطة ؛ وقبل غيرها من الطبقات فى اعتبار الثورة ـ القيام بها .

على أن أصداء الاصطدام بين هذه الآراء والمبادىء الجديدة وبين مصالح الإقطاع فى (النظام القديم) كانت متفاوتة فى أوروبا، حيث قد قاومت (الحكومات) الإقطاعية المتشعبة بالنظم القديمة، كل هذه الآراء والمبادىء الجديدة، فى حين أقبلت الأمم والشعوب فى أكثر أنحاء أوروبا إن لم يكن فيها جميعها على اعتناقها وتأييدها.

على أن الذى يجب ذكره كحقيقة واضحة الأثر فى يقظــة الشعور القومى، ونمو القومية فى أوروبا، نتيجــة لذيوع الآراء والمبادىء التى نادت بها الثورة الفرنسية — أن من عوامل هذه اليقظة القومية الشاملة، كان التطور الذى طرأ على المبادىء الحرة والمذهب القومى، بين أيدى رجال الثورة أنفسهم، حين انتقلت «الدعاية» لهذه المبادىء من ميدان الدعوة «النظرية» لتحرير الشعوب إلى محاولة «عملية» لفرض «سيطرة» فرنسية على الحكومات والشعوب فى أوروبا، بدعوى «تطبيق» هذه المبادىء ذاتها، الأمر الذى ترتب عليه أن تزايد تكاتف (حكومات) النظام القديم فى النضال ضد الثورة من جهة، فى حين تبدت «ذاتية» الشعوب و «قوميتها» فى مقاومة «الثورة» المتمثلة فى السيطرة «الأجنبية» المفروضة عليها من جهــة أخرى. وفى كلا الحالين كان للبورجوازية الناهضة — ولفريق من نبلاء العهد القديم فى بعض البلدان كذلك — نصيب ظاهر فى هذه المقاومة (الوطنية).

وأما حقيقة هذا كله، فسوف تتضح من عرض الآراء والمبادىء التى نادت بها الثورة فى موضوع (القومية) أولا، ثم تتبع الطرق «العملية» التى حاولت بها الثورة «تطبيق» هذه المذاهب الحرة والقومية فى أنحاء أوربا، وبيان التغيير الذى طرأ على هذه الآراء والمبادىء لدى رجال الثورة، وقت أن أرادوا «تعميم» فوائدها لنفع الشعوب التى دعوا أصلا

لتحريرها. ولقد كان من أثر الآراء والمبادىء الفرنسية هذه ، هدم القواعد التى قام عليها وقتئذ القانون العام فى أوربا .

* * *

الدعوة للمبادىء والآراء الجديدة :

فلقد جعلت الثورة بادىء ذى بدىء من نظرية (العقد الاجتماعى) التى أتى بها (روسو) برنامجاً سياسياً . فلم تكتف الثورة بإعلان حقوق الإنسان ، وحقوق الأمم وحرياتها ، بل ناضلت جاهدة فيما يشبه حملة صليبية كبيرة من أجل تقرير الحرية ، وتأييد حقوق الشعوب كافة ؛ واستندت فى حملتها هذه — قبل كل شىء — على (دعاية) واسعة منظمة وقومية .

فقد تقدم كيف سبق استصدار إعلان بحقوق الإنسان والمواطن (٢٦ أغسطس ١٧٨٩) ، الانتهاء من وضع دستور الثورة الأولى . واعتماد الملك له (٣ سبتمبر ١٧٩١) . وكفل إعلان الحقوق حرية الفرد الشخصية ، وحرية الرأى والعقيدة ، وحق الملك ، ثم أقر المساواة أمام القانون والمساواة الاجتماعية ، ومبدأ سيادة الأمة . وكل تلك مبادىء من المعروف أن أصحابها قد قصدوا من تقريرها العمل على تنفيذها فى فرنسا . ولكن سرعان ما برز وقت إعداد الدستور واستصداره فريق من الكتاب والناشرين مثل (كاميل ديمولان) و (مارا) وغيرهما ، أخذوا يدعون لضرورة أن تتدخل فرنسا من أجل نصرة الشعوب فى أوروبا .

وعندما تم ظهور (الجيروند) حزباً سياسياً ، كان من القواعد التى قام عليها برنامج الحزب تدبير حملة قوية لتتمكن فرنسا من تأييد الحرية فى أوروبا ، ونشر كل تلك الآراء التى أتت بها الثورة والمبادىء التى صار يتألف من مجموعها المذهب القومى .

ولقد تبين أثر هذه الدعوة الجديدة في حادث (الإلزاس) الذي سبق أن عرضنا له أثناء دراستنا لأصول (القومية) الفلسفية. فأشرنا إلى الخلاف الذي حصل بين بعض الأمراء الألمان في هذا الإقليم، و (الجمعية الوطنية التأسيسية) على أثر إلغاء الامتيازات الإقطاعية في عهد هذه الجمعية. فقد بعث هؤلاء الأمراء الألمـــان احتجاجاً إلى الحكومة الفرنسية في فبراير ١٧٩٠، أحالته (الجمعية الوطنية) على اللجنة الإقطاعية بها، التي قررت في أكتوبر ١٧٩٠ تحت تأثير (مرلان دى دوويه) خصوصاً، أن اندماج (الإلزاس) في فرنسا إنما حصل تأسيساً على ماصدر من جانب أهل الإلزاس من قرار إجماعي بذلك؛ ثم قالت إن كل ما أبرم من معاهدات قديمة، أو اشترطه الملوك السابقون لايمكن بحال من الأحوال أن يكون شعب حر طليق ملزماً باتباعه.

ولما كان (ميرابو) يخشى أن تعتبر الإمبراطورية — (الرومانية الجرمانية المقدسة، والتي كان هؤلاء الأمراء الألمان — كما عرفنا — أتباعا لها) — هذا القرار بمثابة إعلان حرب عليها. فقد اقترح أن تستصدر (الجمعيـــة الوطنية) قراراً يؤكد السيادة الفرنسية على الإلزاس، ثم يطلب من الملك (لويس السادس عشر) في الوقت نفسه أن يسوى هذه المسألة بتعويض الأمراء الألمان عن الامتيازات التي فقدوها تعويضاً كافياً ورفض الأمراء الألمان هذا الحل؛ وبادروا بعرض «قضاياهم» على (الدياط) أو المجلس الإمبراطوري لفحصها.

على أن أهم مايسترعي النظر في هذا الحادث، كدليل على ما كان لدى (الجيروند) من رغبة صادقة في تأييد حرية الشعوب إطلاقاً، أن أحد رجالهم (بريسو) Brissot لم يلبث أن كتب باسم (اللجنة السياسية) في الجمعية التشريعية، وذلك ضمن تعليمات بعث بها إلى الممثلين الفرنسيين في الخارج بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٧٩١ بشأن هذه المسألة: «أبلغوا الدول الأجنبية

أننا سوف نحافظ بأمانة على اليمين التى حلفناها بعدم القيام بأية فتوحات ، وبأننا سوف نحترم قوانين هذه الدول ودساتيرها (أى أنظمتها الحكومية) ، ولكننا إنما نبغى فى الوقت نفسه أن يحترم غيرنا كذلك قوانيننا ودستورنا ثم أبلغوا الدول الأجنبية ، أنه إذا استمر بعض الأمراء الألمان فى الاستعدادات العدائية ضد فرنسا ، فإننا لن نأتى بالحديد والنار إلى بلادهم ولكننا سوف ننشر ألوية الحرية بين ربوعهم ، وهم وحدهم الذين يعنيهم أن يتدبروا كل مايترتب على يقظة الأمم (والشعوب) من نتائج ! . وفى اليوم نفسه (٢٢ نوفمبر ١٧٩١) أعلن (إسنار) Isnard أحد كبار زعماء الجيروند فى الجمعية التشريعية : ولنقلها كلمة صريحة وموجهة لأوروبا بأسرها . إذا سعت الوزارات (الحكومات) لتجعل الملوك يخوضون غمار الحرب ضد الشعوب ، فسوف نسعى نحن كذلك لنجعل الشعوب تخوض حرباً لاتعرف رحمة ولا شفقة ضد الطغاة الذين يحكمونهم . وعندئذ تتعانق الشعوب اغتباطاً بما ظفرت به على مرأى ومسمع من أولئك الطغاة الذين استلت عروشهم ، فتهدأ الأرض وتسعد ، وتبارك السماء ماحدث ! » .

ولقد تأيدت هذه المبادىء مرة أخرى حين أعلنت (الجمعية التشريعية) الحرب على فرنسيس الثانى ملك بوهيميا والمجر (هنغاريا) والذى نال لقب الإمبراطورية فى ١٤ يونية ١٧٩٢ بعد شهور قليلة من وفاة أبيه ليوبولد الثانى الذى توفى فى أول مارس . فجاء فى قرار إعلان الحرب الصادر من الجمعية التشريعية أن الثورة الفرنسية لاتريد إطلاقا حرب أمة ضد أمة أخرى . بل هى تقاتل من أجل الدفاع عن حرياتها ضد اعتداء ملك على هذه الحريات اعتداء ظالما وبسط (كوندرسيه) أمام الجمعية التشريعة الأسباب التى جعلت (اللجنة السياسية) تريد الحرب ، فقال : إن لكل أمة السلطة لأن تضع هى وحدها القوانين الخاصة بها ، ومن حقها الذى لا يمكن نقله إلى غيرها تغيير هذه القوانين ، أما اغتصاب هذه السلطة

وهذا الحق من أى أمة أجنبية عنوة واقتداراً ، فمعناه أن المرء لا يحترم هذا الحق وهذه السلطة اللتين لأمته التى ينتمى إليها هو نفسه ، والتى هو مواطن فيها وزعيم لها ، وأنه إنما يرتكب بفعل ذلك خيانة فى حق الوطن ، ويصبح عدواً للإنسانية ولكافة البشر ». ولما كان رجال الثورة قد أكدوا فى دستور ١٧٩١ مبادئهم السلبية ، فتضمن (الفصل السادس) من هذا الدستور — وعلى نحو ما أشرنا إليه فى موضعه سابقاً — استنكاراً تاماً للحرب التوسعية ، وتعهداً صريحاً من جانب الأمة الفرنسية بعدم الدخول فى أية حروب غرضها الفتح، أو استخدام القوة ضد حريات الشعوب، فقد وجدوا فى اعتبارهم أن الحرب لم تكن موجهة ضد الشعوب بل ضد الملوك فقط وسيلة طيبة ، ومسوغاً يفرقون بفضله بين المبادىء السلبية التى نادوا بها ، وبين الحرب التى أعلنوها نهائياً على النمسا فى ٢٠ أبريل ١٧٩٢ .

وترسم المؤتمر الوطنى طريق هذه الدعاية الثورية نفسها ، أى العمل لنشر مبادىء الثورة وإذاعتها فى كل أنحاء أوروبا ، وخطا رجال الثورة فى هذا السبيل خطوة حاسمة . فاستصدر المؤتمر الوطنى غداة تأسيسه قراراً فى ١٩ نوفمبر ١٧٩٢ . أعلن فيه باسم الأمة الفرنسية مد يد الأخوة والمساعدة لجميع الشعوب التى تريد استرجاع حرياتها المسلوبة ، وتكليف السلطة التنفيذية إعطاء القواد العسكريين الأوامر اللازمة ليقوموا بنجدة هذه الشعوب والدفاع عن المواطنين الذين قد يضارون بسبب تأييدهم لقضية الحرية . وواضح أن (الثورة) باتخاذ هذا القرار قد انتقلت من أسلوب الدعاية السلبية لنشر المبادىء التحررية والقومية التى نادت بها ، إلى توجيه الدعوة الصريحة للشعوب حتى تقوم بالثورة لتظفر بحرياتها ؛ ثم تعهدت (الثورة) بنجدة هذه الشعوب ومعاونتها على التحرر . وكى تضمن (الثورة) اطمئنان الشعوب إلا أنها لا تبغى من هذه النجدة إتاحة الفرصة لأمة تريد أن تفرض سلطانها على أمة أخرى وحسب ؛ لم يلبث أن أوضح المؤتمر الوطنى معالم السياسة التى أراد السير عليها ، والتى لم يكن يهدف من ورائها

إلى ضم فتوحات جديدة ، أو التدخل فى شئون الأمم والشعوب الأخرى الداخلية ؛ فاستصدر فى ١٣ إبريل ١٧٩٣ بناء على اقتراح من (دانتون) قراراً أعلن فيه : « أن الجمهورية لن تتداخل بحال من الأحوال فى شئون حكومات الدول الأخرى » .

وهذه الدعوة الموجهة للشعوب لتظفر بحرياتها ، وتستيقظ (لقوميتها) والمستندة فى الوقت نفسه إلى نظرية حقوق الشعوب ، لم تلبث أن برزت معانيها فى التعليمات التى أصدرها (كارنو) باسم (اللجنة السياسية) بشأن الأراضى التى من المحتمل انضمامها إلى فرنسا نتيجة للحرب . فقال (كارنو) : لا تجب الموافقة على انضمام أية أقاليم إلى فرنسا إلا إذا طلبت شعوبها ذلك ، وأفصحت عن هذه الرغبة رسمياً فى صراحة وحرية تامتين . لأن السيادة حق للشعوب قاطبة ، ومن المتعذر كذلك حدوث مشاركة أو اتحاد بين شعب وآخر دون اتفاق (أو إجراء) رسمى وفى حرية كاملة ؛ وليس لشعب منها الحق إطلاقاً فى أن يخضع شعباً آخر لقوانين مشتركة ، من غير موافقته الصريحة على ذلك . . . والمبدأ الذى ندين به هو أن كل شعب من الشعوب مهما ضؤلت مساحة بلده التى يسكنها ، صاحب السيادة والسلطان فى داخل بلاده ، ويقف على قدم المساواة من الناحية القانونية مع غيره من الشعوب الكبيرة . وليس فى وسع إنسان شرعاً وقانوناً الاعتداء على استقلاله » .

وهكذا استطاعت (الثورة) أن تضع مذهباً جديداً تواجه به أوروبا فى وقت كانت فيه سياسة حكوماتها تقوم على الروابط والمحالفات المستندة على القوة لتحصيل المنافع الذاتية . وحينما كان سياسيو النظام القديم لا يزالون متمسكين بأساليبهم البالية الغابرة ، فى الوقت الذى أخذت تنشر فيه الثورة هذه المبادىء السياسية المؤسسة على احترام حقوق الشعوب وحرياتها ، والتى كانت بمثابة إنجيل جديد مزج بين الآراء

الحرة القومية . ولقد حرصت (الثورة) على تطبيق تلك القاعدة التى بسطها (كارنو) فى تعليماته السالفة الذكر، أى حق الشعوب فى الموافقة أو عدم الموافقة على الانضمام إلى فرنسا . ولقد شهدنا فى موضع آخر كيف استفتيت الشعوب - تطبيقاً لهذا المبدأ - فى مصيرها ، فكان أن ضمت فرنسا إليها سافوى بعد استفتاء شعبها (٢١ أكتوبر ١٧٩٢) . وفى اليوم نفسه حصل استفتاء فى (نيس) أدى إلى هذه النتيجة ، وقررت (لييج) Liége فى استفتاء عام فى ١٦ يناير ١٧٩٣ اتحادها مع فرنسا ، وقرر أهل (بلجيكا) مصيرهم بالاتحاد مع فرنسا بطريق الاستفتاء كذلك فى شهر مارس من السنة نفسها . وعلى الشاطىء الأيسر للراين أدى الاستفتاء إلى تقرير مؤتمر وطنى من أهل المقاطعات الراينية فى ٢١ مارس ١٧٩٣ ، الاتحاد مع فرنسا والانضمام إليها . وطلبت (مونتبليار) Montbéliard بعد استفتاء أهلها نفس الشىء فى فبراير ١٧٩٤ . يقابل ذلك إقدام حكومات النظام القديم على تقطيع أوصال بولنده عندما اجترأت هذه الحكومات على تقسيمها عنوة واقتداراً ، ودون أن يكون لأهلها صوت فى تقرير مصيرهم ، مرة ثانية فى سنة ١٧٩٣ بين بروسيا والنمسا ، ثم مرة ثالثة وأخيرة سنة ١٧٩٥ بين بروسيا والنمسا وروسيا ، فقضوا عليها سياسياً .

* * *

التحول فى سياسة الثورة :

وعلى هذا النحو إذاً أتيحت الفرصة لتطبيق مبدأ « مثالى » يحترم حقوق الشعوب وحرياتها . غير أن هذا المبدأ المثالى لم يلبث أن انحرف به أصحابه - ولما يمض وقت طويل - عن جادة الطريق ، وساروا به فى مسالك أخرى . وكان السبب فى ذلك أن هذه المبادىء المثالية التى بنت عليها (الثورة) دعوتها ليقظة القوميات ولتحريرها ، لم تلبث أن أيقظت لدى الفرنسيين أنفسهم العواطف « الوطنية » الجامحة التى صارت تدفع الفرنسيين دفعاً نحو المجد والعظمة الوطنية . ثم إن هذه (المبادىء المثالية)

سرعان ما صادف أصحابها مسائل عملية وحقائق واقعية كان لا معدى عن معالجتها ومواجهتها ، مثل الترتيبات الإدارية اللازمة لحكومة الأراضى التى احتلها جنود (الثورة) وشئون التموين والامتياز وضرورة تدبير وسائل الدفاع عن هذه الأراضى المحتلة . وهكذا فإن تغــــير الموقف العسكرى أثناء حروب الثورة ، وما تبعه من ظهور مشكلات جـديدة تتطلب حلا سريعاً ومتلائماً مع الظروف المتغيرة ، قد ترتب عليه أن أخذت تتطور شيئاً فشيئاً تلك الحملة الصليبية التى كانت تبغى أصلا نشر مبادىء الثورة المثالية فى أوربا ، حتى صارت (حركة) إحياء وبعث لتلك التقاليد السياسية التى جرى بها العمل فى النظام القديم نفسه ، فى كل ما يتصل بشئون السياسة الخارجية ، ولـكن مع فارق واحد فقط ، هو أن (الثورة) سارت الآن فى هذه السياسة تحت ستار نظرية (حقوق الشعوب) الجديدة .

وهذا التحول — كما أشرنا — لم يحدث فجأة ، بل إن إجراءات (الاستفتاءات) السابقة الذكر ، كان بعضها يبرر الشك فى سلامتها . ولاجدال فى أنه كان « للمهارة » فى تنظيم هذه الاستفتاءات ، خصوصاً فى بلجيكا ، وفى أقاليم الراين اليسرى لمعرفة رغبات أهليها الصحيحة فى الاتحاد مع فرنسا دخل كبير فى الوصول لتلك النتائج التى أسفر عنها الاستفتاء فى صالح فرنسا . وحرصت (الثورة) فى بعض الأماكن على حشد الذين وثقت فى أن يأتى استفتاؤهم لصالحها . فكان استفتاء ناقصاً ، أى أن الانضمام إلى فرنسا والاتحاد معها إنما كان نتيجة لرغبة أبدتها « أقلية » فحسب وليس سواد الشعب أو أكثره . وحصل هذا خصوصاً فى بلجيكا والأقاليم الراينية (الرينانية) .

ووقع فى بداية ١٧٩٤ ما يصح اعتباره خطوة أخرى فى طريق هذا التحول ، وذلك عندما أخذت (الثورة) بنظرية الوصول إلى الحدود الطبيعية (لفرنسا) ، وتلك نظرية تستمد كيانها من أصول الدولة الفرنسية

الفلسفية والتاريخية ، على نحو ما اتجهت إليه بحوث الفلاسفة والمفكرين ورجال السياسة فى القرن الثامن عشر ؛ ولقد اعتبرت هذه النظرية أن فرنسا إنما هى بلاد غالة القديمة ؛ واستتبع ذلك تخطيط الحدود الفرنسية الحالية بالصورة التى كانت عليها حدود بلاد غالة فى العهد الرومانى القديم ؛ أى حينما كانت حدود غالة تصل إلى نهر الراين ، وكان (دانتون) هو الذى تولى صياغة نظرية الوصول إلى الحدود الطبيعية للمرة الأولى ، وذلك عندما أعلن يوم ٣١ يناير ١٧٩٣ فى (المؤتمر الوطنى) : أن الطبيعة قد عينت حدود الجمهورية ؛ وسوف تصل إلى هذه الحدود فى جهاتها الأربع بلوغ المحيط الأطلسى ؛ وشواطىء الراين ، وجبال الألب ، وجبال البرانس . وعند هذه الحدود الطبيعية يجب أن تقف حدود جمهوريتنا [أى المدى الذى يبلغه اتساعها فى هذه النواحى الأربع] ؛ ولن تستطيع قوة بشرية أن تمنعنا من الوصول إلى هذه الحدود الطبيعية » .

ولقد كثرت الإشارة إلى نظرية الحدود الطبيعية أثناء عامى ١٧٩٤ و ١٧٩٥ ؛ وكثر ذكرها فى الرسائل والمذكرات والكراسات التى صدرت ، وفى المناقشات التى دارت فى هذه الفترة بشكل يستلفت النظر خصوصاً بعد انقلاب ٩ ترميدور (٢٧ يوليو ١٧٩٤) الذى أطاح برأس (روبسبيير) على المقصلة ، وأنهى عهد الإرهاب . فقد بعث أحد أعضاء (لجنة الخلاص العام) البارزين (مرلان دى دوويه) إلى مندوبى المؤتمر الوطنى لدى جيش الجنرال (ديجوميه) Dugommier ، جيش الجنوب الذى يقاتل عند البرانس ، برسالة فى ٧ أكتوبر ١٧٩٤ طلب فيها العمل من أجل الوصول إلى الحدود الطبيعية فى هذا الجانب . وفى ٧ أكتوبر من السنة نفسها ألقى (تاليان) Tallien خطاباً تناول فيه الكلام عن نظرية الحدود الطبيعية ، أضف إلى هذا أن (دوهيم) Duhem - وكان من كبار مؤيدى الحكومة التى تسلمت زمام الأمور فى البلاد بعد انقلاب ترميدور

لم يلبث أن تقدم بمذكرة إلى (اللجنة السياسية) فى المؤتمر الوطنى بعنوان : (آراء فى موضوع السلام)[١] تحدث فيها عن مسألة الحدود الطبيعية (٣ نوفمبر ١٧٩٤) ، وفى ٩ نوفمبر تقدم (إيشاسيريو) Eschasériaux أحد أعضاء لجنة الخلاص العام بعد انقلاب ترميدور ـ بمذكرة بعنوان : (حقوق الشعب)[٢] تناول فيها الموضوع نفسه ، ولقــــد كانت نظرية الحدود الطبيعية شيئاً مغايراً لنظرية حقوق الشعب .

ثم إنه حدث فى بداية عام ١٧٩٥ ، أن برزت إلى الوجود نظرية تختلف عن سابقتيها : حقوق الشعب ، والوصول إلى الحدود الطبيعية ، وإن كانت متصلة بهذه الأخيرة ، ونعنى بذلك فكرة تأمين البلاد والمحافظة على سلامتها . وكان (كمباسيرس) ـ من أعضاء لجنة الخلاص العام ، ومن الذين اشتركوا فى وضع دستور العام الثالث (١٧٩٥) ـ صاحب الفضل فى تحديد هذه النظرية ، وذلك حين خطب فى المؤتمر الوطنى يوم ٥ مارس ١٧٩٥ يقول : إن الواجب يقتضى إعادة بناء أوربا على قواعد العدالة ، وليس اغتصاب حقوق الشعب أو الاعتداء عليها . ومع ذلك يجب أن يستأصل السلام (عند إبرامه) جرائيم الحرب فى المستقبل . والجمهورية تجد نفسها مصاقبة فى الشمال لبلدان وممتلكات أجنبية تسببت بفضل تخطيط حدودها ، والحكومات التى ضمست الغيرة بصيرتها ـ فى إشعال الحروب قروناً عديدة . وعلى ذلك فالواجب أن تقطعوا برأى فيما إذا كانت تجارب القرون العديدة وأحكام الطبيعـــة تحتم عليكم أن ترسموا بيد ثابتة قوية حدود الجمهورية » . وهكذا احتلت مكان الصدارة نظرية تأمين فرنسا والمحافظة على سلامتها عن طريق إنشاء حدود جديدة ، تتمكن بها البلاد من إدراك هذه الغاية .

ولقد أتيحت الفرصة فى اليوم نفســه (٥ مارس ١٧٩٥) ، لأن ينتظم

(١) Réflexions Sur La Paix
(٢) Les Droits des Peuples

عقد هذه النظريات جميعها فى قاعدة عامة واحدة ، حينما قال أحد أعضاء المؤتمر الوطنى (ديبوا — جرانسيه) Dubois-Grancé : « الطبيعة ورغبات الشعوب وصالح الجمهورية ، تحتم جميعها أن تبقى هذه البلاد — وكان يتحدث عن الأقاليم الراينية — دائما وإلى الأبد أقطاراً تسود الحرية فى ربوعها » .

وفى إبريل من السنة نفسها (١٧٩٥) ، قدم سييس) إلى لجنة الخلاص العام ، مشروع معاهدة للصلح مع الدول تضمنت الآراء نفسها بشأن إعطاء فرنسا حدوداً طبيعية تكفل أمن البلاد وسلامتها . ولقد كانت هذه الرغبة ذاتها هى التى أملت على (بارتليمى) و (رينار) و (كماسيرس) التعليمات التى بعثوا بها باسم المؤتمر الوطنى إلى المندوبين الفرنسيين فى يناير ١٧٩٥ وقت المفاوضة مع الدول ، ولقد كان بفضل المعاهدة المبرمة فى (بال) بين فرنسا وبروسيا فى ٥ إبريل ١٧٩٥ من جانب ، ومعاهدة (لاهاى) بين فرنسا وهولندة من جانب آخر ، أن استولت فرنسا على البلجيك ، والأقاليم الواقعة على شاطىء الراين الأيسر ، وحصلت على اعتراف الدول بانضمام هذه الأراضى إليها ، وحتى يمكن إقناع الشعب الفرنسى بعدالة الأسباب التى دعت لإبرام معاهدات أسفرت عن توسيع حدود فرنسا ، وإدخال ممتلكات جديدة فى حوزتها ، لم يلبث أن انبرى رجال من طراز (كارنو) و (بواسى دانجلاس) Boissy d'Anglas و (روبيرجو) Roberjot يتحدثون عن نظرية الحدود الطبيعية ، وضرورة تأمين فرنسا والمحافظة على سلامتها . ثم تحدث (مرلان دى دوويه) صاحب المواقف المعروفة فى مسألة الإلزاس ، والذى كان قد أعلن أن الإلزاس إذا كان فرنسياً فذلك لم يحدث بسبب الفتح على يد لويس الرابع عشر ، ولكن لأن الإلزاس بمحض اختياره رأى أن يهب نفسه إلى فرنسا وأن يرتمى فى أحضانها ، ويطلب الاندماج بالوطن الفرنسى ، فقال - الآن - فى خطاب له فى ٣١ أكتوبر ١٧٩٥ : « لاشك أنكم أدركتم حتى يتسنى تعويضنا عما

لحقنا من أضرار وما تحملناه من نفقات بسبب الحروب التى خضنا غمارها والتى كانت - بلا مراء - من أعظم الحروب عدالة فى أسبابها وأغراضها ؛ وأنه حتى يتسنى لنا أن نكون قادرين على منع استئناف هذه الحروب باتخاذ وسائل للدفاع جديدة ، كان على الجمهورية الفرنسية ، وذلك ما كان لزاماً عليها فعله ، أن تستبقى فى حوزتها إما بحكم الفتح ، وإما بمقتضى المعاهدات المبرمة ، البلاد التى ترى فى صالحها الاستحواذ عليها وذلك دون استشارة أهلها » .

وواضح أن هذه (النظرية) التى أعلنها — الآن — (مرلان دى دويه) وزملاؤه ، كانت متباينة تماماً عن النظرية الأولى التى نادت بها (الثورة) والتى شاهدنا « تطبيقها » فى الاستفتاءات التى جرت فى سافوى ونيس وبلجيكا ، والأقاليم الراينية (الرينانية) ، ولييج ، ومونتبليار ، بين أكتوبر ١٧٩٢ ومارس ١٧٩٣ .

ولكن يجب ملاحظة أن المؤتمر الوطنى حين عقد الصلح مع بروسيا فى (بال) فى إبريل ١٧٩٥ ، لم يكن يعتبر هذا الصلح إلا وسيلة مواتية وحسب ، تمكنه من متابعة النضال ضد النمسا ؛ كما أن التفرغ لهذا النضال كان بدوره فى نظر المؤتمر الوطنى — مجرد وسيلة أخرى لاستنقاذ ألمانيا من السيطرة النمساوية وتحريرها . وعلى ذلك فقد جاء فى نفس التعليمات المرسلة إلى المفاوضين الفرنسيين فى (بال) — فى ١٥ يناير ١٧٩٥ : « لقد آن الأوان لتحرير ألمانيا وتخليصها من وطأة الاستبداد النمساوى الشديد ، وإنهاء عهد هذه الأسرة النمساوية التى بقيت أطماعها قروناً عديدة مبعث الكوارث التى نزلت بأوروبا ، فلا يعود هذا البيت النمساوى يعكر صفو السلام ، وتنعم أوروبا ، حينئذ بالهدوء والراحة » وفى مذكرة (سييس) عن الصلح ، حرص — (سييس) — على تعيين الدولتين اللتين اعتبرهما أعداء ألداء لفرنسا ، وأعداء ألداء لحقوق وحريات الأمم والشعوب ، وهما انجلترة وروسيا اللتان كان يتحتم على فرنسا أن تبذل قصارى جهدها للانتصار عليهما وهزيمتهما ، ضماناً لبقاء فرنسا ذاتها ومحافظة على كيانها .

أما كيف يتسنى بلوغ هذه الغاية ، فقد ذكر (سييس) أن ذلك يكون بإعادة بناء وتنظيم ألمانيا على قواعد حرة في شكل جمهوري ، ولن يكون لإنجلترة شأن إطلاقاً في هذا النظام الجديد ، بل إنها تطرد من ألمانيا طرداً — ومعنى ذلك أن تفقد انجلترة بمقتضى هذا التنظيم الجديد ، هانوفر . كما أن هذا التنظيم الجديد سوف يرغم كلا من بروسيا والنمسا بصورة من الصور على الاتجاه صوب الشرق ، حتى يتسنى بفضل ذلك إنشاء (مخافر أمامية) للدفاع عن أوروبا ضد روسيا . والحاجز الذي يمنع الزحف الروسي عليها .

على أن ذلك لم يكن كل الخروج الذي حصل عن (نظرية حقوق الشعوب) التي بدأت بها الثورة نشاطها في الحقل الدولي . فقد اتبعت (حكومة الإدارة) سياسة اتسمت (بالواقعية) البحتة في علاقاتها الخارجية .

ولقد كانت هذه سياسة لا تستهدف غير النفع الذاتي . وتحقيق المصلحة الشخصية (للدولة) وحسب ، أي أنها كانت سياسة خوض غمار الحروب . والالتجاء إلى أساليب الشدة والعنف لتحقيق المآرب التي نشدتها (الثورة) وأما هذه المآرب ، فالمباشرة منها كانت إمداد خزينة (حكومة المديرين) الخاوية بالأموال التي يمكن ابتزازها من البلدان التي تغزوها جيوش الجمهورية ، ثم توفير النفقات التي تتكبدها (الخزينة) بسبب هذه الفتوحات . وذلك بإرغام « الممتلكات » الجديدة على سد حاجات الجيوش الغازية ودفع رواتب الجند التي عجزت حكومة الإدارة (المديرين) عن دفعها بسبب اختلال ميزانيتها . ولقد كان كذلك لهذه السياسة « الواقعية » هدف (وطني) و (سياسي) ظاهر . من ذلك المحافظة على فتوح (الثورة) في الأقاليم الراينية ، وفي بلجيكا . تستخدم لتحقيق هذه الغاية الموارد التي تحصل عليها من أملاكها وفتوحها الجديدة في إيطاليا الشمالية خصوصاً . ومن ذلك أيضاً تأمين فرنسا ذاتها والمحافظة على سلامتها بإنشاء حلقة حولها

عما كان يعرف سابقاً باسم (الطرق العسكرية) Boulevards Militiares والذى صار من الآن فصاعداً سلسلة من (الجمهوريات الشقيقة) Les Républiques Soeurs التى سوف تقيمها فرنسا وراء حدودها .

فقد بدأت فرنسا بأن جعلت من أسقفية (بال) فى سويسرة « دولة » علمانية باسم جمهورية (روراشيا) Rauracia (١٧٩٢) ثم ضمتها إليها فى العام التالى . ولو أن السويسريين لم يصدقوا على هذا الانضمام إلا فى سنة ١٧٩٨ وتأسست الجمهورية الهلفيتية Rép. Helvetique على أنقاض الاتحاد السويسرى (١٧٩٨) وفى إيطاليا تألفت فى سنة ١٧٩٦ جمهورية (شمال نهر البو) Transpadance وجمهورية (جنوب نهر البو) Cispadane ليحصل اندماجهما فى السنة التاليـــة (١٧٩٧) فى جمهورية واحدة . (جمهورية ما وراء الألب) Cisalpine وفى سنة ١٧٩٧ تأسست من مدينة جنوة ، جمهورية ليجوريا Lig urienne ، وفى سنة ١٧٩٥ تأسست الجمهورية البتافيـــة Batave التى قامت على أنقاض مملكة هولندة ، وفى فبراير ١٧٩٨ تألفت الجمهورية الرومانية Romaine من بقايا الأملاك البابوية لتعيش بعض الوقت ، حيث أعيد الحكم البابوى مرة أخرى فى يونية ١٨٠٠ ، وبين يناير ويوليو ١٧٩٩ حلت جمهورية بارثينوبيا Parthénopéenne محل مملكة نابولى فى إيطاليا . وسوف يأتى ذكر ذلك مفصلا فى موضعه .

ولكن الذى تجب ملاحظته أن سياسة حكومة الإدارة لم تكن . وكما يبدو لأول وهلة ، متناقضة تماماً مع المبدأ الذى أخذت به (الثورة) فى الأصل . من حيث احترام (حقوق الشعوب) . أهم عناصر المبدأ القوى عند تقريره بصورة نهائية . وذلك لأن الاستيلاء على بلجيكا وعلى شاطىء الراين الأيسر حدث — كما شاهدنا — بعد استشارة الشعوب و « استفتائها » فى هذه الجهات ، ولأن إنشاء جمهورية (بتافيا) ذات

حكومة من طراز (حكومة الإدارة) بفرنسا، إنما حصـــل على أيدى الهولنديين أنفسهم.

ومع ذلك فلا ريب فى أن السياسة التى سارت عليها حكومة الإدارة كانت بعيدة كل البعد عن تلك السياسة المثالية التى استرشدت بالمبادىء التى أعلنتها الجمعية الوطنية التأسيسية، أو الجمعية التشريعية، أو سار عليها المؤتمر الوطنى فى أول عهده. كما أنها كانت تبعد كثيراً عن السياسة التى اتبعها نابليون بونابرت. والتى أسفرت عن التنظيمات التى تضمنتها معاهدة (كمبوفرميو) فى ١٧ أكتوبر ١٧٩٧، لتعزيز السيطرة الفرنسية، وتأمين حدودها والمحافظة على سلامتها، فى كل الأملاك التى استولت عليها فى ألمانيا وإيطاليا، و (الجمهوريات الشقيقة) والتى كانت حكوماتها من طراز الحكومة القائمة فى فرنسا، التى تأسست قبل هذه المعاهدة وبعدها.

تلك إذاً كانت الخطوات التى حصل فيها التحول من سياسة تسترشد فى أهدافها بمبادىء «مثالية» صريحة، إلى سياسة «واقعية» نفعية بحتة، فى عهد حكومة الإدارة. وهذا التحول إن دل على شىء فإنما على أنه قد بات متعذراً أن تبقى (الحرية) أو (القومية) فكرة نقية، أو مذهباً خالصاً من الشوائب. فإن اصطدام هذه (الفكرة) بالحقيقة الواقعة، سرعان ما أخضعها لكل ما طرأ عليها من تعـــديل وتحول، ولم يعد مستطاعاً بقاؤها فى نطاق المثالية التى كانت لها، بل صار لا معدى عن خضوعها لتفاعل عناصر عديدة، أهمها الاعتبارات الجغرافيـــة والاستراتيجية والاقتصادية، وذلك إلى جانب الاعتبارات السياسية ذاتها، المتمثلة فى ضرورة استقرار نظام الدولة الداخلى، والمحافظة على توازن القوى بين الدول.

وثمة ملاحظة أخرى. هى أن الانتقال من عالم الفكر النظرى إلى دائرة التطبيق العملى، من شأنه أن يضع المسائل المراد معالجتها، فى وضعها

الصحيح ، والمجرد من كل ما يكون قد أحاط به من مظاهر السهولة ، واحتمال تدبير الأمور فى يسر ومن غير عناء . وعلى ذلك ، وفى ضوء ماتقدم ، قد يصبح المذهب القومى ستاراً يحجب وراءه طائفة من العواطف القائمة على الغريزة والرغبات التى لا تمت بأية صلة إلى المبادىء المثالية والحرة ، بل قد يصبح المذهب القومى عند يقظة الشعور بالقومية وشعور الأمم بذاتيتها وكيانها الخاص بكل واحدة منها ، بمجرد رغبة فى التوسع والاستئثار بفتوحات جديدة ، فتتخذ هذه الرغبة التوسعية من مبدأ القومية ستاراً يخفى عن الأنظار حقيقتها . ولقد كانت تلك هى « التجربة » التى مرت بها الثورة الفرنسية ذاتها ، والتى ظهرت آثارها فى عهد الثورة ، ثم طوال القرن التاسع عشر .

* * *

آثار السياسة الواقعية :

فلقد كان لما طرأ من تحول فى (المذهب القومى) على أيدى رجال الثورة آثار لم تكن مقصورة على فرنسا وحدها ، بل امتدت إلى أوروبا ، نجمت من « تطبيق » تلك النظريات التى أتت بها الثورة ، سواء فى مراحلها الأولى ، أوعند تحول المذهب القومى إلى سياسة « واقعية » ، وذلك عن طريق ذيوع الآراء والمبادىء التى تألفت منها (القومية) ، أو بسبب النتائج السياسية التى أسفرت عنها حروب الثورة ، ولذلك فإن الثورة مالبثت حتى وجدت فى (المذهب القومى) أداة فعالة لإدخال تغيير ظاهر على قواعد القانون العام فى أوربا من جهة ، وعلى السياسة الدولية السابقة من جهة أخرى .

على أن الدور الذى كان للمذهب القومى فى الحوادث التى وقعت ، لم يكن واحداً فى كل الحالات ، بل اختلف فى جهة عنه فى أخرى ،

باختلاف البيئة والظروف . فهناك بلدان دخلت مباشرة فى دائرة نشاط السياسة الفرنسية بحكم موقعها الجغرافى ومتاخمتها لفرنسا ، كأقاليم ألمانيا الواقعة على نهر الراين ، ومثل إيطاليا وسويسرة . وتلك جميعها كانت ميادين لحروب الثورة ، وطرأ على أوضاعها السياسية تغيير كامل بسبب هذه الحروب . وهناك بلدان خرجت من نطاق السياسة الفرنسية المباشر ، ولكنها تأثرت بتعاليم الثورة ، فقبلت المبادىء الجديدة ، أو ناضلت ضد هذه المبادىء نضالا عنيفا ، كهنغاريا (المجر) ، وأسبانيا والبرتغال ، وانجلترة وبولندة وروسيا وإرلندة .

ولقد تضافر فى ألمانيا عاملان هامان على تغيير الأوضاع السياسية بها تغييراً كلياً ؛ هما - كما سبقت الإشارة إليه فى موضعه - أن ألمانيـــا كانت بلاداً امتازت بثروتها الفكرية العظيمة ، فسهل لذلك أن تلق الآراء الفرنسية حقلا خصيباً ، لنموها فى هذا الوسط الفكرى بصورة تصبح معها نقطة تحول جديد لمناقشات ونظريات جديدة . وإلى جانب هذا فقد نجحت السياسة الفرنسية فى ضم الشاطىء الأيسر لنهر الراين إلى فرنسا ، وكان لهذا الحادث تأثير كبير فى موقف الشعوب الألمانية من الثورة ، ومن النظريات والتعاليم الجديدة التى أتت بها . وتلك جميعها موضوعات سوف يأتى الكلام عنها بشأن ألمانيا فى دراسة مفصلة تالية .

١ — فى ايطاليا :

ولقد بدأ عهد التوسع الفرنسى فى إيطاليا من أيام (حكومة الإدارة) ، وذلك نتيجة للمناورات السياسية والحركات العسكرية التى أجرتها حكومة المديرين بسبب الحرب مع النمسا . فكانت إيطاليا - كما شاهدنا - أحد ميادين القتال . أما قبل تجربة هذه الحروب القاسية ، فإن إيطاليا كانت من أواسط القرن الثامن عشر مستمتعة بحياة رغدة سعيدة ، لم يعكر صفو السلام فى أرجائها حادث واحد منذ إبرام معاهدة (إكس لاشابل) فى سنة ١٧٤٨ ،

وهى المعاهدة التى اختتمت بها حرب (السبع سنوات) . ومن المعروف أن من الدويلات الإيطالية التى اشتركت فى هذه الحرب ، كانت سردينيا ونابولى وجنوة ومودينا . ومن ذلك الحين لم يقع اعتداء ما على إيطاليا .

ولقد كانت إيطاليا مقسمة إلى عدد من الدويلات الصغيرة التى لم يكن يربط بينها رابط سياسى ، ويختلف المظهر الخارجى الذى كان لنظام الحكم فى كل منها عن الأخرى ، ولو أنها جميعها كانت تشترك فى ظاهرة واحدة هى خضوعها لنوع من الحكم الاستبدادى ، يستند إلى (هيراركية) اجتماعية ، أساسها طبقى ، أى أنه يقوم على استئثار طبقة معينة بوظائف الحكم والإدارة . ثم إن هذه الدويلات الإيطالية كانت تشترك من الناحية الفكرية فى وجود اتساق فكرى وذهنى ظاهر ، عنيت (الكنيسة) بتأييد وجوده كما تضافرت المدارس والجامعات والأكاديميات ، وعند الضرورة السياسية ذاتها على استمرار بقائه . ونجح هذا (النظام) فى نشر الهدوء والسكينة فى ربوع إيطاليا . ثم إنه أضفى عليها مظهراً خارجياً ،كان ينبىء بأن «الاستقرار» الدائم صار يسود إيطاليا ، وبأنه صار لا يسمح بحال من الأحوال بعودة « الفوضى » التى شهدتها البلاد فى الماضى، وخصوصاً أثناء (عصر النهضة الأدبية والفنية) فى إيطاليا ، وصار يبدو أن إيطاليا قد ألف أهلها العيش فى هدوء وسكينة ونظام كامل .

وكان من عوامل هذا «الاستقرار» أن إيطاليا كانت تتمتع طوال القرن الثامن عشر بثراء عريض ، مبعثه إتقان أساليب الزراعة وفلاحة الأرض ، وكثرة مشروعات الرى فى حوض نهر ألبو ، من أيام (ليوناردو دافنشى) Leonardo Da Vinci ، ونشاط تجارى استمر طيلة القرون الثلاثة السابقه ولقد ظهرت آثار هذا الثراء العريض فى وجود عدد عظيم من أصحاب رءوس الأموال ، أو إذا شئت فى وفرة الأموال التى زخرت بها خزائن الطليان ، ثم فى وفرة الإنتاج الفنى حينما اكتظت الكنائس ومنازل الخاصة، وقصور الأمراء بالتحف الفنية العظيمة . ولقد كان من أسباب هذا الثراء

العريض كذلك ، الأموال العظيمة التى حصلتها (الكنيسة الرومانية) - فى روما - من العالم الكاثوليكى قاطبة . ومع ذلك فقد كانت طائفة أو طبقة معينة فحسب ، هى التى استمتعت فى إيطاليا بكل هذا الثراء ، ونعنى بذلك الطبقة التى تألفت من صفوة الناس وخيارهم فى مصطلح ذلك العصر ، وهم النبلاء ، والأكليروس (الكنسيون) ، ورجال الحكم والإدارة (أى البيروقراطية) التى اضطلعت بشئون الحكم والإدارة فى « الحكومات » المختلفة .

على أنه كان يقابل هذه الصورة « البراقة » أن الصناعة كانت متأخرة ، لأن أرباب الصناعة إنما كانوا يهتمون بسد المطالب المحلية من ناحية ، وإنتاج السلع التى تساعد على استمرار البذخ والترف . ثم إن التجارة كانت منزلقة فى طريق الانحدار والتدهور . إذا قيست بما كانت عليه سابقا . ولكن الذى تجب ملاحظته أنه بالرغم مما طرأ على الصناعة والتجارة من أسباب الانحلال والتأخر ، حتى فقدتا المكانة التى كانت لهما خلال العصور الوسطى ، فقد كانتا كافيتين لسد مطالب سواد الشعب من الصناع والفلاحين كى يعيش هؤلاء دون عنت وإرهاق ملحوظين ، وحتى أن هذه الطبقات الدنيا التى تألف منها سواد المجتمع الإيطالى وقتئذ ، لم تكن تشعر بأية نزعة إلى العصيان والثورة .

ولقد امتازت إيطاليا « بطابع » خاص تميزت به عن غيرها فى هذا العصر ، هو أنها كانت فى القرن الثامن عشر تحتل مكانة مرموقة ، كأحد عوامل التقدم الفكرى فى أوروبا ، فمن الأسماء التى سطعت فى ميادين الآداب والعلوم والفنون فى ذلك الحين : (دى فولتا) Volta فى الطب ، و (موراتورى) Muratori وغيره فى التاريخ ، و (بيتنيلى) Bottineli و (الجاروتى) Algarotti وغيرهما فى تاريخ الأدب والنقد الأدبى ، (جاليانى) Galiani و(فيلانجييرى) Filangieri ، ثم (بيكاريا)Beccaria

وهو أعظمهم فى القانون والاقتصاد السياسى. وكان تحت تأثير «الاقتصاديين» والقانونيين أن بدأ الإمبراطور جوزيف الثانى (١٧٦٥ — ١٧٩٠) يعمل لتغيير (المجموعة القانونية) المعمول بها فى إيطاليا الشمالية . كما أصـــدر ليوبولد غراندوق تسكانيا (والذى صـار الإمبراطور ليوبولد الثانى فيما بعد) (١٧٩٠ — ١٧٩٢) — ما يعرف باسم (قوانين ليوبولد) ، والتى كانت أكثر القوانين التى عرفتها أوروبا تقدما من الناحيتين : التشريعية والاجتماعية ولقد ازدهر الأدب ، فاشتهرت «هزليات» جولدونى Goldoni «ومآسى» ألفييرى Alfieri ، ومنظومات (باربنى) Parini . وأدرك كل هؤلاء عصر الثورة الفرنسية ، فلم يقضوا نحبهم إلا فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر .

وهذه الحركة الفكرية كانت تشبه لحد كبير الحركة الفكرية فى فرنسا فى أن نشاطها لم يكن محصوراً فى داخل إيطاليا وحدها فقط ، بل شمل كذلك أصقاعاً أخرى ؛ فلم تكن الحركة الفكرية الإيطالية «محلية» وحسب . ثم إنها زيادة على ذلك قد احتفظت بطابعها الإيطالى الخالص بالرغم من اتساع ميدانها ، وتمتعت بوحدة روحية وذهنيـــة (وثقافية) إيطالية . فاعتبر (ألفييرى) نفسه «إيطاليا» وليس «بيد منتيا» - وبيدمونت مسقط رأسه، وأعلن أنه خلع عن نفســـه «بيد منتيته» ونبذها ظهريا . وكل هؤلاء المفكرين رغبوا فى اعتناق فكرة (الحرية) كما صاغها الفلاسفة الفرنسيون؛ ومع أنه لم يكن يوجد فى إيطاليا حينئذ أى شعور قومى ، فقد تحدث المفكرون الطليان عن «الوطن» ؛ واحتل (ألفييرى) مكان الصدارة بين معاصريه كشاعر (وطنى) ويدين بالمبادىء الحرة .

وصفوة القول أن إيطاليا فى آخر القرن الثامن عشر كانت تبدو وقد اكتست حلية زاهية من الحضـارة «الأرستقراطية» ، وذات تراث فنى عظيم ، ولم يعتور نشاطها الفنى فتور منذ (عصر النهضة) . ولذلك فقد صار

متوقعا أن يترتب على الآراء الفرنسية التى جاءت بها الجيوش الفرنسية إلى إيطاليا فى عهد الثورة، نتائج على جانب عظيم من الخطورة، يتأثر بها هذا الوسط «المرهف» تأثيرا عميقا .

فلقد قضى جنود الثورة حينما غزوا هذه البلاد واحتلوها، على هذه الحضارة الإيطالية الزاهية قضاء مبرما . وتفصيل ذلك أن إيطاليا سرعان ما تعرضت لغزوين فرنسيين متتاليين، بين سنتى ١٧٩٦، ١٧٩٧، وهو الغزو الأول؛ وبين سنتى ١٨٠٠، ١٨٠١، وهو الغزو الثانى، كما عرفنا فى عهدى حكومة الإدارة، ثم القنصلية على التتابع . فأسفر الغزو الأول عن تحطيم دوقية ميلان النمساوية، وجمهورية البندقية وجمهورية جنوة، ولم تنج أملاك البابا من الاعتداء عليها، وذلك فى أراضى إيطاليا الشمالية . ثم انتقل الغزو إلى إيطاليا الوسطى والجنوبية، فأنشأ الفرنسيون فى رومة (الجمهورية الرومانية) فى ١٥ فبراير ١٧٩٨، ووضعوا لها نظاما للحكم على غرار نظام (حكومة الإدارة) . وعندما احتل الفرنسيون (بيدمونت) اتخذوها قاعدة يعملون منها لتوطيد السيطرة الفرنسية فى إيطاليا، وأضحت كل من جنوة ونيس بمثابة مراكز أمامية للجيوش الفرنسية .

وأما الغزو الثانى الذى وقع فى سنة ١٨٠٠، فقد أتاح لنابليون بونابرت الفرصة لأن يعبر بجيوشه جبال الألب (ممر سان برنار)، وينقض على النمساويين فى سهول لمباردیا، فيهزمهم هزيمة قاصمة فى واقعة (مارنجو) المشهورة فى ١٤ يونيـــة ١٨٠٠، كما أن قائداً آخر (الجنرال مورو) لم يلبث أن انتصر على النمساويين فى ميدان آخر فى واقعة (هوهنلندن) فى ٢ ديسمبر ١٨٠٠، وبذلك رأى النمساويون أنفسهم مرغمين على عقد الصلح مع فرنسا فى (نفيل) فى ٩ فبراير ١٨٠١ بنفس الشروط تقريباً التى قامت عليها قبلا معاهدة (كمبوفرميو) فأخذت فرنسا إلى جانب أراضى شاطىء الراين الأيسر. كلا من بلجيكا ولكسمبورج، واعترف الإمبراطور باستقلال

جمهورية بتافيا (هولندة) ، والجمهورية الهيلفيتية (سويسرة) . ونال الأمراء الألمان تعويضاً عما فقدوه من أراضيهم فى إقليم الراين ، فى شكل أراض أخرى أعطيت لهم فى ألمانيا ، على أن يشترك بونابرت نفسه فى تقدير هذه التعويضات . أما فى إيطاليا فقد احتلت فرنسا (بيدمنت) وضمتها إليها ؛ ووسعت رقعة جمهورية ما وراء الألب (أو شمال إيطاليا) ، حتى وصلت حدودها إلى نهر الأديج وصارت تضم (مانتوا) ثم وضعت تحت حماية فرنسا ، كما وضعت جمهورية (ليجوريا) تحت حمايتها كذلك ؛ ثم تأسست فى تسكانيا مملكة (إترووريا) Etrurie ، وولى عليها دوق پارما ، الذى خضع لبونابرت خضوعاً كلياً ، ثم بسط بونابرت نفوذه على روما ، وأرغم ملك نابولى على قبول حامية فرنسية فى (تارنتو) Tarento ، فى حين بقيت أراضى جمهورية البندقية القديمة فى حوزة النمسا منذ أن استولت هذه عليها فى معاهدة كمبوفرميو .

وهكذا توزعت الأراضى الإيطالية من جديد ، بصورة تجعل ممكناً لفرنسا أن توطد سيطرتها الكاملة على شبه الجزيرة الإيطالية . فأنشأت فرنسا فى الشمال كتلتين كبيرتين ، تحفظان نوعاً من التوازن فى هذا الجزء : هما الجمهورية الإيطالية (ما وراء الألب) ، تقابلها (دولة) البندقية القديمة التى ضمت بقايا أراضيها الآن إلى النمسا . وهاتان الكتلتان تقفان شمال الولايات البابوية التى امتدت فى وسط إيطاليا ، وصارت حدودها الشمالية الشرقية تلاصق مملكة إترووريا (تسكانيا) . أما فى الجنوب فقد عادت الأوضاع إلى سابق عهدها ، أى بقيت مملكة نابولى ، ولكن مع فارق هام ، هو انعدام كل هدوء واستقرار من هذه الأقاليم .

ومثلما تحطم التنظيم الإقليمى والسياسى القديم فى إيطاليا ، فقد تحطم كذلك التنظيم الاقتصادى والاجتماعى بها بسبب الغزو الفرنسى . وذلك لأن الجنود الفرنسيين الذين وقعت هذه البلاد فريسة فى أيديهم ، سرعان

ما صاروا يجمعون منها الأسلاب والغنائم ، فنهبوا تلك الثروة التي تجمعت بها خلال القرون العديدة . أضف إلى هذا أن هذه الجيوش (الفرنسية) الغازية كانت تعيش بفضل (المصادرات) و (الغرامات الحربية) عالة على المدن ، والمقاطعات الإيطالية ؛ بل واستطاع الغزاة أن يبعثوا من (حصيلتها) الإمدادات المالية إلى خزينة حكومة الإدارة . ثم إن الغزاة أخذوا يطبقون القوانين الفرنسية التي مكنت الدولة من الاستيلاء على أملاك الكنيسة وبيعها ، وزيادة على ذلك فقد استولى الفرنسيون على الأموال التي كانت مودعة في نوع من المصارف (في إيطاليا الشمالية) لتسليف النقود بفوائد بسيطة لمكافحة الربا الفاحش ؛ وكان هذا النوع من المصارف منتشراً في القرن الثامن عشر وتتولى الحكومات الإشراف عليها ، ولقد كان معنى كل هذه المصادرات والمغارم ، وأعمال السلب والنهب ، تجريد الطبقة الإيطالية الغنية من أموالها وثروتها .

وبذلك تكون قد اختفت من الوجود في إيطاليا ، وفي وقت واحد ، كل التنظيمات السياسية والإقليمية والاجتماعية والاقتصادية ، كما اختفت ثروة البلاد في حين لم تستطع (الثورة الفرنسية) حتى هذا الوقت أن تعوض إيطاليا شيئاً عن كل ما فقدته ؛ لأن عهد « الإنشاء » الجديد لم يبدأ في إيطاليا إلا في عهد الامبراطورية النابليونية ، كما سيتضح لنا فيما بعد ، ومع ذلك فإن (الثورة) عندما حطمت أنظمة (العهد أو النظام القديم) . وقضت على الحضارة التي اختصت بها إيطاليا وقتئذ ، كانت قد جعلت ظهور تنظيم آخر جديد ، وانبثاق روح أخرى جديدة ، أمراً لا مفر منه ولا معدى عنه في إيطاليا .

٢ – في سويسرا :

وسويسرة كانت من بين البلدان المجاورة لفرنسا والتي وقعت تحت تأثير (الثورة الفرنسية) ، وطرأ تغيير كبير على تكوينها نتيجة لذلك .

وسويسرة لم تكن فى هذا الحين «دولة» بل كانت اتحاداً كونفدرالياً ، وبمعنى أصح «محالفة» قصدت منها الولايات (أو الكانتونات) السويسرية الثلاث عشرة ، معاونة بعضها بعضاً فى الدفاع عن نفسها . ولم يكن هذا الاتحاد أو المحالفة ، يشمل كل سويسرة ؛ فقد بقى خارجا عنه ولايات (جنيف) و (فاليه) Valais ، و(جريسون) Grissons فى حين كانت ولاية (نيوشاتل) تابعة لملك بروسيا ؛ وكانت (سانت جالين) St. Gallen تخضع لرئيس الأديرة بها ، وتخضع (بال) لأسقفها . ثم كانت لا تزال بعض الأقاليم (والتى صارت كانتونات فيما بعد) تخضع لسلطات كانتونات أو (ولايات) أخرى : (آرجو) Aargau (تورجو) Thurgau (فود) Vaud ، (لوتيسان) Le Tessin أو (تشينو) Ticino و(فالتلين) Valtelline .

وفى هذه الكانتونات (الولايات) قام التنظيم الداخلى على أسس ارستقراطية ، تركزت بفضلها السلطة فى أيدى طبقة من البورجوازية ، لها امتيازات كبيرة ، عملت على حرمان كل أولئك الذين عرفوا باسم (المولديين) Natifs وهم أهل المدن والكانتونات الذين لم تكن لهم حقوق البورجوازية ، و «المهاجرين» الذين نزحوا من كانتون أى ولاية إلى أخرى ليستقر مقامهم بها . ومن أواخر القرن الثامن عشر وبالتحديد ابتداء من سنة ١٧٧٠ ساد فى داخل الولايات نضال سياسى عنيف كان ينتهى فى كل الأحوال تقريباً بفوز الطبقة الأرستقراطية ، وتشريد كثيرين من المواطنين السويسريين وطردهم خارج البلاد ، ولقد لجأ جمع غفير من هؤلاء المنفيين إلى البلدان الأخرى وخصوصاً فرنسا ، ينشدون العيش والاستقرار بها ، نذكر من هؤلاء (إتيين كلافيير) Etienne Claviére ، وقد تولى وزارة المالية فى الوزارة التى تشكلت فى مارس ١٧٩٢ ، أيام الجمعية التشريعية بموافقة الملك ، وكان (كلافيير) من المنتمين للبعاقبة ، كما كان من هؤلاء المهاجرين المشردين (جان بول مارا) Marat صاحب التاريخ المعروف فى الثورة .

ذلك إذا كان الوضع فى سويسرة التى لم يكن لها وقتــنالك شكل (الدولة) الحديثة .

وأما خضوع هذه البلاد لتأثير الثورة الفرنسية فقد تبدى فى ناحيتين ، أولاهما : أنه ظهرت بالبلاد رغبة جامحة للظفر بالحقوق الديمقراطية ؛ وصمدت الطبقة الارستقراطية المستأثرة بكل أسباب السلطة فى وجه هذه الحركة . وثانيتهما أن اللاجئين السويسريين فى الخارج لم يلبثوا أن قاموا تحت حماية الحكومة الفرنسية وبتشجيعها بحملة قوية لدعوة فرنسا إلى التدخل فى شئون سويسرة الداخلية ، وكانت تحدو هؤلاء اللاجئين الرغبة فى العودة إلى أوطانهم والمساهمة فى إدارة شئون بلادهم ، على أن يأتى ذلك إما عن طريق تدخل سياسى من جانب فرنسا ، وإما عن طريق تدخل عسكرى من جانبها كذلك .

وعلى ذلك فقد ظل اللاجئون السويسريون طوال عهد (المؤتمر الوطنى) يدفعون الحكومة الفرنسية دفعاً لتتدخل فى شئون سويسرة ، وحينما تسلمت حكومة الإدارة أزمة الحكم فى فرنسا ، وجد هؤلاء نصيراً لهم فى شخص (روبل) عضو هذه الحكومة ، والذى استأثر بشئون السياسة الخارجية بعد انقلاب ١٨ فريكتدور (٤ سبتمبر ١٧٩٧) . واتبع (روبل) سياسة توسعية تسلطية واضحة المعالم ، فلم يلبث أن وثق صلاته باثنين من المهاجرين هما : (بيتر أوشز) Peter Ochs السياسى « الديمقراطى » و « فردريك سيزار دى لاهارب » La Harpe مستشار القيصر اسكندر الأول فيما بعد ، وكان الأول من (بال) والثانى من (برن) . ورأت فرنسا فى تدخلها فى شئون سويسرة فرصة مواتية ، تمكنها من القضاء على المؤامرات التى كانت تحاك ضد الجمهورية الفرنسية فى تلك البلاد . وذلك لأن أعداء (الثورة) والمنشقين عليها كانوا قد اتخذوا سويسرة مقراً لنشاطهم ضد (الثورة) من مدة طويلة ؛ ولم تلبث أن قويت حركتهم

عندما انضم إليهم الذين اضطروا إلى مغادرة فرنسا بعد حادث انقلاب ١٨ فريكتدور ، وكانت انجلترة تمدهم بالأموال اللازمة لاستمرار نشاطهم؛ وترأس فى سويسرة هذه الحركة العدائية ضد فرنسا ، كل من السويسرى (فرنسيس ديفرنوا) Divernois ، وأحد العملاء الإنجليز (ويكام) Wickham . ووجدت الحكومة الفرنسية مسوغاً لهذا التدخل فى ضرورة إتقان خططها العسكرية والإستراتيجية ، وذلك أنه طالما بقيت الجيوش الفرنسية مستمرة فى عملياتها العسكرية فى إيطاليا الشمالية ، فقد تحتم العمل على تأمين المواصلات السهلة بين هذه الجيوش وقواعدها عن طريق ممر سمبلون ، ثم عن طريق جنيف .

وفى سنة ١٧٩٨ قررت الحكومة الفرنسية نهائياً التدخل فى شئون سويسرة ، وقبلت العمل بالبرنامج الذى وضعه اللاجئون السويسريون ، وعكف (أوشز) فى باريس على وضع (دستور) سلفا للدولة الجديدة على أساس ديمقراطى ، ويكفل فى الوقت نفسه تحقيق الوحدة القومية ، وكان هذا الدستور من طراز دستور حكومة الإدارة . وعلى غراره عاون فى إعداده مع (أوشز) كل من (مرلان دى دوويه) ، و(بيير دونو) . Daunou ، وكانا — كلاهما — قد اشتركا فى وضع دستور حكومة الإدارة (دستور العام الثالث) . وبموجب هذا الدستور السويسرى تحررت من التبعية لغيرها كل تلك (الكانتونات) السويسرية التى سبق ذكرها، وصار يتألف من الولايات جميعها دولة واحدة ذات طابع اتحادى (كونفدرالى) ، وضمت إليها (فاليه) على قدم المساواة مع الكانتونات أو الولايات الأخرى . وصار لهذه الدولة الاتحادية حكومة مديرين من نمط الحكومة التى أقامها دستور العام الثالث فى فرنسا (١٧٩٥) ، أى على أساس أن تتألف السلطات التشريعية والتنفيذية من ممثلى الشعب المنتخبين . ولذلك فقد اعتبر هذا الدستور بداية طيبة لتركيز السلطة وتوحيد البلاد . ولقد

استطاعت القوات الفرنسية فى حملة ناجحة ضد ولاية (برن) Bern — وكانت أهم الكانتونات الأرستقراطية وأعظم الولايات شأناً فى الاتحاد الكونفدرالى — أن ترغم هذه الولاية على قبول الدستور الجديد والاعتراف به فى ٦ مارس ١٧٩٨ . ولما كان من أغراض حكومة الإدارة الحصول على المال دائماً للأسباب التى ذكرناها ، فقد استولى الفرنسيون — الآن — على (الخزينة) فى برن ، ولقد خصصت نصف هذه الأموال المستولى عليها تقريباً فى تمويل الحملة على مصر .

وبقيت الكانتونات الجبلية : (أونترفالدن) Unterwalden ، (أورى) Uri ، (شويتز) Schwyz مصممة على الاحتفاظ باستقلالها . وحينئذ سيرت حكومة الإدارة جيوشها عليها وأرغمتها على الخضوع والإذعان وأبدت ولاية (شويتز) مقاومة كبيرة ، ولكن انتصرت جيوش الثورة عليها فى أكثر من معركة ، وكان بعد واقعة (مورجارتن) Morgarten فى ٢ مايو ١٧٩٨ ، أن أمكن تطبيق الدستور الجديد فى سويسرة .

وكانت (الجمهورية الهلفيتية) قد تأسست رسمياً منذ ١٢ ابريل ١٧٩٨ ، على أن تكون مدينة (آراو) Aarau — فى ولاية أوكانتون (آرجو) — عاصمة وقتية . وجرت الانتخابات ثم تشكلت الحكومة الجديدة . وفى ١٩ أغسطس ١٧٩٨ عقدت الجمهورية الهلفيتية معاهدة تحالف مع فرنسا ، فوعدت بمعاونة الجمهورية الفرنسية فى كل الحروب التى تخوض غمارها — ماعدا الحرب البحرية — واعترفت بالحكم الفرنسى فى أسقفية (بال) السابقة ، وخولت فرنسا حق استخدام كل طرق المواصلات التى تربط بين فرنسا وبين ألمانيا الجنوبية وإيطاليا ، ووعدت فرنسا بدورها بأن تسحب عسكرها من البلاد فى خلال شهور ثلاثة ولكنها لم تنفذ وعدها .

وهكذا أمكن بفضل هذا التدخل من جانب الثورة ، إنشاء جمهورية سويسرية فى دولة واحدة تضم فى حدودها كل الولايات (أو الكانتونات)

وتحل محـــل ذلك الاتحاد المفكك السابق . على أن خروج (دولة) سويسرية للمرة الأولى إلى عالم الوجود لم يكن معناه إطلاقاً أن سويسرة قد صار بها (شعور قومى) ، ذلك أن الشعور القومى لم يكتمل نضجه فى سويسرة إلا بعد فترة طويلة من الزمن ، وفى خطوات تدريجية .

* * *

تلك إذاً كانت آثار (الثورة) على البلاد التى خضعت مباشرة لتفاعل الآراء والمبادىء التى نادى بها رجال الثورة ، وفى الأقطار المتاخمة لفرنسا . بيد أن آثار (الثورة) لم تلبث أن ظهرت كذلك فى البلدان التى لم تكن متاخمة لفرنسا مباشرة ، وفى هذه الحالة حصل التأثر بطريق غير مباشر ، أى ليس بسبب فرض آراء (الثورة) ومبادئها فى البلاد التى خضعت لجيوشها ، وبواسطة رجال الثورة الذين مارسوا بأنفسهم السلطة فى هذه الأقاليم التى دانت لهم ليروجوا الآراء والمبادىء التى جاءوا بها ، وليرغموا الأهلين والحكومات على تنفيذها . وإنما حصل التأثر بطريق احتكاك الآراء والأفكار الذى حدث بسبب ذيوع الآراء والمبادىء (الثورية) ، ونتيجة للسياسة التى اتبعتها (الثورة) فى علاقاتها الخارجية .

ولم يكن رد الفعل الذى حصل ، سواء من جانب الحكومات ، أو من جانب الشعوب تجاه الآراء التى أتت بها الثورة ، فى درجة واحدة أو فى صورة واحدة . فلقد اعتبرت الحكومات (الثورة الفرنسية) خطراً داهماً ، من واجبها أن تبذل كل ما وسعها من جهد وحيلة ، للقضاء عليه وإزالته ، لأن (الثورة) عمدت إلى تشجيع حركات المقاومة التى كانت قد بدأت ضد هذه الحكومات وقتئذ ، ولأن (الثورة) كان فى استطاعتها كذلك تحريك الثورة ضد الحكومات القائمة . مما تذرعت به الدول لتضم صفوفها ، ولتوطد دعائم الحكم المطلق وأساليبه فى داخل بلادها . وعلى ذلك فقد صار (للثورة) من هذه الناحية أثر عكسى ، من حيث إنها عوقت بداية ظهور أو تطور

المطالبة بالحقوق السياسية والقومية. فلقد حدث فى هنغاريا (المجر) أن امتنعت الحكومة من ذلك الحين عن دعوة (الدياط) إلى الاجتماع، ثم راحت تشدد الرقابة البوليسية لتعطيل نشاط الوطنيين. وفى غضون سنة ١٧٩٥، اكتشفت الحكومة مؤامرة سرية لإنشاء جمهورية تضم إليها أقطار الدولة النمساوية؛ وأدى اكتشاف هذه المؤامرة إلى القبض على كثيرين، كان منهم أحد الأساتذة الهنغاريين (مارتينوفيتش) Martinovitch؛ وأقبل النبلاء على تأييد خطة الحكومة، حتى ليصح لنا القول بأن (الحركة القومية) فى هنغاريا قد وقفت وتعطلت تماماً من ذلك الحين إلى سنة ١٨١٥، بل وإلى ما بعد هذا التاريخ أيضاً.

وثمة مثل آخر لتوضيح هذا الأثر العكسى، أى التوقف الذى حصل فى الحركات الحرة والمطالبة بالحقوق الديمقراطية، بسبب الذعر والخوف الذى أوجدته الثورة الفرنسية. ذلك كان توقف عهد الإصلاحات فجأة فى شبه جزيرة إيبريا، وكانت هذه الإصلاحات قد بدأت فى أسبانيا والبرتغال تحت نظام الحكومة المستبدة المستنيرة فى كل منهما. ثم كان ذلك نفس ما حصل فى انجلترة حينما أدى الخوف من الثورة، ثم اشتباك البلاد فى الحروب التى خاضتها ضد الجمهورية الفرنسية. إلى تولى حزب (التورى) الحكم. فتعطل كل إصلاح على أيدى هؤلاء المحافظين فى انجلترة.

ولقد كان للثورة أثر عكسى كذلك، وإن كان من نمط آخر. هو أن الضعف الذى أصاب الحكومة بفرنسا بسبب هذه الثورة، كان عاملا قوياً فى إغراء الدول على تحقيق مآربها. بإخراج فرنسا ذاتها من دائرة النشاط السياسى من ناحية، والمضى فى تقسيم بولندة من ناحية أخرى. فاستطاعت الدول تقسيمها مرة ثانية فى ١٧٩٣ (بين روسيا وبروسيا)، ثم مرة ثالثة وأخيرة فى سنة ١٧٩٥ (وهذا منذ التقسيم الأول المعروف

فى سنة ١٧٧٢) ، الأمر الذى ترتب عليه اختفاء بولندة من خريطة أوروبا السياسية .

* * *

٣ — فى بولندة :

ولم تكن آثار الثورة مع ذلك كلها عكسية . ففى الوقت الذى ساعدت فيه (الثورة) على اختفاء بولندة سياسياً — أى كدولة — من عالم الوجود، كان (للثورة) ذاتها فضل فى تحديد معالم حركة وطنية، كانت قد بدأت بشائرها عشية حادث (الثورة) كحركة موجهة فى صميمها ضد روسيا ، ثم مالبثت حتى نمت واتسعت عند قيام الثورة (الفرنسية) ؛ ولقد كان عماد هذه الحركة القومية أولا شباب النبلاء الذين تلقوا علومهم فى المدارس التى أنشأتها لجنة التربية والتعليم الوطنية منذ ١٧٧٤ — على نحو ماسبق ذكره — وتلك مدارس تأثرت برامجها بآراء الفلاسفة الفرنسيين ؛ ثم قامت هذه الحركة على أكتاف الأساتذة المثقفين الذين عرفوا باسم « الأكاديميين » ، وعلى وجه الخصوص الأساتذة فى جامعتى (كراكاو) و (فيلنا) ؛ وأخيراً كان عماد الحركة القومية أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) فى (وارسو) . وكان أثناء انتعاش الحركة الفكرية فى بولندة وتقدمها عشية (الثورة الفرنسية) وفى أوائل أيامها أن قام « المفكرون » أو قادة الرأى البولنديون بحملة واسعة ، يؤيدون الآراء الفرنسية الجديدة ، فيما أصدروه من بحوث ودراسات عديدة ؛ ومنها ماعنى فيها أصحابها بنقل كتابات الفرنسيين وحسب ، كنقل رسالة (سييس) المشهورة عن « الطبقة الثالثة » . وحرص البولنديون على الاتصال برجال الثورة الفرنسية ليقفوا منهم على برامج الثورة ، والإصلاحات الحرة التى تعتزمها (الثورة) ليعثروا فيها على ما قد يستطيعون الانتفاع به فى إصلاح أحوال بلادهم .

ولقد انكب البولنديون البورجوازيون على تتبع أنباء الثورة الفرنسية،

وقراءة كل ما كانت تنشره الصحف عنها ، أو تذيعه عن الآراء والمبادىء الجديدة التى أتت بها . واشتهر فى ذلك الحين نخبة من أعلام الثقافة والأدب والقانون البولنديين ، واحتل مكان الصدارة بينهم « أب الديمقراطية البولندية » الأب ستانيسلاس ستازيك Staszic الذى بذل قصارى جهده بالخطابة والكتابة والوعظ والإرشاد فى الدفاع عن الفقراء والمطالبة بتحسين أحوالهم ؛ وناشد أمته أن تنبذ ظهرياً فوارق الطبقات الاجتماعية ، ثم كان من هؤلاء الأعلام أيضاً الأب (هيوكولونتاى) Kollontay الذى اشتهر « برسائله » وبمؤلفاته فى القوانين الطبيعية الاجتماعية ، وبمذكراته التاريخية . كان « مربياً » ممتازاً ورجل دولة وخطيباً مفوهاً ، سرعان ما صار بيته « ندوة » للمفكرين التقدميين ، نادى بضرورة إصلاح الحكومة وإلغاء رقيق الأرض ؛ كان عضو (لجنة التربية والتعليم الوطنية) النشيط ، وأبرز أعضاء هذه الجمعية إطلاقاً . ولقد تعاونت هذه اللجنة مع رئيس « البرلمان » (ستانيسلاس مالاكوسكى) Malachowski ، ووزير التربية (إجناز بوتوكى) Ignace Potockt فى إعداد مشروع قانون الدستور البولندى الذى صدر فى ٣ مايو ١٧٩١ على نحو ما سيأتى ذكره . وكان للأب (كولونتاى) اليد الطولى فى وضع هذا الدستور .

تلك إذاً كانت العوامل التى ساعدت على ظهور الحركة القومية فى بولندة ونموها . وكان من أثر ذلك كله أن شرع مجلس (الدياط) خلال سنوات ١٧٨٩ — ١٧٩١ ، ينفذ برنامجاً من الإصلاحات الواسعة ، والتى يتضح من معرفة أغراضها ، الأثر الذى كان عليها للثورة الفرنسية . ذلك أن هذه الإصلاحات استهدفت تقوية الحكومة ، بأن تصبح حكومة تمثل الشعب وتقوم على تأييده لها ، ثم تقوية الحكومة بالقضاء على أسباب الضعف الناجمة من وجود الامتيازات أو « الحقوق » السياسية التى عطلت أعمال الحكومة ، وساعدت على انتشار الفوضى ، ومن هذه « حق » النبلاء فى فى تعطيل قرارات (الدياط) باللجوء إلى استخدام (حق الاعتراض)

Liberum Veto الذى تحدثنا عنه فى فصل سابق . وفضلا عن ذلك فقد كفل هذا البرنامج التحاق أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) بالوظائف العامة فى كل فروع الإدارة ، وكفل هذا الحق للنبلاء أنفسهم الذين أعطوا وظائف « الشرف » العامة . وأخيراً تضمن البرنامج إصلاحات عدة لصالح الفلاحين .

ولقد تسنى تنفيذ هذا البرنامج الإصلاحى بفضل (انقلاب) حدث على يد الملك (ستانسيلاس أوجستس بونياتوسكى) Poniatowski (١٧٦٤ — ١٧٩٥) ، بالاتفاق مع جماعة من أعضاء مجلس الدياط ، فأعلن الدستور يوم ٣ مايو ١٧٩١ ، وبمقتضى هذا الدستور تقرر انتقال الملك إلى أسرة ناخب سكسونيا ، لعدم وجود وارث للعرش للملك (ستانسيلاس أوجستس) وفيما عدا ذلك جاء هذا الدستور البولندى على غرار دستور الثورة الأول (١٧٩١) الذى وضعته الجمعية الوطنية التأسيسية فى فرنسا . وتضمن الدستور الإصلاحات المنشودة ، فألغى (حق الاعتراض) ، فكان حينئذ أن أقيم بفضل هذا الدستور فى بولندة ما صار يعرف باسم (الجمهورية الملكية)[1] . وكان لإعلان الدستور فى بولندة صدى بعيد ، فلم يلبث أن نهض (أدموند بيرك) Burke يعلق على هذا الحادث فى مجلس العموم البريطانى ، فقال : « إن هذا التغيير الذى حدث (أى إعلان الدستور فى بولندة بالإصلاحات التى تضمنها) ، يجعل من حق الإنسانية أن تستعد وأن تزهو عجباً ، وقد زال ما كان يندى منه جبينها خجلا ، وانتهت آلامها بفضل هذا التغيير الذى أدخل على حياة الأمة البولندية . فأهل المدن حصلوا على مقومات حياتهم الاجتماعية بعد أن عاشوا محرومين من كل الامتيازات والفرص ، وأما النبلاء وعلية القوم (وأعيان الطبقة المتوسطة) الذين اشتهروا فى العالم بالصرامة والبأس والبطش فقد أعيد تنظيمهم ، وصاروا

---

(١) A Royal Republic

الآن يحتلون مرتبة أمامية في صفوف المواطنين الأحرار والأكرمين. وصار الناس إطلاقاً ابتداء من الملك، حتى العامل الذى يكسب قوت يومه بعمله وجده يعيشون فى عزة وكرامة، وقد تحسنت أحوالهم جميعاً ... ومما يدعو للعجب حقاً ويبعث على الشعور بالسعادة المتزايدة، إن هذا كله قد حصل من غير أن تسفك قطرة دم واحدة، ودون غدر أو خيانة من جانب أحد، أو ارتكاب جريمة، أو أن يقذف الناس فى حق بعضهم بعضا. ولعمرى إن ذلك لأشد قسوة وأعظم نفاذاً من ضربة سيف بتار - ثم دون تعمد توجيه الإهانات للحط من كرامة الدين والأخلاق والعادات، ودون الالتجاء إلى اغتصاب ما بيد الغير أو مصادرة ثرواتهم. ثم إن أحداً لم يحبس أو ينفى، كما لم ينزل الإملاق بمواطن من المواطنين يرغمه على الاستجداء والشحاذة، بل لقد حدث هذا التغيير العظيم بناء على وجود سياسة موضوعة وخطة مرسومة، أحيطتا بسياج من الكتمان التام. واجتمعت الكلمة على تنفيذ هذه السياسة، التى اتصف أصحابها بالحكمة وأصالة الرأى، حتى إنه لم يسبق حصول مثلها فى أى ظرف مضى. ولقد كان هذا المسلك العجيب مدخراً لتحقيق تلك المؤامرة الباهرة (الانقلاب) التى دبرها أصحابها لتأييد حقوق الإنسان ومصالحه الصديقة الصادقة، وواضح أن (بيرك) فى هذا الخطاب إنما كان يقصد كذلك التدبير بحوادث الثورة الفرنسية من طريق غير مباشر، وهو المعروف بعدائه لها.

ولقد كان طبيعياً أن يترتب على هذه الحركة الإصلاحية التى استهدفت إعادة بناء (الدولة) البولندية من جديد، إزعاج روسيا وإغضابها. وعلى ذلك فإن القيصرة كاترين الثانية بمجرد أن استطاعت إنهاء الحرب مع تركيا فى معاهدة (ياسى) Jassy فى يناير ١٧٩٢. قررت التدخل فى شئون بولندة بصورة جدية، ولقيت فى هذه الرغبة تأييداً من جانب كبار الطبقة الأرستقراطية من « العظماء » Magnates ، ثم من جانب المتمسكين بالتقاليد

القديمة والذين أفزعتهم إصلاحات (الدياط) الاجتماعية والسياسية . فارتمت الأرستقراطية العالية البولندية فى أحضان روسيا . وأقامت اتحاداً أوحلفاً كونفدرانياً — من ذلك الطراز من الاتحادات التى سبق الكلام عنها — عرف باسم اتحاد (تاجويتز) Targowitz فى مارس ١٧٩٢ تحت ستار الدفاع عن الحريات البولندية . وأراد البولنديون الاعتماد على بروسيا لمؤازرتهم ضد روسيا ولكن بروسيا لم تشأ التدخل إلا إذا وافقت انجلترة على هذا التدخل واشتركت معها فيه وقامت بعمليات بحرية ضد روسيا فى بحر البلطيق . وكانت تلك شروطاً رفضتها الحكومة الإنجليزية (وزارة بت Pitt) فتخلت بروسيا عن مساعدة بولندة . بل إن بروسيا لم تلبث أن قررت التدخل هى الأخرى فى المسألة البولندية (فبراير ١٧٩٢) لتحقيق مآربها الخاصة بالحصول من بولندة على الأموال التى تسدبها نفقات الحرب المتوقعة مع فرنسا ؛ وأبلغت بروسيا هذه الرغبة حكومة القيصرة فى منتصف مارس ١٧٩٢ ، وبذلك وجدت بولندة أنها صارت منفردة ، ولا أمل فى نجدة خارجية تأتى لمعاونتها فى النضال ضد روسيا . وفى ١٩ مايو اخترق الغزاة الروس حدود بولندة . وانهزم البولنديون الوطنيون فى كل مكان وسقطت (وارسو) فى شهر يوليو . وفى ٢٢ يوليو ١٧٩٢ أعاد الروس العمل بدستور بولندة القديم ، وكان مما ساعد الروس على إدراك هذا النجاح أن الملك (ستانسيلاس أوجستس بونياتوسكى) — وكان ضعيفاً — قد تخلى فى اللحظة الأخيرة عن موقفه وضرب ببرنامج إصلاحاته عرض الحائط ، وانحاز إلى (اتحاد تارجويتز) . ورضى بالمفاوضة والاتفاق مع روسيا . فانعقد (الدياط) فى (جرودنو) Grodno فى (ليتوانيا) . وعلى يده تم عقد معاهدة تحالف مع روسيا فى ١٦ أكتوبر ١٧٩٣ وإلغاء دستور ١٧٩١ .

وهكذا نجم من حركة الإصلاح الوطنية التى بدأها (البورجوازيون)، البولنديون ، وأهل الفكر وقادة الرأى فى البلاد ، نزول الكوارث من

جديدة بولندة . فقد سبق أن انتهت المفاوضة بين روسيا وبروسيا إلى الاتفاق فى ٢٣ يناير ١٧٩٣ ، على ما صار يعرف باسم (تقسيم بولندة الثانى) فنالت روسيا بمقتضى هذا الاتفاق : الأوكرين وروسيا البيضاء ، وعدد سكانهما حوالى الثلاثة ملايين نسمة ؛ وحصلت بروسيا على دانزج، وتورون Thorn ، وبوزن Posen وكاليش Kalish وعدد سكانها جميعها حوالى مليون نسمة . وبذلك صارت بولندة التى كان عدد سكانها فى سنة ١٧٩٢ يبلغ خمسة عشر مليون نسمة ، «دولة » لا يزيد عدد سكانها - الآن - على أربعة ملايين تقريباً . وأرغمت روسيا (الدياط) البولندى على إقرار هذا التقسيم ، فقبل (الدياط) المجتمع فى (جرودنو) تحت الضغط والتهديد ، هذا البتر الجديد من جثمان الوطن البولندى فى سبتمبر ، وكانت روسيا وبروسيا قد احتلتا فعلا هذه الأراضى فى الشهر السابق . وفى أكتوبر أبرم الدياط معاهدة التحالف السالفة الذكر مع روسيا ، والتى كانت بمثابة الاعتراف من جانب بولندة بخضوعها للسيطرة الروسية. وصار (ستانسيلاس بونياتوسكى) مجرد عميل للوزير الروسى فى وارسو .

غير أنه سرعان ما ظهر فى بولندة عقب هذه الكارثة الوطنية ، جماعة من الوطنيين الذين تزايد غضبهم من روسيا وحنقهم عليها بسبب « الحكم الروسى » الذى تأسس فى الأقاليم المبتورة والذى اتصف « بعسكرية » صارمة تعمدت إلحاق الإهانة والأذى بالبولنديين . وكان هؤلاء الوطنيون على استعداد للقيام بالثورة بمجرد أن يقوى ساعدهم ، ونشطت العناصر الوطنية التى غادرت البلاد ، لتجد فى سكسونيا أو فرنسا مكاناً أمينا تلجأ إليه؛ فصارت تعمل لتدبير حركة عصيان خطيرة فى بولندة . فتألفت من ثم تحت سمع جيش الاحتلال الروسى وبصره - بقيادة (إجلستروم) Egelström الجمعيات السرية ، وصارت تحاك خيوط المؤامرات ضد السيطرة الروسية .

وكان هدف هذه الحركة استقلال بولندة ، وعودة دستور ١٧٩١ .

فدارت المراسلات بين المتآمرين الوطنيين وبين الزعماء البولنديين فى المنفى . وكان قد اتخذ جماعة من هؤلاء مقرهم فى سكسونيا ، ويتزعمهم (تاديوس كوشيسكو) Thaddeus Kosciusko وطلب (كوشيسكو) النجدة من (المؤتمر الوطنى) فى باريس . ولكن فرنسا كانت تخوض غمار الحرب وقتئذ (١٧٩٣) . ناهيك بالصعوبات الداخلية التى صادفها المؤتمر الوطنى ، فلم يسع الفرنسين تقديم أية مساعدة فعلية ، أو التدخل فى المسألة البولندية . ثم إن دولة أخرى غير فرنسا من تلك التى حاول زعماء الحركة استمالة حكوماتها لتأييدهم ، لم تشأ التدخل أو تعضيدهم ضد روسيا . فإن النمسا التى كانت قد رفضت الموافقة على تقسيم ١٧٩٣ ، صارت الآن تريد (تقسيما) جديداً يكفل لها نصيباً من الأراضى المنهوبة . ولقد كان من صالح تركيا أن تبقى روسيا مشغولة عنها فى بولندة، فلا تستأنف الحرب ضدها ، ولكن تركيا خرجت من الحرب الأخيرة مع روسيا منهوكة القوى وتعجز عن مؤازرة البولنديين فى نضالهم ضد روسيا ؛ ثم إن السويد لم يكن فى استطاعتها مقاومة روسيا وبروسيا متحدتين ، بل ووجد بالسويد جماعه من النبلاء تميـــل لمؤازرة روسيا . وعلى ذلك اتفق الرأى بين قادة الحركة البولندية الوطنية فى الخارج بسبب هـذا كله ، على أن الواجب على البولنديين أن يتريثوا فى الأمر فترة من الزمن قبل القيام بحركتهم .

وكان قائد جيش الاحتلال الروسى فى بولندة ، (إجلستروم) يدرك مقدار الخطورة التى صارت تكتنف الموقف ، ولو أنه عجز عن معرفة شىء عن حقيقة « المتآمرين » الذين بلغوا وقتئذ حوالى العشرين ألفاً . فلم يلبث أن قرر فى بداية مارس ١٧٩٤ تجريد قسم كبير من الجيش البولندى الوطنى من سلاحه وتسريحه . ولكن تجريد الجنود ـ إذا حدث ، كان معناه فى نظر المتآمرين أن من المتعذر عليهم القيام بحركتهم . فدفعهم هذا القرار

إلى القيـام بثورتهم دون إمهال ، وبالفعل قامت الثورة فى شهر مارس فى كل من (كراكاو) و (وارسو) فى وقت واحد . وفى ٢٤ مارس سنة ١٧٩٤ ، أذاع (كوشيسكو) منشوراً دعا فيه الأمة لتأييده . وكان إصدار هذا المنشور بمثابة إعلان الحرب على روسيا وبروسيا . وفى وارسو استطاع الوطنيون مفاجأة الحامية الروسية بها فى ٢٩ إبريل وأرغموا الحامية على الانسحاب .

على أنه كان من أثر هذا الفشل المؤقت الذى أصاب الروس ، أن نشطت كل من بروسيا والنمسا تريدان التدخل . فزحف البروسيون على (كراكاو) واحتلوها فى ١٥ يونية ١٧٩٤ ، وبدأوا فى الوقت نفسه يتفاوضون فى الصلح مع فرنسا حتى يتفرغوا لنشاطهم العسكرى فى بولندة وكان الروس أثناء ذلك قد أعادوا تنظيم قواتهم ، وعينوا لقيادة جيوشهم هذه المرة (سواروف) Souvorov أعظم قوادهم اطلاقاً ثم أن جيشهم المنسحب من وارسو لم يلبث أن أنزل الهزيمة بقوات (كوشيسكو) التى كانت تجد فى مطاردته ، وذلك عند (ماشيوفيتش) Maciejouxice فانتصر قائدهم (فرسن) Fersen على البولنديين انتصاراً حاسما فى ١٠ أكتوبر وأصيب (كوشيسكو) بجرح ووقع فى الأسر ، ومن ذلك الحين استبد اليأس بالوطنيين البولنديين. أما (سواروف فقد أخضع وارسو فى ٤ نوفمبر سنة ١٧٩٤ واحتلها الروس بعد أربعة أيام.وفى هذه الأثناء كان النمساويون بدورهم قد حشدوا قواتهم فى (غاليسيا) لتأييد مفاوضتهم المقبلة مع روسيا وبروسيا .

وبسبب هذه الهزائم إذاً اضطر الملك (ستانيسلاس بونياتوسكى) إلى الإقامة مرغماً فى (جرودنو) فى حين بدأت المفاوضات بين روسيا والنمسا لتصفية المسألة البولندية . وكانت بروسيا مشغولة فى مفاوضاتها مع فرنسا فى (بال) - والتى انتهت بعد قليل بمعاهدة بال فى أبريل ١٧٩٥ - فقد اتفق الفريقان : روسيا والنمسا على تعيين نصيب كل منهما وترك

وارسو وشمال بوميرانيا حتى نهر (النيمن) إلى بروسيا . وفى ٣ يناير سنة ١٧٩٥ تم توقيع معاهدة التقسيم الثالث بين بروسيا وروسيا والنمسا، وهى المعاهدة التى اختفت وقتئذ بسببها بولندة كلية من خريطة أوروبا السياسية.

على أن الذى تجدر ملاحظته بشأن هذه الثورة التى أخفقت وانتهت بضياع بولندة فى هذا التقسيم الثالث أنها كانت (حركة قومية) حقيقية. آية ذلك الاستعدادات التى سبقت اشتعال الثورة ، وكانت هذه تسير عندئذ فى خطى وئيدة . فتسلم الشباب الذى أثرت فيه الدعاية الوطنية وألهبت شعوره الوطنى ، زمام هذه الحركة فى المدارس ، وأنشد التلاميذ فى إحدى مدارس الجنوب فى (ولودزيميرز) Wlodeimierz نشيداً وطنياً من نمط نشيد (المارسيليز) الفرنسى — « أيها الشباب سلالة الشعب الحر الطليق الذى دافع دائماً عن حقوق الإنسان المقدسة ضد العنف والعسف المنتشر فى كل مكان ، ضموا صفوفكم وكونوا يداً واحدة وروحاً واحدة». ولقد كان الكلام عن (حقوق الإنسان) شيئاً جديداً أخذه الوطنيون من فرنسا . وأما هذا النشيد فقد اختتم بعبارات تشبه ما جاء فى نشيد (المارسيليز) : « هيا إلى السلاح يا أبناء (كودجيسكى) Codjewski ، وأحفاد (سوبيسكى) Sobeieski ، و (تزارنكى) Czarknecki الأبطال ، هبوا للنضال ولا تتركوا العدو يمزق أوطانكم ، فلنعمل إذاً للاتحاد فى تحالف مقدس ، وليصبح كل فرد منا جندياً يضحى فى سبيل الوطن بدمه وروحه وماله ، حتى نحطم قوات العدو تحطيما ، وإلا فالخير لنا أن نلحق بآبائنا وأجدادنا فى قبورهم » . ثم إن (الدياط) لم يلبث أن أصدر نداء إلى الأمة فى ٢٩ مايو ١٧٩٤ ، اشترك فى إعداده (كولونتاى) ، كان متسما بهذا الطابع القومى نفسه ، جاء فيه : إن بولندة تجد نفسها اليوم فى موقف الدفاع ضد جيش الروس . . . أيها البولنديون إنما أنتم تحـــاربون اليوم للذود عن أنظمتكم السياسية والدينية ، عن قوانينكم ، عن حرياتكم ، عن ممتلكاتكم ! » .

ولقدحدث أثناء الثورة ، ومن أجل الدفاع عن الوطن أن امتزجت العناصر المختلفة التى يتألف منها المجتمع ، فقام الفلاحون حول (لوبلن) — أى فى بولندة الصغرى — بطرد الروس بعد ان انتصروا عليهم فى واقعة (راكافيتش) Backavicz فى ٤ إبريل سنة ١٧٩٤ . وفى (وارسو) تألف مجلس وطنى كان قطب الرحى فيه الزعيم (كوشيسكو) ، لغرض إعداد جيش الثورة ، فضمت السلطات المشرفة على هذا الجيش عناصر متعددة : من اساتذة الجامعات ، ورجال الطبقة المتوسطة (البورجوازية) والنبلاء . ثم إن الأهلين من البروتستنت سرعان ما اتحدوا مع مواطنيهم الكاثوليك ، فتصدت مدينتا (تورن) و (دانزج) وهما لوثريتان لمقاومة الجيش البروسى ، فى حين انضم الكلفينيون إلى صفوف الكاثوليك فى إقليم (ليتوانيا) للنضال ضد الروس . وهكذا اختفت للمرة الأولى الفوارق الدينية فى جهد مشترك من أجل النضال ضد العدو .

والذى تجدر ملاحظته أن الثورة اعتمدت قبل كل شىء على الطبقة البورجوازية فى المدن — وانتعشت المثل العليا بين طبقة النبلاء الذين كانوا فى الماضى دائماً قوام الاتحادات الكونفدرانية ، ومن بين هذه الاتحادات القديمة ، كان اتحاد (بار) Bar الذى كان قد تألف من النبلاء الذين عرفوا بإسم (فرسان بار) سنة ١٧٦٤ عقب انتخاب الملك (ستانسيلاس بونياتوسكى) ، وفى وقت كان قد عظم فيه النفوذ الروسى لدرجة خطيرة وكان (لاتحاد بار) هذا شهرة ذائعة تعدت حدود بولندة ، وانضم إليه كثيرون من الخارج نذكر منهم الجنرال (ديموريه) الفرنسى صاحب الانتصارات المعروفة على البروسيين فى واقعتى (فالمى) و (جيماب) . ولقد خاض (اتحاد بار) الحرب ضد جيوش روسيا ، ولكن جهوده ذهبت سدى ، ففشلت محاولته لمنع التقسيم الأول الذى حدث فى بولندة سنة ١٧٧٢ ، ومع ذلك استمرت باقية مثل الاتحاد العليا ، وانتعشت فى عهد الثورة الأخيرة (١٧٩٤) . واشترك مع « اتحاد بار » فى هذه الحركة

الوطنية أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) . وهكذا لم تعد الارستقراطية وحدها هى المتكفلة بالنضال ، إما للمحافظة على امتيازاتها ، وإما من أجل المحافظة على الصالح العام للدولة .

ولا ريب فى أن ذلك كله إنما يدل على أنه كان قد وجد فى بولندة (شعور قومى) لا سبيل إلى نكرانه .

حقيقة اختفت بولندة من عالم الوجود السياسى ، ونقل الروس الملك (ستلانسيلاس بونياتوسكى) إلى سان بطرسبرج ليلقى منيته بها فى سنة ١٧٩٨ . ولكن ذلك لم يكن معناه إطلاقاً اختفاء (الأمة) البولندية لقد تشرد الوطنيون فى كل أنحاء أوروبا ، ولجأ منهم كثيرون خصوصاً إلى فرنسا ، وقصد (كوشيسكو) إلى أمريكا لاجئاً بها ، ولكن هؤلاء الوطنيين سرعان ما صاروا ينضمون فى كل مكان إلى الجيوش المحاربة ضد روسيا .

وحينما رجع (كوشيسكو) من أمريكا إلى فرنسا ، عملت حكومة الإدارة فى سبتمبر ١٧٩٨ على الوصول إلى تفاهم معه من أجل تنظيم فرق عسكرية من المتطوعين البولنديين ، تضم إليها كذلك الهاربين من الجيوش الروسية والنمساوية . فكان فى خارج بولندة إذاً ، وفى البلاد الأجنبية ، وبفضل احتكاك البولنديين « بالغرب » ، أن نما (الشعور القومى) البولندى ووصل إلى ذروته . غير أن (المسألة البولندية) ظلت وقتئذ واستمرت مدة طويلة بعد ذلك ، عنصراً هاماً من عناصر المناورة والمساومة السياسية وهذا حتى فى اعتبار الحكومة الفرنسية ذاتها . ينهض دليلا على ذلك أن (سييس) وهو يتفاوض فى برلين سنة ١٧٩٨ لاستمالة بروسيا إلى عقد محالفة مع فرنسا ، لم يتردد فى التلويح أمام حكومتها باحتمال إعطائها بولندة بأكملها .

وصفوة القول أنه كان للثورة الفرنسية إذاً أثران واضحان : فهى قد كانت مبعث الكوارث التى حلت بساحتها إما مباشرة وإما بطريق غير مباشرة ، ثم أفضت إلى تقسيمها واختفائها « سياسياً » من الخريطة الأوروبية ؛ وهى قد كانت فى الوقت نفسه مصدر خير لبولندة بسبب ما فعلته من ناحية إحياء (الشعور القومى) بها .

الفصل الثانى

« الثورة » واليقظة القومية

تمهيد :

لقد تبين من الدراسة السابقة أن الأثر الذى أحدثته الثورة الفرنسية على « الحكومات » فى أوروبا كان أثراً عكسياً ، وسبب ذلك أن الثورة استعدت ضدها أكبر الدول التى كان قد تم تكوينها فى ظل « النظام القديم » ، فصارت حكوماتها تحرص على الاحتفاظ بما كان لها من أنظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية ؛ ولذلك ناصبت هذه الدول (الثورة) العداء ؛ وراحت تعقد المحالفات العسكرية القوية ضدها ؛ وأرغمت (الثورة) على الاشتباك فى حروب استمرت بدون انقطاع تقريباً منذ سنة ١٧٩٢ ، وفى طليعة هذه الدول المتحالفة ضد (الثورة) كانت انجلترة وروسيا والنمسا وبروسيا ؛ ولقد انحاز إليها عدد من الدويلات أو الإمارات فى إيطاليا وألمانيا . أما هذه الحروب فقد أسفرت حتى عام ١٧٩٨ عن اختفاء طائفة من حكومات (العهد القديم) على يد الثورة ذاتها ؛ وبفضل انتصار جيوشها فى أوروبا ؛ من ذلك حكومة البندقية ، وعدد من الحكومات الأخرى الإيطالية ، على أثر إنشاء جمهوريات ما وراء الألب (سيزألباين) وليجوريا ، وپارثينوبيا إلخ ؛ كما أسفرت عن اختفاء حكومة (أو دولة) بولندة ، التى ألهبت الثورة (الشعور القومى) بها ، فانتهى ظهور الحركة القومية فى بولندة إلى اقتسام هذه الدولة بين جيرانها واختفائها من الوجود سياسياً .

أما إذا تركنا جانباً أمر « الحكومات » فمما لا شك فيه أنه كان للثورة

أثر (إيجابى)، تأثرت به كل تلك (الشعوب) التى كانت قد بدأت تنمو قبل حوادث الثورة، ثم قطع نموها شوطاً كبيراً، حتى أنها صارت تستطيع إدراك معانى الآراء والمبادىء التى جاءت بها الثورة بعد ذلك. الأمر الذى أتاح الفرصة (للثورة) حتى تلعب دوراً هاماً فى استحثاث هذه الشعوب واستنهاض همتها، ودعوتها للمطالبة بتحقيق مبادىء الحرية والمساواة، إلى جانب المطالبة باستقلالها. ونجحت (الثورة) بفضل الآراء والمبادىء التى جاءت بها، فى تأييد رغبة الشعوب فى استقلالها، وتصميمها على الاحتفاظ بكيانها الذاتى. ولم تكن الرغبة فى الاستقلال، والإبقاء على هذه الذاتية شيئاً جديداً، بل كانت هذه الرغبة موجودة فعلا فى صورة من الصور قبل عهد الثورة.

والسبب فى هذا النجاح أن (الثورة الفرنسية) سرعان ما عملت على إحياء آمال الشعوب التى رضخت طويلا تحت سلطان السيطرة الأجنبية الغاشمة، ثم أخذت تدفع هذه الشعوب دفعاً نحو العمل الإيجابى للتحرر من النير الأجنبي. فاستطاعت (الثورة) أن ترسم بهذا العمل الخطوط الأولى لبداية الحركات القومية فى أوروبا.

وتلك حقيقة سوف تتضح تماماً من دراسة أثر الثورة فى اليونان وإرلنده، أو أثرها على الشعوب التى جاورت اليونان، كالسرب الذين حاولوا الثورة على روسيا فى عام ١٨٠٤، فضلا عن دراسة هذا الأثر فى ألمانيا. وكانت ألمانيا حقلا واسعاً لتفاعل الآراء والمبادىء التى نادت وأتت بها الثوره الفرنسية.

* * *

١ — ألمانيا تجاه الثورة:

تضافرت عوامل هامة على تهيئة ألمانيا وإعدادها لقبول الآراء التى جاءت بها الثورة الفرنسية، وخصوصاً الآراء والمبادىء السياسية. فنى حين

كان الفرنسيون لا يعرفون سوى النزر اليسير عن ألمانيا ويكادون «يجهلون» ألمانيا ، كان الألمان أنفسهم أكثر أهل أوروبا معرفة بآراء ونظريات قادة الفكر الفرنسى ، وأكثر شعوبها إلماماً بعادات الفرنسيين وبأساليب حياتهم ، وكانت لهم دراية واسعة بالأدب الفرنسى .

فالألمانيون عرفوا النظريات التى نادى بهـــا (جان جاك روسو) فى التربية ، وانكب (تلاميذ) كثيرون يدرسون سائر (نظريات) هذا الفيلسوف الفرنسى ، وآراءه فى السياسة وغيرها بشغف ونهم عظيمين ، وظفر (مونتسكيو) إلى جانب زميله بالحظوة لدى مفكرى الألمان . فكان (أمانويل كنط) ١٧٢٤ — ١٨٠٤ فيلسوف كونجزبرج العظيم ، من كبار المعجبين بكل من (روسو) و (مونتسكيو) ، وتأثر بدرجة كبيرة بكتاباتهما وآرائهما ، وإن كان (كنط) قد نحا منحاً خاصاً فى ابتداع تلك الفلسفة الأخلاقية المثالية التى استندت عليها آراؤه ونظرياته السياسية ، فحاول أن يمزج بين آراء (روسو) و (مونتسكيو) فى نظام من التفكير السياسى ، يميز فيه بين نظرية الحياة والوجود (الكون) كما يدركها العقل المجرد ، وبين هذه النظرية ذاتها كما يستدل عليها من الواقع وبالتجربة ، فأنكر (كنط) على الشعوب خروجها على صاحب السيادة فى الدولة ، والذى يجتمع (تمثيل) الشعب فى شخصه ، سواء أكان ملكا أو ارتكزت السيادة فى نبلاء أو فى نواب عن الأمة .

ولقد كان من المعجبين بآراء «روسو» والفلاسفة الفرنسيين كذلك (جوهان جوتليب فيشته) وهو من تلامذة (كنط) ، ويحتل (فيشته) مكانة عظيمة فى تاريخ الفكر الألمانى السياسى . ولقد جعل (فيشته) الاهتمام (بالشعب والأمة) يغلب على الاهتمام (بالفرد) ، فابتدع ذلك (النظام الاجتماعى) الذى اتخذه أساساً لنشوء الدولة باعتبار أسبقية حرية المجتمع بأسره على حرية الفرد وحده . وكان لذلك طبيعياً أن

يأتى تفسير (فيشته) لنظرية العقد الاجتماعى مغايراً لما أخذبه (روسو)؛ وإن كان كلاهما اعتمد فى تفسيره على وجود (إرادة عامة) هى مصدر السيادة العليا وموئلها فى الدولة، فجعلها (روسو) نتيجة تنازل الأفراد عن إراداتهم الفردية، واندماج هذه فى إرادة عامة؛ فى حين افترض (فيشته) وجود (الإرادة العامة) أصلا فى المجتمع، وبالتالى فى الدولة التى جعل من حقها ونصيبها وحدها السهر على حريات الأفراد وضمان هذه الحريات فى المجتمع. ولقد كان لآراء (فيشته) أثر كبير فى تنظيم المقاومة الوطنية ضد السيطرة الفرنسية فى ألمانيا فى عهد نابليون الأول، كما أن (فيشته) يعتبر فى عداد أعلام المفكرين الألمان الذين نادوا بتكوين (الدولة القومية).

وعلى ذلك فقد كانت ألمانيا وقت اندلاع (الثورة الفرنسية) فى مقدمة البلدان التى قطعت شوطاً لايستهان به فى ميدان الفكر، ولو أن اهتمام الألمان وقتئذ كان لايزال مقصوراً على دراسة الآراء التربوية والفلسفية التى نادى بها (أمانويل كنط) خصوصاً. ثم أنهم بدأوا يستيقظون رويداً رويداً من سباتهم السياسى. ولعل نجاح الفرنسيين فى تأسيس (الجمهورية) فى فرنسا كان أعظم العوامل أثراً فى هذه اليقظة السياسية التى جعلت الألمان ينفضون عنهم غبار ذلك الخمول السياسى الذى أقعدهم عن العمل والنشاط فى هذا الميدان (السياسى) أزماناً طويلة. وثمة عامل آخر هو أنه وجدت بألمانيا ذاتها قبل اشتعال (الثورة الفرنسية) بسنوات عديدة صحافة نشيطة كان ديدنها الكشف عن المساوىء المنتشرة فى الدويلات والإمارات الألمانية، والتى كانت وصمة عار فى جبينها. فحملت الصحافة حملة شديدة استمرت حوالى العشرين سنة قبل بدء (الثورة) فى فرنسا، لإزالة هذه المساوىء التى شكا منها الشعب الالمانى فى الولايات والإمارات المختلفة وخصوصاً وجود الحكومات المستبدة التى عطلت تقدم البلاد. ثم قويت

الدعوة لإدخال الإصلاحات العديدة التى يطالب بها الشعب ، على أسس ديمقراطية وبخاصة فى ميدان التربية والتعليم . ولقد كانت المطالبة بالإصلاح خروجاً على الأنظمة والتقاليد « القديمة » وهى الأنظمة والتقاليد التى مهد لزوالها كذلك انتشار (الماسونية) حركة البنائين الأحرار . وهدفت (الماسونية) بالقضاء على الآراء والمعتقدات التقليدية العتيقة .

ومما هيأ ألمانيا لقبول الآراء الجديدة التى نادت بها (الثورة الفرنسية) أن الحكومة فى (بفاريا) عمدت منذ ١٧٨٤ ، إلى حل جماعة (المتنورين) Illuminati وإلغاء منظماتهم أو هيئاتهم ، فانتشر هؤلاء فى ألمانيا يحملون آراءهم « الخطيرة » إلى كل مكان ذهبوا إليه ، ومن أخطر هذه الآراء قولهم إن الوقت قد مضى الآن ، للتمسك بالنظام الملكى ، ولم تعد هناك حاجة لوجود الملكية أو الملوك ، ثم إنهم حملوا على طبقة النبلاء الذين اعتبروهم مجرد آلات لاعمل لها غير دعم أركان الظلم والاستبداد .

وثمة سبب آخر هو أن الفلاسفة والمفكرين السياسيين من طراز (كنط) و (فيشته) ، لم يكونوا وحدهم الذين أعجبوا بآراء الفلاسفة الفرنسيين وكتاباتهم ، فمهدوا بذلك السبيل فى ألمانيا لانتشار الآراء والمبادىء التى أتت بها الثورة الفرنسية . فقد أعجب بآراء وكتابات فلاسفة الثورة طائفة من فحول الكتاب والشعراء الألمان المعاصرين ، مر بنا ذكر جماعة منهم مثل (فردريك شيلر) Schiller (١٧٥٩ — ١٨٠٥) الكاتب والشاعر ومؤرخ « حرب الثلاثين سنة » فى ألمانيا ، ومن كبار المعجبين (بروسو) . وقد أخذ (شيلر) على عاتقه المناداة فى كل ما كتبه بتحطيم القيود الاجتماعية والسياسية ، وبالثورة عليها . وحذا حذوه فى ذلك (جيته) Goethe (١٧٤٩ — ١٨٣٢) أعظم شعراء ألمانيا شهرة . ولقد هزأ (جيته) وغيره من الكتاب الشبان فى عصره ، بطبقة النبلاء ، وسخر منها سخرية كبيرة .

وساعد على تغلغل الآراء الفرنسية فى ألمانيا بهذه السرعة والسهولة ،

أن هذه البلاد الواسعة لم تكن تعرف وقتئذ شعوراً قومياً أو وطنياً يحول دون انتشار الآراء « الأجنبية » بها . ومع أن ألمانيا كانت مهياة لقبول أية آراء قد تأتيها من الخارج والتأثر بها ، فالذى تجب ملاحظته أنها كانت عاجزة فى الوقت نفسه عن أن تنتزع لنفسها (نظاماً) معيناً فى التفكير السياسى يتلاءم مع الأحوال السائدة بها . وتلك حقيقة يفسرها التهليل والتكبير الذى قابل به المفكرون والكتاب الألمان (الثورة الفرنسية) عند اندلاعها ، فرحبت بها الصحف الألمانية ، واستبد الحماس لها بطائفة الأدباء والكتاب والمفكرين الألمان ، فشدوا الرحال إلى (باريس) ، وكان من كبار (المتحمسين) للثورة (وِلهلم فون همبولدت) Humboldt (١٧٦٧ — ١٨٣٥) العالم اللغوى ، ورجل الدولة الذى تولى وزارة التربية والتعليم فى مملكة بروسيا فيما بعد ، كما حضر مؤتمر فينا وأدى خدمات جليلة لدولته . ثم عميد الأدب الألمانى (فردريك كلوبستوك) Klopstock (١٧٢٤ — ١٨٠٣) الذى اشتهر بقصيدته عن عودة المسيح المنتظر والذى أسف أسفاً عظيماً — كما قال — لأنه لم يكن له « مائة لسان » حتى يستطيع الاحتفال بمولد الحرية كما يحب ويشتهى ؛ وأعلن أنه ما كان يتردد هو وأبناؤه فى الذهاب إلى (باريس) لو أن له أبناء ، حتى يظفروا جميعاً بالحصول على صفة « المواطن الفرنسى » .

ولقد ساهم غير هؤلاء من كبار قادة الرأى والفكر فى الترحيب (بالثورة) ، والحفاوة والاحتفال بها ، فى مقدمة هؤلاء كان (هردر) و (ريشتر) Richter و (جوتفريد أوجست بيرجر) Bürger وغيرهم ، كما عظم الحماس (للثورة) فى المدارس والجامعات .

ومع ذلك فإن هذا الحماس العظيم الذى قوبلت به (الثورة) ، لم يكن معناه أن البلاد بأسرها كانت ترحب بها ، أو أن جميع قادة الرأى وأهل الفكر فى ألمانيا كانوا يقبلون الآراء والمبادىء التى تمخضت عنها (الثورة) والتى عمل رجال الثورة الفرنسيون على إذاعتها فى أوروبا . فقد وجدت

طائفة من الكتاب والمفكرين الألمان ، نذكر منهم (جوهان ولهلم جلايم) Gleim الشاعر ، و (فردريك هنريك جاكوبى) Jocobi الفيلسوف ، و (بارتولد جورج نيبور) Niebuhr المؤرخ ، وغيرهم — نظروا جميعاً بخوف وحذر شديدين (للثورة) ، منذ بدايتها . ثم إن (الثورة) فشلت فى أن تستميل إلى تأييـــدها (هنرى ستين) Stein (١٧٥٦ — ١٨٣١) صاحب الإصلاحات الكثيرة التى مكنت بروسيا من النهوض والانتعاش بعد صلح (تلست) Tilst — بين روسيا وفرنسا سنة ١٨٠٧ — لتتزعم النضال ضد السيطرة الفرنسية . ومع أن (كوتزبيو) Kotzebue الذى كان عميلا لقيصر اسكندر فيما بعد ثم اغتيل لرجعيته بعد ذلك بسنوات عديدة فى ظروف سيأتى ذكرها فى موضعها ، كان قد دفعه الحماس إلى الذهاب إلى باريس عقب (الثورة) ، فإنه لم يلبث أن تناول بالنقـــد الممزوج بالسخرية ذلك التضارب الذى لاحظه بين المثل العليا التى نادت بها (الثورة) ، وبين ما كان يبدو فى نظره من ضعف وانحراف عن هـــذه المثل العليا فى نوادى اليعاقبة . أما (جيته) فمع أنه — كما عرفنا — كان يهزأ بطبقة النبلاء فى بلاده عموماً ، ولا يشعر بعطف ما نحو (النظام القديم) ، ولم يكن بحال من الأحوال «صديقاً» لهذا العهد الذى أثبت عجزه فانطوت فى نظره صفحته ، فقد فشلت (الثورة) فى استمالته هو الآخر لتأييدها . فراح (جيته) ينعى على (الثورة) الشدة والعنف الذى اقترفته ، ويندد بعجلتها الظاهرة . ولما كان (مارتن لوثر) فى نظره مسئولا عن القضاء على حركة (النهضة الأدبية والفنية) فى بلاده ، فقد خشى (جيته) أن تحول (الثورة الفرنسية) دون ازدهار الحركة الفلسفية والذهنية المعاصرة والتى سميت باسم فلسفة العلم والمعرفة ، أو (التنور) فى ألمانيا Aufklarung . ومع أنه أعلن غداة واقعة (فالمى) التى نجت (الثورة) بفضلها — فى ٢٠ سبتمبر ١٧٩٢ — من أعدائها وخصومها ، أن فجر عهد جديد قد بزغ ، فقد أبدى تخاوفه من المستقبل . ثم لم يلبث أظهر كراهيته للدعاية أو (البروبجندا) التى قامت بها (الثورة) . وفى قصته المشهورة عن (هرمان

ودوروثيا)[1] شرح (جيته) فكرته القائلة بأن الخير كل الخير للبشرية إنما يكمن فى قيام كل فرد بتأدية واجبه على أكمل وجه ، وفى إعداد حياة بيتية سعيدة ، بدلا من الانزلاق فى أى نشاط آخر .

ثم إن (شيلر) لم يمنعه إعجابه بآراء (روسو) وكتاباته من إظهار تبرمه بأعمال « الثوار الفرنسيين » الذين هم من طبقات العامة ؛ لأن فرنسا فى رأيه لم يكن أبناؤها قد وصلوا بعد إلى درجة من التربية والتعليم تجعلهم قادرين على (فهم) معنى تلك (المساواة) التى يطالبون بها وإدراك قيمتها ؛ فضلا عن أن الطريق أو الوسيلة الموصلة (للحرية) إنما هى بنشر الثقافة المعتمدة على إدراك (الجمال) وتقديره . ومع ان (جيتـــــه) كان قد نال صفة (المواطن الفرنسى) عن قصته (اللص أو القرصان) Die Raüber فقد جعلته الفظائع التى ارتكبها رجال الثورة يتحول بعد ذلك من المسالمة أو المهادنة إلى الانتقاض على الثورة وكراهيتها ، والشعور بعداء شديد ضدها . وحينما قبضت (الثورة) على الملك لويس السادس عشر ، تهيأ (جيته) لتقديم التماس بالعفو عن الملك وإطلاق سراحه ، ولكن الملك لم يلبث أن أعدم قبل أن يستطيع (جيته) التدخل .

وهذه الفظائع التى ارتكبتها (الثورة) كان لها نفس الأثر فى موقف (شيلر) كذلك . ولقد ترتب على قيام الحرب ، ووقوع (مذابح سبتمبر) المعروفة ، وإعدام الملك ، أن وجد الألمان أنفسهم منقسمين إلى فريقين ، فريق الذين كانوا قد رحبوا بالثورة فى أول الأمر ، مثل (شلوتزر) Schlozer ، و (ويلاند) Wieland و (شارنهورست) Scharnhorst ، و (ستولبرج) Stolberg ، و (كامب) Campe و (جاجرن) Gagern وغيرهم ، وهم الذين انقلبوا الآن فصاروا أعداء لها . ثم فريق الذين استطاعوا احتمال ما جرى من حوادث ، خصوصاً (مذابح سبتمبر) فى جلد وصبر ، ومن هؤلاء (هردر) و (كلوبستوك) ، ولكنهما لم يلبثا

(١) Herman Und Dorothes

أن انقلبا ضد الثورة بسبب إعدام الملك ، ولو أن (هردر) لم يتردد فى إعلان رأيه أن أحداً من الجماعتين المتناضلتين : رجال الثورة ، وأنصار الرجعية والنظام القديم الذين يعتمدون على مؤازرة الحكومات لهم ، سوف يكون من نصيبهم النصر فى الحرب الدائرة فى النهاية .

* * *

والحقيقة أن موجة من الذعر سادت ألمانيا عموما بسبب « الفظائع » التى ارتكبها اليعاقبة ، حينما حطموا قواعد النظام القديم فى فرنسا ، وراحوا يبذلون — علاوة على ذلك — كل ما وسعهم من جهد وحيلة لنشر آراء (الثورة) فى سائر ربوع أوروبا . وأخذت (الحكومات) الألمانية على عاتقها مقاومة الآراء التى نادت بها الثورة ، بعد أن أدركت هذه الحكومات جسامة الأخطار التى تتهددها نتيجة لذيوع الآراء والمبادىء التى جاءت بها الثورة الفرنسية من حيث تهديدها لذلك السلطان الذى تمتعت به هذه الحكومات فى داخل الدويلات أو الإمارات المنتشرة فى أرجاء ألمانيا . فعظم عداء الحكومات للثورة ، وراحت من ثم تتخذ الوسائل والتدابير التى تكفل مكافحة هذه الآراء الجديدة وتعطيل ذيوعها والقضاء عليها .

وعلى ذلك فإنه سرعان ما أوقفت فى حزم وشدة كل تلك الحركات الإصلاحية التى كان قد بدأها فى شىء من الوجل ، دعاة « الاستبداد المستنير » فى ألمانيا . فمنعت النمسا منذ سنة ١٧٩٠ تبادل كل الرسائل والكتب التى يترتب على ذيوع ما قد تحويه من أفكار وأنباء (هياج فكرى) ، فقامت فى النمسا (رقابة) شديدة ، وانتشرت بها الجاسوسية على نطاق واسع ، وبدأت حركة تطهير كبيرة لإخراج العناصر الخطرة وإقصائها عن الإدارة . وفى بروسيا قوى نفوذ جماعة (الأتقياء) أو (المتورعين) Pietists فى الحكومة ، وقام هؤلاء بحركة كنسية رجعية كبيرة ، وتطرف الرجعيون ، فحرمت بروسيا الإقامة بها على كثيرين من الفرنسيين الذين كان مشتبهاً فى تأثرهم بآراء (الفلاسفة) ، ثم منعت الحكومة فى يونية ١٧٩٢ نشر

الجزء الثانى من مؤلف (كنط) عن « الدين فى حدود العقل »[1] ، كما منعت فى نفس السنة دخول المطبوعات الفرنسية جميعها إلى بروسيا ، ولقد حذرت كذلك الصحف البروسية من الخوض فى السياسة . وسبب هذا الإمعان فى الرجعية أنه كانت قد قامت منذ عامين مضيا ثورة من الفـــلاحين فى (سيلزيا) على أثر صدور كتيب بعنوان (رسائل من الذهب لأحد السياح)[2] بسط فيه صاحبه الآراء الجديدة التى أتت بها الثورة الفرنسية ، فقضى على هذه الثورة بشدة ، وترتب على هذه الحركة الفاشلة أن امتنع إزالة (الخدمات الإقطاعية) من (قانون الأرض) البروسى الذى صدر فى سنة ١٧٩٤ .

وفى كل ألمانيا طوردت الجمعيات السرية : جماعة (المتنورين) فى بفاريا الذين سبقت الإشارة إليهم . وفى ١٤ يونية ١٧٩٣ قرر (الدياط) منع الطلاب من تكوين الجمعيات ، وذلك بعد أن ندد غرانشوق (فايمر) بهذه الجمعيات . ونال مؤازرة كل من بروسيا وسكسونيا فى ذلك ، ولقد وضعت الجامعات تحت رقابة صارمة ، وسرعان ماطرد (فيشته) الذى كان أستاذاً للفلسفة بجامعة إينا Jena ، من هذه الجامعة فى ١٧٩٨ بتهمة الإلحاد والهرطقة . ثم حدث عقب انتخاب ليوبولد الثانى امبراطوراً (للإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة) فى سنة ١٧٩٠ ، أن اشترط عليه ناخبو الإمبراطورية الكاثوليك بعدم السماح بشىء قد ينال من « العقائد العامة والعادات الحميدة » .

ووجد الذين تصدوا لمقاومة الثورة ومحاربة الآراء التى أتت بها فى شخص (فردريك جنتز) Gentz (١٧٦٤ — ١٨٣٢) أعظم الناشرين الألمان شهرة فى عصره ، خصما عنيداً للثورة ، انبرى لمناصبتها العداء بكل

(١) La Religion Dans Les Limites De La Raison.

(٢) Letres D'or D'un Voyageru.

ما أوتى من قوة وقدرة على التعبير بلاغة ووضـوح عظيم . ولقد كان (جنتز) أحد الذين رحبوا (بالثورة) فى سنة ١٧٨٩ ؛ ولـكنه مالبث حتى تحول عن تأييده لها . ثم نشر فى سنة ١٧٩٢ ترجمة كاملة لـكتاب (أدموند بيرك) ، (آراء عن الثورة الفرنسية [١]) — وكان قد ظهر للمرة الأولى منذ عامين (فى نوفمبر ١٧٩٠) ، ويحمل فيه (بيرك) على الثورة فى فرنسا حملة عنيفة . فعمد (جنتز) إلى نقل هذا الكتاب الآن إلى الألمـانية . وذيله بشرح وتعليقات مسهبة ، ثم إنه لم يلبث أن نشر كذلك فى سنة ١٧٩٣ رداً قوياً بارعاً على كتاب لإنجليزى آخر ، هو السـير (جيمس ماكنتوش) Mackintosh ظهر منذ ١٧٩١ لتبرير الثورة فى فرنسا والدفاع عنها (Vindiciae Gallicae) فتناول (ماكنتوش) بالنقد والتحليل آراء (بيرك) ، وحاول أن يدحض أقوال هذا الأخير خصوصاً فى حملته على الثورة بشأن مصادرتها أملاك الكنيسة . فكان فى رأى (ماكنتوش) أن تلك المصادرة كانت فى صالح الدولة ، ثم كان فى رأيه أن الفوائد التى عادت على الفرنسيين من قيام الثورة فى بلادهم إنما كانت تفوق بدرجة عظيمة كل تلك الفظائع التى اتهم المهـاجرون المغرضون رجال الثورة بارتكابها ، وتغالوا فى وصفها . وعلى ذلك فقد عمد (جنتز) فى رده إلى تحطيم كل الدعاوى التى استند عليها (ماكنتوش) وأنصار الثورة فى تبريرها ونشر الدعوة لها . واعتمد (جنتز) على قوة المنطق والفـكر فى تقديم الحجج التى أيد بها وجهة نظره . فمع أنه لم ينحرف قط عن تحبيذ دعوة (مجلس طبقات الأمة) للانعقاد ، فقد اعتبر القضـــاء على الطبقات Estates ذاتها خطأً سياسياً خطيراً ، لأن الملـكية التى لا يكون لطبقة النبلاء جودة فى نطاقها ، لا تعـــدو أن تـكون — كما قال — إما « استبدادية شرقية » ، وإما إسماً على غير مسمى ، ولا أثر لوجودها كلية . وعلى ذلك فقد استند « جنتز » فى حملته ضد الثورة فى فرنسا على أنه كان من المتعذر

(١) Reflections On The French Revolution.

أن تصبح فرنسا بسبب أخطاء الثورة ، دولة من ذلك الطراز المثالى الذى استهدفه المفكرون والمصلحون السياسيون قاطبة ، والذى وجد (جنتز) فى النظام الدستورى فى انجلترة ، أقرب ما كان يحقق فكرته عن إنشاء دولة مثالية .

أما آثار هذه المقاومة الشديدة ضد الثورة والآراء التى نادت بها ، فقد تبدت فى تعرض بعض أعلام الفكر الألمان ، مثل (فيشته) الذى سبق الحديث عنه لكل صنوف الاضطهاد . و (فيشته) كان قد نشر فى سنة ١٧٩٣ آراءه عن الثورة الفرنسية أو بالأحرى « تصحيحاً » — كما قال — لأحكام الرأى العام على الثورة الفرنسية[١] . فاعتمد فى مؤلفه هذا نظرية أستاذه (كنط) عن العقد الاجتماعى ، ولكن ليس كواقعة تاريخية وحادث وقع فعلا ، ولكن كفكرة نظرية تفسر ائتلاف الأفراد العقلاء لتشييد أركان المجتمع . ولما كان تطور الثقافة الأخلاقية ونموها يستلزم تغيير الأشكال الدستورية بصورة مستمرة تكفل تجددها ، فقد تعذر أن تبقى هذه (العقود) على حالها . وعلى ما كانت عليه أصلا ، ودون أن يدخل عليها تغيير يلائم بينها وبين مقتضيات التطور الأخلاقى . ولذلك فقد كانت (الدولة) فى اعتبار فيشته مجرد الأداة التى تحفظ للأفراد حقوقهم ، ولم تكن بتاتاً مصدر هذه الحقوق أو هى التى وضعتها . فالدولة لذلك إنما تقوم — فى نظره — بناء على وجود (عقد) بين مواطنيها ، كما أن القوانين لا تكون قوانين إلا إذا أبدى الشعب رغبته الصريحة فى الخضوع لها بملء حريته وبمحض إرادته . ثم بحث (فيشته) موضوع الكنيسة وعلاقتها بالدولة ، فذهب إلى أن الكنيسة لا ينبغى لها انتظار المعونة من الحكومة لتأييدها ، أو انتظار الحصول من الدولة على أملاك تكون لها ، بل من حق الفرد أن ينتزع من الكنيسة جزءاً من أملاكها

---

(١) Considérations Sur La Rev. Fra. (1793)

وأموالها إذا هو طالب بذلك . ولقد نشر فى سنة ١٧٩٣ ـ كذلك (إما نويل كنط) رسالته عن (النظرية والتطبيق)[١] تحدث فيها عن الحرية والمساواة أمام القانون ، والمساهمة فى التشريع ، فأكد أنها حقوق أساسية . ولما كان يضمر كراهية شديدة للحروب ، فقد نشر فى سنـــة ١٧٩٥ مشروعاً عن (السلام الدائم)[٢] بسط فيه رأيه عن سقوط الملكية فى فرنسا ، فأعلن أن زوالها من شأنه التمهيد لقيام اتحاد من الجمهوريات التى يكفل إنشاؤها واتحادها صون السلام بصورة دائمة . ثم نشر بعد أعوام ثلاثة (١٧٩٨) رسالة جديدة عن نضال القوى الذهنية[٣] ،فقال إن كل الفظائع التى اتهم اليعاقبة بارتكابها فى الأزمنة السابقة.وأعلن أن الثورة الفرنسية وإن كانت تبدو فاشلة فى ظاهرها ، إلا أن النجاح سوف يكون نصيبها فى النهاية ، فتصبح نعمة يعم خيرها الإنسانية بأسرها .

تلك إذاً كانت الآراء « الخطيرة » التى اعتبر كل من (كنط) و (فيشته) مسئولا عن انتشارها وذيوعها فى ألمانيا . ولقد كان سهلا الاقتصاص من (فيشته) بتنحيته عن عمله كأستاذ للفلسفة فى جامعة (أيينا) ــ على نحو ما تقدمنا ــ فى سنة ١٧٩٨ . وكان الخوف من ذيوع هذه الآراء التى صار يروجها رجال من طراز (كنط) و (فيشته) ، والتى تمخضت عنها الثورة الفرنسية كذلك ، قد استبد بالحكومات الألمانية ، خصوصاً عندما نجم من اشتعال الثورة فى فرنسا ، أن سارت الحوادث بسرعة نحو قيـــام الحرب التى خاضت الحكومات الألمانية غمارها . ولا جدال فى أن هذه الحرب التى خاضت الحكومات الألمانية غمارها كانت « إجراء » استلزمه بالطبيعة واجب الدفاع عن كيانها ، حتى تدرأ

(١) On Theory And Practice.

(٢) For Perpetual Peac.

(٣) On The Strife of The Faculties.

عنها خطر اشتعال الثورة بها . ولكن كان من أثر هذا الموقف « الطبيعي » الذى وقفته الحكومات الألمانية من الثورة الفرنسية للدفاع عن نفسها ، أن صار مختلطا فى أذهان الشعب الألمانى ، ما كان يفرضه عليه واجب الدفاع ضد فرنسا ، مع ما كان يتطلبه من النضال من أجل الحرية ونصرتها.

فقد تقدم بنا كيف أن المفكرين وأهل الرأى فى ألمانيا كانوا وقت نشوب الثورة فى فرنسا يرحبون بها ، ويؤيدون المبادىء التى جاءت بها، على خلاف ما كانت تفعله الحكومات فى الدويلات والإمارات الألمانية . وكان أهم ما امتازت به الطبقات التى انتمى إليها هؤلاء المفكرون وأهل الرأى ، وهى الطبقات المثقفة والمستنيرة فى ألمانيا ، أنها بقيت تدين بمبادىء تتسم بطابع العالمية والإنسانية فلا يقتصر أثرها على ألمانيا وحدها ، بل صار يسمع نشاطها سائر الأقطار إلى جانب ألمانيا ذاتها . ولقد كانت الحركة الفكرية فى ألمانيا ، والتى ذكرنا أنها عرفت باسم فلسفة الاستنارة أو فلسفة العلم والمعرفة Anfklarung كانت ذات صلة وثيقة بالفلسفة الفرنسية، لأن فلسفة (التنور) هذه لم تكن إلا حركة قائمة على نقل آراء وأفكار أصحاب الموسوعة (الانسيكلوبيديين) الفرنسين ، وإنما فى صيغ وتعريفات وألفاظ أخرى . وعلى نحو ما حدث فى فرنسا حين ثورة الولايات الثلاث عشرة الأمريكية على انجلترة ، فأقبل الفرنسيون على تأييدها ، فقد ظفرت الثورة الفرنسية بدورها بكل تأييد من جانب الرأى العام فى ألمانيا ، واشتركت كل الطبقات فى المجتمع الألمانى فى تأييد هذه الثورة.

ولقد سبق أن أشرنا إلى مدى هذا التأييد الذى لقيته (الثورة الفرنسية) من ناحية المفكرين وقادة الرأى والفكر فى ألمانيا ، وكيف أن هؤلاء كانوا فى طليعة المتحمسين (للثورة) . ومع وجود « المعارضين » للثورة من طراز (جنتز) مثلا ، فقد امتازت أكثرية هؤلاء المفكرين إلى تأييدها . فقد كتب أحد المؤرخين وعلماء الأخلاق السويسريين

(جوهانزمولر) Johannes Müller ١٧٥٢ — ١٨٠٩ ؛ وكان موجوداً فى «ما ينز» بألمانيا وقت سقوط الباستيل : إن يوم ١٤ يوليو من أبهى الأيام التى شهدها البشر منذ سقوط الرومان وانتهاء سيطرتهم التى فرضوها على العالم . لقد كان الثمن الذى دفع من أجل الظفر بالحرية ثمناً رخيصاً حقاً إذا عرفنا أن تدمير عدد من قصور البارونات الأغنياء والتضحية بحياة بعض العظماء الذين كان أكثرهم من المجرمين الآثمين ، كان كل الثمن الذى دفع للفوز بهذه الحرية » . ولم يكتف (مولر) بتمجيد يوم سقوط الباستيل ، بل أشار إلى احتمال امتداد الثورة إلى ألمانيا ذاتها ، فقال : « وهل يصير عكنا كذلك سقوط كل أولئك الذين ترتعد فرائصهم الآن « من ذكر الثورة أو الإشارة إليها) ؛ أى أولئك الملوك وأصحاب السلطان الظالمين ، وكل أولئك الطغاة الذين يسيئون استخدام تلك القوة والسلطة التى بأيديهم ؟ » .

ووجدت (الجمعية الوطنية التأسيسية) (مدافعاً) عنها فى كل شخص كاتب وناشر آخر ، هو (أرنست فردنند كلاين) Klein ، الذى ضمن دفاعه عنها رسالة نشرها فى سنة ١٧٩٠ بعنوان الرخاء والحرية[١] . ثم كتب (جورج فورستر) Forester أمين مكتبة « ما ينز » إلى ولهلم فون هامبولدت ، من العلماء الذين مر بنا ذكرهم ، أنه قد نفد صبره انتظاراً لملاحظة الآراء الفرنسية وقد صارت ذائعة فى إقليم الراين ، وأبدى إعجابه العظيم بفرنسا ، وأما (كنط) فقد بقى يتتبع باهتمام زائد كل الأحـــداث فى فرنسا ، وتطورات الثورة بها . بل إنه وصف فرنسا (سنة ١٧٩٠) بأنها الأمة التى ارتفعت من ناحية التنظيم إلى درجة عالية » . أضف إلى هذا أن (فيشته) لم يدخر وسعاً فى تأييد الآراء التى أتت بها الثورة الفرنسية ، فنشر فى سنة ١٧٩٣[٢] نداء موجها إلى أمراء أوروبا الذين لا يزلوان ينلون قصارى

(١) Prospérité Et Liberté,

(٢) Revendications de La Liberté de pensée..

جهدهم — كما قال — من أجل إخماد حرية الفكر ، فأخذ يطالبهم بفك إسار الفكر وإطلاق حريته ، ثم نشر فى العام التالى « ١٧٩٤ » كتابه الذى سبقت الإشارة إليه عن (تصحيح أحكام الرأى العام على الثورة الفرنسية)[1] .

والذى يجب ذكره أن هذا الانحياز الظاهر إلى جانب « الثورة » كان يجد أنصاراً فى كل مكان : فى المدن ، مهد الحركة الفكرية ، وبين جميع الطبقات ، ومن بينها طبقة النبلاء والأمراء الذين اشتهر منهم (كرامر) Cramor ، الذى نقل إلى الألمانية دستور الثورة الأول (لسنة ١٧٩١) ، الذى وافقت عليه (الجمعية الوطنية التأسيسية) ، ثم دوق ودوقة (جوتا) Gotha ، وقد توافروا على مناصرة الآراء الجديدة ، واشتد الحماس للثورة وللآراء التى نادت بها ، بين أساتذة الجامعات ، ورجال الصحافة ، والأدباء عموماً ، والذين يؤلفون الطبقة البورجوازية (المتوسطة) فتزعم الحركة المناصرة (للثورة) جوها زمولر ، وجورج فورستر ، وكلاهما — كما عرفنا — من ماينز . ثم (بوسيلت)Poselt الذى تزعم هذه الحركة فى (كارلسروه) Karlsruhe . وبلغ الحماس ذروته فى سوابيا وفرانكونيا بين الطلبة فى الجامعات ، وخصوصاً فى جامعة (توبنجن) Tubingen وكذلك كان من زعماء الحركة كل من (جورج ولهلم فردريك هيجل) Hege(١٧٧٠ — ١٨٣١) ، و (فردريك ولهلم فون شلنج) Schelling (١٧٧٥ — ١٨٥٤) وكلاهما أحرز شهرة واسعة فيما بعد فى عالم الفلسفة .

وأما أعلام الأدب ، فقد توفر نخبة منهم على تمجيد « الآراء والمبادىء التى نادت بها (الثورة) ، تزعم (شوبارت) Schubart ، و (هولدرن) Hölderlin ، و (ريبمان) Rebmann وفى وسط ألمانيا وشمالها كان (للثورة) والآراء الجديدة أنصار عديدون ، فى (جوتنجن) كان يرتفع

(١) Rectification de lugement du Publique...

طوال العشرين سنة السابقة لقيام الثورة فى فرنسا صوت (شلوتزر) مدويا يحتج على مبادىء الحكومات المستبدة الغاشمة التى ألحقت العار بأكثرية الدويلات (والإمارات) الألمانية فى عصره، وفى (جوتنجن) كان (شلوتزر) من أنصار الآراء الجديدة، كما انبرى الشاعر (فردريك فون ستولبرج) لتأييدها، وفى (ديتمولد) Detmold تزعم هذه الحركة (إيوالد) Ewald، كما تزعمها فى (همبورج) شاعر ألمانيا الوطنى (كلوبستوك)، وكثر أنصار الآراء الجديدة فى (فايمر) عندما تزعم حركة تأييدها كل من (هردر) و(ويلاند) — كريستوف مارتن ويلاند (١٧٣٣ — ١٨١٣) المسمى « فولتير ألمانيا »، وكان يتولى رئاسة تحرير إحدى الصحف الهامة بها، ثم (ريشتر)، والشاعران العظيمان (جيته) و (شيلر) ولو أن هذين الأخيرين كانا أقل حماسة فى تأييد (فرنسا) من غيرهما. أما فى (فريبوج) Friborg، فقد تزعم الحركة الفيلسوف (جاكوبى)، ولو أنه — كما سبق — كان ينظر (للثورة) بعين الخوف والحذر. وفى (كييل) Kiel انقسم أساتذة جامعتها فريقين، وقف أحدهما موقف المعارضه من (الآراء الفرنسية) وتزعم هؤلاء المؤرخ (بارتولد نيبور) ١٧٧٦ — ١٨٣١ صاحب تاريخ الرومان، فى حين أيد الفريق الآخر الآراء التى أتت بها (الثورة)، وكان على رأس هؤلاء (كرامر)، ثم (إهلرز) Ehlers. وصفوة القول أنه كان يوجد بألمانيا فى هذه الآونة حوالى سبعة آلاف كاتب أو ناشر، تؤيد أكثريتهم الآراء التى أتت بها الثورة الفرنسية.

أما فى خارج دائرة هؤلاء المفكرين، فإن الحماس للآراء الفرنسية كان عظيما، خصوصاً بين الشباب وبين النساء، حتى اشتهرت من بين السيدات الألمانيات (كارولين بوهمر) Boehmer، التى عبرت فى إحدى رسائلها عن الحماس العظيم الذى كانت تشعر به كلما وقفت على ما كان يجرى

من حوادث فى فرنسا ، فقالت : « تستبد الحيرة بى استبداداً عظيماً ، ولا أعرف ما يرشدنى إلى طريق الخروج من هذه الحيرة، لأن الصحف لا تزال تعلن فى أنبائها عن حدوث أمور جسام لم تتعود الأذن على سماعها ، وهى أحداث عظيمة حقاً حتى إن نار الحماسة لا تلبث أن تتأجج فى نفسى حين قراءة أنباء هذه الصحف » . وفى ١٤ يوليو ١٧٩٠ ، أقيم فى (همبورج) احتفال كبير لإحياء ذكرى سقوط الباستيل ،فقامت المظاهرات فى المدينة، وارتدت السيدات ثيابا ناصعة البياض تزينها ألوان زرقاء وحمراء لإبراز ألوان الشارة الفرنسية . ثم سار على رأس هذه المظاهرات الشاعر (كلوبستوك) وقد حمل (الكوكارد) شارة الثورة المثلثة الألوان ، وصار ينشد قصيدة كتبها لهذه المناسبة تحية لفرنسا ، ويعتذر فيها عن الإثم الذى ارتكبه فى أنه كان قد أغفل شأنها سابقاً .

ولقد انكب سواد الشعب الألمانى على قراءة الصحف بنهم وشغف عظيمين ، ولم يترك الذين قرأوا الصحف الأنباء التى جاءت بها دون مناقشتها بجد واهتمام وحماس كبير ، وأفصحت الجماهير عن حماسها (للثورة) بشتى الوسائل ، فانتشرت فى أسواق فرنكفوت (المناديل) التى طبعت عليها (حقوق الإنسان) ، ولقيت هذه(المناديل) رواجاً عظيما . ثم إن الجماهير لم تكن ترضى بتاتاً عن التكريم والحفاوة التىقابلت بهما الحكومات الطبقة الأرستقراطية (المهاجرين) الفرنسيين ؛ بل قابل سواد الشعب الألمانى هؤلاء المهاجرين الذين غادروا أوطانهمفراراً من (الثورة) بالعداء الظاهر ، وصار سواد الألمان يندون بنقائصهم ورذائلهم،حتىإن(ويلاند) لم يلبث أن كتب : يجد الإنسان صعوبة عظيمة فى كبح جماح ذلك الغيظ الذى يشعر به ويعض عليه بنواجذه كلما شاهد الفضائح التى يستبيح هؤلاء المهاجرون لأنفسهم ارتكابها فى بلادنا وعلى أرض الوطن . فهل هناك نية مبيتة لإجراء تجربة — لا شك أن لا جدوى منها ولا طائل تحتها

بالرغم من أنها عمل خطير — لاختبار قدرة الشعب الألمانى على الاحتمال والجلد قبل نفاد صبره ؟ » .

غير أن هذا الحماس العظيم لم يلبث أن اعتوره شيء من الفتور ، كما طرأ شيء من التردد على الرأى العام فى ألمانيا ، أخذ يحد من حماسه فى تأييد (الثورة) . وسبب ذلك الأنباء التى صارت تصل عن حوادث (مذابح سبتمبر) المعروفة فى فرنسا ، وفظائع عهد الإرهاب ، حتى أن أكثرية أولئك الذين رحبوا بالثورة فى أول عهدها ، وجدوا الآن أنفسهم وقد انقلبوا عليها بمجرد أن تلطخت بالدماء حوادثها . ولقد أفزعت هذه الحوادث الدامية سواد الشعب فزعاً كبيراً ، فانهارت بذلك كل تلك الآمال الكبار التى بناها الألمان على (الثورة) ، وأبدى أنصارها القدامى مثل (كلوبستوك) و (هردر) الأسف العميق على تبدد أوهامهم وكتب (ستولبرج) : «وهكذا فالفرنسيون إنما هم الفرنسيون دائماً ، ولن تستطيع الشعوب أن تظفر بالحرية إلا إذا ساد فيها حكم الأخلاق والفضيلة » .

ووجد (جنتز) فى هذا التحول تربة خصبة لنشر ترجمته لمؤلف (إدموند بيرك) عن الثوره الفرنسية الذى سبقت الإشارة إليه ، وصادفت «المقدمة» التى وضعها (جنتز) لهذه الترجمة ، والتى تندد فيها بالآراء والمبادىء التى جاءت بها (الثورة) نجاحاً عظيما . ثم إن (هامبولدت) كان كذلك من بين أولئك الذين تبددت أوهامهم عن (الثورة) . وطغى سيل من الرسائل والمنشورات والبحوث التى حمل فيها أصحابها على (الثورة) حملة عنيفة ، وراج تداول هذه «المطبوعات» فى ألمانيا . ولقد حاول (جيته) فى قصته التى ذكرناها عن (هرمان ودوروثيا) أن يفسر أسباب هذا التحول فعزاه إلى قيام عهد الإرهاب الفظيع فى فرنسا ، وذلك فى قوله «سرعان ما أظلمت السماء بسبب حوادث الإرهاب المروعة . ذلك أن

شعباً متشبثا بالضلال ، ولا يصلح لفعل الخير ، قد عمد الان إلى الصراع من أجل الاستئثار بالسلطة الغاشمة ، والانفراد بالطغيان ؛ فهب أبناؤه يذبحون بعضهم بعضاً ، ويفرضون سيطرتهم الاستبدادية على الشعوب المجاورة لهم والذين كانوا قد سموهم أشقاء لهم ... إن الوحوش المفترسة لتبدو أقل بشاعة منهم » .

فكان إذا بسبب ردالفعل الذى حدث ضد الثورة .أن اضطر الأحرار الألمان الذين اشتهروا بالانحياز إلى (الثورة) إلى الفرار إلى باريس والإقامة بها . فعل ذلك (ريمان) و (كرامر) ؛ وآخرون غيرهما . ولقد بقى كثيرون على ولائهم (للثورة) بالرغم من رد الفعل هذا الذى حدث ، وتهدم أحلامهم ، وتلاشى آمالهم العظيمة التى كانوا قد بنوها على ذيوع الآراء والمبادىء التى أتت بها الثورةالفرنسية من هؤلاء (بنيامين كونستان) Constant الذى كان قد بدأ حياته العلمية فى بلاط (برنسويك)،والشاعران (تيك) Tieck و (واكينرودر) Wackenroder . ولقد كتب هذا الأخير إلى صديقه (تيك) يؤكد له مشاركته الحماس للفرنسيين ، بل ويؤكد أنه لن يتردد فى صفع كل أولئك الذين دأبوا الآن على الاستخفاف بهؤلاء ، ثم يقول : « حقيقة انتزع إعدام الملك (برلين) بأسرها من تأييد قضية الفرنسيين » ولكنه هو لا يزال باقياً على عهده القديم ، ويفكر ويكتب اليوم ، كما كان يفكر ويكتب بالأمس . ولقد بقى (فورستر) كذلك على ولائه للثورة ، فقال : « إن النتائج المترتبة على انتشار الفوضى فى (فرنسا) هى بلا شك نتائج سوداء تشبه ما يرتكبه طواغيت الإستبداد ، ولكنها لا تعدو أن تكون ألعاب أطفال إذا قيست بتلك الفظائع التى يقترفها الطغاة ! » ، وبقى (فيشته) و (شيلر) و (كنط) على عهدهم السابق وأصروا على التمسك بالمثل العليا التى كانت لهم . ولعل أهم تغيير حدث فى موقف هؤلاء (الأحرار) عموما أنهم صاروا الآن لا يريدون إدخال أى

إصلاح مباشرة فى الدويلات الألمانية قبل تعميم التربية والتعليم حتى يتم تثقيف الشعب الألمانى ، ليكون ممهداً للاصلاح المنشود .

ومع هذا فإن الانقسام الذى حصل ، ففرق بين المفكرين الألمان فى معسكرين ، أحدهما صار رجعياً ، فى حين بقى الآخر أميناً فى تأييده المثل العليا الديمقراطية التى أتت بها الثورة الفرنسية ، كان انقساماً لا يتجاوز أثره ميدان الحياة الاجتماعية والخلقية ، وأما الحياة (القومية) أو الوطنية ، فقد ظلت بعيدة عن التأثر بهذا النشاط .

ثم جد عامل على الموقف ، هو نشوب الحرب بين فرنسا وبين الإمارات (أو الدويلات والدول الألمانية ، خصوصاً مع بروسيا والنمسا . هذه الحرب لم تغير شيئاً من موقف أولئك الألمان الذين استمروا على تأييدهم لآراء ومبادىء (الثورة) والتى أفضت إلى إنشاء « الجمهورية » فى فرنسا . وأما سواد الشعب الألمانى ، فقد بقى لا يأبه لما كان ينزل بالقوات البروسية والنمساوية من هزائم ، بل إن أحداً لم يكن يتقدم « للتطوع » فى الجيوش المقاتلة ضد فرنسا ، حتى إن الحكومات الألمانية لم تلبث أن رأت أكثرها — مرغمة — ضرورة الأخذ بنظـــام الخدمة العسكرية الإجبارية ، لتعزيز جيوشها المحاربة ضد فرنسا .

ولقد كان غريباً حقاً أن تعجز هذه الحرب عن استثارة الروح الوطنية ، وخلق (شعور قومى) أو وطنى ، أو استنهاض الهمم للقيام (بحركات قومية) من أجل المقاومة ضد فرنسا . ولكن لا يلبث أن يزول وجه الغرابة إذا عرفت أسباب ذلك ، والتى يمكن إيجازها فى أن هذه الحرب بين فرنسا والامبراطورية الرومانية (الجرمانية) المقدسة ، لم يكن مبعثها شعور بالكراهية من جنس (عنصر) ضد آخر ، بل كانت تدور رحاها على دفاع الأمراء الألمان عن مصالحهم ضد الثورة الفرنسية ، فكانت حربا اختصت بالاهتمام بها الحكومات والوزارات فى مختلف الإمارات

والدويلات الألمانية وحسب ، وتلقاها الشعب الألمانى بعدم الاكتراث أو المبالاة بها ، لأنه لم يكن له شأن بها . بل إنه كان فى صالح الشعب الألمانى نفسه من الناحية السياسية ، وتحقيقاً للمبادىء والمثل العليا ، أن يأتى انحيازه إلى جانب الثورة الفرنسية ، ذلك (الحادث) الذى فتح آفاقاً واسعة للإصلاح ، والذى جاء يمهد للظفر بالحرية ، فى حين كانت الحكومات والوزارات الألمانية رمزا للاستبداد ، وعلماً على تلك السلطات الغاشمة التى ناءت الشعوب تحت أثقالها وأرزائها ، ثم إن (الرأى العام) فى ألمانيا . والذى عبر عن وجوده واتجاهاته أكثر الكتاب والناشرين الألمان وقتئذ ، كان يحمل الأمراء الألمان أنفسهم مسئولية إشعال نار هذه الحرب ، ويبرىء فرنسا من تحمل تبعتها ، واجتمعت الكلمة حينئذ على أن (الحكومات) الألمانية كانت وحدها المسئولة عن الحرب .

ولم يأبه الألمان لنتائج هذه الحرب كذلك ، ولم يعيروا اهتماما كل تلك الهزات السياسية العنيفة التى أحدثتها انتصارات الفرنسيين . أما أهم النتائج فيما يتعلق بتكوين ألمانيا ذاتها ، فقد اتضحت فى قرار مؤتمر (رشتات) الذى حدث فيه (١٧٩٧—١٧٩٨)— كما عرفنا — التنازل لفرنسا عن كل شاطىء نهر الراين الأيسر ، باستثناءات بسيطة ، ثم (فى القرار النهائى الألمانى) Recès d'Empire الذى اتخذه الدياط الألمانى فى (راتزبون) سنة ١٨٠٣— كما سيأتى ذكره فى موضعه — والذى ألغى بمقتضاه عدد كبير من الأمارات الألمانية الصغيرة ، إلى جانب حدوث تغييرات أخرى كثيرة إقليمية ، على أساس أن ينال الأمراء الألمان تعويضاً عن الأراضى التى فقدوها من أراضى وأملاك الكنيسة ، التى صارت أملاكا علمانية ، ومن أراضى (المدن الإمبراطورية الحرة) ، الأمر الذى ترتب عليه جميعه حصول تغييرات إقليمية فى داخل ألمانيا ذات خطورة جسيمة كان من المنتظر أن تسترعى انتباه سواد الشعب الألمانى وتثير اهتمامه .

ولكن بالرغم من تحويل أملاك الكنيسة وأراضيها إلى أملاك «علمانية» ومصادرة أملاك الكنيسة ، وأملاك المدن (الإمبراطورية) الحرة فى سنوات ١٧٩٧ ، ١٧٩٨ ، ١٨٠٣ ، فإن شيئاً من ذلك لم يثر أى شعور بضرورة المقاومة فى ألمانيا . بل إن سواد الشعب الألمانى لم يكن يزعجه إطلاقا أن يرى (الدويلات) التى انتشرت فى أنحاء البلاد ، تختفى من الوجود أو أن يرى الكنيسة تفقد أملاكها ، أو الإمارات (والدويلات) الكنسية تطوى صفحتها نهائيا . وحدث أثناء مؤتمر (رشتات) أن وقع اعتداء على المندوبين الفرنسيين ، وقتل بطانة الأرشيدوق شارل النمساوى اثنين من هؤلاء (٢٨ إبريل ١٧٩٨) واستطاع زميلهما الثالث الفرار والنجاة بنفسه ، فصارت الحرب على وشك الوقوع من جديد - (وقد استؤنفت فعلا فى نوفمبر من السنة نفسها) — وحينئذ كتب (ويلاند) : «الآن أو أبدا ، حان الوقت لوضع سياسة ألمانية صحيحة ، ولكنى نسيت أننا لسنا أمة ، بل مجرد مجموعة من شعوب يزيد عددها على المائتين » : ولا شك فى أن هذا التفكك كان مبعث عدم الاهتمام والمبالاة وعدم الاكتراث ، الذى قوبلت به التغييرات الاقليمية التى حصلت فى ألمانيا وقتئذ، خصوصا فى غربها .

ولقد فسر الفلاسفة الألمان المعاصرون هذه الظاهرة بأن الخلق الألمانى كان يعتوره نوع من التدهور والانحطاط ، ففى رأى (فيشته) أن عدم المبالاة والاكتراث سببه وجود حكومات الأمراء «الرديئة والسيئة » ، الذى أفضى إلى فتور واسترخاء الشعب الألمانى روحيا ومعنويا ، وإلى الضعف و ا . هن الذى طرأ على إيمان هذا الشعب . فقال : إن الأفراد صاروا لا يسعون لشىء غير تأمين مصالحهم الفردية ، ورفاهيتهم الشخصية ، كمثل أعلى ينشدونه ، حتى أن كل امرىء صار لا يبغى غير العيش فى رغد ويسر ، ويضرب عرض عرض الحائط بأية اعتبارات قد تلزمه التفكير فى تلك الروابط التى لا مناص من وجودها بين الفرد

وسائر مواطنيه فى المجتمع ، كما صار الإنسان لا يسأل نفسه إذا كان ممكنا فعلا وجود طريق آخر أجدى نفعا لحياته . وعلى ذلك لم يلبث أن خضع المجتمع لسيطرة (الفردية) ، وسلطان الأنانية ، وهما أهم خصائص الخلق العام فى ألمانيا . و (فيشته) كتب حكمه و « تفسيره » هذا فى سنة ١٨٠٤ . ثم إن (مدام دى ستال) فى مؤلفها عن ألمانيا De l'Allemagne حاولت أن تبرز التناقض الحاصل بين الخمول الخلقى ، والنشاط الذهنى فى ألمانيا فى هذا العصر ، ونددت بهذا الخمول كثيراً .

ولم يكن سبب عدم اهتمام الألمان بالتغييرات الإقليمية فى أوطانهم ذلك الانحلال وحده ، الذى أشار إليه (فيشته) والذى أصاب (الدويلات) الألمانية وحكومات الأمراء بها . فثمة سبب آخر ، منشؤه تمسك المفكرين وقادة الرأى الألمان بالفكرة (الصافية) والمثالية التى نادى بها فلاسفة القرن الثامن عشر ، وأخذها هؤلاء عنهم ؛ والتى عنيت — على وجه الخصوص — بعلاقات البشر بعضهم ببعض فى أنحاء العالم ، فاعتبرت تاريخ شعب من الشعوب جزءاً لا ينفصل عن حياة البشرية (أو الإنسانية) قاطبة . وتلك الفلسفة كان من أثرها أن (شيلر) مثلا ، لم يكن يتناول القومية إلا من وجهة النظر « التعقلية » البحتة . فأفضى به التفكير من هذه الناحية إلى الاعتقاد بإمكان تحقيق التآلف والانسجام بين أمم الأرض جميعاً . ولذلك فإنه حينما أراد تحديد معنى القومية ، كان فى رأيه أنه ما يسمى (بالروح القومية) لدى شعب من الشعوب ، إنما يقصد به وجود اتفاق فى آراء أفراده ، وائتلاف فى ميولهم ، يسير بهم نحو أهداف معينة واحدة ؛ لا تلبث أمة أخرى ترى نفسها تسير فى طريق آخر ، يختلف عن الطريق الأول ، وذلك عند التفكير فى هذه الأهداف ذاتها ومحاولة تحقيقها ، ومبعث ذلك اختلاف تقديرها عن تقدير الأولى لها . واعتقد (شيلر) أن من المتعذر على الألمان إطلاقا أن يؤلفوا أمة واحدة ، وحذرهم من عقد الآمال الزاهية

على هذا الوهم الباطل ، ثم دعاهم بدلا من ذلك إلى العمل بكل ما وسعهم من جهد ليصبحوا بشرا بلغ ذروة الكمال .

وعلى ذلك فقد كان موقف الألمان من (الثورة) بعد حوادث عهد الإرهاب التى أفزعتهم أيما فزع ، يقوم على أسباب كثيرة مرتبطة بضرورة المحافظة على المصلحة الذاتية ، وتجمع بينها كذلك طائفة من مختلف العواطف ، مع مجموعة من الاعتبارات والأغراض السياسية . وفى كل الأحوال لم يكن يستند هذا (الموقف) إطلاقا على شعور قومى أو وطنى ، أو على شعور بضرورة تأمين مصلحة قومية أو وطنية . ولعل ما كتبه (فيشته) نفسه فى سنة ١٨٠٥ يفسر هذه الحقيقة عندما قال : « وبودى أن أسأل مرة أخرى : ما ذلك (الوطن) الذى [يريده أو يعتبره وطناً] الرجل الأوربى المسيحى ؟ لا شك فى أن أوروبا بصورة عامة هى هذا الوطن ، وبصورة خاصة الوطن هو الدولة التى فى كل عصر من العصور ، تتبوأ مكان الصدارة متزعمة الحضارة والمدنية ، ولا يجب أن يثير الاهتمام إطلاقا توقف أمة فى طريق التقدم والرقى ، وسقوطها ، أو إذا تخلفت عن الركب فسبقتها أمم أخرى غيرها . أما الذين نشئوا على الأرض ، والذين يرون فى السهول المزروعة والأنهار والجبال (وطنهم) ، فأولئك هم الذين يبقون مواطنين فى هذه الدولة التى سقطت ؛ وهم الذين يحفظون تلك الأشياء التى استأثرت بمحبتهم والتى ربطوا سعادتهم ببقائها . وأما الروح ، وليدة الشمس فسوف تنجذب حقاً نحو مبعث الضوء والحق . وفى هذا المعنى المنطوى على إزالة الفوارق والحواجز بين الأمم ، وفى وسع المرء أن يشهد فى سكون وهدوء التقلبات التى تحدث أو الكوارث التى تقع ويسجلها التاريخ ، مطمئنا برغم هذا كله إلى مصيره ومصير الأجيال القادمة حتى نهاية هذا الكون » .

ذلك الشعور بأن كل البلدان وطن للإنسان ، كان لدى الألمان هو (الوطنية) الصحيحة ، وهو الشعور نفسه بعدم وجود الحواجز والفوارق

بين الأمم ، هو الذى جعل (شيلر) يكتب من قبل (فى أكتوبر ١٧٨٩) أن واجب كل أولئك الذين أرغموا على ترك أوطانهم والعيش فى المنفى ، أن يعتبروا فرنسا (وطنهم) الصحيح .

وهكذا كان واضحاً أن (الثورة) لم تخلق الوطنية أو (القومية) فى ألمانيا . وبقيت (الأمة الألمانية) فكرة مثالية ، تستند فى تعريفها على عناصر واعتبارات ذهنية (وفكرية) فقط ، ولم تفعل (الثورة الفرنسية) شيئاً لتغيير هذا المعنى الذى أخذ به الألمان . والسبب فى ذلك أن الألمان وقعوا تحت تأثير (الغزو الفكرى) وحسب ، والذى أتاح فى ألمانيا انتشار الآراء والمبادىء التى جاءت بها الثورة الفرنسية وعملت على ترويجها فى أوروبا . فبقيت ألمانيا حتى هذا الوقت بمنأى عن نشاط الجيوش الفرنسية ، حيث إنها لم تكن قد تعرضت بعد لغزو الجيش الفرنسى لها .

على أن الحال كان كذلك على خلاف ذلك فى إقليم معين فى ألمانيا الغربية ، هو إقليم الراين الذى خضع فى وقت واحد لغزو مزدوج : غزو الآراء والمبادىء التى نادت بها (الثورة) وغزو جيوش (الثورة) . فشاهد (الراينيون) الجنود الفرنسيين وقد أخذوا يقيمون بين ظهرانيهم ، و « يتوطنون » فى بلادهم حتى تصبح الأقاليم الراينية فرنسية .

ومع ذلك لم يكن « الوضع » فى هذا الإقليم مما يثير اهتمام الألمان بمصيره ؛ فلم يشعروا بعاطفة ما نحو بقعة من الأرض كانت مجزأة إلى عدد كبير من (الدويلات) يختلف طابع كل منها عن طابع الأخرى : فهناك دويلات أو إمارات كنسية ، وأخرى علمانية ، وجميعها تتفاوت أحجامها ، وإن ظلت كلها ولايات أو إمارات « ضئيلة » . ومع أن الإمارات الكنسية كانت أهم هذه الدويلات إطلاقاً . فقد كانت هذه الإمارات الكنسية ذاتها أقلها موضعاً للاحترام ، ولقد ترتب على هذا التفكك أن إقليم الراين الذى كان يجب أن يصبح من أغنى بقاع ألمانيا ثروة من الناحية الاقتصادية ، ثم

من الناحية الفكرية والثقافية كذلك ، استمر معدوداً من الأقاليم المتأخرة ، يزرع فلاحوه الأرض بأساليبهم العتيقة البالية ، فى حين انعدم وجود النقابات أو اتحادات العمال والصناع فى المدن ، وافتقر أهل هذا الإقليم إلى العلم والمعرفة ، بل لقد كاد الجهل يسود تماماً بينهم ، فانتشر الخمول ، وعرفوا ببلادة الذهن . ولذلك لم يثر اختفاء « الوضع » الذى اختص به إقليم الراين حزناً أو أسى . ومع أن سائر أقاليم ألمانيا تأثرت بدرجات متفاوتة بالآراء والمبادىء التى أذاعتها (الثورة الفرنسية) ، فقد بقى إقليم الراين بعيداً عن هذه التيارات الفكرية المختلفة ، وتلك حقيقة تنهض فى حد ذاتها دليلا على وجود ذلك الانحلال الذى أدرك هذا الإقليم من الناحيتين السياسية والأخلاقيــة . بل إن كل الصعوبات التى صادفها الفرنسيون فيما بعد أثناء احتلالهم إقليم الراين ، كان منشؤها فتور وخمول الأهلين ، وجمودهم وخوفهم من الزج بأنفسهم فى المخاطر . ولقد حاول بعض (الناخبين) Electors فى الإمارات الكنسية إنشاء نوع من الحكم « الاستبدادى المستنير » ولكن اشتعال الثورة الفرنسية سرعان ما قضى على هذه المحاولة التى تخلى عنها أصحابها بسبب (الأزمة) الفرنسية التى ووجهوا بها . ومع ذلك فقد بقيت هناك أماكن قليلة كمراكز للعلم والمعرفة أو « الاستنارة » فى (بون) و (ماينز) ؛ وبقيت فى هذه الأماكن عناصر ديمقراطية رحبت بالآراء والمبادىء « الفرنسية » . وكان من أهم هؤلاء ، الطلاب الذين التفوا حول أساتذتهم فى الجامعات ، كما فعل الطلاب بجامعة (بون) الذين تزعمهم أستاذهم (يوليجيوز شنايدر) Eulogius Schneider الذى أقام بعد ذلك فى (ستراسبورج) ، ثم بلغ من حماســه (للثورة) أثناء عهد الإرهاب الأعظم فى فرنسا ، أن خرج هو الآخر يتجول فى الأماكن المجاورة يحمل (المقصلة ليقضى) بها على أعداء الآراء الحرة حتى إذا حضر (سان جوست) إلى إقليم الراين فى رحلة تفتيشية لم يلبث أن قبض عليه وأرسله إلى باريس ليلقى هو الآخر حتفه بها على (المقصلة) . على أن هذه العناصر

الديمقراطية فى (نادى ماينز) كانت ذات صوت مسموع فى بداية (الثورة) وهى التى اقترعت فى المؤتمر (الرايني) الذى عقد فى مارس ١٧٩٣ لتأييد الانضمام إلى فرنسا .

ولقد كان بفضل وجود أمثال هؤلاء المتحمسين (للثورة) حين قيام الحرب التى أعلنتها فرنسا على أعـــداء الجمهورية فى شهر ابريل من سنة ١٧٩٢ ، أن اضطر ناخب (ماينز) إلى الهرب ، دون إبداء أية مقاومة، وأن رحب الأهلون ترحيباً عظيما بالقائد الفرنسى (كاستين) Custine عند دخوله «محرراً» إلى بلادهم . وكان (فيليب كونت دى كاستين) صاحب أطماع واسعة ، ولد فى متز سنة ١٧٤٠ ، وشهد حرب السنوات السبع ضابطاً فى الجيش، ثم اشترك فى الحرب الأمريكية وترقى فى مناصب الجيش إلى أن بلغ مراتب القيادة فى سنة ١٧٩١ . وعند اجتماع مجلس طبقات الأمة قبل ذلك بثلاث سنوات (١٧٨٩) كان أحد أعضائه، وركب الغرور رأسه، فتوهم أن فى قدرته معالجة كل الشئون، اقتصادية كانت أم مالية، وسياسية أم عسكرية. وفى ١٩ سبتمبر ١٧٩٢ ، أعطى (كاستين) قيادة جيش جديد يتألف من القوات المعسكرة حول (وايزنبرج) Weissenburg ، والتى سميت عندئذ (بجيش الفوزج) Vosges ، ثم تقرر بعد واقعة (فالمى) أن يزحف بهذا الجيش على (سبير) Speier وأفاد (كاستين) من هزيمة جيوش الحلفاء فى (فالمى) والذين كانوا فى تقدمهم صوب باريس قد تركوا وراءهم الإمارات الكنسية فى حوض الراين من غير قوات للدفاع عنها . فاستولى (كاستين) على (سبير) الآن بسهولة فى ٣٠ سبتمبر (١٧٩٢) ؛ ثم احتل (ورمز) Worms فى ٥ أكتوبر ، ثم فتح الطريق باستيلائه على (فيلبسبورج) Philippsburg لعبور نهر الراين فى أمن .

وترتب على هذه الانتصارات أن صار الخوف والذعر والاضطراب يسود المانيا ، واشتد الرعب والقلق خصوصاً فى (بادن) و (ماينز)

و (هس درمستاد) Hesse-Darmstadt ، وقررت (الإمبراطورية) حشد جيوشها لدفع الخطر الفرنسي .

واضطر (كاستين) إلى إخلاء (سبير) و (ورمز) فى ١٠ أكتوبر . ولكنه ما أن سمع بتوقف الألمان فى جهة (أرجون) Argonne ، حتى عاد فاحتلهما بسرعة ، ثم يمم وجهه شطر (ماينز) ، وكان يعرف - بالرغم من أهميتها كحصن خطير - أن الدفاع عنها ضعيف ، وأن الانقسامات الداخلية سائدة بين أهلها ، وأن بها طائفة من الفلاسفة والأحرار والملتفين حولهم يؤيدون فرنسا . وقد اتصل هؤلاء فعلا بالقائد الفرنسي يعرضون عليه التسليم ، فزحف (كاستين) على ماينز ، وسلمت هذه إليه بعد ثلاثة أيام وحسب فى ٢١ أكتوبر ١٧٩٢ .

وكان الواجب يقتضيه بعد هذا النصر أن يواصل الزحف صوب (كوبلنز) لتهديد القوات البروسية المتقهقرة ، ولكن (كاستين) توهم أن بوسعه غزو ألمانيا بما كان لديه من قوات فى ماينز لا تزيد على ثلاثة عشر ألف مقاتل وحسب . فسلمت (فرانكفورت) لقوة فرنسية صغيرة ، فظهر كأنما صار نجاح الفرنسيين كاملا . إلا أن هذا النجاح ما كان يمكن أن يستمر طويلا ، بالرغم من وجود فريق من الأهلين يرحبون بجيش «التحرير» ، ويؤيدون الآراء والمبادىء التى جاءت بها جيوش الثورة إلى أوطانهم .

حقيقة أفلح (كاستين) فى أن يجمع حوله طائفة كبيرة من قادة الرأى والفكر الألمان مثل (ستام) Stamm ، و (كوطا) Cotta و (بوهمر) Boehmer ، والتفت حوله « الوطنيون » و « الأحرار » الألمان من شعراء وفلاسفة وكتاب ، يذيعون بين مواطنيهم الدعوة للآراء الجديدة ، ويبشرون ببزوغ شمس عهد جديد . وقوبل الفرنسيون بكل هذا الترحيب ، لاعتقاد سواد الشعب أنهم إنما أتوا كى يحرروهم من طغيان الحكومات الاستبدادية ، سواء أكانت هذه كنسية أم علمانية ، وهى التى شكا الجميع

من مفاسدها وشرورها . وكان بفضل هذا الترحيب أن أحرز الفرنسيون بسهولة الانتصارات التى مكنتهم من (الحدود الطبيعية) التى أرادتها الثورة ، حينما بدأ قادتها يعملون لتحقيق أهداف فرنسا الوطنية التقليدية . غير أن الغرور الذى تسلط على (كاستين) جعله يزعم أن فى وسعه الآن استمالة (المؤتمر الوطنى) إلى تأييد مشروعات للغزو ، الغرض منها فتح أقاليم جديدة تتسع بها رقعة فرنسا إلى ما وراء حدودها الطبيعية ، وتمتد فى قلب ألمانيا ذاتها. وغرض (كاستين) من ذلك أن يؤسس من هذه الفتوح الجديدة نوعاً من الحكم الشخصي القائم على ديكتاتورية وسيطرة بعيدة عن سلطان ورقابة (المؤتمر الوطنى) فى باريس . واتضحت نوايا (كاستين) عندما انحسر القناع عن أغراضه ، وتبين أنه إنمـــا جاء إلى إقليم الراين غازياً فاتحاً وليس «محرراً» أو منقذاً . وراح يفرض الأتاوات على رجال الكنيسة والنبلاء فى (ورمز) ، كما طلب من (فرنكفورت) أتاوة مالية جسيمة . فتساءل الناس عن الغاية من هذا «السلب والنهب المنظم والذى يحدث باسم الحرية» . ثم أصدر أحد الناشرين رسالة حمل فيها حملة عنيفة على «أولئك الجمهوريين الذين فى حقيقتهم إخوان وأشقاء لجنود لويس الرابع عشر الذين أحرقوا (البلاتينات) . وليس (كاستين) إلا لصاً وقاطع طريق ، كلفه فلاسفة باريس بشن الحرب على القصور ، فشنها حرباً شعواء ، ولكن على الأقبية والأنبار والصناديق ، المملوءة بالمؤن والأغذية والمال .

على أن هذا التذمر الشديد لم يزعج (كاستين) بحال من الأحوال . فمضى فى سبيله ، واعتمد على استطاعته الظفر بالتأييد من مواطنيه الفرنسيين، بفضل شعور الفخر والإعجاب والخيلاء الذى تستثيره فيهم انتصاراته ، واستمر يتساءل : «إذا كان لا يخوله مواطنوه الحق ليصل بقواته إلى كل مكان ، يكون وجودهم به ضرورياً من أجل تأمين هذا المجد الذى أدركه الجيش» بانتصاراته . ولقد ظهر كأنما الحكومة الفرنسية قد استجابت

لرغبته ، وذلك حين زادت من شأن قيادته فى نوفمبر ١٧٩٢ ، بحيث صار يعلو مركزه على مركز سائر زملائه قواد جيوش الحدود مثل (بيرون) Biron ، و(بورنفيل) Bournoville ، و (كلرمان) Kellermann نفسه . فاتخذ (كاستين) لقب المواطن الفرنسى ، وقائد قوات الجمهورية فى الراين الأعلى والراين الأسفل ، وفى وسط الأمبراطورية ، وفى ألمانيا .

هذه الأوهام لم تلبث أن تبددت بكل سرعة . فقد شرع البروسيون فى تنظيم قواتهم بمجرد أن بلغهم نبأ سقوط (ماينز) ، وأمر قائدهم (برنسويك) فى ٢٤ أكتوبر جيشه بالتقهقر حتى يحفظ خط الرجعة . وفى اليوم التالى وصلت طلائع جيشه إلى (كوبلنز) ، ولم يقفه غير تفشى المرض فى جيشه ، وفى منتصف شهر نوفمبر ، كان الحلفاء قد استعادوا قدرتهم على منازلة العدو ، وصارت مهمة (كاستين) فى منتهى الصعوبة ، بالرغم من الإمدادات التى وصلته من حاميات الإلزاس (حوالى ١٥٠٠٠ مقاتل) ، بسبب حاجته الملحة إلى الفرسان ، كما كان عليه أن يعمل لتعزيز الحاميات الفرنسية المختلفة فى ماينز وفرنكفورت ، وورمز ، وأوبنهايم ، وبينجن Bingen وكروزناخ Kreuznach . فكان الواجب يقتضيه لذلك إخلاء شاطىء الراين الأيمن ، ولكنه بدلا من ذلك بادر باحتلال مركز للدفاع خلف نهر (نيدا) Nidda ، فكشف بهذه الحركة (فرنكفورت) ، واستطاع البروسيون الالتفـــاف حول جناحه ، والانقضاض على فرنكفورت ، فسلمت هذه لهم فى ٢ ديسمبر ١٧٩٢ . وتقهقر (كاستين) إلى ماينز ليتحصن بها .

ومع ذلك فقد أخذ النشاط يدب من جديد فى الجيش الفرنسى ، عندما وصل مندوبون عن (المؤتمر الوطنى) لفحص الموقف (أول يناير ١٧٩٣) وكان هؤلاء المندوبون : (ربول) و (مرلان دى ثيونفيل) Thionville و (هاوسمان) Haussmann . فتبين أن جيش الراين وقتئذ يتألف من

(٤٥,٠٠٠) مقاتل ، يحتشد منهم (٢٢,٠٠٠) فى ماينز نفسها ، ويتوزع الباقون بطول خط يشمل : أوبنهايم ، وسبير ، وكروزناخ .

وساد التفاؤل بين « الأحرار » الألمان ، وهم الديمقراطيون الذين كانوا قد أسسوا فى (ماينز) ذلك النادى الذى سبقت الإشـــارة إليه ، وقت الترحيب بمقدم (كاستين) باعتباره « محرراً » لبلادهم (منذ سبتمبر ١٧٩٢) ؛ فاستمروا فى تأييدهم للآراء والمبادىء التى نادت بها الثورة ، وفى مقدمة هؤلاء الأحرار كان (جورج فورستر) الذى ذكرنا أنه كان أمين المكتبة فى (ماينز) ، والذى يعزى إليه أكبر الفضل فى دعوة (مؤتمر وطنى) راينى ، يحضره ممثلو الشعب فى إقليم الراين من مختلف الجهات ، وهو المؤتمر الذى عرفنا أنه انعقد فعلا واتخذ فى مارس ١٧٩٣ قراره المعروف فى صالح الانضمام إلى فرنسا .

ولكن لم تمض أيام قلائل على هذا القرار ، حتى كان البروسيون فى ٢١ مارس قد استطاعوا تهـــديد ميسرة الفرنسيين وعبروا الراين عند (باشاراش) Cacbarach ؛ وفى ٢٦ مارس حلت الهزيمة كذلك بميمنة الجيش الفرنسى ؛ واضطر (كاستين) بعد أن أحرق مخازنه وأخلى (ورمز) و (سبير) إلى التقهقر صوب (لانداو) Landau الفرنسية والتى بلغها فى أول إبريل . وبذلك أخفقت محاولة إخضـاع (الدوائر) الانتخابية) فى الراين .

ولقد ترتب على هذه الهزيمة ، ثم كان بسبب نظام المصادرة وفرض الأتاوات الذى اتبعه (كاستين) ، أن تحطمت الجماعة المؤيدة لفرنسا فى إقليم الراين . فاضطر — فى هذه الظروف — كثيرون من « الديمقراطيين » إلى الذهاب إلى فرنسا ليعيشوا بها « كلاجئين » سعياً وراء الرزق من جهة ، وفراراً من الانتقام من جهة أخرى . وكان من بين الذين ذهبوا إلى باريس (جورج فورستر) ، وكان (المؤتمر الوطنى الراينى) قد أوفده

ممثلا له لدى (المؤتمر الوطنى) فى باريس ؛ فأقام (فورستر) ؛ بباريس حتى قضى بها نحبه فى غضون سنة ١٧٩٤ بعد أن شهد مآسى « الثورة » وتبددت (أوهامه) عن الثورة . وقد صحبه إلى باريس زميل له هو (آدم لاكس) Adam Lux ، لم يلبث هو الآخر أن فقد كل رجاء فى « الثورة » عندما شهد سقوط (الجيروند) وإعدام زعمائهم وقادتهم ، ولقد أعدم (آدم لاكس) نفسه بعد قليل عندما تصدى للدفاع عن (شارلوت كورداى) التى اغتالت (مارا) فى يوليو ١٧٩٣ .

على أن الموقف فى إقليم الراين لم يلبث أن تغير عند استئناف الغزو الفرنسى فى سنة ١٧٩٤ ؛ فقد انهزم الحلفاء ، وتقهقر النمساويون على نهر الراين ، واحتل الفرنسيون كولونيا وبون وكوبلنز سريعاً . ولقد ترتب على انسحاب البروسيين فى الوقت نفسه أن استولى الفرنسيون على شاطىء الراين الأيسر . ووقعت بروسيا حينئذ معاهدة (بال) فى إبريل ، فاحتفظت فرنسا بموجبها بالأراضى البروسية على شاطىء الراين الأيسر على أساس أن تنال روسيا تعويضاً عنها حين انعقاد الصلح العام ؛ أرضاً على الشاطىء الأيمن لنهر الراين . وثمة سبب آخر لتغير الموقف ، وفى هذه المرة بالنسبة للراينيين (أهل الراين) أنفسهم ، ذلك هو اختفاء (روبسبيير) من مسرح الحوادث ، واستصدار دستور السنة الثالثة فى فرنسا (١٧٩٥) الذى أقام حكومة الإدارة ، وكان هذا الدستور (دستور السنة الثالثة) يتسم بطابع (بورجوازى) صميم . وعلى ذلك فقد تكونت فى شتاء ١٧٩٤ — ١٧٩٥ فى المدن الراينية الكبيرة (الأندية) الجمهورية . وتلك كانت الحركة الجمهورية التى صارت فى غضون سنة ١٧٩٧ تسمى بالحركة الجمهورية (السيزرينانية) — أى ما وراء الراين — والتى قامت بالتعاون مع الفرنسيين .

وهذه الحركة (السيزرينانية) اعتمدت على الشباب والمثقفين ، المملوئين حماساً ونشاطاً والذين ينتمى أكثرهم للطبقة المتوسطة (البورجوازية)

أى الطبقة التى تأثرت بفلسفة (التنور) أو فلسفة العلم والمعرفة Aufklärung التى سبق الكلام عنها ، وهؤلاء كانوا يزاولون المهن الحرة ويعيشون لذلك فى يسر ، وأهل هذه الطبقة كذلك هم الذين حرمهم النبلاء والقساوسة — أى الطبقات الممتازة فى المجتمع — من ممارسة شئون الإدارة فى المدن ، وضمت هذه الطبقة المتوسطة (البرجوازية) عدداً من أساتذة الجامعات الأحرار ، الذين كان فريق منهم منتمياً للكنيسة ثم انفصلوا عنها ، على نحو ما فصل (جان بابتيست جايش) Geich وكان أستاذا بجامعة كولونيا ، ثم بجامعة بون ، أو (جان جاك هان) Haan أحد أساتذة جامعة تريف Treves ، أو بعض رجال الكنيسة الذين طردوا منها ، مثل (بيرجانس) Biergans فى كولونيا . وكان من بين أنصار هذه الحركة (السيزرينانية) نفر من المحامين مثل (كريستيان سومر) Sommer فى كولونيا ، و (ميشيل فنيدى) Venedey بها كذلك ، ثم طائفة أخرى من موظفى (العهد القديم) سواء فى خدمة الحكومة أو الكنيسة ، ومن أبرز هؤلاء (جان باتيست هيتزروت) Hetzroth (فى تريف) . وكان من أهم أنصار الحركة الجمهورية السيزرينانية أحد الشبان الذين سوف يكون لهم شأن فى الحركة الراينيــة خصوصاً فى بلادهم فى السنوات التى تلت عهد الامبراطورية النابليونية ، ونعنى به (جوزيف جوريز) Von Gorres الذى ولد فى كوبلنز سنة ١٧٧٦ من أسرة أثرت من أعمال التجارة ، وكانت تريد أن يدرس (جوريز) الطب، ولكنه كان متأثراً بالآراء الجديدة وحركة (التنور) فأخذ يغشى (نادى ماينز) منذ ١٧٩٢ وهو لايزال فى سن السادسة عشرة، ثم لم يلبث أن انضم عضواً به ؛ وفى سنة ١٧٩٧ صار سكرتيراً لنادى كوبلنز ، واشتهر (جوريز) بكراهيته العظيمة لطبقة الأرستقراطية وطبقة الأكليروس اللتين تمتعا بسلطان كبير : ثم اشتهر كذلك بحماسه العظيم لكل الآراء التى أتت بها الثورة الفرنسية . وكان (جوريز) شديد الإعجاب بالفيلسوف (كنط) ، كما تعشق الحرية تعشقاً كبيراً ثم حاول أن يضع برنامجاً عملياً بتنظيم آراء (كنط) ونظرياته ،

حتى يخرج بها من حيز الفكر المجرد إلى نطاق الإدراك الواقعى ، فنشر فى صيف ١٧٩٧ كتابه عن (السلام الدائم : مثل أعلى)(١) رسم فيه الخطوط الرئيسية لتحقيق فترة السلام العالمى أو السلام العام التى نادى بها (كنط) فارتأى (جوريز إنشاء (اتحاد لا مركزى) - كونفدرالى - يضم الشعوب الأوروبية ، ويعهد إلى فرنسا بقيادته وإرشاده . ولذلك لم يكن غريباً أن ينبرى (جوريز) لمناصرة فكرة إنشاء الجمهورية السيزرينانية بالتعاون مع فرنسا .

ولقد استوحى أنصار الجمهورية السيزرينانية بادىء ذى بدء فكرتهم من الناحية السياسية من فلسفة التنور أو العلم والمعرفة التى أشرنا إليها ، وكان مثلهم الأعلى الذى هدفوا إليه ، تقبل (الحرية السياسية) بالمعنى الذى جاءت به الثورة الفرنسية ، أى وجوب إزالة الامتيازات الإقطاعية التى تمتعت بها طبقة النبلاء ، فضلا عن إزالة (العشور) التى حصلتها الطبقة الكنسية (الأكليروس) ؛ ثم إزالة الاحتكارات والأنظمة التى عطلت بقيودها نشاط النقابات ، ثم المطالبة باعطاء الفلاحين حق امتلاك الأرض ولو أنهم — وتلك حقيقة جديرة بالملاحظة — ظلوا يعارضون مبدأ تقسيم الأرض وتوزيعها ، ويؤيدون بدلا من ذلك مبدأ وحق الملكية الفردية . ثم إنهم طالبوا من الناحية الاقتصادية بضرورة فك القيود التى عطلت حرية التجارة فى الداخل والخارج . ولا جدال فى أن هذا البرنامج السياسى والاقتصادى كان (برنامجاً للحرية) يتفق مع تلك البرامج التى أخذت بها الأحزاب الفرنسية ، ثم الأحزاب الديمقراطية الأخرى الألمانية .

وبجانب هذه المطالب السياسية والاقتصادية ، امتاز أنصار الجمهورية السيزرينانية بتأثرهم العميق بفلسفة (كنط) واتجاهها الظاهر نحو تحكيم المبادىء الخلقية فى كل نشاط ، بحيث يتعين على كل مواطن حتما عند ممارسة

(١) La Paix Perpetuelle : Un idéal.

(الحرية) أن يسترشد بالواجبات التى يمليها عليه ضميره ، وبالمسئوليات الملقاة على عاتقه والتى لا سبيل إلى إغفالها . فلا يكون المرء مستحقاً للحرية إلا إذا تحلى بالفضيلة ، وحرص على التمسك بالقانون الخلقى واتباع أحكامه. ومن ناحية أخرى ، يقتضى الواجب أن تحرص (الدولة) من جانبها كذلك على احترام القانون الخلقى فى المجتمع ، حتى يتسنى للدولة أن تكفل لكل فرد من أفراد المجتمع الحق فى تربية خلقية وذهنية كاملة . ولقد كان من أجـــل تحقيق هذه الأغراض جميعها تحقيقاً كاملا أن انبرى فريق من أنصار فكرة (الجمهورية السيزرينانية) لتأييد مبدأ تخويل (الدولة) الحقوق التى تمكنها من تنظيم الحياة فى المجتمع، اجتماعياً واقتصادياً، من أجل حماية القانون الأخلاقى ، والعمل على إذاعته ونشره . وكان من بين هؤلاء (كريستيان سومر) .

ثم إنه كان من أغراض الدعاة للجمهورية السيزرينانية عند مطالبتهم بالحقوق السياسية أن تتاح الفرصة لكل مواطن ليمارس (الحرية) بصورة معقولة ، متى أعطيت هذه له وعند ظفره بها . وذلك أمر يجعل متعذراً « توزيع » الحقوق السياسية « قسراً » أو « إلزاماً » على المواطنين ؛ بل صار متعيناً على كل مواطن التحلى بالخلق المتين ، وأن ينال قسطاً وافراً من التربية العالية ، لقاء ظفره بهذه الحقوق السياسية ، أى أن (الحرية) تكون حينئذ « امتيازاً » من نصيب صاحب الخلق القويم وحده . وواضح أن هذا المعنى إنما هو معنى ألمانى صحيح . كان طابع التفكير الألمانى فى آخر القرن الثامن عشر ، ويرتكز فى أصوله على الفلسفة التى أتى بها (أمانويل كنط) .

ذلك إذاً كان المثل الأعلى الذى نشده أنصار الجمهورية السيزرينانية ، والذين — حتى يتسنى لهم تحقيقه — لم يلبثوا أن اتجهوا اتجاهاً كلياً نحو فرنسا ، الدولة التى توسموا فيها وحدها القدرة على تزعم العالم وقيادته وإرشاده لإدراك هذا الهدف السامى .

وكان فى صيف ١٧٩٥، ثم خلال العام التالى (١٧٩٦) ، أن أصدر أنصار الجمهورية السيزرينانية طائفة من الصحف والمجلات لترويج آرائهم، نذكر منها مجلة بون الثقافية[1] التى أسسها فى بون (جان ــ باتيست جايش). وأصدر (جايش) فى بون أيضا صحيفة سماها (صديق الحرية[2]) . وفى كولونيا صدرت صحيفة (صديق الشعب فى كولون[3]) . ثم أصدر (بيرجانس) صحيفة ذات ميول عنيفة ضد الكنسيين (الأكليروس) سماها (بروتس الحر) [4] . ولقد تعددت فى ألمانيا الصحف التى من هذا الطراز ، منها واحدة بعنوان (المساهمة الوطنية[5]) التى أصدرها (هيتزروث) فى تريف . وكل هذه الصحف نادت بالتعاون مع فرنسا من جهة ، وبإنشاء مجتمع ديمقراطى فى ألمانيا من جهة أخرى .

ولكن لم تلبث أن اصطدمت هذه الحركة النشيطة بصعوبات عديدة : أحدها تزايد وطأة الاحتلال الفرنسى العسكرى ، نتيجة لكثرة الضرائب والأتاوات التى فرضها القواد الفرنسيون وللمصادرات التى حدثت ، ثم سوء الإدارة العسكرية والتى لم تكن متصفة بالأمانة ، مما جعل المتحمسين لفرنسا يخففون من غلوائهم ، وحتى أخذ هذا الحماس يزول تدريجياً ، وثمة صعوبة ثانية ، هى أن الدعوة للتعاون مع فرنسا كانت تلقى مقاومة وعداء من جانب طائفة الموظفين القدامى أنصار (النظام القديم) ، ومن جانب الكنسيين ، رجال الدين الذين نقموا على الثورة الفرنسية أنها جردت الكنيسة من أملاكها ، وحولت هذه الأملاك من كنيسة إلى علمانية أى جعلتها من نصيب الدولة . أضف إلى هذا أن المستقبل كان

(١) Bonner Intelligenzblatt
(٢) Freund Der Freiheit
(٣) Kolnischer Volksfreund
(٤) Brutus Der Frei
(٥) Patriotische Beitrage

و يبد مبهما غامضاً والخوف من عودة (النظام القديم) بقضه وقضيضه لا يزال مستولياً على النفوس، وبخاصةعندما تبين أن بونابرت بعدانتصاره فى الحملة الإيطالية كان يتأهب للمفاوضة من أجل عقد السلام مع النمسا على أساس المحافظة على كيان (الإمبراطورية). ومعنى ذلك عودة السلطات الألمانية إلى ضفة الراين اليسرى؛ ثم إن الجنرال (هوش) Hoche الذى عهدت إليه قيادة الجيوش الفرنسية فى منطقة الراين لم يتسع له الوقت لتنفيذ برنامج مبنى على سياسة التقرب إلى الأهلين. فتوفى فجأة. وأخيراً فإن عوامل عديدة تضافرت على إلحاق الفشل بفكرة إنشاء الجمهورية السيزرينانية.

فقد ترتب على إنشاء (لجنة الخلاص العام) فى فرنسا أن أعيد تنظيم الجيوش الفرنسية فى الحدود الشرقية، فتسلم (جوردان) Jourdan قيادة جيش الشمال، وتسلم (بيشجرو) Pichegru قيادة جيش الراين. بينما تعين (لازارهوش) قائداً لجيش الموزيل، وكان ذلك فى أوائل نوفمبر ١٧٩٣، وكان (لازارهوش) قد صار صاحب شهرة واسعة بفضل انتصـــاراته فى معارك (مايستريخيت) Maestricht، و (نيوبورت) Nieuport، و (دانكرك) Dunkirk، وكان صديقاً لكل من (مارا) و (روبسبيير)، واسترعى بكفايته انتباه (كارنو) الذى أشرف الآن على تنظيم جيوش (المؤتمر الوطنى)، فأعطاه كارنو قيادة جيش الموزيل. فأعاد (هوش) تنظيم هذا الجيش، وبمجرد أن جاءته النجدات من جيش الراين، قرر مهاجمة العدو، فبدأ بأن خلص (لانداو) فى ١٧ نوفمبر، وأجبر البروسيين على إخلاء (وورث) Wörth والقهقرى صوب كايسرزلوترن Kaiserslautern، وفى ٢٨ نوفمـــبر بدأت المعركة المعروفة بهذا الاسم والتى استمرت ثلاثة أيام، وانتهت بارتداد (هوش) عن (كايسرزلوترن). ولكن لم يلبث أن حصل الاتصال بين جيشى الراين والموزيل. فأجلى الجيشان العدو عن (وورث) فى ٢٢ ديسمبر

وفى ٢٤ ديسمبر ، توحدت القيادة فى جيشى الراين والموزيل ، وتعين (هوش) قائداً أعلى لهذه القوات المتحدة . وفى ٢٨ ديسمبر شن (هوش) هجوماً عنيفاً على النمساويين بقيادة (ورمزر) فى Wurmser (وايزنبرج) Meissenburg ، وتمكن الفرنسيون من السيطرة على خطوط دفاعها . وفى ٣٠ ديسمبر تقهقر (ورمزر) عبر نهر الراين عنـــد (فيليبسبورج) واضطر (برنسويك) قائد جيش بروسيا إلى إخـــلاء (ورمز) و(أوبنهايم) وبذلك انفك الحصار عن (لانداو) ؛ وما جاء شهر يناير ١٧٩٤ حتى كانت (البلاتينات) بأسرها قد خضعت لسلطان الفرنسيين . وتوقفت العمليات العسكرية بسبب بدايةفصل الشتاءمن ناحية وبسبب ما نشأمن غيرة وسوء تفاهم بين القائدين (بيشجرو) و (هوش) عطلت قيام تعاون كامل بينهما . ومع ذلك فقد أسفرت الحملة عن نجاح ظاهر للفرنسيين الذين استطاعوا إلى جانب فك الحصار عن (لانداو) تطهير الإلزاس من قوات العدو . ثم لم يلبث أن انتقل (هوش) إلى إقليم (فنديه) للاشراف على إخضاع الثورة به ؛ واشترك بعدذلك فى الحملة التى سيرتها (حكومة الإدارة) للاقتصاص من انجلترة بغزو إرلندة (١٧٩٦) ، ثم لم يلبث أن عين بعد إخفاق هذه الحملة لقيادة جيش (سامبر — موز) خلفاً للجنرال (جوردان) ، فعبر نهر الراين مرة أخرى وأوقع بالنمساويين الهزيمـــة فى (نيوويد) Neuwied فى ١٨ إبريل ١٧٩٧ . وكان يستعد لمواصلة عملياته العسكرية عندما وصلت أنبـاء مقدمات صلح (لوبن) Loeben التى عقدها بونابرت مع النمساويين يوم انتصار (هوش) فى معركة « نيوويد » . ثم أبرم بونابرت بعد ذلك معاهـدة كامبو فرميو مع النمساويين فى ١٧ أكتوبر من العام نفسه .

كان لاستـــلام (هوش) قيادة الجيوش الفرنسية فى إقليم الراين أكبر الأثر فى إحياء الأمل لدى أنصار الجمهورية السيزرينانية . لأن (هوش) كان قد رسم لنفسه سياسة « شخصية » على أساس التقرب إلى أهل هـذا

الإقليم والتفاهم معهم. فعمل على إزالة المساوىء التي ارتكبها (قومسيير والحرب) الفرنسيون ، الذين كانت مهمتهم الإشراف على حاجيات الجيوش من مؤن وعتاد الخ. ثم أنشأ نوعا من الإدارة المركزية في شاطىء الراين الأيسر . فكان من أثر هذا النشاط والرغبة الظاهرة في الإصلاح أن توثقت العلاقات بين (هوش) وبين أنصار فكرة (الجمهورية السيزرينانية) . فوضع هؤلاء برنامجاً لهذه الجمهورية المزمعة، واستطاعوا في يونيه ١٧٩٧ إنشاء (مكتب مركزي لاتحاد ما وراء الراين (١)) ، جعلوا مقره مدينة (بون) . وبمقتضى هذا البرنامج ، شمل هذا الاتحاد عدداً من المجالس البلدية المحلية ، في مختلف أنحاء الإقليم ، الذي قسم بدوره إلى مديريات ثلاث في (كولونيا) ، و (كوبلنز) ، و (نوس) Neuss . ولقد بقيت مدينتان هما (تريف) و (إكس لا شابل) خارج هذه الحركة كلية ، حيث أنهما كانتا تطالبان بالانضمام إلى فرنسا ، ونشطت الدعوة لتأييد جمهورية ما وراء الراين ، وفي ١٣ نوفمبر ١٧٩٧ أعد أنصارها قراراً أذاعوه (لتحقيق سيادة الشعب بين الراين والموز والموزيل (٢)) ثم قاموا بحركة واسعة لجمع التوقيعات في المدن لتأييد هذا المطلب . وأنشأوا في كل مكان « جمعيات » شعبية مهمتها ترويج الدعاية لهذه الفكرة . ثم بذلوا كل جهودهم لإقناع السياسيين في مؤتمر (رشتاد) بوجهة نظرهم . وكان هذا المؤتمر قد انعقد — كما عرفنا — منذ نوفمبر ١٧٩٧ ، وعقب إبرام معاهدة (كامبو فرميو) لبحث مسألة تعويض الأمراء الألمان الذين فقدوا ممتلكاتهم في الشاطىء الأيسر للراين ، ثم لتنظيم ألمانيا الغربية .

غير أن (الجمهورية السيرزينانية كان نصيبها الفشل ، لأسباب عدة : منها أن (هوش — وكان من أنصـــارها — لم يلبث أن توفي فجأة في

---

(١) Bureau Central De La Conféderation Cisrhenain

(٢) Acte de Souveraineté du Peuple Eetre Rhin, Meuse Et Moselle

١٩ سبتمبر ١٧٩٧ بعد إصابته بذات الرئة ، فى حين كان قد وقع قبل ذلك (انقلاب فريكتدور) فى باريس (٤ سبتمبر) ، فأوصل إلى مراكز الحكم فى حكومة الإدارة رجالا من أنصار سياسة التوسع (التسلطية) ، كما دعم مركز (ربويل) Rebwell عضو الإدارة الذى كان من كبار مؤيدى هذه السياسة التوسعية . أضف إلى هذا أن بونابرت فرض على النمسا فى كامبو فرميو استخدام نفوذها من أجل التنازل لفرنسا عن حدود الراين وإلزامها فى مادة سرية بالتنازل فعلا لفرنسا عن ضفة الراين اليسرى والاعتراف بانضمام هذا الإقليم إلى فرنسا نهائياً . وكان الاستيلاء على الأراضى وضم الأقاليم إلى فرنسا هى السياسة التى جرت عليها ـ الآن ـ الحكومة الفرنسية . وفى مارس ١٧٩٨ ، وقبل انقضاض مؤتمر (رشتاد) نجحت حكومة الإدارة فى إقناع بروسيا بالاشتراك معها فى الضغط على النمسا حتى تتنازل هـــذه لفرنسا عن الإقليم الواقع على شاطىء الراين الأيسر (١١ مارس) نظير تعويض فى جهات أخرى . وفى ٢٠ مارس ١٧٩٨ وافق المجلس الامبراطورى (الدياط) على هذا التنازل . ولم يشأ (رودلر، Rüdler مندوب حكومة الإدارة أو قومسييرها الذى أوفدته لتنظيم الإدارة فى إقليم شاطىء الراين الأيسر الاستعانة فى عمله بجماعة (السيزريناميين) الذين عرضوا عليه خدماتهم وكانوا مستعدين لمعاونته . بل إن (رودلر) آثر بدلا من ذلك أن يستعين بالموظفين القدامى بالبلاد من أصحاب الخبرة ، وهم الذين أعلنوا ـ الآن ـ انحيازهم لفرنسا د اقتناعاً للفرص،وحسب . فنجم من هذا العمل ، أن ساد التذمر بين (السيزريناميين) الذين راحوا يحتجون بشدة على مسلك (رودلر) دون نتيجة ، حتى اضطر فى آخر الأمر (جوزيف جوريز) إلى الذهاب بنفسه إلى باريس ، حتى يقدم مذكرة بمطالب (السيزريناميين) إلى الحكومة الفرنسية . ولكن (جوريز) لم يوفق فى مهمته . فقد وصل إلى باريس وقت حدوث انقلاب (١٨ بريمير) المعروف ـ ٩ نوفمبر ١٧٩٩ ـ الذى أعطى بونابرت السلطة ،

(وأنشأ القنصلية) — فكان فى ذلك القضاء نهائياً على فكرة إنشاء جمهورية مستقلة — وإن كانت على صلات وثيقة مع فرنسا فيما وراء نهر الراين . فإنه سرعان ما أغلقت الأندية السياسية ، وصار الحجر على حرية الرأى ، ومنع كل بحث أو مناقشة . وعاد (جوريز) نفسه من باريس وقد تخلى عن فكرة الجمهورية ، وأصبح من أنصار الملكية الدستورية .

ومع ذلك فإن فشل فكرة إنشاء جمهورية « مستقلة » فى ضفة الراين اليسرى ليس معناه أن أنصار هذه الفكرة ومؤيديها قد أثاروا تبعاً لذلك أية عراقيل أو صعوبات ، كى يحولوا دون انضمام إقليم الراين إلى فرنسا. حقيقة زعم كثيرون بعد قيام المقاومة الوطنية فى ألمانيا وسقوط نابليون أن الغرض من محاولة إنشاء جمهورية ما وراء الراين ، كان تجنب الاندماج بفرنسا أو الانضمام إليها ، واتخذوا من هذه المحاولة المزعومة دليلا على أن هناك (قومية أو وطنية ألمانية) كانت موجودة فعلا قبل الحركة الشعبية التى سبقت سقوط نابليون ، وكانت من عوامل زوال الإمبراطورية النابليونية ، غير أن الواقع لا يؤيد هذه الدعاوى بحال من الأحوال . فإن (جوريز) نفسه كان قد قبل فى مشروعه عن (السلام العام) الذى سبق ذكره (فى سنة ١٧٩٦) الانضمام إلى فرنسا . بل وعمل على تشجيع ذلك . ثم إنه عندما دعا القائد الفرنسى (أوجيرو) Augereau (اتحاد ما وراء الراين) للانضمام إلى فرنسا (١٥ نوفمبر ١٧٩٧) وجه الاتحاد إلى أعضائه فى (كوبلنز) نداء يطلب فيه الانضمام إلى فرنسا . مستنداً إلى ما يجنيه أهل الراين من فوائد مترتبة على هذا الانضمام إلى بلاد يتمتع أهلها بالحرية ، وإلى أن الانضمام من شأنه أن يحول دون حدوث حركة رجعية على أيدى الأمراء ورجال الكنيسة ، وإلى أن مصلحة الراين الاقتصادية توجب هذا الانضمام إلى فرنسا والاندماج بها . وعلاوة على ذلك فقد عبرت الصحافة المعاصرة أصدق تعبير عن هذه الرغبة ، خصوصاً (الصحيفة الحمراء) Das Rute Blatt

التى ظهرت فى أعقاب صحف (بون) الأولى . ولقد أيدت كذلك الأندية والجمعيات رغبة الانضمام إلى فرنسا ، ومنذ البداية كان مقبولا لدى الراينيين فكرة وصول فرنسا إلى حدودها الطبيعية . فكتبت (هيترروث) : لن تستطيع الأمم الاطمئنان إلى قيام عهد طويل من السلام ، وإلى قدرتها على العمل من أجل دعم تقاليدها إلا إذا أنجزت تخطيط حدودها بدقة ، وحينئذ فقط يتسنى اختفاء هذه الحدود ، ويتسنى تعاون الدول فيما بينهـا فى جهد مشترك لتحقيق مأثرة إنسانية . وذلك رأى ينطبق تماماً على ما كان يأخذ به (جوريز) نفسه ، حينما قال هذا الأخير : « لقد أوجدت الطبيعة نهر الراين حتى تفيد فرنسا من وجوده فى رسم حدودها .

وهذه الرغبة فى الانضمام إلى فرنسا كانت شيئاً منتظراً ، حينما كان الراينيون يعتبرون فرنسا مهد العلوم والمعرفة ، وموئل الحضارة والمدنية ، وحينما كانوا يعتبرون أنفسهم ـ وعلى نحو ما فعل الفلاسفة الألمان الذين سبق ذكرهم ـ « مواطنين عالميين » وطنهم العالم أجمع ، فاعتقدوا أن الواجب يقتضيهم لهذا السبب نفسه أن يؤيدوا فرنسا وأن ينحازوا إلى جانبها ، فكتب (هيترروث) أيضاً «أنه يعتقد اعتقاداً راسخاً ، أن واجب (المواطن العالمى) قبل كل شىء أن يعمل بكل قواه الذهنية والثقافية ، ولو كانت هذه ضعيفة ، لتأييد كل الحكومات التى تأخذ على عاتقها السير وفق فلسفة العلم والمعرفة » . وتكاد هذه المبادىء تكون هى ذاتها التى نادى بها (فيشته) فى سنة ١٨٠٥ ، والتى سبقت الإشارة إليها . ولم يجد (هيترروث) وإخوانه غباراً فى اعتمادهم على الحضارة الفرنسية التى جعلت فرنسا فى نظرهم تقود عالم «الاستنارة» أو العلم والمعرفة ، والتى جعلتهم يتخذون من هذه الحقيقة ذاتها أساساً « للعالمية » التى انتموا إليها « كمواطنين » . ولم يروا فى وصفهم « مواطنين عالميين » أى مبرر لتوجيه الاتهام ضدهم بأنهم فى فعلهم هذا إنما قد خرجوا على المثل العليا الألمانية ، أو خانوا عهدها . بل على النقيض من ذلك ، اعتبر (هيترروث) ، كما اعتبر (فنيدى) وغيرهما أن المثل

الأعلى الذى أخذت به فرنسا ، هو مثلهم الأعلى كذلك ، كما أنه المثل الأعلى الألمانى نفسه .

ومع ذلك فقد شعر الراينيون بالمرارة والألم والحسرة، عندما شهدوا فرنسا تضحى بالحرية تحت أقدام بونابرت . وكان (جوريز) الذى وصل إلى باريس — كما ذكرنا — وقت انقلاب ١٨ برميير ، أحد أولئك الذين أفصحوا عن هذه الحسرة والمرارة فى كتاباتهم وأقوالهم ، فنشر عقب عودته فى سنة ١٨٠٠ كتيباً بعنوان «نتائج مهمتى (أو بعثتى) فى باريس[1]» وكان فى رأيه أن فرنسا لم تعد تصلح الآن لقيـــادة الإنسانية وإنعاشها وإنهاضها ، حيث إنها قد ضحت بحريتها ، واستبدلت بهذه الحرية سلطان بونابرت القنصل الأول ، وقال (جوريز) : إن الغشاوة التى حجبت عن ناظريه فى الماضى رؤية الحقيقة ، قد انقشعت الآن ، فصار فى وسعه أن يدرك أن هناك فروقاً تفصل بين المزاجين الألمانى والفرنسى ؛ وأن يعترف بوجود « عبقرية » يختص بها كل من الشعبين الألمانى والفرنسى على حده . ثم لقيت لديه قبولا آراء (هردر) عن اللغة بوصف أنهـــا العنصر الأساسى فى التعبير عن (العبقرية) التى يختص كل شعب بها . ولقد وصل (جوريز) رويداً رويداً إلى اعتناق الفكرة القائلة بأن الشعب والدولة إن هما إلا شىء واحد ، لاسبيل إلى التفرقة بينهما ، وأن من المتعذر بتاتاً إنشاء دولة قوية البنيان ، إلا إذا اعتمد بناؤها على ما لدى الشعوب من تقاليد عريقة محببة إليه .

وهذه الآراء التى صار يعنى بها (جوريز) الآن ، قد دلت على أن تغييراً قد طرأ على تفكيره ، أخرجه من دائرة التأثير بمبدأ الوطنية أو القومية على طريقة (جان جاك روسو) إلى الإيمان بالرأى الذى نادى به هردر . ومن هذه الناحية صار (جوريز) بفضل هذا التغيير الذى طرأ

(١) Résultats de Ma Mission à Paris.

على تفكيره ، فى عداد الرواد الأوائل الذين فتحوا الطريق لغيرهم . ولقد سبق (جوريز) فى هذا الميدان سائر معاصريه ، ذلك بأن النسيان سرعان ما جر ذيوله على طائفة من أنصار فكرة (الجمهورية السيزرينانية) مثل (كريستيان سومر) ، فى حين التحقت طائفة أخرى منهم بالإدارات الفرنسية ، وانخرطوا فى سلك موظفى الجمهورية أو الإمبراطورية الفرنسية بعد ذلك .

ولقد بقيت حركة إنشاء جمهورية ماوراء الراين ، تستند على أقلية لا يزيد عددها على الألفين وحسب ؛ أخذوا على عاتقهم نشر الدعوة لها فى وسط أو بيئة كان يسودها الخمول والفتور الذهنى ، ولم يحرك ثلاثة أرباع الأهلين ساكناً لتأييدهم ، بل على العكس من ذلك لم يلبث أن عظم سخط سواد الشعب على هذه الحركة بسبب ما وقع من ضروب السلب والنهب والمصادرة على أيدى الجنود الفرنسيين ، فانصرف الناس عن (السيزرينانيين) فى حركتهم ، وهؤلاء الخاملون الحاقدون الذين رفضوا التأثر بآراء (السيزرينانيين) ولم يلبوا دعوتهم ، هم الذين هبوا لتأييد (السياسة الفرنسية) عندما أشرف بونابرت على توجيه هذه السياسة وجهة تختلف فى معناها تماماً عن وجهتها السابقة ، فصارت تركز الآن على وجوب إعادة النظام والاستقرار فى إقليم الراين ، والمحافظة على العقائد الدينية واحترامها ، ثم تشجيع التجارة والنهوض خصوصاً بالزراعة ، بصورة مكنت من انتشار الرخاء الاقتصادى . فكانت إذاً سياسة «مادية» فاقت فى أثرها المباشر كل ما كان يبذله أنصار جمهورية ماوراء الراين من جهود . ولقد أثمرت هذه السياسة عندما أمكن بفضلها استمالة الأهلين فى هذا الإقليم إلى جانب الإمبراطورية النابليونية .

وعلى ذلك ، فكما أنه لم يظهر فى هذا الجزء من ألمانيا (إقليم الراين الأيسر) أية مقاومة ذات صبغة قومية ، أو طابع وطنى ، أيام الجمهورية

(الفرنسية) ، فإن شيئاً من ذلك لم يحدث أيضاً أيام الإمبراطورية (النابليونية) . ويتضح من هذا كله أنه لم يكن للثورة الفرنسية أى فضل أو أثر فى بعث الشعور القومى فى ألمانيا . بل إن الشعور القومى فى ألمانيا لم ينشأ إلا أيام الإمبراطورية النابليونية ، نتيجة لرد الفعل الكبير الذى حصل ضد سيطرة هذه الإمبراطورية ولمقاومتها .

* * *

٢ — اليونان (وأولى الحركات القومية فى أوروبا) :

وإذا كانت الثورة الفرنسية قد أخفقت فى خلق فكرة القومية فى ألمانيا ، فإنها نجحت فى تغذية هذه الفكرة ، واستثارة الشعور القومى وتشجيعه فى اليونان ، ولو أن اليونانيين كانوا لا يزالون لا يدركون وجود تلك العناصر — التى سبق أن ذكرناها فى موضعها — والتى ينشأ الروح القومى من تفاعلها . وذلك لأن اليونان كانت أمة لم تبدأ تشعر بذاتيتها إلا عن طريق عوامل خارجية لم تلبث أن أفضت بتضافرها إلى فكرة إنشاء دولة يونانية ذات كيان خاص بها . فكان بفضل ما حدث من ارتباط بين الدوافع الخارجية ، وشعور الاعتزاز والتوثب الداخلى ، أن برزت إلى الوجود القومية اليونانية . وكان الائتلاف بين هذين العاملين ؛ الدافع الخارجى والتوثب الداخلى ، والارتباط الوثيق بينهما ، هو الطابع الذى تميزت به حركة اليونان القومية ، وهى أولى الحركات القومية التى حصلت فى أوروبا ، ومن هذه الناحية كانت (الثورة الفرنسية) الحادث أو الفرصة أو الظرف الذى جعل ممكناً قيام هذه الحركة القومية الأولى (اليونانية) .

لقد سبقت الإشارة — عند الكلام عن اليونان فى آخر القرن الثامن عشر — إلى كل تلك الاتجاهات العاطفية ، والمظاهر التى كانت تنبىء بوجود آراء وأفكار « تقليدية » لدى اليونانيين قبل نشوب الثورة الفرنسية

ذاتها بمدة من الزمن ، وضحت آثارها بفضل تلك (الحركة) التى قام بها الفناريون ، وصفوة الناس من أهل الطبقة المثقفة المهذبة الراقية اليونانية . ولقد كانت هذه حركة سياسية ودبلوماسية فى جوهرها ، استندت على جهود لم يعرها السلطان العثمانى أى انتباه ، حتى قوى شأنها واستطاع أصحابها تدبير المؤامرات فى الخارج مع الدول المجاورة ضد الإمبراطورية العثمانية .

أما هذا النشاط فقد اتخذ وقتئذ (الولايات الدانوبية) مقراً له . فصار الحكام (الهسبودار) Hospodar ورجال بطانتهم فى كل من ملدافيا (البغدان) فى ياسى ، وولاشيا (الإفلاق) فى بوخارست ، هم الذين يغذونها ويشجعونها بالاتحاد مع طوائف التجار الأثرياء وقادة الرأى ، والمثقفين فى البلاد . ومما ساعد على ذلك أن الباب العالى درج على اختيار الحكام لملدافيا وولاشيا من بين الفناريين أنفسهم فى أكثر الأحوال ، أى من بين تلك الأسر اليونانية القديمة التى عاشت فى حى الفنار (من ضواحى القسطنطينية) . ولقد كان هؤلاء الفناريون على علاقات وثيقة بروسيا ، واتجهوا دائماً صوب روسيا ينشدون العون منها ، ويعتمدون فى حركتهم على ما قد ينشأ من أزمات بين الدولة العثمانية والدول المجاورة لها ، خصوصاً روسيا .

وفى السنوات القليلة التى سبقت نشوب الثورة الفرنسية مباشرة ، كانت أهم أزمة أرادوا الاستفادة منها ، تلك التى وقعت فى سنة ١٧٨٥ بين روسيا (أيام القيصرة كاترين الثانية) ، والنمسا (أيام الإمبراطور جوزيف الثانى) ، وبين الإمبراطورية العثمانية ، فحيكت خيوط مؤامرة واسعة تزعمها ولدا (اسكندر ابسلنتى) Ypsilanti حاكم ولاشيا وقتئذ ، ولكنها أخفقت وكاد ابنا (إبسلنتى) يفقدان حياتهما لولا تدخل والدهما ، وهو من أسرة عريقة فى حى الفنار ، ولولا تدخل أفراد هذه الأسرة . فأمكن

أن ينجو الإبنان من العقوبة ، ومع ذلك فقد كان (إبسلنتى) نفسه ضالعاً فى هذه المؤامرة ، فقد اكتشفت بعد قليل طائفة من الرسائل المتبادلة بينه وبين القيصرة كاترين والإمبراطور جوزيف ، تتضمن مشروعاً لإنشاء دولة بلقانية تحت حماية روسيا ؛ ولم تلبث أن قامت مؤامرة أخرى فى (ياسى) شبيهة بهـــذه المؤامرة ، تزعمها زميله (مافروكورداتيس) حاكم ملدافيا .

على أن هذه الحركة التى تزعمها الفناريون ، لم تكن تشمل سواد الشعب اليونانى الذى بقى بعيداً عنها . ثم إن هذه الحركة لم تكن تهتم باليونان نفسها مثل اهتمامها بالبلقان ، أو بذلك الجزء « الأوروبى » أى المنتمى « للقارة » من شبه جزيرة البلقان . أضف إلى هذا أن الحركة سرعان ما اصطدمت بأخرى « معارضة » لها نبتت كذلك بين الفناريين أنفسهم . فى حين تميز كل من (ابسلانتى) و (مافروكورداتيس) بميولهما الروسية ، وجدت تركيا نصيراً يؤيد مصالحها فى شخص زعيم آخر من حى الفنار هو القائد (مافروجينى) Mavrojeni الذى خدم فى الجيش العثمانى ، ووصل إلى مرتبة القيادة ، ثم عينه السلطان العثمانى الآن (حاكما) — هسبودارا — على الولايتين معاً : ملدافيا ، وولاشيا ؛ ثم عهد إليه بقيادة الجيش العثمانى ضد قوات روسيا والنمسا ، بمجرد أن تجددت الحرب بين تركيا وروسيا . ولـكن (ما فروجينى) لم يكن موفقاً فى الحرب ، فحلت به الهزيمة ، وعندئذ قطع السلطان رأسه (١٧٩٠) .

تلك إذاً كانت جملة الأفـكار والآراء القديمـــة التى شكلت حوادث الحركات التى قام بها اليونان قبل مجىء الثورة الفرنسية . ولـكن ما إن قامت الثورة فى فرنسا ، وذاعت الآراء والمبادىء التى جاءت بها ، حتى تأثر اليونان بها ، فنشأت من ثم اتجاهات جديدة من وجهة النظر السياسية ،

سرعان ما صار للحركات التالية فى اليونان بفضلها طابع قوى ، وبصورة لم يسبق لها عهد بها .

ويصعب تحديد الطريقة التى انتشرت بها هذه الآراء الجديدة فى اليونان؛ ولو أن عوامل كثيرة لا بد أن تضافرت فيما بينهما على فعل ذلك . ومن هذه كان عامل (الدعاية) الذى يكفل ذيوع الآراء والمبادىء المنادى بها ، ثم عامل (الاحتكاك) بين النظريات والآراء القديمة ، وبين المبادىء والمذاهب الجديدة ؛ ولكل من هذين العاملين آثار يمكن إدراكها وإن تعذر العثور عليها فى الوثائق واضحة جليـــة . ومع ذلك ، وبالرغم من هذه الصعوبة فقد يسهل معرفة (الطريق) الذى انتقلت بواسطته إلى هذه الجهات والآراء والمبادىء التى أتت بها الثورة الفرنسية . أما ذلك الطريق فقد يكون موضع غرابة ، إذا عرفنا أن طريق (فينا) كان أهم الطرق التى استطاعت آراء ومبادىء الثورة الفرنسية العبور منها إلى البلقان وشبه جزيرة المورة .

والسبب فى ذلك ما كان للإمبراطورية النمساوية من أهمية جغرافية بالنسبة لتركيا عندما أحاطت أملاك هذه الإمبراطورية بأملاك العثمانيين من الشمال والغرب ، فأصبحت (فينا) مركـــزاً تنفذ منه بسهولة وعند سنوح الفرصة الآراء والمبادىء الجديدة إلى داخل الممتلكات العثمانية . أضف إلى هذا أن اليونانيين وجدوا فى كل البـــلدان الكثيرة فى الإمبراطورية النمساوية مكاناً أميناً لإقامتهم وتوطنهم . فاستقرت (بفينا) — على وجه الخصوص — جالية يونانية كبيرة قوامها التجار عرفت بالغنى والثروة ؛ حتى إن الإمبراطورية لم تلبث أن اعترفت رسمياً (فى يناير ١٧٨٧) بوجود هذه الجالية اليونانية كحقيقة قانونية ، فصار لهذه الجالية كيان قانونى معترف به . بل إن الإمبراطور النمساوى سرعان ما وجد بعد سنوات قليلة فى وجود هذه الجالية اليونانية ، وسيلة مواتية للتدخل

فى شئون الدولة العثمانية والضغط عليها . ولذلك فقد اعترف الإمبراطور فرنسيس الثانى بوجود الكنيسة اليونانية رسمياً فى فينا . واهتم اليونانيون فى (فينا) لدرجة كبيرة بإمداد المدارس التى توفرت على تعليم أبناء جاليتهم الأدب واللغة اليونانية ، بالإعانات المالية . كما أن أغنيائهم صاروا يعهدون إلى (معلمين يونانيين) بأبنائهم لتنشئتهم تنشئة يونانية . وبفضل ذلك كله صارت (فينا) مركزاً لاجتماع عدد غفير من المثقفين وقادة الفكر والرأى اليونانيين . ثم تأسست فى (فينا) بيوت للنشر ، أنشأت صلات وثيقة مع المثقفين اليونانيين فى ولايتى ملدافيا (البغدان) وولاشيا (الأفلاق) . ولقد استطاع هؤلاء اليونانيون بوصفهم نمساويين من الناحية القانونية ، أن يظفروا بكل التسهيلات التى جعلت فى مقدورهم إنشاء الصلات التى تعذر عليهم إنشاؤها لو أنهم كانوا «عثمانيين» من ناحية الجنسية . فصار فى مقدورهم التحول والانتقال من مكان إلى آخر ، بفضل (الجوازات النمساوية) التى حملوها ، فى جميع أنحاء الإمبراطورية النمساوية ، بل وفى كل أنحاء الدولة العثمانية أيضاً ، دون أن يزعجهم أحد أو أن يلحق بهم أى ضرر . وبذلك أمكن قيام حركة كبيرة لنقل «الآراء» الجديدة التى أتت بها الثورة الفرنسية ، وترويج هذه الآراء على أيدى هؤلاء اليونانيين المتجولين وأشرفت (فينا) على تنظيم هذه الحركة ودعمها . وهكذا ، على أيام الثورة الفرنسية ، كانت فينا «اليونانية» هى مركز الدعوة للآراء التى نادت بها هذه الثورة .

وفى فينا صدرت أول صحيفة يونانية : (أفيميريس) Ephimeris أسسها (الأخوان بوليوس ماركيديس) Paulios Markidis ، من أسرة كانت أصلا من مقدونية . ظهر أول أعداد هذه الصحيفة فى آخر ديسمبر ١٧٩٠ ، وجاء فى مقالها الافتتاحى : «يجد القارىء اليوم بين يديه الصحيفة التى طال انتظاره لها ، والتى كان قد سبق الوعد بظهورها من زمن طويل. وهى باللغة الدارجة التى يفهمها الشعب ويتذوقها . تبدأ الآن كغرس

صغير لا يلبث حتى ينمو رويداً رويداً ، فإذا اكتمل نموه ، ازدهر ، ثم أينعت ثماره ، وصارت قطوفه دانية » . وجريدة (إفيميريس) بدأت فى أول عهدها تظهر مرتين أسبوعياً فى ثمانى صفحات ، ثم ازداد عدد صفحاتها حتى تراوحت هذه بين الست عشرة والعشرين . وفى سنة ١٧٩٣ ، حددت الصحيفة أغراضها فقالت : إن (إفيميريس) هى سجل لتدوين الحوادث المعاصرة به ، أى كل ما يجرى فى أنحاء العالم بصدق ودقة ؛ كما قالت إنها « تأبى أن تبقى أمتنا العظيمة (اليونانية) والتى نشرت الحضارة فى العالم بفضل علومها وأخلاقها ، محرومة وحدها فقط من وجود صحافة لها » .

ولقيت (إفيميريس) صعوبات جمة ، منشؤها صرامة (الرقابة) النمساوية من ناحية ، وشدة نظام البوليس العثمانى من ناحية أخرى ؛ حتى إن الصحيفة صارت مضطرة إلى حذف كل الأخبار المتعلقة بالدولة العثمانية أو تمس هذه من قريب أو بعيد ، وذلك من الأعداد المرسلة للتوزيع داخل هذه الدولة العثمانية . ثم إن رؤساء التحرير اضطروا بسبب الرقابة النمساوية ، أن يتجنبوا الأقوال ذات الطابع الحر الصريح . وعلى ذلك فقد اعتمدت الجريدة فى نشر دعايتها على المقالات المفرغة فى قالب دراسات تاريخية تتحدث عن مجد اليونان فى تاريخهم الغابر ، وتحاول تذكير الأبناء بفعال الآباء والأجداد المجيدة . ثم أنها اتبعت طريقة « حكيمة » فى إذاعة أنباء الثورة الفرنسية ، حتى لا تتعرض لشطط الرقابة الصارمة ؛ وذلك بأن جعلت من صفحاتها مجرد سجل لأخبار الثورة ، فنشرت وقائع المظاهرات وأحداث عهد الإرهاب ، ونشاط (المقصلة) ؛ كما نشرت أخبار المعارك التى انتصرت أو انهزمت فيها جيوش الثورة . وفى بعض الأحايين ، استباحت الصحيفة لنفسها الحق فى نقد طائفة من هذه الأحداث و إظهار استيائها منها . على أن أهم ما عنيت به (إفيميريس) كان طبع وإذاعة الخطب التى ألقيت فى الجمعية الأهلية التأسيسية والجمعية التشريعية فى فرنسا ،

وخصوصاً عند البحث فى (حقوق الإنسان والمواطن) . ثم إنها نشرت دراسات تحليلية للقرارات التى استصدرتها هذه الهيئات ، ولدساتير الثورة عموماً . وهكذا استطاعت (إفيميريس) أن تذيع على قرائها دروساً وافية فى موضوع (المبادىء والآراء الجمهورية) ، وأن تلقن هذه الدروس الجديدة قراءها . ثم نجم من هذا النشاط الكبير ، أن صار متيسراً قيام روابط وثيقة بين اليونان فى النمسا وبين اليونان فى الخارج . وانتشرت الآراء التى روجت لها هذه الصحيفة فى أنحاء الامبراطورية العثمانية . فكان بفضل هذا كله أن صارت (إفيميريس) من الوسائل المعدودة للتعليم من جهة ، وأداة للنضال من جهة أخرى . وصارت الجريدة فى هذا الطريق المرسوم لها « بحكمة » وبقدر ما كان ذلك ممكنا . ولا جدال فى أنها قد قامت بدعاية ذات أثر بالغ ، ينهض دليلا على ذلك كل تلك التقارير العديدة التى سجل فيها البوليس اتهاماته ضدها ، فعزا إليها بث روح الثورة ، والعمل لترويج الآراء الفرنسية . وكان متوقعاً أن « تحظى » الصحيفة بعناية البوليس النمساوى بسبب الحرب القائمة وقتئذ بين النمسا وفرنسا . والجدير بالذكر أن كل هذه التقارير أجمعت على أن (الجالية اليونانية) قد صارت متأثرة تأثراً بالغا بالروح الثورية . وذلك كان اتهاما — إن صح هذا القول — صحيحاً ، لأن الجالية اليونانيةسرعان ما اشتركت فى تلك (المؤامرةالثورية) التى حركت المقاومة ضد حكومات (النظام القديم) فى أوروبا عندما بدأت تحاك خيوط هذه المؤامرة بكل سرعة .

ولكن الآراء والمبادىء التى أتت بها الثورة الفرنسية لم تلبث أن وجدت خارج (فينا) وسائل أخرى كذلك لاقتحام بلاد اليونان والتوغل فى أرضها . ولقد حدث الاقتحام والتوغل بوسائل كانت أكثر اتصالا مباشرا ، وبواسطة طرق أكثر « يونانية » من سابقتها . وتفسير ذلك أن الملاحين والنوتية وأصحاب السفن اليونانيين هم الذين أخذوا على عاتقهم أثناء حروب الثورة الفرنسية الانسلال من الحصار البحرى الذى ضربت نطاقه حول الشواطىء الفرنسية الأساطيل

الانجليزية والنمساوية ثم الروسية . فصار هؤلاء اليونانيون يعدون الموانىء الفرنسية أو تلك التى احتلتها الفرنسيون بحاجاتها من العتاد والمؤن . وكان فى أحايين كثيرة أن اضطر هؤلاء أيضاً إلى الاشتباك فى معارك جدية مع القوات الواقفة على حصار هذه الموانىء ، ثم إنه كان من بين هؤلاء أن أقبل نفر يتزعم الثورة اليونانية عند نشوبها فيما بعد . وهؤلاء البحارة والملاحون هم الذين تسنى لهم بفضل نشاطهم الاحتكاك بالآراء الجديدة فى الموانىء الفرنسية التى زاروها ، وصاروا ينشرون هذه الآراء الجديدة بين مواطنيهم عند عودتهم إلى بلادهم ، فكانوا « دعاة » الثورة الذين قيل عنهم : إنهم ابتاعوا بالحنطة والقرصة التى اشتريت منهم فى الموانىء الفرنسية مبادىء الحرية والقدرة على فهم هذه المبادىء وإدراك معانيها ! . ثم كان من أهم أسباب نجاح دعوتهم فى بلاد اليونان أنها اتفقت مع قيام نهضة ذهنية وأدبية صحبها نشاط عام لإنشاء المدارس ودور العلم . ومن بين هؤلاء الملاحين والتجار وجد جماعة صاروا « عملاء » سياسيين فى خدمة فرنسا خصوصاً ، وفى سنة ١٧٩٢ كان كثيرون من هؤلاء يجوبون أنحاء الولايات الدانوبية (الأفلاق والبغدان) ينشرون الدعوة لفرنسا من جهة ، ويجمعون المعلومات لإرسالها إلى الحكومة الفرنسية من جهة أخرى .

وثمة طريق آخر لنشر المبادىء والآراء التى جاءت بها الثورة الفرنسية ؛ كان المحافل الماسونية . فقد وجد من هذه المحافل الماسونية طائفة من المحافل « اليونانية » فى أوديسا وبوخارست وباريس وبعض المدن فى ألمانيا . والتحق أكثر اليونانيين الذين عاشوا فى الخارج بأكثر هذه المحافل . ثم وجد عدد من المحافل فى داخل الامبراطورية العثمانية فى (تساليا) و (أمبيلاكيا) Ambelakia ووادى (تمبى) Tempé ، والجزر السبع (الأيونيان) . وهذه كلها محافل مقطوع بوجودها فى هذه الجهات ؛

ووجد إلى جانبها فى جهات أخرى محافل كثيرة . وبفضل حركة (البنائين الأحرار) هذه تمكن اليونانيون من توحيد صفوفهم ، ثم استمالة مواطنيهم إلى تأييد الآراء الحرة ، ثم إن المحافل الماسونية كانت أداة مواتية لنشر الدعوة بسبب السرية التى حتمتها قوانين الماسونية . فصارت هذه السرية أكبر عون للدعاة إلى الآراء الجديدة على نشر دعوتهم ، والذى يجدر ذكره أن كل الذين اشتركوا فيما بعـــد فى حركات جمعية الإخوان (أو الهيتريافيلكى) Hotairia Philike فى سنة ١٨٢١ كانوا من البنائين الأحرار .

وعلى ذلك فقد نشطت الدعاية اليونانية نشاطا عظيماً ، ثم سرعان ما صارت (فرنكفورت) المدينة الألمانية ، مركز حركات الدعاية الرئيسى خارج حدود النمسا والامبراطورية العثمانية . فقد كانت تلتقى بها وتستند إلى توجيهها كل حركات الدعاية اليونانية فى الخارج . وينهض دليلا على ما كان لهذه الحركة من أثر بالغ فى نشر الدعوة ، وبسبب نشاط أصحابها ، ما كان هنالك من نظام محكم جعل ممكنا إيفاد العملاء اليونانيين من القسطنطينية إلى باريس فى مهمات معينة ، ثم إلى لندن وميلان ، ليطلب هؤلاء المبعوثون من الحكومة الفرنسية ورجالها فى مختلف العواصم أن تتدخل فى صالح اليونان ، ولتأييدها ، وذلك فى نظير أن تتنازل اليونان لفرنسا عن بعض الجزر اليونانية فى بحر إيجة ، وأن تتعهد بالتجارة مع فرنسا وحدها دون غيرها .

وثمة دليل آخر على نشاط الدعاية اليونانية ، هو انزعاج بطرياركية القسطنطينية ، وكانت هذه تخضع خضوعاً تاماً لنفوذ روسيا ،الأرثوذكسية المذهب ، كما أنها كانت على صلات وثيقة بجماعة اليونان (الفناريين) الأثرياء — وهم يدينون بالأرثوذكسية كذلك — فقد أقلق البطرياركية انتشار الآراء الجديدة بين اليونانيين ، وأزعجها نشاط دعاة هذه الآراء

الجديدة ؛ والسبب فى ذلك ما ظهر من (إلحاد) فى فرنسا ، وعدم التمسك « الثورة الفرنسية » بالدين من جهة ، ثم نمو الآراء والأفكار الفلسفية التى عملت المحافل الماسونية على ترويجها ، وذيوع المبادىء الديمقراطية من جهة أخرى . فقد كان هذا كله ينطوى على أخطار جسيمة ، تتهدد أصحاب الأملاك أو التجار الأثرياء ثم أولئك الأرستقراطيين من أهل ضاحية (الفنار) فى القسطنطينية. وعلى ذلك فقد عمد البطريرك (جريجوريوس الثانى) Cregorious بطريريك القسطنطينية ، ورئيس الكنيسة الأرثوذكسية — وهو نفس البطريرك الذى شنقه الأتراك فيما بعد فى حوادث ١٨٢١ — إلى توجيه المنشورات إلى المطارنة يحضهم فيها على مقاومة الآراء الفرنسية ، ويطلب منهم إقصاء وجمع كل الأناشيد والأغانى والرسائل والنداءات التى تروج لهذه الآراء الفرنسية ، وأن يبعثوا بذلك كله إليه بالقسطنطينية . بل إن (جريجوريوس الثانى) لم يلبث أن أنشأ (مطبعة) فى القسطنطينية ليتمكن من مقاومة الآراء الحرة الجديدة .

على أنه كان هناك عامل آخر هام ساعد على نشاط الدعاية اليونانية ، هو أن (حكومة الإدارة) بمجرد تسلمها زمام الحكم فى فرنسا ، عمدت إلى اتخاذ هذه الدعاية النشيطة لترويج الآراء الفرنسية « أداة » للعمل السياسى . فإن هذه الحكومة سرعان ما جعلت تبعث بعملائها ووكلائها إلى كل مكان ، وخصوصاً إلى الولايات الدانوبية (ملدافيا وولاشيا) ، فصارت القنصلية الفرنسية فى بوخارست مقر دعاية واسعة ، التف مروجوها حول (جودان) Caudin القنصل الفرنسى بها ، والذى عين فيما بعد سكرتيراً للسفارة الفرنسية فى القسطنطينية ، وتزوج من يونانية من أهل جزيرة (ناكسوس) Naxos وفى القسطنطينية ، وكان (ستاماتى) Stamaty من أنشط الدعاة بها ، وكان قد تعين فى سنة ١٧٩٦ قنصلا فرنسيا بالقسطنطينية . ولكن الباب العالى رفض قبوله قنصلا لديه عندما عرف أنه يونانى الأصل ؛ ثم رضى به مأموراً للقسطنطينية فحسب .

وكان ستاماتى رجل مؤامرات ، لم يلبث أن ذهب فى آخر سنة ١٧٩٦ إلى مقر القيادة الفرنسية العام فى إيطاليا ليتسلم تعلياته من الحكومة الفرنسية .

ولقد كان للسمعة العظيمة التى تمتع بها (بونابرت) أيام حكومة الإدارة أثر بالغ فى نشاط الدعاية الفرنسية وقتئذ . فقد نظر إليه اليونانيون على أنه القائد المظفر الذى حرر إيطاليا وطرد النمساويين منها ، ونشر ألوية الحرية فى ربوعها ، وأتاح الفرصة للطليان ليظفروا بها . وعقد اليونانيون آمالا عظيمة على (بونابرت) ، وراحوا يرجون أن تتحرر بلادهم على يديه ، لا سيما وأن (بونابرت) نفسه هو الذى حطم جمهورية البندقية التى بسطت سلطانها على بلاد اليونان أزماناً طويلة ، والتى لم يكن اليونانيون يقبلون سيطرتها إلا على كره منهم ، فقابلوا بالفرح والسرور سقوط هذه الجمهورية . ومما يدل على حقيقة شعور اليونانيين نحو (بونابرت) وتمجيدهم له ، أن تاجراً يونانياً ابتاع من سوق (ليبزج) فى سنة ١٧٩٧ ثلاثمائة صورة من رسم (بونابرت) لتوزيعها بين مواطنيه فى بلاده . بل لم يكن يخلو بيت من بيوت اليونان فى كل مكان ، حتى فى أقصى القرى من صورة (بونابرت) موضوعة بجانب (الأيقونات) باعتباره إلهاً للحرية قميناً بالتقديس . وساعد على ازدياد هذه الدعاية نشاطاً وقوة أن الجيوش الفرنسية لم تلبث أن احتلت جزر الأيونيان وشواطىء (دلماشيا) فى صلح (كامبوفروميو فى أكتوبر ١٧٩٧) .

وواضح إذاً أنه وجدت باليونان أماكن وجهات معينة ، وقعت تحت تأثير الآراء الفرنسية نتيجة لتوغل هـــذه الآراء والمبادىء بها ، فصارت مراكز هامة لنشر الآراء القومية والثورية ، وفى مقدمة هذه الأقاليم ، كانت الولايات الدانوبية (ملدافيا وولاشيا) ، بسبب ما كان لهذه الولايات من علاقات بالنمسا ، والتى عرفنا أنه كان (بفينا) مقر الجالية اليونانية الكبيرة فى الإمبراطورية النمساوية ، وبفضل ما كان للولايات

الدانوبية كذلك من علاقات مع القائمين بالدعاية النشيطة لصالح فرنسا ، ونعنى بذلك القناصل الفرنسيين خصوصاً فى بوخارست وياسى ، وسائر المدن الكبرى . ثم كان من بين هذه الأقاليم كذلك : مقدونيا وتساليا فى داخل الإمبراطورية العثمانية ، وكان اليونانيون بهذين الإقليمين ، على صلات وثيقة بعصابات (الكلفت) فى معاقلها المنيعة فى (جبل أوليمبس) Mont Olympus ، وثمة إقليم آخر تأثر بالآراء الجديدة ، هو إقليم (إبيروس) Epirus ، بفضل سهولة الاتصال دائماً بينه وبين جزر الأيونيان . وبذلك صارت (وسط شبه جزيرة المورة) — البيلوبونيز Peloponese ، حيث به إقليم (مانى) Magne (أو لاكونيا القديمة) ، وهو إقليم كان فى حالة عصيان مستمر وثورة دائمة ضد سلطات الحكومة ، حتى إن السلطان العثمانى لم يلبث أن عين أحد أبناء البلاد (زاناتوس جريجوراكيس) Zanatos Gregorakis حاكما على هذا الإقليم . واشتهر (زاناتوس) باسم (زاينت بك) Zannet Bey . ولكن (زاينت بك) كان على علاقات وثيقة بالبحارة وأصحاب السفن (الأرماتولى) Armatoles الذين قاموا بأعمال القرصنة فى البحر ، وبعصابات (الكلفت) الذين تحصنوا فى الجبال ، ثم بأعيان اليونان فى أقاليم وسط المورة الأخرى . فعزله الباب العالى ، واعتبره أحد العصاة الخارجين على الدولة . ولكن هذا الإجراء لم يغير شيئاً من حقيقة الوضع القائم ، لأن (زاينت بك) استمر على رأس السلطة فى (مانى) ، ولو أنه صار يمارس هذه السلطة الآن باسمه بدلا من إدارة شئون الحكم باسم السلطان العثمانى . وبذلك بقيت (البيلوبونيز) مركزاً هاماً للدعاية الفرنسية . وزيادة على ذلك فقد وجدت هذه الدعاية مركزاً لنشاطها فى جزر بحر إيجه ، مأوى البحارة والنوتية وأصحاب السفن من (الأرماتولى) ، ومقر قوتهم ، والقاعدة التى انتشروا منها لمواصلة نشاطهم .

وصفوة القول أن بلاد اليونان بأجمعها كانت متأثرة بالآراء التى أتت

بها الثورة الفرنسية ، الأمر الذى ترتب عليه أن صار المجال منفسحاً فيها لقيام حركة فكرية عظيمة وتنبه ذهنى كبير ، بلغ ذروته خصوصاً فى سنتى ١٧٩٦ و ١٧٩٧ وفى السنوات التالية ، وصارت اليونان لذلك متأهبة للانتقال إلى دائرة العمل الجدى عند أول بادرة ، لإشعال ثورة تستهدف الاستقلال والتحرر نهائياً من سلطان الدولة العثمانية . ومن مظاهر هذا الاستعداد للتوثب أن اليونانيين نقلوا نشيد (المارسيليز) الفرنسى إلى لغتهم ، وصاروا ينشدونه فى كل مكان وفى كل مناسبة . وكان مما جاء فى هذا (المارسيليز اليونانى) نداء موجه إلى أبناء الهيللينيين (أو الإغريق القدماء) ، يستحثهم على اليقظة والتوثب ، لأن ساعة تحقيق المجد قد أزفت ، ويطلب منهم أن يكونوا خير سلالة لأولئك الأماجد الذين أورثوهم المبادىء التى يعتنقوها ، وأن يناضلوا ببسالة للخلاص من ربقة الاستبداد والطغيان ، حتى يثأروا لوطنهم مما لحق به من ذل وأذى ومهانة ، وأهاب النشيد بأبناء اليونانيين القدماء أن يحملوا السلاح ، وأن « يسيروا إلى الأمام ، فدماء الأعداء سوف تجرى تحت أقدامهم أنهاراً » . وهكذا بقى اليونانيون يرتقبون سنوح الفرصة ، بل إنهم صاروا يعملون « لخلقها » وإيجادها ، ولم يكونوا يفتقرون إلا إلى ظهور زعيم يتولى قيادة الثورة . وكان فى غضون سنة ١٧٩٧ أن وجد الزعيم المنتظر ، وسنحت الفرصة المنشودة .

فقد حدث عند استقرار الفرنسيين بجزر الأيونيان ، بعد القضاء على جمهورية البندقية ، وبفضل معاهدة الصلح التى أبرمها بونابرت مع النمسا فى (كمبوفرميو) ، أن أرسلت الحكومة الفرنسية لإدارة الجزر ، قائداً من أصل كورسيكى اختاره بونابرت لهذه المهمة، هو الجنرال (جنتيلى) Gentili طلب إليه بونابرت إلى جانب عمله الإدارى أن يبذل قصارى جهده لتذكير اليونانيين دائماً بما كان لأسلافهم القدماء من فضل على تقدم الحضارة ، وكى يستحثهم على إحياء تراثهم المجيد . ولقد بعث بونابرت فى صحبته كذلك

العالم (أرنو) Arnault ، الذى كلف بنقل المنشورات والنداءات الفرنسية إلى اللغة اليونانية . وكانت هذه النداءات والمنشورات ملآنة بالذكريات الكلاسيكية ، وتفيض بالوعود من جانب فرنسا لتحرير اليونان . ولقد جاء فى أحد هذه المنشورات ، أن فرنسا هى التى حررت إيطاليا ، وأن (جنتيلى) إنما يتحدث الآن باسمها وباسم بونابرت والجمهورية الفرنسية ، وهم « الحلفاء الطبيعيون لكل الشعوب الحرة » .

وكان بفضل هذا النشاط الجديد إذاً أن أخذت تنتشر من جزر الأيونيان الدعاية بطريقة منظمة . فخرج من الجزر الوكلاء والعملاء إلى ساحل دلماشيا ، وإلى الساحل الإيطالى ، يبثون الدعوة . ثم أنشئت قواعد للعمل المنظم فى كل من (راجوزا) Ragusa على ساحل دلماشيا ، و (أنكونا) على الساحل الإيطالى — وتطل كلتاهما على بحر الأدرياتيك — واتخذ (ستاماتى) — الذى سبقت الإشارة إليه — مقره فى (أنكونا) لتنظيم توزيع المنشورات والنداءت وإرسال الوكلاء والعملاء إلى مختلف الجهات .

واستطاعت السلطات الفرنسية ، فى جزر الأيونيان أن تنشىء علاقات وثيقة مع اليونانيين المقيمين فى النمسا عن طريق (ريستا) ؛ ثم إن أهل اليونان أنفسهم حاولوا إنشاء الصلاة الوثيقة مع هذه السلطات الفرنسية . ففى بداية سنة ١٧٩٧ كان (زانيت بك) قد أوفد ابنه إلى بونابرت أثناء الحملة الإيطالية المشهورة ، يعرض عليه وضع الموانىء فى إقليم (مانى) تحت تصرف الأسطول الفرنسى . وقد تلقى بونابرت هذه الرسالة وهو بميلان بعد عودته من حملته فى (ستيريا) . وفضلا عن ذلك فقد التف حول بونابرت « عملاء » كرسوا حياتهم لخدمة القضية اليونانية ، ومن هؤلاء كانت قرينة الجنرال (جونو) Junot دوقة دابرانتس d'Abrantés فيما بعد ــ وهى من أصل يونانى ، وتدعى أنها من سلالة أباطرة القسطنطينية.

واستخدمت حكومة الإدارة وبونابرت طبيباً وعالمـــاً فى النبات من أصل كورسيكى ، من قرية كارجيز Cargése الصغيرة التى تقطن بها جالية يونانية كاثوليكية هو (تيمو ستفانو بولى) Timo Stephanopoli كلفته الحكومة بمهمة علمية فى الظاهر ، قابل بونابرت فى ميلان ، بمقر القيادة العامة ، فسلمه بونابرت جوابه على رسالة (زانيت بك). وفى هذا الجواب راح بونابرت يؤكد احترام الفرنسيين العظيم لقضية بلاده . « ولذلك الشعب المانيوتى (نسبة لإقليم مانى) الذى يمتاز بالبسالة على قلة عدده ، والذى استطاع وحده ، من دون أهل اليونان القديمة الاحتفاظ بحريته ، وصون هذه الحرية . ولاشك فى أن المانيوتيين جديرون أن يكونوا من سلالة الأسبراطيين القدماء » .

وضع (ستفانو بولى) بالاشتراك مع (زانيت بك) برنامجاً لثورة وطنية كبيرة على أساس التعاون مع الجيش الفرنسى ، ثم دعوا رؤساء الأقاليم الأخرى للاجتماع فى إقليم (مانى) فحضروا من أثينا وكريت وأبيروس ومقدونيا ، ومن اليونان الوسطى . فانعقد مؤتمر حضره هؤلاء جميعاً ، أسفر عن قبولهم فكرة (الثورة) بحماس عظيم وإنما بشريطة أن يمدهم الفرنسيون بنجدة من ستة آلاف رجل ، وأن يحضر بونابرت نفسه على رأس جنده لمؤازرتهم ، وأن تبادر فرنسا بإرسال السلاح والعتاد اللازمين لتجنيد وتسليح اليونانيين. ثم اشترط المؤتمرون أن يلزم الفرنسيون عند احتلالهم البلاد مبدأين هامين : (أولهما) احترام نساء اليونان وعدم الاعتداء عليهن . و (ثانيهما) ترك السلاح فى أيدى اليونانيين وعدم تجريدهم منه . ولاجدال فى أن اليونانيين فى سنة ١٧٩٧ كانوا يعتقدون اعتقاداً راسخاً أنهم صاروا على وشك التحرر والخلاص حقاً بمعاونة الجيوش الفرنسية .

أما هذه (المؤامرة الوطنية) فقد وجدت آنئذ من يتزعمها فى شخص

أحد اليونانيين من تساليا ، هو (ريجاز فاليزتنليس) Rigbas Valestinlis أى ريجاز المنتسب لبلدة (فاليزتنلو) . وريجاز شخصية قوية تضافرت على تكوينها كل العوامل التى أوجدت الحركة القومية اليونانية ذاتها ، ثم كل تلك الخصائص التى تميزت بها الحركة الاستقلالية فى اليونان بعد ذلك .

ولد (ريجاز) فى تساليا حوالى سنة ١٧٥٧ من أسرة اشتغلت بالتجارة ، وفى وسط مثقف . وذلك لأن تساليا ثم بلدة (فاليزتنلو) نفسها ، كانتا من بين مراكز الثقافة (والحركة الفكرية) الهامة فى اليونان ، بسبب ما كان يوجد بهذه الجهات من مكتبات عظيمة فى (زاجورا) Zagora و (أمبلاكيا) وغيرهما . وقد بدأ (ريجاز) حياته مدرساً بمدرسة صغيرة ، ثم اضطر بسبب حادث ربما كان شجاراً أو مقتل أحد الأتراك ، للفرار إلى الأحراش ، وهو لا يزال فى سن السابعة عشرة . ولكنه لم يلبث بعد فترة من الزمن يصعب تحديدها أن ذهب إلى القسطنطينية حيث عاش بها بين (الفناريين) ، والتحق بالحاشية التى التفت حول أسرة (إبسلانتى) ، وصار معلماً لأحد أبناء إسكندر إبسلنتى حاكم (هوسبودار) ولاشيا . وفى هذا الوسط المثقف تعلم (ريجاز) اللغات الأجنبية : الفرنسية والألمانية والولاشية (أى الرومانية) . وعندما تعين اسكندر إبسلانتى هوسبودارا على ولاشيا ، التحق (ريجاز) بخدمته سكرتيراً له . وفى بوخارست اندمج (ريجاز) فى الوسط المثقف الذى لقيه بها اندماجاً كلياً ، وتعرف — على وجه الخصوص — برجل القانون والعالم اللغوى العظيم (كانتاتزيس) Cantatzis : ولقد ساعد (ريجاز) وجوده من هذا الوسط العلمى على إتمام ثقافته من ناحية ، وإتمام تكوينه السياسى من ناحية أخرى .

وليس من شك فى أن (ريجاز) كان على علم بأمر تلك المؤامرة التى حاكت خيوطها أسرة إبسلانتى فى سنة ١٧٨٥ ، وهى المؤامرة التى ذكرنا أنها كانت ضد الدولة (العثمانية) ، فقد توطدت الصداقة بين (ريجاز) ورئيس هذه المؤامرة قسطنطين إبسلانتى — ابن الهوسبودار إسكندر . وفضلا عن ذلك فقد أنشأ (ريجاز) علاقات وثيقة مع (فينتوتيس) Ventotis العالم اللغوى الذى ذاع صيته فى الولاية الدانوبيـــة الأخرى (ملدافيا) أو البغدان ، واتخذ مقره فى (ياسى) . وكان (فينتوتيس) متفقها فى اللغات القديمة الكلاسيكية ، نشر كثيراً من الكتب الإغريقية القديمة ، ووضع معجما للغة الإغريقية ، وأشرف على مطبوعات إحدى دور النشر الكبيرة فى (فينا) مكتبة بوميسر Baumeisser التى أخذت على عاتقها نشر مؤلفات الإغريق القديمة . ولقد عمل (ريجاز) إلى جانب هذا كله سكرتيراً للقائد (مافروجينى) حينما كان هذا الأخير يتزعم حركة تأييد للعثمانيين وينشط ضد (إبسلنتى) . ولكن لم تلبث أن ثارت ثائرة (ريجاز) عندما قطع السلطان العثمانى رأس (مافروجينى) فى سنة ١٧٩٠ ، على نحو ما سبقت الإشارة إليه . ويبدو أن (ريجاز) التحق فى هذه الفترة بخدمة أحد الباشوات الأتراك (باسفان أوغلو) Pasvan Oglou الذى نال شهرة واسعة بعد ذلك بسبب ثورته على الدولة العثمانية .

على أن (ريجاز) بعد وفاة (مافروجينى) لم يلبث أن استقر به المقام فى بوخارست ، فى ولاية الأفلاق (ولاشيا) ، وعقد وهو هناك أوثق الصلات برجال الأدب وأثرياء اليونان فى الولايتين الدانوبيتين ؛ ثم قام برحلات عديدة إلى النمسا ، وخصوصاً إلى فينا فى سنة ١٧٩٤ ، وانكب فى أثناء ذلك على الدراسة والقراءة فى الأدب والفلسفة والسياسة . وكان فى سنة ١٧٩٠ ، أن نشر (ريجاز) أول كتابين من مؤلفاته ، أحدهما دراما

صغيرة بعنوان (مدرسة العشاق مرهفى الحس)[١] ، والآخر عن مبادىء الطبيعة)[٢] . وفى هذا الكتاب الأخير شرح (ريجاز) مبادىء العلوم الطبيعية الألمانية والفرنسية فى لغة يونانية (أهلية) ، وفى أسلوب مبسط يسهل على سواد الناس فهمه .

ولقد كان (ريجاز) من عظماء رجال الأدب ، وكان صاحب وطنية صادقة ؛ ثم إنه كان وثيق الارتباط (بالعالم اليونانى) سواء فى حى الفنار ، أو فى الولايات الدانوبية (الأفلاق والبغدان) أو فى النمسا . ولذلك فما إن ظهرت فى أفق التفكير العقلى ، الآراء والنظريات التى أتت بها الثورة الفرنسية ، حتى كلف (ريجاز) بالمبادىء الديمقراطية والقومية كلفاً عظيما ، واندفع من أول الأمر ودون أى تحفظ ، يؤيد تلك (الحركة) التى أوجدتها الثورة الفرنسية . ومنذ سنة ١٧٩٢ خصوصاً ، صار على صلة كبيرة بكل أولئك الدعاة الذين صاروا يروجون لآراء ومبادىء الثورة الفرنسية ، والذين صار أكثرهم كذلك يروجون (للقومية اليونانية) ، فوطد (ريجاز) علاقاته بحكومة القنصلية فى فرنسا فترة طويلة من الزمن وأنشأ الصلات الوثيقة مع (ستاماتى) أكبر الدعاة الذين صاروا يروجون — كما عرفنا — للآراء والمبادىء الفرنسية . وكان إعجاب (ريجاز) بالقائد الشاب بونابرت بدرجة عظيمة .

على أن الذى تجدر ملاحظته أن الفكرة المسيطرة لدى ريجاز ، كانت ضرورة أن تحرر بلاده اليونان من الناحية العقلية الذهنية ، قبل أن تبذل الجهود لتحريرها سياسياً ، فهو يكتب منذ ١٧٩٠ « لما كنت محباً صادقاً (للوطن الإغريقى) فإنى لا أقنع بذرف الدموع حزناً على الحال التى وصلت إليها أمتى ، ولكنى أريد نجدتها حسب طرائقى » . ولقد أصر ريجاز على الكتابة دائماً باللغة التى يتخاطب بها اليونانيون فى حياتهم

(١) L' école des Amants Délicats.

(٢) Elémenst de Physique.

اليومية . وأفلح (ريجاز) فى الارتقاء بهذه اللغة إلى مصاف اللغات «القومية» أو الوطنية الأهلية . ذلك «أن الشعب – على حد قوله – «لا يستطيع أن يتجاوب بشعوره مع أولئك الذين يتحدثون إليه عن مصالحه ، إلا إذا تحدث إليه هؤلاء باللغة الوحيدة التى عرفها أبناؤه وهم فى المهد أطفال» . وأما هذه اللغة اليونانية (الأهلية) فلم تكن وقتئذ غير لهجة عامية ، فلم يلبث أن نهض بها (ريجاز) وغيره من الأدباء المعاصرين الذين صدرت كتاباتهم ومؤلفاتهم بها ؛ حتى صارت «لغة» علم وأدب . ولقد استهدف (ريجاز) فى كل ما كتب استثارة حب الوطن فى نفوس مواطنيه ؛ وكان من أجل ذلك أن نقل إلى اليونانية ، مؤلفاً لرجل الدين الفرنسى (آبيه بارتلى) Barthélemy عن (رحلة الشاب أنكارسيس) [١] ؛ وكانت هذه الرحلة قد صادفت نجاحاً عظيماً فى أواخر القرن الثامن عشر فى فرنسا وفى أوربا . وذيل (ريجاز) هذه الترجمة بمذكرات تفسيرية ، وتعليقات على المسائل التاريخية التى تضمنتها ، فخرج هذا المؤلف من بين يديه بعد نقله إلى اليونانية درساً فى النقد الأدبى وبحثاً فى المسائل التربوية ، ثم إن (ريجاز) أضاف إلى هذا الكتاب مصوراً جغرافياً للعالم الإغريقى ، يشتمل كذلك على رسوم تخطيطية للمدن ، وللمداليات القديمة وإشارات متعلقة بآثار البلاد ، فجاء (الكتاب) وثيقة علمية خطيرة ، كما أن هذا المصور كان أول الخرائط التى رسمت لبلاد اليونان .

وجدير بالذكر أن (العالم اليونانى) الذى أبرزه (ريجاز) فى مصوره ، والذى يفسر «فكرة» ريجاز عن هذا العالم ، ويوضح معالمها ، إنما كان العالم اليونانى البيزنطى ، فاشتمل المصور على سواحل آسيا الصغرى ، والجزء القارى الأوروبى من البلقان ، ومن هذه الناحية ؛ لرسمه بلاد اليونان ، ولإبرازه العالم اليونانى البيزنطى ، يعتبر مصور (ريجاز) إلى جانب تعليقاته وشروحه الخ ، أول وثيقة تاريخية ذات قيمة كبيرة عن الحركة الهيللينية الأولى .

---

(١) Le Voyage du Jeune Anacharsis.

ولم يلبث أن نقل (ريجاز) نشاطه إلى ميدان العمل ، بمجرد أن تهيأت الظروف لذلك ، أى منذ أن وضح له نشاط (بونابرت) فى إيطاليا ، ووقف على مدى انتشار الدعاية (أو البروبجاندا) الواسعة التى قامت بها حكومة الإدارة ، وحرص (عملاء) هذه الحكومة على ترويجها وإذاعتها فى أنحاء العالم الشرقى ، فأقبل (ريجاز) على المساهمة فى هذا النشاط فى سنة ١٧٩٦ — ١٧٩٧ ، بكل مايملك من جهد وقوة ،وشن حملة من الدعاية السياسية الكبيرة ،كتب فى أثنائها طائفة من البحوث والنشرات التى صارت تطبع بعدذلك سراً فى فينا ، وعظم تداولها وذيوعها . وفى أغسطس ١٧٩٧ ، انتقل (ريجاز) إلى فينا . وكتب القنصل النمساوى فى بوخارست بهذه المناسبة أن (ريجاز)كان على علاقات متينة بعملاء ووكلاء الثوار الفرنسيين . أما (ريجاز) فإنه لم يلبث أن جمع حوله اليونانيين من أهل فينا ، واليونانيين المقيمين فى سائر أنحاء النمسا ، وبخاصة الشباب اليونانى ، وهم الذين أخذ يدبر معهم مؤامرة كبيرة ، ويعمل لتنظيم دعاية وطنية عظيمة . وكان (ريجاز) فى هذه الفترة جم النشاط ، يعقد الاجتماعات ، ويطوف فى أنحاء البلاد النمساوية ، واعتمد فى هذه (الحركة) على ما كان يأتيه من أموال لتغذية حركته من أغنياء التجار اليونانيين فى فينا . وكان من بين هؤلاء الأخيرين أحد كبارهم (أرجنتى) Argenti ، الذى قبض عليه بعد ذلك عند انكشاف (المؤامرة) . ثم إن جريدة (إفيميريس) صارت من « عملاء » هذه الحركة ، فنشرت فى عهدها الجديد آراء ومبادىء، وصفها القناصل النمساويون فى بوخارست وفى القسطنطينية خصوصاً ، بأنها كانت على جانب عظيم من الخطورة ، وصاروا يلفتون النظر فى تقاريرهم إلى حكومتهم إلى ضرورة الانتباه لنشاط هذه الجريدة « الخطير » . أما ناشر الجريدة (بوليوس ماركيديس) ، فقد تعاون مع (ريجاز) فى كتابة رسالة ثورية لم يعثر على نسخة منها ، ووضع دستور لليونان ، وأنشودة حرب بعنوان (ثوريوس) Thourios . وقد طبع (بوليوس ماركيديس) كل هذه الكتابات والمؤلفات سراً .

أما (الدستور) الذى وضعه (ريجاز) استعداداً لإعـــلانه بمجرد قيام الثورة فى اليونان ، فكان يتألف من مقدمة ومن بنود الدستور نفسه وعددها (١١٤) بنداً . وهذا الدستور يستهدف إنشاء دولة هيللينية - بلقانية ، تضم إليها اليونان ذاتها إلى جانب ذلك الجزء من القارة الأوروبية المعروف باسم البلقان ، ويتألف من بلغاريا ومقدونيا وجنوب السرب . على أن تتساوى فى هذه الدولة جميع العناصر التى بها ، فلا يكون هناك تفرقة بين جنس أو دين ولا تمييز لجنس أو دين على آخر . فكفل الدستور للعناصر السلافية والتركية التمتع بنفس الحقوق التى يتمتع بها اليونانيون طالما بقيت هذه العناصر السلافية والتركية فى نطاق هذه (الدولة اليونانية) . ولقد استرشد (ريجاز) عند وضع هذا الدستور بالمبادىء التى أخذ بها الدستور الفرنسى الصادر فى سنة ١٧٩٣ — والذى عرفنا أنه لم يوضع قط موضع التنفيذ — ولو أنه أدخل تعديلات هامة تتفق مع حال بلاده ، فضلا عن أنه اقتبس الكثير من دستور العام الثالث (١٧٩٥) الذى أوجد حكومة الإدارة . وعلى ذلك فقد نص دستور (ريجاز) على إنشاء (حكومة إدارة) تتألف من خمسة أعضاء ، تتسلم الحكم فى الدولة الهيللينية . ولما كان الدستور يستند على سيادة الشعب العليا ، فقد صار الشعب صاحب السلطة ، بفضل جعل انتخاب هذه الحكومة من حق الشعب وحده . ولقد نص الدستور على أن (اليونانية) هى لغة الدولة الرسمية .

وهكذا حافظ (ريجاز) فى دستوره على فكرة (الإمبراطورية البيزنطية) ، أى على تلك الفكرة التقليدية التى هدفت دائماً إلى إنشاء دولة بيزنطية ، والتى أطلق عليها اليونانيون اسم (الفكرة العظيمة) La Grande Idée . وإلى جانب هذا ، دل وضع الدستور بالصور المتقدمة على وجود ذلك (الرباط الثورى) الذى ربط (ريجاز) واليونانيين عموماً بالآراء والمبادىء التى أتت بها الثورة الفرنسية .

وأما أنشودة الحرب المسماة (ثوريوس) ، والتى صارت عنصراً

أساسياً من عناصر الدعاية الهيلينية ، فكانت قصيدة صار مفروضاً إنشادها على كل المشتركين فى تلك (المؤامرة) التى دبرها (ريجاز) حتى يتعلمها الجميع ، وينشطوا لإذاعتها وتلقينها لبعضهم بعضاً ، فتصبح الأنشودة بفضل ذلك أداة فعالة لترويج الآراء القومية (الوطنية) والثورية فى كل الأوساط وعلى الخصوص بين أولئك الذين كانوا فى المنفى ، ويتعذر لذلك وصول الصحف والرسائل إليهم ، حتى إذا حفظ هؤلاء أنشودة الحرب ، صار فى وسعهم أن يذيعوها ، وأمكن أن يتلقنها غيرهم عنهم . ولقد كانت الأنشودة تتألف من (١٢٦) بيتاً ، وصف فيها (ريجاز) العبودية التى رسف اليونانيون فى أغلالها ، ثم إنه صار يمجد فعال عصابات (الكلفت) الذين صمدوا ببسالة فى نضالهم ضد الأتراك . فى بيتين من هذه القصيدة نالا شهرة ذائعة ، قال (ريجاز) « إنه لمن الخير والأفضل كثيراً أن يعيش المرء ساعة واحدة ، فى حياة حرة سعيدة ، بدلا من أن يعيش أربعين عاماً بطولها ، وهو يرزح تحت نير العبودية ، وبين جدران السجون » وفى هذه الأنشودة وجه (ريجاز) الدعوة لليونانيين قاطبة ، حتى أولئك الذين يعيشون منهم فى الخارج للمجىء إلى بلادهم والنضال من أجل الحرية . فيقول : «الموت فى سبيل الوطن أفضل وأعظم جمالا من أن يكون للمرء سيف فى خدمة الأجنبى مزين بحمائل من الذهب ! » . ووجه (ريجاز) دعوة النضال والحرية لكل أولئك الذين وقعوا تحت وطأة الظلم والعسف فى الدولة العثمانية ، والذين ذكرهم فى قصيدته ، وهم جميع الجنس السلافى فى البلقان ، ثم باشا (ودين) Widdin بالذات (باسفان أوغلو) الذى سبقت الإشارة إليه — الذى ثار أخيراً على الدولة . وطلب (ريجاز) من كل أنصار هذه الحركة التحررية أن يقسموا أغلظ الإيمان لمواصلة القتال ضد الطغيان والفوضى . ولما كان قد وجه دعوته لشعوب تعتنق أدياناً مختلفة، منهم اليونانى ، والسلافى معتنق الأرثوذكسية ، والمسلم ، ومنهم كذلك الكاثوليكى - عند الضرورة ، فقد اختار (ريجاز) أن تكون هذه

اليمين ، أمام (الألوهية المقدسة) ، دون تحديد أو تعيين لمعناها . وهؤلاء جميعاً دعائم (ريجاز) للنضال متحدين من أجل تحرير اليونان وخلاصها .

ولقد اعتمد (ريجاز) والمشتركون معه فى (مؤامراته) على تأييد فرنسا لهم ، فحاولوا إنشاء الصلات مع الفرنسيين لهذه الغاية بشتى الطرق. فبعث (ريجاز) برسائل عدة إلى بونابرت فى مقر قيادته العامة فى إيطاليا ، ولو أن هذه الرسائل — على مايبدو — لم تكن تصله . ثم إنه كتب إلى عضوى حكومة الإدارة (سييس) و (بارتليمى) ، وكان الأخير من أقرباء صاحب (رحلة الشاب انكارسيس) المشهورة ، ووسط (ريجاز) أحد التجار من مدينة (بال) فى حمل رسائله إليهما . وفى سبتمبر ١٧٩٧ ، أوفد (جان مافروجينى) — من أقرباء (مافروجينى) الذى ذكرنا أن الدولة العثمانية أعدمته سنة ١٧٩٠ — إلى باريس ليتصل بوزير الشئون الخارجية فى فرنسا (ديلاكروا) Delacroix . فذهب (جان مافروجينى) عن طريق فرنكفورت ، وكانت هذه — كما عرفنا — مركزاً هاماً لنشر الدعاية الهللينية ، ولنشاط الماسونية ، فمكث بها (جان مافروجينى) مدة شهرين ؛ لم يلبث أن وقع خلالها من الأحداث ، ما جعل الأمور تنحرف لتتخذ طريقاً آخر فى سيرها . أما (ريجاز) نفسه فقد غادر (فينا) إلى (تريستا) فى شهر ديسمبر من العام نفسه عاقداً العزم على الانتقال منها إلى اليونان للاجتماع بالمتآمرين هناك ، والعمل معهم لتحريك الثورة فى اليونان . وكان (ريجاز) يعتمد قبل كل شىء ، على معاونة الفرنسيين له فى تحرير بلاده .

غير أن آمال (ريجاز) ما لبثت حتى انهارت ، كما لحق الفشل بمحاولات اليونانيين فى كل مكان ، وذلك بأن (ستفانوبولى) وسيط الفرنسيين بينهم وبين (زانيت بك) ، وجد بعد عودته من إقليم (مانى) وتزويده بالوثائق التى حملها معه إلى باريس ، أن تغييراً هاماً قد طرأ على السياسة الفرنسية . وسبب ذلك أن بونابرت لم يعد يريد أن يتزعم الحركة

الثورية فى الشرق ، ويفكر بدلا من ذلك فى مشاريع وتدابير أخرى ، وأن حكومة الإدارة صارت فى حال لاترغب معها فى إمداد اليونانيين بالمعونة . وعندئذ لم يعد هناك مناص من تأجيل الثورة التى كان مشروطاً لقيامها مجىء نجدة من ستة آلاف فرنسى لتعزيزها ، ففشلت الحركة ، ولو أن بعض حركات العصيان الصغيرة ، هنا وهناك كانت قد قامت فعلا فى غضون سنة ١٧٩٨ ، فى الوقت الذى ذاع فيه فى اليونان نبأ وفاة (ريجاز) نفسه .

وكان (ريجاز) قد غادر فينا — كما ذكرنا — فى الأيام الأولى من شهر ديسمبر ١٧٩٧ قاصداً إلى تريستا ، فبلغها يوم ١٠ ديسمبر ، ولكن حدث لسوء حظه أن وقعت فى أيدى البوليس رسائله التى كان قد كتبها دون حيطة أو حذر ، فضمنها تعليماته وتوجيهاته لأفراد الجالية اليونانية فى فينا . فألقى القبض عليه مساء يوم وصوله نفسه ، وعثر البوليس فى حقائبه على وثائق أخرى هامة ، وعلى مقالات ورسائل سياسية ، ثم أنشودة الحرب المعروفة ، والدستور الذى وضعه ، إلى جانب قوائم بأسماء الأنصار والمؤيدين ، الأمر الذى كشف تماماً عن حقيقة نواياه وأغراضه ، وأماط اللثام عن (مؤامرته) الكبرى . فألقت السلطات القبض على حوالى عشرين شخصاً ، كان منهم ثمانية من الرعايا الأتراك . ولما كانت النمسا تتفاوض وقتئذ مع الدولة العثمانية بشأن الثوار البولنديين اللاجئين فى تركيا ، وبشأن الحصول من الدولة على تصاريح للسفن التجارية التى كانت النمسا قد استولت عليها من أسطول البندقية القديم بمقتضى معاهدة كمبوفرميو ، وتريد الترخيص لهذه السفن بالملاحة والعمل فى مياه الدولة ، فقد رأت النمسا فى القبض على الثوار اليونانيين الذين أرادوا الانتقاض على الدولة ، وسيلة تستطيع بها المساومة مع الأتراك لتظفر بمطلبها منهم . فسلمت الحكومة النمساوية للسلطات العثمانية (ريجاز) والرعايا الأتراك الذين قبضت عليهم . ولقى كل هؤلاء حتفهم ، بما فيهم (ريجاز) شنقاً فى سجن بلغراد فى ٢٤ يونيه ١٧٩٨ .

ولقد كان متنظراً بعد اكتشاف هذه المؤامرة أن ينقل البوليس النمساوى قصارى جهده للقضاء على كل نشاط للدعاية ، وأن يحكم رقابته على اليونانيين فى فينا ، وفى سائر أنحاء النمسا . وبالفعل سرعان ما صدر الأمر بتعطيل جريدة (إفيميريس) ، ومصادرة مطبعتها .

وسارت الأمور فى غير صالح اليونانيين ، على أثر تأسيس التحالف الدولى الثانى ضد فرنسا ، وتزايد شعور الفرنسيين بخطورة مركزهم ، وكان القيصر بول الأول عند اعتلائه العرش عقب وفاة والدته كاترين الثانية ، هو الذى أنشأ هذه المحالفة التى ضمت إليها النمسا وانجلترة وتركيا ونابولى وأكثر الإمارات والدويلات الألمانية . ولقد سير القيصر جيشاً قوياً بقيادة (سواروف) صاحب الشهرة العسكرية الواسعة ، إلى شمال إيطاليا لمؤازرة الجيوش النمساوية بها بقيادة (كراى) Kray ، فانهزم القواد الفرنسيون : (شيرر) فى واقعة (ماجنانو) Magnano ، فى ٥ إبريل ١٧٩٨ ؛ و (مكدونالد) فى واقعة (تريبا) فى ١٧ — ١٩ يونية ؛ (جوبير) فى واقعة (نوفى) فى ١٥ أغسطس — وقد سبقت الإشارة إلى هذه المعارك فى موضعها — ثم لم تلبث أن خرجت نابولى بمساعدة أسطول (نلسن) من حوزة الفرنسيين ؛ ثم غادرت الحامية الفرنسية رومه ، وأعيدت بها حكومة البابوية ، ففقدت فرنسا وسط إيطاليا وجنوبها . ولقد سارت الأمور فى غير صالح فرنسا فى ميدان آخر كذلك ، حينما استطاع (على التبلينجى) Topelendji ، أو التبلينى نسبة لبلدة تبلين فى ألبانيا — وهو الذى اشتهر فيما بعد باسم على باشا والى يانينا — أن يستولى بقواته « العثمانية » على ثلاث مواقع بساحل دلماشيا تابعة لحكومة جزر الأيونيان ، وكانت فرنسا قد حصلت على هذه الجزر فى صلح كمبوفرميو ، وفى شهر مارس ١٧٩٩ ظهرت الأساطيل العثمانية والروسية أمام كرفو ، إحدى جزر الأيونيان ؛ فبادر بالانضمام إلى هذه القوات نبلاء كرفو الذين التفوا حول (كابوديسترنا) Capodistrias (١٧٧٦ - ١٨٣١) وهو من أبناء كرفو الذين ولدوا بالجزيرة ،

وقد التحق (كابوديستريا) فيما بعد بخدمة القيصر إسكندر الأول وصار وزير خارجيته ، ورفض قيادة الثورة اليونانية عند اشتعالها فى سنة ١٨٢١، وفى كرفو حينئذ أسقط فى يد الحامية الفرنسية ، واضطرت للتسليم بالرغم من دفاعها الكبير عن الجزيرة . ولما لم تستطع الحكومة الفرنسية إرسال أية نجدات إلى جزر الأيونيان فقد استرجعت تركيا هذه الجزر ، وسرعان ما تأسست فى جزر الأيونيان جمهورية متمتعة بالحكم الذاتى تحت السيادة العثمانية ، وتحتلها فى الوقت نفسه قوات روسية . ونالت هذه الجمهورية الجديدة دستوراً ذا صبغة أرستقراطية ، وأقبل من ثم النبلاء الذين تألفت منهم الطبقة الارستقراطية فى جزر الأيونيان على تأييد السيطرة العثمانية الروسية ، وصاروا يقفون موقف العداء من العناصر الديمقراطية التى كانت تؤيد فى الماضى السيطرة الفرنسية .

وهكذا انقضت هذه الفترة ، وقد تحطمت أثناءها كل الآمال التى كان اليونانيون قد عقدوها على نجاح مؤامرة (المانيى) أو على زعامة (ريجاز) أو على نجدة الفرنسيين لهم . ومع ذلك فإن جذوة هذه الآمال لم تنطفىء تماماً ، كما تألفت من كل هذه الحوادث « أسطورة » شيقة . فلقد صار (ريجاز) معدودا من « الشهداء » الذين يقدس الشعب اليونانى ذكراهم ، ومعتبرا رمزاً للاستقلال وعلماً على البطولة الوطنية . ومثلما بقيت ذكرى (ريجاز) خالدة ، فقد بقيت كذلك أنشودة الحرب (ثوريوس) ، التى حفظها كل فرد فى العالم اليونانى عن ظهر قلب ، مبعث الحياة والرجاء ، ولحمة الشعور القومى ومساكه ونبعاً صافياً ينهل منه الشعب اليونانى مقومات حياته الدفاقة ، والكفيل ببقاء هذه الحيوية برغم كل ما وقع من كوارث ، حتى إذا جاءت أحداث ١٨٢١ هب الشعب اليونانى يتغنى بهذه الأنشودة ، فتنهمر على السواء دموع أولئك الذين ينشدونها ، ثم الذين ينصتون إليها فى سكون وخشوع .

ومع ذلك فالواضح من كل ما تقدم ، أن حركة (ريجاز) والثوريين كانت سابقة لأوانها . ولكن فشل هذه الحركة لم يكن معناه بحال من الأحوال أن الفكرة القومية أو الشعور القوى قد قضى عليهما . ولقد بقيت المدارس التى أنشئت لإحياء الثقافة الهيللينية تؤدى على خير وجه رسالتها ، وظلت الحركة الفكرية ، كما بقى الانتعاش الذهنى قائماً . فتأسست فى بوخارست مدرسة ثانوية يونانية ، فى سنة ١٨١٠ ، وجمعية لأنصار الأدب ، وأنشأ « المثقفون » فى فينا مجلة أدبية [1] — وكان من المتعذر بطبيعة الحال إنشاء مجلة سياسية . فظهرت هذه المجلة الأدبية فى أول عهدها مرتين شهرياً ، ثم صارت بعد مضى سنة واحدة تصدر جريدة يومية، ظهر أول أعدادها فى بداية يناير ١٨١١ ، ويتولى أحد العلماء (أنثيم جرازيس) Anthime Grazis ، الإشراف عليها . وكانت هذه المجلة بمثابة دائرة معارف أدبية وعلمية فى كل ما هو متعلق بشئون اليونان ، كما كانت على وجه الخصوص مرآة للحركة الفكرية المعاصرة . فاقتنت المدارس هذه المجلة ، وأقبل الناس على قراءتها بشغف عظيم ، واستمرت تصدر ثلاث سنوات . وفى يوليو ١٨١١ صدرت صحيفة أخرى [2] فى مبدأ الأمر نصف أسبوعية، ثم صارت بعد سنة ١٨١٢ جريدة يومية ، كما أخذت تنشر من آن لآخر ملاحق أدبية . وفى سنة ١٨١٢ تأسست أثناء الاحتلال الفرنسى الثانى لجزر الأيونيان ، جريدة صدرت بالإيطالية [3] ، ولكنها كانت تنشر مرة كل شهر موجزاً لأخبارها وبحوثها باليونانية .

وهذه الصحف التى صدرت فى بوخارست ، وفينا وجزر الأيونيان (فى عهد الإمبراطورية النابليونية) لم تلبث أن هيأت الفرص بعد ذلك لصدور عدد من الصحف التى عملت على توثيق عرا الصلات بين الحركة

(١) Le Mercure Savant — Hermis Ologhies.

(٢) Hellinicos Tilegraphos.

(٣) La Gazetta Della Isole Ionie Liberale

اليونانية القومية الأولى (١٧٩٧) ، وبين حركة اليونان الاستقلالية فى سنة ١٨٢١ ؛ فقد تأسست فى باريس مجلة (أثينا) L'Athena فى سنة ١٨١٨ ، ثم تأسست فى باريس فى العام التالى صحيفة (النحلة) Mélissa ، وفى فينا صدرت فى سنة ١٨١٩ مجلة (كاليوبى) Calliopi فقد أمكن بفضل هذه الصحف والمجلات جميعها التى صدرت فى فينا وجزز الأيونيان على وجه الخصوص ، إنشاء تلك الروابط التى جمعت بين حركتى اليونان القوميتين فى سنتى ١٧٩٧ ، و ١٨٢١ .

على أنه مما تجدر ملاحظته أن مركز الحركة اليونانية كان قد انتقل إلى الخارج بعد حوادث ١٧٩٧ — ١٧٩٩ . ولو أن الحال الآن صار مختلفاً عما كان عليه فى الماضى ، حينما كانت بلاد اليونان فى شبه عزلة عن أبنائها (المهاجرين) . بل إن كل تلك الآراء والأنباء التى نشرتها الصحف والمجلات اليونانية التى تصدر فى الخارج ، صارت الآن تجد طريقها إلى بلاد اليونان ؛ فلم يعد اليونانيون فى غفلة عن مجريات الأمور فى خارج بلادهم أو يجهلونها . وثمة ملاحظة هامة أخرى هى أن تغييراً معيناً لم يلبث أن طرأ على الحركة اليونانية فى مظاهرها وصورها ، فلم يعد غرضها المباشر «سياسياً» صرفاً ، بل صارت تقوم على فكرة جديدة ، هى أن يسبق نشر التعليم ، وكذلك التحرر والخلاص «العقلى» الحركة السياسية ذاتها ، والتى سوف تكون حينئذ نتيجة لنشر التربية والثقافة بين أهل البلاد بمجرد انتقال من طور عقلى وروحى إلى آخر عملى وثورى . وعلى ذلك فقد توقف الآن كل عمل أو نشاط ثورى توقفاً تاماً ؛ وتأجل ذلك إلى موعد آخر يحدد فى المستقبل .

ولقد كان (أدمانتيوس كوريس) Adamantios Korais هو المسئول عن هذا التحول الذى طرأ على الحركة القومية اليونانية ؛ ويعتبر (كوريس) ممثل الحركة الهيللينية فى عهد الإمبراطورية النابليونية . كان

من العلماء الأفذاذ ، كما كان ذا وطنية ملتهبة نشأ في بيئة امتاز أهلها بالنشاط الثقافي والاقتصادي وذلك في جزر (شيوز) Chios إحدى جزر الأرخبيل ، حيث نبتت أسرته . وكانت (شيوز) من أهم مراكز الثقافة والحركة الذهنية العظيمة في اليونان ، واشتهرت هذه الجزيرة بوجود مكتبات كبيرة بها وكان جد (كوريس) شغوفاً بالكتب ، أما والده فكان من كبار تجار اليونان في أزمير التي ولد بها (كوريس) في سنة ١٧٤٨. وإن كان (كوريس) يوناني الأصل ، فقد كان كذلك (أوروبي) التكوين ، فقد أوفده أبوه إلى أوروبا ليدرس فنون التجارة ، وأعمال المصارف في أمستردام ، حيث عاش بها (كوريس) سنوات عدة ، ثم إنه زار فينا وتريستا والبندقية ، وأقام في هذه الأخيرة عامين قبل عودته إلى أزمير . وفي سنة ١٧٨٢ غادر (كوريس) أزمير مرة أخرى ، فقصد إلى فرنسا ليدرس الطب في (مونبلييه) Montpellier وكان لكلية الطب بها شهرة ذائعة ، فأقام في هذا المكان حتى سنة ١٧٨٨ ، ودرس في هذه المدة الطب والكيمياء ، وتتلمذ على العالم الكيميائي المعروف (شابتال) Chaptal الذي وصل إلى مرتبة الوزارة في عهد نابليون الأول . وانتقل (كوريس) بعد ذلك إلى باريس ، التي سماها (أثينا الصغيرة) ، وقرر الإقامة الدائمة بها ، وحدث هذا في الوقت الذي بدأت فيه الحركة الثورية في باريس ، ثم امتدت إلى سائر أنحاء فرنسا . وتحمس (كوريس) تحمساً عظيما للآراء التي أتت بها الثورة الفرنسية . غير أن (كوريس) على خلاف مواطنيه المقيمين في أوروبا ، والذين أعجبوا بالحوادث التي أفضت إلى وصول بونابرت إلى (القنصلية) في فرنسا ، لم يلبث شعر بنفور عظيم من بونابرت الذي بزغ نجمه بعد (انقلاب بريمير) . ثم انتهى الأمر بأن صار (كوريس) يكره ما أسماه (بالطغيان النابليوني) كراهية شديدة . وفي اللحظة التي توفي فيها (ريجاز) في سنة ١٧٩٨ ، أصدر (كوريس) مؤلفاً صغيراً ، حمل فيه حملة عنيفة على حكومة النمسا التي

اجترأت على تسليم (ريجاز) ، الوطنى العظيم ، للعثمانيين حتى يفتكوا به . وفى هذا المؤلف دعا (كوريس) للثورة . ولما كان يريد أن يقف العالم على « حضارة » اليونانيين وأحوالهم فى عصره ، فقد وضع بحثاً فى هذا الموضوع تقدم به إلى (جمعية المهتمين بشئون الإنسان)(١) فى سنة ١٨٠٣ . ولكن هذا الاتجاه صوب الثورة لم يستمر طويلا ، لأن (كوريس) لم يلبث أن حول جهوده ونشاطه بعد ذلك فى اتجاه آخر ، للاهتمام بالناحية الثقافية والعلمية ، فكان عمله فى هذا الميدان أبقى وأعمق أثراً من نشاطه السابق .

وذلك لأن (كوريس) صار صاحب الفضل فى أنه جعل اللغة اليونانية الحديثة لغة علم وأدب وثقافة ، ولغة حضارة ومدنية . فاستطاع أن يهيء لبلاده ذلك السلاح القوى الذى لا مندوحة عنه بتاتاً فى حياة الأمم والشعوب ، ونعنى به وجود لغة أهلية حية إلى جانب يقظة الشعور الأدبى ، والقدرة على تذوق الأدب ، وتلك هى العوامل التى ينشأ من تفاعلها الأدب الأهلى أو القومى . وكانت وسيلة (كوريس) إلى ذلك نقل المؤلفات الأجنبية المهمة إلى اللغة اليونانية « المحلية » التى يفهمها مواطنوه ، ويتكلمون بها فى عصره .

فبدأ (كوريس) ينقل من الإنجليزية والألمانية ، المؤلفات المعتمد عليها فى دراسة الطب ، الى اللغة اليونانية . ثم نقل إلى اليونانية فى سنة ١٨٠٢ مؤلف العالم الجنائى والفيلسوف الإيطالى المشهور (بيكاريا) **Beccaria** عن الجرائم والعقوبات(٢) . و (بيكاريا) أصله من ميلان ، عاش من سنة ١٧٣٨ إلى سنة ١٧٩٤ . وكانت ترجمة هذا المؤلف — على وجه الخصوص — السبب فى ذيوع صيت (كوريس) وشهرته .

Société Des Observateurs de L'Homme (١)

Les Délits Et Les Peines. (٢)

وإلى جانب ترجمة هذه المؤلفات الطبية والقانونية ، أخذ (كوريس) على عاتقه نشر مؤلفات الإغريق القدماء . فبدأ بترجمة كتابات (سترابون) Strabon العالم الجغرافى الإغريقى ، وكتب (كوريس) لهذه الترجمة مقدمة ذات قيمة علميـــة عظيمة ، ثم إنه ترجم كتابات الفيلسوف (ثيوفراست) Theophraste الذى خلف أرسطو فى (مدرسته) وقد نشرت هذه الترجمة فى سنة ١٧٩٩ ، ثم عكف (كوريس) على نقل مؤلفات الطبيب الإغريقى (هيبوقراط) Hippocrate ، وقصص الروائى (لونجوس) Longus صاحب قصة (دافن وكليوى)[١] المشهورة . وكذلك كتابات المؤرخ والفيلسوف الأخلاقى (بلوتارك) Plutarque ، صاحب تراجم عظماء الرجال فى اليونان وروما ، ولقد عكف (كوريس) على نقل مؤلفات كل هؤلاء وكثيرين غيرهم من أعلام الكتاب وقادة الرأى والفكر الإغريقى القديم ، إلى اللغة (الأهلية) اليونانية . ثم إنه أسس فى سنة ١٨٠٧ علاوة على هذا كله (مكتبة يونانية) جمعت كل ما أمكن نشره من مؤلفات الإغريق القدماء . واستمرت هذه المكتبة قائمة حتى وفاته ، وبلغ عدد مجلداتها (٢٦) مجلداً . وعمّر (كوريس) طويلا ، فتوفى وهو فى سن الخامسة والثمانين فى سنة ١٨٣٣ .

وكانت رسالة (كوريس) التى كرس حياته لتأديتها ، هى تقريب « الفكرة اليونانية » من الذهن الأوروبى المثقف ، وإذاعتهـــا بين كل الأوساط المثقفة فى أوروبا . ونجح (كوريس) فى تأدية هذه الرسالة نجاحاً كاملا . فكان هو إذاً واضع أسس الحركة التى عرفت فيما بعد باسم (مناصرة الهيللينية) أو اليونانية Philhellénisme .

وعلى ذلك فقد صارت القومية اليونانية منذ ذلك التاريخ متيقظة لوجودها ، وتشعر بأنه قد صار لها « وجود » وكيان فعلى . ومع ذلك

Daphnis et Chloé (١)

فقد كان هذه اليقظة القومية ما يمكن تسميته « شخصية ثنائية » ؛ فنى حين كان (العقل والروح) يعيش حراً طليقاً فى أجواء أوروبا و « نائيا » أى خارج بلاد اليونان نفسها ، بقى (الجسد والهيكل الجسمانى) قابعاً فى عقر داره ، عاجزاً عن النشاط والحركة ، ويرضخ لسلطان العثمانيين . ولقد كان متعـــذراً قيام الحركة الاستقلالية اليونانية ، طالما بقى هذا الازدواج . فإذا اتحد الروح بالجسد ، وزالت هذه (الثنائية) بفضل نشاط جمعيات الإخوان (الهيتريافيلكى) ونشوب ثورة سنة ١٨٢١ ، صار ممكناً إنشاء دولة قومية يونانية مستقلة .

أما حركة اليونان القومية الأولى ، والتى سردنا قصتها فيما تقدم ، وجرت حوادثها فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، فقد كان الفشل نصيبها للأسباب التى حرصنا على بيانها أثناء هذه الدراسة . ومع ذلك ، وبالرغم من إخفاقها ، فلا جدال فى أن هذه الحركة الأولى قد كانت فعلا ومعنى ، حركة قومية .

* * *

٣ — إرلندة :

كانت الثورة الفرنسية بالنسبة لليونان العامل الذى جعل ممكنا أن تشعر لأول مرة بذاتيتها الخاصة بهـا ، وأن تحاول تحقيق هذه الذاتية وإبرازها ، فكانت الثورة الفرنسية — لذلك — ذات آثار طيبة و « خيرا » على اليونان .

ولكن الأمر كان على العكس من ذلك بالنسبة لإرلندة . فالثورة الفرنسية ، كانت ذات آثار سيئة ، و « شراً » على إرلندة ، ووبالا ونكبة عليها . لأنه كان بسبب الثورة الفرنسية أن حصلت الفرقة والانقسام فى صفوف الإرلنديين نتيجة للأعمال غير الحكيمة وللأخطاء التى جعلتهم

الثورة يرتكبونها . ثم إن الثورة سرعان ما أثارت في انجلترة المخاوف العظيمة ، حتى إن الحكومة الإنجليزية لم تلبث أن زادت من صرامة الإجراءات والتدابير التي كانت تتخذها ضد الإرلنديين من أجيال طويلة بقصد الحيطة والحذر منهم .

ففي السنوات التي سبقت الثورة الفرنسية ، خصوصاً منذ أن حصل برلمان (دبلن) على استقلاله في التشريع في سنة ١٧٨٢ ، وخلال الأعوام التالية حتى سنة ١٧٩٠ ، كانت الآمال منتعشة في إمكان تحسين أحوال البلاد ، وأدخلت بالفعل بعض الإصلاحات الاقتصادية ، مثل السماح بتصدير القمح الذي جعل ممكناً نمو زراعة الحبوب وتقدمها بعض الشيء ؛ كما تقدم نسج القنب تقدماً ملموساً . ولكن تلك كانت إصلاحات ضئيلة بالنسبة لما كانت تتطلبه البلاد ، ثم إنها لم تقطع شوطا بعيدا . وعلاوة على ذلك فقد بقيت الحكومة الإنجليزية تصم آذانها عن سماع مطالب الإرلنديين، وتمتنع عن إجابتها . فرفضت في سنة ١٧٨٥ مشروعاً تقدم به (وليم بيت) إلى مجلس العموم الإنجليزي لإلغاء القيود الاقتصادية وإجازة حرية التبادل التجاري مع إرلندة فأدخل (وليم بيت) تعديلات كثيرة على مشروعه أفقدته طابعه الأساسي ، وقيدت التجارة الأرلندية ؛ وعندئذ نال مشروعه موافقة المجلس ، ولكن (هنري جراتان) Grattan الزعيم الأرلندي والذي كان بروتستنتيا ومن أصحاب الأراضي ، لم يلبث أن تصدى لمعارضته معارضة شديدة ، لأن من بين التعديلات التي أدخلت ، وطلب بعضها من البرلمان الأرلندي استصدار القوانين التي تجعل نافذة في أرلندة كذلك كل القوانين التي يصدرها البرلمان الإنجليزي بشأن «الملاحة» . ومعنى ذلك إلغاء ذلك الاستقلال في التشريع الذي كان البرلمان الأرلندي قد ظفر به منذ أعوام ثلاثة فقط .

ولقد أراد أرباب الصناعة الإنجليز أن تبقى ضئيلة أجور العمال الأرلنديين المهاجرين إلى انجلترة ، فاشتدت معارضتهم ضد التخلي عن سياستهم الاقتصادية القديمة إزاء إرلندة ، ولذلك لم يحدث تغيير ما في النظام « القانوني » الذي وقع عبؤه الثقيل على كاهل الفلاح الإرلندي

وأرهقه . ثم إنه كان بسبب الأزمة الاقتصادية المزمنة ، أن ظهر منذ ١٧٨٧ — وعلى نحو ما ذكرناه فى موضعه — جماعة (الصبيان البيض) Whietboys الذين استخدم البرلمان الأرلندى ضدهم أشد وسائل العنف للقضاء عليهم بدرجة فاقت فى قسوتها وسائل البرلمان الإنجليزى للغرض نفسه . وهكذا فإن الإصلاحات القليلة التى حصلت ، لم يفد منها سوى أهل الطبقة المتوسطة العالية ، أى أعيان البورجوازية Gentry البروتستنت فى أرلندة ، وهى الطبقة التى أصرت على التمسك بامتيازاتها ، فبقيت حينئذ (المشكلة الأرلندية) دون حل .

وأظهر برلمان (دبلن) الخضوع الكامل فى علاقاته مع الحكومة الإنجليزية ، وكان هذا البرلمان يتألف دائماً من أعضاء من البروتستنت . ولم يفد من الإصـــلاح سواد الشعب الكاثوليك فى أرلندة ، حتى أن البرلمان الإرلندى لم يلبث أن رفض مشروع إصلاح انتخابى وضعه (هنرى جراتان) لإعطاء بعض حقوق الانتخاب للكاثوليك . وذلك لأن البروتستنت الذين هيمنوا على الإدارة فى إرلندة وسيطروا على شئونها ، لم يكونوا يريدون بتاتاً إشراك أحد من الكاثوليك معهم فى ممارسة السلطة التنفيذية أو السلطة الإدارية . فبقى الحكم فى إرلندة دائماً فى أيد أرستقراطية بروتستينتية ، اكتفت بأن صارت تعامل سواد الشعب الكاثوليكى الذى وقع تحت سلطانها بالصورة التى أرادتها . وكأنما كان الكاثوليك « أتباعا » لهم .

تلك إذاً كانت الحال فى إرلندة عندما شبت نيران الثورة الفرنسية ، والتى كان لها عند اندلاعها « تأثيرات سحرية » . فإن الثورة سرعان ما أطلقت العنان لتدفق موجة عظيمة من الوطنية فى إرلندة ، وللمطالبة بالحقوق المغتصبة (١٧٩٠) ، أما هذه الحركة الوطنية فقد تزعمها محام شاب برتستنتى من أهل بلفاست ، هو (ثيوبالد وولف تون) Theobald Wolfe Tone وكان متأثراً بالآراء الجديدة التى أتت بها الثورة الفرنسية . رأى أن يجمع

الأرلنديين قاطبة من بروتستنت وكاثوليك معاً وفي صعيد واحد على أساس المطالبة بالإصلاح وإزالة المساوىء التي تشكو البلاد منها . وكان ذلك ولا شك تفكيراً جديداً ، ومنهاجاً للعمل جديداً أيضاً ، إذا عرفنا أن الاختلافات الدينية كانت دائماً منبع التفرقة والإنقسام في إرلندة ، والحائل القوي الذي يقف دون اتحاد الكلمة في أي جهد مشترك .

وعلى ذلك فقد ضم (وولف تون) الأرلنديين الثوريين في جمعية تأسست في سنة ١٧٩١ باسم (جمعية الأرلنديين المتحدين)(١) بدأت بأن ضمت إليها البروتستنتيين الشماليين الذين لم يلبثوا أن رحبوا بانضمام الكاثوليك الرومانيين (أي أتباع كنيسة رومة) إليهم ، وتولت إدارة هذه الجمعية لجنة تنفيذية من خمسة أعضاء . وكان واضحاً أن برنامجها يقوم على الإصلاح ولا يهدف إلى الثورة ، فقد نادت الجمعية بحقوق الإنسان ، وطالبت بإصلاح البرلمان الأرلندي وإزالة المساوىء التي يشكو منها الشعب ، ثم إنها قامت بحملة شديدة ضد طغيان (الملاك) ورجال الكنيسة الإنجليكانية . وقد ضم جهودهم إلى هذه الحركة الموجهة ضد الأرستقراطية التي حكمت البلاد ، أتباع الكنيسة المشيخية (البرسبتيرية) الديمقراطيون في مقاطعة (ألستر) Ulster ، وأتباع الكنيسة الكاثوليكية الذين ألفوا عصابات (المدافعين) Defenders ، كما أسس البروتستنت جمعيات سرية ، مثل جماعة (صبيان الفجر) Peep of Day Boys الذين عرفوا فيما بعد باسم (أورانجمين) Orangemen . وكان زعماء هذه الحركة من الذين تأثروا بدراسة (جان جاك روسو) حتى إنهم اعتبروا أنفسهم تلاميذ لهـذا الفيلسوف الفرنسي ؛ من هؤلاء (تاندي) Tandy ، و (إميت) Emmett و (أوكونل) O'Connel ، و (فيتزجيرالد) Firzgerald ؛ ووقعت مصادمات كثيرة بين (المدافعين) و (صبيان الفجر) . ولكن هذه المصادمات لم تقض على التحالف القائم بين البروتستنت والكاثوليك . ثم تأسست

(١) Society of United Irishmen

جمعيات سياسية كانت أهمها (اللجنة الكاثوليكية) التى تألفت فى فبراير ١٧٩٢ لتعمل على ربط هذه الجمعيات السياسية فى نوع من الاتحاد الفيدرالى. وطالبت هذه الجمعيات بإلغاء قانون التمييز الطائفى، وبإعطاء الكاثوليك حق الانتخاب. وتقدم (هنرى جراتان) بمشروع يتضمن هذه المطالب إلى البرلمان، ولكن كان نصيب هذه المطالب الرفض. وفى (بلفاست) انبرت جماعة أخرى تطالب من جانبها بالانفصال عن انجلترة.

وكانت انجلترة فى هذا الوقت تعانى مصاعب متعددة، سببها رداءة المحصول وقلته، وارتفاع أسعار الخبز خلال شتاء ١٧٩١ — ١٧٩٢، الأمر الذى أدى إلى قيام حركة شعبية ديمقراطية فى البلاد؛ ثم وقعت خلال الربيع الاضطرابات فى المدن الصناعية. وكان من أسباب الاضطرابات التى حصلت ذيوع الآراء التى أتت بها الثورة الفرنسية، فقد تألف بانجلترة حزب راديكالى اعتنق هذه الآراء والمبادىء، وطالب بعقد مؤتمر وطنى انجليزى، واستطاع أن يعقد مؤتمراً وطنياً فى اسكتلندة فى شهر أكتوبر من سنة ١٧٩٣، أرسل الأرلنديون ممثلين لهم به. وكان من مبادىء هؤلاء الديمقراطيين الإنجليز أن تنال أرلندة حريتها. وانزعج (وليم بيت) الأصغر والحكومة الإنجليزية من هذه الحركة، وأراد أن يدفع شرها، وإنهاء الأزمة، فقرر إجابة بعض المطالب، وبذلك نال الكاثوليك حق الانخراط فى سلك المحاماة، والقيام بمهمة المحلفين فى ارلندة (١٧٩٢) ثم أعطى الكاثوليك حق الانتخاب (١٧٩٣)؛ على أن يكون هذا الحق من نصيب الذين يدفعون ضرائب قدرها أربعون شلناً؛ كما هو الحال فى انجلترة. ولكن الكاثوليك لم يعطوا فى الوقت نفسه حق الترشيح للنيابة وفى سنة ١٧٩٤، أرسل حاكماً على أرلندة، لورد (فيتزوليام) Fitzwilliam وكان من الأحرار. ولكن (سياسة إجابة المطالب) هذه التى سار عليها (وليم بيت) سرعان ما توقفت بسبب الذعر الذى استولى على الانجليز من جراء ما شاهدوه من نتائج انتصار الديمقراطية فى فرنسا بعد انقلاب

١٠ أغسطس (١٧٩٢) وبعد انعقاد المؤتمر الوطنى الفرنسى الذى انتخب على أساس حق الانتخاب العام، ثم إعدام الملك بعد ذلك بقليل (يناير ١٧٩٣). فقد ترتب على تطرف الفرنسيين فى تفسير معنى الديمقراطية، أن انفض كثيرون من الإنجليز الذين كانوا يعطفون على الثورة الفرنسية، ولم يعودوا يؤيدون «قضية» فرنسا. ثم حدث فى الوقت نفسه أن نشبت الأزمات الدبلوماسية بين انجلترة وفرنسا بسبب فتح نهر (إيسكو) Escaut للملاحة الحرة، الأمر الذى أزعج انجلترة. وقد أسفرت هذه الأزمات عن إعلان الحرب بين فرنسا وانجلترة فى بداية فبراير ١٧٩٣.

وكان الأرلنديون هم الذين دفعوا الثمن! فقد قامت فى انجلترة حركة رجعية شديدة ضد الآراء الحرة وضد إرلندة؛ وصار من عداد الرجعيين كل من الملك جورج الثالث، والذى كان فى عداء مستمر ومستحكم مع الكاثوليك؛ و (وليم بيت) الأصغر الذى كان يبدو قبل ذلك ميالا للتفاهم وطلب لوردات إرلندة استدعاء (فيتزوليام)، فاستدعى هذا من منصبه فى فبراير ١٧٩٥؛ وحلت الحكومة (جمعية الأرلنديين المتحدين) واضطر (وولف تون) و (فيتزجيرالد) إلى العيش فى المنفى بفرنسا.

وثمة نتيجة أخرى لحوادث الثورةالفرنسية هى أن العنصر البروتستنتى الحر لم يلبث أن انفصل عن الكاثوليك فى أرلندة؛ كما أزعج رجال الدين الكاثوليك ما صار يحدث إثارة للخواطر فى الريف خصوصاً، ولما كان هؤلاء فى عداء مستحكم ضد فرنسا، لموقفها العدائى على أيام الثورة ضد الكنيسة، فقد انصرفوا عن «الثوريين» الأرلنديين وخصوصاً بعد أن أرهبتهم أعمال العنف التى قام بها هؤلاء فى شتاء ١٧٩٥ — ١٧٩٦.

ومن هذا التاريخ، يمكن اعتبار غربى إرلندة إجمالا فى حالة عصيان واضطراب شديدين، كانا مصحوبين بنوع من النشاط لا جدال فى أنه كان ينبىء قطعاً عن وجود حركة ثورية حقيقية فى هذا القسم من جزيرة أرلندة.

ولقد أرادت فرنسا أن تستفيد من هذا الموقف فى حربها مع انجلترة. وعمل (وولف تون) من جهته — وهو لاجىء بفرنسا — على دفع الحكومة الفرنسية لاستخدام أرلندة كأحد أدوات الحرب ضد انجلترة، وأوفدت (لجنة الخلاص العام) إلى أرلندة أحد رجال الدين البروتستنت القدامى، ويدعى (جاكسون) Jackson، ولكنه وقع فى قبضة السلطات الإنجليزية التى ألقت به فى غياهب السجون. وذهب (وولف تون) إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حتى يجمع الأموال اللازمة للحركة، ثم عند عودته من أمريكا فى فبراير ١٧٩٦، أخذ على عاتقه قيادة العمليات فى أرلندة. وبذلك أمكن قيام حركة داخلية أرلندية، ثم أخرى خارجية فرنسية، كان الغرض منهما معا تخليص أرلندة. فاحتشدت القوات الفرنسية فى ثغر (بريست) Brest بقيادة الجنرال (لازار هوش) وتهيأ أسطول من ثلاثين فرقاطة وخمس عشرة سفينة أخرى بقيادة الأميرال (بوفيه) Bouvet للنزول فى أرلندة. ولكن هذا المشروع لم ينجح، لأن معظم قوات الحملة من برية وبحرية، وصلت أمام خليج (بانترى) Bantry Bay فى ٢٢ ديسمبر ١٧٩٦، ولم تستطع النزول إلى البر بسبب هياج البحر الشديد، فاضطرت إلى العودة بعد ثمانية أيام. وعندما حضر (هوش) نفسه ومعه جزء بسيط من قوات هذه الحملة، لم يجد فى مكان المقابلة الذى حصل الاتفاق عليه سوى قطعتين من الأسطول فحسب، فأقلع بدوره عائداً إلى (لاروشيل) Larochelle التى بلغها فى ١٣ يناير ١٧٩٧. وبذلك فشلت الحركة.

ولقد أعطى تعاون الفرنسيين واشتراكهم فى هذه الحملة الارلندية، الإنجليز الفرصة التى ينشدونها لمعاملة الأرلنديين معاملة الثوار والعصاة.

ثم حصلت فى غضون سنة ١٧٩٧ محاولة أخرى، تهيأت الفرصة المناسبة لها بسبب ما كانت تعانيه انجلترة آنئذ من أزمة مالية وسياسية

عصبية . فقد اعتنق (اليعاقبة) الإنجليز الفكرة الأرلندية ، كما أن أصحاب هذه المحاولة الجديدة أرادوا الاستفادة من الصعوبات الداخلية في انجلترة بسبب عصيان بحارة الأسطول الإنجليزي الرابض في (سبيت هيد) Spithead في أبريل من هذا العام . ولقد بلغ خوف الإنجليز من محاولة الفرنسيين إنزال جيوشهم بأرضهم ، درجة جعلتهم يبدأون المفاوضة مع حكومة الإدارة في (ليل) Lille في يوليو ١٧٩٧ . وكان في هذه الظروف إذاً وحتى يتخلص الإنجليز من متاعبهم في أرلندة ، أن لعب هؤلاء لعبتهم الكبرى ، أي بذر بذور الشقاق والتفرقة الدينية بين الأرلنديين الكاثوليك والبروتستنت ، وبصورة نجحت في أن تفصل الأرلنديين عن الإنجليز فصلا نهائياً .

ففي سنة ١٧٩٥ تأسست في (ألستر) جمعية (أورانجمين) ، وهم الذين عرفوا أصلا — كما ذكرنا — باسم (صبيان الفجر) . وقد نظمت هذه الجمعية العصابات للكفاح ضد الكاثوليك ، ثم عمدت الحكومة في أرلندة إلى مطاردة الكاثوليك بأساليب تشبه في صرامتها وقسوتها الأساليب التي كان يتبعها لويس الرابع عشر لمطاردة البروتستنت في فرنسا بعد إلغاء مرسوم نانت . ولقد كان يبدو أن الحكومة الإنجليزية إنما تريد — متعمدة — إثارة العصيان في إرلندة حتى تتخذ من ذلك ذريعة للانتهاء (بضربة باطشة واحدة) من كل مشاكل إرلندة . ولقد هدفت حركة إقليم (ألستر) إلى طرد الفلاحين الكاثوليك من مقاطعات إرلندة الشمالية الشرقية . وكان يوجد على حدود (ألستر) ومقاطعة (أرماغ) Armagh القريبة عدد كبير من « الملتزمين» الكاثوليك الذين كانوا مستخدمين في أملاك البروتستنت الواسعة ، والذين أراد هؤلاء الآن التخلص منهم . فتألفت لذلك العصابات من البروتستنت ومن الكاثوليك واشتد النضال بين الفريقين ، وانهزمت العصابات الكاثوليكية ، فطرد البروتستنت

الكاثوليك من مقاطعتى الشمال تماماً ، وذلك فى نهاية عامين . ولقد انعدم بسبب ذلك وجود أية روابط من الآن فصاعداً بين الراديكاليين أتباع الكنيسة المشيخية (البرسبتيرية) وبين الإرلنديين الكاثوليك . ومن الآن فصاعداً وطول القرن التاسع عشر تحالف البروتستنت فى إرلندة مع الحكومة الإنجليزية ضد الإرلنديين ، وهكذا لم يلبث أن اختفى كل احتمال لإمكان إنشاء دولة إرلندية متحدة ، وذلك حينما وقف سواد الشعب الإرلندى وهم كاثوليك فى جانب ، ووقف أهل المقاطعات الشمالية الغربية وهم بروتستنت فى جانب آخر .

ومع ذلك فقد كانت هذه السياسة الإنجليزية ذاتها ، سياسة التفرقة الدينية ، ثم ما كان يعانيه الأرلنديون من بؤس وشقاء ، من الحوافز التى دفعت الإرلنديين دفعاً إلى الانتقال إلى ميدان العمل فى سنة ١٧٩٨ . فاندفع لهيب ثورة كبيرة فى هذه السنة . ولكن هذه الثورة أخفقت ، وكان الأثر الذى ترتب عليها أن انتهزت الحكومة الإنجليزية الفرصة لتتخذ منها ذريعة لإدخال تغيير جوهرى على وضع البلاد السياسى . أما هذا التغيير الجوهرى ، فكان تحطيم الحكم الذاتى فى إرلندة ، واستصدار قانون الاندماج المعروف مع انجلترة (١٨٠٠) Act of Union .

وثورة ١٧٩٨ ، ترتد فى أصولها إلى الأسباب نفسها التى أثارت الحركات السابقة . فقد أخذ (وولف تون) يحرض حكومة الإدارة فى فرنسا على إرسال حملة ثانية إلى إرلندة . ولكن دون جدوى ، لأن فرنسا كانت مشغولة وقتئذ بالتفكير فى مصير حملتها على مصر ، فاكتفى (باراس) حينئذ ببذل الوعود المعسولة للأرلنديين ، ومع ذلك فقد شجعت هذه الوعود الإرلنديين على الثورة . وعرف الإنجليز من أحد الخونة الذى أطلعهم على حقيقة ما يجرى أن ثورة على وشك الاندلاع فى إرلندة ، فقرروا سبق الأمور ، بإلقاء القبض فى (دبلن) على زعماء الحركة فى

٢١ فبراير ١٧٩٨ . ونجح (فيتزجيرالد) فى الفرار ، والإفلات من أيديهم .
وبالرغم من ذلك أخفقت هذه التدابير فى منع الثورة ، فلم تلبث هذه أن شبت فى مقاطعة (لينستر) Leinster فى ٢٤ مايو ١٧٩٨ ، وكان قوامها الفلاحين الذين عضهم البؤس بنابه ، ويقودهم رجال الدين مثل (مارفى) Murphy ، و (روش) Roche . كما كان من زعمائهم (هارفى) Harvey وهو بروتستنتى ، ثم اشتدت الثورة وتفاقم خطرها خصوصاً فى المقاطعات الجنوبية ، فى (وكسفورد) Wexford ، و (كلدير) Kildare . وبادرت الحكومة الإنجليزية بإرسال جيش من ثلاثين ألفاً بقيادة (كورنواليس) Cornwallis القائد الذى حارب فى أمريكا ، لإخضاع الثورة . فأبدى الفلاحون الثوار مقاومة كبيرة ، ولكن دون أن يكون لديهم أمل فى النجاح ، فانهزموا فى (فينجر هيل) Vinegar Hill فى ٢١ يونية ، ثم فى (نيوروس) New Ross ، وتشردوا متقهقرين إلى مرتفعات (ويكلو) Wicklow . وفى الشمال قضى على الثورة بسهولة أكثر ، وكان نصيب رؤسائها الموت شنقاً ، كما ألقى القبض على (فيتزجيرالد) وألقى به فى السجن ، ومات به من جروحه .

ولقد كان عندئذ ، وفى هذا الوقت المتأخر جداً ، أن تهيأت (حملة فرنسية) لغزو إرلندة . فأعدت ثلاثة حشود للقوات الفرنسية ، أحدها فى (روشفور) Rochefort بقيادة الجنرال (همبرت) Humbert وهذه القوة نزلت فى (كلدير) من أعمـــال (كونوت) Connaught فى ٢٢ أغسطس ١٧٩٨ ، ولم يكن عددها يزيد على ألف رجل تقريباً . وكان سبب نجاح نزولها إلى البر أنها فاجأت قوات المليشيا فى (كاستلبار) Castlebar ، ولكن ما إن زالت الدهشة ، حتى شرع الإنجليز يطوقون الغزاة ، وأوقعوا بهم الهزيمة وأرغموهم على التسليم فى ٩ سبتمبر . وأما القوة الثانية فكانت بقيادة (هاردى) Hardy و (وولف تون) . وقد تأخر خروجها من (بريست) بسبب خيانة قومسيير الخزينة الذى كان

ضالعاً مع الإنجليز ، والذى استطاع بسبب البيروقراطية وأساليب (الروتين) المعقدة أن يعطل خروج الحملة ويتسبب فى تأخيرها ؛ حتى إذا علم الإنجليز بخروجها أخيراً ، استطاعوا القضاء عليها أثناء عبورها البحر ، ثم إنهم ألقوا القبض على (وولف تون) الذى انتحر فى محبسه . أما القوة الثالثة التى اجتمعت فى (دانكرك) فإنها لم تستطع الخروج أصلا .

والذى يتبين من هذه الأحداث ، أن العصيان أو الثورة ، أو « النجدة » الفرنسية ، كانت جميعها محاولات فاشلة ، لم يكن لها من أثر سوى أنها حفزت الإنجليز إلى مقابلتها بتدبير سلسلة من « المذابح » المنظمة ، عرفت باسم (الإرهاب الأورنجى) Orange Terror ، وصفه أحد المعاصرين الإنجليز [١] بأنه كان شبيهاً فى فظاعته وبشاعته « بمذابح سبتمبر » المعروفة فى فرنسا ، أو بحوادث الإعدام والضرب بالرصاص التى وقعت فى ليون ؛ وشبه كاتب آخر [٢] الرؤساء الإنجليز برجال عهد الإرهاب فى فرنسا : روبسبيير ، و (كاريير) و (كوتون) وغيرهم . وهكذا قضى على الثورة ، وتحطمت إرلندة بسبب هذه المجازر والكوارث . وكان من أثر تحطيمها بهذه الصورة أنها لم تلبث أن عادت تعيش فى خمول ويأس « كجثة هامدة مسجاة على مشرحة » .

وأرادت الحكومة الإنجليزية أن تضع حدا نهائياً لكل هذه الانزعاجات التى كانت تسببها لها إرلندة ؛ ثم إنها أرادت فى الوقت نفسه أن تسيطر سيطرة مباشرة على شئون الإدارة فى الجزيرة . فأخذت تعمل ليس فقط لإعادة التنظيمات القديمة ، وإلغاء ما كانت قد حققته من مطالب الأرلنديين سابقاً ، والحقوق التى أعطتها لهم ، بل صارت تعمل قبل كل شىء لوضع إرلندة خارج نطاق المساومة الدولية . ولقد كان فى مقدورها أن تفرض

---

(١) Harold Bogers

(٢) Goldwin Smith

النظام الجديد الذى أرادته على إرلندة فرضاً ، ولكنها آثرت بدلا من ذلك ، الاعتماد على المداهنة والنفاق فى تنفيذ أغراضها . فراحت تزعم أن اسكتلندة لم تعرف الرخاء والتقدم إلا منذ أن ارتبطت بانجلترة مباشرة ، ولذلك فمن صالح إرلندة أن تحذو حذو اسكتلندة حتى تنعم هى الأخرى بالرخاء كذلك . ثم عملت إنجلترة على « تطهير » كل وظائف الإدارة العامة فى إرلندة من «الوطنيين» الذين اشتهر عنهم تعلقهم بالوطن ومحبته . وعمدت الحكومة إلى ابتياع كل ما عثرت عليه من الدوائر البرلمانية المعروفة باسم (الدوائر العفنة)(١) لتضمن الفوز بأكثرية ساحقة عند الانتخابات . ثم إن الحكومة راحت تبيع ألقاب النبل والشرف إلى أعيان الطبقة المتوسطة Gentry ، بما قيمته مليون ونصف مليون من الجنيهات ، وبذلت الوعود للكاثوليك بإعطائهم كل الحقوق التى يطلبونها، بمجرد اتحاد أو ارتباط إرلندة بانجلترة ، وبهذه الوسائل إذاً نجحت الحكومة فى الظفر بتأييد بعض الزعماء الإرلنديين مثل رئيس أساقفة دبلن وأحرزت أكبر نجاحها عندما استطاعت بفضل الأكثرية التى كانت لها داخل البرلمان فى إرلندة أن تجعل هذا البرلمان يقترع فى صالح (قانون الاندماج) فى المملكة البريطانية المتحدة فى ٥ فبراير ١٨٠٠ ، وهو القانون الذى لم يلبث أن نال تصديق البرلمان الانجليزى عليه فى وستمنستر فى شهر مايو من السنة نفسها ، ثم وضع موضع التنفيذ ابتداء من أول يناير ١٨٠١ . وفى هذا التاريخ اجتمع أول برلمان للمملكة (البريطانية) المتحدة .

وكان بفضل (قانون الاندماج) هذا أن ألغى برلمان إرلندة . وبدلا من وجود برلمان فى إرلندة ، صار من الآن فصاعداً يمثل الإرلنديين فى البرلمان الانجليزى أربعة أساقفة ، وثمانية وعشرون نبيلا من بلاد إرلندة فى مجلس اللوردات ، ثم مائة نائب بنسبة نائبين عن كل مقاطعة ، والباقون

---

(١) Rotten Boroughs

عن ست وثلاثين دائرة برلمانيـــة Boronghs فى مجلس العموم . وفى المقاطعات كان الناخبون هم أصحاب الأملاك الحرة Freeholders الذين يبلغ دخلهم أربعين شلناً ، أو يدفعون « التزاما » قدره أربعون شلناً ، وكان عدد هؤلاء عظيما ، وهم من الفلاحين الذين كانوا تحت سيطرة (كبار الملاك) ويدلون بأصواتهم فى الانتخابات حسب مشيئة هؤلاء . ومع ذلك فقد كان واضحاً أن هذا التوسع فى إعطاء حق الانتخاب لهؤلاء الفلاحين ، سوف يعود بالخطر على الإنجليز أنفسهم يوماً من الأيام ، عندما يتيقظ الفلاحون لقوميتهم ، ويبدأون يشعرون بذاتيتهم . أما فى الدوائر البرلمانية فى المدن والمناطق الصناعية وما إليها (Boroughs) فقد أعطى حق الانتخاب لأعضاء النقابات ولأصحاب الأملاك (والعقارات) الحرة ، كما أعطى هذا الحق أيضاً أصحاب الأملاك المؤجرة أو النزل Landlords ؛ ثم إنه قضى كذلك على عدد من هذه الدوائر البرلمانية فى نظير دفع تعويض لأصحاب الأملاك بها .

وبمقتضى (قانون الاندماج) صار التبادل التجارى بين إرلندة وبريطانيا حراً طليقاً ، ثم إن نسبة ما طلب إلى إرلندة أن تساهم به فى الميزانية العامة . قد قدر بما يساوى خمس الميزانية الإنجليزية . ومع ذلك فقد بقى (الدين الإرلندى) منفصلا عن ديون المملكة المتحدة العامة ، بصورة جعلت الارلنديين يتحملون عبء هذا الدين الضخم الثقيل وحدهم. وأخيراً فقد ترك (قانون الاندماج) النظام القضائى فى إرلندة مستقلا استقلالا ذاتياً برئاسة الحاكم العام Lord - Lieutenant ، والقصر Castle فى دبلن .

ولكن (التمثيل البرلمانى) المزعوم الذى أعطى لإرلندة لم يكن يؤدى الغرض منه ، لأن إرلندة لم تكن فى حقيقة الأمر (ممثـــلة) فى البرلمان الانجليزى أو برلمان المملكة المتحدة . ينهض دليلا على ذلك أن النواب عن

إرلندة كثيراً ما كانوا من الإنجليز وليسوا إرلنديين ، فبلغ عدد النواب مثلا فى سنة ١٨٠٧ ثلاثة عشر نائباً انجليزياً فى مجلس العموم ، من بين ستة وثلاثين نائباً عن الدوائر البرلمانية Boroughs ، فبقيت السلطة التشريعية فى الحقيقة فى أيدى الإنجليز أنفسهم . وحيث أن الإنجليز كانوا أصحاب السيطرة ، ويستأثرون بكل أسباب السلطتين التنفيذية والإدارية فى إرلندة ، فقد صار الإرلنديون لا يملكون شيئاً من السلطة المحلية . ثم انعدم وجود أية حماية سياسية تحول دون وقوع الإرلنديين تحت سيطرة الإنجليز الكاملة ، لأنه كان بالوزارة الإنجليزية وزير لشئون إرلندة من جهة ، ولأن الكنيسة والجيش فى إرلندة صارا مندمجين بالأنظمة الإنجليزية .

وعاشت إرلندة فى خمول وخمود ، ولا يحرك الأرلنديون ساكنا . ومع ذلك فقد حدث ما عكر هذا الهدوء قليلا ، عندما انبرى شاب بروتستنتى — (روبرت إميت) Emmet ، وكان شقيقاً لأحد زعماء الثورة فى سنة ١٧٩٨ — يريد مهاجمة (القصر) فى دبلن على رأس بضع مئات من الإرلنديين (٢٥ يوليو ١٨٠٣) . ولكن حركة هذا العصيان الصغيرة لم تلبث أن أخفقت عندما عجز الثوار عن الاستيلاء على (القصر) ، ولو أنهم أفلحوا فى قتل رئيس القضاة (كيلواردن) Kilwarden ؛ فاضطروا للالتجاء إلى مرتفعات (كيلكو) Kilkow ، وتهيأ (روبرت إميت) للفرار إلى فرنسا . ثم أراد قبل إقلاعه توديع خطيبته فذهب إلى دبلن ، حيث قبض عليه بها وشنق . وفى هذه المرة لم تأت أية نجدات للعصاة من فرنسا . وأما المهاجرون الإرلنديون فى فرنسا فقد أنشأوا (فرقة إرلندية) (١) حاربت فى صفوف جيش (القنصلية) .

واتخذ الإنجليز مرة أخرى من هذا العصيان ذريعة لاستصدار طائفة

(١) Légion Irlandaise

من القوانين الصارمة وإعلان الأحكام العرفية فى البلاد وإطالة مدتها . ثم إن الإنجليز سرعان ما أحكموا الرقابة على إرلنــدة ، وخصوصاً أثناء (الحصار القارى) الذى فرضه نابليون لإغلاق الموانىء فى القارة الأوروبية فى وجه الإنجليز . وأفاد هؤلاء من الرقابة المشددة على إرلندة من الناحية الاقتصادية ، عندما صاروا يستولون على منتجات البلاد من الحبوب والأقمشة ؛ وعاون أهل (ألستر) البروتستنت معاونة صادقة ، الإنجليز فى تنفيذ هذه « السياسة » . ولقد ترتب على ذلك أن اتسعت لدرجة عظيمة الهوة التى صارت تفصل تماماً بين هؤلاء (الأورانجمن) أهل (ألستر) البروتستنت ، وبين سائر أهل إرلندة .

وعلى ذلك فقد بقيت الآن الكنيسة الكاثوليكية ، هى وحدها المؤسسة التى صار فى مقدور الحياة الوطنية أو القومية فى إرلندة ، الاعتماد عليها ، ولقد اضطرت هذه الكنيسة فى مبدأ الأمر أن تحنى رأسها لحظة أمام العاصفة ، وذلك لما كانت تعانيه من أحوال سيئة ، حينما لم يكن لديها (كنائس) للعبادة ، ولكن (مصليات) أو معابد صغيرة ، حتى إن القساوسة الإرلنديين كثيراً ما كانوا يضطرون لإقامة القداس فى الهواء الطلق ، أو داخل الأكواخ والأهراء ؛ وكانت هذه فى أحايين كثيرة مهدمة مخربة ، بل لقد حدث ذات مرة أن سقط فى (كالاه) Callab سقف المكان على المصلين ؛ فلم يحرك هؤلاء ساكناً حتى انتهوا من القداس . ثم إن القساوسة الكاثوليك الإرلنديين كرهوا (الثورة الفرنسية) ، وكرهوا كل الآراء الجديدة التى أتت بها ، وذلك لأن (الثورة) اضطهدت ، الكنيسة وحاربت الدين ؛ وجعلت هذه الكراهية هؤلاء القساوسة وقسماً من أعيان الطبقة المتوسطة الكاثوليك ، يصدقون بسهولة الوعود التى يبذلها لهم (وليم بيت) الذى صار يمنيهم ، فى نظير (الاندماج) مع إنجلترة ، بأن ينال الكاثوليك حقوقهم ، وأن يتحرروا من القيود المفروضة عليهم . بل لقد أمكن التأثير عليهم لدرجة أنهم دخلوا فى مفاوضــــة تستهدف إبرام إتفاق مع البابا

(كونكردات) ، وكان مما شجعهم على ذلك ، إبرام (بونابرت) إتفاقية (الكونكردات) مع البابا (١٨٠١ - ١٨٠٢) .

فقد بدأ عشرة أساقفة فى سنة ١٧٩٩ محادثات لهذا الغرض مع الحكومة الانجليزية ، ومن غير أن يستشيروا زملاءهم أو « رعيتهم » فى ذلك ، وقوبلت هذه الرغبة بالعطف من ناحية الكنيسة فى رومة ، وشجع النائب الرسولى (جون موهنر) Mubner المفاوضة ، وكانت القواعد التى بحثت ليقوم عليها (الاتفاق الكنسى) المنشود ، تتلخص فى أن يكون للحكومة الانجليزية حق الاعتراض عند تعيين الأساقفة ، فى نظير قيامها بدفع مرتبات الكاثوليك ، وذلك قبل تقديم القائمة الخاصة بأسماء المرشحين للأسقفية إلى رومة ، كما أنه طلب من الخوارنة أن يحلفوا يمين الولاء للحكومة بطريق الأساقفة . ولقد استمرت المفاوضات فترة من الزمن ، ولكنها باءت بالفشل أخيرا ، بعد أن أثارت غضب رجال الدين الآخرين الذين لم يشتركوا فيها ، وخصوصاً (أورايلى) O'Reilley رئيس أساقفة أرماغ ، و(مويلاند) Moyland ، رئيس أساقفة (كورك) فى حين كان (تروى) Troy رئيس أساقفة دبلن يتزعم المؤيدين لهذه المفاوضات . ومن ناحية أخرى فإن هذه المفاوضة لم تلبث أن أثارت كذلك غضب (العلمانيين) — أى من غير رجال الدين — خصوصاً (أوكنل) المحامى الشاب الذى ارتفع صوته لأول مرة فى هذه المناسبة ، فكان بسبب سورة الغضب هذه إذاً أن اضطر المفاوضون إلى النكوص على أعقابهم . واجتمع مجلس الأساقفة الذى أعلن بالإجماع أنه لا مسوغ لأى تغيير يحصل فى وضع الكنيسة ، ولا حاجة لهذه به ، ووقفت المسألة حينئذ عند هذا الحد .

على أن عـــدداً من (الويجز) الانجليز ، كانوا بصورة أو بأخرى يريدون أن ينال الكاثوليك حقوقهم . ومن هؤلاء (شارلس جيمس فوكس) Fox زعيم الأحرار الذى تعين وزيراً للخارجية فى (وزارة كل

أصحاب المواهب) المشهورة فى إنجلترة والتى تألفت فى بداية سنة ١٨٠٦ ؛ فقد أراد فوكس أن يكون للأرلنديين حق الحصول على الرتب العسكرية فى الجيش ، ولو أن شيئاً من هذا لم يحدث . وفى سنة ١٨١٢ كان (الويجز) فى مجلس العموم أصحاب الأكثرية ، ناصروا مشروع قانون يرمى إلى « تحرير » الكاثوليك وإعطائهم حقوقهم لقاء « ضمانات » معينة طلب إلى الأرلنديين تقديمها ، ولكن هذه المحاولة أخفقت ، ولم يلبث أن اقترع البرلمان فى العام التالى ضد هذا المشروع . ولم يعتقد الأرلنديون أنفسهم أن الاتفاق ممكن مع (الويجز) الأحرار .

ولما كانت الكنيسة فى رومة قد نصحت الكاثوليك الإرلنديين بأن يلزموا سياسة « مسالمة وودية » ، فقد أعد الأساقفة مذكرة فى لهجة قوية ، بعثوا بها إلى رومة ، قالوا فيها : « إنه يتعذر عليهم أن يدركوا كيف يمكن تجنب مخاوفهم على صالح الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فى إرلندة ، أوكيف ينبغى تفادى هذه المخاوف ، بواسطة قرار تتخذه أو تقترحه السدة الرسولية ليس دون موافقتنا عليه وتأييدنا له وحسب ، بل ومع مناقضته التامة لقراراتنا المتكررة » . وجاء هذا الموقف الصريح ضد أية « مسالمة » مؤذنا بتكتل الأساقفة فى مجموعهم ، فى صف المقاومة فى إرلندة .

وعلى ذلك ، فإنه بعد تلك « اللحظة » القصيرة التى أحنت فيها الكنيسة فى إرلندة رأسها أمام العاصفة ، سرعان ما شرعت هذه تجمع قوتها ، متهيئة للكفاح بشدة وصرامة ضد أصحاب السيطرة الغاشمة . ولقد كان من أسباب هذا التكتل ، وثوق الكاثوليك الإرلنديين من أن الانجليز سوف يرفضون لامحالة أية مطالب قد يتقدمون بها إليهم للظفر بحرياتهم وحقوقهم . ومبعث هذا الاعتقاد ، ما كان معروفا عن عداء الملك جورج الثالث لهم ، ومعارضته العنيفة ضد أى « تنازل » من هذا القبيل يحصل لصالحهم . كما كان متوقعاً إذا جد الجد أن يعمد الانجليز دائماً إلى التكتل ضد إرلندة .

وهكذا فإنه لم يلبث أن حدث تطور قوى واضح المعالم بين القساوسة الكاثوليك ، بعد أن كانوا قد أحنوا رءوسهم قليلا للعاصفة . فقد حدث بعد أن خف تطبيق القوانين الصارمة لفترة قصيرة فقط ، ابتداء من سنة ١٧٩٥ ، أن تأسست فى (ماينوث) Maynooth مدرسة إكليريكية ، فتحت أبوابها فى العام التالى ، فأمدت هذه المدرسة الكنيسة بالقساوسة اللازمين للخدمة الدينية فى إرلندة ؛ وكان الأساتذة الذين تولوا التدريس بهذه المدرسة من بين القساوسة الذين حضروا من فرنسا فى بادىء الأمر ، وهم الذين تخرجوا عموماً فى كليات (السوربون) . ومن هؤلاء الذين جاءوا من فرنسا ، كان (آبيه ديلاهوج) Delahogue من باريس ، و(آبيه أهيرن) Aherne من (شارتر) Chartres، وزميله (ديلوست) Delost من بردو ، وهؤلاء جميعاً نشئوا على النظام الجاليكانى فى فرنسا ، ولذلك فقد صاروا يدعون لضرورة خضوع الكنيسة للحكومة (أو الدولة) .

على أن تلاميذ هذه المدرسة الأكليريكية كانوا من أهل البلاد ، ومن أبناء الفلاحين الذين قاسوا حياة البؤس وعض الفقر أسرهم بأنيابه ، وتذوقوا طعم السيطرة الانجليزية الباطشة ، فملأ الغضب نفوسهم ؛ واستبدت بهم الكراهية ضد أصحاب الأملاك . فأخرجت هذه المدرسة وبسرعة فائقة ، طائفة من القساوسة والخوارنة للخدمة فى كنائس القرى أولا ، ثم للعمل كأساتذة ومدرسين ، ثم تأدية وظائف الأساقفة بعد ذلك ؛ وفى صدورهم جميعاً كانت تغلى مراجل الوطنية ؛ وذلك بالرغم من أنهم تلقوا العلم على أيدى (الجاليكانيين) الفرنسيين . فكان القساوسة المتخرجون فى مدرسة (ماينوث) الإكليريكية رجالا وطنيين من الطراز الأول ، أخذوا على عاتقهم من أول الأمر ، إرغام الرؤساء والزعماء الانتهازيين ، على الإخلاد إلى الهدوء والسكينة ، وإلا كشفوا هويتهم ، وفضحوا أمرهم للناس ، وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر تسلم رجال الدين هؤلاء قيادة

حركة المقاومة ، والمطالبة بالحقوق المشروعة فى إرلندة ، ثم إن هؤلاء هم الذين انبروا يؤيدون (أوكنل) فى كتلة متراصة من ورائه ، فى حركة المطالبة بحقوق الإرلنديين وتحريرهم . وفضلا عن ذلك فقد عنوا عناية فائقة بمشكلات التعليم والتربية ، وبذلوا قصارى جهودهم للارتقاء بمستوى سواد الشعب الارلندى ، كما كان من آثار نشاطهم أن وقفت تماماً أعمال المبشرين التابعين للكنيسة الانجليكانية ، وكان هؤلاء قد بدأوا جهودهم التبشيرية غداة صدور (قانون الاندماج) ، فأسسوا عدداً من الجمعيات الروحية والانسانية معا لخدمة الروح البشرية ، وعمدت هذه الجمعيات إلى استمالة الإرلنديين وجذبهم لاعتناق المذهب الإنجليكانى ، عن طريق الهبات المادية ، والأقوات والأرزاق التى صارت توزعها عليهم ، حتى سميت حركتهم « بالحسائية » نسبة لوجبة الحساء التى كانوا يوزعونها . ومع ذلك فإن الإرلنديين ما كانوا يرضون إطلاقا بالتخلى عن روحهم القومية ، فى نظير (وجبة الحساء) هذه . وفى سنة ١٨٠٢ ، أسس الأساقفة الإرلنديون الجمعيات الدينية ، أو (الإخوان المسيحيين) (١) ، ثم إنهم أسسوا فى سنة ١٨٠٨ جماعة (إخوان القديس باتريك) (٢) أما هاتان الجماعتان فقد اختصتا بتربية الأطفال وتعليمهم ، ونشر التعليم الابتدائى عموما ، كما أشرفت (أخوات المحبة) (٣) على تعليم وتربية البنات . فكانت هذه تربية ابتدائية دينية مستقلة ، تغلبت على قسوة النظام القائم على القوانين التأديبية من جهة ، وأنشأت الشباب تنشئة جديدة قوامها تغذية الروح القومية (الوطنية) ودعمها من جهة أخرى .

ولا جدال فى أن نتائج هذا النشاط كله لم يكن متوقعا ظهورها إلا بعد مرور فترة من الزمن . ومع ذلك فقد كان واضحا أيضا أنه من هذا

(١) Christian Brothers

(٢) Institute of Saint-Patheric Brothers

(٣) Sisters of Charity

الحين إلى سنة ١٨١٥ ، لم يعد هناك مجال لظهور أية قوى رجعية فى إرلندة حقيقة لم يشعر الإرلنديون وقتئذ بأنهم قد صاروا مندمجين وممتزجين فى كتلة متراصة ومتماسكة وقوية بدرجة كافية . ولكنه كان واضحاً أنه بات من المتعذر الآن اقتضاء على ذلك الروح القومى الذى بدأ ينتعش ويتحرك ، بل لقد صار منتظراً أن يبرز هذا الشعور القومى طفرة ومفاجأة ودون سابق إنذار . إذا ما تهيأت الفرصـــة المناسبة لحدوث ذلك . واتهز الإرلنديون مجىء هذه الفرصة المناسبة . ولقد كان بفضل كل الأحداث التى وقعت خلال الأجيال الغابرة أن صـــار للارلندين الآن «شهداء» ، وصارت لهم «أساطير» وأقاصيص ، بطولة ، ومغامرة ، وتقاليد تحفظهم هذا التراث ويتوارثونها .

والذى تجدر ملاحظته ، أن الفكرة الإرلندية قد صارت متجسدة الآن فى (الكنيسة) ، وذلك لأن الروح الإرلندية ، إنما هى روح كاثوليكية فى جوهرها ، وتسيطر على الإرلنديين العاطفة الدينية ، ووجدت هذه القومية الإرلندية فى العقيدة (الدينية) الصورة التى ظهرت بها ، والشكل الذى برزت فيه وقتئذ .

* * *

الخلاصة :

تلك إذاً كانت الحركات الثلاث التى كان للثورة الفرنسية أثر ظاهر عليها . ولعل أول مايسترعى الانتباه فى تاريخها ، إذا استثنيت كل من ألمانيا الغربية وإيطاليا ، وهما اللتان تداعت أركانهما تحت معول الثورة الفرنسية ، أن الثورة قد أحدثت تفاعلا عظيما بفضل كل تلك الآراء التى أتت بها ، وأن هذا التفاعل كان أبعد أثراً وأوسع نطاقاً ، مما فعلته الثورة ذاتها بحوادثها ووقائعها ، فقد كانت الثورة الفرنسية وليدة النظريات والآراء التى ظهرت وتكونت خلال القرن الثامن عشر ، والتى أجملتها فلسفة (جان جاك روسو)

السياسية ، والثورة الفرنسية كذلك هي الأداة التي أعطت هذه الفلسفة السياسية التي أتى بها (روسو) ، القدرة على الذيوع والانتشار ، دون أن يستطيع إنسان وقف هذا الذيوع والانتشار .

ومن ناحية الأثر الذى كان للثورة الفرنسية ، بشأن الفكرة القومية ، فما لاشك فيه ، أن الثورة بطابعها (التعقلى) و (التعميمى) ، قد تمكنت من خلق أو إيجاد (الوحدة الروحية) فى أوروبا ، ولكن على أساس جديد غير تلك (الفكرة المسيحية) السابقة . ورسخ فى ذهن رجال الثورة ، أن الآراء التي تأثروا بها والمبادىء التى استرشدوا بها ، والوحى الذى استلهموا منه نشاطهم ، كل أولئك من الممكن أن يخضع له ويتأثر به كذلك وبالدرجة ذاتها كل الأفراد ، أياً كان هؤلاء الأفراد ، وفى كل البلدان أياً كانت هذه البلدان . ينهض دليلا على ذلك ما فعلته (الجمعيـــة الأهلية التأسيسية) باستصدار قرارها المعروف فى ٣٠ نوفمبر ١٧٩٠ لمنح حق التجنس بالجنسية الفرنسية كل أجنبي أقام بفرنسا مدة خمس سنوات ، وكان له أملاك أو تجارة بها أو متزوجاً من فرنسية ، ولم يشترط القرار لقاء ذلك سوى شرط واحد فقط ، هو حلف (اليمين المدنية) يمين المواطن الفرنسي . ولقد اتخذت (الجمعية التشريعية) بعد أربعة شهور من إعلانها الحرب ضد النمسا وبروسيا ، قراراً جاء فيه : « إنه لما كانت متعذراً اعتبار الرجال الذين خدموا قضية الحرية ، ومهدوا لتحرير الشعوب بكتاباتهم وشجاعتهم ، أجانب فى أمة تضافرت بها أسباب العلم والمعرفة ، والبسالة التى اتصفت بها ، على تحريرها ، وانطلاقها من كل قيد ، وحيث إنه يكفى أن يقيم الأجنبي فى فرنسا خمس سنوات حتى يحصل على لقب مواطن فرنسى ، وذلك لقب يستحقه عدلا وأكثر من أى إنسان آخر ، ومهما كان منبتهم ، كل أولئك الذين شحذوا كل قواهم ، وخصصوا كل جهودهم للدفاع عن قضية الشعوب ضد طغيان الملوك ، ولإبعاد البغاة جميعهم من وجه الأرض ، ولتقوية الأمل بأن البشر

يوماً ما سوف يؤلفون أمام القانون كما هم فى حال الطبيعة أسرة واحدة ومجتمعاً واحداً ، لذلك فإن الأمة الفرنسية التى أعلنت عزوفها عن كل الفتوحات، ورغبتها الصادقة فى التآخى مع الشعوب قاطبة ، ترى عسيراً عليها عدم الاعتزاز بأصدقاء الحرية والإخاء العالمى ،هؤلاء . ولما كان قد صار وشيكاً اجتماع مؤتمر وطنى ، فقد صار لزاماً على شعب حر كريم أن يوجه دعوته لكل أعلام الثقافة ، والتنور ، وأن يخول حق المشاركة فى أعمال العقل والفكر العظيمة ، رجالا ثبتت جدارتهم بأن يشاركوا فى ذلك ، بفضل ما تميزوا به من عواطف نبيلة وبسالة كبيرة ، وبفضل ما دبجه يراعهم من كتابات جيدة » .

وبسبب هذا القرار إذاً ، صار اعتبار ثمانية عشر كاتباً ومفكراً من أعلام الكتاب والمفكرين الأجانب ، مواطنين فرنسيين . ولاجدال فى أن استصدار هذا القرار ، إنما يدل على مقدار ما كان يجيش فى صدور رجال الثورة الفرنسية ، من مشاعر وأحاسيس ، مبعثها تلك « المثالية » التى اعتنقوها عن عقيدة حقة وفى حماس شديد . ولقد كانت المبادىء والآراء التى عملت الثورة على ترويجها فى أوروبا ، تنطوى على (مثل عليا) تنادى بالأخوة العالمية ، أى ذلك الشعور بالتآخى الذى يحس بفضله أبناء مختلف البلدان فى أوروبا ، أن هناك صلة واحدة ، صلة الأخوة السامية هى التى تربط بينهم جميعاً .

وغنى عن البيان أن هذه الآراء كانت تبعد كل البعد عن فكرة القومية ، ومع ذلك فقد كان بفضل هذه الدعوة الانسانية العالية التى وجهتها الثورة الفرنسية لشعوب أوروبا ، أن صار للثورة أثر فعال فى تفكيك أوصال دول وممالك (النظام القديم) حتى يتسنى إعادة تأليف وتكوين عناصر أخرى على أسس جديدة ، سوف تصبح ذات طابع قوى خاص بها ، ويميزها عن بعضها بعضاً .

ولقد كان بهذا المعنى إذاً أن هيأت الثورة الفرنسية الفرصة السانحة ، كما صارت العامل القوى ، الذى ساعد (القوميات) التى وقعت تحت نير السلطات الاستبدادية ، على تحقيق مطالبها . ومع ذلك فقد استمر باقياً ذلك المثل الأعلى الذى جاءت به الثورة ، وكما كان دائماً ، ونعنى به إنشاء مجتمع من الأمم الحرة كخطوة تالية . ذلك بأن الثورة فى تفكيك أوصال الدول القديمة فى (النظام القديم) وإعادة بناء الصرح الأوروبى على قاعدة القومية الجديدة ، وإنما كانت تعمل من أجل تحقيق مثلها الأعلى فى الحقيقة ، مثل الأخوة العالمية . ولا جدال فى أن أثر أو فعل الثورة فى كلا الحالين ، ظل متفوقاً فى ميدان الفكر عما كان عليه الحال فى ميدان العمل المادى . ولكن الثورة بقيت فى تفاعلها وتأثيرها على أوروبا - الآن — وفى الأزمان المستقبلة بمثابة العقيدة ، ذات التأثير السحرى العميق . وفى هذا المعنى كان سر بقائها وخلودها ، فاستمرت فى السنوات التالية فى أذهان الشعوب فكرة محركة ، وقوة دافعة ، وبرنامجاً ينشد الجميع تحقيقه . وعلى هذا الاعتبار كانت (الفكرة القومية) ترتد فى أصولها حقاً إلى الثورة الفرنسية .
